دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والمسكرية

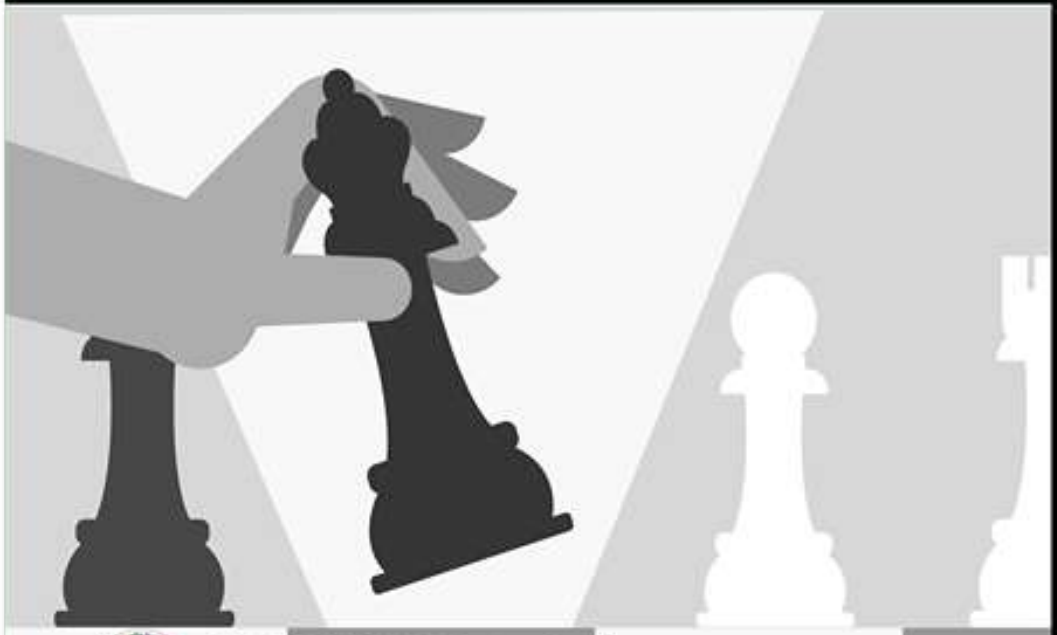

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal

المجلة الدولية للدراسات الإستراتيجية والعسكرية .. المركز الديمقراطي العربي

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany
030-54884375
030-91499898
030-86450098

البريد الإلكتروني
book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد:

الدكتور عبد القادر التايري

العدد الثامن عشر

المجلد الخامس

الطبعة الأولى

مارس 2023 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طايل، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينذز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح ، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طايل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشيري، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

المقال	الصفحة
عدنان زروالي التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية بكتلة بني يزناسن: أسبابها ونتائجها	9
عبد اللطيف اعميرو التوسع الحضري وإنتاج السكن بمدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)	24
رشيد ايت زكوي برامج الدولة بالمجالات الترابية الجبلية الصعبة منذ بداية الألفية الثالثة: "حالة جماعة تندين بإقليم تارودانت"	40
عبد العزيز كربوب، محمد غزال السقي ومظاهر التحول بحوض واد الحي (شمال الهضاب العليا الشرقية المغربية)	55
محمد رضى العمراني، حمزة الجطي، زهير النامي أدوات التخطيط والتهيئة بالمجال الضاحوي لمدينة طنجة بين صعوبات التعميم وإشكالات التنزيل: حالة تصميم التهيئة لمركزي أقواس بريش وحد الغربية	64
هبادي محمد، حم الشرقاوي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للتنمية البشرية بإقليم أسا الزاك	78
رضا قندوزي مدينة سيدي بوزيد (السباسب العليا التونسية) ودورها في تنظيم المجال	91
مدور وليد، رجال عمر التحولات الديموغرافية والواقع الصحي بالبلديات الجبلية: نموذج الأوراس	108
نوار جليل هاشم الدبلوماسية الرقمية ودورها في العلاقات الدولية: نماذج مختارة	126
خالد شهيم دور إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في مواجهة المخاطر والأوبئة بالمغرب -جائحة كورونا نموذجا-	139
عادل سعد جيب الله بخيت استراتيجيات التحكيم في تسوية النزاعات الدولية	157
الصافي عبد الرزاق دور فقهاء وادي زم في المقاومة خلال الخمسينات من القرن العشرين	176
هاشم العيسي، ذي يزن الأعوش المشروع التنموي النازي لأدولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية: تنمية شاملة أم مبتورة؟	188

نورة حمد عبد الله الفطيس المري السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: إشكاليات نظرية	218
إبراهيم أيت وركان الشغب في المنافسات الرياضية: الواقع والمأمول	244
علي محمد دخيل، عبد العزيز فعرس استخدام تقنية العصف الذهني في تدريس مادة اللغة العربية وأثره على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بمدينة نيامي النيجيرية	259

Sommaire

Article	Page
Kaoutar ROUGANI MARZOUKI ; Abdelkader BETARI ; Fatima Zohra AZIZI **La ZLECAF : quelles perspectives pour une dynamique économique de l'Afrique ?**	274
Zerouali Sanae **Tourisme et réorganisation de l'espace du massif des Bni-Znassen : quelques réflexions**	289
SAMI BENTOUIL ; KHADIJA BOUTKHILI **La conflictualité territoriale maritime : le cas du différend entre la Chine et le Taiwan**	299
BENAICHA Benyouness ; SBAI Abdelkader; BENRABIA Khadija **Contribution de la famille dans la préservation de la culture et l'identité du MRE : Cas de la communauté de la Région de l'Oriental marocaine résidente à l'étranger**	308
RIZQY Basma **Le particularisme de l'action civile en contrefaçon**	326

التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية بكتلة بني يزناسن : أسبابها ونتائجها

عدنان زروالي. أستاذ باحث بالكلة المتعددة التخصصات بالناضور، المغرب

البريد الالكتروني: adnaneze@gmail.com

ملخص

تناولت هذه الدراسة الميدانية، مظهرا من مظاهر التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية، التي عرفتها كتلة بني يزناسن، عقب التغيرات الطبيعية والبشرية التي مست العديد من القطاعات، والتي أحدثت الكثير من الاختلالات والتوازنات التي كانت تقوم عليها الحياة بهذا الوسط الجبلي. وقد ركزنا في هذه المقالة، على العوامل التي ساهمت في الاستقرار البشري في بداية الأمر، والتي هي بدورها ساهمت في تهجيره، نتيجة إفراز مشاكل مركبة ومعقدة بهذا الوسط الهش. كما عملنا، على إبراز مظاهر التدهور التي مست المجال والتي عجلت بالنزوح الريفي، الذي هو بدوره ساهم في التدهور البيئي. هذه الأمور كلها، تستوجب اعتماد استراتيجية تنموية بديلة ينخرط فيها كافة المتدخلين والفاعلين، من أجل الارتقاء بالمجال الجبلي الذي يلعب دورا هاما على كثير من الأصعدة.

عالجنا من خلال هذه الدراسة، إشكالية أساسية تتمحور حول وقع التغيرات المناخية على التحولات المجالية من جهة، من حيث تدهور الأراضي الزراعية التي أصبحت عرضة لمختلف أنواع التعرية، والتي لم تعد قادرة على الإيفاء بحاجيات السكات المحليين. أما على المستوى البشري، فقد سجلنا تراجعا سكانيا هاما، بسبب عدم قدرة السكان على التكيف مع هذه الظروف الطبيعية الجديدة، ومن ثم كان اندلاع الهجرة والنزوح الريفي، الذي أفضى إلى تدهور السكن القروي الذي تحول جزء كبير منه إلى سكن الأشباح.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة، على منهجية محكمة انطلاقا من العمل الميداني الذي استنبطنا منه معظم المعطيات الإحصائية والمشاهد الطبيعية والبشرية. كما مكننا هذه العمل الميداني، من إبراز العوامل المسؤولة عن الوضعية الراهنة للموارد الطبيعية وتلك التي كانت وراء التحولات المجالية، ومن ثم الوقوف على وقعها على مظاهر التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وصولا إلى الوضع البيئي، وهو ما أضفى على هذه المقالة نوعا من الأصالة والراهنية..

الكلمات المفاتيح: التغيرات المناخية، التحولات، الهجرة والنزوح، التدهور، كتلة بني يزناسن

Mutations spatiales et socioéconomiques du massif des Bni-Znassen : causes et résultats

Résumé

Cette étude de terrain a porté sur une des manifestation des transformations spatiales, sociales et économiques qu'a connu le massif du Bani Yazanasin, suite aux changements naturels et humains, qui ont touché de nombreux secteurs, en provoquant de nombreux déséquilibres sur lesquels s'est basée la vie dans ce milieu montagneux. Dans cet article, nous nous sommes concentrés sur les facteurs qui ont contribué à la stabilité humaine au début, et qui ont, à leur tour, contribué à son départ suite à l'émergence de problèmes complexes dans ce milieu fragile. Nous avons également essayé à mettre en évidence les manifestations de dégradation qui affectaient le terrain, ce qui accélérait l'exode rural, qui à son tour, contribuait à la dégradation de l'environnement. L'ensemble de ces éléments nécessite l'adoption d'une stratégie alternative de développement dans laquelle toutes les parties prenantes et tous les acteurs sont impliqués, afin de revaloriser l'espace montagneux, qui joue un rôle important à plusieurs niveaux.

A travers cette étude, nous avons abordé une problématique de fond centrée sur l'impact du changement climatique sur les transformations spatiales, en termes de dégradation des terres agricoles devenues vulnérables à divers types d'érosion et ne pouvant plus répondre aux besoins de la population locale. Sur le plan humain, on a enregistré une baisse importante de la population due à l'incapacité des habitants à s’adapter à ces nouvelles conditions naturelles,

d'où le déclenchement de la migration et de l'exode rural qui ont conduit à la détérioration de l'habitat rural, dont une grande partie s'est transformée en habitat fantôme.
Dans cette étude, nous nous sommes appuyés sur une méthodologie, basée sur le travail de terrain, dont nous avons tiré la plupart des données statistiques et des phénomènes naturels et humains. Ce travail de terrain, nous a également permis de mettre en évidence, les facteurs responsables de l'état actuel des ressources naturelles, et ceux qui ont été à l'origine des transformations spatiales et de leur impact sur les manifestations des transformations sociales et économiques, conduisant à la situation environnementale, ce qui a donné à cet article une certaine originalité et une certaine actualité.

Mots clés : Changements climatiques, transformations, migrations, dégradation, massif du Bni-Znassen

مقدمة

تشكل المرتفعات الجبلية تراثا ثمينا لا يضاهى، كونها تحتضن إمكانيات ومؤهلات، لو تم استثمارها بطريقة رشيدة، لحققت تنمية مستدامة ولظلت جاذبة للسكان غير طاردة لهم. وكتلة بني يزناسن، لا تخرج عن هذا الإطار حيث وفرت ملاذا للسكان منذ أزمنة بعيدة جدا، وظلت تحافظ على توازن مكوناتها الطبيعية والبشرية. وقد تمكن الإنسان، بفضل خبراته وتراكمه المعرفي من تحويل هذا الوسط الصعب والمعقد إلى معين هائل من الثروات بعد تطويعه للمنحدرات التي تحولت إلى أشكال هندسية بسبب بناء المدرجات ذات التنظيم المحكم. كما تمكنت كتلة بني يزناسن من استمالة السكان الذين فضلوها عن المجالات السهلية التي كانت تذريها الرياح كونها مناطق سهبية ومجالات لتربية الماشية بامتياز. وعلى الرغم من قلتها وصغر أحجامها، فقد تمكنت الاستغلاليات الزراعية المعلقة من الإيفاء بالكثير من الحاجيات السكانية بسبب القدرة التحكمية للفلاحين في جر مياه العيون والوديان إلى حقولهم التي كانت تحبل بالعديد من المحاصيل والخضراوات والفواكه. لكن تكالب التغيرات المناخية، وفقدان الكتلة الجبلية للسواعد الكفيلة بصيانة المدرجات واستصلاحها، عجل بفقدان التوازنات البيئية والاجتماعية وتحولت المدرجات والمساكن إلى خراب، وأصبح مجرد التفكير في إنمائها من العمليات المستحيلة، على الرغم مما تتوفر عليه من مؤهلات تراثية، يمكن أن تعتبر مصدرا للإلهام ومرتكزا أساسيا للتنمية المستدامة من خلال خلق أنشطة اقتصادية جديدة.

I. الإطار الطبيعي والبشري لكتلة بني يزناسن: الثابت والمتحول

شكلت كتلة بني يزناسن مجالا متفردا مقارنة مع هوامشه المشكلة من سهلي تريفة شمالا وأنجاد جنوبا مما أعطاها خصوصيات متميزة، وبالخصوص من الناحية المناخية حيث تتوفر على مناخ شبه رطب بالعديد من أقسامها على خلاف هوامشها التي يسودها المناخ شبه الجاف. وقد استهوت هاته الخصوصية الطبيعية السكان الذين فضلوا الاستقرار بها لممارسة الزراعة المسقية وتربية الماشية.

1. ظروف طبيعية ملائمة للتنوع البيئي ببني يزناسن

تشكل منطقة بني زناسن وحدة تضاريسية هامة بشمال شرق المغرب، حيث تمتد على طول 90 كم من الغرب نحو الشرق، ويتراوح عرضها بين 15 و20 كم. هذه الكتلة الصخرية المنتمية للأطلس المتوسط، بحكم تكوينها الجيولوجي، تتخللها

مجموعة من الوديان ذات المنحدرات القصيرة بالشمال والطويلة بالجنوب والتي أفرزت مجموعة من المظاهر الطبيعية المثيرة للإعجاب والتي تستوجب التعريف بها للمساهمة في التنمية المحلية. وترتفع النتوءات التي تحدها (جبل أغيل، جبل فوغال) إلى ارتفاعات تتراوح بين 800 م و1535 متر، وبذلك فهو جبل متوسط مطوي ومتصدع، يمتد إلى الجزائر عبر سلسلة اترارة (مرتفعات فيلوسين)، بعد عبور ممر الكربوص، الذي يشكل أول انقباض للكتلة، بينما يقع عنق الزجاجة الثاني بالممر الذي يخترق قرية تافوغالت (شكل 1).

شكل 1: الموقع الجغرافي لكتلة بني يزناسن ضمن القسم الشمالي لجهة الشرق

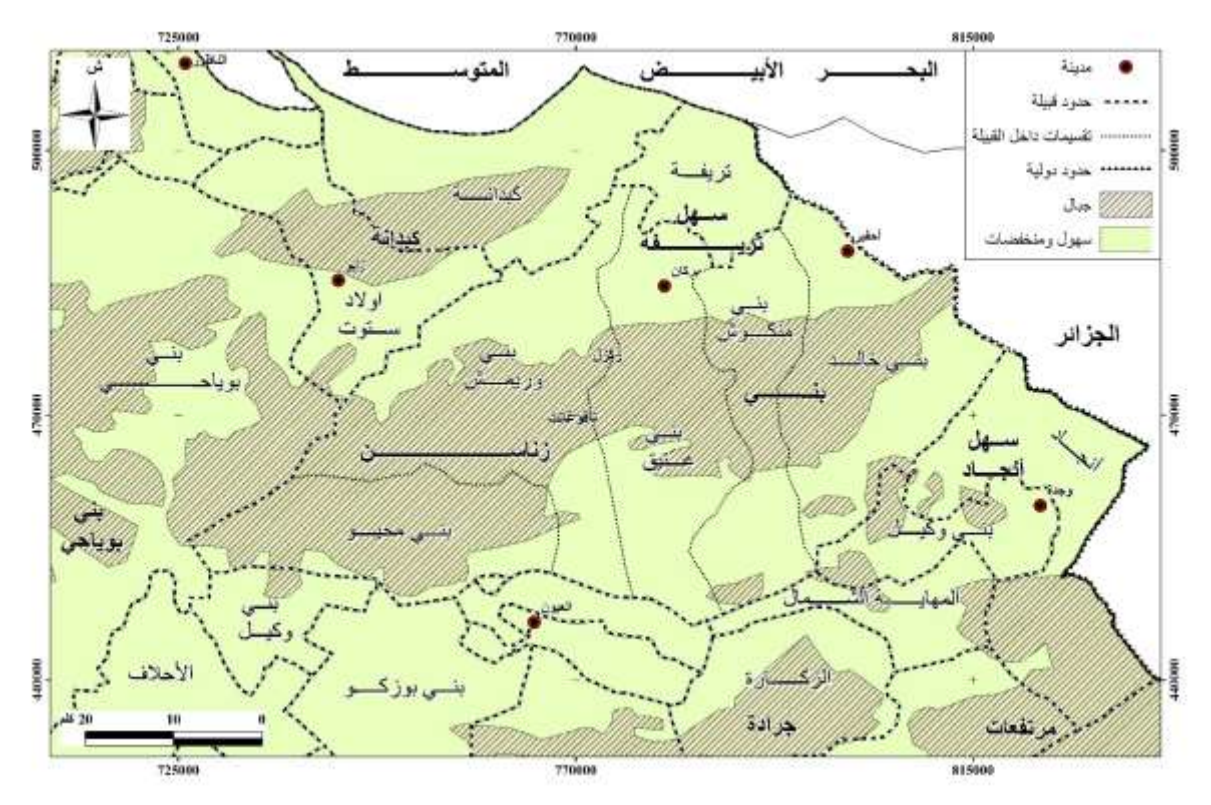

Source : Chennouf Touria, Khattach Driss, Milhi Abdellah, Andrieux Pierre, Keating Pierre, 2007. Principales lignes structurales du Maroc nord-oriental : apport de la gravimétrie. Comptes Rendus Geoscience. Volume 339, Issue 6, pp. 387.

مجالياً، تحد هذه الكتلة الصخرية بسهل تريفة شمالا الذي يتألف من ثلاث وحدات جغرافية هي سهل الشويحية في الغرب، وسهل بوغريبة في الوسط، وسهل تريفة في الشرق. أما من الناحية الغربية، فتحد بني يزناسن بواد مولوية الذي يفصلها عن سلسلة بني بو يحي غربا، وجنوبا بالمنخفضات الرسوبية لممر وجدة-تاوريرت، والتي تتكون من وحدتين جغرافيتين كبيرتين هما سهل أنجاد إلى الشرق والذي يمتد إلى السفوح الجنوبية لسلسلة جرادة (سلسلة هورست)، وسهل لبصارة الذي يعانق السفوح الجنوبية للكتلة بواسطة حوادير طويلة مغطاة بأتربة سميكة عند مستوى سيدي بوهرية. أما الحدود الشرقية فتتشكل من ممر الكربوص الذي يفصله عن سلسلة اترارة في الجزائر.

ومعنى هذا أن هذه الكتلة تلعب دورًا أساسيًا في تطور المناظر البشرية التي تحيط بها على عدة مستويات، كما يشير إلى ذلك بومعزة " *إنها تنشأ فوق وحدتين جغرافيتين كبيرتين متهدلتين تقعان على كلا الجانبين، في الشمال والجنوب. فالوحدة الشمالية عبارة عن مقعر كبير وانهيار منخفض، والمتمثلة في سهول تريفة وصبرة. إلى الجنوب يوجد ممر وجدة-تاوريرت. هذا القسم الجنوبي أعلى من منخفض تريفة وصبرة. بين هاتين الوحدتين، على طول محور شرقي-غربي، تقع كتلة بني*

يزناسين التي يصل ارتفاعها إلى 1535 م (رأس فوغال)، بمتوسط ارتفاعي يتراوح بين 900 إلى 1000 متر في الوسط والشرق وأقل من 900 متر في الغرب "[1].

لا شك في، أن أهمية هذا الوحدة الجبلية، تكمن في موقعها الجغرافي الإشرافي وفي تكوينها الصخري (الكلس) وهو ما يجعل منها خزانا للمياه، ومن ثم إمداد الوديان النازلة منها بالمياه خارج فترات التساقطات والتي تروي بعض الحقول والبساتين خلال رحلتها نحو المجالات السهلية. لكن صغر الأحواض المائية حرمها من تكوين فرشات مائية هامة من حيث العمق والامتداد، وبالتالي فمعظم الوديان تتوقف عن الجريان بعد مدة قصيرة من توقف الأمطار. ومهما يكن، فقد ساهمت هذه الوديان في تنويع تشكيلات التضاريس بسبب الاختلافات الكبيرة للمنحدرات التي ساعدت على الحفر العميق بالصخور الكلسية، ومن ثم تشكيل بعض الخوانق ذات الجدران العمودية (خانق زكزل). هذا، وتختزن هذه الكتلة مناظر طبيعية خلابة متميزة بالخوانق والأجراف التي لا زال بعضها تغطيه بعض الغابات، كما هو الحال في قمة فوغال والتي جعلت منه محمية طبيعية (موقع ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية)[2].

فيما يتعلق بالأحوال المناخية، تتراوح التساقطات المطرية بين 160 ملم و400 ملم مع تفاوتات مجالية كبيرة بين السفوح الشمالية الممطرة التي تستفيد من التيارات البحرية المتوسطية والسفوح الجنوبية شبة الجافة الواقعة في ظل المطر. نفس هذا التفاوت نسجله بين القسم الغربي القليل التساقطات (قلة الارتفاعات) والقسم الشرقي الممطر (عامل الارتفاع). ومهما يكن، فلطابع المتوسطي هو الذي يميز المناخ بهذه الكتلة الجبلية التي تتركز بها الأمطار بنسبة 85.5 % بين شهري نونبر وماي[3]. وعليه، فالمناخ بكتلة بني يزناسن، وبالخصوص القسمان الشمالي والشرقي، يتميز بأهمية النطاقات البيومناخية شبه الرطبة، وهو ما ينعكس على ارتفاع حجم التساقطات المطرية بهذه المجالات. وبالفعل، فحوالي 83 % من المساحة الجبلية للكتلة يسودها هذا النوع من المناخ، و17 % المتبقية يسودها النطاق شبة الجاف[4]، وبالخصوص السفوح الجنوبية التي تعاني من هبوب رياح الشركي ومن التيارات الصحراوية.

ونظرًا للتنوع الطبوغرافي والجيولوجي والمناخي، فقد تميز الغطاء النباتي للكتلة بتنوع كبير في الأصناف وهو ما يعكس الفوارق الدقيقة المناخية السائدة في هذا الوسط الجبلي الذي، ظل لفترة طويلة من الزمن، يتميز بالتنوع المجالي والتوازنات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرطوبة النسبية التي تتمتع بها كتلة بني يزناسن، وخاصة المنحدر الشمالي (التأثيرات البحرية المتوسطية)، وفرت للكتلة مناخا محليا مناسبا جدا للنظم البيئية الغابوية، وبالتالي، فإن هذه الفوارق الدقيقة جعلت من هذا الجبل مجالا أخضرا داخل نطاق يتميز بالقحولة والسهوب.

وقد شكلت هذه المعطيات الطبيعية إكراها أمام استغلال هذا المجال وعامل طرد بالنسبة للسكان الذين لم يتمكنوا من التكيف مع المعطيات الطبيعية الجديدة. كما أنه في ظل هذه المعطيات انتشرت بهذا الوسط الزراعات المعيشة والغرس الموجهة لتلبية الحاجيات الضرورية للعيش دون التفكير في تسويقه على مستوى أوسع، خارج الأسواق الأسبوعية التي

---

[1] -Boumeaza Taib., 1985. Le massif des Bni-Znassen centraux : approche morpho-pédologique d'une moyenne montagne méditerranéenne (Maroc oriental). Thèse de doctorat 3ème cycle. Université de Toulouse-le Mirail III., p. 9

[2] Zerouali Adnane, 2021. Potentialités territoriales et développement durable du massif des Bni-Znassen. Thèse de Doctorat. FLS Sais-Fès, p. 63

[3] -Zerouali Adnane, 2012. Op. Cit, p. 70.

[4] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017. التنمية القروية :مجال المناطق الجبلية. ص. 30

كانت تعقد بترابهم، ولم يكن هناك تفكير في التوجه إلى المنتوجات الأكثر ربحية. ولا شك في، أن غياب الفكر التسويقي لدى الفلاحين يفسر بضعف الإنتاج وضعف الشبكة الطرقية التي تمكن الإنتاج المحلي من ولوج أسواق خارج مجالهم الترابي. كان للتغيرات المناخية وقع كبير على سلوكيات الفلاحين الذين تشبثوا بأراضيهم، على الرغم من كل العراقيل والإكراهات، من خلال التفكير في تعاطي إلزراعات الأكثر طلبا، كزراعة الخضراوات والفواكه التي تشكل ركيزة أساسية ضمن المزروعات الأكثر انتشارا بالمشارات الضيقة والقليلة التي تتركز بالمجالات المسقية. ولتجنب هذا الهدر المائي، عمل السكان المحليون عل استغلال هذا المورد الطبيعي في عمليات السقي للرفع من المردودية وتنويع الإنتاج وسد حاجيات السكان من عدد كبير من مختلف المواد الغذائية.

2. استقرار بشري قديم وتعمير قوي

شغلت كتلة بني يزناسن وظيفة اللجوء وهو ما جعل سكانها الأولون يستوطنونها منذ زمن بعيد. وبالفعل، فقبيلة ازناتة التي ينتمي إليها الزناسنيون استقرت بهذا الوسط منذ القرن السابع الميلادي، كما يؤكد ذلك لويس فوانو "*ينقسم البربر إلى عائلتين كبيرتين: صنهاجة وازناتة. كانت الأولى تسيطر على المنطقة الساحلية من المغرب الأوسط وغرب المغرب العربي، وكذلك الصحراء الواقعة خلف هذين المجالين. أما الزناتيون، الذين يعتقد أنهم يشكلون الفرع الفتي من العرق الأمازيغي، فكانوا يستقرون في صحراء طرابلس. كان عدد معين من قبائلهم القديمة قد تقدم بالفعل نحو الهضاب العليا، قادما من الأوراس إلى ضواحي ملوية، والتي سيبدأون منها تحركاتهم نحو الغرب* "[1].

جغرافياً، تحتل اتحادية بني يزناسن كل المجال الواقع بين ملوية من الغرب، وواد كيس من الشرق، وسهل أنجاد من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط من الشمال. لكن في واقع الأمر، فالمجال الحقيقي الذي يستوطنه الزناسنيون هو المجال الجبلي، والذي يأوي القبائل الأربعة الكبير لهذه الاتحادية وهي بني خالد، وبني منكوش، وبني عتيق، وبني أوريمش (شكل 1)، التي ظلت مرتبطة بأراضيها على الرغم من كل الإكراهات (المنحدرات، والتعرية، وضيق الأراضي الزراعية).

أما من الناحية العددية، فلم يكن من السهل تقديم إحصاءات حقيقية حول عدد السكان والتي غالبا ما كانت متضاربة ومتباعدة، وهو ما يفقدها مصداقيتها. وظلت هذه المسألة قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر، حينها تمكن موليراس (Mouliéras) عام 1895 من تقديم بعص الإحصاءات التي كان يتم التعبير عنها ب "الكانون". وعلى الرغم من شكنا في مصداقيتها، فقد شكلت قاعدة للدراسات الديموغرافية لهاته المنطقة المتضرسة، والتي استقرت بها المساكن بمناطق إشرافية كالتلال والمنحدرات التي تطل على بعض المنخفضات الصغيرة أو المدرجات المبنية التي تساعد على إرساء التربة والمياه. وهذا ما أكده موليراس بقوله "*السلسلة الرئيسية، التي يطلق عليها السكان الأصليون جبيل بني زناسن، تمتد من الشرق إلى الغرب، والتي تنتهي بالجنوب كما بالشمال، بتلال مغطاة بالقرى والمساحات الخضراء. عادة ما يتم إعطاء هذه الارتفاعات الثانوية اسم الفخذ الذي تقع فيه، والتي من أشهرها جبل تافوغالت (جبل الوحوش أو الفاكهة غير الناضجة) شمال غرب بني عتيق*"[2]. يتبين إذن، أن السكان كانوا متمركزين بمناطق معينة، ومن ثم كان الضغط على الأراضي الزراعية القليلة أصلا، بسبب الطبوغرافية الصعبة. ومن الملاحظ، وهو ما سجلناه من خلال زياراتنا الميدانية أن معظم التجمعات

[1] -Voinot Louis, 1912. Oujda et l'amalat (Maroc) Publication de la société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran, p. 241-242

[2] -Mouliéras August, 1895. Le Maroc inconnu : étude géographique et sociologique. Exploration du Rif. Bibliothèque nationale de France, p.185.

السكانية القديمة معلقة. ولعل هذا مرتبط بالتنظيم المجالي حيث كان يتم إبعاد السكن عن المجالات التي يمكن استغلالها زراعيا " غالبًا ما كانت المساكن معلقة بالقمم أو على منحدرات مطلة على بعض المنخفضات الصغيرة أو المدرجات المبنية لإرساء التربة والمياه " [1]. ومما لا شك فيه، أن التجمعات السكانية كانت قوية وكبيرة، كما يشهد على ذلك موليراس عند ذكره للدواوير التي كانت تأوي أكثر من 50 كانونا، كما يتضح لنا ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول 1: أهم الدواوير بالفخذات المكونة لاتحادية بني يزناسن سنة 1895

بني وريمش		بني عتيك		بني منكوش		بني خالد	
الدوار	عدد الكوانين	الدوار	عدد الكوانين	الدوار	عدد الكوانين	الدوار	عدد الكوانين
أولاد علي اشباب	50	تازرين	300	سيدي رمضان	100	أغبال	100
تاكما	100	زكزل	500	زاوية سيدي علي البكاي	100	تاغجيرت	100
سيدي الحاج سعيد	100	مولاي إدريس	300	الكلعة	200	أوجني	100
أولاد البشير أومسعود	100	بني موسي	500	مولاي إدريس النخلة	50	-	-
	-	أولاد الطبيب	50	أولاد ميمون	100	-	-
	-	-	-	صفرو	500	-	-

المصدر: Mouliéras August, 1895. Le Maroc inconnu : étude géographique et sociologique. Exploration du Rif. Bibliothèque nationale de France, pp. 192-195.

يبدو أن السكن ببني يزناسن، كان متجمعا بسبب الظروف الطبوغرافية الوعرة، وهو ما جعل الدواوير تأوي عددا كبيرا من السكان، كما هو الحال بالنسبة لدواوير زكزل وبني موسي وخاصة دوار صفرو الذي نعته موليراس بالمدينة " *صفرو مدينة صغيرة بها العديد من المساجد والزاوية. يعامل الطلاب بشكل جيد للغاية، يتجمعون هناك بأعداد كبيرة ومتزايدة*"[2]. نستنتج من خلال كل من دراسة فوانو وموليراس، أن جبال بني يزناسن كانت آهلة بالسكان، ويكفي أن نستدل على ذلك ان ساكنة بني خالد وحدها قدرت سنة 1895 بحوالي 56000 نسمة؛ 11200 منهم عبارة عن جنود، في الوقت الذي لم يزد فيه عدد المجندين ببني منكوش عن 5000 وببني عتيك عن 1200 وببني وريمش عن 5000[3]. ومما لا شك فيه، أن وجود هذه القوى العسكرية ليعبر عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما كان يستوجب الدفاع عن تراب كل قبيلة، سيما وأن مساحة جبال بني يزناسن لا تزيد عن 8605 كلم^2 وهو ما يمثل 4.75 % من إجمالي مساحة المجالات الجبلية المغربية، في الوقت الذي تأوي 184403 نسمة أي 2.6 % من إجمالي ساكنة المناطق الجبلية بكثافة سكانية تقدر ب 21.4 ن/كلم^2 [4].

[1] - Zerouali Sanae et Zerouali Adnane, 2022. Dynamique démographique et émigration : cas du massif des Bni-Znassen. In. Espace et dynamique de la population. Impr. Super Copie SARL Fès, p. 503.

[2] - Mouliéras August, 1895, p.194

[3] - Ibid, Op. Cit., p. 186.

[4] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017. مرجع سابق، ص. 22

وعلى الرغم من غياب معطيات إحصائية بهذا المجال، فإن مقارنة الإحصائيات التي قدمها موليراس والإحصاءات الرسمية التي قام بها المغرب بعد الاستقلال، تبين أن ساكنة بني يزناسن ظلت تسجل نموا إيجابيا إلى حدود 2004 التي بلغ فيها عدد سكان الجماعات القروية التابعة كليا او جزئيا للكتلة، إلى حوالي 124710 نسمة، في الوقت الذي لم يكن فيه هذا العدد يزيد عن 101172 نسمة سنة 1982[1]. وبالطبع، فإن هذه الزيادة السكانية لم تشمل كل الجماعات القروية، بل إن العديد منها سجل نموا سالبا (جدول 2).

جدول 2: تطور السكان بالجماعات القروية التابعة كليا أو جزئيا لكتلة بني يزناسن

الجماعة	1982	1994	2004	2014	حصيلة 1982-2014	% النمو السنوية 1982-2014
عين الصفا	5960	5727	5082	4490	-1470	-0.88
بني خالد	7526	7509	7104	6745	-781	-0.34
لبصارة	2489	2311	1922	1428	-1061	-1.72
أغبال	11883	12474	13809	14908	3025	0.71
فزوان	3644	7507	10304	5089	1445	1.05
بوغربية	17124	21800	20560	20513	3389	0.57
اشويحية	9728	12800	12539	12245	2517	0.72
رسلان	8572	6008	5195	4265	- 4307	-2.16
سيدي بوهرية	7104	5901	5400	4525	-2579	-1.40
تافوغالت	4937	3787	3150	2735	-2202	-1.83
زكزل	12588	13399	32210	16137	3549	0.78
مشرع حمادي	9617	9400	7435	5646	-3971	-1.65
المجموع	101172	108623	124710	98726	-2446	-0,08

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1982 و1994 و2004 و2014.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن النمو السكاني تميز بمرحلتين متباينتين، الأولى قبل سنوات الثمانين والتي تميزت ولا شك، بالزيادة السكانية، بينما تميزت الثانية بالتدهور الديموغرافي مع بداية عقد الثمانينات حيث كانت الزيادة سالبة بالنسبة لست (06) جماعات بين 1982 1994، وارتفع العدد إلى 9 جماعات بين 1994 و2004 (جدول 2). وبين 1982 و2014، بلغت نسبة التراجع السنوية – 0.08 %، ولعل هذا مرجعه إلى انخفاض معدلات المواليد نتيجة الوعي بأهمية المتغير الديموغرافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية2 هنا نتساءل عن العوامل التي عملت على الاستقرار السكاني في بداية الأمر والعوامل التي أصبحت طاردة للسكان فيما بعد؟

II. تحولات مشهدية على المستوى الاجتماعي والمجالي بكتلة بني يزناسن

شكل الموقع الجغرافي والتغيرات المناخية، عوامل ملائمة لبروز مظاهر التحولات المجالية والسوسيواقتصادية بكتلة بني يزناسن، لا سيما على مستوى المشاهد والسكان وأنشطتهم الاقتصادية التي تعتبر كأهم نتاج لهذه التحولات من خلال تعدد مظاهر تدهور الموارد الطبيعية وتفاقم آثار التغيرات المناخية وخطرها على مستقبل البيئة والنشاط الزراعي بهذا الوسط الهش.

[1] - المندوبية السامية للتخطيط، 1982 و2004. الإحصاء العام للسكان والسكنى.

[2] - Zerouali Sanae et Zerouali Adnane, 2022. Op. Cit., p.

1. من وفرة الموارد البشرية إلى ندرتها بكتلة بني يزناسن

لم تكن كتلة بني يزناسن من المجالات الجبلية التي تنفر السكان من استيطانها، على الرغم من تعقدها، فالقمم العالية لا تزيد عن 1500 م، ومن ثم فهي قليلة الخوانق والمنحدرات القوية، وهو ما جعل خصائصها تسمح باستغلال وتعمير بشريين. كما أن مناخها ليس شديد الحرارة ولا شديد البرودة، التي من شأنها أن تكون طاردة للسكان، بل على العكس، فالمناخ يعتبر من العوامل المشجعة على تنشيط الحركة السياحية لما يتميز به من ظروف ملائمة مقارنة مع المجالات المجاورة (سهل تريفة وسهل أنكاد).

ومهما يكن، عرف المجال الجغرافي تحولات مشهدية على المستوى الاجتماعي تميزت بالتراجع السكاني حيث أصبح السكان يشكلون عبئا على الموارد المحلية المتاحة، الأمر الذي استلزم البحث عن مجالات ترابية جديدة أكثر نفعا ووفرة لموارد معيشية جديدة. وهكذا، اندلعت الهجرة من مختلف الجماعات الترابية، التي فقدت 25984 نسمة بين 2004 و2014 حيث انتقل السكان من 124710 إلى 98726 نسمة خلال نفس الفترة (جدول 2). وسجلت كل الجماعات نموا سالبا باستثناء جماعة أغبال التي استضافت 1099 نسمة، في الوقت الذي فقدت فيه جماعة زكزل 16073 نسمة، كما يتضح ذلك من خلال الشكل 2.

شكل 2: تطور سكان الجماعات الترابية التابعة كليا أو جزئيا لكتلة بني يزناسن (نسمة)

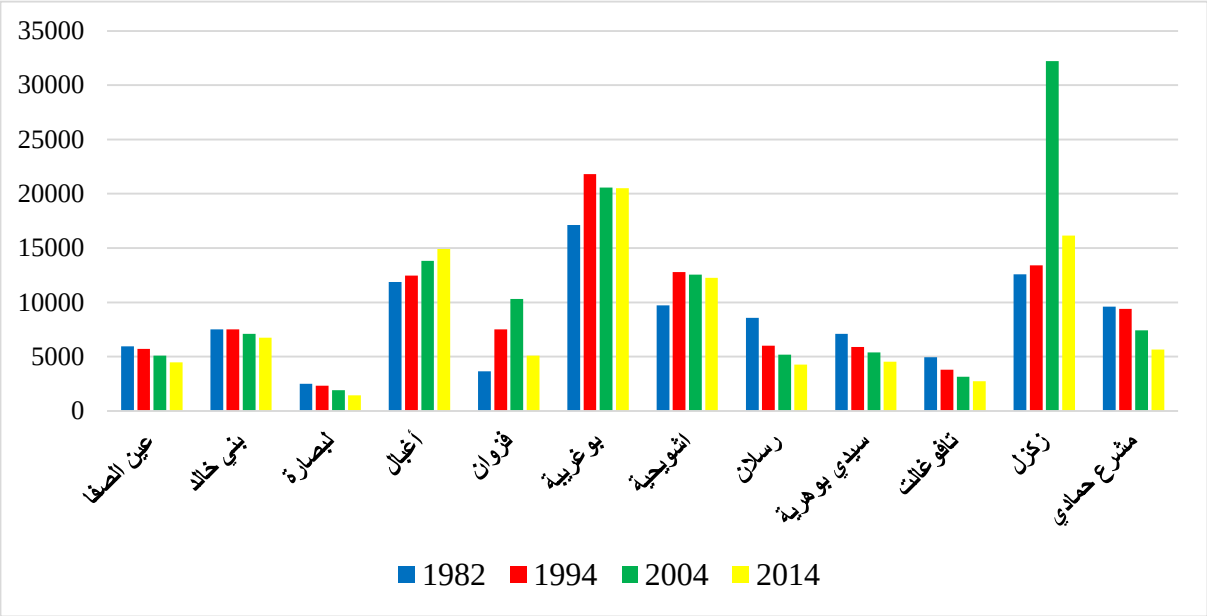

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاءات العامة للسكان والسكنى

إن المتجول بالجبال المغربية بصفة عامة، وجبال بني يزناسن بصفة خاصة، سيلاحظ ولا شك، أن هذه الأوساط تشهد تغيرات مشهدية سواء تعلق الأمر بالدينامية السكانية التي مالت إلى التراجع بعد اندلاع الهجرة من القرى إلى المدن، بحثا عن مجالات أفضل للعيش، أو بالخاصيات الديموغرافية أو بالوضعية التي آلت إليها المساكن التي كانت تعج بالحركة والدينامية.

شكل 3: توزيع سكان الجماعات الترابية لبني يزناسن حسب الفئات العمرية الكبرى لسنة 2014

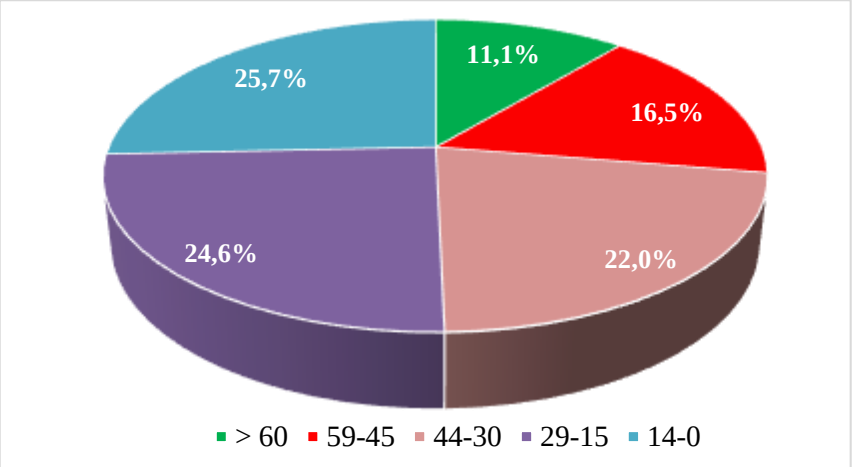

Source : Haut-Commissariat au Plan, 2017. RGPH, indicateurs communaux. Individus

لا شك في، أن هذه الهجرة كان لها وقعها الكبير على المستوى الاقتصادي، كونها مست بالدرجة الأولى العناصر الشابة القادرة على القيام بمختلف الأنشطة الفلاحية، التي تتطلب الجهد العضلي قبل الجهد الفكري، والتي فضلت الرحيل إلى المدينة حيث إمكانية ممارسة أنشطة أخرى أكثر مردودية. ولا شك في، أن هذه الهجرة كان لها وقع كبير على البنية العمرية للسكان التي ستتسم ببداية تضخم فئة المسنين (شكل 3). لكن ما يميز هذه الحركة السكانية هو أن العديد من هؤلاء النازحين يظلون مرتبطين بمقرات أصولهم التي يترددون عليها باستمرار في شكل حركة تراقصية يومية او أسبوعية أو فصلية.

كما أن مقارنة المعطيات الإحصائية بين سنتي 2004 و2014 تبين ارتفاع نسبة الشيخوخة (60 سنة فما فوق) التي مثلت 11.1 % (شكل 3)، في الوقت الذي مثلت فيه على الصعيد الوطني 9.5 %[1]، وهو ما يمكن تفسيره بهجرة الشباب الباحثين عن الشغل والدراسة وعن ظروف أفضل لتحسين مستوى العيش. ولعل هذا ما أشار إليه الخطابي بقوله " نقص فرص العمل التي أصبحت مزمنة بسبب الجفاف وندرة موارد مياه الري، وعزلة السكن، ونقص البنية التحتية التعليمية والصحية، ونقص إمدادات مياه الشرب والكهرباء وغياب وسائل الاتصال والنقل"[2] .

إن استفحال ظاهرة الهجرة القروية، أو ما يصطلح على تسميته بالنزوح الريفي، لتشهد على أن المكلفين بتدبير الشأن المحلي، لم يهتموا كثيرا بالمجالات الجبلية التي ظلت على هامش بعض الإصلاحات التي مست المجالات الريفية، والتي كانت تفتقر لرؤية شمولية ومندمجة ومقاربات ملائمة لخصوصيات هذه الأوساط المتضرسة والصعبة. وقد ساهمت هذه الإكراهات الطبيعية، في بقاء جزء كبير من هذه المناطق في حالة من العزلة والنقص في التجهيز ومن ثم الحيلولة دون الاستجابة لاحتياجات ساكنتها والنهوض بتنميتها. وعلى العكس من ذلك، وجهت الاستثمارات للمجالات السهلية ذات المردودية المضمونة، وهو ما جعلها تحقق تطورات إيجابية كما هو الحال بالنسبة لسهل تريفة المجاور الذي استمال العديد من سكان كتلة بني يزناسن.

لعل من الآثار السلبية لهجرة الشباب نحو المدن، الفراغ الكبير الذي خلفته هذه الحركة السكانية بالوسط القروي، كون الشباب يمثلون قوة إنتاج رئيسية، على المستوى الاقتصادي كما على المستوى الاجتماعي، الأمر الذي ترتب عنه شيخوخة

[1] -Source: Haut-Commissariat au Plan,2017. RGPH, indicateurs communaux. Individus

[2] - Khattabi A., 2003. Rapport final. Diagnostic Socioéconomique Beni Snassen. P. 14

الفلاحين وتأنيث العمل الفلاحي " وقد ترتب عن هذا الانزلاق السكاني من الريف إلى المدينة، انخفاض عدد سكان الريف كماً ونوعاً، ولا سيما فئة المزارعين النشيطين التي أصبحت تميل إلى الشيخوخة، كما تميزت القوى العاملة المحلية بظاهرة التأنيث "1. ولعل هذا ما أشارت إليه دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أن الفئة العمرية 65 سنة فما فوق قد مثلت 14.9 % سنة 2017 (7.4 % إناث و7.5 % ذكور)2، كما يتبين ذلك من خلال الشكل 4.

شكل 4: البنية العمرية لسكان بني يزناسن حسب الفئات العمرية الكبرة لسنة 2017

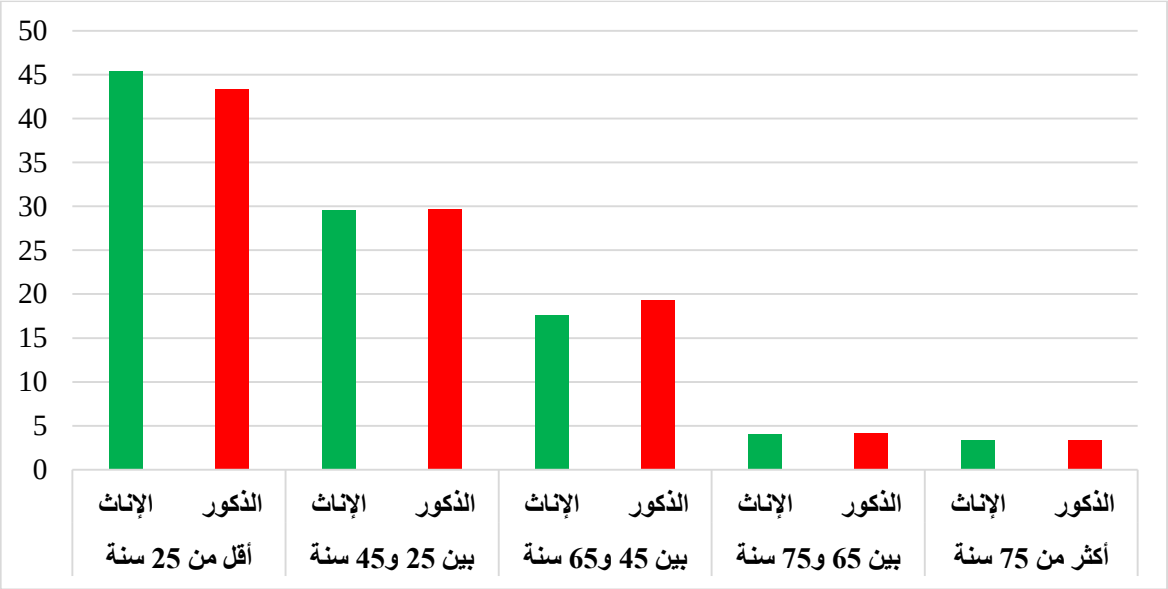

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017. التنمية القروية :مجال المناطق الجبلية. ص. 28

وفوق هذا وذاك، كان لهذه الهجرة انعكاسات على المستوى المجالي المتمثل على الخصوص في التصحر البشري، حيث فقدت الجماعات الترابية المنتمية كليا آو جزئيا لكتلة بني يزناسن حوالي 2446 نسمة بين 1982 و2014 (جدول 2)، بسبب تعاقب السنوات الجافة وعدم قدرة السكان على التكيف مع الظروف المناخية الجديدة. هذه العوامل مجتمعة خلفت مجموعة من الدواوير الفارغة التي تحولت إلى أشباح بعد هجرة سكانها لها (الصورتان 1 و2).

[1] - Zerouali Adnane, 2021. Op. Cit., 125.

[2] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017. التنمية القروية :مجال المناطق الجبلية. ص. 28

صورة 1: دوار أولاد يعگوب بتاگما (1 ماي 2019) صورة 2: دوار گم گم المهجور كلية من سكانه دون رجعة (1 ماي 2019)

المصدر: Zerouali Adnane, 2021. Op. Cit., p. 127

2. من وفرة الموارد المائية إلى الندرة وتدهور القطاع الزراعي ببني يزناسن

مما لا شك فيه، أن الظروف المناخية ساعدت على الاستقرار السكاني، لما كانت توفره من كميات هامة من المياه التي استخدمها السكان لري حقولهم وبساتينهم، التي تميزت في معظمها بصغرها. وبالفعل، فإن المتجول عبر مجال بني يزناسن سيلاحظ بقايا وآثار الاستغلال الزراعي عن طريق السقي، ومن ثم يمكن القول بأن المياه لعبت دورا رئيسيا ومهما في استقرار السكان وفي عملية التنمية الزراعية. وكنتيجة حتمية للهجرة التي مست هذا المجال، فقد تراجع الإنتاج المحلي بعد تدهور الاستغلاليات الزراعية وتراجعها وخطورة التخلي عن استغلالها، وهو ما يهدد الجودة البيئية والثقافية والمجتمعية للمجالات الريفية. وبالطبع، فدور الفلاحة في الحفاظ على المناظر الطبيعية وفي توفير المنتوجات المتعددة والخدمات المرتبطة بها، لا يمكن تجاهله.

ولا شك في، أن خصوصيات المجالات الجبلية المتسمة بالطبوغرافية الصعبة نسبيا، وقوة الانحدارات وانجراف التربة، لمن شأنها أن تعثر العمل الفلاحي بالنسبة لهؤلاء الفلاحين المتشكلين من المسنين والنساء. وبالطبع، فإن الطبوغرافيا الوعرة فرضت على الفلاحين البحث عن حلول تقنية وتنظيمية والتي تمثلت في بناء المدرجات الزراعية التي تعمل على خلق مساحات قابلة للاستغلال الزراعي، بفضل قدرتها على إرساء التربة وتمكين المياه من التسرب. كما اهتدوا، بفضل خبراتهم المعرفية التراكمية، إلى ابتكار طرائق من شأنها استدامة هذه المدرجات من خلال بناء سور أمامية مدعمة بالغرس الذي يقوي دعامتها ويجنب انهيارها.

وعلى الرغم من صغر هذه المساحات، فقد كانت منتجة حيث تتمكن من توفير مستلزمات العيش من العديد من المواد الغذائية، بفضل اللجوء إلى استخدام الري في وقت كانت فيه المجالات الجبلية تتلقى تساقطات مطرية كافية لهذه المزروعات. وقد تمكنت هذه المدرجات من الإيفاء بالحاجيات السكانية، بفضل إنتاج زراعي متنوع متكون من الخضر والمحاصيل الموسمية والأشجار المثمرة.

وقد استدعى السقي بالضرورة، عملية التخطيط لتوفير المياه بالكميات اللازمة للتنمية الزراعية وتوفير الري المناسب للمزروعات والغرس، وذلك من خلال إيصال المياه من مصادرها إلى الأراضي المزروعة، عبر السواقي الترابية أو الحجرية وأحيانا الإسمنتية، واستغلالها بكفاءة عالية لإنماء النباتات وترشيد استخدامها من أجل استدامتها.

لكن سرعان ما أصبحت كتلة بني يزناسن تعاني من أزمة مائية شبه حادة، بسبب سوء تسيير واستخدام الموارد المائية، وغياب سياسة رشيدة لإدارة الطلب المتزايد على المياه خاصة في الإنتاج الزراعي، في الوقت الذي أصبح فيه الإحساس بندرة هذا المورد الحيوي كبيرا جدا. ولا شك في، أن الموقع الجغرافي للكتلة ومناخها شبة الجاف، إضافة إلى النمو السكاني الكبير الذي عرفته المنطقة إلى حدود بداية الثمانينات من القرن الماضي التي اتسمت باستفحال ظاهرة التغيرات المناخية. وهكذا، ومنذ هذه الفترة أصبح تزايد ندرة المياه يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الحقيقية والاستقرار البشري، سيما وأن مسألة ندرة المياه هي جوهر التنمية المستدامة ومصدر قلق وخوف لمختلف الأوساط السياسية والاقتصادية.

ومن الآثار الدالة على تطور الزراعة السقوية بهذا المجال الجبلي، الموروث المائي المتمثل في السواقي التي كانت تحمل المياه إلى مختلف المشارات والمدرجات التي تم بناؤها لتوسيع الرقعة الزراعية. لكن معظم السواقي أتلفت بعد تراجع المياه بالجبل كنتيجة فعلية لتأثير التغيرات المناخية التي خيمت على المنطقة منذ قرابة نصف قرن كامل وبعد اندلاع الهجرة. وتشهد هذه البقايا التراثية (الصور 3 و4 و5 و6)، على فترة من ازدهار الزراعة المسقية بالوسط الجبلي، في وقت كانت فيه السهول المجاورة تشكل مسارح للرعي بسبب انتشار السهوب بها قبل أن تنقلب الأوضاع رأسا على عقب.

صورة 3: ساقية مهجورة بدوار الجابري (4 غشت 2019)

صورة 4: ساقية مهترئة بعد جفاف عين ميسرا بتاكمة (13 غشت 2019)

صورة 5: ساقية موروثة عن العهد الاستعماري بدوار ويزغة الجبل (13 أبريل 2019)

صورة 6: ساقية مبنية بالحجارة في حالة تدهور تام بدوار گم گم (13 أبريل 2019)

المصدر: Zerouali Adnane, 2021. Op. Cit., p175.

هكذا إذن، ساهمت كل من التغيرات المناخية وهجرة الفلاحين النشيطين وشيخوخة المزارعين، في ظهور مشاهد ريفية جديدة تمثلت في انهيار السواقي وتدهور المدرجات الزراعية (الصورتان 7 و8)، التي كانت تتطلب استدامتها الحضور المستمر والجهد الكبير لصيانتها، وهو أمر لم تعد كتلة بني يزناسن تتوفر عليه، على الرغم من أن الفئة العمرية المشكلة للسكان النشيطين (15-60)، لا زالت قوية حيث تمثل 63.1 % (شكل 3). وعلى الرغم من أن الساكنة تغلب عليها الفئات الشابة، فإن للفئة العمرية 60 سنة فما فوق أهمية وازنة في المناطق الجبلية، كونها تتكلف بالعديد من الأنشطة اليومية التي يتطلبها العمل الفلاحي. ومما يزيد الأمور تعقيدا، أن النسبة الكبيرة من النشيطين الشباب، وبالخصوص المتعلمين منهم، لم يعد يستهويها العمل بالقطاع الفلاحي التقليدي، بسبب هزال مردوديته ودخله، ومن ثم العزوف عنه، مفضلين الحركة التراقصية بين مقر سكناهم ومقر العمل بالمدن المجاورة، وبالخصوص مدينة بركان. وقد ساعدهم على هذه الحركة تحسن مستوى البنية التحتية ووفرة وسائل النقل الجماعي والفردي.

صورة 7: مدرجات زراعية أتلفت بالكامل بسبب غياب مالكيها بدوار بومية (17 أبريل 2019)

صورة 8: إنشاء المدرجات بالسفوح الوعرة بدوار گم گم (17 أبريل 2019)

المصدر: Zerouali Adnane, 2021. Op. Cit., p.275

وهكذا، وبعد تأهيل الكثير من المجالات العقيمة لكتلة بني يزناسن، من خلال إنشاء المدرجات والرفع من مردوديتها بفضل الاستخدام الواسع للموارد المائية الجبلية، تعيش الزرعة الجبلية اليوم أزمة بسبب عدم قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية والتحولات المجتمعية. فعلى الرغم من قدرة المدرجات على التكيف مع قلة التساقطات وتذبذبها، من خلال قدرتها على إرساء المياه وتسهيل نفاذ الفائض من الماء إلى التربة، وعلى التقليل من سرعة جريانه على السفوح، مع الحد من التعرية وضياع التربة بفعل هذا الجريان، فإنها تعرضت للإتلاف بسبب غياب العناية وهزال المحافظة عليها من التلف (الصورتان 7 و8). وهكذا، سمح هذا السلوك لزراعة المدرجات من الاستفادة من المخزون المائي بفضل استخدام آليات الري التقليدية المقتصدة، وهو ما يجعلها من ركائز "اقتصاد الندرة". لكن استفحال ظاهرة الجفاف، وما ترتب عنها من عواقب، كان لها الأثر السيئ والبليغ على مستقبل الزراعة الجبلية، التي مالت إلى الأفول وهو ما ينذر بفقدان توازن النظام البيئي والموروث الزراعي. ويستدعي هذا الوضع، خلق مشاريع تأهيل المدرجات الزراعية وأخرى تتعلق بتوعية الفلاحين بضرورة إدماج إشكالية تغير المناخ والتكيف مع آثاره في الأنشطة الفلاحية.

تشهد اليوم هذه المدرجات تدهورا كبيرا، بسبب الإهمال الناتج عن غياب المالكين الذين هجروا قراهم على إثر تردد السنوات العجاف التي تعاني منها هذه المجالات الهشة، وبسبب انجذاب الشباب إلى الهجرة حيث إمكانية ممارسة أنشطة أخرى أكثر مردودية. ساهمت هجرة هذه العناصر المنتجة، في تقلص المجال الزراعي حيث اكتفى الفلاحون المسنون

باستغلال المشارات القريبة من سكناهم، وبالخصوص تلك التي لا تتطلب جهدا كبيرا. وقد أفضى هذا السلوك إلى انجراف تربة الاستغلاليات المهجورة، التي أصبحت تذريها الرياح وتنشط بها مختلف أنواع التعرية. وهكذا، فإن تظافر قوى الطبيعة، التي تميزت بتردد السنوات الجافة وجفاف العيون الجبلية التي كانت تروي المدرجات الزراعية، والعناصر البشرية المتمثلة في شيخوخة المزارعين وتأنيث الاستغلال الزراعي وظهور اهتمامات جديدة لدى الشبان، كلها عوامل أدت إلى إحداث خلل في المنظومة البيئية، ومن ثم التأثير على الجوانب الحياتية الأخرى. وهكذا، يدخل هذا الوسط الجبلي الهش في أزمة إيكولوجية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى، وهوما يتطلب اتخاذ إجراءات استعجالية لمعالجة هذه الإشكالية.

خاتمة

نستنتج من هذه الدراسة، أن الموارد المائية مثلت أهمية محورية بالنسبة للتنمية المحلية بكتلة بني يزناسن، قبل أن تصاب هذه الأخيرة بآفة التغيرات المناخية التي كان لها وقع كبير على الكثير من المجالات والقطاعات الإنتاجية. لقد شكلت المياه مصدرا هاما لخلق الثروات وفرص الشغل، كما مثلت عاملا لتعزيز جاذبية الكتلة خلال فترة معينة من الاستقرار البشري بها. وهكذا، بعد ما شكل المناخ، ومن خلاله الموارد المائية، عنصر بناء، يتحول اليوم إلى عنصر هدام لكثير من الموارد وطارد للسكان، بسبب عدم قدرتهم على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي ليست نتاجا لسوء التدبير والترشيد في استغلال المياه، بقدر ما هي نتيجة لندرة المياه. وبالفعل، وفي غياب إستراتيجية للسياسة العمومية لتزويد السكان بالماء الصالح للشرب في هذه الفترة، شكلت هذه الندرة أحد التحديات الرئيسية التي واجهت استمرارية التنمية المحلية الجبلية التي سادت المنطقة قبل الثمانينات من القرن الماضي. في هذا الوقت، عجزت فيه كتلة بني يزناسن عن توفير مياه الشرب، فكيف بالأحرى أن توفر مياه السقي الضرورية للإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي. هذه الظروف الطبيعية وغيرها من الظروف البشرية والاقتصادية، دفعت قسما كبيرا من سكان الجبل إلى شد الرحيل نحو المجالات الأكثر قدرة على توفير سبل العيش وفرص العمل، وهو ما أفضى إلى حدوث نزيف ديموغرافي ببعض الرقع الترابية التي تصحرت اقتصاديا واجتماعيا. إن هجرة الشباب أو ظهور اهتمامات جديدة له، وشيخوخة الفلاحين وتأنيث العمل الزراعي، إضافة إلى ندرة المياه، كلها عوامل ساهمت مجتمعة في تدهور المجال الذي أصبح عرضة لعوامل التعرية. وبالفعل، فقسم كبير من الأراضي الزراعية قد أتلف بعد هجرة مالكيه له، على الرغم من استمرار استغلالهم له عن بعد. لكن في واقع الأمر، فإن الزراعة الجبلية تتطلب حضورا مستمرا لصيانتها وحمايتها من التعرية، سيما وأنها موجودة بمناطق ذات حساسية عالية. لم يمس التدمير القطاع الزراعي فقط ، بل مس كذلك قطاع السكن الذي لا زال يشهد على قوة التعمير التي ميزت هذه المنطقة في وقت ما. إن وجود دواوير بحجم كبير وهي مهجورة والتي تحولت إلى أطلال أو أشباح كما هو الحال بالنسبة لدواوير گم گم وبومية وأولاد يعگوب، لخير دليل على الازدهار الزراعي والسكاني الذي عرفته كتلة بني يزناسن في فترة سابقة عن التي نعيشها اليوم.

لا يسعنا في نهاية هذه المقالة، إلا القول بأن الجهود المبذولة والمشاريع التي وجهت للعالم القروي، لم تستفد منها الأوساط الجبلية التي تشهد تأخرا مهما في مجال تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. لهذا، أصبح من الضروري إيلاء اهتمام خاص لهذه المجالات، لما تزخر به من تراث تاريخي وثقافي ومؤهلات طبيعية متنوعة عالية القيمة، وهي كلها عناصر قابلة للتثمين، ومن ثم قدرتها على خلق أنشطة اقتصادية جديدة، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع السياحة الذي يمكن أن يساهم في خلق دينامية جديدة بكتلة بني يزناسن التي تتوفر على مواقع سياحية من شأنها أن تجعل منها وجهة سياحية داعمة للسياحة الشاطئية المزدهرة بكل من السعيدية ورأس الماء وقرية إركمان. إن الاهتمام بالسياحة الجبلية، لمن شأنه خلق فرص جديدة للتثمين المستدام للموارد وإعطاء دينامية جديدة للقطاعات المنتجة للثروة ولفرص الشغل، ومن ثم يمكن لكتلة

بني يزناسن أن تصبح قبلة للمستثمرين، من أبنائها ومن الأجانب عنها، ومقصدا للسكن حيث سيسارع أبناؤها المهاجرون إلى العودة إليها، سيما وأن صلتهم بها لا زالت مستمرة، كما يشهد على ذلك حضورهم القوي خلال انعقاد المواسم التي تشهدها المنطقة خلال شهري يوليويز وغشت من كل سنة.*

وهكذا، فالسؤال المحوري هو مدى قدرة السكان على التعايش مع هذه التغيرات وما الرؤى الاستراتيجية التي يجب سلوكها لرد الاعتبار لهذا الوسط الجبلي من خلال استغلال كل مؤهلاته الطبيعية لخلق دينامية جديدة وتحويله إلى منطقة جاذبة غير منفرة؟

بيبليوغرافيا

- Boumeaza Taib., 1985. Le massif des Bni-Znassen centraux : approche morpho-pédologique d'une moyenne montagne méditerranéenne (Maroc oriental). Thèse de doctorat 3ème cycle. Université de Toulouse-le Mirail III.
- Chennouf Touria, Khattach Driss, Milhi Abdellah, Andrieux Pierre, Keating Pierre, 2007. Principales lignes structurales du Maroc nord-oriental : apport de la gravimétrie. Comptes Rendus Geoscience. Volume 339, Issue 6, pp. 383-395
- Haut-Commissariat au Plan, 2017. RGPH, indicateurs communaux. Individus
- Khattabi A., 2003. Rapport final. Diagnostic Socioéconomique Beni Snassen
- Mouliéras August, 1895. Le Maroc inconnu : étude géographique et sociologique. Exploration du Rif. Bibliothèque nationale de France
- Voinot Louis, 1912. Oujda et l'amalat (Maroc) Publication de la société de Géographie et d'Archéologie de la province d'Oran
- Zerouali Adnane, 2019. Potentialités locales, variabilité climatique et développement du tourisme de montagne (cas du massif des Béni-Snassen. Colloque national sur les « changement climatiques et mutations spatiales : états des lieux et perspectives ». Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines. Imprimerie : Houdayfa. Oujda. P. 79- 87.
- Zerouali Allal, Zerouali Adnane et Bouberria Abdelouahed, 2019. Potentialités patrimoniales naturelles et culturelles pour la mise en tourisme du massif des Béni-Snassen. Livre commun sur « Espace, Territoire et Société au Maroc : mutations, dynamiques et enjeux ». Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines-Mohammedia. Imprimerie : El mottaki Printer. P. 345-354.
- Zerouali Adnane, 2021. Potentialités territoriales et développement durable du massif des Bni-Znassen. Thèse de Doctorat. FLS Sais-Fès.
- Zerouali Sanae et Zerouali Adnane, 2022. Dynamique démographique et émigration : cas du massif des Bni-Znassen. In. Espace et dynamique de la population. Impr. Super Copie SARL Fès, pp. 501-513.
- المندوبية السامية للتخطيط. الإحصاء العام للسكان والسكنى، 1982 و1994 و2004 و2014.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2017. التنمية القروية :مجال المناطق الجبلية. طباعة: كانابرينت

* - للمزيد من المعلومات، انظر في هذا الشأن مقالنا حول: الموسم أو "الوعدة " تراث لا مادي للمحافظة على الهوية الثقافية والتنمية السياحية (حالة بني يزناسن). مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي. 2020، العدد: 31. ص. 295-305.

التوسع الحضري و إنتاج السكن بمدينة تاوريرت (شمال شرق المغرب)

عبد اللطيف اعميرو: طالب باحث في سلك الدكتوراه، بنية البحث الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول-وجدة abdelatif.amirou@ump.ac.ma

ملخص:

تساهم في انتاج المجال الحضري آليتين: آليات فوقية يتم تنزيلها بشكل عمودي، صادرة من المركز، تتمثل في القرارات السياسية، والمشاريع الكبرى، وغيرها، ثم آليات سفلى وهي العوامل المميزة للمحلي، سواء أكانت طبيعية كالموضع والطوبوغرافية، أم بشرية كالنمو الديموغرافي، أم سياسية وتنظيمية، مثل مكانة المدينة السياسية، والعوامل الاقتصادية، ومحاور المواصلات. وبسبب عدة عوامل من أهمها سيادة أراضي الجموع، والهجرة الريفية القسرية من البوادي المجاورة، وغياب التخطيط، نتج مجال حضري عشوائي يعاني من عدة إكراهات وخاصة هيمنة السكن الذاتي والهش على الأنواع الأخرى.

يهدف هذا البحث إلى تتبع النمو الحضري لمدينة تاوريرت، والعوامل المتحكمة في نموها، ثم دراسة أنماط السكن الناتجة عن التوسع الحضري، وذلك باعتماد المقاربة المجالية والتاريخية. لقد خلص هذا البحث إلى عدة نتائج من أبرزها، أولا، شهدت مدينة تاوريرت نمو حضريا سريعا بفعل الهجرة الريفية الكثيفة الناتجة عن أزمة البوادي المجاورة. ثانيا، عرفت جل أحياء المدينة توسعا عشوائيا نتيجة انتشار الأراضي السلالية، وغياب التخطيط المسبق، ثالثا، هيمنة السكن العشوائي على المنظم بفعل التوسع الحضري العشوائي.

الكلمات المفاتيح: تاوريرت – التوسع الحضري – إنتاج السكن – السكن العشوائي

Urban expansion and housing development in the city of Taourirt (north-eastern Morocco)

Abstract:

There lies two principal mechanisms in the development of urban areas. The first is an upper mechanism, vertically imposed and emanating from the center, represented in political decisions, major residential development projects and likewise. The second is a lower mechanism, namely factors originating locally. These factors can be natural such as the location and the topography or population related like demographic growth. Moreover, they can be political and organizational pertaining to the city's political standing or related to the economy and transportation hubs. Owing to several factors, the most important of which is the widespread of collective lands, forced rural migration from neighboring villages, and lack of planning, a chaotic urban field has emerged suffering from several constraints, especially the dominance of fragile, illegal housing over other types.

This research aims to track the urban growth of the city of Taourirt, the factors controlling its growth, and then study the housing patterns resulting from urbanization, by adopting a spatial and historical approach. This research has yielded several conclusions. Firstly, the city of Taourirt has experienced a rapid urban growth owing to heavy rural migration resulting from the crises in the neighboring villages. Secondly, most of the city's neighborhoods were subjected to an indiscriminate wave of unregulated expansion as a result of the widespread of collective lands and the absence of prior planning. Finally, this has led to the predominance of illegal housing over regulated housing because of unregulated urban expansion.

Keywords: Taourirt - Urbanization - Housing Production – illegal housing

مقدمة

يتحكم في التوسع الحضري آليات فوقية ونقصد بها مختلف تدخلات الدولة، بما في ذلك التدخلات التي تقوم بها أجهزتها على المستوى الجهوي والمحلي، وآليات تحتية ونقصد بها مختلف العوامل التي تميز المجال المحلي، وطبيعة الأنظمة العقارية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل الموقع والموضع، ووسائل المواصلات، والعوامل الاقتصادية. لقد شهدت مدينة تاوريرت نتيجة العوامل السالفة الذكر نموا حضريا سريعا وعشوائيا خلف سيادة السكن العشوائي على حساب السكن المنظم. سنتناول هذا البحث وفق محورين: الأول يتطرق لآليات وعوامل النمو الحضري، والثاني لأنماط السكن الناتجة عن التوسع الحضري.

1- أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع النمو الحضري بمدينة تاوريرت وإنتاج السكن، أولا، في اعتبار النمو الحضري السريع أحد أهم المشاكل التي تؤرق مختلف المتدخلين في الشأن الحضري باحثين ومسيرين ومهيئين. ثانيا، في اعتبار السكن أهم ما يطمح الانسان لتحقيقه، وبذلك يجب أن يحفظ هذا السكن للإنسان كرامته، وغير ذلك فهو يدخل ضمن السكن العشوائي الذي يجب محاربته حفظا لكرامة الانسان. ثالثا، في أصالة الموضوع وجدته وذلك نظرا للدينامية التي يتميز بها موضوع النمو الحضري، وكذلك في الربط بين النمو الحضري وإنتاج السكن باعتبار أنواع السكن وشكل توزيعه إنما هو من نتائج التوسع الحضري.

2- أهداف البحث

يهدف موضوع الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف أبرزها:

- تحديد الآليات والعوامل المساهمة في التوسع الحضري لمدينة تاوريرت؛
- تتبع مراحل النمو الحضري لمدينة تاوريرت؛
- استخلاص أثر النمو الحضري على انتاج السكن.

3- الإشكالية

شهدت مدن العالم الثالث بصفة عامة ومدينة تاوريرت بصفة خاصة نمو حضري سريع ناتج بالأساس عن الأزمة التي تعيشها البوادي المجاورة، كما أدى سيادة الأراضي السلالية، وصعوبة ضبط التوسع السريع للمدينة إلى نمو عشوائي لجل أحيائها. في هذا الصدد حضيت المدن الكبرى بالعديد من الدراسات، فيما ظلت المدن الصغرى والمتوسطة دون اهتمام، من هنا نبع اهتمامنا بموضوع النمو الحضري بمدينة تاوريرت وإنتاج السكن، وللوقوف على أهمية الموضوع، سنتناول بالدراسة الإشكالية الرئيسية من خلال تحديد الآليات والعوامل المسؤولة عن التوسع الحضري بمدينة تاوريرت، وكذا مراحل هذا التوسع، ثم استخلاص دور النمو الحضري على إنتاج السكن.

4- المنهج المستخدم

للإحاطة بإشكالية البحث تم اعتماد المقاربة الجغرافية التي تقوم على تتبع التحولات خاصة المجالية باعتماد التحليلين الأفقي والعمودي[1]، وبذلك تتأسس هذه الدراسة على عمل ميداني محض، فقد اعتمدنا في جمع المعطيات على عمليتي الملاحظة والجرد الميدانيين، وتوج العمل الميداني بأخذ صور لعناصر الظاهرة. كما تم الاتصال بالعديد من المصالح الإدارية التي لها علاقة بالموضوع المدروس للحصول على بعض المعطيات المتممة للعمل الميداني. إضافة الى الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية من أجل تحديد مراحل التوسع الحضري، وحساب المساحة المستهلكة في كل مرحلة.

5- تقديم النتائج ومناقشتها

5-1 آليات وعوامل النمو الحضري بتاوريرت

تتحكم في إنتاج المجال الحضري آليات فوقية، تمثل مختلف التدخلات التي تقوم بها الدولة والمؤسسات التابعة، ثم آليات تحتية تتمثل في العوامل الجاذبة على المستوى المحلي.

5-1-1 دور الدولة في إنتاج المجال الحضري

تمثل تدخلات الدولة الآليات الفوقية، حيث تتدخل بمختلف أجهزتها. فعلى المستوى المركزي قامت بإصدار عدة قوانين من أبرزها قانون التعمير 90.12 لسنة 1992 ومدونة التعمير، وقانون 25.90، كما وضعت بنيات جديدة مثل الوكالات الحضرية ومفتشيات التعمير[2]. على المستوى المحلي تعمل عدة مؤسسات على تنزيل سياسة الدولة في مجال التعمير من قبيل الجماعات المحلية التي تلعب دورا استشاريا في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير، وفي مجال الأبنية تقوم بدور محوري حيث تتحكم في التوسع العمراني من خلال عملية التجزيء، ورخصتي البناء والسكن. تنضاف إلى الجماعات المحلية، الوكالات الحضرية التي تأسست في إطار تدعيم اللامركزية الإدارية في مجال التعمير، وهي تقوم بأدوار مهمة وخاصة في مجال التخطيط العمراني من خلال تدخلها في إنجاز وثائق التعمير حيث تقوم بدراسات متعددة التخصصات نظرا للطابع الشمولي والمستقبلي الهادف إلى تنمية المجالات الحضرية والتحكم في نموها، إذا فدور الوكالات الحضرية في إنتاج المجال الحضري هو دور وقائي هدفه الابتعاد عن السقوط في اختلالات مجالية، من المؤسسات الأخرى هناك شركات الإنعاش العقارية، ونخص بالذكر شركة العمران التي لعبت دورا كبيرا في النمو الحضري لتاوريرت من خلال إنجازها لـ 5 تجزئات سكنة الى حد الآن.

5-1-2 عوامل النمو الحضري بمدينة تاوريرت

نقصد بالعوامل الخصوصيات المميزة للمحلي، سواء أكانت طبيعية كالموضع والطوبوغرافية، أم بشرية كالنمو الديموغرافي، أم سياسية وتنظيمية، مثل مكانة المدينة السياسية، والعوامل الاقتصادية، ومحاور المواصلات، إضافة إلى المسألة العقارية.

أ- النمو الديموغرافي

[1] - محمد الزبير، 2015. الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء. 2015

[2] - السرغيني عبد الرحمان، أثر التشريعات في الحد من السكن غير اللائق بمدينة تاوريرت، تاوريرت-واد زا/القصبة التاريخ والمجال والتنمية، ص 164

شهد عدد سكان مدينة تاوريرت تطورا مهما حيث انتقل عددهم من حوالي 1652[1] نسمة سنة 1936 إلى 125 615[2] نسمة سنة 2020، كما هو موضوح في الشكل.1.

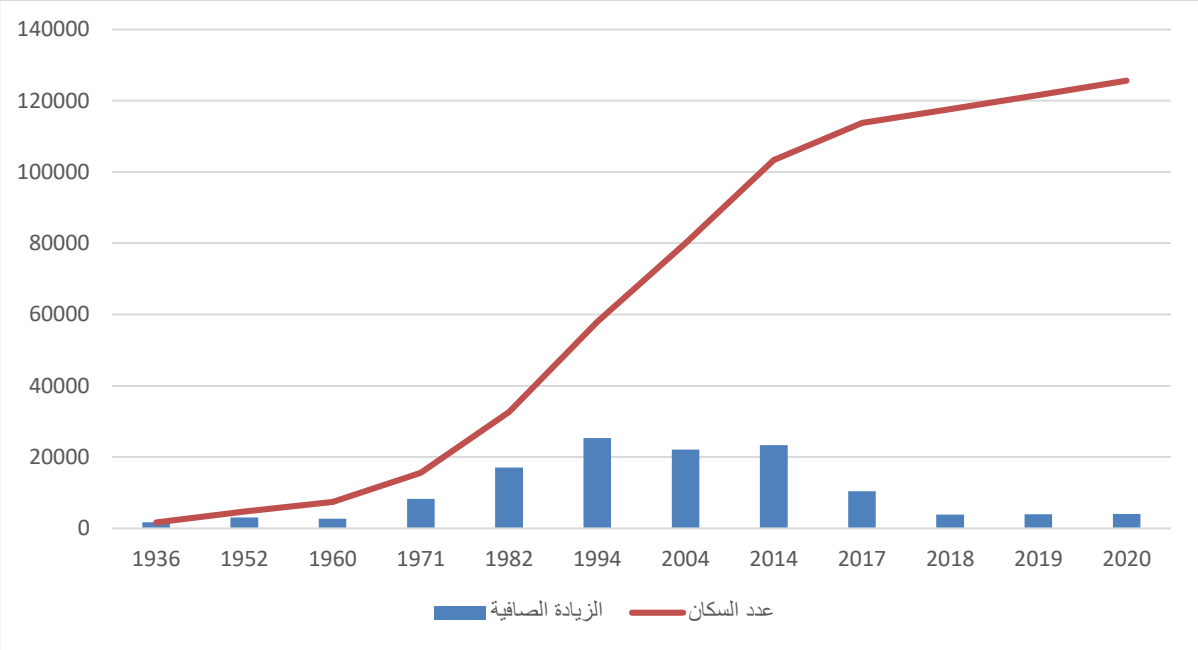

شكل 1: تطور عدد سكان تاوريرت بين 1936 و2019. المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرات الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 + عبد العزيز بوعصاب، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع

يتحكم في النمو الديمغرافي عاملان أساسيان هما النمو الطبيعي والهجرة. بالنسبة للنمو الطبيعي فقد ساهم على سبيل المثال بين 2005 و2012، بما يناهز 8942 نسمة، إضافة الى النمو الطبيعي، لعبت الهجرة الريفية الدور الحاسم في مسلسل النمو الحضري، وذلك بفعل عدة عوامل لعل أبرزها ضغط العوامل المناخية وتوالي سنوات الجفاف وضعف الإنتاج بسبب الظروف المناخية، بالإضافة إلى الكوارث والخسائر في الماشية والزراعة، بحيث انخفض ثمن رأس الغنم الى 20 أو 40 درهم ما بين 1980 و1981، إضافة الى جفاف الأودية ونقط الماء، وتراجع الفرشة المائية، وموسمية الأنشطة الفلاحية[3]، فقر المجالات الريفية من حيث البنى التحتية والخدمات العمومية وخاصة الصحة والتعليم، انتقال عدد من التلاميذ لاستكمال دراستهم بالمدينة سرعان ما ستلتحق بهم أسرهم حيث شكل هؤلاء قناة لنقل الثقافة الحضرية وإغراءاتها[4]. والتزايد السكاني الكبير بالبوادي مما جعلها غير قادرة على تحمل ساكنتها فدفعت بهم الى المدينة التي حظيت بالاهتمام من قبل كل المخططات التي وضعها المغرب، وترقية مدينة تاوريرت الى عاصمة إقليمية سنة 1997. كل هذه العوامل ستعمل على زيادة سريعة لعدد سكان مدينة تاوريرت مقابل تراجع سكان البوادي المجاورة، كما يوضح الجدول.1.

[1] - عياد مصطفى، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع، مطابع سلا، 1989، ص 2240

[2] - المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنة 2020، ص 14

[3] - BOUTAYEB Tag, La croissance des petites villes du Maroc oriental steppique, les petit villes et villes moyennes dans le Monde Arabe, Tome I, 110

[4] - الحسين النهراوي، التحولات السوسيو-مجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، ص.ص 105-106

جدول 1: معدل النمو السكاني بإقليم تاوريرت حسب الوسط

الفترة	الوسط الحضري	الوسط القروي	المجموع
1982-1971	7,4	0,8	2,8
1994-1982	4,2	-0,3	1,7
2004-1994	2,5	0	1,4
2014-2004	2,3	-0,5	1,2

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنة 2019

ب- الأنظمة العقارية

يتميز النظام العقاري للأراضي بتاوريرت بتنوعه، حيث نجد الأراضي السلالية، التي تأخذ شرعيتها من الأعراف والشريعة الإسلامية، وتاريخيا لم تكن حدود هذه الأراضي واضحة، بل تتوسع وتتقلص بحسب سنوات الجفاف والرخاء، وقوة أو ضعف القبيلة. تنتمي هذه الأراضي إلى قبيلة لكرارمة، وتشكل الأراضي الأكثر انتشارا في مدينة تاوريرت والمساهم الأول في توفير الوعاء العقاري للتوسع الحضري، بل إن كل أنواع التملك الأخرى باستثناء الملك الخاص ناتجة عن عمليات الاسترجاع التي طالت هذه الأراضي. وقد أقيمت فوقها العديد من الأحياء أهمها حي المختار السوسي، وحي اللويسي (الرحمة)، وحي لمحاريج، وحي النصر، ودوار لاحونة (حي المجد)، ثم عدد من التجزئات من قبيل تجزئة النسيم، والقدس، والوحدة، والرياض، وتجزئة مولاي علي الشريف، والفداء. أراضي الدولة، تشغل أجزاء من المنطقة الصناعية، والمنطقة التجارية (سوق الأغنام، سوق قطع الغيار)، والحي القديم، والحي الجديد، وحي الشهداء، وتجزئة المسيرة، والسجن المحلي، والمسبح البلدي، ودوار العسكر. أراضي الجيش، تخضع لإدارة الدفاع الوطني، وقد بنيت فوق هذه الأراضي كل من الثكنة العسكرية، في عهد الاستعمار، ودوار المخزن وهو عبارة عن سكن للعسكريين. أراضي الخواص، تنتشر هذه الأراضي على طول واد زا وهي الأجزاء المسقية منه على وجه التحديد. أراضي البلدية، يتشكل منها كل من حي التقدم، وحي السلام، وحي النهضة، إضافة إلى مقر البلدية، والملعب البلدي، ومركز التكوين المهني، وثانوية صلاح الدين الأيوبي، ومحطة الأرصاد الجوية. وتعتبر الأراضي تحت تصرف البلدية نتاج لعمليات الاسترجاع من قبيلة لكرارمة التي قامت بها انطلاقا من سنوات الستينات. حيث تمكنت من استرجاع حوالي 200 هكتار إلى حدود الساعة، الأمر الذي شكل أحد دعائم إنتاج المجال الحضري إلى جانب باقي أشكال الملكية الأخرى. الخريطة.2. تبين الأنظمة العقارية المنتشرة بتاوريرت والمجالات المحيطة بها:

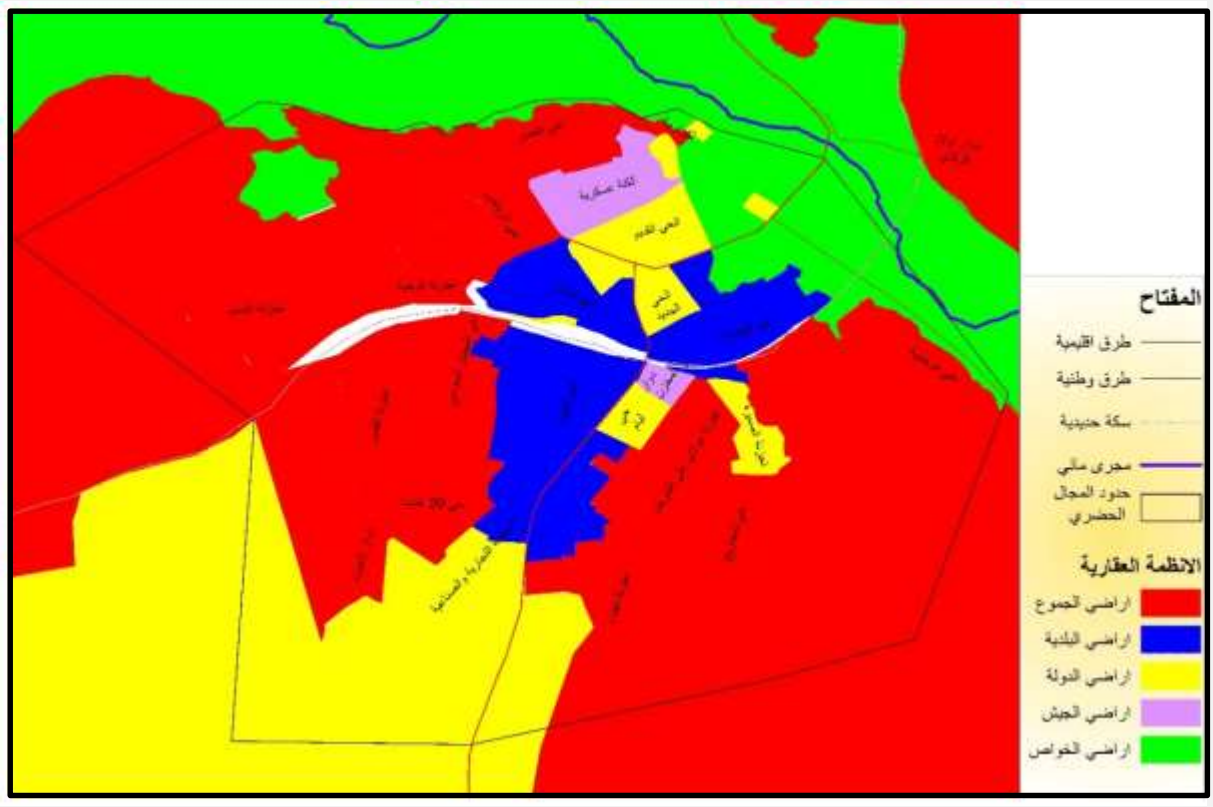

شكل 2: الأنظمة العقارية بمدينة تاوريرت والمجالات المحيطة بها

لعبت طبيعة الأنظمة العقارية بمدينة تاوريرت، الدور الحاسم في النمو الحضري، وقد شكلت أراضي الدولة بمساحتها البالغة 77,4 هكتار المنطلق الأول إذ أقيمت فوقها أولى الأحياء في عهد الاستعمار، أهمها الحي القديم والحي الجديد، إلا أن مساهمتها تراجعت لصالح الأراضي المسترجعة من طرف البلدية، التي تمتلك حوالي 200 هكتار من الأراضي، حصلت عليها من طرف الدولة أو استرجعتها من قبيلة لكرارمة المالك التاريخي لهذه الأراضي، وقد شكلت أراضي الجيش مصدرا آخرا للأراضي الحضرية بعد أن تم فتحها في وجه العمليات التعميرية بموجب دورية لوزارة الداخلية بتاريخ 28 نونبر 1995[1]، وقد أقيمت فوقها كل من الثكنة العسكرية البالغ مساحتها 22 هكتار، والتي تشكل احتياط عقاري مهم إذا ما نقلت إلى خارج المدينة بعد أن طوقتها البنايات من كل الجهات، جزء آخر من هذه الأراضي تم بنائه كمساكن عسكرية في الشمال الشرقي من الثكنة العسكرية، تبلغ مساحته 8 هكتارات. وتعتبر الأراضي الجماعية الأكثر انتشارا باعتبار المناطق التي أقيمت فوقها تاوريرت هي أراضي سلالية في الأصل، وقد تم في البداية تملك جزءا منها من طرف المعمر حيث شكلت نتيجة عدم وضوح حدودها محط أطماع الأعيان الذين أخذوا أجزاء مهمة من هذه الأراضي وملكوها، فشكلت منطلقا للتوسع العمراني. وأجزاء أخرى تم استرجاعها من طرف الدولة أو البلدية في الفترة التي تلت الحماية الفرنسية، والمشكل هو أن هذه الأراضي تعتبر المحرك الأساسي للتوسع العشوائي للمدينة نتيجة غموضها وسهولة الاستيلاء عليها من طرف الأسر الفقيرة النازحة من البوادي. والشكل.3. يبين أنواع الأنظمة العقارية بالمدار الحضري لتاوريرت.

[1] - CHOUGRANI Belkacem، Les terres collectives et les enjeux de développement urbain : le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie, p 28

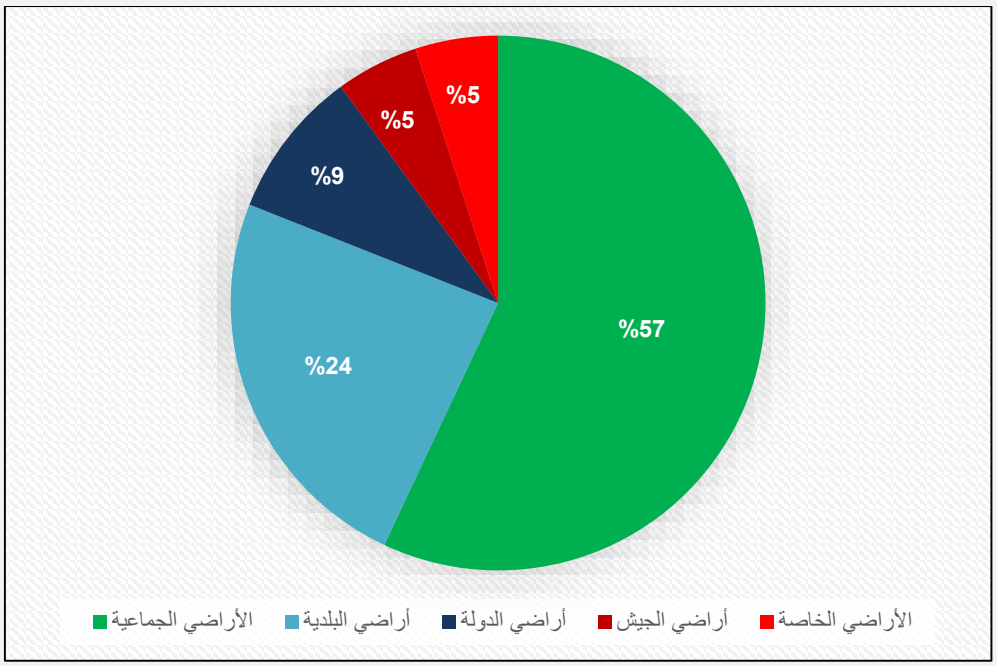

شكل 3: ملكية الأرض داخل المجال الحضري لتاوريرت

ج- عوامل أخرى

إلى جانب هذه العوامل، ساهمت عوامل أخرى في النمو الحضري السريع لمدينة تاوريرت من أبرزها موضعها، وموقعها في عقدة مواصلات تربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، إضافة الى مساهمة طرق المواصلات، والعوامل الاقتصادية، والطبوغرافيا.

5-2 مراحل النمو الحضري لمدينة تاوريرت

مر النمو الحضري لمدينة تاوريرت بعدة مراحل بدءا بمرحلة ما قبل الاستعمار، حيث حضرت قصبة تاوريرت كمدينة رغم اختلاف المؤرخين حول تاريخ تأسيسها، فالبعض يرجعها الى ما قبل الفترة المرينية مثل مارمور كاربخال الذي اعتبرها من المدن الأساسية[1]، الأمر نفسه ذهب إليه الوزان في كتابه وصف افريقيا[2]، حيث يدرجها فيما يسميها المدن الأزلية (السابقة للإسلام). ذكرها كذلك ابن حوقل في كتابه صورة الأرض باسم "صاع"[3]، ووردة عند البكري بنفس الاسم. تعرضت للتدمير عدة مرات بسبب الصراع حولها بين المرينيين وابن زيان، إلى أن دمرت أخيرا وهجرت في الحرب التي شنها أحمد المريني سلطان فاس سنة 780 هجرية[4]، وبذلك غاب أمر تاوريرت عدة قرون إلى أن قام المولى إسماعيل بإعادة بنائها وترميمها فأعاد لها بذلك مكانتها الاستراتيجية التي كانت تتمتع بها في السابق. وكانت مدينة تاوريرت متحضرة يبلغ عدد سكانها نحو 3000 كانون، وتتوفر على قصور ومساجد مبينة بالحجر الكلسي.

[1] - الرمضاني نوال (2012)، إقليم تاوريرت: الذاكرة والتاريخ من التراكم إلى النهضة، منشورات المجلس العلمي المحلي بتاوريرت، 29

[2] - الوزان حسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الأول، ص 36

[3] - أبي القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، ص 83

[4] - الرمضاني نوال، نفسه، ص 37

صورتان 1: بقايا مدينة/قصبة تاوريرت، أكتوبر 2022

في فترة الاستعمار سيعمل المعمر على وضع النواة الأولى لمدينة تاوريرت الحديثة، التي سيقطنها في البداية المعمرين، وبعض الجزائريين، واليهود، إضافة لبعض المغاربة. ستضل المدينة قليلة السكان وضعيفة النمو، إلى غاية خروج المعمر، لتبدأ ساكنة الأرياف المجاورة بالتوافد عليها لتعرف زيادة سكانية كبيرة، ترجمت إلى استهلاك كبير للمجال كما توضح الخريطة.4.

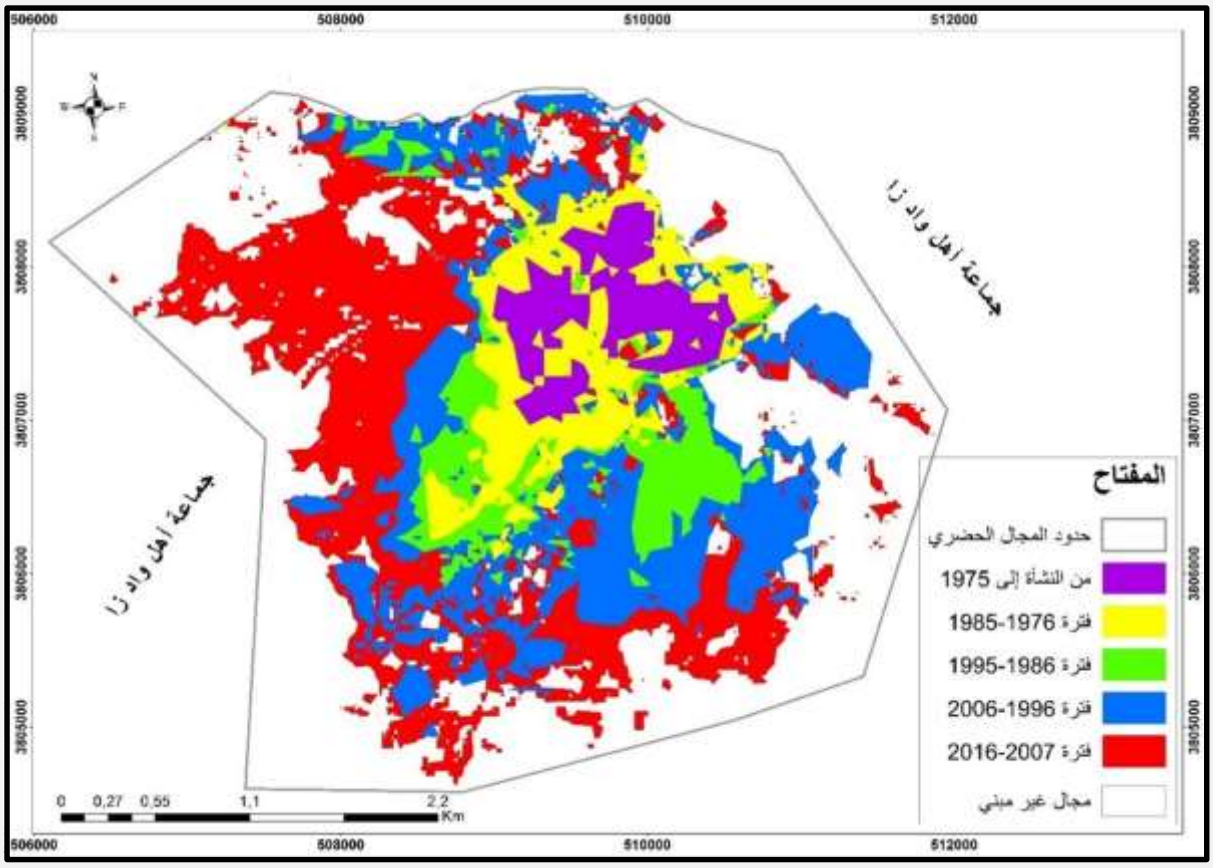

شكل 4: التوسع الحضري بمدينة تاوريرت من النشأة الى 2016

انتقل استهلاك مدينة تاوريرت للعقار الحضري من 89,11 هكتار سنة 1975، الى 380,6 هكتار خلال سنة 1995، ليصل استهلاكها سنة 2016 الى 1042,3 هكتار.

5- 3 أنماط السكن الناتجة عن التوسع الحضري لمدينة تاوريرت

منذ فرض الحماية على المغرب سنة 1912 وما صاحبها من جنوح الساكنة المغربية نحو العيش الحضري نتيجة السياسة التي نهجها المعمر وقضائه على الترابطات القبلية، عمل على احتواء الظاهرة الحضرية بمجموعة من النصوص القانونية، أهمها ظهير 1914، فأقام مدن محكمة التنظيم، والحي القديم بمدينة تاوريرت مثال حي على ذلك، وهو الأمر الذي لم يتأتى لحكومات ما بعد الاستقلال، نتيجة ثقل المشاكل التي خلفتها فترة الحماية، وعدم فعالية –من الناحية الإلزامية- وثائق وقوانين التعمير من جهة، وتزايد الهجرة الريفية إلى المدن من جهة أخرى، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إنتاج مجالات حضرية عليلة على المستوى المجالي، حيث حضور قوي للسكن العشوائي على حساب السكن المنظم. والخريطة .5. تبين أنماط التوسع العمراني الذي شهدته تاوريرت.

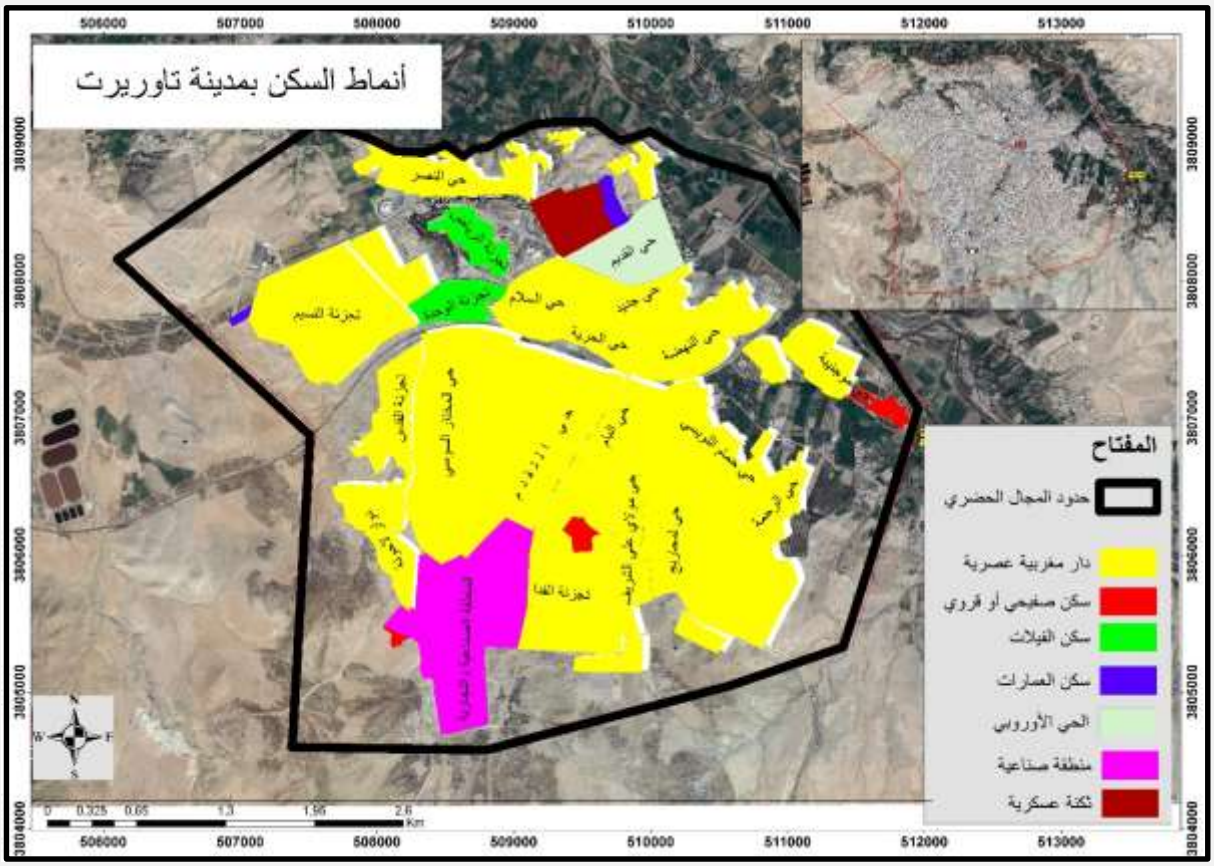

شكل 5 : أنماط السكن بمدينة تاوريرت، المصدر: إنجاز شخصي انطلاقا من Google Earth

5-3-1 السكن العشوائي

أدت المضاربة العقارية، وفشل السوق العقارية الرسمية، وأزمة العرض، وتزايد تيارات الهجرة القصرية لأسباب مناخية واقتصادية، الى تضخم مهول ومصطنع لثمن الأرض، وأمام توافر الأراضي الجماعية التي يسهل التسيب عليها برزت أزمة السكن العشوائي بمدينة تاوريرت كظاهرة مميزة ومهيمنة. عموما يمكن التمييز بين نوعين من أنواع البناء العشوائي:

أ- البناء غير المرخص

السكن الذاتي، هو السكن الذي لا يخضع لأي تنظيم قانوني أثناء إنشائه، ويعتبر من أهم المشاكل التي تعاني منها مدينة تاوريرت، كما يطرح عدة إشكالات مرتبطة بتوفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، التي لازلت العديد من الأحياء

تفتقر إليها وخاصة تلك الواقعة في الهوامش، إضافة إلى ما يمكن أن يطرحه من مشاكل مرتبطة بالجمالية والمورفولوجية والنسيج الحضري، إذ يتم دون إخضاعه لقواعد مضبوطة. لقد أصبحت أحياء السكن غير القانوني تحتل مكانة متميزة في المشهد الحضري حجما وموقعا، إذ تتجاوز مساحتها 52,1 % من مساحة المدينة. ويبلغ عدد هذه الاحياء التي بنيت عشوائيا 19 حيا، حسب الإحصاء الذي قامت به الوكالة الحضرية لوجدة سنة 2002 على امتداد 380 هكتار، بها مساكن تأوي 700 49 نسمة مما يشكل 79 % من مجموع الساكنة[1]. انطلاقا من 2004 والى حدود اليوم تم تطويق مدينة تاوريرت بتجزئات سكنية، وهو الامر الذي حد من انتشار السكن العشوائي، لكنه لم يقض عليه. كما هو موضح في الخريطة .6.

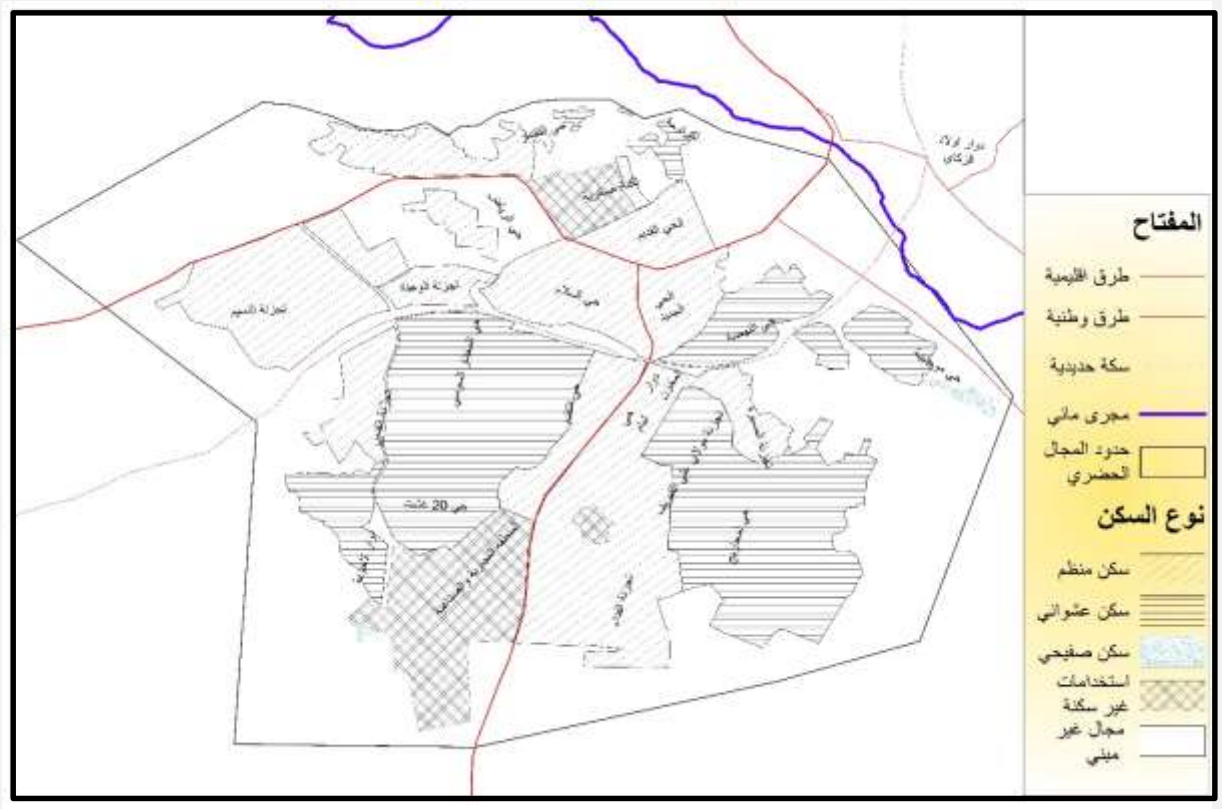

شكل 6: أنواع التوسع الحضري بمدينة تاوريرت

أظهرت النتائج المحصل عليها من خلال القياسات المستخرجة بالاستعانة ببرمجية ARCGIS كما هو موضح في الجدول .3.، هيمنة نمط الدار المغربية العصرية بما يزيد عن 82 % من مساحة مدينة تاوريرت، وتجدر الإشارة الى أن أغلب المنازل المنتمية لهذا الصنف بنيت بطريقة غير قانونية.

جدول 2: نمط السكن بمدينة تاوريرت سنة 2016

نمط السكن	المساحة بالهكتار	النسبة (%)
دار مغربية عصرية (أغلبه عشوائي)	862,04	82,7
سكن قروي أو صفيحي	5,51	0,5
سكن الفيلات	28,05	2,7
سكن العمارات	4,25	0,4
الحي الأوروبي	26	2,5

[1] - عبد الرحمان السرغيني، المصدر السابق، ص.ص 161 و162

منطقة صناعية	94,63	9,1
ثكنة عسكرية	21,8	2,1
المجموع	1042,28	100

المصدر: القياسات المستخرجة بالاستعانة ببرمجية ARCGIS

ينتشر نمط البناء العشوائي في أحياء كثيرة أهمها حي المختار السوسي، وحي لمحاريك، وحي حمام اللويسي، وحي موجنيبة، وحي الرحمة، وحي الهندية (النهضة)، إضافة إلى دوار لاحونة (حي المجد). تعاني الساكنة القاطنة في هذه الأحياء من ظروف اجتماعية مزرية، ومن غياب التجهيزات والبنيات التحتية كما هو موضوح في الصورة التالية.

صورة 2: نموذج للسكن العشوائي من دوار لاحونة (حي المجد) جنوب غرب مدينة تاوريرت، تاريخ التقاط الصورة 26 غشت 2022

ب- السكن الهش

ينضاف السكن الهش إلى السكن الذاتي من حيث كونه غير مرخص قانونيا، ويعتبر أخطر منه، إذ يشكل بؤرة للمشاكل الاجتماعية، وتعاني الأسر في إطاره من الفقر والهشاشة، وغياب شبه تام للتجهيزات الأساسية والبنيات التحتية. إنه الصورة القاتمة لأي مدينة. ينشأ لأسباب سوسيو-اقتصادية، فالفقر الذي تعاني منه الساكنة المتوافدة من الأرياف يدفعها الى الاستقرار في هذا النوع من السكن، هذا الاستقرار يبدأ باحتلال الأرض التي تكون غالبا تابعة للجماعات السلالية، كما أن ضعف التدخل لتهيئة الأراضي وتجهيزها للسكن، وضعف احتياطي أراضي الدولة[1]، وجشع الملاك الخواص، والمضاربة العقارية يساهمون كذلك في انتشار هذا النوع من السكن.

[1] - Mohamed Benlahcen Tlemçani, Rufin Missamou, Habitat clandestin et insalubre au Maroc. Vers une stratégie d'intervention plurielle, Magazine persee, Les Annales de la recherche urbaine, Année 2000, pp. 112-113

صورتان 3: نموذج للسكن الهش من دوار أولاد الرامي شمال غرب مدينة تاوريرت، تاريخ الالتقاط 9 دجنبر 2022

ينتشر السكن الهش في المناطق الملاصقة للحي الصناعي، وفي الشمال الغربي بدوار أولاد التركي، وفي الجزء الجنوبي الشرقي من حي موجنيبة، كما يتخلل عدة أحياء أبرزها حي المختار السوسي و20 غشت. تصل مساحته إلى 5,51 هكتار وبنسبة تصل إلى 0,5 % . عرفت مساحته تراجعا بالمقارنة مع السنوات الماضية بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة في إطار برنامج مدن بدون صفيح، آخر هذه التدخلات همت السوق البلدي حيث تم تحويل التجار الى مركب تجاري بعد هدم السوق القصديري، وفي هذا الاطار نسجل ملاحظة في مقال لعبد الرحمان السرغيني يؤكد فيها على أن هذا النمط من البناء كان يشكل في السابق 10 %[1] من مساحة المدينة، وينتشر في مناطق متفرقة داخلها، ولكن غالبا نجده منفردا بحيث لا يرقى لأن يكون تجمع من هذا النوع.

إن السمة المميزة للنمو الحضري بمدينة تاوريرت هي التوسع العشوائي، وهذا الأمر ناتج عن تيارات الهجرة الريفية الكبيرة، إضافة إلى البنية العقارية المتسمة بهيمنة الأراضي السلالية؛ فنتيجة الغموض الذي يكتنف هذا النوع من الأراضي من حيث التنظيم القانوني والتملك فقد شكلت مسرحا للتوسع العشوائي، باستثناء بعض التجزئات السكنية التي تمت تحت وصاية الجهات المعنية بالتعمير، مثل تجزئة النسيم والقدس، وبذلك وجب التفكير جديا في تمليك الأراضي الجماعية التي تعترض بتنظيمها الحالي الاستثمار العقاري في ميدان التعمير، وتساهم في انتشار السكن العشوائي، لأن المصلحة العامة أصبحت تقتضي التفكير بمنطق تنموي عوض تجميد هذا الرصيد العقاري المهم[2] وجعله مكانا لانتشار السكن العشوائي وبؤرة للمشاكل الاجتماعية.

2-3-5 السكن المنظم

تقتضي منا الموضوعية تناول أنواع التوسع العمراني الأخرى، فإلى جانب التوسع العشوائي، نجد أنواع أخرى تنطوي تحت السكن المنظم؛ وهي سكن العمارات، والسكن الاقتصادي، والفيلات، إضافة الى الحي الأوروبي.

أ- سكن العمارات

[1] - عبد الرحمان السرغيني، المصدر السابق، ص 163

[2] - محمد العايش الصغيري (2009)، أراضي الجماعات السلالية بين الواقع والآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في قانون العقود والعقار، ص.ص 109-110

ينتشر هذا النوع على المحاور الطرقية الرئيسية وخصوصا على الطريق الوطنية رقم 6، والطريق الوطنية رقم 19، إضافة إلى الطريق الدائري، وداخل الحي القديم حيث استبدلت المساكن الأوروبية بأخرى عصرية أغلبها على شكل عمارات.

صورتان 4: نموذج من سكن العمارات، الصور مأخوذة من تجزئة النسيم، بتاريخ 26 أكتوبر 2022

تبلغ مساحة سكن العمارات 4,25 هكتار، وهو ما يمثل 0,4 %، وهي مساحة ضيقة بالمقارنة مع باقي الأنماط الأخرى.

ب- السكن الاقتصادي

السكن الاقتصادي من الأنواع الجديدة بالنسيج الحضري لمدينة تاوريرت، فإلى وقت قريب كانت الثقافة المحافظة لسكان تاوريرت ترفض هذا النوع من السكن، لكن مؤخرا بدأت تظهر إلى الوجود عدد من مشاريع السكن الاقتصادي، أولها السكن المخصص لسكن العسكريين بالثكنة العسكرية، ثم سكنين عند المخرج الغربي لمدينة تاوريرت أحدهما للخواص، وآخر في طور الإنجاز من طرف شركة العمران بتجزئة الياسمين، وثالث في الجنوب يضم سكن جاهز وآخر في طور الإنجاز.

تعرف مشاريع إنجاز السكن الاقتصادي وخاصة من طرف الخواص، اختلالات كثيرة من قبيل التلاعب بجودة البناء، والتباين الصارخ بين الاثمان الحقيقية وأثمان البيع، إضافة إلى الاختلالات البيئية والصحية، فالسكن الوارد في الصورة 2 على سبيل المثال يتوطن بالقرب من المنطقة الصناعية ومجال غابي ويمر بجانبه واد موسمي يستعمل لتصريف عوادم المعامل النشيطة في مجال تصبير الزيتون.

صور 5: نماذج للسكن الاقتصادي بمدينة تاوريرت، الصورتان 1 و2 من جنوب المدينة، أما الصورتان 3 و4 فمن غربها، الصورة 1 التقطت بتاريخ 07/12/2022، والصورة 2 بتاريخ 26/08/2022، والصورتان 3 و4 التقطتا بتاريخ 11/12/2022

ج- سكن الفيلات

يعبر هذا النوع من السكن على المستوى الاقتصادي العالي لقاطنه، وهو وليد المرحلة الاستعمارية حيث لم يكن المغرب يعرف هذا النمط من السكن، ولذلك فغالبا ما يطلق عليه بالسكن الأوروبي، ويتميز باستهلاكه لمساحة كبيرة بالمقارنة مع أنماط السكن الأخرى.

وينتشر سكن الفيلات بشكل أساسي في الجزء الشمالي الغربي، بكل من حي الوحدة وحي الرياض المخصصين لهذا النوع من السكن، وتبلغ مساحة هذا النوع من السكان داخل مدينة تاوريرت إلى 28,05 هكتار وهو ما يمثل 2,7 % من مساحتها.

صور 6: نموذج من سكن الفيلات، ملتقطة من حي الرياض، الصورتان 1 و2 بتاريخ 20 غشت 2022، والصورتان 3 و4 بتاريخ 26 أكتوبر 2022

د- الحي الأوروبي

يعد الحي الأوروبي بمدينة تاوريرت واحد من أبرز الأحياء المحكمة التنظيم، وقد عمل المعمر على تجهيزه بمختلف التجهيزات الأساسية، والبنيات التحتية، فأقام به مسجدا وكنيسة ومدرسة، ورصف الطرق وجعل شوارعه عريضة بما يكفي للحياة الحضرية المعاصرة.

صورتان 7: الحي الأوروبي أو الحي القديم كما يسميه أهل المدينة، تاريخ الالتقاط 26 شتنبر 2016

الجدير بالذكر أن الحي الأوروبي أو الحي القديم كما يسمى حاليا قد تحول في جله إلى سكن من نوع الدار المغربية العصرية بما فيها العمارات، والحفاظ على تصنيف خاص به دون إدماجه في صنف معين جاء نتيجة الطابع الخاص الذي يتميز به، على العموم تبلغ مساحته 26 هكتار ويمثل 2,5 % من مجموع الأنماط السكنية.

خاتمة

عرفت مدينة تاوريرت نموا ديمغرافيا سريعا حيث انتقل عدد سكانها من 1652 نسمة سنة 1936 إلى أكثر من 125 ألف نسمة خلال سنة 2020، ولقد أدت هشاشة الأوضاع الاجتماعية للفئات التي استقطبتها المدينة، وسيادة أراضي الجموع، والمضاربات العقارية إلى توسع عشوائي لجل أحيائها، مما ساهم في انتشار واسع للسكن الذاتي والهش على حساب الأنواع المنظمة، رغم محاولات تدارك المواقف انطلاقا من سنة 2004 عن طريق إنجاز مجموعة من التجزئات السكنة.

لائحة المصادروالمراجع

- محمد الزبير، 2015، الدينامية الحضرية والتنمية المجالية بمدينة بني ملال، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه تخصص جغرافيا وتهيئة المجال، وحدة التكوين تمدين أحواز المدن، التهيئة والتنمية المستدامة، كلية الآدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني-الدار البيضاء، 392 ص.
- السرغيني عبد الرحمان، أثر التشريعات في الحد من السكن غير اللائق بمدينة تاوريرت، تاوريرت-واد زا/القصبة التاريخ والمجال والتنمية، أعمال الندوة الوطنية 8-9 ماي 2007، نشر فريق البحث في الكتابة التاريخية وتقنيات الاعلام والتواصل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة، ص.ص من 159 إلى 168.
- عياد مصطفى، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والتوزيع، مطابع سلا، 1989، ص.ص من 2238 إلى 2242.
- النهراوي الحسين (2000)، التحولات السوسيو-مجالية والاقتصادية شمال شرق البلاد: تاوريرت نموذجا، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في جغرافية المدن، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس، 306ص.
- الوزان حسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1983.
- أبي القاسم بن حوقل النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1992.
- الرمضاني نوال (2012)، إقليم تاوريرت: الذاكرة والتاريخ من التراكم إلى النهضة، منشورات المجلس العلمي المحلي بتاوريرت.
- محمد العايش الصغيري (2009)، أراضي الجماعات السلالية بين الواقع والآفاق، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في قانون العقود والعقار، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول-وجدة، 139 ص.
- المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لجهة الشرق، النشرة الإحصائية السنوية لجهة الشرق لسنة 2020، ص 14
- CHOUGRANI Belkacem, Les terres collectives et les enjeux de développement urbain : le cas de la ville de Taourirt et sa périphérie, Mémoire pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme, INSTITUT NATIONAL D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME, 157 p.
- BOUTAYEB Tag, La croissance des petites villes du Maroc oriental steppique, les petit villes et villes moyennes dans le Monde Arabe, Tome I, 1986, p.p 107-123
- Mohamed Benlahcen Tlemçani, Rufin Missamou, Habitat clandestin et insalubre au Maroc. Vers une stratégie d'intervention plurielle, Magazine persee, Les Annales de la recherche urbaine, Année 2000

برامج الدولة بالمجالات الترابية الجبلية الصعبة منذ بداية الألفية الثالثة:

"حالة جماعة تندين بإقليم تارودانت"

رشيد ايت زكوي: طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر تراب، مجتمع، بيئة، جامعة ابن طفيل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – القنيطرة/ المغرب

ملخص

ساهمت السياسات العمومية التي تم نهجها منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الألفية الثانية في تعميق أزمة المجالات الترابية الجبلية المغربية، حيث ظلت هذه المجالات خارج اهتمامات مدبري الشأن العام بالبلاد.

شكلت بداية الألفية الثالثة مرحلة جديدة في تدبير الإشكالات التنموية لمختلف المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني عن طريق إعداد برامج ومخططات تروم انجاز تدخلات على المستوى الترابي، بحيث شكلت جماعة تندين الواقعة ضمن المجال الجبلي للأطلس الصغير نموذج لتدخلات هذه البرامج والمخططات.

الكلمات المفاتيح: المجالات الجبلية، السياسات العمومية، الأطلس الصغير، تندين.

State Programs In Difficult Mountainous Terrain Since The Beginning Of The Third Millennium: « The Case Of The Group TINDIN TAROUDANT Province »

Abstract

The public policies that were pursued since independence until the end of the second millennium contributed to deepening the crisis of the Moroccan mountainous areas, as these areas remained outside the concerns of those responsible for public affairs in the country.

The beginning of the third millennium constituted a new stage in the management of the developmental problems of the various territorial areas constituting the national soil through the preparation of programs and plans aimed at achieving interventions at the territorial level, so that the TINDIN community located within the mountainous area of the Small Atlas constituted a model for the interventions of these programs and plans.

Key words

Mountain fields, Public policies, Small Atlas, TINDIN.

مقدمة:

تندرج هذه الدراسة في إطار التعريف بأهم التدخلات التي عرفتها المجالات الجبلية من برامج ومخططات منذ العشرية الأولى والثانية من الألفية الثالثة، ولهذه الدراسة أهمية تهم معرفة حجم الاستثمار في المناطق الجبلية الصعبة من خلال التوقف عند حالة حيز ترابي يقع ضمن كتلة جبلية تعاني إشكالات تنموية كبيرة، كما تهدف إلى معرفة نتائج التدخلات لمختلف البرامج الحكومية والقطاعية بمثل هذه المجالات الترابية الصعبة. وتشكل الجبال حوالي 26% من مجموع مساحة

المغرب وتأوي ما يقارب 30% من الساكنة، وتتوفر على 35% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وتعتبر أيضا خزان المغرب من المياه باحتضانها 70% من الموارد السطحية وتعد كذلك مجمعا للثروات المعدنية والموارد الطاقية...[1].

يقدر عدد الجماعات ذات الصبغة الجبلية في 714 أي ما يعادل 46% من مجموع الجماعات[2] بالمغرب، وتتوزع هذه الجماعات حسب سبع كتل جبلية التي تم تحديدها في: الريف، الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير، الأطلس الصغير، جبل زرهون، جبيلات، والكتل الجبلية الشرقية (بني يزناسن ودبدو)[3].

لقد ظلت المجالات الجبلية خارج اهتمام مدبري الشأن العام لعقود طويلة نتيجة السياسات العمومية المتخذة على المستوى المركزي والتي ركزت على التدخل لتنمية مجالات ترابية اعتبرت ذات نفع (المجالات الساحلية والسهلية)، وتهميش مناطق غير "نافعة" (المجالات الجبلية والسهوبية)، هذا التوجه والنهج في السياسات العمومية أفرز فوارق وتفاوتات اجتماعية وترابية، الشيء الذي سيفرض الاتجاه نحو السياسات العمومية الترابية والتي ترتكز على التدبير الترابي لمختلف البرامج والمخططات الوطنية، هذا التوجه الجديد الذي جاء في إطار نتائج الحوار الوطني لإعداد التراب الوطني مع بداية الألفية الثالثة سيمكن المجالات الجبلية الصعبة أن تنال حظها من العديد من البرامج والمخططات ذات البعد الترابي (برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية، مخطط المغرب الأخضر...).

إشكالية الدراسة

عرفت العشرين سنة الأخيرة منذ بداية سنة 2000 تدخلات عمومية مهمة بمختلف المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني، وذلك عن طريق مجموعة من البرامج والمخططات الرامية إلى تحقيق التنمية الترابية المتوازنة لمختلف المجالات الترابية.

لقد نالت المجالات الجبلية حظها من هذه البرامج والمخططات بعد غياب طويل من التهميش والإقصاء من السياسات العمومية التي كانت تطبعها الانتقائية، تشكل الجماعة المدروسة والواقعة ضمن كتلة جبال الأطلس الصغير، هذه الكتلة الجبلية التي تمتد على 35088.00 كلم مربع، وبعدد جماعات يصل 102[4]، وتمثل جماعة تندين واحدة من هذه الجماعات التي سنتوقف عندها لدراسة مختلف تدخلات الدولة وحصيلتها على مستوى تحقيق التنمية الترابية.

وعليه، سنعمل من خلال هذا المقال على إبراز ورصد مختلف البرامج والمخططات التي تم وضعها منذ انطلاق الألفية الثالثة، وتبيان حصيلة هذه البرامج والمخططات على مستوى المجالات الجبلية من خلال الحالة المدروسة.

1- توطين مجال الدراسة

تنتمي جماعة تيندين لإقليم تارودانت الواقع ضمن التراب الجهوي لجهة سوس ماسة، حيث تقع الجماعة في الجنوب الشرقي لمدينة تارودانت والتي تبعد عنها بحوالي 80 كيلومترا، وتقع الجماعة طبيعيا ضمن سلسلة جبال الأطلس الصغير

[1] - بوهلال عبد السلام (2016):" الجبال المغربية ورهانات التنمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس- ديسمبر 2016.

[2]- LAOUINA A (2005) :La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire ; FLSH Rabat ; série colloques et séminaires 119 ; p 31

[3] - وزارة الفلاحة (2002): " السياسة الخاصة بتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها"، المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، مطبعة بني يزناسن، ص 04.

[4] - Ministère charger des eaux et forêts (2000) : Politique pour la protection et développement de la montagne p10

الغربي وتتوسط مجموعة من الجماعات ذات الطابع القروي حيث يحدها شمالا جماعتي "امالو" و"تتاوت" وجنوبا جماعة "ايماون" ثم غربا جماعة "توفلعزت" وشرقا جماعة "تيسفان" وهي كلها جماعات تنتمي إداريا لدائرة ايغرم التي يدخل ضمن نفوذها الترابي 17 جماعة.

أحدثت جماعة تيندين في إطار التقطيع الترابي لسنة 1992، حيث كان مجالها الترابي آنذاك يدخل ضمن جماعة "ايماون" وتبلغ مساحة الجماعة حوالي 200 كيلومتر مربع وتضم ساكنة تصل إلى حوالي 3000 نسمة موزعة على 46 دوارا حسب نتائج آخر إحصاء عام للسكان والسكنى سنة 2014.

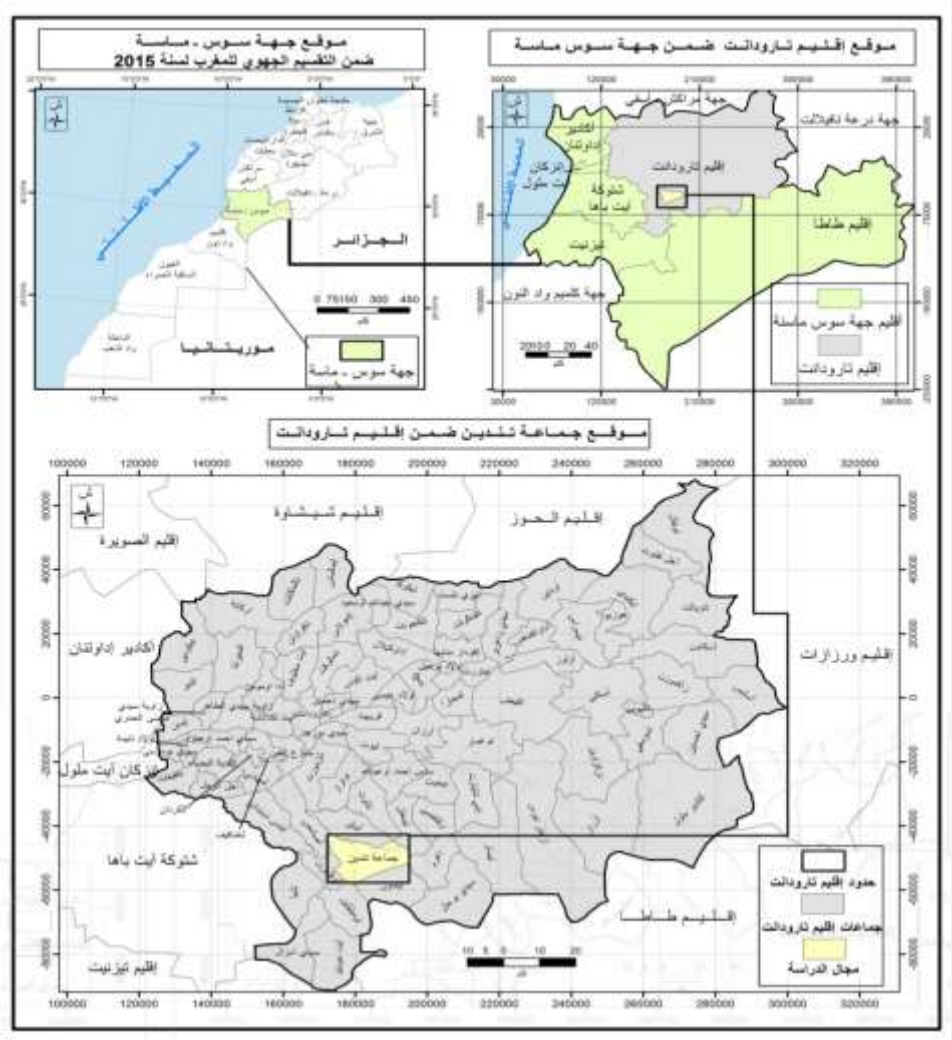

شكل رقم (01): خريطة توطين مجال الدراسة

2- برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودورها في الدينامية الترابية

قبل الإعلان عن انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 لم يعرف الحيز الترابي للجماعة تدخلات عمومية ما عدا بعض المشاريع المتعلقة ببناء أقسام للتعليم الابتدائي من طرف برامج وزارة التعليم الرامية إلى تعميم التمدرس الابتدائي، وبعض البنيات المتعلقة بالجانب الصحي (مركز صحي قروي ومستوصف صحي) من طرف برامج وزارة الصحة، وانجاز بعض الخزانات المائية لتجميع مياه الأمطار "المطفيات" من طرف مصالح وزارة الفلاحة، بحيث يمكن أن نخلص إلى كون التدخلات العمومية قبل سنة 2005 تميزت بالمحدودية والضعف وغياب برامج واضحة تهدف إلى تحقيق تنمية داخل

المجال الترابي للجماعة، هذه الوضعية ساهمت في ضعف مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب بشكل عام، ثم بهذه المناطق الواقعة في المناطق الجبلية الجافة بشكل خاص.

يشكل ورش المبادرة ورشا مفتوحا ومستمرا ممتد على مراحل ويمس عن طريق برامجها كافة المجالات الترابية المكونة للتراب الوطني، لقد أعطيت الانطلاقة الفعلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بعد الخطاب الملكي في 18 ماي 2005، وذلك بهدف تدارك التأخر الحاصل في انجاز أهداف الألفية الثالثة للتنمية، حيث تهدف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إلى تعزيز وتقوية تدخل الدولة والجماعات المحلية وهيكلة قدرات كل مكونات المجتمع المدني، وذلك بتحديد ثلاث مجالات رئيسية للتدخل وهي: الولوج للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، الثقافة، النقل...)، ثم إنعاش الأنشطة المدرة للدخل، بالإضافة إلى مساعدة الأشخاص في وضعية هشاشة، وذلك في إطار الشراكة بين الدولة و الجماعات الترابية و المنظمات الدولية[1]. لقد اعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنزيل أهدافها على مجموعة من البرامج منها ما يتعلق بالمجال الحضري (البرنامج الأفقي، برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي) ومنها ما يتعلق بالمجال القروي (البرنامج الأفقي، برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي) ثم برنامج انتقائي (برنامج محاربة الهشاشة والتهميش) باعتباره برنامج موجه للجماعات القروية والأحياء الحضرية الأكثر فقر وذلك بناء على معدلات الفقر[2]، ولأن الحيز الترابي لجماعة تندين يدخل ضمن المجال القروي سنتوقف عند مختلف البرامج التي تم عن طريقها التدخل بالحيز الترابي لجماعة تندين، حيث تتمثل هذه البرامج في البرنامج الأفقي والبرنامج العمودي المتمثل في برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي اللذان استفادت الجماعة في إطارهما من مجموعة من التدخلات، بالإضافة إلى برنامج جديد أعطيت له الانطلاقة مع بداية المرحلة الثانية والمتمثل في برنامج التأهيل الترابي.

.1- البرنامج الأفقي ومحدودية استفادة الجماعة

انطلق البرنامج الأفقي بجماعة تندين سنة 2006 عن طريق انجاز مجموعة من المشاريع التي تم وضع طلب انجازها بتراب الجماعة من طرف الفاعل المحلي المتمثل في المجلس الجماعي أو من طرف جمعيات المجتمع المدني، هذا البرنامج الذي يروم إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه موجه لكافة التراب الوطني ويصبوا إلى محاربة عوامل ومظاهر الخطر الاجتماعي وخلق ديناميكية متجددة للتنمية البشرية ثم تقوية الرصيد الاجتماعي[3]، وقد استفادت الجماعة من هذا البرنامج خلال المرحلة الأولى (2005- 2010) من انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد أن تم إقصائها من برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي بسبب معدلات الفقر التي كانت تقل عن 14%، بحيث أن كل الجماعات القروية بالمغرب التي يقل فيها معدل الفقر عن 14% لم يتم إدراجها ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، ما حرم على جماعة تندين الاستفادة من المرحلة الأولى من هذا البرنامج، بالمقابل استفادت من مشاريع قليلة وصغيرة لا ترقى لأن تكون مشاريع مهيكلة تساهم في

---

[1] - Khalid SADIQI (2012) : « L'Initiative Nationale pour le Développement Humain au Maroc : Etude et perspectives », Thèse de Doctorat Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Economiques, Faculté d'Economie Gestion Administration et Sciences Sociales Laboratoire LILLE ECONOMIE MANAGEMENT 2012

[2] - عبد السلام بوهلال (2014): " الموارد وأفاق التنمية المحلية بالريف الأوسط: حالة جماعتي عبد الغاية السواحل وكتامة اقليم الحسيمة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الانسانية- القنيطرة 2014.

[3] - سعيد جعفري واخرون (2007): " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والمرتكزات، القدرات والمهارات"، مطبعة OUMA GRAPH الدار البيضاء، ص 76.

تحقيق تنمية ترابية، بحيث يمكن ملاحظة مجمل مشاريع البرنامج الأفقي المنجزة بالحيز الترابي للجماعة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 01: انجازات البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بجماعة تندين

السنوات	المشاريع	المبلغ الإجمالي	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية INDH
2006	الربط بقنوات شبكة الماء الصالح للشرب	90 ألف درهم	60 ألف درهم
2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تالكريغ، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم
2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار فوكنار، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم
2006	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تيزمزال، خزان من سعة 100 متر مكعب	110 ألف درهم	77 ألف درهم
2010	الربط بالماء الصالح للشرب دوار ثلاث نيفلوسن	280 ألف درهم	196 ألف درهم
2010	بناء قاعة متعددة الاختصاصات بدوار تيفغلت	357 ألف درهم	250 ألف درهم
2010	اقتناء سيارة الإسعاف	400 ألف درهم	280 ألف درهم

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات قسم الشؤون الاجتماعية، بعمالة اقليم تارودانت

تتصف مختلف مشاريع البرنامج الأفقي بالحيز الترابي للجماعة بالضعف والمحدودية والهزالة، نظرا لحجم التكلفة المالية المرصودة لهذه المشاريع التي امتدت على أربع سنوات، بحيث لم تصل التكلفة الإجمالية التي ساهمت بها (INDH) 1 مليون درهم، وهي تكلفة ضعيفة جدا لا ترقى إلى الإجابة عن التأخر والخصاص الكبير الذي تعيشه وتعانيه جماعة تندين، وقد يرجع هذا لطبيعة المشاريع التي يتم اقتراحها وطلبها من طرف المجلس الجماعي والمحكوم كذلك بمساهمته المالية على اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه اللجنة التي يعود لها الأمر في قبول المشاريع والمصادقة عليها باعتبار أن عامل الإقليم يعتبر رئيس اللجنة الإقليمية للمبادرة والآمر بالصرف.

لقد ظلت الجماعة منذ انطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية لم تستفد بالشكل المطلوب منها، نظرا لعدم استفادتها في المرحلة الأولى الممتدة من (2005-2010) من البرنامج العمودي المتمثل في برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، حيث لطالما طلب الفاعلون المحليون (المجلس الجماعي) إدراج الجماعة ضمن هذا البرنامج ومراجعة مؤشر الفقر بها باعتبارها جماعة فقيرة، ومع انطلاق المرحلة الثانية للمبادرة أدرجت الجماعة سنة 2011 ضمن الجماعات القروية المستفيدة من برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي والتي انتقلت من 403 جماعة قروية خلال المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية للبشرية إلى 702 جماعة قروية مع انطلاق المرحلة الثانية الممتدة من 2011 إلى 2018، بحيث مكنت الاستفادة من هذا البرنامج على مستوى الجماعة من خلق دينامية ترابية تجلت في خلق اللجنة المحلية للتنمية البشرية التي يترأسها رئيس المجلس الجماعي والتي تتكون من ثلثي أعضاء المجلس الجماعي وثلث من ممثلي جمعيات المجتمع المدني وثلث من ممثلي المصالح اللاممركزة للإدارات على مستوى النفوذ الترابي للجماعة.

.2- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي: تدخلات لا تمس محاربة الفقر بالجماعة

انطلقت المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإدراج جماعة تندين ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، بحيث لم تستفد منه خلال المرحلة الأولى نتيجة معدل الفقر الذي يقل عن 14% وهي نتائج إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط التي تم اعتمادها من طرف اللجنة الوطنية للتنمية البشرية في استهداف الجماعات القروية بهذا البرنامج، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى العيش لدى الساكنة القروية[1] وذلك عبر العناصر التالية وهي: تحسين مستوى الولوج للخدمات الاجتماعية، تعزيز مقاربة النوع، تعزيز الأنشطة المدرة للدخل، تعزيز التنمية المستدامة المحلية، تعزيز الحكامة المحلية[2]، يسمح هذا البرنامج في إطار تنزيله إحداث لجنة محلية تسمى "اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية" يتم ترأسها من طرف رئيس المجلس الجماعي وتتكون من أعضاء منتخبين وممثلي جمعيات المجتمع المدني وموظفي المصالح الخارجية المتواجدة بالنفوذ الترابي للجماعة، من مهام هذه اللجنة اقتراح المشاريع وعرضها على اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل القبول والمصادقة، ويمكن استعراض مختلف المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 02: المشاريع المنجزة ضمن برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي

السنوات	المشاريع	المبلغ الإجمالي	صفقة/ اتفاقية/ سند الطلب
2011	توسيع مسلك طرقي بين دوار اكني ودوار اورير	240 ألف درهم	صفقة
2011	تجهيز بئر بدوار فوكنار	300 ألف درهم	صفقة
2011	تجهيز بئر بدوار تسكينت	283 ألف درهم	صفقة
2011	بناء قاعة متعددة الاختصاصات بدوار اكني	400 ألف درهم	صفقة
2012	اقتناء جرافة	922 ألف درهم	اتفاقية
2012	تجهيز بئر بدوار ثلاث نيفلوسن الشطر الثاني	327 ألف درهم	صفقة
2013	تبليط النقط السوداء بالاسمنت بتكنزا	120 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين تندين - تمزيت	140 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار املو – اورير	195 ألف درهم	سند الطلب
2013	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار اكادير نوفرطها – ايت بوتيلي	140 ألف درهم	سند الطلب
2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي دوار تكربونت	100 ألف درهم	سند الطلب
2014	تبليط النقط السوداء بالاسمنت تليضلا مرايت	120 ألف درهم	سند الطلب
2014	تبليط النقط السوداء بالاسمنت دوار تشاكشت	160 ألف درهم	سند الطلب
2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار ايت افران	120 ألف درهم	سند الطلب
2014	بناء خزان مائي "مطفية" بدوار تيلوى نيزدار	140 ألف درهم	صفقة
2014	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي دوار املو	194 ألف درهم	سند الطلب
2015	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي فيزديك – دوار ايت ايزي	150 ألف درهم	سند الطلب
2015	إصلاح وتوسيع المسلك الطرقي بين دوار ايت افران - تكربونت	100 ألف درهم	سند الطلب
2015	اصلاح وتوسيع المسلك الطرقي كنونت	150 ألف درهم	سند الطلب
2015	تبليط النقط السوداء بالاسمنت بالمسلك الطرقي بدوار كماز	140 ألف درهم	سند الطلب
2015	تبليط النقط السوداء للمسلك الطرقي بدوار تاسكينت - تفرزالت	160 ألف درهم	سند الطلب
2015	شق مسلك طرقي بدوار تفجكونت	150 ألف درهم	سند الطلب

[1] - site Web : www.indh.ma

[2] - بلقصري عبد الواحد (2021): "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية الترابية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، ألمانيا، 2021.

2015	شق مسلك طرقي بدوار اكرنوال شطر الاول	150 ألف درهم	سند الطلب
2016	اشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: ايت ورتان، تغزوت، اكني اغزيفن، اكلوي نتكنيت، اسلوان	880 ألف درهم	صفقة
2016	تبليط النقط السوداء بالاسمنت دوار ادار ودوار تسكينت	370 ألف درهم	صفقة
2017	أشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: اكرنوال، ايمي ايغزر، تكاديرت، انفكن، افاساون، افراضن	710 ألف درهم	صفقة
2017	اشغال شق وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية بدواويير: تنيشت، اكرض نتيز، فيزديك، اغرغير، وتبليط النقط السوداء باغزر نتيلا	600 ألف درهم	صفقة

المصدر: انجاز شخصي بناء على معطيات اللجنة المحلية للمبادرة 2012- 2017 بجماعة تندين

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين اهتمامات وحاجيات وتطلعات الفاعلون بالحيز الترابي، فمن خلال قراءة جدول المشاريع المنجزة بتراب الجماعة والمقترحة من لدن اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية يظهر بأن أهم الحاجيات تتلخص بشكل كبير في توفير مسالك طرقية بالدرجة الأولى ثم التزود بالماء الصالح للشرب بالدرجة الثانية، حيث تم التركيز من طرف اللجنة المحلية على إعطاء أولوية قصوى وكبرى لانجاز وإصلاح وتوسيع المسالك الطرقية القروية نظرا لكون الجماعة تعاني من خصاص كبير على مستوى الطرق، يلاحظ كذلك من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه أن الجماعة تلقت بشكل سنوي 1,2 مليون درهم على مدى 7 سنوات أي ما مجموعه 8,4 مليون درهم في إطار برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، منها 6 مليون درهم استفادة منه المسالك على مستوى فتح وإصلاح وتوسيع المسالك القروية بينما الجزء الأخر خصص جزء منه للتزود بالماء الصالح للشرب حيث بلغ مجموع الغلاف المالي 1 مليون درهم، ثم جزء خصص لبناء قاعة متعددة الاختصاصات بلغ غلافها المالي 400 ألف درهم، واقتناء جرافة بغلاف مالي قارب 1 مليون درهم، ان ما يمكن استجلائه من خلال قراءة المعطيات ان جل هذه المشاريع لم تخصص فيها مشاريع تستهدف الأنشطة المدرة للدخل و المرأة القروية، مع العلم أن الجماعة تعاني وضعا اقتصاديا هشا وارتفاع في معدلات البطالة ما يساهم في هجرة الفئة القادرة على العمل، فرغم المجهود الذي بدل في فك العزلة والتزود بالماء الشروب لم يواكبه الاهتمام بتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

3.-برنامج التأهيل الترابي وتدخلاته في الحيز الترابي للجماعة

عرفت المرحلة الثانية من ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية إضافة برنامج جديد تحت اسم برنامج التأهيل الترابي، بحيث يروم هذا البرنامج الذي برمج خلال المرحلة الثانية من المبادرة بغلاف مالي يناهز 5 مليار درهم حيث استفاد منه 3300 دوار تابعين ل 22 إقليم، ويهدف إلى تحسين ظروف عيش ساكنة بعض المناطق الجبلية التي تعاني من العزلة وتقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (مسالك طرقية، صحة، تعليم، كهرباء، ماء صالح للشرب...)[1]، وشكل إقليم تارودانت من بين الأقاليم 22 الذين تم استهدافهم بهذا البرنامج، نظرا لكونه يعتبر أكبر إقليم بالمغرب من حيث عدد الجماعات المكونة له والتي تصل إلى 89 جماعة، كما أنه يتكون من مناطق جبلية (جزء من سلسلة الأطلس الصغير، وجزء من سلسلة الأطلس الكبير)، ما يجعل عدد كبير من الدواويير بالإقليم تعيش في

[1] - www.indh.ma

عزلة تامة وغياب مجموعة من الخدمات الاجتماعية، وقد استفادت الجماعة بمجموعة من المشاريع التي تم تمويلها في إطار هذا البرنامج، وهي على الشكل التالي :

جدول رقم 03: مشاريع برنامج التأهيل الترابي بجماعة تندين

السنوات	المشروع	التكلفة الإجمالية
2016	تزويد دوار تمزيت بالماء الصالح للشرب	433 ألف درهم
2016	تزويد دوار اكادير نوفرطها بالماء الصالح للشرب	500 ألف درهم
2016	مشروع تزويد دواوير: تازكا، تالكريغ، تفجكونت، اكني، تنكمارت بالماء الصالح للشرب	2,64 مليون درهم
2016	اقتناء شاحنة صهريجية	700 ألف درهم

المصدر: القسم الاجتماعي بعمالة تارودانت، معطيات برنامج التأهيل الترابي

لقد مكنت برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالحيز الترابي بجماعة تندين من خلق دينامية ترابية، حيث سمحت وساعدت على خلق فضاء للتواصل والتنسيق بين مختلف الفاعلين المحليين، غير أن هذا التوجه سيتغير مع انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الممتدة على سنوات (2019- 2023) سواء على مستوى التنظيم حيث ستعهد رئاسة اللجنة المحلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لرؤساء الدوائر الترابية بالمجال القروي والبشوات بالنسبة للمجال الحضري، ثم على مستوى البرامج حيث عرفت هذه المرحلة برامج جديدة وحذف البرامج السابقة، وتتمثل البرامج الجديدة في أربع برامج وهي: برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية الأساسية الأقل تجهيز، برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، برنامج تحسين الدخل والاندماج الاقتصادي للشباب، برنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة، في إطار هذه البرامج تم خلق لجنة محلية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى دائرة ايغرم برئاسة رئيس دائرة ايغرم وتضم رؤساء الجماعات المكونة لدائرة ايغرم وعددهم 16 رئيس، في الوقت الذي كانت فيه هذه اللجن تحت رئاسة رؤساء الجماعات على مستوى حيز كل جماعة، الشيء الملاحظ خلال هذه المرحلة أن جماعة تندين لم تستفد من أي مشروع يدخل ضمن برامج المبادرة خلال المرحلة الثالثة[1]، ما يطرح علامة استفهام حول طرق تدبير وانجاز مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3- البرنامج الوطني للطرق القروية حصيلة ضعيفة بالحيز الترابي للجماعة

انطلق هذا البرنامج في مرحلته الأولى (1995-2005) تحت اسم البرنامج الوطني الأول للطرق القروية، والذي هدف إلى تحسين مستوى الولوجية من 34% إلى 54% وذلك بوثيرة انجاز 1000 كلم/السنة، بتكلفة مالية تصل 7,5 مليار درهم[2]، فرغم وضع هذا البرنامج خلال هذه المرحلة التي امتدت على 10 سنوات، تم تسجيل غياب استفادة الجماعة المدروسة.

انطلقت المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للطرق القروية في مرحلته الثانية (2005-2015) تحت اسم البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ويهدف البرنامج في هذه المرحلة إلى انجاز 15560 كيلومتر بغلاف مالي ناهز 15,5 مليار درهم، بحيث يمثل تمويل وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 85% من مجموع التمويل و 15% فقط للجماعات الترابية، ويرمي هذا البرنامج إلى فك العزلة عن 3 مليون نسمة من الساكنة القروية، ورفع نسبة ولوجية الساكنة القروية للشبكة الطرقية من

[1] - مقابلة مع مدير المصالح بالجماعة

[2] الموقع الالكتروني لوزارة التجهيز والماء -www.equipement.gov.ma

54% سنة 2005 إلى 80% نهاية البرنامج، بالإضافة إلى تقليص الفوارق بين الأقاليم فيما يخص الولوجية للشبكة الطرقية[1]، حيث تم برمجة انجاز أزيد من 467 كلم من الطرق القروية بإقليم تارودانت ضمن هذا البرنامج، بتكلفة مالية إجمالية تصل إلى أكثر من 30 مليون درهم، منها أزيد من 260 مليون درهم أي 85% كحصة المديرية الإقليمية لوزارة التجهيز والنقل، و 45 مليون درهم أي بنسبة 15% كحصة المجلس الجهوي لجهة سوس ماسة درعة والمجلس الإقليمي والجماعات[2]، هذه المرحلة ستستفيد الجماعة من تهيئ الطريق الرابطة بين سوق خميس ايت يونس بجماعة امالو و مركز الجماعة على مسافة 10 كلم، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 04: الطرق المنجزة في إطار البرنامج الثاني للطرق القروية بدائرة ايغرم

رقم الطريق	الربط	الطول	طبيعة الأشغال	الغلاف المالي	الجماعات المستفيدة
الطريق الاقليمية 1723	توفلعزت- تيغرمان	33 كلم	بناء	21 مليون درهم	توفلعزت– توملیلین
طريق غير مصنف	خميس ايت يونس- تندين	10 كلم	تهيئ	10 مليون درهم	امالو- تندين
غير مصنف	طريق إقليمية 1729- مركز جماعة امالو	10 كلم	تهيئ	6 مليون درهم	امالو
غير مصنف	طريق جهوية 106- سوق احد ايماون	6 كلم	تهيئ	3 مليون درهم	ايماون
غير مصنف	ط. إقليمية 1723- مركز تابيا	10 كلم	تهيئ	6 مليون درهم	تابيا

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الاتفاقية المبرمة بإقليم تارودانت الخاصة بالبرنامج الثاني للطرق القروية، 2006

يتبين من خلال قراءة المعطيات المتعلقة بالبرنامج الوطني للطرق القروية أن هناك مجهودات كبيرة مبذولة من طرف القطاع الوزاري المتعلق بالتجهيز، وذلك يظهر من خلال حجم الأغلفة المرصودة لتمويل الطرق القروية وفك العزلة عن السكان القرويون، غير أن هذه المجهودات لا تظهر على مستوى كل الجماعات القروية، فحالة الجماعة المدروسة تبين أنها لم تنل حظها من هذا البرنامج بالشكل المطلوب بحيث على امتداد 20 سنة من انطلاق هذا البرنامج لم تستفد سوى من تهيئة طريق واحد على مسافة 10 كيلومتر والذي ظل بدون تعبيد إلى غاية سنة 2020، ما جعل من الجماعة منطقة معزولة ونائية، وذلك يظهر من خلال المعطى المتعلق بمتوسط المسافة بين دواوير الجماعة والطرق المعبدة الذي يصل أكثر من 28 كيلومتر[3]، ويشكل هذا المتوسط الأعلى على مستوى 89 جماعة التي تدخل ضمن النفوذ الترابي لإقليم تارودانت، هذه الحالة جعلت الجماعة تشكل حالة شاذة وصارخة للفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية داخل المجال الترابي لدائرة ايغرم بشكل خاص وداخل المجال الترابي لإقليم تارودانت بشكل عام.

4- برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

4.1- التعريف بالبرنامج

يمتد هذا البرنامج على فترة 2017 – 2023 ويغطي مختلف الجهات المكونة للتراب الوطني (12 جهة)، ويبلغ حجم استثمارات هذا البرنامج 50 مليار درهم، حيث يتحمل صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية 23,3 مليار درهم من هذا الغلاف

[1] - www.equipement.gov.ma- الموقع الالكتروني لوزارة التجهيز والماء

[2] - الاتفاقية المبرمة على مستوى إقليم تارودانت الخاصة بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية سنة 2006.

[3] - برنامج التنمية الاقليمي لتارودانت 2017- 2022.

المالي، فيما تساهم المجالس الجهوية بحصة 20 مليار درهم، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للماء والكهرباء، على التوالي بمبلغ 4 مليار درهم و 2,56 مليار درهم[1]، ويرمي هذا البرنامج إلى تلبية حاجيات الساكنة القروية وتحسين ظروف عيشها من خلال فك العزلة عن الجماعات القروية في كل المناطق الهشة وعلى الخصوص المناطق الجبلية عن طريق شق الطرق والمسالك وبناء منشات الولوج، ويمكن إبراز أهم مجالات تدخل هذا البرنامج والغايات المتوخاة منه في الجدول التالي:

جدول رقم 05: مجالات وأهداف برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

المجالات المعنية بالتدخل	الأهداف المبرمجة
مجال الطرق	– انجاز 22 ألف كيلومتر من الطرق والمسالك القروية – تشييد حوالي 180 منشأة فنية – تهيئة واصلاح ازيد من 8000 كيلومتر من الطرق القروية
مجال التعليم	– تشييد 114 مؤسسة تعليمية و 3296 قاعة درس – انجاز 57 مكتبة قروية و 81 دار الطلبة و 803 سكن وظيفي – اقتناء 554 وحدة للنقل المدرسي
مجال الصحة	– تشييد ما لا يقل عن 182 مركز صحي و 167 دار الولادة، و 81 دار ولادة – تشييد واصلاح 442 سكن وظيفي – اقتناء 396 سيارة اسعاف و 447 وحدة طبية متنقلة
مجال الماء الصالح للشرب	– تمديد الشبكة على مدى 668 كيلومتر – انشاء 244 ايصال فردي – حفر 9511 نقطة ماء – صيانة 60 شبكة للتزويد بالماء الشروب
مجال الكهرباء	– امداد 123 قرية بالكهرباء – انشاء 103 ربط كهربائي عمومي و 632 ربط كهربائ فردي.

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة

يظهر من خلال الجدول أن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية يتضمن أهداف متنوعة ومختلفة تمس وتستهدف مختلف المجالات الأساسية المرتبطة بالتنمية الترابية والاجتماعية للمجالات القروية التي تعاني من الخصاص والتأخر، الشيء الذي ساهم في تعميق الفوارق والتفاوتات الترابية بين مختلف المجالات القروية المغربية، فكما سبق وأشرنا فالجماعة المدروسة تشكل حالة واضحة لهذه الفوارق، ما يدفعنا إلى إبراز مدى استفادة المجال المدروس من هذا البرنامج.

4.2- ضعف الاستفادة من برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالجماعة

كما سبق وتم التطرق له حول هذا البرنامج والأهداف المرجوة تحقيقها والتي تستهدف مختلف المجالات الهشة لاسيما الجبلية، وبما أن الجماعة المدروسة تدخل ضمن المناطق الجبلية الصعبة سنتوقف عند أهم منجزات هذا البرنامج والتي يمكن وصفها بالمحتشمة والضعيفة، بحيث لم تستفد الجماعة طيلة انطلاق هذا البرنامج سوى من تعبيد طريق غير مصنف على امتداد 14 كيلومتر من مركز "خميس ايت يونس" بجماعة أمالو نحو مركز جماعة تندين، وهو مسلك طرقي

[1] - الموقع الالكتروني لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية www.prdts.agriclture.gov.ma

سبق وتم تهيئته في إطار البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، ونظرا لكون المجال المدروس يعاني من عزلة مفرطة بفعل غياب بنية طرقية، فقد تم اقتراح انجاز مجموعة من المشاريع المرتبطة بتهيئة وتعبيد المسالك الطرقية وذلك في إطار هذا البرنامج الممول من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمعية مختلف الشركاء، ويمكن إجمال هذه المشاريع المقترحة في الجدول الاتي:

جدول رقم 06: المشاريع المقترحة ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بجماعة تندين

مجال التدخل	المحور الطرقي	المسافة بالكيلومتر	الغلاف المالي بالمليون درهم	تاريخ الانجاز
الطرق	مركز جماعة تندين في اتجاه الطريق الجهوية 106	15	14,5	2022
	دوار تليضلا في اتجاه الطريق الجهوية 106	8	8	2021
	دوار ثلاث نيفلوسن نحو دوار ايت بوصالح	18	18	2021
	دوار تكربونت نحو دوار تيلوا نيزدار	30	30	2023
	مركز الجماعة في اتجاه دوار اوريز	14	14	2023

المصدر: قسم التجهيز والبرمجة بعمالة إقليم تارودانت

يتبين من خلال الجدول حجم الخصاص الذي يعانية المجال المدروس، فمن خلال التوقف عند المشاريع المقترحة ضمن برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، يظهر بأنها كلها موجهة نحو تدارك العجز الكبير على مستوى البنية الطرقية، فمن خلال تحليل معطيات الجدول يتبين أن الجماعة تحتاج أكثر من 80 كيلومتر لتأهيل البنية الطرقية بغلاف مالي يصل إلى أكثر من 84 مليون درهم، وبعد القيام بالبحث الميداني تبين أن أغلب هذه المشاريع لم يتم انجازها وبقية مركونة في بنك المشاريع، ما دفعنا إلى البحث عن الأسباب التي ساهمت في عدم تنزيل هذه المشاريع الهامة الرامية إلى فك العزلة عن الساكنة الجبلية القروية والدفع في اتجاه تقليص الفوارق الاجتماعية والتفاوتات الترابية بمثل هذه المناطق الصعبة، تم التوصل إلى سببين رئيسيين وهما غياب انجاز الدراسات التقنية والفنية من طرف الجماعة ما جعل من المسالك الطرقية المقترحة مجرد تقديرات (ماعدا انجاز دراسة تقنية واحدة خاصة بالمسلك الطرقي الرابط بين مركز الجماعة والطريق الجهوية 106)، ثم سبب ثان يتمثل في انتشار جائحة "فيروس كوفيد 19" الذي أثر على السير العادي في تنزيل مختلف المخططات والبرامج الحكومية وتوجيه كافة المجهودات نحو تدبير الأزمة الصحية والتي ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التدابير المتخذة (منع التنقل، الحجر الصحي...)، هذا الوضع ساهم في تقليص الموارد المالية المرصودة لمختلف مشاريع برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، الشيء الذي حال دون انجاز مجموعة من الطرق حسب التواريخ المبرمجة للانجاز[1]، فكما هو محدد فبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية هو برنامج يغطي فترة ما بين 2017 – 2023، ما يفرض على مدبري الشأن العام تمديد فترة البرنامج نظرا للعوامل التي حالت دون انجاز ما هو مقرر داخل هذه المدة، بالإضافة إلى زيادة موارد مالية إضافية حيث أثر وباء "كورونا" في أسعار مختلف المواد والتي عرفت زيادات كبيرة وغير مسبوقة، حيث انتقل الغلاف المالي المخصص لبعض الطرق حسب الدراسات المنجزة قبل 2020 أي قبل انتشار الأزمة الصحية "فيروس كورونا"، وكمثال على ذلك وبعد مصادقة اللجنة الإقليمية لانتقاء مشاريع تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية خاصة في مجال فك العزلة، حيث تم انتقاء المسلك الطرقي الرابط بين مركز

[1] - مقابلة مع رئيس قسم التجهيز والبرمجة بعمالة اقليم تارودانت، نونبر 2021

جماعة تندين والطريق الجهوية 106 والذي قدرت كلفته المالية حسب الدراسة التقنية المنجزة سنة 2015 من طرف الجماعة ب 15 مليون درهم، وبعد إحالة هذا المسلك الطرقي على اللجنة الجهوية من خلال وكالة تنفيذ المشاريع لجهة سوس ماسة تم انجاز معاينة ميدانية شهر دجنبر 2021 وانجاز تحيين للدراسة السابقة تبين أن الاعتماد المقدر في 15 مليون درهم في الدراسة السابقة غير كاف لانجاز تهيئة وتعبيد هذا المسلك الطرقي، بحيث أصبحت كلفته المالية بعد التحيين 21 مليون درهم، أي بزيادة 6 مليون درهم، ما ساهم في عرقلة انجاز هذا المشروع في الآجال المقترحة في سنة 2022، هذا الوضع دفع بالجهات المعنية إلى البحث عن اعتمادات إضافية لتنزيل مختلف المشاريع المبرمجة لسنة 2022[1].

5- مخطط المغرب الأخضر

5.1- لمحة عن مخطط المغرب الأخضر وأهدافه

يشكل المخطط الأخضر الذي أعطيت انطلاقته سنة 2008 برنامجا يرمي إلى تطوير وتنمية القطاع الفلاحي بالمغرب، بحيث يتمحور هذا المخطط حول مقاربة شمولية تدمج جميع الفاعلين في القطاع الفلاحي وذلك في إطار تعاقدي على جميع المستويات ويستند على دعامتين: دعامة أولى ترتكز على تطوير فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية على مستوى المناطق السقوية ومناطق البور الملائم، ودعامة ثانية تهدف تأهيل الفلاحين في المناطق الهشة، كما يستند مخطط المغرب الأخضر على مجموعة من الأسس التي ستمكن من انجاز الدعامتين الرئيسيتين ويتعلق الأمر بمجموعة من الإصلاحات العقارية، وتدبير سياسة الماء... وبالإصلاح المؤسساتي كإحداث وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية...[2]، حيث تلعب وكالة التنمية الفلاحية التي تم احداثها سنة 2009 دورا أساسيا في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المسطرة للقطاع الفلاحي في أفق 2020، في إطار مخطط المغرب الأخضر وذلك من خلال الدفع لمبادرات مخطط الأخضر وإنعاش وتجديد العرض الاستثماري المغربي في القطاع الفلاحي وإطلاق مشاريع ملموسة وكذا الوساطة وتتبع الشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين والاجتماعيين[3]، يمكن إجمال أهم مبادئ وأهداف المخطط من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 07: أهداف ومبادئ مخطط المغرب الأخضر

دعامات المخطط	الأهداف المرجوة	مبادئ ومرتكزات المشاريع
الدعامة الأولى	– انجاز وإرساء 1000 مشروع متكامل لفائدة 397 ألف فلاح وذلك باستثمار إجمالي يبلغ 78 مليار درهم. – تطوير فلاحة رائدة تستجيب لقواعد السوق اعتمادا على موجة من الاستثمارات الخاصة حول نماذج جديدة عادلة للتجميع.	– تنفيذ المشروع في مناطق ذات إمكانات فلاحية عالية (مناطق البور الملائمة والمناطق السقوية). – تنفيذ المشروع إما بشكل فردي أو في إطار مشروع تجميع. – اعتماد انجاز المشروع على الاستثمار الخاص. – مواكبة الدولة انجاز المشاريع عبر دعم الاستثمارات من خلال صندوق التنمية الفلاحية، مع تخصيص دعم خاص لمشاريع التجميع.

[1] - مقابلة مع المدير العام للمصالح بمجلس جهة سوس ماسة بتاريخ 05 دجنبر 2022.

[2] - Akesbi Najib (2011) : « le plans Maroc vert : une analyse critique, en question d'économie », Edition, El Maarif al Jadida. p 21.

[3] - الموقع الالكتروني لوكالة التنمية الفلاحية www.ada.gov.ma

الدعامة الثانية	– تطوير الفلاحة التضامنية من خلال تنفيذ مشاريع مجدية تقنيا ومربحة اقتصاديا وملائمة اجتماعيا لتنمية المناطق الهشة (المناطق الجبلية والواحات والمناطق الشبه جافة) – التدخل في اطار شراكة مع المستفيدين المنخرطين في اطار تنظيمات مهنية ذات صفة تمثيلية. – رؤية مندمجة تشمل سلسلة القيمة بأكملها "من عالية الى سافلة سلاسل الانتاج" مع الأخذ بعين الاعتبار التدبير المعقلن والمستدام للموارد الطبيعية. – انجاز 911 مشروع تضامني لفائدة 934 ألف مستفيد بغلاف مالي استثماري يقدر ب 21 مليار درهم.	– مشاريع التحويل: تهم استبدال زراعة الحبوب في المناطق الهشة بزراعات ذات قيمة مضافة. – مشاريع التكثيف: تروم تحسين الانتاجية وتثمين الانتاج الحالي. – مشاريع التنويع: ترمي الى خلق مداخيل فلاحية تكميلية بالاعتماد على منتوجات اضافية (الزعفران والعسل والاعشاب العطرية والطبية)

المصدر: عمل شخصي بناء على معطيات وكالة التنمية الفلاحية 2021

انطلاقا من الجدول أعلاه يتبين بأن القطاع الوزاري المكلف بالفلاحة وضع برنامج ممتد على سنوات يرمي إلى تأهيل الفلاحة من خلال اعتماد على دعامتين مختلفتين، تهدف كل دعامة إلى انجاز عدة مشاريع بمختلف المناطق السقوية والبورية الملائمة والمناطق الهشة، وقد بلغ الاعتماد المالي المخصص لانجاز مشاريع مخطط المغرب الأخضر إلى ما يناهز 99 مليار درهم، غير أن ما يهم في عرضنا لمكونات المخطط هو التوقف عند ما تم انجازه بالحيز الترابي المدروس الذي يدخل ضمن المناطق الجبلية الهشة والذي من المفروض أن يستفيد ضمن الدعامة الثانية لهذا المخطط، مع العلم أن انجاز هذا المخطط على ارض الواقع سيكون عبر المخططات الفلاحية الجهوية والتي سيكون خارطة طريق جهوية لتنمية الفلاحة مع حصر الأهداف المحددة في تنمية مختلف السلاسل الفلاحية عبر انجاز مشاريع التجميع الفلاحي أي عن طريق تجميع الفلاحين في منظمات مهنية وتجميع المنتوجات الفلاحية.

5.2- حصيلة مخطط المغرب الأخضر بجماعة تندين

نظرا لموقع الحيز الترابي المدروس ضمن المناطق الجبلية الهشة، ونظرا لغياب الفلاحة المتطورة والعصرية التي تعتمد تقنيات واليات متقدمة، حيث عمل المخطط من خلال دعاماته على الأخذ بعين الاعتبار هذه المناطق ضمن أهداف مخطط مغرب الأخضر، وتتلخص أهم تدخلات هذا المخطط على مستوى دائرة ايغرم في القيام بعمليات التشجير خاصة مشاريع ترتبط بغرس شجرة اللوز، حيث استفاد عدد كبير من الجماعات المكونة للدائرة الترابية لايغرم من الدعامة الثانية للمخطط وذلك في إطار عملية غرس 3 الاف هكتار موزعة على 15 جماعة، بغرض تثمين هذا المنتوج الذي تشتهر به هذه المنطقة وذلك في إطار إبرام اتفاقية شراكة حول غرس وتثمين اللوز اغرم بين المديرية الإقليمية للفلاحة بأكادير و التنظيم المهني اتحاد التعاونيات الفلاحية لوز اغرم الذي يعتبر حاملا للمشروع، حيث تضمنت هذه الاتفاقية برنامج سنوي لعملية الغرس ممتدة على 3 سنوات من خلال تحديد مجموعة من المدارات المعنية بالغرس والتشجير وهي موزعة كالأتي:

جدول: التوزيع السنوي لمشروع عملية غرس شجر اللوز بجماعات دائرة ايغرم

السنة	2018	2019	2020
المدار	I	II	III
	سيدي مزال، تومليلين، اغرم، تيسفان	سيدي مزال، تومليلين، توفلعزت، تيندين، ايماون، اغرم، اضار، امنتيارت، ايت عبدالله، تيسفان	سيدي مزال، تومليلين، توفلعزت، تيندين، ايماون، اغرم، اضار، امنتيارت، ايت عبدالله، تيسفان

التنظيمات المهنية	تعاونية افروى، جمعية توموليلين للتنمية والتضامن، تعاونية دار تلعينت الفلاحية، تعاونية تمونت اغيل، تعاونية رجاء انزال، جمعية الخير، جمعية الوس للتنمية والتعاون، جمعية تنمرت للتنمية والعمل الاجتماعي، جمعية توفلعزت القروية، جمعية امزالن للتنمية والتعاون ايت بوصالح، فيدرالية تاميغاط للتنمية

المصدر: المديرية الاقليمية للفلاحة بأكادير، اتفاقية شراكة حول غرس وتثمين اللوز اغرم، 2017

يأتي هذا المشروع تماشيا مع الأهداف الإستراتيجية لمخطط المغرب الأخضر وخصوصا في شقه المتعلق بالدعامة الثانية الرامية إلى تحسين دخل الفلاحين بالمناطق الهشة عبر انجاز مشاريع لتطوير سلاسل الإنتاج، بالإضافة إلى تكريس دور الجمعيات والتعاونيات الفلاحية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال اعتبار المقاربة التشاركية والتعاقدية أداة لتنفيذ مشاريع هذا المخطط.

استفاد الحيز الترابي في إطار هذا المشروع الممول من طرف مخطط المغرب الأخضر من 20 هكتار، حيث تمت عملية غرس اللوز بمنطقة "تاكنزا بمرايت" سنة 2019 من طرف المقاولة الحائزة على الصفقة، حيث تعمل المقاولة على انجاز عمليات الغرس ثم الاعتناء به لمدة سنتين من خلال القيام بالسقي والتتبع والعمل على استبدال الشجيرات التي لم تستطع ان تقاوم الظروف المناخية، بحيث يتم تسليم المشروع للمستفيدين بعد مرور سنتين، غير انه من خلال معاينتنا لهذا المشروع تبين أنه لم ينجح بفعل مجموعة من الأسباب منها توالي سنوات الجفاف، بالإضافة إلى الرعي الجائر للرعاة القادمين من المناطق الصحراوية ما يسمى عند السكان المحليون ب "اجاكالن" أو " ارحالن" (الرحل)، حيث يعمل هؤلاء على الرعي وسط الأشجار المثمرة من خلال ترك قطعان الإبل والأغنام تعمل على تكسير أغصان الأشجار.

يتبين من خلال تتبع حصيلة هذا المخطط بهذه المناطق لاسيما بالجماعة المدروسة، بحيث تبقى هذه الحصيلة ضعيفة ومنعدمة لم تعرف أي وقع اقتصادي على الفلاح الصغير جدا، نظرا لكون أن المنطقة تتكون من الفلاحين الصغار والذين لم يستفيدوا بالشكل المطلوب من برامج ومشاريع الدعامة الثانية الرامية إلى الاهتمام بالفلاحة التضامنية، الشيء الذي يجب معه انجاز تقييم شامل واعتماد طرق جديدة في تدبير المشاريع مع انطلاق برنامج الجيل الأخضر 2023-2030 الذي سيحل مكان مخطط المغرب الأخضر.

خاتمة

لقد تميزت تدخلات الدولة والمؤسسات العمومية خلال العقدين الأخيرين من الألفية الثالثة بالتنوع والتعدد من خلال نهج سياسة عمومية ترابية، وذلك عن طريق اعتماد برامج ومخططات يتم التفكير في صياغتها وطنيا وعلى المستوى المركزي ويتم تدبيرها مجاليا على المستوى الترابي.

لعبت هذه البرامج والمخططات دورا كبيرا في تحريك عجلة التنمية الترابية بمختلف المجالات الترابية لاسيما بالمجالات الجبلية الصعبة التي ظلت دائما ترزح تحت وطأة التهميش والإقصاء لعقود طويلة من طرف السياسات العمومية والقطاعية التي تستهدف التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لمناطق أخرى دون المناطق الجبلية.

انطلاقا من الحالة المدروسة والتي تدخل ضمن مجال جبلي صرف، يتبين أنه رغم وجود مختلف هذه البرامج والمخططات التي تستهدف المناطق الصعبة والهشة، فهي لم تنل حظها بالشكل المطلوب من في ظل توفر هذه البرامج، الشيء الذي يبين أن هناك خلل على مستوى التدبير الترابي لهذه البرامج أي على المستوى الجهوي والإقليمي، حيث يعهد تدبير هذه البرامج والمخططات للمسؤولين الجهويين والإقليميين الذين يتولون رئاسة اللجان الخاصة بانتقاء واختيار المشاريع.

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف مختلف الفاعلين الترابيين وعلى رأسهم الفاعل الرسمي المتمثل في الدولة، يبقى التدخل في المجالات الترابية الجبلية الصعبة يتميز بالمحدودية والضعف نظرا لحجم الاستثمار الذي يتطلبه النهوض بالمناطق الجبلية التي تعاني ولازالت تعاني من التدهور على جميع المستويات الاقتصادية والبشرية والبيئية، ما يطرح مضاعفة جهود مختلف الفاعلين لكسب رهان التنمية الترابية بمثل هذه المجالات الترابية.

لائحة المراجع

➢ المراجع بالعربية:

1- الناصري محمد (2003): " الجبال المغربية: مركزيتها – هامشيتها – تنميتها"، منشورات وزارة الثقافة المغربية، الطبعة الثانية، دار المناهل بالرباط.

2- بوهلال عبد السلام (2016):" الجبال المغربية ورهانات التنمية"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد الخامس- ديسمبر

3- بوهلال عبد السلام (2014): " الموارد وأفاق التنمية المحلية بالريف الأوسط: حالة جماعتي عبد الغاية السواحل وكتامة إقليم الحسيمة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- القنيطرة 2014

4- جعفري سعيد وآخرون (2007): " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والمرتكزات، القدرات والمهارات"، مطبعة OUMA GRAPH الدار البيضاء.

5- بلقصري عبد الواحد (2021): "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودورها في تحقيق التنمية الترابية"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، ألمانيا، 2021.

➢ المراجع بالفرنسية:

1- Akesbi Najib (2011) : « le plans Maroc vert : une analyse critique, en question d'économie », Edition, El Maarif al Jadida

2- LAOUINA A (2005) :La montagne dans les plans nationaux sectoriels et dans la vision de l'aménagement du territoire ; FLSH Rabat ; série colloques et séminaires 119

3- Khalid SADIQI (2012) : « L'Initiative Nationale pour le Développement Humain au Maroc: Etude et perspectives », Thèse de Doctorat Pour obtenir le grade de Docteur en Sciences Economiques, Faculté d'Economie Gestion Administration et Sciences Sociales Laboratoire LILLE ECONOMIE MANAGEMENT 2012

➢ **Sites Web :**

www.indh.ma

www.equipement.gov.ma

www.equipement.gov.ma

www.prdts.agriclture.gov.ma

السقي ومظاهر التحول بحوض واد الحي (شمال الهضاب العليا الشرقية المغربية)

عبد العزيز كربوب[1]، محمد غزال[2]

[1] باحث بسلك الدكتوراه، فريق البحث: الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

[2] أستاذ التعليم العالي، فريق البحث: الجيوماتية وتدبير التراب، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

karboub.abdelaziz@gmail.com

الملخص

يعتبر الماء عنصر جذب للسكان واستقرارهم منذ القديم، بل ويفرض في حالة ندرته أنشطة ونمط عيش يلائم هذه الندرة، ومن جهة أخرى فإن للماء دور مهم في هيكلة المجتمعات التي تعاني من ندرته، من خلال إبراز الأنظمة التقليدية السائدة لتدبير هذه الندرة بالاعتماد على الأعراف والتقاليد، وهو ما يتجسد بحوض واد الحي الذي هو مجال هذه الدراسة.

يقع الحوض ضمن نطاق شبه قاحل يتميز بقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها، وهو ما ينعكس على مستوى الجريان السطحي لواد الحي الذي يعتبر رافدا أساسيا بشمال الهضاب العليا، حيث يتميز بجريان دائم نسبيا بفعل الواردات المائية القادمة من عيون بني مطهر وأهمها عين راس العين وعين تابودة وعين خالص بكفايت، إلا أن صبيب جريان الواد يبقى ضعيف جدا، وبالرغم من ذلك فقد ساهم وجود فرشة مائية عميقة مهمة (الفرشة المائية لعين بني مطهر) ومجموعة من العيون، في الاستقرار ومزاولة الزراعة بالاعتماد على السقي بالدوائر السقوية بالحوض بكل من جماعتي بني مطهر وكفايت، والذي يعتبر من أبرز مظاهر تحول نمط العيش الذي كان سائدا والمتمثل في الرعي المعتمد على التنقل والترحال، وأصبحت تنتشر بهذه الدوائر زراعات ومغروسات أبرزها زراعات الكلأ (الفصة) التي ترتبط بتربية الماشية السائدة بهذا المجال، ليبرز بذلك نشاط رعي- زراعي كنشاط اقتصادي جديد.

من خلال هذا المقال، نهدف الى ابراز بعض التحولات التي عرفها هذا المجال سواء على مستوى نمط العيش أو على مستوى أنماط الاستغلال، ودخول أنماط جديدة في السقي، واتساع المجالات المسقية، دون مراعاة لخصوصيات المجال خاصة الطبيعية منها، والتي أفرزت إكراهات أصبحت تهدد بتراجع واستنزاف المياه المتاحة، وبذلك فالتحولات التي عرفها هذا المجال رافقتها مجموعة من المشاكل خاصة منها التي أصبح يعرفها استغلال الماء وتدبيره.

الكلمات المفتاح: حوض الواد الحي، التحولات المجالية، الدوائر السقوية، مياه السقي، النشاط الرعي-زراعي.

Irrigation and mutations in the basin of the Oued El-Hai (NORTH OF THE HIGH-PLATEAUS OF EASTERN MOROCCO)

Abstract:

The basin of the Oued El-Hai is located in a semi-arid region, it is considered one of the main tributaries of the north of the highlands, Irrigation is ensured by the regular flow of the Oued El-Hai, and by a series of diversion dams in the irrigated circuits of Beni-Mathar and Gafaït, this irrigation activity is one of the spatial changes that replace the grazing activity. Irrigated crops and in particular fodder crops (alfalfa) associated with livestock breeding.

In this article, we aim to highlight the spatial changes that have been brought about in this area, both at the level of lifestyle and at the level of exploitation patterns, in particular natural constraints, which threaten the decline and depletion of available water. The changes that have characterized this region have been accompanied by a series of problems, in some cases related to the exploitation of resources.

Keywords: Oued El-Hai basin, spatial change, irrigated circuits, irrigation, grazing - agricultural activity.

مقدمة

أدت التحولات الحديثة التي عرفها مجال الهوامش الشمالية للهضاب العليا إلى إحداث خلل في التوازن الذي كان حاصلا بين الموارد الطبيعية والحاجات، خاصة الموارد المائية وتزايد الطلب عليها جراء التوجه نحو الاستقرار ومزاولة الزراعة بالاعتماد على السقي في بيئة تتسم بندرة المياه.

إن دراسة التحولات المجالية تتطلب منا معرفة الوضعية السابقة كيف كانت وكيف أصبحت وهو ما يلزمنا من دراسة وتتبع هذا التطور، ولهذا الغرض فقد اعتمدنا على المرئيات الفضائية والتي تم تحميلها من موقع https://earthexplorer.usgs.gov ، وهي فترات زمنية مختلفة 1995 و 2017 وذلك حتى نتمكن من التعرف على مختلف الأسطح والتمظهرات، من خلال هذه المرئيات تتبعنا تطور الأراضي السقوية والمجال المبني بالمجال المدروس، وذلك بالاعتماد على زيارات ميدانية وخرائط طبوغرافية بالإضافة إلى تصنيفات تبرز التطور الحاصل من فترة زمنية لأخرى.

اعتمدنا على برمجية " ERDAS IMAGINE 9.2 " لنتمكن من معالجة المرئيات الفضائية التي اعتمدناها في الدراسة، وتتمثل المعالجات القبلية في العمليات التي تجرى على المرئيات بهدف تصحيحها وتحسينها هندسيا وموضوعاتيا، قبل المرور إلى مرحلة التحليل الرئيسي واستخراج المعلومة (تصحيح راديو متري، تصنيف، مؤشرات...)،هذا إضافة الى الاستعانة ببرنامج "Arc Gis 10.2.2" لاستخراج الخرائط والنتائج النهائية .

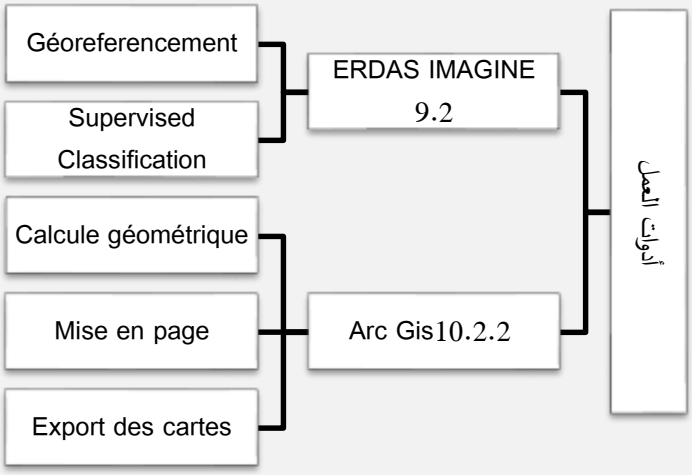

1- الإطار العام لحوض واد الحي

أفرز مجال الهضاب العليا شكلا متميزا يمكن تصنيفه ضمن السهول بالمنطقة، فحوض واد الحي الذي تحده حواف كلسية ذات انحدارات قوية خاصة جهة الشرق والغرب، حيث تحده الأشكال التي تعرف بالكعدة (كعدة النصارى شرقا وغربا كعدة الركايز)، كان منخفض واد الحي في السابق عبارة عن شط كبير انفتح في المرحلة المطيرة الأخيرة[1] عبر خانق لغراس الذي يشكل ممرا لواد الحي.

يشكل حوض الواد الحي 1/3 مساحة الهضاب العليا ويتضمن فرشة مائية مهمة وهي فرشة عين بني مطهر التي تقدر مساحتها بحوالي 6500 كلم.[2]

1 Pascoff R. Les Hauts Plateaux du Maroc Oriental : La région de Berguent - In Cahiers d'Outre-Mer n° 37 Bordeaux, page 38, 1957.

2 Amarjouf, Najat. Essai de Modélisation géologique 3D de l'aquifère d'Ain Beni Mathar. DESA, université Mohammed premier faculté des sciences, Oujda, Maroc, p 30, 2008.

جدول 1: خصائص حوض واد الحي عند عين بني مطهر

مساحة الحوض	10044 كلم²
طول المجرى	12,6 كلم
نسبته من مساحة حوض واد زا	% 29,1
الارتفاع بالنسبة لمستوى سد الحسن الثاني	863 الى 903 متر
أعلى صبيب للجريان ما بين 99-15	11,78 م³/ث

مصدر المعطيات: وكالة الحوض المائي لملوية بوجدة

تتميز الهوامش الشمالية للهضاب العليا بمناخ شبه قاحل يتميز بقلة التساقطات المطرية وعدم انتظامها في الزمان والمكان وارتفاع درجات وشدة التبخر، كما يلعب الموقع الجغرافي لمجال الدراسة دورا أساسيا في خصائص المناخ السائد، إذ أن المؤثرات البحرية المتوسطية الرطبة تعترضها سلسلة جبال جرادة التي تحد الهضاب العليا شمالا كما أن المنطقة تنفتح جنوبا على التيارات الصحراوية الجافة، وبالتالي فهذه العناصر تفسر طول الفصل الجاف وضعف التساقطات المطرية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على الموارد المائية التي تمتاز بعدم الانتظام وضعف الجريان.

بحوض واد الحي يمتد المدار المسقي لبني مطهر وكفايت حول العيون التي تستغل مياهها وتعتبر عاملا رئيسيا في استقرار القبائل خاصة بالمجال المسقي لكفايت الذي يتميز بقدم الاستغلال الزراعي، ثم مجال بني مطهر الذي يعتبر مجالا رعويا إلى جانب الزراعات المسقية التي ظهرت كمظهر تحول في أنظمة الاستغلال، ليتحول إلى نظام مزدوج رعي-زراعي في نطاق محدود مرتبط بمصادر المياه، مما يجعل منه مجالا شبيها بالمجال الواحي وهو ما يفسر تجمع السكان حول العيون لاستغلالها.

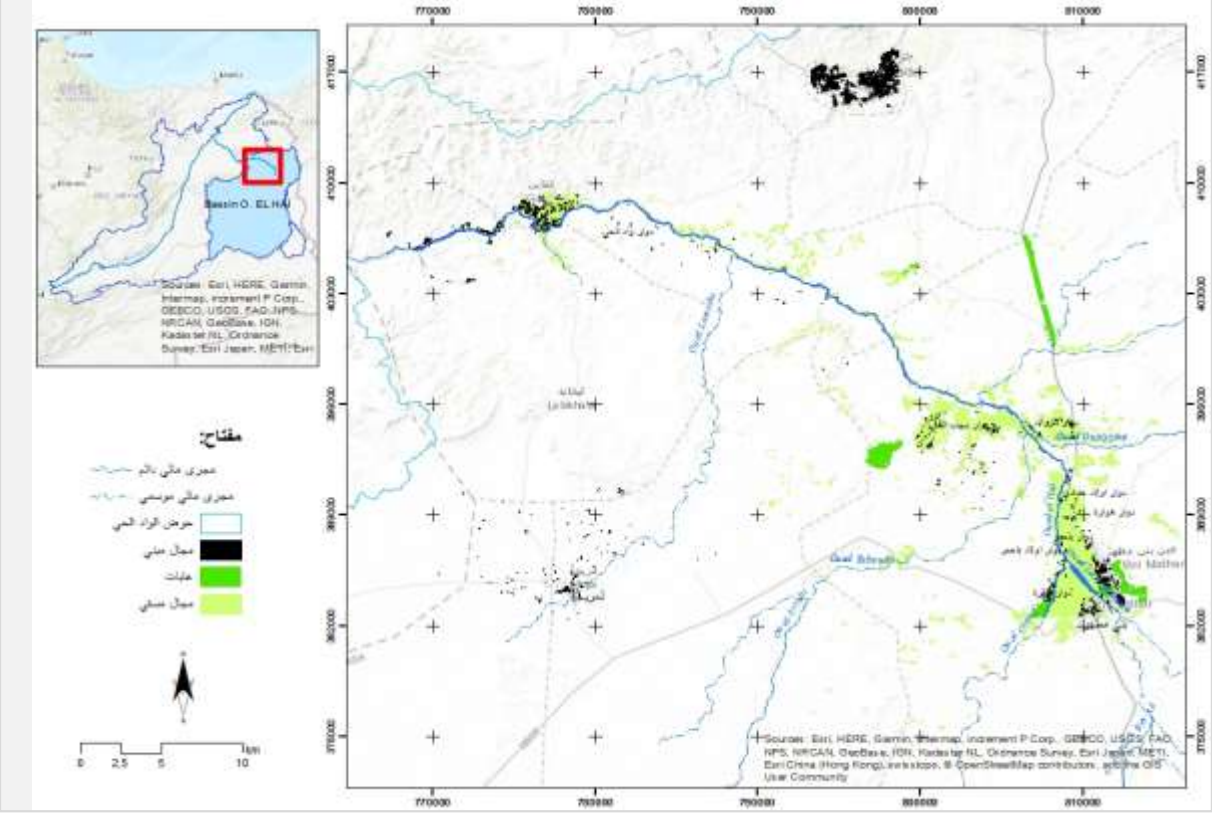

خريطة 1: مجال الدراسة

2- نتائج ومناقشة

2.1. تحول نمط العيش من الترحال الى الاستقرار

شكل الاستقرار أحد أهم مظاهر التحولات التي عرفها نمط عيش قبائل شمال الهضاب العليا، وذلك بفعل مجموعة من العوامل التاريخية التي دفعت بنمط الترحال إلى التراجع والتوجه نحو الاستقرار، خاصة منها التقسيمات الإدارية التي وضعتها الدولة وتطور وسائل التنقل (الشاحنة) والتي سهلت تنقل الماشية من مرعى لآخر ثم التوجه نحو الزراعة التي أصبحت تتوسع على حساب المراعي خاصة البورية منها، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية غير المساعدة كالجفاف وتدهور المراعي في مجال قاحل يتميز بقلة التساقطات المطرية وندرة موارده المائية.[1]

هذه العوامل ساهمت في تحول نمط عيش القبائل واستقرارها خاصة حول نقط الماء من عيون وآبار، وهو ما يفسر انتشار السكن الصلب والتخلي عن المسكن التقليدي لحياة الرحل المتمثل في الخيمة، مما شجع على مزاولة زراعات في مجالات ضيقة تعتمد على السقي من خلال حفر الآبار وتزايد عددها وهو ما زاد من حدة الضغط على الفرشة الجوفية.

يتشكل السكن الصلب السائد في المجالات المستصلحة زراعيا من سكن تقليدي هش مبني بمواد محلية (حجارة وطين) بنسبة 52% من السكن السائد، وسكن مبني بالإسمنت يمثل نسبة 48 (أنظر الشكل 1).

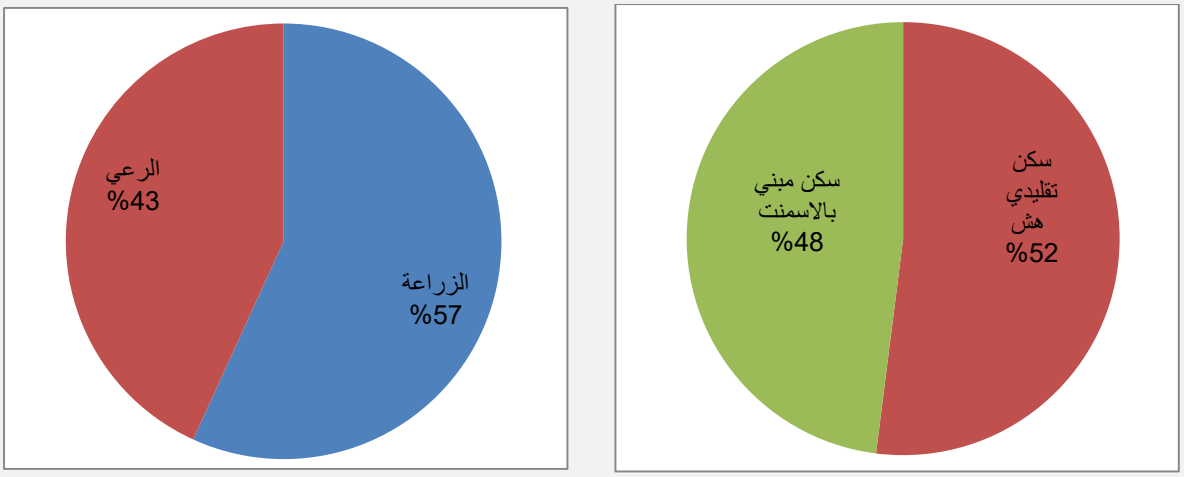

المصدر : نتائج الاستمارة الميدانية (عبد العزيز كربوب- شتنبر 2017).

شكل 1: نوع السكن السائد بالمجالات المستصلحة بشمال الهضاب العليا شكل 2: أنواع الأنشطة المزاولة بشمال الهضاب العليا

إرتبط ظهور السكن الصلب، بمزاولة زراعات مسقية على مساحات ضيقة جدا منتشرة هنا وهناك، إلى جانب الرعي الذي يشكل نشاطا رئيسيا (نظام رعي- زراعي)، إذ أن مزاولة الزراعة تمثل نسبة 57% من الأنشطة المزاولة بالمجالات التي عرفت استصلاحا زراعيا (أنظر الشكل 2).

إن انتشار الزراعات السقوية، له علاقة مباشرة بتسمين الماشية، حيث يلجأ مربي الماشية لسد حاجات القطعان في فترات الجفاف باستغلال الأراضي الزراعية خاصة زراعة الأعلاف (الفصة)، كنمط جديد عوض الرعي التقليدي الذي تراجع بشكل ملفت، وذلك نتيجة تظافر الظروف الطبيعية السائدة خاصة قلة التساقطات المطرية، إلا أن الإستغلال

B.Tag. Des mutations agro-pastorales à l'urbanisation dans le Maroc Oriental, Thèse d'Etat, Univ- de Toulouse, le Mirail Toulouse, 1 1987.

المفرط للموارد يعد العامل الرئيسي، مما سرع من وتيرة تدهور المراعي، وعجزها عن تلبية حاجات الماشية التي تتزايد أعدادها بشكل مستمر.

2.2. ظهور أشكال جديد في تدبير مياه السقي

2.2.1. الأعراف والتقاليد: تدبير تقليدي لا زال سائدا

إن توزيع مياه السقي على المستفيدين تتم حسب حصة كل دوار منذ القدم حيث الأعراف التقليدية التي وضعتها القبائل المستقرة بهذا المجال، واضطلع بمهمة توزيع النوبة على الدواوير ومراقبة دورة الماء بين الفلاحين قايد الساقية أو عامل الساقية كما يسمى محليا، والذي كان يحرص على تنظيم هذه العملية بالإضافة إلى مهمة حراسة السواقي وتنقيتها مقابل أجر.

هذه الأعراف في التدبير تقلص دورها نظرا للتحولات التي طرأت مع تزايد عدد المستفيدين من الماء وتزايدت حدة الخلافات والنزاعات بالإضافة إلى التجهيزات التي أدخلت بمجال جماعة بني مطهر من خلال برامج لتطوير هذا القطاع بإضافة أثقاب جوفية مجهزة بمضخات كهربائية، مما اضطر الفلاحين الى إنشاء جمعيات نقابية كإطار قانوني وتنظيمي لتأطير عملية السقي بشكل محكم.

2.2.2. جمعيات مستعملي مياه السقي شكل جديد من أشكال التدبير

تتطلب عمليات الصيانة والتجهيز الهيدروفلاحي وتدبير مياه السقي، إمكانيات لوجيستيكية ومالية وبشرية مهمة، ولتخفيف هذا العبء، لجأت الدولة إلى خلق جمعيات مستعملي المياه لأغراض زراعية، في إطار التسيير التشاركي، حيث تم بموجب ذلك تفويت تدبير مياه السقي للفلاحين المستفيدين داخل المدارات السقوية المعنية، وأنشأت هذه الجمعيات بمقتضى مرسوم 106- 84-2 المتعلق بخلق جمعيات مستعملي المياه لأغراض زراعية.[1]

وجاء ظهير 21 دجنبر 1990 لتنفيذ المرسوم السابق، إذ تتمتع هذه الجمعيات، بالشخصية المعنوية والأهلية القانونية المخولتين للجمعيات، المصرح بأنها ذات منفعة عامة (المادة 3 من قانون 84 – 2)، وتتشكل مداخيل الجمعية من مساهمة المنخرطين، ومن الإعانات المقدمة من طرف الدولة، ثم إتاوات واجبات السقي للمنخرطين. يتم خلق هذه الجمعيات من طرف الدولة أو بطلب من ثلثي مستغلي الأراضي الزراعية، وينحصر دور الجمعية فيما يلي:

- المشاركة في التجهيز وصيانة المنشآت الهيدروفلاحية؛
- استخلاص فاتورة مياه السقي؛
- تسيير التجهيزات الهيدروفلاحية داخل حدود نفوذ الجمعية؛
- تدبير مياه السقي، وفرض غرامات مالية على المخالفين للقانون الداخلي للجمعية.[2]

[1] الجريدة الرسمية، عدد 4081، 16 يناير 1991.

[2] إدريس الحافيظ . الموارد المائية بالمغرب: الإمكانات والتدبير والتحديات"، المطبعة الرقمية، الطبعة الأولى، وجدة، المغرب، ص 306 – 307، 2015.

وفي هذا الإطار، فقد تم تأسيس عدة جمعيات بجماعة بني مطهر، تقوم بمهمة تنظيم استعمال مياه السقي وتوزيعها على المستفيدين، كما تضطلع بمهمة الإشراف على تسيير المضخات الكهربائية، التي جهزت بها بعض الأثقاب الجوفية المنجزة في بعض العيون كعين رأس العين، وأيضا استخلاص فاتورة الكهرباء.

جدول 3: جمعيات مستعملي مياه السقي بجماعة بني مطهر

اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	عدد المنخرطين	المدار المسقي
المسيرة الخضراء	94/08/18	520	رأس العين
الوفاق	94/08/17	267	رأس العين
المستقبل	93/11/03	12	أوزين المركز الفلاحي
الفرح	94/03/13	63	سهب الغار
الزاوية البوعمامية	94/03/23	61	الزاوية
الفتح	93/03/25	58	الزوايد
الانطلاقة	2000/05/04	27	أولاد قدور
أولاد سيدي الطاهر	96/08/29	15	عوينة ريان
الزاوية الصغرى	2005	35	الغفورية

مصدر المعطيات: مونوغرافية جماعة بني مطهر سنة 2016 ومعطيات ميدانية (شتنبر 2017)

3. استصلاح الأراضي وتوسع رقعة الأراضي الزراعية المسقية

عرفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة المسقية تزايدا مهما، وذلك راجع إلى استصلاح الأراضي وتحويلها من بورية إلى مسقية بالاعتماد على السقي من خلال حفر الآبار، حيث تتوزع مساحة الأراضي المسقية بنسب مختلفة من جماعة لأخرى بشمال الهضاب العليا، ويوضح الجدول أسفله هذا التوزيع والتطور في مساحتها.

جدول 4: تطور مساحة الأراضي المسقية حسب كل جماعة (بالهكتار)

الجماعات القروية	2007/2006			2015/2014			نسبة تطور الأراضي السقوية (%)
	الأراضي السقوية	الأراضي البورية	المجموع	الأراضي السقوية	الأراضي البورية	المجموع	
كفايت	**370**	2188	2558	**520**	3080	3600	**40,5**
بني مطهر	**1205**	20255	21460	**2455**	21127	23582	**103,7**
لمريجة	**29**	5086	5115	**30**	3670	3700	**3,4**
المجموع	**1604**	27529	29133	**3005**	27877	30882	**87,3**
النسبة المئوية	**5,5**	94,5	100	**9,7**	90,3	100	**76,4**

المصدر: المديرية الجهوية للمياه والغابات وجدة، المديرية الإقليمية للفلاحة وجدة

عرفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تزايدا ملحوظا ما بين الموسمين الفلاحيين 2006/07 و2014/15، حيث انتقل مجموع هذه الأراضي بشمال الهضاب بالنسبة للجماعات المدروسة من 29133 هكتار إلى 30882 هكتار بنسبة تزايد تقدر ب 6%، موزعة بين أراضي بورية تراجعت نسبتها من 94,5 %إلى 90% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة لصالح الأراضي المسقية التي تزايدت نسبتها من 5,5% إلى 9,7% خلال نفس الفترة المدروسة (أنظر الجدول 4).

ولتوضيح نسبة تزايد الأراضي المسقية حسب كل جماعة، فالشكل أسفله يبين توزيع مساحات هذه الأراضي وتطورها خلال الموسمين المدروسين إلا أن هذه المساحة فهي تشكل مجموع الأراضي المسقية بما فيها الدوائر السقوية، وتختلف مساحة هذه الأراضي من جماعة لأخرى وكذلك نسبة تزايدها.

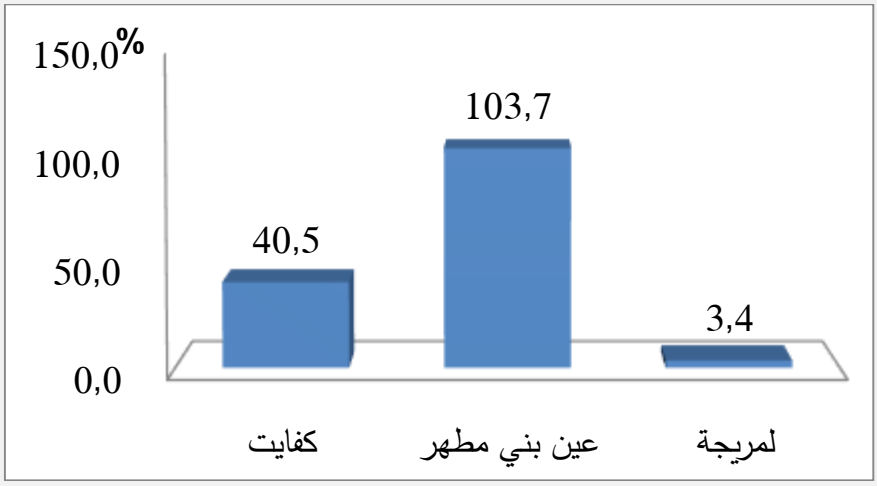

مصدر المعطيات: المديرية الجهوية للمياه والغابات وجدة والمديرية الإقليمية للفلاحة وجدة

شكل 3: نسبة تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية ما بين 2006/07 و2014/15

انتقلت مساحة الأراضي الزراعية المسقية من 1205 هكتار خلال الموسم 2006/07 إلى 2455 هكتار خلال موسم 2014/15 بجماعة بني مطهر بنسبة تطور بلغت أكثر من 103%، وتزايدت المساحة المسقية من 370 إلى 520 هكتار بجماعة كفايت بنسبة تقدر ب 40,5%، أما بجماعة لمريجة فهذه المساحة لم تتغير تقريبا حيث لم تتعدى 30 هكتار.

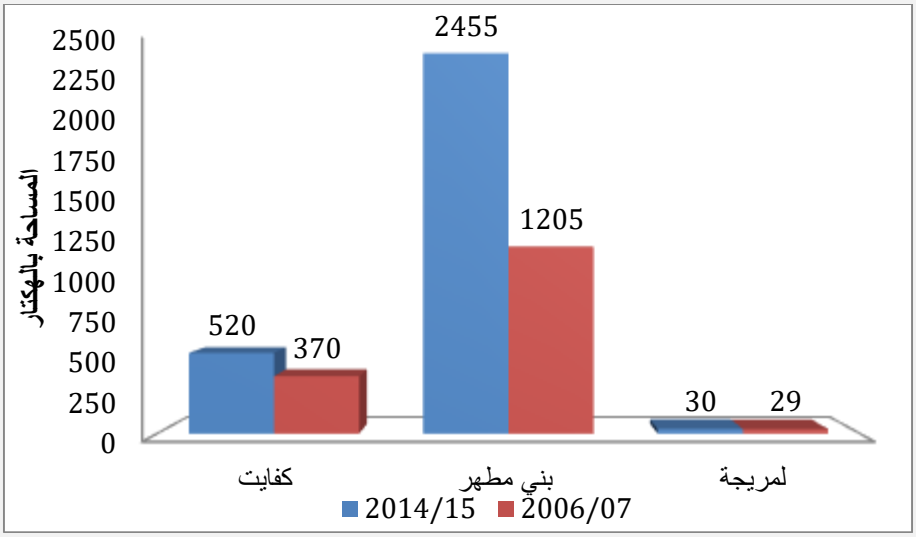

مصدر المعطيات : المديرية الجهوية للمياه والغابات وجدة و المديرية الإقليمية للفلاحة وجدة

شكل 4: تطور مساحة الأراضي الزراعية المسقية ما بين موسمي 2006/07 و2014/15

إن تزايد مساحة الأراضي المسقية لا يمكن أن نربطه فقط بالدوائر السقوية حول العيون والوديان بل ظهر اتجاه جديد نحو استصلاح الأراضي سواء البورية التي تراجعت مساحتها أو أراضي غير صالحة للزراعة في الأصل، نظرا لضعف نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وتدهور التربات والغطاء النباتي بفعل توالي سنوات الجفاف وقلة التساقطات المطرية وعنفها مما يسرع من انجراف التربة التي تعد ضعيفة وهشة وسريعة التأثر من الإفراط في الاستغلال وتدخل الإنسان في هذا المجال.

ولتوضيح هذا التزايد للأراضي الزراعية خاصة المسقية فقد اعتمدنا على المرئيات الفضائية لفترتين متباينتين على فترة زمنية تقدر ب 22 سنة ما بين 1995 و 2017، من خلال استعمال برنامجي
(Arc Gis 10.2 و Erdas imagine 9.2) بالإعتماد على التصنيف الموجه الذي يمكن من التعرف على مختلف التمظهرات، وقد تطلب منا ذلك الاعتماد على مرئيات خاصة بالأشهر التي تكون فيها الزراعات والغطاء النباتي ككل في حالة جيدة خاصة خلال فصل الربيع، وتبين الخريطتين المرفقتين أسفله النتائج المحصل عليها.

من خلال التصنيفات التي اعتمدناها بما في ذلك السكن والغطاء النباتي الكثيف وضعيف الكثافة والزراعات والتربات العارية، تمكننا من الحصول على تمظهرات لهذه التصنيفات على المرئيات الفضائية، ومن خلال المقارنة بين الفترتين المدروستين فيما يخص الأراضي المزروعة وهو ما تبينه الخريطتان أسفله، فإن مساحة هذه الأراضي تتباين من فترة لأخرى.

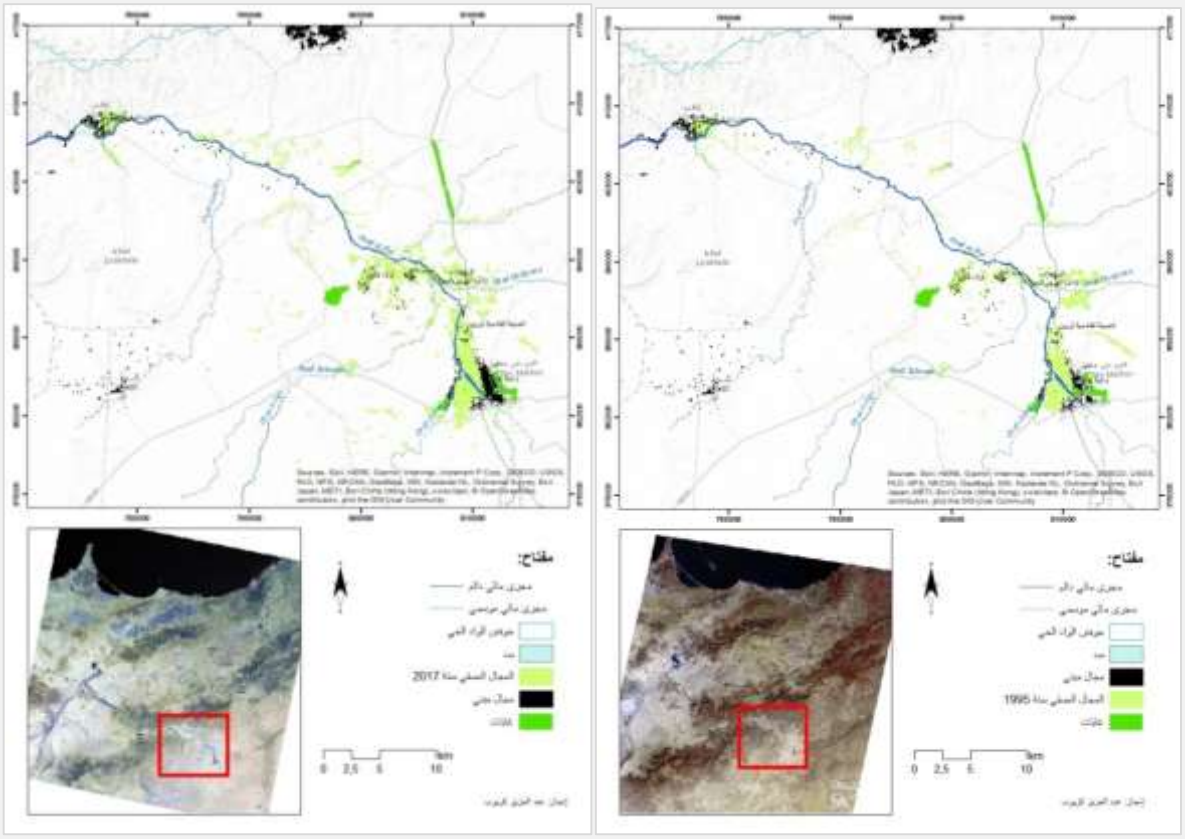

المصدر : تصنيف المرئيات الفضائية لسنتي 1995 و2017 (https://earthexplorer.usgs.gov/)
خريطة 2 و3: توسع مساحة الأراضي المسقية من خلال تصنيف المرئيات الفضائية لسنتي 1995 و2017

إن هذا التزايد في الأراضي المزروعة خاصة حول العيون وعلى طول ضفاف واد الحي كما تبين الخريطتين أعلاه، رافقه كذلك انتشار لبعض المساحات الضيقة في المجالات البعيدة كما هو الشأن بالقرب من مركز لمريجة حيث نجد مجموعة من الأراضي التي تم استصلاحها من خلال حفر الآبار والبحث عن الماء لسقي هذه الأراضي بالرغم من صعوبة الظروف المناخية السائدة وندرة المياه.

لقد شكل تزايد مساحة الأراضي المسقية سواء بالدوائر السقوية أو من خلال الاستصلاح الزراعي بعيدا عن العيون والوديان، ضغطا متزايدا على مياه السقي خاصة المياه الجوفية من خلال الأثقاب والآبار المنجزة من قبل الساكنة

لاستغلالها لأغراض السقي والتزود بالماء الصالح للشرب، إلا أن بنية هذه الاستغلاليات تتميز بسيادة الاستغلاليات الصغرى التي تقل مساحتها عن 1 هكتار.

✓ **خلاصة**

إن التحولات المجالية التي شهدها شمال الهضاب العليا خاصة بالدوائر السقوية، سواء الانتقال من الترحال الى الاستقرار، أو تزايد الأراضي المسقية من خلال البحث عن الماء، شكل بدوره ضغطا متزايدا على الموارد المائية في بيئة تتسم بصعوبة تجدد مواردها، هذا بالإضافة الى محدودية النشاط الزراعي الذي يعيق تطوره مجموعة من الإكراهات، أبرزها سيادة الملكية الجماعية للأراضي وضعف نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وتفتت الملكيات وغياب استثمارات كبرى ... كلها إكراهات تعيق التنمية الترابية لهذا المجال.

✓ **لائحة المراجع**

آيت حمزة محمد. النظام السقوي التقليدي وتنظيم المجال في جنوب المغرب (نموذج من حوض دادس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثالث عشر، الرباط، المغرب، ص:133–51، 1987.

الحافيظ ادريس. الموارد المائية بالمغرب: الإمكانات والتدبير والتحديات، المطبعة الرقمية، الطبعة الأولى، وجدة، المغرب، 2015.

غزال محمد. الموارد المائية بشمال شرق المغرب: التدبير، الاستغلال والاكراهات، *أطروحة دكتوراه الدولة*، كلية العلوم، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب، 2007، غير منشور.

كربوب، عبد العزيز. الماء بالهوامش الشمالية للهضاب العليا بين القلة وسوء التدبير. *رسالة لنيل دبلوم الماستر*، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، المغرب. 187 ص، 2018، غير منشور.

الجريدة الرسمية للملكة المغربية، عدد 4081، 16 يناير 1991.

Amarjouf Najat. Essai de Modélisation géologique 3D de l'aquifère d'Ain Beni Mathar. *DESA*, université Mohammed premier faculté des sciences, Oujda, Maroc, 2008.

B.Tag. Des mutations agro-pastorales à l'urbanisation dans le Maroc Oriontal, *Thèse d'Etat*, Univ- de Toulouse, le Mirail Toulouse, 1987.

Paskoff Roland. Les Hautes Plaines du Maroc oriental : la région de Berguent, Les Cahiers d'Outre-Mer, N° 37, p : 34–64, 1957.

أدوات التخطيط والتهيئة بالمجال الضاحوي لمدينة طنجة بين صعوبات التعميم وإشكالات التنزيل: حالة تصميم التهيئة لمركزي أقواس بريش وحد الغربية

محمد رضى العمراني: جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الانسانية تطوان

حمزة الجطي: جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الانسانية تطوان

زهير النامي: جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس zouhair.ennamy@usmba.ac.ma

ملخص

تتناول هذه الدراسة حالة من حالات تهيئة المجالات الضاحوية التابعة للقطب الحضري الطنجي؛ ويتعلق الأمر بتهيئة مركزي جماعتي أقواس بريش وحد الغربية، اللذان تمت تغطيتهما بتصميم التهيئة، والتي تعد أداة أساسية لاستغلال المجال وتنظيمه، والرامية إلى تحقيق تنمية مجالية تتماشى وتلبية حاجيات النمو الديمغرافي المضطرد والتحولات السوسيو اقتصادية ومجالية الذي تعرفه الجماعتين بشكل عام ومركزيهما بشكل خاص.

من هنا تتطلع هذه المساهمة من منظور عام إلى محاولة جذب الانتباه نحو أهمية تهيئة المراكز القروية ضمن عمالة طنجة أًصيلة من خلال نموذج مركزي جماعتي أقْواس بريش وحد الغربية، وبشكل خاص، فإنها تسعى إلى الوقوف على تجربة تهيئة المركزين بغية التعرف على مضامين تصميم التهيئة لمجال الدراسة والوقوف على حصيلة هاته التجربة وتقييمها.

الكلمات المفاتيح: التهيئة، الضاحية، تصميم التهيئة، مركزي جماعتي أقواس بريش وحد الغربية

Planning and development tools in the peri-urban space of the city of Tangier between the difficulties of generalization and the problems of downloading: the case of the preliminary development project for the centers of Akwas Briech and Had Gharbia

Abstract: This paper deals with a case of preparing the suburban areas of the Tangier urban pole; The matter is related to the preparation of the centers of the two communities of Akwas Briish and Had Al-Gharbia, which were covered by the planning design, which is an essential tool for the exploitation and organization of the field, aiming at achieving spatial development in line with and meeting the needs of the steady demographic growth and the socio-economic and spatial transformations known to the two communities in general and their center in particular.

From here, this contribution looks forward from a general perspective to an attempt to draw attention towards the importance of preparing rural centers within the prefecture of Tangier-Assilah through the centralized model of the two communities of Aquwas Briish and Had Gharbia. In particular, it seeks to stand on the experience of preparing the two centers in order to identify the contents of the preparation design for the field of study and to stand on the outcome of this experience and evaluate it.

Keywords: The setting, the suburb, the layout design, the centers of the two groups of the Akwaas Briish and Had al-Gharbia

مقدمة

تعد وثائق التعمير أداة أساسية في عملية تخطيط وتهيئة المجال، كونها أداة مرجعية أساسية لاستغلال المجال وتنظيمه، كما تعد آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعقلنة التوسع العمراني، وتأمين التوفر على المرافق الضرورية والتجهيزات الأساسية، وفي تلبية حاجيات الساكنة وتوفير شروط الاندماج الاجتماعي والتكامل المجالي.

وعلى هذا الأساس، تبنت جماعتي أقواس بريش وحد الغربية مشروعا لتصميم التهيئة بغاية تدبير معقلن للمجال وضبط عملية التعمير والتوسع. لذا، سنقف من خلال هذه الدراسة على تصميم تهيئة المجال المدروس من خلال تشخيص نبين من خلاله ما تم تنزيله وما تم إخفاقه، مع الوقوف على بعض الاختلالات والصعوبات التي حالت دون تنزيل أنجع لمضامينهما على أرض الواقع.

إشكالية الدراسة

لعب الموقع الاستراتيجي لمجال الدراسة دورا كبيرا في تسريع وتيرة ديناميته المجالية، لاسيما وأنه أصبح يشكل حلا للأزمة الحضرية لمدينة طنجة، الأمر الذي حتم على الفاعلين اتخاذ إجراءات استباقية ذات رؤية شمولية واضحة واستشرافية، تراعي في ذلك خصوصياته المجالية، كان من نتائجها وضع تصاميم ووثائق مرجيعية تضبط حركية المجال وتحولاته، من هنا يمكننا التساؤل:

- هل استطاع الفاعل الترابي تهيئة وإعداد المجال المدروس محترما مدخلات تصميم التهيئة لمركزي الجماعتين؟
- إلى أي أحد انسجمت مضامين الوثيقة مع انتظارات وتطلعات الساكنة؟

فرضيات الدراسة

إن عمق الاشكالية التي قمنا بصياغتها وضعتنا أمام عدد من الفرضيات، تتجلى أهمها في

- ضعف التنسيق بين مختلفين الفاعلين في عملية إعداد تصميمي التهئية لمركزي الجماعتين كان من بين الأسباب التي عرقلت عملية تنزيل مضامينه على أرض الواقع، وعدم ترجمتها لمطالب الساكنة؛
- يصطدم تنزيل مضامين تصميم التهيئة لكلا المركزين بضعف ميزانية الجماعتين وبالتالي جعل العديد من المشاريع التنموية لاتزال حبرا على ورق، كما أن اقتصار الوثيقة التعميرية على المركز دون تعميمها على باقي تراب الجماعة ساهم في خلق اختلالات مجالية.

أهمية وأهداف الدراسة: أهداف متعددة غايتها المساهمة في التنمية

- ✓ مجالا جغرافيا خصبا للدراسة بحكم التحولات المتسارعة التي يعرفها خاصة في مجال التعمير، لذلك فإن الدراسة المعمقة للمجال ستتيح لنا الوقوف على تصميمي تهيئة مجال الدراسة وبعض مضامينه، مع الوقوف على آراء مختلف المتدخلين بما في ذلك ساكنة المجال المدروس.

- ✓ كونه مجالا ضاحويا لم يحظ بعد باهتمام الفاعلين الترابيين اهتماما عقلانيا يتسم بالنظرة الاستراتيجية الثاقبة لأهمية التخطيط في تنمية المجال، لذلك فدراستنا للموضوع ستتيح لنا تتبع وتقييم تجربة تصميمي تهيئة مركزي أقواس بريش وحد الغربية.
- ✓ كونه مجالا شكل مسرحا لمجموعة من التحولات السوسيوديموغرافية والمجالية التي أفقدته صبغته التقليدية، بحيث انتقل بموجبها من الموقع الهامشي إلى الاندماج الايجابي في محيطه المحلي، والجهوي، لذلك فدراستنا ستتيح لنا الوقوف على الاختلالات التي حالت دون تحقيق الرهان المنشود، بغاية مساعدة الفاعل الترابي لتجاوزها مستقبلا.

منهجية الدراسة

لكي تعتبر هذه الورقة البحثية ذات قيمة علمية، التزمنا إخضاعها لمنهجية علمية تمزج المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وقد ركزنا على هذا الأخير بالأساس لموافقته الأبحاث الجغرافية المعتمدة أساسا على الميدان، وذلك من خلال صبر أغوار المجال المدروس، لفهم الدينامية التي شهدها وانعكاساتها على المشهد الجغرافي، كما استعنا أيضا بمناهج أخرى لمقاربة الظاهرة الجغرافية من زوايا مختلفة، وتتمثل في المنهج الوصفي والكمي.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة ضمن عمالة طنجة أصيلة

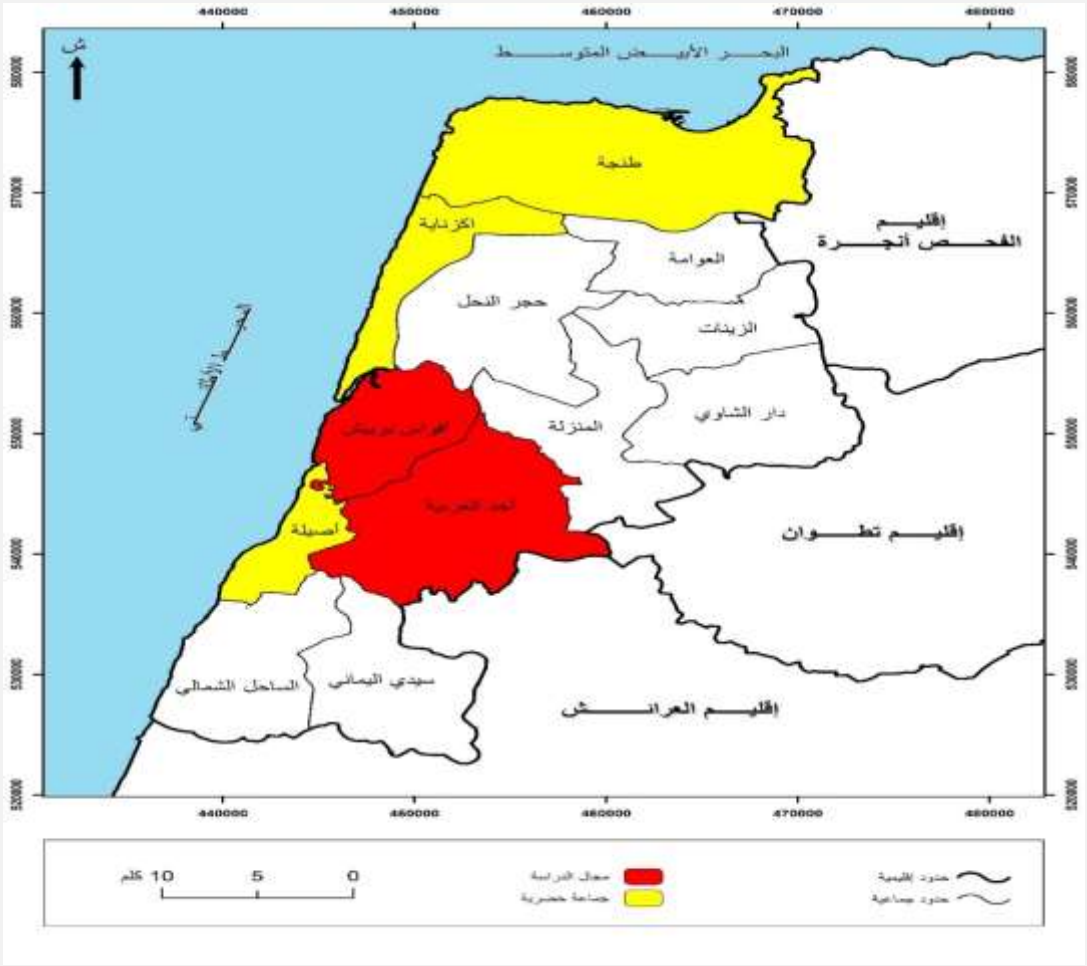

المصدر: إنجاز شخصي 2023

1.الإطاروالبشري لمجال الدراسة

يعد مجال جماعتي أقواس بريش وحد الغربية أحد أهم المجالات القروية المجاورة لمدينة طنجة والتي عرفت بدورها نموا متسارعا خلال العقود الأخيرة، وبروزا لمجموعة من التحولات السوسيو ديمغرافية، الاقتصادية والمجالية...، وتتجلى أهم هذه التحولات في ارتفاع وتيرة التوافد السكاني للمجال، تراجع نسب الأطفال، تمدد أمد الحياة...، تراجع معدل الأمية بالجماعتين، ارتفاع نسبة النشاط، وبالتالي بروز مظاهر تحديثية بالمجال أفقدته خصوصياته التقليدية التي ظل محافظا عليها لسنوات...

الشكل رقم 1: تطورعد سكان جماعتي أقواس بريش وحد الغربية بين سنتي 1960 وإسقاطات 2020 (بالألف)

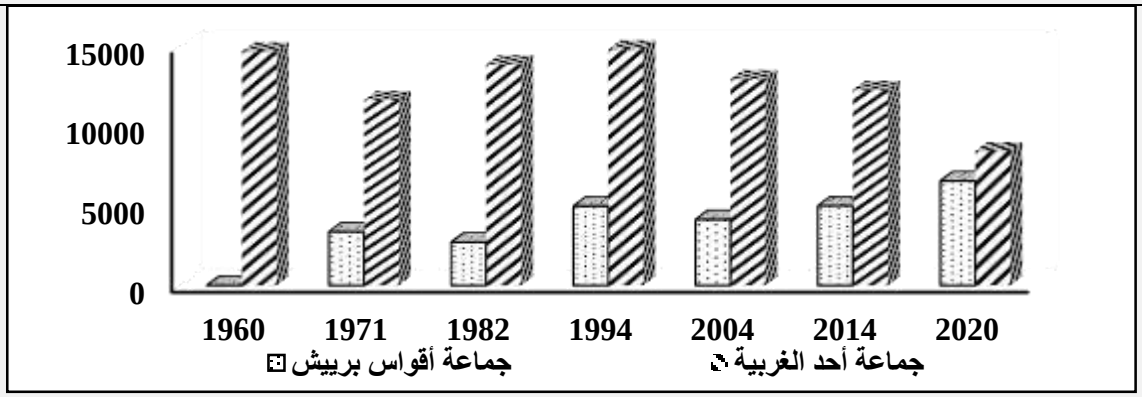

المصدرين: استغلال شخصي لنتائج الإحصاءات العامة للسكان والسكنى: 1960، 1971، 1982، 1994، 2004، 2014.

- Haut-Commissariat Au Plan, Direction Regionale Tanger -Tetouan- Al Hoceima, Fevrier 2018 : 12. Op. Cit., p.1 2.

ملاحظة: عدد سكان جماعة أقواس بريش لسنة 1960 غير متوفرة.

من خلال معطيات المبيان أعلاه، يتضح لنا جليا أن عدد السكان بمجال الدراسة عرف تطورا ايجابيا متباينا بين الجماعتين، وهذا راجع بالأساس لحجم تأثير المدينة الأم على المجالين، كما نستشف كذلك أن السنة الإحصائية الأخيرة سجلت تراجعا ملحوظا للسكان مقارنة مع السنة الإحصائية ما قبلها، ويفسر ذلك باندماج بعض المداشر القروية إلى أحياء حضرية تابعة للمدينة الأم.

2. الإطار الطبيعي لمجال الدراسة

يندرج المجال المدروس ضمن سلسلة جبال الريف، المتميزة بتعقد بنيتها الجيولوجية، فهذه السلسلة الجبلية تتميز بكونها" وحدة جيولوجية مستقلة أضيفت إلى البناء الجيولوجي الإفريقي خلال فترات متأخرة ارتبطت بالحركات الأوروجينية الألبية"[1]

ويتميز مجال الدراسة طبوغرافيا بغلبة الطابع الهضبي وببنية صخارية معقدة تنتمي لوحدات بنيوية مختلفة، أما مناخيا فبحكم انتمائه الجغرافي لشبه الجزيرة الطنجية يجعلها عرضة لتأثيرات إحداها قادمة من المحيط الأطلسي، والأخرى مصدرها البحر المتوسط. وعلى ضوء ذلك، فإن مجالنا يندرج ضمن النطاق

[1] العبدلاوي (محمد) وأفقير (الحسين)، 1999، " الموارد المائية بجبال الريف وإشكالية التنمية المستديمة: قراءة في التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي" ، في تنمية جبال الريف أي استراتيجية، منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات، رقم 6، ص 49.

المتوسطي ويشهد تساقطات مطرية غير منتظمة في الزمكان، مع رياح قوية تعرف برياح الشركي خلال فصل الصيف ورياح غربية رطبة أقل سرعة من سابقتها خلال فصلي الخريف والشتاء.

3. تصميم تهيئة مركز أقواس بريش: بين تحديات التعميم وخروقات في التنزيل

3.1 تنطيقات تصميم تهيئة مركز أقواس بريش

صادق مجلس جماعة أقواس بريش سنة 2008، على تصميم التهيئة الذي شمل سبعة مداشر محيطة بمركز الجماعة من ناحية الجنوب وهي :بريش السفلى، أولاد مسعود، أولاد المهدي، أولاد عمر، القطبيين، أولاد العلج، في حين بقيت ثلاثة مداشر لم يشملها تصميم التهيئة، الأمر الذي يحد من إمكانية استفادة هذه المداشر من التجهيزات والمرافق التي تكون مدرجة ضمن وثيقة التعمير، وبالتالي يسهم ذلك في خلق تفاوتات مجالية على مستوى الإعداد والتهيئة بين النصف الشمالي للجماعة ونصفها الجنوبي[1].

وصلت مساحة الأراضي الخاضعة لتصميم تهيئة مركز أقواس بريش حوالي 1362.21 هكتارا؛ 25.20% منها مخصصة للسكن، و20.67%تم تخصيصها لإقامة عليها مختلف التجهيزات السوسيوجماعية، أما المنطقة الخاصة بالأنشطة السياحية فقد تم تخصيص لها حوالي 171.10 هكتارا، من مجموع مساحة الأرضي الخاضعة للتصميم، أي ما يعادل 12.56%، بينما شغلت مجموع الشبكة الطرقية 139.21 هكتارا؛ وهو ما يعادل 10.22% من مساحة الأرض التي يغطيها تصميم التهيئة.

3.2 رأي ساكنة المجال وممثليها حول تصميم تهيئة أقواس بريش: بين مؤيد ومعارض

3.2.1 رأي الساكنة: هيمنة الفئة الر افضة للوثيقة

لقي مشروع تصميم التهيئة معارضة من طرف الساكنة التي شملها التصميم حيث قدر عدد المعارضين له حوالي 191 شخصا، وذلك خوفا على فقدان عقاراتهم أو تقزيمها، ومن خلال العمل الميداني الذي أجريناه مع ساكنة أولاد المهدي أولاد مسعود وجودهما ضمن الحدود المشمولة بالتصميم، تبين أنه حوالي 50% من أرباب الأسر المستجوبة بمدشر أولاد مسعود لا تملك فكرة حول هذا التصميم، بينما الذين لهم علم به بلغت نسبتهم28.95%، والسبب الذي أدى إلى علمهم هو عندما قام بعض الأسر ببيع جزء من أراضيهم اصطدموا بشروط تضمنها تصميم التهيئة، والنسبة المتبقية (21.05%) غير مصرحة، أما بالنسبة لأرباب الأسر بمدشر أولاد المهدي بلغت نسبة الذين ليست لهم فكرة عن تصميم التهيئة حوالي49.09%، في حين بلغت نسبة أرباب الأسر المستجوبة الذين عندهم فكرة حوله34.55% ، والنسبة المتبقية امتنعوا عن التصريح.

[1] صدر في 13 شتنبر 2010 بمرسوم وزاري تحت رقم 2.10.350 يقضي بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.04.558 الصادر بتاريخ 05 أغسطس 2004 بالموافقة على التصميم القطاعي رقمPA-RB-08 ، والنظام المتعلق به لتهيئة مركز أقواس بريش إعلان عن المنفعة

الشكل رقم 3: رأي ساكنة مدشري أولاد مسعود وأولاد المهدي حول تصميم التهيئة بمركز أقواس بريش

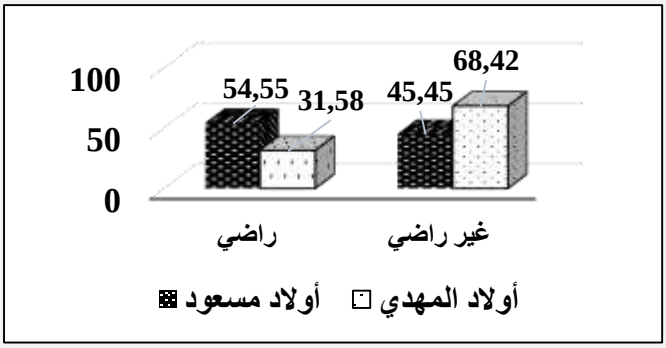

الشكل رقم 2: رأي ساكنة مدشري أولاد المهدي وأولاد مسعود حول معرفتهم بتصميم التهيئة

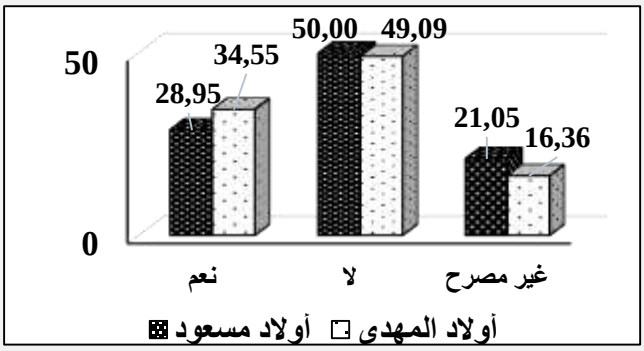

المصدر :استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، يناير2021

3.2.2 رأي ممثلو المجلس الجماعي

بخصوص موقف أعضاء المجلس الجماعي من تصميم التهيئة المنصرم 2020- 2010، نجد أنه حوالي 88.89 % من مجموع الأعضاء معارضين له، فيما لم تتعدى نسبة 11.11% من الذين هم محايدون، ولم يعبر أي عضو عن رضاه التام لما جاء به تصميم التهيئة من مشاريع وتصورات حول الإعداد والتهيئة، من خلال هذه المؤشرات يظهر على هناك فئة كثيرة من أعضاء المجلس الجماعي بجماعة أقواس بريش لا يؤيدون مضامين والتوجهات التي أتى بها التصميم، وذلك لعدم قبول الإدارة المخول لها إعداد هذه الوثيقة لاقتراحاتهم التي تتناسب مع خصوصيات المركز ومطالب الساكنة، ونفس المشكل مطروح أما التصميم الجديد الذي لم ير النور بعد، رغم استفاء وقته القانوني.

3.3 تقييم تجربة تصميم تهيئة مركز أقواس بريش: فشل في تنزيل مضامينه

بعدما انتهت مدة سريان تصميم تهيئة مركز أقواس بريش، ومن خلال العمل الميداني المنجز، فقد أظهر لنا أن هناك إخفاقات واضحة على مستوى تنفيذ مضامينه، هذه الإخفاقات تتجلى، من جهة، في غياب احترام تام للقوانين المنظمة للساحل، حيث تبين من خلال الملاحظة الميدانية أن بعض الإقامات السياحية التي هي في طور البناء خلف فندق جوهرة الشمال أو التي هي موجودة سابقا، لا تراعي المسافة القانونية التي حدد المشرع المغربي البناء عليها والتي حصرها في 100 متر تحتسب انطلاقا من الحدود البرية للساحل[1]، مما سيكون لهذه المشاريع آثار سلبية على المنظومة الساحلية خاصة على مستوى الكثبان الرملية، وعلى المشهد الساحلي بصفة عامة، والأمر لا يقتصر فقط على المنشآت السياحية بل أيضا على السكن، حيث ينتشر على خط الساحل سكن من نوع فيلات متفرقة تتمركز قرب شط البحر، بمدشري بريش السفلى والعليا، مع العلم أن تلك المنطقة مخصصة لإقامة مشاريع سياحية، مما يترجم ذلك، وجود خروقات في عملية تنزيل تصميم التهيئة، الناتج عن عدم احترام مقتضياته من قبل الجهة الوصية على منح الرخص والمراقبة، وفي هذا السياق سندرج شهادة امرأة كدليل شاهد على تلك الإخفاقات التي شابت تنفيذ مقتضيات تصميم التهيئة والمتمثلة حيث قالت " بأن الجماعة نزعت منها بقعتها الأرضية البالغة حوالي 700 متر مربع الواقعة قبالة مقر الجماعة وفرعية بريش الابتدائية

[1] المادة 15 من قانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، الصادر بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليوز)، منشور بالجريدة الرسمية تحت عدد 6384، بتاريخ 6أغسطس 2015، الصفحة 6892.

على الطريق الوطنية رقم 1، تحت ذريعة أنها ستبني عليها مسجدا، لكن لم يتم بناءه طيلة فترة التصميم، وأنه سيتم بناء محطة للوقود مكانها في وقت لم يصدر فيه تصميم التهيئة الجديد[1]" مما ولد ذلك سخطا كبيرا عند صاحب الملك العقاري، لأنها لو استغلتها لكان سيعود عليها بالنفع نظرا لموقعه الاستراتيجي.

وحسب نتائج العمل الميداني التي جاءت معاكسة لما أدلينا به من ملاحظات حول الإخفاقات التي عرفها تصميم التهيئة (2010-2020)، تبين أنه حوالي 77.78% منهم صرحوا بأن تنفيذ تصميم التهيئة يتم وفق ما ينص عليه القانون، في الوقت نفسه لم يصرح سوى 22.22% من مجموع الأعضاء أن تنزيل مضامين التهيئة تشوبه اختلالات ونواقص دعمتها المصلحة الشخصية وإرضاء الخواطر.

ومن الملاحظات الأخرى المسجلة في هذا المضمار، غياب تام لأي منطقة خضراء رغم تخصيص حيز مكاني لها قدر بـ 10.59%من مجموع مساحة الأراضي الخاضعة للتصميم، وأيضا تم تسجيل ضعف كبير في إقامة التجهيزات والمرافق العمومية التي نص عليها التصميم كمركز الشباب وإعدادية وملاعب القرب، وكذلك بعض المراكز التجارية، وفي هذا السياق، أكد حوالي 88.89% من مجموع أعضاء المجلس الجماعي لأقواس بريش أنه لم يتم تنزيل ما تمت برمجته في التصميم طيلة مدة سيرانه، لكن هناك من الأعضاء بلغت نسبتهم 11.11% أكدوا على أن هناك تنزيل جزئي لمضامينه خاصة على مستوى شق وتهيئة المسالك وأيضا ترميمها، خاصة الطريق الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 1 ومركز حد الغربية، كما تم بناء المركز الثقافي بمدشر بريش ومخيم أقواس بريش، أما باقي التجهيزات السوسيوجماعية يصعب على الجماعة إحداثها لأن مواردها المالية لا تكفي لإحداث تلك التجهيزات علما أن الوعاء العقاري المخصص لإحداثها يدخل ضمن ملك الخواص، وبالتالي فهي غير قادرة على نزع الملكية.

الشكل رقم 4: رأي المجلس الجماعي لجماعة أقواس بريش حول احترام مضامين تصميم التهيئة عند تنزيلها

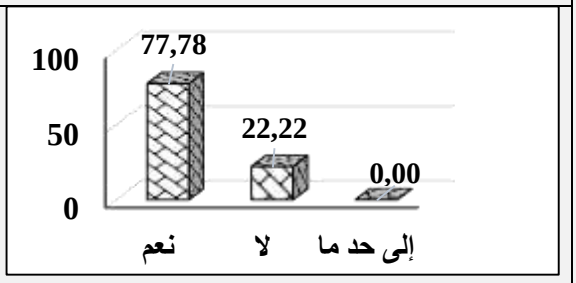

الشكل رقم 5: رأي أعضاء المجلس الجماعي لجماعة أقواس بريش حول إحداث وإنجازه ما تم تخطيطه في تصميم التهيئة

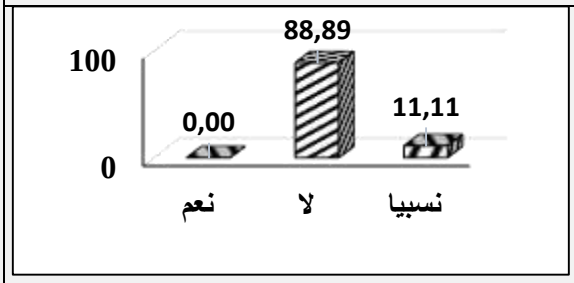

المصدر :استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، فبراير.2021

[1] مقابلة شفهية مع سيدة تبلغ من العمر 56 سنة بمدشر بريش العليا بتاريخ 10-11-2020.

خريطة رقم 2: تصميم تهيئة مركز أقواس بريش لسنة 2010

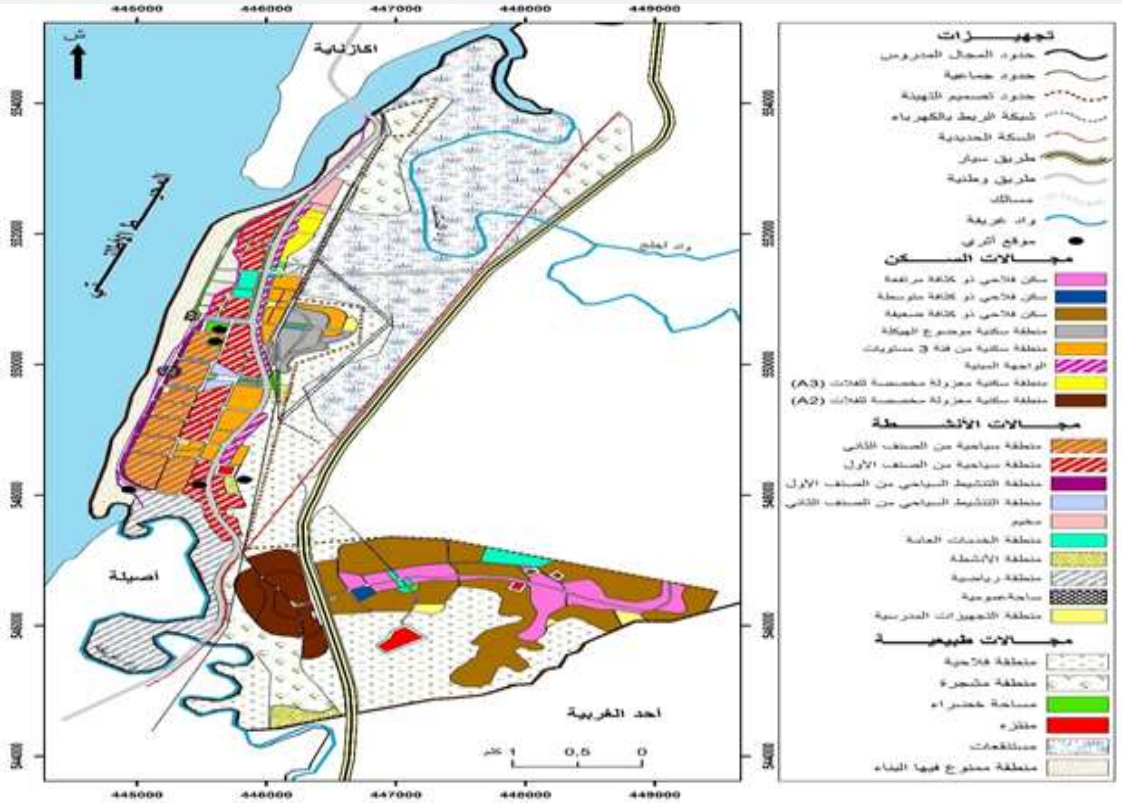

4. تصميم تهيئة مركز حد الغربية: وثيقة مهيكلة لتنظيم المجال لكنها غير معممة

لقد صدر في 24 يوليو 2015 مرسوم وزاري رقم 2.15.521 يوافق على تصميم تهيئة مركز جماعة حد الغربية رقم-PA HG/11، وعلى النظام المتعلق به الموضوعين لتهيئته ولإعلان المنفعة العامة، بهذا المعنى تم إسناد مهمة تنفيذ ما جاء به المرسوم لرئيس المجلس الجماعي لجماعة حد الغربية.

وبالرجوع إلى مواصفات تصميم تهيئة مركز حد الغربية لسنة 2015، يتجلى أنه يغطي مساحة قدرها 1806992.3 متر مربع، أي ما يعادل 17.48% من مجموع مساحة الجماعة، يضم 13 مدشرا تحيط بمركز الجماعة وهي أولاد فارس، أولاد عياش، أولاد الفتوح، المدشر الجديد، النعيميين، الخلوة، أولاد عنتر، أولاد بوليفة، اروافة، أولاد حباس، الدعيديعة، أولاد زايير، عين حلوفة، بينما باقي المداشر التي يصل عددها 28 مدشرا تتمركز في الجهة الشرقية للجماعة يتم تدبير مجالها انطلاقا من تصميم التنمية بناء على التغطية الجوية لتراب الجماعة؛ ومنه يستنتج أن حوالي 68.29% من مداشر الجماعة غير مغطاة بتصميم التهيئة، أي ما يعادل 82.52% من مجموع مساحة الجماعة، ويعزى ذلك إلى بعد التجمعات السكنية عن بعضها البعض، وما يتطلب ذلك من تخصيص إمكانات هائلة على مستوى الموارد المالية واللوجستيكية لتنزيل مختلف التجهيزات والمرافق عبر مجال حد الغربية، وهذا يعد من أكبر المعضلات التي يعاني منها ليس فقط مجال دراستنا بل مختلف المجالات القروية، لأن ما جدوى من وضع تصورات وتخطيطات وإضاعة للجهود حول تنظيم وتهيئة مجال جغرافي ما دون تفعيل ذلك؟ بل أكثر من ذلك، نجد معظم الجماعات الترابية خاصة القروية، غير قادرة على تنزيل

وتفعيل مقتضيات ومضامين تصميم تهيئة مراكزها، فكيف ستكون قادرة على تنزيله في حالة تم تغطية ترابها تغطية شاملة بتصميم التهيئة؟

بخصوص مضمون هذا التصميم تبين بأن يتضمن التصورات المستقبلية والمشاريع المراد إنجازها ووظيفة كل منطقة به على الشكل التالي:

أ) مقتضيات المجالات السكنية:

- **مناطق السكن المتصل من مستوى :R+3** توجد بمنطقة التهيئة الخاصة لمركز حد الغربية، تم تخصيصها للسكن بثلاث طوابق مع تخصيص الطابق الأرضي للتجارة والخدمات.
- **مناطق السكن المتصل :R+2** تتواجد بمحاذات المنطقة الإدارية لمركز حد الغربية، تم تخصيصها للسكن من ثلاثة طوابق، مع إمكانية استخدامها كمرافق إدارية ومكاتب وإقامات سياحية،
- **مناطق السكن المتقطع :R+1** وهي مخصصة للسكن الفرد من سفلي وطابق أرضي مع ارتفاق الحديقة من كل جانب.
- **مناطق السكن القروي:** وهي مخصصة لسكن منخفض الكثافة بالمناطق القروية المرتبطة بالأنشطة الفلاحية.

ب) مقتضيات المجالات المخصصة للأنشطة:

- **مناطق الأنشطة الترفيهية والسياحية**؛ التي تم اقتراحها بمحاذات الموقع الأثري لزليل.
- **مناطق الأنشطة الحرفية:** وتم تخصيصها لاستقبال وحدات مهنية للحرفيين وتشمل كذلك مسكنا منفردا.
- **مناطق الأنشطة الحرفية التحويلية:** وهي المجالات التي تم اقتراحها لاستقبال الوحدات الصناعية ذات الطبيعة الفلاحية التحويلية كمعاصر الزيتون وتربية الدواجن وتغليب المنتجات الفلاحية.

ت) مقتضيات المجالات الوقائية:

- **المناطق الفلاحية:** تشمل الأراضي المخصصة للاستعمال الزراعي والرعوي والتي يمكنها استقبال بنايات ذات طبيعة فلاحية مع مسكن مجاور.
- **مناطق منع البناء مع التشجير:** تمت تخصيصها لحماية الاتفاقيات والمجالات الحساسة بهذه المناطق يمنع البناء كليا، ما عدا الإنشاءات من المواد الخفيفة كالخشب والتي يمكن استغلالها للأنشطة الترفيهية كحدائق لعب الأطفال والمقاهي والمطاعم دون أن تتجاوز مساحتها 30 مترا وعلوها أربعة أمتار.
- **منطقة محمية الموقع الأثري زليل:** نظرا لأهمية موقع زليل الأثري على المستوى التاريخي وللدور الذي من المرتقب أن تلعبه كفضاء جذب وتنمية، فقد تم تحديد مجال الموقع في أفق حمايته وترسيخه بتصميم التهيئة. كما تم تخصيص مجال وقائي له يحيط به من كل الجهات كمجال يتوقع أن يضم أثار تتعدى حدود الموقع الحالي.

الجدول رقم 1 :المقتضيات التقنية التي نصت عليها ضابطة تصميم تهيئة مركز حد الغربية حسب مناطق استعمال الأرض

		المساحة الدنيا (متر مرب)	عرض الواجهة	عدد الطوابق
مقتضيات مجالات سكنية	مناطق السكن المتصل رقم 1	240	10	R+3
	مناطق السكن المتصل رقم 2	150	10	R+2
	مناطق السكن المتقطع	200	10	R+1
	مناطق السكن القروي	300	20	R+1
مقتضيات مجالات الأنشطة	مناطق الأنشطة الترفيهية والسياحية	1000	30	سفلي
	مناطق الأنشطة الحرفية	120	10	R+1
	مناطق الأنشطة الفلاحية التحويلية	1000	30	R+2
مقتضيات مجالات وقائية	مناطق فلاحية	10000	50	سفلي
	مناطق منع البناء مع التشجير مع السماح إنشاء مرافق خفيفة	30	غير محدد	أربعة أمتار

Source : Agence Urbaine De Tanger, 2015, Plan D'amenagement Du Centre De Had Gharbia, Reglement D'amengement (Version Definitive Pour Gomologation), Tanger, Marroc, Pp : 43-46.

أما فيما يخص التجهيزات والمرافق العمومية، فقد خصص مشروع تصميم التهيئة لها حيزا مهما ضمن أولويات التصميم، إذ نجد أن نسبة المرافق والتجهيزات التي يجب أن تكون بمدار التهيئة بلغت 550064 متر مربع، أي ما يعادل 30.44% من مجموع الأراضي الخاضعة لتصميم تهيئة مركز حد الغربية، موزعة على مجموعة من المحاور يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 2: مكونات المنطقة المخصصة للتجهيزات في تصميم تهيئة مركز حد الغربية2025-2015

منطقة التجهيزات	المساحة ب م2	%
إدارات وتجهيزات جماعية	68493	12,45
مناطق منشآت عمومية	225175	40,94
التربية الوطنية	107994	19,63
تجهيزات رياضية	25021	4,55
الصحة	4291	0,78
مقابر	94255	17,14
مساجد	6198	1,13
حدائق	18637	3,39
المجموع التجهيزات السوسيوجماعية	550064	100,00

Source : AGENCE URBAINE DE TANGER, 2015, op cit, p:15

على مستوى الشبكة الطرقية والمساحات العامة، يلاحظ على أن مشروع تصميم تهيئة مركز حد الغربية خصص لها حيزا كبيرا ضمن تنطيقاته، حيث تضمن حوالي 196 مسلكا واحدة منها موجودة، و19 ممرا مخصصا لممرات الراجلين، أما فيما يخص موقف السيارات فعددها داخل التصميم بلغ 32 موقفا للسيارات تصل مجموع مساحته 38452 م2، في حين بلغ عدد الساحات العمومية المبرمجة في التصميم وصل إلى 13 ساحة بمساحة 23533 متر مربع[1].

[1] AGENCE URBAINE DE TANGER, 2015, op cit, p : 13.

4.1 رأي ساكنة المجال وممثليه: نزوح نحو رفض لتصميم تهيئة مركز حد الغربية

4.1.1 رأي الساكنة: غياب شبه كلي بأهمية التصميم وأدواره

فيما يتعلق برأي ساكنة مدشر أولاد الفتوح باعتباره حد المداشر الذين شملهم تصميم التهيئة، تبين أن هناك نسبة مهمة من الساكنة تملك فكرة عن تصميم تهيئة مركز حد الغربية المعروف عندهم بـ«Plane» ، والتي قدرت حوالي61.11%، في حين بلغت نسبة سكان المدشر الذين لا يملكون دراية حوله30.55%، والنسبة المتبقية امتنعوا عن التصريح. وسبب معرفتهم له لم يأتي عن طريق الصدفة وإنما ناجم عن اصطدامهم بمقتضياته خاصة عند عملية البناء والتجزيئ، أو ناجم من خلال إدخال بعض التجهيزات والمرافق تستفيد منها ساكنة مركز الجماعة، الأمر الذي خلف ردود فعل تحمل وجهين، وجه يرى بأن هذا التصميم يصب في مصلحة المركز ومن شأنه أن يضبط عمليات البناء وحركة التوسع العمراني من جهة، ومن جهة أخرى يرون بأن هذا التصميم وما يتضمنه من مرافق وتجهيزات عمومية ستقوي مكانة مركز الجماعة ضمن محيطه، حيث بلغت نسبتهم حوالي58.33%، ووجه آخر يرى بأن تصميم تهيئة مركز حد الغربية، يضرب في مصالح الساكنة، خاصة عندما تم فرض شروط معينة على الساكنة أثناء عملية البناء، أو عند وجود تجهيزات ومرافق عمومية ستقام على أراضيهم، وقد بلغت نسبتهم41.67% ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد التعرضات التي سجلها هذا التصميم عند البحث العلني سنة2014 بلغت 59 تعرضا وهو مؤشر ضعيف ينم إما عن رضى الناس عما جاء في مقتضياته، أو أن أغلب ساكنة المداشر التي تدخل ضمن حدوده لا علم لها به.

الشكل رقم 6: رأي ساكنة مدشري أولاد الفتوح حول تصميم التهيئة بمركز أقواس بريش	الشكل رقم 7: رأي ساكنة مدشري أولاد الفتوح حول معرفتهم بتصميم التهيئة أو لا
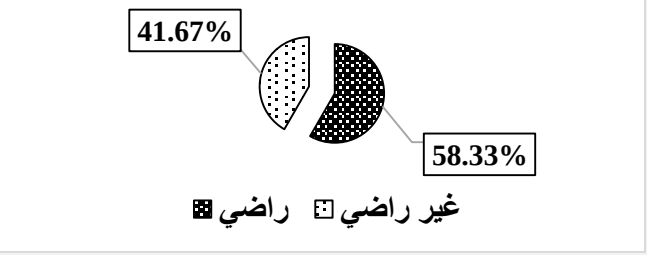	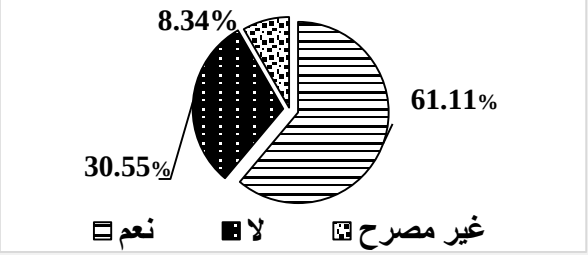
المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، يناير2021	المصدر: استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، يناير2021

4.1.2 رأي ممثلو الساكنة حول التصميم: نفور كبير من مضامينه

أما موقف المجلس الجماعي من تصميم التهيئة 2015-2025، يظهر على أن أكثر من نصف الأعضاء غير موافقين عليه(60%)، ويعزى سبب ذلك إلى أن تصميم تهيئة مركز حد الغربية لا يتماشى وطرح الساكنة، ولا يراعي إمكانيات الساكنة ما إذا كانت قادرة أم غير قادرة على تفعيل مقتضياته خاصة في مجال البناء وطبيعة المواد المستعملة فيه والشكل المورفولوجي له، فضلا عن كونه يعرقل مصالحهم على مستوى استغلال أملاكهم العقارية على مستوى البيع أو التجزئة، زيادة على ذلك، تصميم تهيئة مركز حد الغربية يشوبه نقص على مستوى البنيات التحتية خاصة فيما يخص شبكة الصرف الصحي والطرقات، مقابل ذلك، نجد 30% من أعضاء المجلس الجماعي مؤيدين لهذا التصميم ويعتبرونه ألية من آليات حفظ التوسع العمراني العشوائي الذي يعرفه مركز الجماعة. أما باقي الأعضاء المستجوبون نسبته (10%) اعتبروا تلك الوثيقة تحمل تصورات جد مهمة نفذت على أرض الواقع سيكون لها وقع إيجابي على مستوى المركز، لكن في نفس الوقت يعتبرون الشروط التي تحكم التعمير خاصة المقتضيات التقنية المرتبة بالبناء لا تتناسب مع خصوصيات وإمكانات

ساكنة المركز وتفوق قدرتهم على تطبيقها مما يلجؤون إلى بيع مساحات شاسعة من عقاراتهم للأغيار حتى يستطيعون بناء منزل بنفس المواصفات التي ينادي بها تصميم التهيئة.

4.2 تقييم تجربة تصميم تهيئة مركز حد الغربية: تنزيل يتسم بالبطء

عند الحديث عن تقييم حصيلة الإنجازات التي قامت الجماعة بتنزيلها على مستوى الواقع خلال الخمس سنوات الأخيرة (ما بين 2015 و2020)، يلاحظ انطلاقا من المعاينة الميدانية أنه تم إنجاز ما يلي: إحداث مدرسة جماعاتية بحي النهضة، إحداث ثانوية تأهيلية بأولاد فارس؛ إحداث وحدات التعليم الأولي بالنعيميين؛ إصلاح وتوسيع مدرسة حد الغربية؛ إنجاز ملعب القرب قرب مدشر أولاد الفتوح؛ صيانة وتهيئة بعض المسالك الطرقية المارة عبر مداشر عين حلوفة أولاد بوليفة، وكذا جوانب الطريق الإقليمية رقم 4603؛ مشروع بناء المجزرة قيد الدراسة؛

أما باقي التجهيزات والمرافق الأخرى المبرمجة ضمن تصميم تهيئة مركز حد الغربية لم يتم تفعيلها بعد، وفي هذا الصدد أفادت نتائج العمل الميداني الذي أجريناه مع بعض أعضاء المجلس الجماعي اتضح على أن 20% من أعضاء المجلس الجماعي صرحوا بأن الجماعة سائرة في طريق تنفيذ وتفعيل مضامين تصميم تهيئة مركز حد الغربية، بينما 70% منهم أكدوا على أنه لم يتم إنجاز ما تمت برمجته في تصميم هيكلة مركز حد الغربية، فيما النسبة الباقية عبروا على أن مستوى تنزيل تلك المشاريع يبقى تنزيل ضعيف نسبيا مقارنة مع الفترة المتبقية منه، ومرد ذلك مرتبط ارتباط شديد بضعف الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض.

وحسب موقف أعضاء الجماعة حول مدى احترام مضامين تصميم تهيئة مركز حد الغربية عند تنزيلها، وجدنا أن 60% أكدوا على أن مقتضيات تصميم التهيئة يتم تنزيلها وفق ما هو منصوص عليه في ضابطة تصميم التهيئة في احترام تام لها قدر الممكن ووفق الإمكانات المتاحة، فيما عبر 20% منهم أنه لا يتم احترام ما ينص عليه تصميم التهيئة، بينما النسبة المتبقية من أعضاء المجلس الجماعي لحد الغربية صرحوا على أن احترام تفعيل مقتضيات تصميم التهيئة يظل نسبيا.

الشكل رقم 8: رأي المجلس الجماعي لجماعة حد الغربية حول احترام مضامين تصميم التهيئة عند تنزيلها

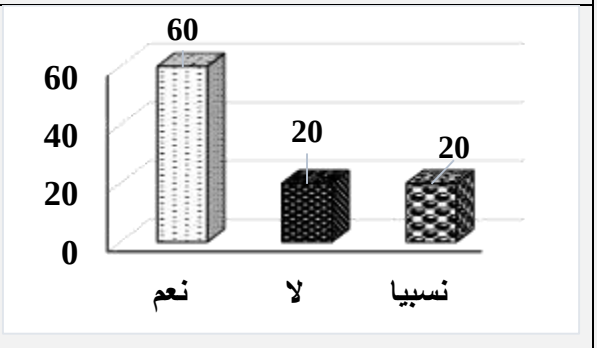

الشكل رقم 9: رأي أعضاء المجلس الجماعي لجماعة حد الغربية حول إحداث وإنجازه ما تم تخطيطه في تصميم التهيئة

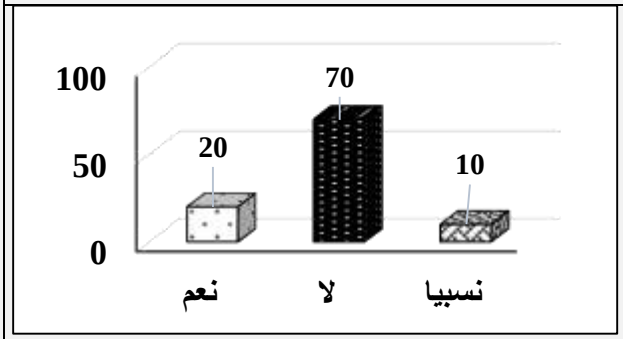

المصدر :استغلال شخصي لمعطيات العمل الميداني، فبراير.2021

الخريطة رقم 3: تصميم تهيئة مركز حد الغربية ما بين 2015 و2025

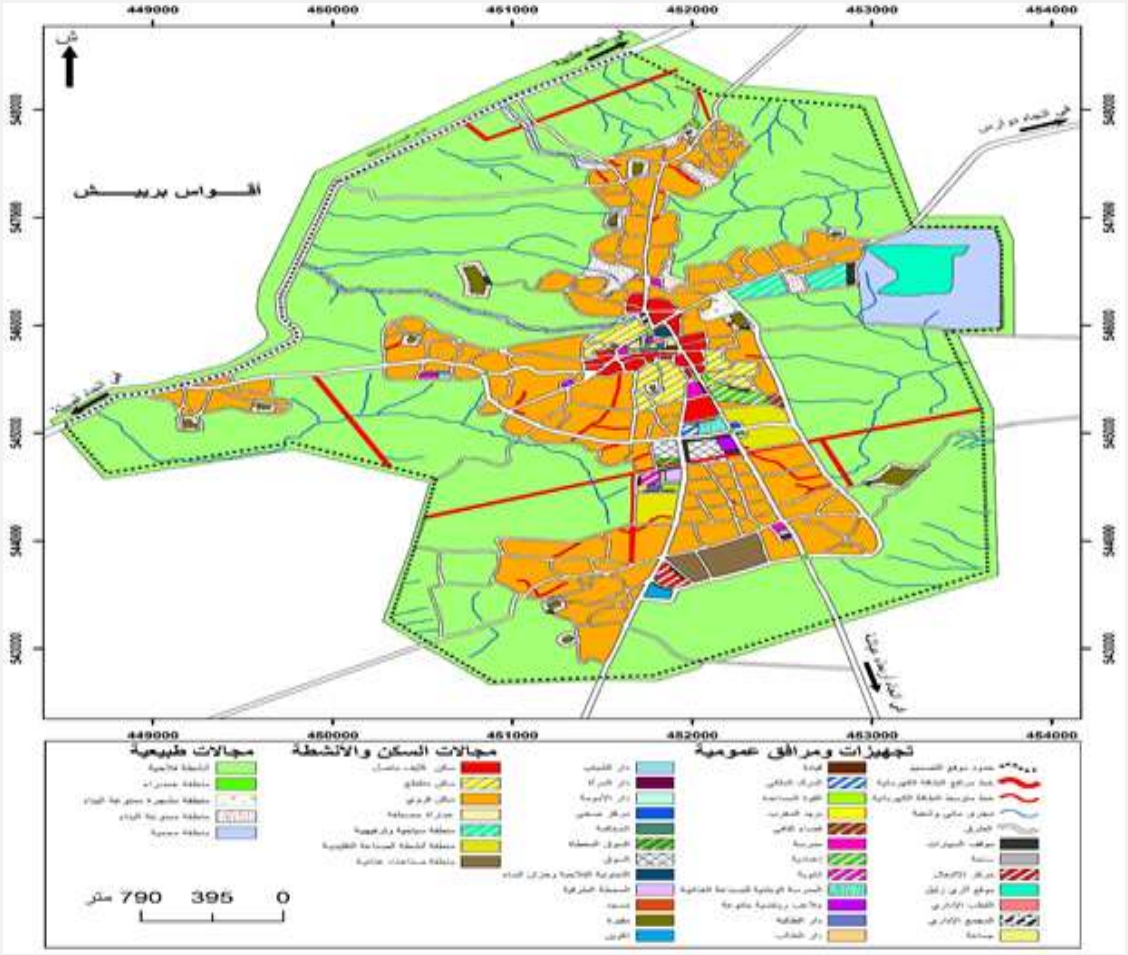

خاتمة

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أنه بالرغم من الترسانة القانونية الهادفة إلى ضبط التعمير والبناء فإن مسألة تنزيل المخططات تعترضها مجموعة من التحديات، ولعل أهمها ضعف الموارد المالية المرصودة للتجهيزات وإحداث المرافق المنصوص عليها في تصميم التهيئة، وكذا ضعف الوعاء العقاري وتعقد أنظمته القانونية، إضافة إلى النزاعات والمشاكل التي تنتج عنه سواء بين ملاكي العقارات أو بين هؤلاء وبين الدولة بمختلف أجهزتها المركزية واللامركزية، وكذا تأخر بعض الأطراف على إبداء آرائهم وملاحظاتهم حوله.

إن نتائج هاته الدراسة تلخص واقع أدوات التخطيط والتهيئة بالجماعات الترابية، هاته النتائج تتشابه فيما بينها، حيث تعاني الجماعات الترابية بالمغرب من ضعف بلورة وتنزيل وثائق التعمير والتخطيط، الأمر الذي يحتم على الفاعلين التفكير في طرق وحلول أنجع تتلاءم والخصوصيات الترابية للمجالات المغربية وبالتالي ضمان تخطيط يساهم في التنمية.

لائحة المراجع المعتمدة

✓ العبدلاوي (محمد) وأفقير (الحسين)، 1999، "الموارد المائية بجبال الريف وإشكالية التنمية المستديمة: قراءة في التصورات الجديدة للإعداد المائي الجهوي" في تنمية جبال الريف أي استراتيجية، منشورات كلية الآداب، سلسلة ندوات، رقم 6.

✓ قانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل، الصادر بتاريخ 29 رمضان 1436 (16 يوليوز)، منشور بالجريدة الرسمية تحت عدد 6384، بتاريخ 6 أغسطس 2015، الصفحة 6892.

✓ قانون التعمير 12.90، الصادر بالجريدة الرسمية تحت عدد 4151 بتاريخ يوليوز 1992.

✓ خريطة التقسيم الإداري لسنة 2015

- Agence Urbaine De Tanger, 2015, Plan D'amenagement Du Centre De Had Gharbia, Reglement D'amengement (Version Definitive Pour Gomologation), Tanger, Maroc
- Haut-Commissariat Au Plan, Direction Regionale Tanger -Tetouan- Al Hoceima, Fevrier 2018
- Plan d'aménagement de commun rurale de Akwass Briech ; 2010 n plan PA . BR. 08 échelle 1/6000
- Plan d'aménagement de commun rurale de Had Gharbia; 2015 n plan PA . HG/11. échelle 1/6500

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافعة للتنمية البشرية بإقليم أسا الزاك

هبادي محمد : طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، المغرب.

البريد الالكتروني : habbadi.moham@gmail.com

حم الشرقاوي : طالب باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الأول بوجدة، مختبر التراث الثقافي والتنمية، المغرب.

البريد الالكتروني : hamma.rabat@gmail.com

ملخص:

تروم هذه الورقة الوقوف على ماهية وأهداف ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والأدوار التي يضطلع بها في تنمية الرأسمال البشري بإقليم أسا-الزاك، من خلال العمل على تحسين ظروف عيش الساكنة، وخلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمار المنتج، بالإضافة إلى مساهمته في التخفيف من مؤشرات الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، لاسيما في ظل ضعف نسبة النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، وما تخلفه هذه الأخيرة من تداعيات نفسية و اقتصادية واجتماعية في صفوف الشباب بالمنطقة.

لذلك، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني مدخل أساسي للتخفيف من الفقر والبطالة والهشاشة، ورافعة مهمة للتنمية البشرية ستساهم في تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية، وبديل تنموي سيساعد على توفير وسائل العيش الكريم والرفع من الدخل الفردي وادماج حاملي المشاريع في دينامية الاقتصاد المحلي بالإقليم.

الكلمات المفاتيح: الاقتصاد التضامني والاجتماعي- التنمية البشرية – الشباب – البطالة – تشجيع الاستثمار- التشغيل الذاتي.

The social and solidarity economy is a lever for human development in the Assa-Zag region

Abstract: This paper seeks to shed light on the nature, goals and principles of the social and solidrity economym, and the roles it achieves in the development of human capital in the county of Assa-Zag, by working to improve the living conditions of the population, by creating job opportunities and encourage productive investment. In addition, to its contribution to alleviating poverty and vulnerability indicators. And social exclusion,especially in light of the weak rate of economic activity and high rates of unemployment,and the psychologie,economic and social repercussions left by the latter among the youth in the region.

Therefore, the social and solidarity economy is an essential entry point for alleviating poverty, unemployment and fragility, and an Important element for human development that will contribute to focus on the principles of social and spatial justice, and a developmental alternative that will help provide means of decent living, raise individual income and integrate entrepreneurs into the dynamism of the local economy.

Keywords: Solidarity and social economy- human development-youth-unemployment-encouraging investment-self-employment.

تقديم :

يشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أهمية كبيرة في بنية اقتصاديات العديد من الدول، حيث يرتكز على مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية كالمشاركة والتعاون والديموقراطية والتوزيع المنصف والعادل للثروة. كما أضحى من بين

أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي لأهميته في تحقيق إمكانية التوفيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل بما يتماشى وإمكانية الإبداع والتجديد.

وفي هذا الصدد، يعمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على التوفيق بين مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية وبين التطور الاقتصادي، ومن تم التوفيق بين حيوية الديناميات الاقتصادية وبين المبادئ والغايات الإنسانية للتنمية[1]. فموضوع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تيمة جوهرية يسعى الكل إلى إدراك مقاصدها وإحقاقها، والرفع من معدلات التشغيل عبر الاهتمام بقطاع المقاولة الصغرى والمتوسطة والتعاونيات للتخفيف من إشكالية البطالة، ومكافحة الفقر، والعمل على الترقية الاجتماعية وإدماج الفئات الهشة والمحرومة في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، والدفع بروح المبادرة الخاصة لدى المقاولون الشباب، فضلا على محاربة الآفات الاجتماعية التي يصبح فيها الشباب عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والأمراض. وتوفير التوجيه والمساعدة التقنية والعلمية للشباب في المجالات الاجتماعية وفتح آفاق أوسع لديهم ، لتحقيق نتائج إيجابية، مما يستدعي تقديم الدعم على كافة المستويات، انطلاقا من أهمية رغباتهم وتخصصاتهم، علاوة على الحصول على التمويل الضروري وتسهيل المساطر الإدارية في أفق خلق مشاريع ذاتية ناجحة.

وعليه، تحاول هذه الورقة الوقوف على دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في التنمية البشرية والتخفيف من الفوارق المجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كاستراتيجية بديلة في مواجهة مختلف التحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية بإقليم اسا-الزاك، تنبني على مقاربة منسجمة ومنهجية تشاركية وحكامة جيدة.

أولا- الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في ضوء بعض المعارف الإنسانية

ليس من اليسير إعطاء تعريف دقيق لمفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نظرا لتعدد الحقول المعرفية التي قاربت الموضوع وعالجته من زوايا مختلفة، إلا أنها لا تختلف من حيث القيم المؤطرة والمبادئ الموجهة، وذلك وفق سياقات ومرجعيات متباينة من بلد لآخر. ومفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قديم جدا في العلوم الاجتماعية والإنسانية والسياسية، فصيرورة تشكله تتميز بمسار تاريخي طويل وممتد عبر الزمن، ظهر في بداياته الأولى في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية لاسيما في Québec، فأولى مبادرات التأسيس لهذه البنية الاقتصادية الجديدة ذات الحمولة الاجتماعية والإنسانية النبيلة، تزامنت مع بداية الثورة الصناعية، وقد تطورت في الوهلة الأولى مع فئات العمال التي كانت تعاني من ظروف صعبة ومعقدة، وأوضاع محفوفة بالمخاطر، والتي طالما ميزت التصنيع الرأسمالي إبان القرن التاسع عشر.

وفي العام 1830، نشر الاقتصادي الليبيرالي "شارل دينوير charles dunoyer" بحثا في موضوع الاقتصاد، شرح فيه الأسباب التي تتأتى للإنسان بفضل استعمال قواه بحرية وقوة أكبر، واستبدل فيه مصطلح الاقتصاد السياسي بمصطلح الاقتصاد التضامني، ومن ثم بدأ المصطلح يأخذ أبعادا جديدة، وتدريجيا اكتمل السياق العلمي للاقتصاد الاجتماعي مع الرواد الاشتراكيين الأوائل أمثال سان سيمون saint simon وبيير جوزيف برودون[2]proudhon pierre-joseph .

[1] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج،2015 ، ص، 13.

[2] - بشرى زكاغ، تحديات وافاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي، نقلا عن: مؤلف جماعي، تنسيق طاهر بكني و عبد النور صديق، منشورات مركز تكامل للدرسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، دار العرفان، أكادير، المغرب، 2020، ص، 112.

وفي هذا السياق، شكلت التعاونيات الاستهلاكية في البداية تعبيرا للجهود الجماعية لإيجاد حلول، وأجوبة للعديد من القضايا ذات البعد الإنساني والاجتماعي ومختلف الحاجيات الأساسية للمواطن، وبناءا على ذلك، وجهت هذه التعاونيات جهودها نحو الحصول على المنتوجات الأساسية كالأغذية والملابس، وبأثمنة مناسبة وممكنة. ومن هنا ظهرت أول تعاونية بريطانية سنة 1844 في العالم، واختار لها المؤسسين إسم «les Equitables Pionniers de Rochdale »، وتتمثل أبرز أهداف وتوجهات هذه الحركة في القضاء على دور الوسطاء الذين يتدخلون في شؤونهم، ولاسيما منها المتعلقة بالتجارة.

إن نشأة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بدأت مع المجتمع المدني من خلال حركات حقوقية ونضالية تدافع ضد كل عوامل وأسباب وتداعيات الفقر والهشاشة والاقصاء الاجتماعي، في سياق عدم التزام الدول والحكومات بقضايا مواطنيها، لا سيما الاجتماعية منها. ومع بداية سنوات 1970، تطورت توجهات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في سياق عالمي جديد، يتسم بتداعيات الأزمة الاقتصادية، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة في صفوف الشباب من خلال إعمال أنماط بديلة للإنتاج والنشاط الاقتصادي، تقوم على التضامن والعدالة الاجتماعية ودورات التوزيع القصيرة المدى.

ولذلك، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني جاء كبديل يطمح للتغيير الإيجابي للحياة البشرية والإنسانية، ودحض كل تأثيرات الليبيرالية والرأسمالية والعولمة المتوحشة. فهذا الاقتصاد يضم أنشطة متنوعة لها أهداف وغايات تروم إحداث مشاريع اقتصادية، من قبيل؛ قروض صغرى، تجارة عادلة ومنصفة، سياحة تضامنية، تثمين المنتوجات المجالية، وتهدف إلى خلق الثروة بحس اجتماعي ذو غاية إنسانية نبيلة من خلال محاربة كل أشكال الفقر والهشاشة، وخلق فرص الشغل، وذلك في إطار حكامة مسؤولة ومقاربة تشاركية تنطلق من الجمعيات والتعاضديات والتعاونيات.

وبناء عليه، وحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعبر عن مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا. كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الاقصاء[1]. ولقد عرفت منظمة العمل الدولية هذا القطاع (الإقتصاد الاجتماعي والتضامني) باعتباره مجموعة من المقاولات والهيئات، وخصوصا التعاونيات والتعاضديات والجمعيات والمؤسسات والمقاولات الاجتماعية، التي تقوم على مبادئ التضامن والمشاركة، والتي تتميز بإنتاج السلع والخدمات والمعارف، مع الحرص، في الوقت ذاته على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعني مجموعة من الأنشطة لها غاية اقتصادية تضع الإنسان قبل الربح يتم تطويرها عن طريق مجموعة من المواطنين من خلال تضامنهم للاستجابة لحاجياتهم الدائمة وهو ما يقوي التماسك الاجتماعي[2].

---

[1] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، رافعة لنمو مدمج،2015 ، ص، 42.

[2] - Elmostafa nassiri wafa khalek , economie sociale et solidaire :quelle contribution de l'initiative nationale pour le développement humain au développement socio-économique au niveau de la région sousse massa ? cas du territoire d'agadir ida outanane revue espace geographique et societe marocaine n 31,2020, p225.

كما أنه يطمح إلى خلق ديناميات ترابية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وضمان الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من قبيل؛ المعاقين والمصابون بالأمراض المزمنة الحادة والمعطلين، فضلا على تثمين المنتوجات المجالية، واحترام البيئة والتنمية المستدامة، وإنعاش التنوع الثقافي والهوية الترابية، وتقوية الجاذبية والبنيات التحتية.

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو مجموع المبادرات السوسيواقتصادية الحرة والمواطنة والتضامنية التي تقوم على التوفيق بين البعد الاجتماعي والنشاط الاقتصادي المدر للدخل وخلق الثروة، وذلك باستحضار قيم ومبادئ التضامن والمشاركة والديمقراطية وتقاسم التجارب والخبرات.

1- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب : بين الخطاب التقليدي ورهانات التجديد

المغرب كغيره من بلدان العالم، يتميز بتاريخ غني وتقاليد راسخة وممارسات تضامنية تحبل بها الذاكرة الجماعية للساكنة، لاسيما بالمجالات الواحية، والتي تستمد جذورها من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف كالوقف والزكاة، باعتبارها الدعامة الأساسية التي يقوم عليها العمل الجماعي والتعاوني في مختلف المجالات كالفلاحة والزراعة والسقي وتخزين الحبوب. هي قيم ومبادئ لازالت متجذرة لدى الانسان الواحي بأسا-الزاك، تعكس روح التعاون الاقتصادي والتضامن الاجتماعي، وإحدى الوسائل البديلة التي تسهم في دعم ركائز التنمية المستدامة لمواجهة مختلف الضغوط الطبيعية والمناخية (الجفاف، ندرة المياه، شح التساقطات...)، ومختلف الاشكالات الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق نوع من التوازن بين الموارد المحلية المتوفرة ومتطلبات الساكنة المختلفة. وهذه الممارسات التي وجدت بعد حصول المغرب على استقلاله ، كترسانة قانونية لممارستها، وتتمثل على الخصوص في القوانين المؤطرة للإصلاح الزراعي، وظهائر الحريات العامة، ثم قانون التعاضديات، والقانون المنظم للتعاونيات، غير أنه، ينبغي الاعتراف، أن سنة 2011 قد شكلت نقطة تحول كبيرة، خاصة بعد المراجعة الدستورية، وإقرار دستور2011، الذي نص على أنه: "تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية وعلى حقوق الأجيال القادمة"[1].

2- بنيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني قطاعا ثالثا، بالإضافة إلى القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى خلق فرص عمل للفئات الهشة من المجتمع وإدماجها في الدينامية الاقتصادية للبلد وتعزيز النمو، بما ينسجم و مبادئ العدالة الاجتماعية وقيم التعاون والتضامن من خلال منظومة فاعلين الذين يشكلون المكونات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي

- **الجمعيات:** يعرف الظهير الشريف رقم 1.58.376 الجمعيات "هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم" وتسعى الجمعيات إلى تكريس أهداف ومبادئ الاقتصاد الاجتماعي في شتى المجالات، من قبيل الأعمال الخيرية والاحسانية والأنشطة الترفيهية والرياضية والتكفل بالفئات الهشة والمحرومة، والمساهمة في التخفيف من الفقر والهشاشة بالمجالات النائية.

[1] - المملكة المغربية، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من اجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية، منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، ص، 8-9.

- **التعاضديات:** تعد التعاضديات إحدى المكونات الأساسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهي مؤسسات لا تهدف إلى تحقيق أرباح معينة، ولكن عن طريق الواجبات التي يقدمها الأعضاء تقوم بتقديم أعمال تضامنية وتهم بالدرجة الأولى التغطية الصحية والتأمين عن الأمراض والمخاطر أو تقديم قروض استثمارية لأعضائها لدى المؤسسات الائتمانية.
- **التعاونيات:** يعرف القانون 112.12 المحدد الأساسي للتعاونيات على أنها "جماعة تتألف من أشخاص ذاتيين أو اعتباريين أو هما معا، اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مقاولة تتيح لهم تلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وتدار وفق القيم والمبادئ الأساسية للتعاون المتعارف عليها عالميا.

3- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني :القيم والمبادئ والأهداف بإقليم أسا-الزاك

يتأسس الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية تنطوي على أبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية تمكن من تحقيق التضامن والإنصاف والعدالة والتعاون الجماعي لجميع المواطنين، سواء كانوا رجال أو نساء أفرادا أو جماعات.

- **المبادئ: يقوم العمل التعاوني على مجموعة من المبادئ الأساسية:**

  - يكرس مبدأ التضامن والالتزام الاجتماعي والأخلاقي وتغليب المصلحة المشتركة على المصلحة الفردية؛
  - يقوم على مبدأ التدبير الديموقراطي باعتماد قاعدة صوت واحد للشخص الواحد، والمساواة في الحقوق والوجبات والتشاور والحوار والتداول فيمن يباشر أي عمل، لاسيما في توزيع الأرباح على أساس جماعي؛
  - يقوم على مبدأ المحاسبة والشفافية والمسؤولية لجميع الأفراد؛
  - يقوم على مبدأ الاستقلالية وحرية الإنخراط والإنسحاب لكل عضو، فالأفراد والمجموعات البشرية تنضم بشكل حر إلى منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
  - تجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية بين جميع الأفراد والاستفادة بشكل متوازن وعادل للثروات؛
  - الثقافة والتكوين والتكوين المستمر والولوج للمعلومة.

- **القيم:** فيما يتعلق بالقيم الأساسية التي يرتكز عليها العمل التعاوني، وحسب تصريح الهوية التعاونية للإتلاف التعاوني العالمي سنة 1955، نجد الديموقراطية والتضامن والمسؤولية والشفافية والقرب والخدمات.

شكل رقم (1): قيم العمل التعاوني

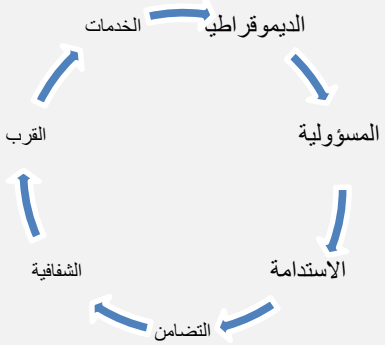

المصدر: تركيب شكلي إيضاحي للقيم التعاونية

وتمثل التعاونية سيرورة للأنشطة المقاولاتية الفردية أو الجماعية لمجموعة من المتعاونين أو المتعاونات، فهي ليست مؤسسة عامة أو خيرية أو رأسمالية، فإنها تستند على ترابط اختياري بين الأشخاص وتلبي حاجياتهم وتخضع في تنظيمها لقواعد خاصة: كالتضامن والتعاون والتسامح والعدالة من جهة، وعلى على التوجيه والإرشاد والتأطير والتنظيم المهني، وذلك قصد تحسن مستوى الإنتاجية وتسويقها من جهة أخرى. علاوة على استثمار الكفاءات والمقدرات والإمكانات للوصول للأهداف المنتظرة في سبيل تحقيق التوازن بين الرهانات الاقتصادية ومبادئ التضامن الاجتماعي.

وارتباطا بموضوع الاقتصاد التضامني والاجتماعي ودوره في التنمية البشرية بإقليم أسا-الزاك، لابد من استحضار أهمية أبعاده التنموية في الحد من مخاطر بعض الظواهر الاجتماعية والنفسية، وعلى رأسها ظاهرة البطالة لدى الشباب حاملي الشهادات، مما يعكس أهمية الاقتصاد التضامني والاجتماعي في إعطاء الأولوية للإنسان وقيمة العمل على رأس المال، والالتزام بالمصلحة المشتركة على الفردية، والابتعاد عن التمييز بين الجنسين وخلق مقاربة النوع الاجتماعي. مما سياساهم في تحقيق تنمية بشرية مندمجة تعمل على تحقيق التوازن بين المتطلبات الاقتصادية وقيم التضامن الاجتماعي، للنهوض بسياسات التشغيل في القطاعات التقليدية عبرخلق أنشطة مبتكرة لدى الشباب وتفعيل طاقاتهم للمساهمة في التنمية المستدامة.

ثانيا – البطالة والنشاط الاقتصادي بإقليم أسا-الزاك:

1- توزيع السكان والنشاط الاقتصادي حسب الوسطين الحضري والقروي

تؤكد مجموعة من الدراسات والتقارير المنجزة على الصعيد الوطني، أن العديد من الأشخاص يعانون الفقر والهشاشة والبطالة والحاجة والحرمان وتخلف أوضاعهم الصحية، وعجزهم عن تحمل المسؤولية، كما أن الإحصائيات العلمية تفيد أن للبطالة أثارا سيئة على الصحة النفسية والصحة الجسدية. وازداد في الآونة الأخيرة بعد جائحة كرونا، الحديث عن معاناة الشباب مع واقع ظاهرة انتشار البطالة. باعتبارها متغيرا من المتغيرات الهامة التي تحرك المشهد الاجتماعي والاقتصادي داخل السياق الوطني عموما، وإقليم أسا-الزاك بشكل خاص، بحيث تتداخل العديد من العوامل الطبيعية والمناخية والاقتصادية والاجتماعية في تفسير الظاهرة.

وفي هذا الإطار، يمكن تحديد نوع النشاط بالنسبة لساكنة إقليم إسا-الزاك من خلال توزيعهم إلى مجموعتين رئيسيتين هما: السكان النشيطون والسكان غير النشطين. ويتكون السكان النشيطون من مجموعة من الأشخاص، من الجنسين، الذين يشكلون اليد العاملة المتوفرة لإنتاج السلع والخدمات، وينقسمون إلى نشيطين مشتغلين ونشيطين عاطلين"[1]، وفي ما يخص السكان غير النشيطون، يعتبر غير نشيط، كل شخص كيفما كان سنه وجنسه، ولا يمكن تصنيفه ضمن النشيطين المشتغلين أو العاطلين. ونميز بين فئات غير النشطين حسب السبب الرئيسي الذي جعلهم كذلك. وهكذا يتم توزيعهم حسب الفئات التالية: ربة بيت، تلميذ أو طالب، ملاك، متقاعد، عاجز أو مريض، مسن، طفل، حالات أخرى"[2]. وفيما يلي توزيع السكان النشيطون المشتغلون ونسبة البطالة حسب الجنس بإقليم أسا-الزاك سنة 2014:

[1]- المندوبية السامية للتخطيط، 2014، الاحصاء العام للسكان والسكنى، دليل الباحث، ص، 78.

[2]- مرجع سابق، ص، 79-80.

الجدول رقم (1): توزيع السكان النشيطون المشتغلون والبطالة حسب الجنس سنة 2014 بإقليم أسا-الزاك

	نسبة النشاط الاقتصادي (%)			نسبة البطالة (%)		
الجماعة	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
أسا	**65.2**	**17.5**	**40.8**	**32.7**	**72.4**	**41.4**
الزاك	**60.0**	**17.4**	**37.8**	**32.5**	**76.1**	**43.0**
الوسط الحضري	62.0	16.4	38.4	29.4	74.5	39.3
عوينة ايغومان	67.0	26.5	47.2	54.1	86.1	63.0
عوينة لهنا	74.3	14.8	43.7	29.1	28.2	28.9
تويزكي	68.8	25.9	46.9	32.0	63.9	41.0
البيرات	68.7	12.6	40.9	20.2	65.7	27.2
المحبس	85.6	19.0	53	8.9	69.8	19.6
الوسط القروي	72.1	20.1	46.0	39.0	68.5	45.5
مجموع الاقليم	65.2	17.5	40.8	32.7	72.4	41.4
الجهة	67.9	14.8	40.1	21.3	51.3	27.1
المغرب	75.5	20.4	47.6	12.4	29.6	16.2

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة النشاط بلغت حوالي(40.8%) على صعيد الإقليم، فهي نسبة مرتفعة نسبيا مقارنة بالمعدل المسجل على الصعيد الجهوي (40.1%)، بالمقابل فهي أقل من المعدل المسجل على الصعيد الوطني (47.6%). وأما على مستوى وسط الإقامة سجلت 38.4% بالمجال الحضري و46% بالمجال القروي، بالمقابل سجلت على المستوى الجهوي 42.7% بالمجال الحضري و35.3% بالمجال القروي، وعلى المستوى الوطني سجلت 49.1% بالمجال الحضري و 45.1% بالمجال القروي"[1].

ومن جهة أخرى، عرفت نسبة البطالة ارتفاعا ملحوظا بلغت 41.4 %سنة 2014 ، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل المسجل على المستوى الجهوي 27.1 % و16.2% المسجل على المستوى الوطني. أما تحليل هذه المؤشرات حسب وسط الإقامة يبرز تفاوتات كبيرة ما بين الوسطين للولوج إلى سوق الشغل ويتأثر العالم القروي بشكل كبير بالظاهرة.

والجدير بالذكر أن معدل النشاط بإقليم أسا-الزاك فهو مرتفع عند الرجال في الوسط الحضري، كما هو الشأن بالنسبة للوسط القروي، مما يؤكد ضعف انخراط المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق الشغل، ولعل هذا راجع إلى عوامل ثقافية واجتماعية لازالت تعاني منها المرأة بالإقليم، من قبيل؛ ضعف نسبة التمدرس في صفوف الفتيات، وتفشي ظاهرة الأمية مما يجعلها غير مؤهلة لولوج سوق الشغل، بالإضافة الى رغبة ذويها في زواجها المبكر. وبالمقابل، فالرجال ينخرطون في النشاط الاقتصادي وسوق الشغل بسهولة مقارنة بالعنصر النسوي الذي يجد صعوبة في الانخراط والمشاركة، حيث إن بطالة النساء تتجاوز مرتين المعدل المسجل عند الرجال.

[1] - نفسه، ص 80.

فبالرغم من التطور الطفيف المسجل على مستوى النشاط، إلا أن البنية الاقتصادية بالمجال المدروس تبقى متواضعة جدا، وهو ما يستدعي إرساء دعائم نموذج تنموي من أجل دينامية اقتصادية مندمجة تساير الانتقالية الديموغرافية بالإقليم، وقادرة على تطوير النسق الإنتاجي.

2- البطالة وتقدير الذات لدى الشباب بإقليم أسا-الزاك

تشكل البطالة إحدى المشاكل الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية في العديد من الدول السائرة في طريق النمو والتقدم. ويمثل الشباب عنصر مهم في صلب أولويات تطويرها وتقدمها. لأن الإنسان المعطل هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة والطاقة وتعطيل تلك الطاقة الشبابية هو عامل من عوامل انتشار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة، بحيث تتحول البطالة في كثير من البلدان إلى مشاكل أساسية ومعقدة، فالبطالة فحسب "مكتب العمل الدولي ": بأنها مرتبطة بكل الأفراد فوق سن معين، وبدون عمل ومستعدين للعمل ويبحثون عنه خلال فترة مرجعية، أما الاقتصاديون فيعرفون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب عند مستوي معين من الأجور"[1]، وأن البطالة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا علي العمل وراغبا فيه، ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين"[2].

فالبطالة هي المحرك الأساسي والدافع المهم الذي يقود بعض الشباب العاطل عن العمل إلى تبني خيار الشارع كمسرح يمارس فيه نوع من التعبير عن السخط الاجتماعي الناتج عن الوضع الذي يعيشونه بحثا عن سبل وفرص حقيقية تتيح لهم النجاة من جحيم البطالة. وأجمع الخبراء ضمن منظمة العمل الدولية (ILO)، في تعريف العاطل أنه:" كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى"، نقلا عن تقرير لها بعنوان "البطالة كدافع للجريمة بالمغرب". وللإشارة إلى ارتباط تقدير الذات بالبطالة من الضروري الوقوف على أن تقدير الذات بمثابة خبرة ذاتية ينقلها الفرد إلى الآخرين عن طريق التقارير اللفظية والسلوك الظاهر"[3]. وتقدير الذات هو تقدير الفرد لقيمته، ولأهميته، مما يشكل دافعا لتوليد مشاعر الفخر، والإنجاز، واحترام النفس، وتجنب الخبرات التي تسبب شعورا بالنقص..."[4]، والتي تدفع إلى سلوك عدواني معين، أي ذلك "العدوان الذي هو كل فعل يتسم بالعداء تجاه الأخر أو ممتلكاته أو الذات ويهدف إلى الهدم والتدمير"[5]. لذلك البطالة أصبحت تساهم في تدمير الذات والمجتمع.

وفي ظل مناخ يتسم بعدم الثقة بين الفاعليين الاجتماعيين والشركاء الاقتصاديين، يكون سيناريو البطالة لدى الشباب بالمجتمع، وخيار العلاجات التقليدية في المجتمعات القبلية الركون لزاوية "الفعل الاحتجاجي كونه جهد اجتماعي ومشروع جماعي يستهدف تغيير وضع معين استنادا إلى إحساس بعدم الرضا عن الواقع، وواقع الفقر والإقصاء والحرمان"[6]، وعرف "Guy rocher" الفعل الاحتجاجي بكونه تنظيم مهيكل ومحدد له هدف علني يكمن في جميع بعض الأعضاء للدفاع عن قضايا محددة ذات طبيعة اجتماعية عموما، في حين يعرفه "Ackain Touraine" كونه تدخل سياسي لمجموعات

---

[1] بلقاسم العباس، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، العدد 34، 2009، ص 2.

[2] طارق الطواري، البطالة معناها، أنواعها، أسبابها، أثارها، وكيفية علاجها، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، السنة الجامعية، 2005، ص 10

[3] - محمد علي الصايغ، مفهوم الذات : دراسة ميدانية مقارنة بين سجناء والأحداث، ص 3

[4] - الحميدي محمد ضيدان، تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني، الرياض، الرقم الأكاديمي 4190075، ص 14.

[5] - رشاد عبد العزيز، علم النفس المرضي، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1992، ص 23.

[6] - عبد الرحيم العطري، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة نظر، العدد 14، ط1، 2007، ص 09.

اجتماعية تابعة، أي مبعدة عن مسارات التقرير ومجال السلطة وعن مبادرة التغيير التاريخي"[1] مما يظهر أن "الفعل الاحتجاجي" سلوك يسعى من خلاله الأفراد أو الجماعات إلى التعبير عن عدم الرضا وهو ما يتبناه الشباب العاطل لإيصال معاناتهم وإعلان عن موت نمط من التواصل كان مبنيا على فتح قنوات الحوار مع الجهات المعنية بالتنمية الاجتماعية.

3- أنواع البطالة و آثارها على الصحة النفسية لدى الشباب:

هناك أنواع مختلفة للبطالة والتي عرفتها البلدان الرأسمالية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: البطالة الدورية والبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، لنقف بتفصيل عليها كما يلي:

- **البطالة الدورية:** وينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل ونتيجة تذبذب الدورات الاقتصادية، مما يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد. وتعادل البطالة الدورية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاطلين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح. وعليه عندما تعادل البطالة الدورية الصفر، فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل"[2].
- **البطالة الاحتكاكية:** هذا النوع من البطالة يحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي أخر. وتفسر هذه البطالة باستمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل صغار السن وخريجي المدارس والجامعات الخ. ويمكن تحديد بعض الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة كالافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح وصعوبة التكيف الوظيفي والتغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة"[3].
- **البطالة الهيكلية :** تعرف على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها"[4]. ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوى العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة"[5].

وتؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيرا من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلا "يتسم كثير من العاطلين بعدم

---

[1]- نفسه ص 09.

[2]- البشير الدباغ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، السنة 2003، ص 380.

[3]- المرجع نفسه، ص391.

[4]- نفسه، ص 393.

[5]- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 266، أكتوبر 1997، ص 32.

السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة، مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية"[1]. ويعد الاكتئاب من أهم مظاهر الاعتلال النفسي الذي قد يصاب بها العاطلون عن العمل، والذي يظهر الاكتئاب بنسبة أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك الممكن الالتزام بأداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات، وتؤدي حالة الانعزال هذه إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم وكثيرا ما تتمثل هذه الوسائل في تعاطي المخدرات أو الانتحار"[2].

ثالثا : الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كر افعة للتنمية البشرية بإقليم أسا-الزاك :

1- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: دينامية متواصلة تستهدف الدفع بالرأسمال البشري

منذ سنة 2005، شكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ورشا ملكيا هاما وفاعلا أساسيا في صيرورة التنمية والارتقاء بالعنصر البشري، وذلك من خلال الإمكانات المادية والمالية واللوجيستيكية الهامة التي تم تسخيرها في هذا الشأن لإعطاء نجاعة وفعالية لتدخلاتها؛ إن على المستوى الوطني أو المحلي، وفق منهجية مضبوطة تقوم على الابتكار والحكامة والمشاركة والتتبع والتقييم، حيث تمكنت من تحقيق العديد من المكتسبات والإنجازات بهدف تحسين ظروف عيش السكان والتقليص من مؤشرات الهشاشة والفقر خاصة في المناطق النائية.

وقد تميزت المرحلة الأولى 2005-2010 باعتمادات مالية بلغت 10 ملايير درهم[3]، و بإنجازات مهمة شملت أربع برامج من قبيل : برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، وبرنامج محاربة الهشاشة، وبرنامج محاربة الاقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، والبرنامج الأفقي.

أما المرحلة الثانية 2011-2018، بلغت اعتماداتها المالية 18 مليار درهم،[4] وشملت خمس (05) برامج موزعة على النحو التالي؛ برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي، وبرنامج محاربة الاقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، وبرنامج محاربة الهشاشة، والبرنامج الأفقي وبرنامج التأهيل الترابي.

وفي هذا الصدد، مكنت المرحلتين الأولى والثانية من إنجاز أكثر من 43000 مشروع ونشاط للتنمية البشرية[5]، همت بالأساس الارتقاء الاجتماعي للعنصر البشري بالمجالات الترابية، ودعم الولوج للخدمات الأساسية والخدمات الصحية للقرب، ودعم التمدرس، ودعم الأشخاص في وضعية هشة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب .

واستكمالا لهذا الورش الملكي الطموح وتحصين المكتسبات ورفع التحديات ومواكبة التحولات التي تعرفها المجالات الترابية في أبعادها المختلفة، تم إطلاق المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019-2023 للدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة وصيانة الكرامة الإنسانية، وتحسين ظروف عيش الساكنة ودعم الفئات التي توجد في وضعية صعبة، وإطلاق جيل جديد من المشاريع المبتكرة والمدرة للدخل والمنتجة لفرص الشغل.

---

[1] - سعيد يحي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009، ص 5-6.

[2]- عاطف عجوة، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، سلسلة جسر التنمية، العدد 18، ص 20.

[3] - المملكة المغربية، تقرير حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تقديم المرحلة الثالثة 2019-2023 ، ص، 12.

[4] - نفسه، ص، 13.

[5] - نفسه، ص، 16.

وتتميز هذه المرحلة بتصور جديد يرتكز على أربع برامج، تتمثل في برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية والاجتماعية، وبرنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، وبرنامج تحسين الدخل والادماج الاقتصادي للشباب، وبرنامج الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

2- عرف إقليم أسا-الزاك مشاريع هامة، تروم الارتقاء بالعنصر البشري وتحسين الدخل وخلق فرص الشغل

عرف إقليم أسا-الزاك العديد من المشاريع التنموية ما بين سنتي 2005 و 2018، بحيث بلغت حوالي 1075 مشروعا، وكلفت المشاريع المنجزة ميزانية تقدر ب 151.676.208 مليون درهم، ساهم فيها صندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ب 108.765.871.2 مليون درهم، كما هو مبين في الجدول أسفله :

جدول رقم 04: مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بإقليم أسا-الزاك 2005-2018

البرنامج	عدد المشاريع	مساهمة INDH بالدرهم	الكلفة الاجمالية بالدرهم
برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري	154	58.457.275.00	40.06.000
برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي	90	20.530.000	20.535.000
البرنامج الأفقي	701	353.871.25	69.760.208
برنامج محاربة الهشاشة	130	20.821.000	21.321.000
المجموع	1075	108.765.871.2	151.676.208

المصدر : قسم العمل الاجتماعي، عمالة أسا-الزاك.

لقد ساهمت هذه المشاريع في النهوض بالعنصر البشري كمنطلق أساسي في المنظومة التنموية، مبنية على مقاربة تشاركية تنطلق من خصوصية المنطقة وحاجيات الساكنة، وتكييفها مع الخيارات التنموية بغية إعطاء دفعة قوية للتنمية البشرية. كما مكنت هذه المبادرات من تحقيق نتائج ايجابية سواء من خلال عدد المشاريع المنجزة التي همت أساسا دعم الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية على المستوى الصحي والتعليمي والرياضي والثقافي، ومحاربة الهشاشة والاقصاء الاجتماعيين، والارتقاء الاقتصادي وتحسين الدخل وخلق فرص الشغل وتسريع وتيرة فك العزلة، من خلال:

- إنجاز مشاريع تنموية مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الهشاشة والاقصاء الاجتماعيين ودعم الولوج إليها؛
- تعزيز العرض الترابي وخدمات القرب الاجتماعية والثقافية والصحية من خلال خلق دور للمواطن وفضاءات تربوية ومراكز الاستقبال وتعزيز الأحياء بموستوصفات مجهزة ؛
- دعم المشاريع المبتكرة والمبادرات الخاصة وتشجيع التشغيل الذاتي وادماج شباب المنطقة في سوق العمل؛
- تحفيز ثقافة الابداع وقدرات الموارد البشرية ومواكبة التجديد التكنولوجي والعلمي.

صورلبعض مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإقليم أسا-الزاك

المصدر : أرشيف وكالة الجنوب، تمثيلية إقليم أسا-الزاك.

صورة (1): مشروع إنتاج الكسكس الخماسي. صورة (2): تعاونية لبيع الألبان. صورة (3): لإنتاج السمار الذي يصنع منه الحصير. صورة (4): تعاونية لتربية المواشي.

خلاصة:

تأسيسا على ماسبق، يتضح بشكل جلي على أنه لا تنمية ترابية متوازنة ومندمجة ومستدامة من دون النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عبر تعزيز دور المؤسسات وتقوية نمط الحكامة وتفعيل الشراكة بين مختلف الشركاء المحليون والجهويون، سواء كانوا منتمين إلى القطاع الحكومي وغير الحكومي. ولبلوغ ذلك، ندعم بعض التوصيات التي من الممكن أن ترقى بواقع العمل التعاوني والتضامني الاجتماعي بإقليم أسا-الزاك، ومنها مايلي:

- العمل على نشرثقافة وفلسفة الفكر الاقتصادي والاجتماع التضامني بين الشباب من خلال تقوية قدراتهم وإخضاعهم للتكوينات والتداريب المستمرة لصقل مواهبهم وكفاءاتهم الإبداعية؛
- الزيادة في دعم المشاريع التضامنية والتعاونيات المحلية، وتسهيل استفادة الشباب من القروض لتسهيل عملية التمويل مع تخفيض في نسبة الفائدة لتطوير المشاريع الذاتية وجعلها في خدمة التنمية الترابية؛
- إحداث منصات رقمية للشباب بهدف الاستشارة والتوجيه في كل ما يتعلق بالاقتصاد التضامني والاجتماعي، لخلق نوع من الاقتصاد الذي يتمحور حول الإنسان وليس رأس المال والربح، وإطلاق العنان للابتكار والمعرفة والتنمية الذاتية؛
- تثمين الموارد الترابية من خلال تطوير رؤى استشرافية، وموضوعاتية لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما سيساهم في تعزيز القدرة التنافسية وجاذبية المجالات الترابية ودعم تدبير المجالات الحساسة والحدودية وتنميتها وتدبيرها بشكل مستدام.

قائمة المراجع العربية والأجنبية:

- **المراجع العربية:**

- ✓ **بشرى زكاغ**، تحديات وافاق الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة الشرقية في ظل مقاربة النوع الاجتماعي ورد في مؤلف جماعي تنسيق طاهر بكني وعبد النور صديق، منشورات مركز تكامل للدرسات والأبحاث، مطبعة قرطبة، دار العرفان، أكادير، المغرب،2020.
- ✓ **البشير الدباغ**، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، السنة 2003.
- ✓ **بلقاسم العباس**، تحليل البطالة، سلسلة جسر التنمية، العدد 34، 2009.
- ✓ **الحميدي محمد ضيدان**، تقدير الذات وعلاقته بالسلوك العدواني، الرياض، الرقم الأكاديمي 4190075.
- ✓ **رشاد عبد العزيز**، علم النفس المرضي، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1992.
- ✓ **رمزي زكي**، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 266، أكتوبر 1997.
- ✓ **عاطف عجوة**، البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، سلسلة جسر التنمية، العدد 18.
- ✓ **عبد الرحيم العطري**، الحركات الاحتجاجية بالمغرب، دفاتر وجهة نظر، العدد 14، ط1، 2007.
- ✓ **محمد علي الصايغ**، مفهوم الذات : دراسة ميدانية مقارنة بين سجناء والأحداث. المملكة المغربية مجلس المستشارين الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالمغرب من اجل تنمية بشرية قوامها العدالة الاجتماعية منشورات مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية.

الدراسات والأبحاث:

- ✓ **المندوبية السامية للتخطيط**، 2014: الاخصاء العام للسكان والسكنى، دليل الباحث.
- ✓ **الاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، رافعة لنمو مدمج، راي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 19-2015.

البحوث الجامعية:

- ✓ **سعيد يحي**، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2009.
- ✓ **طارق الطواري**، البطالة معناها، أنواعها، أسبابها، أثارها، وكيفية علاجها، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، السنة الجامعية، 2005.

المراجع الأجنبية:

- ✓ **elmostafa nassiri wafa khalek**, economie sociale et solidaire :quelle contribution de l'initiative nationale pour le développement humain au développement socio-économique au niveau de la région sousse massa ? cas du territoire d'agadir ida outanane revue espace geographique et societe marocaine n 31,2020.

مدينة سيدي بوزيد (السباسب العليا التونسية) ودورها في تنظيم المجال.

رضا قندوزي : باحث بقسم الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس-تونس

gandouziridha@hotmail.fr

الملخص:

تتعدّد المُقاربات الجغرافية في دراسة المدينة المتوسطة، منها ما اعتمد على المُقاربة الكميّة بتحديد عتبات إحصائية تحدّد مكانتها ورتبتها ضمن المنظومات الحضرية، ومنها ما اعتمد على تصنيف وظائفها ودورها في تنظيم المجال... ولا تهدف هذه المداخلة للخوض من جديد في هذه الإشكاليات بقدر ما تبين، . انطلاقا من تراتب المنظومة الحضرية التونسية المتميّزة بأهمية المدن الصغرى والمتوسّطة، ومن خلال مثال مدينة متوسطة وهي سيدي بوزيد. إلى طرح إشكالية العلاقة التي تربط المدن المتوسطة بالمدن الصغرى والمجال الريفي المحيط بها، كما تحاول إثبات فرضية أنّ دور الفاعلين في نشأة وتطوّر مدينة سيدي بوزيد شهد تحوّلات هامة من الفترة الاستعمارية إلى اليوم، كان لها الأثر الكبير في دور هذه المدينة في تنظيم مجالها الريفي، وفي تحديد علاقاتها مع المدن الصغيرة المحيطة بها من ناحية، والمدن الأكبر حجما مثل المدن الساحلية من ناحية أخرى.

الكلمات المفاتيح: مدينة متوسطة، مقاربات، تنظيم المجال، مدينة سيدي بوزيد، الفاعلين.

The city of Sidi Bouzid (Tunisian High Courts) and its role in organizing the field.

Abstract:

There are many geographic approaches in the study of the middle city. Some of which relied on the quantitative approach by defining statistical thresholds that determine its position and rank within urban systems while others relied on the classification of its functions and its role in organizing the field. This intervention does not aim to delve anew into these problems as much as it turns out -based on the organization of the Tunisian urban system, which is distinguished by the importance of small and medium cities and through the example of Sidi Bouzid- To put forward the problematic relationship between medium and small cities and the surrounding rural area. It also tries to prove the hypothesis that the role of the actors responsible for the emergence and development of the city of Sidi Bouzid witnessed important shifts since the years of colonialism. These adaptations have had great impact on the role of this city in organizing its rural area, and in defining its relations with the surrounding small towns on the one hand, and the larger cities such as the coastal cities on the other.

Keywords: middle city, approaches, field organization, Sidi Bouzid city, actors.

المقدمة

شهدت الشبكة الحضرية في البلاد التونسية تغييرات عميقة بعد الاستقلال، كان ذلك نتيجة التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد. ويتميّز النظام الحضري التونسي إذا ما قرناه مثلا بالمغرب والجزائر بتعدد المدن الصغيرة واحتلالها مكانة هامة على مستوى النمو الحضري في مقابل ضعف عدد المدن المتوسطة. وقد كانت البلاد

خلال السنوات الأولى من الاستقلال تشهد نوعا من الفراغ الحضري خاصة بالمناطق الداخلية باستثناء تلك التي نشأت خلال الفترة الاستعمارية وارتبط إحداثها بالمصالح الاستعمارية مقابل تركز المدن على الشريط الساحلي.

ساهمت هذه الوضعية في إحداث حركية سكانية نحو هذه المدن التي أعطتها البرامج التنموية كلّ الأهمية، ومن هذا المنطق كان لزاما على الدولة إعادة النظر في تنظيم المجال وسياستها العمرانية، بالاهتمام بالتجمّعات السكنية بترقيتها الإدارية، سواء ببعث بلديات في التجمّعات التي يفوق عدد سكانها 2000 نسمة وتجهيزها بالخدمات الأساسية أو بترقية بعضها إلى مراكز ولايات. وقد جاء هذا التدخل كآلية لتنظيم المجال والتحكّم في نموّ المدن الكبرى. أصبح خيار بعث المدن لتحقيق التنمية وتنظيم المجال واستقطابه حتمية لا مفر منها. وتعتبر سيدي بوزيد من المدن التي استفادت من إجراء الترقية إلى عاصمة ولاية سنة 1974 وهو ما ساهم في تزايد عدد سكانها لتصبح من صنف المدن المتوسطة بعد أن كانت مجرد مركز استعماري، وقد مكنتها هذه الرتبة من أن تلعب دورا مهمّا في تنظيم مجالها كولاية وربط علاقات مع المدن الصغرى التي تنتمي إليها إداريا والمدن الأكبر حجما أو أقطاب التنمية وخاصة مدينة صفاقس.

1. المدينة المتوسطة تعريفها، ومكانتها في المنظومة الحضرية بالبلاد التونسية.

1.1 تعريف المدينة المتوسطة.

قبل أن نتطرق إلى إشكالية العامة لهذا البحث لابد من تحديد مفهوم المدينة المتوسطة ويمكن القول أنّ المدن ذات الأحجام التي تتراوح بين 20000 و100000 في البلاد التونسية تُعد مدنا متوسطة ويعتبر هذا المعيار الكميّ منقوصا، خاصة وأنّ هذا التعريف يبقى غير كاف في حصر مفهوم المدن المتوسطة، باعتبار أنّ هذا المعيار يختلف من دولة إلى أخرى وفق اختلاف عدد سكانها، وينبغي أن يكون التعريف الدقيق مبني على عدّة عناصر أهمّها الدور الوظيفي والاقتصادي بالإضافة الى معيار التجهيزات.

تتحدد المدينة المتوسطة وفق عدّة مقاييس ويعتبر المقياس الوظيفي متقاربا بينها، بينما يبقى المدلول الحجمي مختلفا يعتمد على عدد السكان الذي تحدد على أساسه المدينة المتوسطة، فكلما كان عدد سكان بلد ما كبيرا كلما ارتفعت عتبة تحديد المدينة المتوسطة. نستنتج من هنا أنّ تحديد مفهوم المدينة المتوسطة يقوم على معياريين حجمي (كميّ) ووظيفيّ أي الدور المجالي من خلال ما تلعبه هذه المدن من وظيفة اقتصادية – اجتماعية وإدارية.

تبدأ فئة المدن المتوسطة. حسب عديد المؤلفين. من 20000 و30000 أو 50000 ساكن وتنتهي عند 100000 أو 200000 نسمة". (Michel M 1977 .p643). وفي فرنسا مثلا وحسب بعض الدراسات يتراوح حجم المدينة المتوسطة بين 20000 و100000 نسمة، إلّا أنّ هذه العتبة تختلف بدورها من باحث إلى آخر، فحسب بيار جورج "المدن التي يتروح عدد سكانها بين 50000 و150000 استفادت من نواة إدارية هامة، من معاهد ومن مؤسسات تعليم عالي أكسبتها مفهوم المدن المتوسطة"(GEORGE P 1961 p 272) وفي ألمانيا المدن التي تعدّ بين 20000 و100000 تسمّى مدنا متوسطة" Najet (Kasdallah2012 p18) وفي بلجيكا يعدّ "مفهوم المدينة المتوسطة نادر الاستعمال ويتحدثون بصفة عامة عن مدينة إقليمية ville régionale التي تتميّز عن الحواضر الإقليمية métropoles régionales. والمدينة الإقليمية هي التي تحتوي على ما بين 50000 و150000 ساكن وتشعّ على ما بين 200000 و600000 ساكن " (Europolis,2006 أوردته Kasdallah2012). وتختلف العتبات لتحديد المدينة المتوسطة من مدينة إلى أخرى حسب الحجم الديمغرافي للبلد

ففي الصين وباعتبارها تمتاز بأكبر حجم سكاني في العالم فإن المدينة المتوسطة بها يتراوح عدد سكانها بين 200000 و500000 ساكن.

ومن خلال اختلاف العتبات في تحديد المدينة المتوسطة في العالم يجعلنا نقرّ أنّ المقياس الكميّ وحده غير كاف لتحديد مفهوم المدينة المتوسطة مما يؤدي بنا إلى الاهتمام بالمقياس الوظيفي الذي يعتمد بالأساس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية وقدرة المدينة على تنظيم المجال، ويمكن تعريف المدينة المتوسطة على أنّها تقدّم خدمات نوعية لسكانها ولسكان المجالات المجاورة داخل إقليمها وعادة ما يمثّل هذا الصنف من المدن أقطابا اقتصادية تحتوي على جملة من الخدمات ومقرات المؤسسات الوطنية والإقليمية. يطرح تعريف المدينة المتوسطة إشكالا لتميّزها عن باقي أصناف المدن.

اهتمت عديد الدراسات حول المدينة المتوسطة على مقاربة تجمع في تعريف هذا الصنف من المدن إلى المعيار الديمغرافي والوظيفي لاختلاف مستويات النموّ السكاني، نتيجة لذلك يعتبر النشاط الاقتصادي والدور المجالي مهمّا في تحديد مفهومها. "ويتطرق Robert Escalier في تحديده لمفهوم المدن الصغيرة والمتوسطة بالمغرب العربي، على المعطيات الديمغرافية كمعيار لتحديد مفهومها، مضيفا بعض الأبعاد الأخرى، من منشآت تحتية وتجارية، بالإضافة للسلم الإداري للمدينة، وقد حدّد تعداد سكان المدن المتوسطة بالمغرب بين 200000 و900000، وهو يتوافق مع باقي التعاريف باعتبار المدينة أو حتى صنفها لا يحدّد فقط بتعداد سكانها، وإنّما بنمط الحياة من خلال المؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية له وزنه في تحديد صنف المدينة". **(قابوش، 2005، ص.2016)**.

في النهاية يمكن القول أنّ المدينة المتوسطة هي تجمّع حضري يتراوح عدد سكانه بين 20000 و100000 ساكن تحتوي على عديد المنشآت الاقتصادية والمرافق الاجتماعية التي تقوم بدور هام في تنظيم مجالها بما تقدّمه من خدمات إدارية واجتماعية واقتصادية.

2.1. أهمية المدن المتوسطة في البلاد التونسية.

لقد أثبتت دراسة المدن من حيث الحجم الديمغرافي والوظيفي وجود حدّ نوعي عند 20 ألف نسمة، إذ نجد عند هذا الحدّ العددي للسكان محتوى وظيفيّا نوعيا مختلفا من هنا يتضح أنّ "هناك علاقة متينة بين الحجم وعدد الوظائف، حيث نجد أنّ جلّ المدن التي تتجاوز 20 ألف نسمة تؤدي أكثر من 50 وظيفة". **(بالهادي، 1991، ص.3)**. فالتصانيف الكميّة والنوعيّة وحسب المستوى التجهيزي "يستعملها الباحثون الجغرافيون لتحديد علاقة المدن بمحيطها، ولدراسة التراتب (التسلسل) التفاضليّ الحضري، ولإبراز ملامح الشبكات الحضرية" **(الفازعي، 1994، ص. 141)** هذا المدخل يمكّننا من تحديد مكانة المدن المتوسطة على مستوى النظام الحضري في البلاد التونسية ومدى تطوّرها حسب الفترات التاريخية وتوزّعها مجاليا، فعدد المدن المتوسطة تطوّر من 10 مدن سنة 1956 إلى حوالي 60 مدينة سنة 2014 في المقابل تطوّر عدد البلديات من 75 إلى 257 سنة 2014.

جدول عدد1: تطوّرعدد المدن المتوسطة بين 1956- 2014.

	1956	1966	1975	1984	2004	2014
عدد المدن	10	12	17	33	45	61
مجموع السكان	361000	475000	735000	1226000	1746047	2573002
النسبة (%)	25.3	22.1	26.5	31.2	27.1	34.5

المصدر: المعهد الوطني للاحصاء ، عمربالهادي 1991.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ عدد المدن المتوسطة تضاعف 10 مرات في الوقت الذي عرف عدد السكان تطوّرا إذ مرّ من 361 ألف سنة 1956 إلى 2573002 سنة 2014، وقد حافظ هذا الصنف من المدن طوال هذه الفترة على وزنه من السكان الحضر والذي تراوح بين 22% و34% ولم يرتفع إلّا حديثا إذ مرّ من 31% في أواسط الثمانينات إلى 34% سنة 2014. لقد تمّت ترقية أغلب المدن المتوسطة بالبلاد التونسية إلى مقر ولاية، ونتيجة لهذه هذه الوظيفة أو الرتبة الإدارية أصبحت المدينة قادرة على تنظيم مجالها وصنع القرار وهو ما أدّى إلى نموّ القطاع الثالث ببعث مؤسسات ذات الصبغة الإدارية والاقتصادية، وأصبح لها نوع من السلطة المحلية التي تمارسها على مجالاتها المجاورة بواسطتها تقوم بتنفيذ سياسات الدولة.

خلال الفترة الاستعمارية ساهم الاستعمار في تدعيم مكانة بعض المدن وقد ارتبطت أهميتها بتدعيم الاقتصاد الاستعماري بها وخاصة مدن المواني (بنزرت، سوسة...) ودعم أيضا صنف آخر من المدن إداريا مثل قفصة ونابل وقابس ... رغم ضعف الجالية الأوروبية بها. وتميّزت الفترة من الاستقلال إلى 1975 تقريبا، بتدخل الدولة وهي فترة التركيز على الأقطاب أي المدن المتوسطة حتى تضطلع بدوها في تنظيم المجال الريفي خاصة بعد تجهيزها من طرف الدولة بالخدمات العمومية (صحيّة وتعليمية وإدارية). وسجلت مدن مثل قابس والحمامات وجرجيس والقصرين والمتلوي نسبا مرتفعة في الارتباط بتوطّن الجهاز الإنتاجي، وانطلاق اللامركزية منذ منتصف السبعينات. وسجلت فترة ما بعد 1975 تزايدا في عدد المدن المتوسطة وتزايد عدد سكانها، ويعود ذلك إلى استفادتها من الترقية الإدارية عاصمة ولاية مثل سيدي بوزيد وسليانة وتطاوين، في حين استفادت مدن أخرى من بعث الصناعات بها على غرار مدينة قابس وقليبية وتدعم الوظيفة السياحية مثل الحمامات وجرجيس ... وبعث مراكز إدارية مثل المهدية ... "باستثناء الساحل والوطن القبلي ونسبيّا ساحل بنزرت أين يتواجد عدد من المدن المتوسطة التي تؤطر النظم الحضرية، فإنّنا نلحظ انعداما كليّا لهذا الصنف وهو ما يؤدي إلى اختلال التوازن". **(بالهادي، 1991، ص. 14).**

3.1. توزّع مجالي متباين للمدن المتوسطة.

يشهد توزّع المدن المتوسطة بالبلاد التونسية تباينا (جدول عدد2) بين الأقاليم إذ تحتكر الأقاليم الشرقية للبلاد 74% من مجموع هذا الصنف من المدن في المقابل تشكو الأقاليم الداخلية ضعفا لعدد المدن المتوسطة. ويبقى التوزّع متباينا داخل نفس هذه الأقاليم إذ يضّم إقليم الوسط الشرقي 20 مدينة متوسطة تقريبا أي بنسبة 33% في حين نجد 4 مدن فقط بالوسط الغربي أي بنسبة 7%. ويعتبر عدد المدن المتوسطة ضعيف جدا من إجمالي عدد المدن بالبلاد التونسية، إذ تتراوح بين 1% بالوسط الغربي و7% بكلّ من الوسط الشرقي والشمال الشرقي، وهذا يدلّ على أنّ البلاد التونسية بلد المدن الصغيرة تميّزت بديناميكية هامّة لوضعها الحساس باعتبار دورها في تأطير اللأرياف.

وتعتبر مدينة سيدي بوزيد من المدن التي نشأت بالسباسب العليا التونسية في إطار سياسة الدولة لدعم النسيج الحضري وتنظيم المجال فأي دور للفاعلين في انتقال مدينة سيدي بوزيد من مجرد مركز استعماري إلى مدينة متوسطة؟ هل تمكّنت المدينة من تنظيم مجالها وتدعيم العلاقات معه؟

جدول عدد2: توزّع المدن المتوسطة بالبلاد التونسية.

	عدد المدن المتوسطة	النسبة	إجمالي عدد المدن	نسبة المدن المتوسطة من إجمالي عدد المدن
الجنوب الغربي	7	11	22	3
الجنوب الشرقي	6	10	25	2
وسط الغربي	4	7	35	1
الوسط الشرقي	20	33	81	7
الشمال الغربي	5	8	39	2
الشمال الشرقي	19	31	78	7
المجموع	61	100	280	22

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

2- دور الفاعلين في نشأة وتطوّر مدينة سيدي بوزيد و إكسابها آليات لاستقطاب مجالها وربط علاقات معه.

1.2. الاستعمار ودوره في نشأة مدينة سيدي بوزيد.

تمكّنت قرية سيدي بوزيد من البروز على حساب باقي التجمّعات السكنية المحيطة وكانت تعرف بقمودة خلال الفترة الاستعمارية، وقد تطوّرت تسميتها في علاقة مع التطوّرات العمرانية التي عرفتها جهة السباسب العليا عموما "وقد برزت تسمية قمودة كإسم لسوق قمودة ثم استعملتها الإدارة الاستعمارية سنة 1932 كإسم لمقسم ترابي تبلغ مساحته 20 ألف هكتار، وأصبح تجمع قمودة السكاني مقرا لقيادة الهمامة ولنواتات الإدارية" **(المكني**،1991،ص74 **)**.

أصبح هذا التجمّع يلقى منافسة من تجمّع آخر برز في أواخر القرن 18 وهو تجمّع سيدي بوزيد نسبة للولي الصالح سيدي بوزيد الشريف. وأصبح ينسب إليه هنشير كان ضمن أملاك البايليك، هذا الهنشير أسنده البايليك للزاوية التي استعملتها لتأطير السكان وحثّهم على الاستقرار. وقد اعتمد أحفاد سيدي بوزيد ووالاهالي على موارد الزاوية والزراعة وقد ساهم المعطى الاقتصادي بدوره في تدعيم النواة الأولى للقرية. **(المكني،1991، الحامدي 2016).**

وكان لجهة سيدي بوزيد سوقا أسبوعية في المكان المعروف بالصداقية توجد هذه السوق قرب زاوية محمد كوكة، وقد تمّ تغيّر مكانها إلى سيدي بوزيد على بعد 7 كلم جنوب شرقي الصداقية وقامت الإدارة الاستعمارية بعملية التهيئة لنقله "في أواخر سنة 1889" **(المكني**،1991، ص80**)**.. لقي نقل السوق إلى سيدي بوزيد معارضة من سكان الصداقية وأعيان زاوية كوكة إضافة إلى التجار الصفاقسيين بحجة أنّ ديونهم قد تضيع في صورة تغيير مكان السوق.

كلّ الاعتراضات تمّ رفضها من السلط الاستعمارية وامتصت عملية المعارضة فتمّ "تحويل السوق سنة 1900 وانطلقت منذ 1902 في بنائه فتمّ شراء الأرض من الإدارة الفلاحية وتمّ بناء سوق حجري مربع الشكل به 4 بيوت ومحلّ للحكم والحصار (سجن صغير) وتمّ بيع الأراضي المحيطة لتبنى عليها الدكاكين "وحوانيت التجارة" كما تمّ انطلاقا من سنة

1903 بناء مسجد جامع ومدرسة قرآنية و4 بيوت لإيواء الطلبة إضافة إلى فندق **(المكني،1991،ص81)**. و"وقع سنة 1901 بعث التقسيم الحضري بسيدي بوزيد الذي تكون من 55 مقسما مخصصا للبناء بيع منها 53 مقسما في نهاية 1906 منها أربعة مقاسم لفرنسيين وثلاثة مقاسم لايطاليين و46 للأهالي، وقد اشتمل هذا التجمّع الحضري سنة 1906 على 30 بناية حجرية تامة البناء (فندق غرف، ساكن) كما تمّ تركيز بعض المصالح العمومية منها البريد ومراقبة أملاك الدولة وسكنى القاضي والقايد". **(الحامدي، 2016، ص. 415)**.

شهدت هذه القرية توسّعا وتدعمت ببعض الخدمات مثل المستوصف ومركز للحرس وإدارة الأشغال العامة ومدرسة ومحطة نقل بري، مكنتها هذه الامتيازات وغيرها من أن تصبح مركزا استعماريا في بداية الثلاثينات، وهو تاريخ تقسيم هنشير قمودة ومثل هذا المركز عاصمة للضيعات الاستعمارية الكبرى بالمنطقة، ومن خلال ما توفر من معطيات على النواة الأولى لقرية سيدي بوزيد نلاحظ أهمية دور العوامل الاقتصادية والإدارية في نشأة القرية (**Attia 1977**) وهي عوامل لطالما مثلت منطلقا لتنامي ظاهرة التعمير والتوطّن. وكان ضريح الولي سيدي بوزيد مكان نشأة المدينة وهو ما يذكرنا بحالات مماثلة لنشأة عديد المدن في البلاد التونسية مثل تطاوين والقصرين وسليانة ولعبت السوق دورا رئيسيا في تشكّل النواة الأولى للقرية وتدعم مكانتها قبل أن تصبح مركزا استعماريا.

2.2. سيدي بوزيد من مركز استعماري إلى عاصمة ولاية (1974): تدخل الدولة

نشأت سيدي بوزيد كمركز ريفي استعماري وبقيت حتى العشرية الأولى من الاستقلال مجرد مركزي محلي (عاصمة معتمدية) قدر عدد سكانها سنة 1966 حوالي 3257، وفي سنة 1974 اختيرت كعاصمة ولاية جديدة بهدف استقطاب المجالات الهامشية من الولايات المجاورة (قفصة، القصرين، صفاقس، القيروان)، و" تمّ تفضيلها على المركز الثاني (المكناسي) نظرا لموقعها الجغرافي في الوسط ولقربها من بعض الأرياف النشيطة ولاحتوائها لعدد من التجهيزات الحضرية " **(حيدر1991،ص 192)**. بعد الترقية الإدارية إلى مركز ولاية وحتى تضطلع هذه المدينة بدورها في تنظيم مجالها واستقطابه " صاحبت هذه السياسة تدخلات عديدة ومتنوعة تهدف كلّها إلى إعادة تنظيم المجال التونسي حسب الترتيب الإداري للمركز"**(حيدر 1991،ص 183)**. فتصنيف المدن التونسية خلال هذه الفترة يضع مدينة سيدي بوزيد ضمن المستوى المحلي من الصنف الأول مع 9 مدن مثل قليبية وبوسالم المتلوي والحمامات..."**(العمران والتنمية، 1973، ص.55)**

وشملت التدخلات تركيز المؤسسات العمومية والإدارات الجهوية إضافة إلى إحداث شبكة من الطرقات الجهوية تربط مركز الولاية بباقي معتمدياتها ومثلت بذلك العقدة، وقامت الدولة أيضا بإعطاء امتيازات جبائية لتشجيع المستثمرين الصناعيين. وأولت الدولة العناية بالمجالات الريفية بالتركيز على مشاريع الريّ للتكثيف الزراعي لخصوصية المنطقة وطبيعة اقتصادها القائم على الفلاحة.

لقد "شهد سهل سيدي بوزيد في السنوات الأخيرة ديناميّات ترابيّة تعدّدت انعكاساتها فهي لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب وإنّما شملت الجانب الاجتماعي أيضا. فقد أثّرت التحوّلات التي شهدها المجال الريفي في مختلف المجالات وساهمت في تحديد ديناميّات جديدة في مستوى المجال الحضري من جهة وفي مستوى المجال الريفي من جهة ثانية" **(براهمي 2013 ص 135)**. وساهمت مشاريع الري خاصة بسهل سيدي بوزيد في نمو المدينة مجاليا وتعدد وظائفها

في إطار إعادة تشكل ادوار بعض الفاعلين الريفيين ضمن دينامية الاستثمار بالمدينة(**Attia1977, Daoud 2002 الفالحي 2015 ، براهمي 2013)**

استفادت مدينة سيدي بوزيد من عديد التدخلات شملت أساسا تركيز الخدمات ذات الصبغة العمومية كالمؤسسات التربوية من معاهد ثانوية وتقنية ومن المستشفى الجهوي إضافة إلى فروع الإدارات الجهوية "مما يجعل الشغل الحضري الإداري يسيطر على 40% من الشغل الحضري سنة 1977" **(الفازعي، 1996، ص.109).** وقد أخذ نسق الخدمات العمومية في التزايد تزامن مع ارتفاع عدد سكان المدينة الذي بلغ حسب آخر إحصاء رسمي 48284 نسمة سنة 2014.

وقامت الدولة إضافة إلى التدخل على مستوى المجال الحضري بعديد التدخلات العمومية على مستوى المجالات الريفية، بالتركيز على مشاريع الريّ مما أدى إلى انتعاشة هامة في القطاع الفلاحي "فتوسّع المجال الزراعي السقوي من 7200هك سنة 1974 " **(الفازعي،1996، ص. 109).** إلى 54567 هك سنة 2016 إضافة إلى توسّع الغراسات التي كانت ذات طابع نقطي خلال الفترة الاستعمارية لتتجاوز مساحة الزياتين 109331 سنة 2016. "وقد عرفت الوظيفة الإدارية المرتبطة بالنشاط الفلاحي توسّعا إثر انتهاج الدولة سياسة إنجاز المناطق السقوية بسيدي بوزيد لتدعيم الفلاحة السقوية من جهة والحدّ من ظاهرة الترحال من جهة أخرى فتركزت بذلك إدارة الإنتاج النباتي وديوان تربية الماشية بسيدي بوزيد، وعلى إثر توسّع المجالات الزراعيّة السقويّة تمّ بعث ديوان إحياء المناطق السقويّة بسيدي بوزيد سنة 1985"**(براهمي،2013، ص.148).** ولعب الرصيد العقاري العمومي (اراضي الدولة) دورا مهما في توسع مدينة سيدي بوزيد واهمية الملك الدولي للارض الحضرية سواء كان في مركز المدينة او على أطرافها في المقابل يبقى الملك الخاص من أصناف الملكية العقارية الأضعف مساهمة في تشكل المدينة **(النصيري 2011، الفتيني 2013).**

إنّ من أهمّ انعكاسات التحوّلات التي شهدها المجال الريفي للولاية تنامي الإشعاع الاقتصادي وتنوّع الأنشطة الحضريّة بمدينة سيدي بوزيد. "وقد كان لهذه التحوّلات الأثر الكبير في التوسّع المجالي لظاهرة تعدّد الأنشطة العائليّة الريفيّة، مما يعني نموّ اقتصاد المدينة وكذلك تنوّع الأنشطة التجاريّة والخدميّة مع العلم وأنّها في الغالب لها علاقة بأنظمة الإنتاج مثل مراكز التزويد بالمدخلات الفلاحيّة، وتمثّل هذه المراكز العمود الفقري لبنية الخدمات التي توفّرها المدينة لظهيرها الريفي"**(براهمي،2013 ، ص.185).**

3.2. نفوذ الفاعل المحلي دعم انتقال سيدي بوزيد من عاصمة ولاية إلى مدينة متوسطة.

شهدت مدينة سيدي بوزيد منذ الاستقلال دينامية ديمغرافية حثيثة منذ ارتقائها إلى مركز بلدية سنة 1958 ثم عاصمة ولاية سنة 1974 لتلعب دور المحرك للتنمية الاقتصادية وتنشيط الحياة الحضرية وتخفيف المشاكل الاجتماعية على عدد من المعتمديات الطرفية لبعض الولايات. أثرت هذه الوظيفة الجديدة للمدينة على دينامية السكان وانعكست على المجال الحضري. وقد عرفت انتعاشة ديمغرافية نتيجة لتركيز الأنشطة والخدمات الإدارية إذ مرّ عدد السكان من 1556نسمة سنة 1956 إلى 3257 سنة 1966 ليرتفع عدد السكان إلى 8843 سنة 1975 أي بعد سنة من ارتقائها إلى ولاية وفي تعداد سنة 1984 قدر عدد سكان المدينة ب19215 هذا العدد قارب عتبة المدن المتوسطة الذي يقدر ب20000 ساكن حسب المعيار الديمغرافي "وقد التحقت سنة 1989 بركب المدن المتوسطة" **(بالهادي، 1991، ص.15).**

رسم بياني عدد1: تطورعدد سكان مدينة سيدي بوزيد بين 1956 و2014.

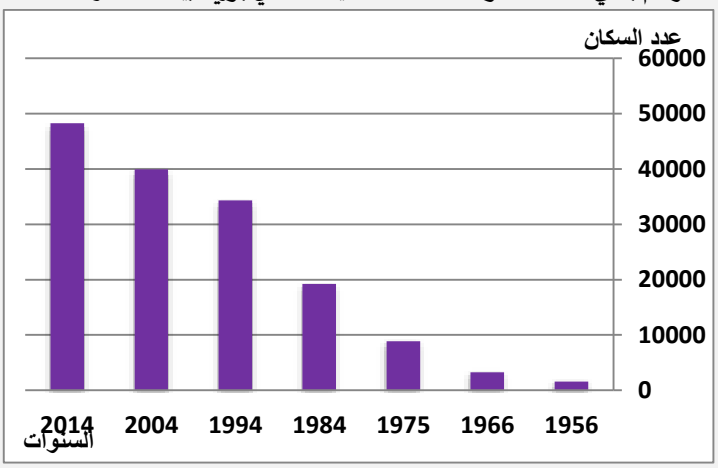

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

يمكن القول أنّ مدينة سيدي بوزيد أصبحت من صنف المدن المتوسطة بعد 10 سنوات من ارتقائها إلى ولاية، وهذا إنّ دلّ على شيء فهو يدلّ أنّ التحضّر بالمناطق الداخلية عامة ارتبط إلى حدّ كبير بتدخل الدولة. فانطلاقا من تصنيف عمر بالهادي للمدن حسب وظائفها تأتي مدينة سيدي بوزيد في المستوى الثالث الذي تمثله الولايات كمراكز إقليمية هذه المرتبة تخول للمدينة من أن تستقطب مجالها الإقليمي وتوفر مواطن شغل. "فارتقاء مدينة إلى ولاية يخلق ما بين 1000 و2000 موطن شغل ويخلق دينامية حضرية" **(بالهادي، 1989، ص.5).**

خريطة رقم 1: مكانة مدينة سيدي بوزيد داخل مدن الوسط الغربي.

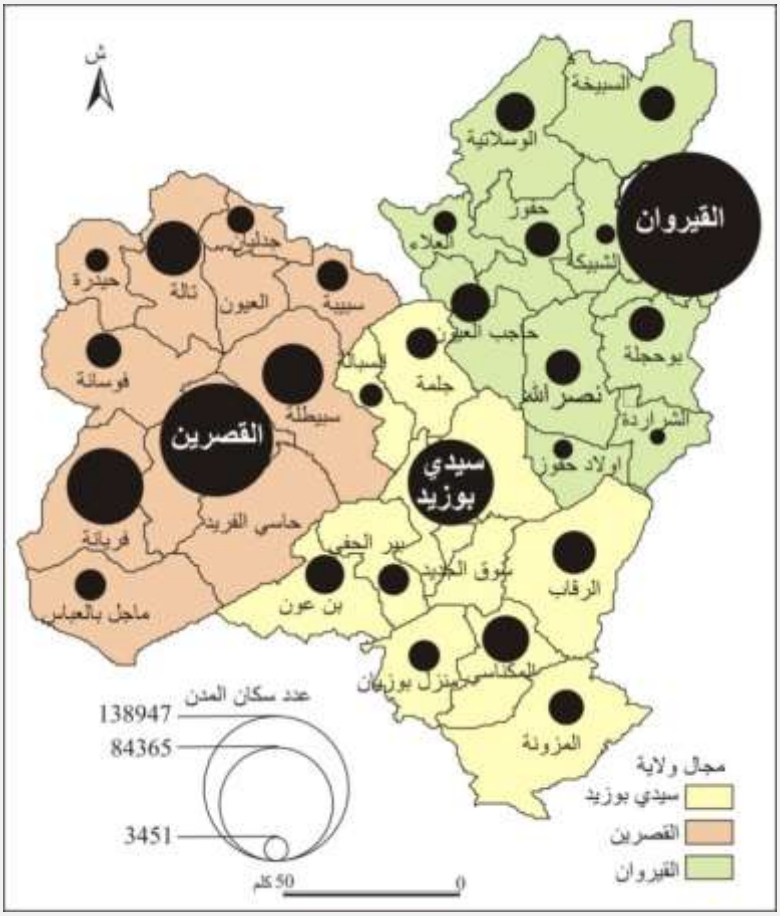

المصدر: إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء انجاز شخصي.

وتوجد سيدي بوزيد كمدينة متوسطة ضمن شبكة من المدن الصغرى كما توضح الخريطة، هذه الخاصية تهمّ البلاد التونسية عامة التي تتميّز بأهمية عدد المدن الصغرى مقارنة بالمدن الكبرى والمتوسطة، فمدينة سيدي بوزيد تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الحجم بإقليم الوسط الغربي بعد مدينتي القيروان والقصرين. هذه الوضعية جعلتها تقيم علاقات متنوعة مع هذه الشبكة من المدن.

شهد عدد المساكن باعتبارها من المكونات الأساسية للتحضّر تزايدا خاصة بعد الترقية الإدارية إلى مركز ولاية، وقد مرّ العدد من أقلّ من 2000 مسكن سنة 1975 إلى ما يزيد عن 13000 مسكن سنة 2014. وشهد عدد الأسر بدوره تطوّرا بنفس نسق عدد المساكن كما يوضح الرسم البياني.

رسم بياني رقم 2: تطوّرعدد الأسروالمساكن بمدينة سيدي بوزيد بين 1975-2014.

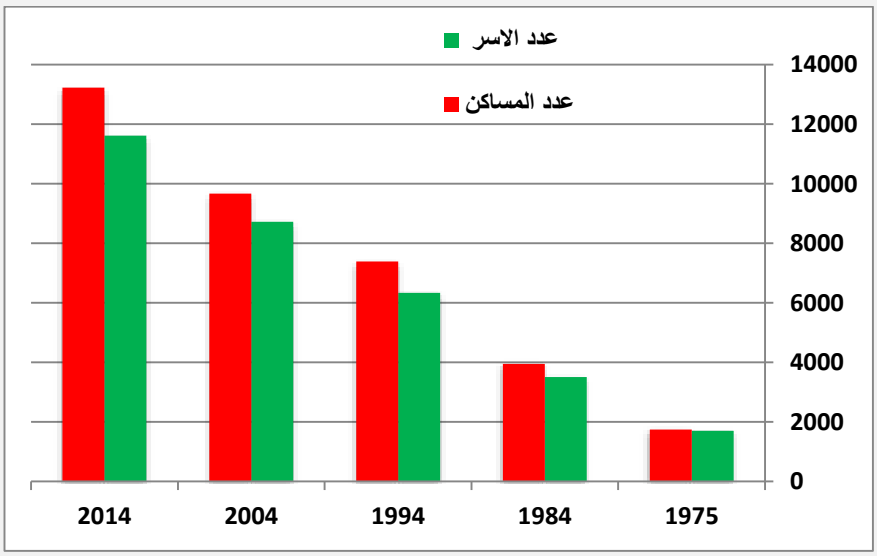

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء.

"لقد تفاعلت عديد العوامل وخاصّة منها المتعلّقة بوضعية الملكية العقارية في بلورة طبيعة الإنتاج السّكني واتّجاهاته والأطراف المتدخّلة فيه، سواء كانت عموميّة أو خاصّة وبصنفيها من باعثين عقاريين وأفراد عاديّين، إذ يمكن القول بأنّ تطوّر عدد المساكن في مدينة سيدي بوزيد كان نِتاجًا لعاملين أساسيين يميّزهما الاختلاف : يتمثّل الأوّل في توّفر الأراضي الزّراعيّة التّابعة لأملاك الدّولة المتيسّر توظيفها لأغراض السكن، فيما يكمن العامل الثاني في انحصار مساحات الأرض القابلة للإشغال الحضريّ وغياب المستوى المطلوب ممّا يُعرَضُ من مقاسم وهو ما ذكّته محدوديّة الإمكانيات المادّية للرّاغبين في الالتحاق بسكنى المدينة".(النصيري، 2011، ص. 52).

4.2 الإنتاج السكني العمومي

تعتبر الشّركة الوطنيّة العقّاريّة للبلاد التّونسيّة المساهم الرئيسي في الإنتاج السكني العموميّ في مدينة سيدي بوزيد، تبنى هذه المساكن وتوجّه بالأساس إلى الفئات محدودي الدّخل، كما ساهم الصّندوق الوطني للتّقاعد والحيطة الاجتماعيّة بدوره في بناء شقق للإيجار. هذا بالإضافة إلى بعض المساكن التي قامت البلديّة من جهة والمجلس الجهوي للولاية من جهة ثانية بإنجازها لغرض توفير المساكن لبعض المسؤولين الجهويين والموظفين بالجهة، أو لفائدة بعض العائلات المعوزة. يعد الاستثمار الخاصّ في ميدان الإنتاج السّكنيّ في مدينة سيدي بوزيد محدودا، باستثناء وكالة بن محمود

العقّاريّة، يعتبر باقي المتدخلين دُخلاءَ على هذا الميدان من غير ذوي الاختصاص مثل مقاولي الأشغال العامّة ومن أصحاب رؤوس الأموال والأعمال الحرّة الذين ارتأوا الاستثمار في ميدان السّكن. في المقابل فان الإنتاج السّكني الذّاتي هو المهيمن ، ويمثّل 90% تقريبا من جملة المساكن المنتجة.

3- دور المدينة في تنظيم مجالها الريفي، وتدعيم علاقاتها مع المدن المجاورة.

3. 1. دور النقل والموصلات في تدعيم علاقات مدينة سيدي بوزيد بمجالها وتنظيمه:

يؤدي قطاع النقل دورا مهمّا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر أحد العناصر الرئيسية في تنظيم المجال لما يؤديه هذا العنصر من وظيفة في نشر الخدمات ونقل البضائع وتنقل السكان وفكّ العزلة عن المناطق الريفية البعيدة وعن المراكز الحضرية. فالنقل بصفة عامة من أهمّ محركات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهو عنصر أساسي لخلق التنمية، ويمكن القول أنّ الاختلاف بين المناطق هو نوعيّ أكثر منه كميّ وتتمثل السمة الرئيسية للنقل عبر الطرقات في التفاوت الشديد في كثافة حركة النقل بين مناطق البلاد وكثافة النقل هي التي تعكس الحركة الاقتصادية. إنّ ما يميّز شبكة النقل بولاية سيدي بوزيد هيمنة الطرقات غير المصنّفة التي بلغ طولها 5079 كلم، في حين بلغ طول الطرقات المعبدة 962 كلم.

خريطة عدد2: أسطول النقل والأدفاق اليومية للسكان في اتجاه مدينة سيدي بوزيد.[1]

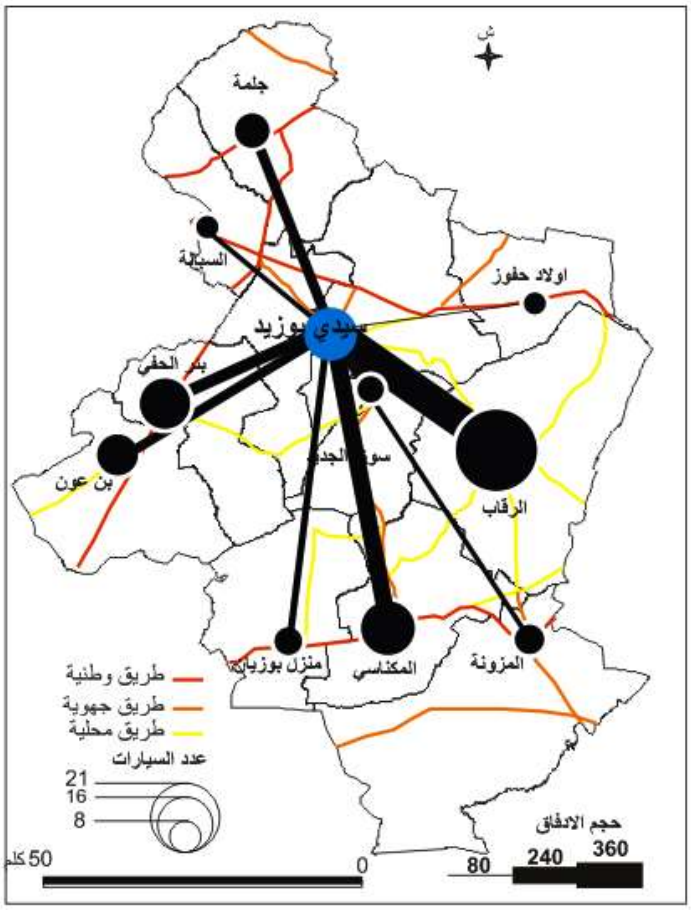

المصدر: عمل ميداني انجاز شخصي.

[1] تم انجاز الخريطة انطلاقا من العمل الميداني الذي مكننا من احتساب عدد سيارات النقل التي تربط مدن ولاية سيدي بالمركز الولاية ومن خلال معطي معدل السفرات اليومية تم احتساب حجم الأدفاق اليومية للسكان.

إنّ ما نلاحظه من خلال خريطة الطرقات أنّ هناك ثلاث طرقات وطنية تقطع مجال الولاية وهي: الطريق الوطنية رقم 14 الرابطة بين صفاقس وقفصة على طول 59 كلم وهو من أهمّ المحاور على الإطلاق بهذا المجال, إذ يربط بين قطبين تنمويين(صفاقس – قفصة) والطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين صفاقس وسبيطلة والطريق الوطنية رقم 3 الرابطة بين تونس وقفصة، ويرتبط مجال ولاية سيدي بوزيد بشبكة من الطرقات الجهوية والمحلية أهمّها الطريق الجهوية رقم 83 الرابطة بين المكناسي وسيدي بوزيد.

ما انفكت مدينة سيدي بوزيد تدعم نفوذها الاقتصادي وعلاقاتها بمجالها الولائي والإقليمي خاصة بعد تدعّم مكانتها الاقتصادية التي شهدت إنتعاشة منذ السبعينات تقريبا، ويعود ذلك إلى وجودها في مجال ريفي نشيط استفادت منه بتوفير متطلباته من جهة وفتحت أفاق الاستثمار الريفي بها من جهة أخرى. فعلى مستوى مجال الولاية اكتسبت المدينة عديد الآليات لاستقطاب مجالها وتدعّم علاقاتها مع المدن الصغيرة المحيطة بها، وتعتبر الخدمات العمومية أحد أهمّ الركائز التي إنبنى عليها تنظيم المجال، ومثلت الخدمات الإدارية والصحيّة مجال استقطاب الولاية خاصة في ظلّ النفوذ الإجباري إذ تستقطب هذه الخدمات مجال الولاية، وهو ما نلاحظه من خلال حركة النقل اليومية بين مركز الولاية والمدن الصغرى المجاورة والمنتمية إداريا لها. وتعتبر مدينة الرقاب نظرا لحجمها الديمغرافي وديناميتها الاقتصادية كأكثر مدن الولاية من حيث تنقلات السكان وتأتي مدينة المكناسي في مرتبة ثانية خاصة وأنها ثاني المدن من حيث الارتقاء إلى بلدية، هذه العينة رغم محوديتها لأنها ليست وسائل النقل الوحيد المستعملة للتنقل فإنّها تعطى فكرة على أهمية التنقلات نحو المدينة كمركز ولاية.

2.3. الإشعاع الإداري والخدماتي لمدينة سيدي بوزيد.

إنّ التحوّلات التي شهدها المجال الريفي بسيدي بوزيد انطلاقا من فترة الستينات دعّم بشكل أو بآخر ترقيتها إلى مركز ولاية سنة 1974 ونموّ الوظائف الإداريّة بهذه المدينة الناشئة، وذلك من خلال بعث العديد من الإدارات المحليّة للمؤسّسات العموميّة وفروع المؤسسات الاقتصادية وخاصّة الفلاحيّة نظرا إلى الطابع الريفي الذي يرتكز عليه اقتصاد المنطقة ككلّ. وقد عرفت الوظيفة الإدارية المرتبطة بالنشاط الفلاحي تطوّرا إثر السياسة المتّبعة من طرف الدولة لتدعيم الفلاحة السقوية وبالتالي الانتقال من الترحال إلى الاستقرار فركّزت إدارة الإنتاج النباتي وديوان تربية الماشية بسيدي بوزيد.

وقد تمّ بعث ديوان إحياء المناطق السقويّة بسيدي بوزيد سنة 1985 ليتمّ تعويض هذه الإدارات لاحقا بإدارة شاملة تتمثّل في المندوبيّة الجهويّة للتنمية الفلاحيّة والتي تشرف بدورها على خلايا الإرشاد الفلاحي. وقد تدعّمت الوظيفة الإداريّة ببعث الأجهزة المصرفيّة المقرضة التي وصل عددها 12 بنك سنة 2020، وقد لعب البعض منها دورا هامّا في انتقال سهل سيدي بوزيد من التخصّص في الفلاحة البعليّة وتربية الماشية إلى الفلاحة السقويّة القائمة على تنوّع المنتوج. وساهم تركّز الوظيفة الإداريّة في المدينة في تدعيم استقطابها لظهيرها الريفي وللمدن الصغرى بمجالها الولائي وهذا الاستقطاب يتعلّق بالنشاط الاقتصادي وبالخدمات الاجتماعيّة.

إنّ من أهمّ انعكاسات التحوّلات التي شهدها أرياف سيدي بوزيد تنامي الإشعاع الاقتصادي وتوسّع الأنشطة الحضريّة للمدينة. وقد كان لمختلف هذه التحوّلات الأثر الكبير في التوسّع المجالي للمدينة من جهة، وتعدّد الأنشطة العائليّة التي ساهمت في نموّ اقتصاد المدينة، وكذلك تنوّع الأنشطة التجاريّة والخدميّة ذات العلاقة بأنظمة الإنتاج مثل مراكز التزويد بالمدخلات الفلاحيّة والتي تمثّل العمود الفقري لبنية الخدمات التي توفّرها المدينة وتشعّ بها على ظهيرها

الريفي من جهة وللمدن الصغرى من جهة ثانية. "وتوفّر هذه المراكز الأسمدة والأدوية والبذور وورشات إصلاح الآلات الفلاحية، وترجع ملكيّتها في الغالب إلى بعض الريفيّين الذين وظّفوا فوائض الزراعات في أنشطة تجاريّة شديدة الارتباط بالقطاع الفلاحي وذلك لتنويع مصادر الدخل" **(البراهمي، 2013، ص.185).**

تهيمن مدينة سيدي بوزيد بدورها على مسالك تسويق المنتوجات الفلاحيّة خاصة مع ارتفاع عدد سكانها وهو ما جعلها سوقا استهلاكية واسعة. ويتركّز بالنواة الحضرية مصنعيْن لتحويل الطماطم كما تحتوى المدينة على العديد من مراكز تجميع الحليب. ويعتبر تركّز الخدمات الاجتماعيّة والإدارية بمدينة سيدي بوزيد . إلى جانب الإشعاع الاقتصادي . عاملا من عوامل تنامي الظاهرة الحضرية وتوسّع الإشعاع الوظيفي للمدينة. مثل تزايد الوزن الوظيفي للمدينة: تنامي الهياكل الإداريّة والأنشطة الاقتصاديّة من محلات التزويد بالمدخلات الفلاحية ومسالك التسويق وبعض الوحدات لتحويل المنتوجات الفلاحية وبعض المصانع وكذلك الأنشطة الاجتماعيّة كالتعليم والصحة، عاملا في تدعيم إشعاع مدينة سيدي بوزيد علي مجالها الولائي وقد مكّن هذا من نموّ الوزن الوظيفي للمدينة.

3.3.: دور متميّز لأسواق مدينة سيدي بوزيد في تنظيم المجال.

مثل موضع مدينة سيدي بوزيد الوَسَطِي أحد مزايا تنظيم المجال إذ مكّنها من أن تلعب دور الموزّع الأساسي للمنتوج الفلاحي باتّجاه الأقاليم الأخرى، ومثال ذلك مراكز تجميع الحليب والسوق المركزيّة. وتعتبر الخدمات التجارية من أهمّ العوامل التي تساهم في تمتين علاقة المدينة بمجالاتها المجاورة حيث تظهر السوق الأسبوعية بمدينة سيدي بوزيد على أنّها من بين أهمّ الوسائل التي تساهم في جذب سكان المدينة إلى جانب سكان المجالات المجاورة. وتشهد أسواق سيدي بوزيد دينامية حثيثة إذ تقوم باستقطاب مجالها المجاور لتجهيزها التجاري فمنذ النشأة كمركز استعماري إلى اليوم مازالت السوق تقدّم خدمات إلى مجال واسع من السباسب العليا وعديد المناطق الأخرى، بالإضافة إلى دورها في تزويد سكان المدينة. وتظهر دينامية سوق سيدي بوزيد من خلال تزايد القيمة الكرائية مقارنة ببقية الأسواق التابعة لها إداريا كما تبين الخريطة والتي اعتمدنا فيها على 100 عينة لإبراز مناطق استقطاب السوق الأسبوعية وأهميتها وديناميتها.

خريطة رقم3: مجالات استقطاب السوق الأسبوعية بمدينة سيدي بوزيد للحرفاء من داخل مجال الولاية.

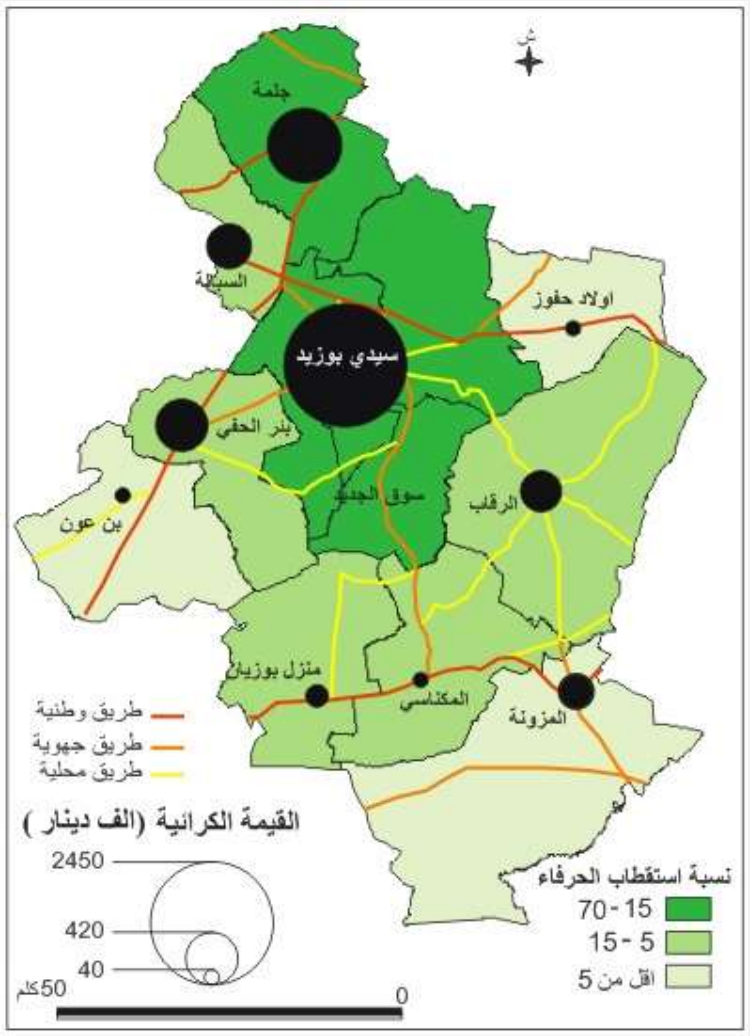

المصدر: العمل الميداني 2018 و .Achouri Walid.2013 انجاز شخصي.

جدول عدد3: عدد تطور القيمة الكر ائية لسوق سيدي بوزيد (الف دينار)

السنة	قيمة الكراء السنوى
1970	33.8
1990	231
2012	2450

المصدر:Achouri walid p90

إضافة إلى السوق الأسبوعية يمتدّ إشعاع سوق الدواب بدوره على عدد من الولايات حسب العمل الميداني والذي شمل 100 عينة، لحظنا وجود شبكة من الفاعلين فعارضو الماشية أي المنتجون ينتمون خاصة إلى سهل سيدي بوزيد مثل الصداقية والطويلة والمزارة ولسودة وأم العظام... في المقابل تستقطب هذه السوق الجزارين من الولايات الشرقية وتونس العاصمة في حين أنّ القادمين من جندوبة والكاف والقصرين وقفصة هم تجار يستعملون شاحنات خاصة قادرة على حمل عدد كبير من رؤوس الأغنام. وتوضح الخريطة أيضا أهمّ مناطق ترويج المنتوجات الفلاحية والتي تتم في غالب الأحيان

بأسواق الجملة الكبرى المدن إضافة إلى مختلف الأدفاق اللبنية نحو مناطق التحويل، وكذلك مناطق تصنيع الطماطم الذي يتمّ إنتاجه بولاية سيدي بوزيد.

خريطة رقم 4: مختلف العلاقات الاقتصادية التي تربطها مدينة سيدي بوزيد مع مجالها الخارجي.

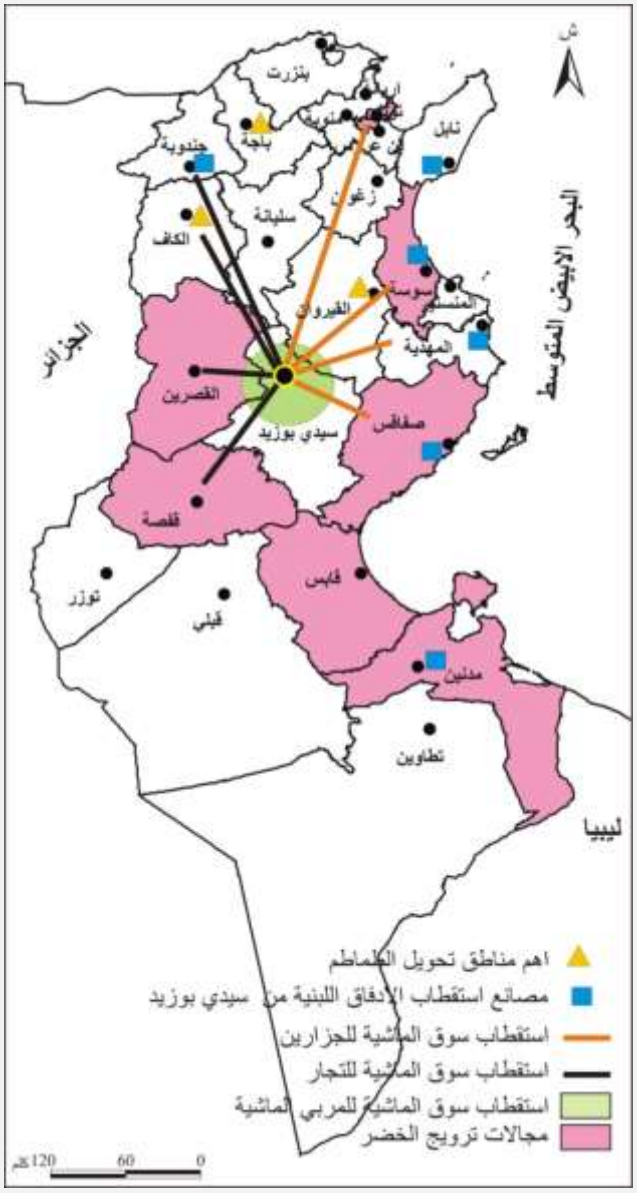

المصدر: تمثيل شخصي بالاعتماد على مصادر مختلفة.

4.مدينة سيدي بوزيد مجال خاضع لاستقطاب مدن أخرى ذات أحجام أكبر.

يمكن اعتبار أنّ عديد المدن المتوسطة بالبلاد التونسية مدن مؤطرة لمجالها المحلي عن طريق الوظيفة الإدارية التي ارتبطت بتدخل الدولة. وبقي هذا الصنف من المدن غير قادر على تأطير الحياة الإقليمية وظلت خاضعة لسيطرة مدن ذات مستوى أرفع اقتصاديا وخدميا، فالعاصمة مثلا مثلت مجال استقطاب لمدن الشمال الغربي والشرقي في حين تشع مدينة صفاقس على الوسط والجنوب وتستقطب مدينة سوسة مجال القيروان. ورغم نفوذ مدينة سيدي بوزيد على المدن الصغرى التابعة لها إداريا فإنّها تبقى تحت تأثير المراكز الكبرى المجاورة وخاصة مدينتي صفاقس وقفصة في ظل القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية باعتبار أنّ المجال الحالي للولاية كان في أغلبه ينتمي إلي ولاية قفصة قبل سنة 1974. وتدعمت

علاقات مدينة سيدي بوزيد مع المدن المجاورة إثر التحوّلات إلى عرفتها الولاية على المستوى الاقتصادي وخاصة الفلاحي، إذ تحوّلت لمزود رئيسي لعدد من المدن المجاورة مثل صفاقس وقفصة والقصرين.

بقيت مدينة سيدي بوزيد في تبعية مطلقة لمدينة صفاقس خاصة وأنّها أصبحت المزوّد الأساسي لها بالمواد الأولية الفلاحية والتجهيزات المنزلية وقطع الغيار وتمثّل المدينة سوقا استهلاكية واسعة للسلع المصنّعة بالشركات ومصانع مدينة صفاقس.

– الهجرة بولاية سيدي بوزيد تعكس تبعية في مستوى اليد العاملة:

رغم التحوّلات السريعة ورغم المجهودات المبذولة للحدّ من الاختلال بين المناطق فإنّ التباين مازال قائما، وقد أخذ خلال العقود الأخيرة أشكالا جديدة. وتتجلى التباينات الإقليمية في عديد المستويات، ويمكن إبرازها بعديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لعلّ أهمّها التباين في مستوى التنمية البشرية، فمنذ الاستقلال ونتيجة للتحوّلات الحديثة أصبح التفاوت في توزّع الأنشطة الاقتصادية بين المناطق الساحلية الشرقية والمناطق الداخلية من أبرز مظاهر التباين الإقليمي. فالمناطق الساحلية تضمّ جلّ الأنشطة الاقتصادية كالأنشطة الصناعية والسياحية والتجارية الخدمية (تركيز المؤسسات التجارية والخدمات ذات المستوى الرفيع مثل الأقطاب الجامعية والمراكز الاستشفائية الجامعية إضافة إلى أنّها مناطق تركّز التجهيزات والبنية التحتية.

في المقابل بقي النموذج الحضري في المناطق الداخلية عامة وفي مدينة سيدي بوزيد خاصة تابعا وناجما أساسا عن تدخل الدولة وهو ما جعل القطاع الثالث هو المهيمن من حيث التشغيلية، وبقي غير كاف لتلبية الطلبات المتزايدة للسكان في الشغل في ظلّ النموّ الديمغرافي السريع التي تشهده هذه المدينة وقد أدّى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة. هذه الوضعية ساهمت في تنامي الحركات الهجرية نحو المناطق الساحلية أي مناطق الجذب التي تُعرف "بأقطاب التنمية". ويمكن فهم هذه الوضعية من خلال دراسة الهجرة في ولاية سيدي بوزيد وتتبع تجليات هذه الوضعية، وتعتبر ولاية صفاقس على مرّ السنوات المستقطب الرئيسي للمهاجرين من هذه المناطق.

تعتبر ولاية صفاقس وولايات الساحل مناطق جذب رئيسة خاصة لليد العاملة النازحة من هذه المناطق في ظلّ ما تشهده من تقلص سوق الشغل بها. عجلت هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بتزايد عدد المهاجرين. وتعكس الهجرة الصعوبات التي تواجهها هذه المدينة المتوسطة وتبعيتها للمدن الكبرى والمتوسطة ذات البنية الاقتصادية المتنوعة.

الخاتمة

عرف النظام الحضري في البلاد التونسية تحوّلات سريعة تمثّلت أساسا في نموّ عدد المدن، إيمانا من الدولة أنّ المدينة هي أساس تحقيق التنمية، لذلك سعت إلى الترقية الادارية، فتعددت المدن بمختلف أصنافها خاصة الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإنّ التحضّر في البلاد التونسية ارتبط بتدخل الدولة. وتعتبر مدينة سيدي بوزيد من المدن التي استفادت من هذا الإجراء بترقيتها إلى عاصمة ولاية سنة 1974. وساهم عدّة فاعلين في نشأة وتطوّر المدينة انطلاقا من الفترة الاستعمارية إلى اليوم، كان لها الأثر الكبير في دور هذه المدينة في تنظيم مجالها الريفي، وفي تحديد علاقاتها مع المدن الصغيرة المحيطة بها من ناحية، والمدن الأكبر حجما من ناحية أخرى.

ويبقى القطاع الخدمي المحرك الرئيسي لاقتصاد المدينة ويساهم في إشعاعها سواء تعلق الأمر بالخدمات

العمومية والخاصة أو القطاع التجاري، حيث تقيم المدينة علاقات هامة مع مجالاتها المجاورة وهي تأخذ أشكالا مختلفة، وبذلك تلعب المدينة دورا متميّزا في تنظيم هذه المجالات واستقطاب السكان نظرا لامتلاكها لعدّة وسائل تمكّنها من القيام بهذا الدور من أهمّها قدرة السوق الأسبوعية والخدمات العمومية. وتبقى مدينة سيدي بوزيد ذات علاقات محدودة مع مدنها رغم أنّها تستأثر بأغلب الأنشطة الإنتاجية، وهذا ما يؤكد فرضية التبعية التي تعيشها مع المدن ذات الاحجام الأكبر مثل صفاقس والمدن الساحلية. ومن خلال أهمية الأدفاق البشرية المنبعثة منها في اتجاه هذه المدن وتنامي الحركات الهجرية، ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها تنامي البطالة في مثل هذه المجالات وضعف المستوى التجهيزي وخاصة الصحي في مستوى أرقى.

المراجع

براهمي (وفاء) 2013، الفلاحة والمياه والديناميات الترابية بسهل سيدي بوزيد. رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. 227 ص.

الحامدي (عبد الرزاق)، 2016 - الاستعمار الفلاحي الفرنسي بمنطقة الهمامة الظهارة 1899-1956، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس .554 ص.

حيدر(عدنان) 1991: سياسة الترقية الإدارية بتونس و تأثيرها في نمو المدن المتوسطة والصغرى وإشعاعها في المجال: المدنية المغاربية المتوسطة: رهان اللامركزية و التنمية المحلية، الملتقى الثقافي الخامس، المغرب، ص 182 - 201.

الفازعي (الصديق) 1996 " النمو الحضري بمدينة سيدي بوزيد في الوسط الغربي التونسي "

الفالحي(رحيم) 2015، الأرياف والمدن وتنظيم المجال بالسباسب العليا التونسية من خلال ديناميات الفلاحة السقوية، أطروحة دكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، 473 ص.

فتيني (خديجة نهى) 2008، المجال الاجتماعي بمدينة سيدي بوزيد: التنظيم والتحولات. شهادة الماجستير في المجال والمجتمع والتراب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس. 186 صفحة.

فتيني (خديجة نهى) 2013، الأوضاع العقارية وأبعادها الترابية في أرياف ولاية سيدي بوزيد، الأطراف الفاعلة وأدوارها. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 452 ص.

قابوش(عبد اللطيف) 2005، تحديد مفهوم المدن المتوسطة في الجزائر- حالة شمال الشرق الجزائري. مجلة العلوم الانسانية عدد 23 جوان 2005 ، ص.ص209-221.

المكني (عبد الواحد) 1991، من قمودة إلى سيدي بوزيد "محاولة لاستقراء التاريخ المحلي من خلال تطورات التوطين والاسامة". بحوث حول تاريخ القرى في تونس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية في تونس، ص ص 71-84.

Achouri (Walid), 2012 - Découpage administratif et polarisation spatiale : Cas du gouvernorat de Sidi Bouzid. Mastère de recherche, Faculté des Letters et Sciences Humaines de Sfax. 189 p.

Attia Habib , (1977) - les hautes steppes Tunisiennes. De la société pastorale à la société paysanne, 1977, 722p.

Belhedi (Amor), 1989, -Espace et société en Tunisie. Développement, organisation et aménagement de l'espace en Tunisie .Thèse d'Etat, F.S.H.S, Tunis I, 3volumes, 295p.305p et 252p.

Daoud Abdelkarim , (2002) - L'irrigation dans les hautes steppes orientale Tunisienne : mutation socio spatiales récentes et perspectives de développement, publications de l'ENS.

George (Pierre), 1961, Précis de géographie humaine, p. 272.

Groupe Huit – DAT, 1973- villes et développement, 3 tomes, Tunis.

Kasdallah (Najet) 2013, Dynamiques d'urbanisation des villes intermédiaires au Maghreb (Algérie, Maroc et Tunisie) : Effet chef-lieu et perspectives de développement Geography. Universite de Cergy Pontoise, 2013. French

Kayser (Bernard), 1973 Villes moyennes. Revue géographique des Pyrénées et du sud-ouest, T44,fascicule 4 ,Toulouse.

Michel (Michel), (1977), Ville moyenne, ville-moyen, Annales de géographie, Novembre-Décembre, n°478, Armand Colin / CNRS, p. 641 - 685.

Santamaria (Frédéric) 2007, La notion de "ville moyenne" en France, en Espagne et au Royaume-Uni. Annales de géographie, Armand Colin, 2000, pp.227-239.

التحولات الديموغرافية والواقع الصحي بالبلديات الجبلية: نموذج الأوراس

الدكتور مـدورولیـد - جامعة قسنطينة3، الجزائر

الدكتوررجال عمر- جامعة قسنطينة3، الجزائر

الملخص

إن سعي الدولة لتحسين ظروف حياة السكان بمنطقة الأوراس، كان ولا زال هدفا لتقليل الفوارق من أجل تحقيق التوازنات بين مختلف مناطق الوطن، السكن والتجهيزات هي إحدى أهم آلياتها التي اعتمدتها لاستقرار السكان وتنمية مناطقهم، ورغم المجهودات المبذولة إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة، لعدم مراعات خصوصيات هذه المناطق الجبلية خاصة منها الطبيعية، العمرانية، الثقافية والاجتماعية، والتي ساهمت في تحولات ديموغرافية ببلديات هذا الإقليم.

ساهمت العديد من العوامل والظروف الطبيعية، التاريخية، السياسية، الاقتصادية، ... في تطور التجمعات السكانية بمنطقة الاوراس خاصة منها (منطقتي وادي عبدي ووادي الأبيض- الأوراس).

ووفق دراسة ميدانية مبنية على المقارنة بين مختلفة البلديات، معتمدين على معطيات مصدرها التحقيق والمعاينة أجريناهم مع السكان ومختلف المصالح التي لها علاقة بالموضوع، قمنا بتسليط الضوء على التحولات الديموغرافية التي عرفتها المنطقة، والتي أدت إلى تشكل الإقليم الاوراسي، والوقوف على الواقع الصحي ببلديات الدراسة التي تضم 12 بلدية من إقليم ولاية باتنة، ثم حاولنا **عرض مستويات الخدمة الصحية** بها، والوقوف على حركية السكان من أجل الخدمة الصحية بإقليم الدراسة.

الكلمات الأساسية: المناطق الجبلية – التحولات الديموغرافية - الواقع الصحي – الخدمة الصحية -الاوراس.

Summary:

The State's endeavor to improve the living conditions of the population in the AURES region has been and still is a goal of reducing disparities in order to achieve balance between the various regions of the country. Housing and equipment is one of the most important mechanisms adopted by it to stabilize the population and develop their areas. Especially the natural, urban, cultural and social aspects, which contributed to demographic changes in the municipalities of this region.

Numerous factors, natural, historical, political, economic, etc. have contributed to the development of the population of the Auras region, especially the Wadi Abdi and Wadi El Abyad regions.

According to a field study based on the comparison between different municipalities, based on data from the source of the investigation and inspection we conducted with the population and various interests related to the subject, we highlighted the demographic transformations experienced by the region, which led to the formation of the Eurasian region, Including 12 municipalities from the province of Batna, and then tried to show the levels of health service, and to identify the mobility of the population for the health service in the province of study.

Key words: Mountain areas - Demographic transformations - Health reality - Health service - Auras.

مقدمة:

تمثل ظاهرة تحضر المراكز و التجمعات العمرانية في المجالات الجبلية، أهم سمات أزمة التعمير التي تعيشها المدن الجزائرية، والناتجة عن عجز هذه المدن على الوفاء بمتطلبات نموها الحضري و الاقتصادي، و الإعمار، ما أدى إلى امتداد التعمير إلى المجالات الحساسة (الجبال، السهل،..)، وكانت عاملا للدفع بالمراكز و التجمعات إلى الحضرية، بعد أن كانت تجمعات ريفية يهيمن عليها طابع النشاط الفلاحي، إن مظاهر تحضر المناطق الجبلية والتغير الاجتماعي السريع للمجتمعات المحلية سواء منها القديمة أو القروية بأنواعها، المحتلة لضفاف وادي عبدي ووادي الأبيض، وتدخل مختلف الفاعلين أثرت وتأثرت من خلال نمو التجمعات و التحول الاجتماعي و المجالي لها في المنطقة، وكان لنتيجة القوى والمتغيرات التي سادت كل مرحلة من مراحل التغير والتحول انعكاسات على التجمعات العمرانية الأوراسية، والتي أدت الى تحولات ديموغرافية بإقليم الدراسة.

1- تقديم منطقة الدراسة:

- الموقع: جغرافيا: تقع في قلب الاوراس وتنتمي إلى سلسلة جبال الأطلس الصحراوي ضمن مجال ولاية باتنة، وتشكل منطقة وادي عبدي ووادي الابيض نطاقا انتقاليا بين النطاق الجبلي (الأطلس الصحراوي) والصحراء فالوحدة الطبيعية المتضمنة لهذه المراكز هي حوضي وادي عبدي ووادي الابيض.

إداريا: منطقة الدراسة والمتضمنة 12 من البلديات والتي تنتمي إداريا إلى ولاية باتنة وتضم إجمالي عدد البلدية يقدر بـ 61 بلدية و 2 دائرة، و هي تقع في الجنوب الشرقي للولاية، وهي ذات امتداد الشمال الشرقي نحو الجنوب الغربي، ويعتبر الطريق الوطني رقم RN 87 من مقومات منطقة وادي عبدي والطريق الوطني رقم RN 31 من مقومات منطقة وادي الابيض، حيث يؤمن الربط بين مختلف مناطق الحوضين، والذي يربط مدينة باتنة بمدينة بسكرة بامتداد يقدر بـ150 م، و يخدم اغلبية بلديات إقليم الدراسة وتتوزع منطقة الدراسة كما يلي:

- **منطقة وادي عبدي**: تتضمن كل من البلديات: أريس، تيغانيمين، إشمول، تكوت، غسيرة وإينوغيسن.
- **منطقة وادي الأبيض**: تتضمن كل من البلديات: ثنية العابد، شير، بوزينة، لرباع، منعة وتيغرغار.

جدول رقم (01): بلديات منطقة الدراسة ورتبها الإدارية

الدائرة	البلدية
أريس	أريس – تيغانيمين
أشمول	أشمول- اينوغيسن
تكوت	تكوت – غسيرة
ثنة العابد	ثنية العابد-شير
منعة	منعة – تيغرغار
يوزينة	يوزينة – لرباع

الشكل رقم 01: أهمية موقع الأوراس ضمن إقليمه الجغرافي

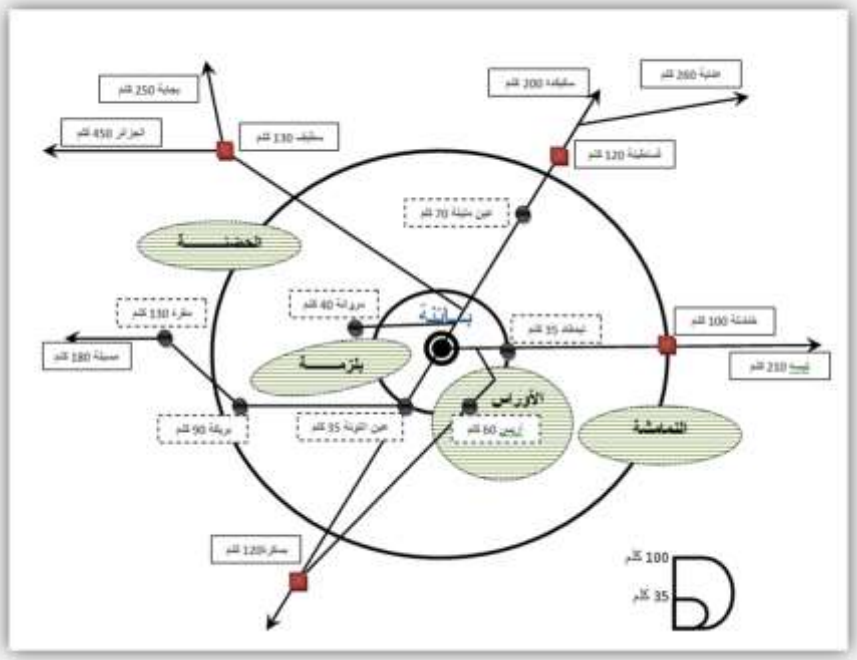

المصدر: Philippe Thiriez,Cherif Merzouki :**En Flanant Dans Les Aures**.
Editions Numidia ,Ain M'lila-Algerie.Anneé 1986 - page 17-

2- التحولات الديموغرافية: تطورفي أحجام سكان إقليم الدراسة (1987-2015)

إن الاهتمام بدراسة حجم السكان والتغير في هذا الحجم خلال الزمن، والتعرف على أسباب هذا التغير لا يرجع إلى أسباب علمية أكاديمية بحته فقط، وإنما يرجع كذلك وفي الأساس الأول إلى ما تسهم به هذه الدراسة في مجال الرفاهية الإنسانية من خلال زيادة الوعي الاجتماعي في المجتمع، المشكلات السكانية الموجودة.

تتعدد المراكز الحضرية وتتنوع أسباب ظهورها وتوزيعها والعوامل المتحكمة فيها، ويشكل حجم السكان مؤشرا يساعدا على دراسة ديناميكية وحيوية التجمعات الحضرية، ولإظهار هذه الديناميكية نقارن حجم سكان بلديات الدراسة لسنتي 1987 و2015 وإبراز حجم النمو السكاني.

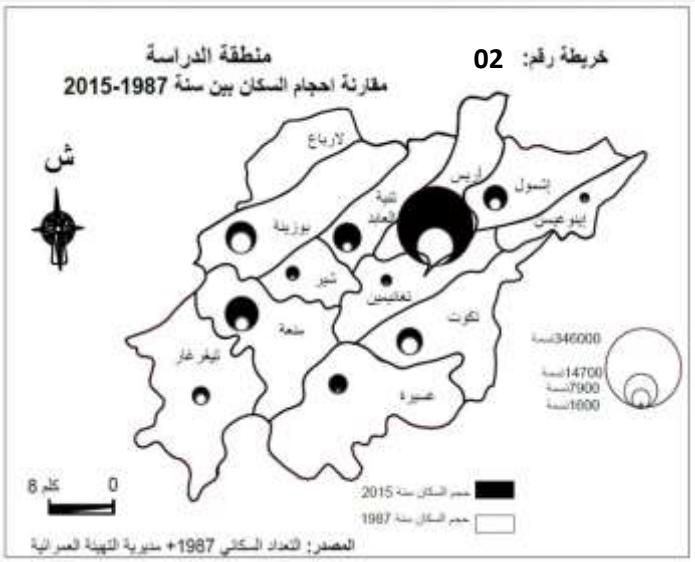

ساهمت مجموعة من العوامل في إحداث زيادة في أحجام سكان بلديات مجال الدراسة وذلك حسب قوة الجذب، تاريخ النشأة والزيادة الطبيعية، المواليد ونقص في الوفيات، للبلديات المجاورة، ويفسره مقارنة أحجام سكان البلديات لسنتي 1987 وسنة 2015 والذي يوضحانه الجدول الموالي والخريطة.

جدول رقم (02): مقارنة أحجام البلديات 1987 – 2015.

البلديات	عدد سكان 1987(نسمة)	عدد سكان 2015(نسمة)
اريس	16215	34692
تيغانيمين	1354	4397
اشمول	5011	10516
تكوت	7387	11536
غسيرة	4710	7933
اينوغيسن	1614	3522
ثنية العابد	4006	12089
شير	2366	5610
بوزينة	9472	13680
لرباع	0	0
منعة	5815	14724
تيغرغار	4494	7362
المجموع	62444	126061

المصدر: التعداد العام للسكان والسكن 1987 +مديرية التهيئة العمرانية باتنة 2015

من تحليلنا للجدول رقم (02) والخريطة رقم (02) يتضح أن هناك زيادة معتبرة في الحجم السكاني في فترة حوالي 28 سنة في كل البلديات، رغم التباين في معدلات النمو وهذا التحول الملاحظ في الحجم السكاني، يرجع إلى مجموعة من العوامل سبق ذكرها أما التباين في الزيادة بين البلديات، يعود إلى عوامل طبيعية ومحدودية مجالها (العوائق)، اقتصادية، وأمنية خاصة في فترة التسعينات وما بعدها. تضاعف حجم السكان في هذه الفترة مرة واحدة، فهناك

بلديات تضاعف مرتين وهما البلديات التي استفادت من الترقية الإدارية " بلدية ثنية العابد، اينوغيسن، تيغانيمين"، وأغلبية البلديات تضاعف مرة واحدة.

2-1-الانعكاسات الديموغرافية في إقليم الدراسة: نحو تشكل المجال الجبلي "نمو غير متكافئ داخل إقليم الدراسة".

للتغير السكاني ثلاثة عناصر، المواليد والوفيات والهجرة ومع توالي حالات الميلاد والوفاة والانتقال، فإن العدد الإجمالي للسكان في منطقة ما قد يتغير.

2-1-1- تأثير العامل الديموغرافي: عرفت السنوات الأولى للاستقلال حركة سكانية لا مثيل لها على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي والمحلي تضاف لتلك التي تميزت بها فترة الحرب.

- على المستوى الوطني: كان حدث الاستقلال سببا في مغادرة الأوربيين للجزائر تبعتها حدوث حركة سكانية واسعة باتجاهات ومناطق مختلفة، وبمستويات مختلفة.

هنالك هجرة باتجاه أماكن إقامة الأوربيين السابقة للاستحواذ على المساكن التي تركوها و ملأ الفراغ، و هنالك هجرة من خارج الوطن خصوصا من تونس و المغرب باتجاه الداخل، و هنالك عودة لبعض سكان المحتشدات و المراكز و القرى باتجاه المشاتي و الدواوير التي غادروها إبان الحرب،... الخ و "بصفة عامة فإن 1/3 رجع، 1/3 ذهب إلى المدينة و 1/3 بقي في مكانه[1]. فهجرة السكان لاستخلاف الأوربيين كانت في أغلبها باتجاه المدن وخاصة الكبيرة منها والتي كان يسكنها عدد أكبر من الأوربيين (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، سكيكدة، باتنة ...)

ولتوضيح الصورة والوقوف عند أهمية هذه الحركة السكانية نورد بعض الأرقام:

- في إحصاء 1954[2] كان عدد الأوربيين 1127744 أي ما يعادل 12% من مجموع سكان الجزائر البالغ عددهم آنذاك 9529726 نسمة، و كان معظمهم بطبيعة الحال يسكنون المدن و غادروها بعد الاستقلال مما أدى إلى استخلافهم و حدوث حركة سكانية هامة في المدن عكس ما عرفتها القرى والأرياف.[3]

يشكل النمو الديمغرافي إحدى المعطيات الأساسية التي ساهمت في اتساع وانتشار الظاهرة الحضرية بمنطقة الاوراس، وتظهر علاقة قوية بين التغير الديموغرافي والظاهرة الحضرية، فالمراكز العمرانية نتاج سكانها، فهي انعكاس لتنظيم المجتمع نفسه، وتتشكل خصائص التجمعات السكانية ومزاياها من خلال أحجام السكان وتركيبتهم الاقتصادية بالإضافة إلى معدلات التغير من زيادة أو نقصان، بناء على معدلات النمو الطبيعي والهجرة وتوزيع التجمعات عبر مجال البلديات.

[1]COTE M., "l'origine géographique de l'émigration algérienne", Annales algériennes de géographie, n° 5, p.:130..

[2]G.G.A, Répertoire statistique des communes d'Algérie- 1954, op. cit.,

[3]: طمين رشيد، إشكالية السكن في إقليم القل: الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية والاجتماعية، رسالة دكتوراه دولة في العمران، جامعة قسنطينة، 2009، 64،65.

2-1-2- العوامل المتحكمة في النمو الديموغرافي: يشكل معدل النمو السنوي للسكان إحدى المؤشرات الديموغرافية المهمة، التي تبين لنا وتيرة حركة السكان أو الديناميكية السكانية، و تعطي لنا تفسيرات عن وضعية السكان الاقتصادية والاجتماعية[1]، حيث تلعب مجموعة من العوامل التي تؤثر في النمو الديموغرافي، منها طبيعية (مواليد ، وفيات) و أخرى غير طبيعية (هجرة بنوعيها)، يبقى العنصر البشري في حركية دائمة عبر المجال الجغرافي من حيث النمو والبنية العمرية والتوزيع والانتشار بين المناطق الريفية أ و الحضرية، هو الذي يحدد معالم الشبكة العمرانية بالإقليم ومختلف التحولات التي تحدث من توازن أو اختلال و أن حركة السكان في المجال الجغرافي لها تأثيراتها الايجابية والسلبية على توازن الأقاليم[2].

أ-العوامل الطبيعية: تساهم الزيادة الطبيعية تساهم في نمو حجم سكان التجمعات العمرانية، وبالنسبة لمعطيات المواليد المتوفرة عبر بلديات مجال الدراسة لا تعبر عن الحقيقة الفعلية للزيادة السكانية وهذا راجع لعدة اعتبارات أهمها:

- أغلبية الحوامل بمجال الدراسة (البلديات) يتوجهن عند الولادة إلى كل من مدن : (أريس ، باتنة ، بسكرة) [3]، و بالتالي إداريا تسجل هذه الولادات في سجلات هذه البلديات وليس بسجل بلدية الإقامة الفعلية، هذا ما يؤدي إلى تضخم في حجم ولادات بلديات الاستقبال، وإنقاص في بلديات المصدر، وهذا ما يعكسه سجل الحالة المدنية لبلدية أريس.
- وجود مصلحة ولادة بمركز منعة، تكوت لكنها تعاني من نقص في التجهيز، أما العيادة الوحيدة المتواجدة بمنطقة الدراسة هي عيادة أريس.
- تراجع ظاهرة الولادات بالطرق التقليدية في مجمل بلديات الدراسة.

أما فيما يخص سجلات الحالة المدنية للوفيات، فحسب الإحصائيات المتوفرة تأكد تراجع الوفيات بمجال الدراسة بسبب تحسن الخدمات الصحية في السنوات الأخيرة. (المصالح الحالة المدنية لبلديات الدراسة)، إضافة إلى أن أغلبية الوفيات، تكون بالمستشفيات (أريس، باتنة، بسكرة).

وقد نجمت عن عمليات التحضر في معظم بلدان العالم الثالث والجزائر بصفة خاصة مجموعة من النتائج التي تركت آثارها السلبية في عملية التنمية، فالنمو الحضري اقترن بارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل عام، إذ أدى تطور الخدمات الصحية إلى انخفاض معدل الوفيات، في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات الولادة، فشهدت الجزائر معدلات نمو سكاني مرتفعة خاصة العشريات الأخيرة من القرن الماضي.

ب-الهجرة: تعتبر الهجرة عنصرا أساسيا و هي المغذي الرئيسي لنمو المراكز الحضرية[4] وتختلف الهجرة من بلدية لأخر حسب الحجم وحسب الأهمية الاقتصادية وحسب قوة الجذب و حسب التجهيزات الأساسية لتجمعات البلدية.

---

[1] : ضريفي نعيمة: رسالة ماجستير: أحواض الخدمة بمنطقة فرجيوة محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2002. ص 53.

[2] : لحسن فرطاس: الفوارق الاجتماعية الاقتصادية إشكالية التنمية المتوازنة، دراسة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 1014، ص 14.

[3] : حسب نتائج التحقيق الميداني جانفي 2016.

[4] : فضل الله عبد اللطيف: تأملات حول مشكل هجرة الارياف، مجلة جغرافية المغرب، العدد رقم 1، 1977، ص05.

الهجرة في مجال الدراسة تختلف من المراكز الرئيسية إلى المراكز الثانوية، وبين المراكز الرئيسية نفسها، فهناك بعض المراكز يتضاعف بها عدد السكان بنسبة أكبر من المراكز الأخرى كونها مناطق جاذبة للسكان، وهذا إما لموضعها الطبوغرافي (مثلا مناطق منبسطة) أو نتيجة توفرها على جميع التجهيزات، الهياكل والمرافق التي بإمكانها جذب السكان والمساعدة على استقرارهم، وعلى العكس نجد أن الهجرة ببعض المراكز ضعيفة.

ويساهم تأثير عوامل الطرد حيث يهاجر ريفيون آخرون إلى المدن، بسبب عوامل الجذب المرتبطة بالميزات العديدة التي تتمتع بها المدن الكبرى، مقارنة بالريف في الخدمات الأساسية والترفيهية والتعليمية وغيرها [1].....، و إذا نظرنا إقليم الدراسة، فإننا نرى أن الهجرة تنقسم إلى هجرة وافدة وهجرة مغادرة.

-**الهجرة الو افدة**: فيما يخص الهجرة الوافدة إلى تجمعات إقليم الدراسة هي في الأصل من التجمعات الثانوية لمختلف بلديات المنطقة، وبين البلديات، إضافة إلى المناطق الريفية المبعثرة، والخرائط المتواجدة في الملحق تبين حركة الهجرة باتجاه من والى بلديات منطقة الدراسة حسب معطيات التحقيق الميداني لسنة 2015، وهي موزعة حسب المنطقتين التي تشكل الإقليم المدروس.

-**الهجرة المغادرة**: المميزات الطبيعية لجبال الأوراس التي تفصل بين الهضاب العليا الشرقية بالشمال والزيبان بالجنوب، جعلت منه إحدى أهم المحيطات الحياتية القديمة في سلسلة الأطلس الصحراوي، وذلك بفعل التحكم في تسيير مختلف مركباته البشرية والطبيعية دون استثناء، حيث مارست مجتمعاته نشطات مختلفة ثقافية واجتماعية اقتصادية أساسها الحياة الزراعية الرعوية.

بعد مطلع الستينات عرف الأوراس تدخلات عديدة مارستها الدولة و السكان أدت إلى ظهور وظائف جديدة و سوق نقدية، ساهمت في تفكيك الحيات الزراعية الرعوية التي انجر عنها انتقال المجال من طابعه الاستغلالي المتزن إلى الطابع المركز أدى إلى عدة انعكاسات سلبية على مستوى الأنظمة الجغرافية الطبيعية و التنموية و انتقال الوسط الجبلي من محيط يعمل على دمج السكان ضمن مركب إنتاجي متكامل يتجاوب مع الواقع المحلي بكل مضامينه إلى مجال يمثل خزان لتصدير السكان من مختلف الأعمار في اتجاه المدن[2].

عرفت البلديات هجرة معتبرة إلى البلديات المجاورة، وبعض بلديات الولاية، إضافة إلى هجرة الولايات أخرى أهمها الشرقية من البلاد والجنوبية (قسنطينة، خنشلة، ام البواقي، ورقلة .....)، إلى مختلف المدن التي تتوفر على فرص عمل.

[1] : احمد نبية عبد الفتاح النشاوي: أثر التحولات العمرانية على مراكز الخدمات حالة الدراسة (مصر الجديدة) رسالة ماجستير، كلية التخطيط والتصميم الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة 2007 ص 81.

[2] :أزرايب الصالح، شراد صلاح الدين: الحياة الرعوية الزراعية واستغلال المجالات الجبلية- التوازنات و الاختلالات حالة الاوراس، مجلة العلوم والتكنولوجيا D العدد 33، جامعة قسنطينة، 2011، ص05.

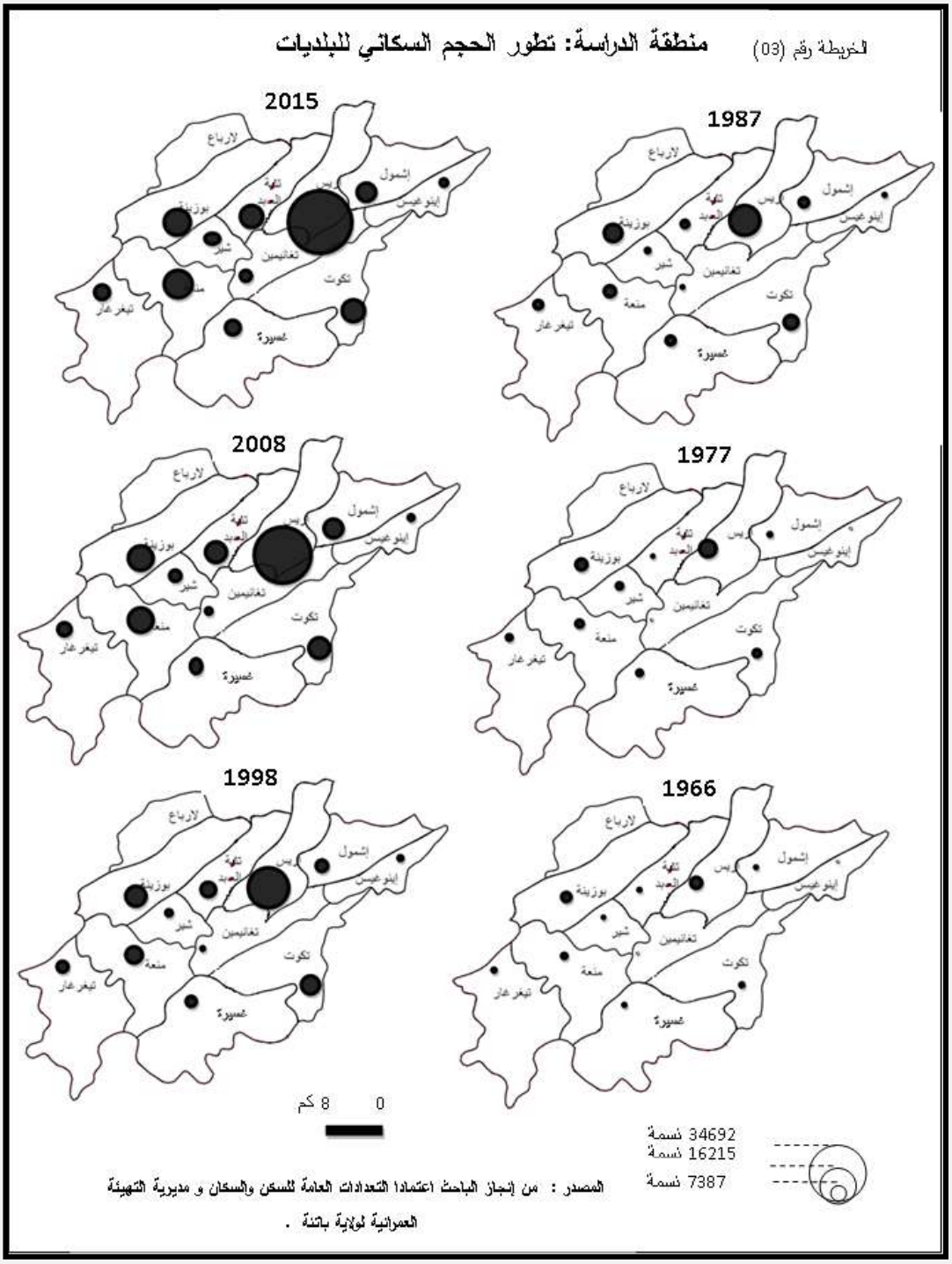

3-الو اقع الصحي بإقليم الدراسة: شهد القطاع الصحي بالجزائر فترة تحول منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي حسب ما أكده تحقيق وطني، ففي سنوات قلية تجسد التحول في الصحة عندما تمكن المجتمع الجزائري من تجاوز الأمراض الخطيرة والمعدية، بواسطة سنوات الإصرار الطوعي لسنوات السبعينيات الذي نتج عنه إدماج مخططات التنمية البلدية في النظام الوطني للصحة من أجل الاستغلال التام للوحدات الصحية الجوارية. بعد انتهاج نظام اقتصاد السوق بمختلف اتجاهاته وانعكاساته مع التحولات التكنولوجية الكبرى، أدى ذلك إلى ظهور صحة بوتيرتين، حيث أصبح القطاع الصحي عمومي(مبدأ مجانية العلاج) ، وخاص يتطور بوتيرة سريعة.[1]

[1] : Djilali sari , la transition de santé en Algérie, éditeur : union international pour l'étude scientifique de la population 2009. , p 13

3-1-- توزيع الهياكل الصحية بإقليم الدراسة: إن الصحة ما هي إلا حالة توازن وتأقلم الإنسان مع المحيط الذي يعيش فيه، هذا التوازن يمكن أن يختل وذلك بتدخل مجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، مما يفتح المجال لظهور الأمراض وانتشارها، فكيف يمكن القضاء على هذه الأمراض؟ إن ذلك يتم بتوفير جهاز صحي فعال ومتكامل في جميع أجزائه، والبحث عن التحكم في مستوى التجهيز وتوزيعه توزيعا متوازنا في المجال، بغرض تحقيق فرص علاج أكبر أمام المواطنين، الأمر الذي يستدعي السؤال عن مكانة الخدمة الصحية في المجال الجبلي الاوراسي. أما العلاج في فترات سابقة للمجال المدروس كانوا يستخدمون العلاج من المرض الطرق .[1]

و تتنوع التغطية الصحية في المراكز التابعة لمنطقة الدراسة بين قاعات العلاج و المراكز الصحية، عيادة متعددة الخدمات ومستشفى وعيادة توليد من بين الأبعاد الحساسة لتواجد الهيكل والخدمة الصحية في إقليم معين، هو توفير الخدمات الاستعجالية للسكان عند الحاجة، وعند غياب هذه الخدمة الحيوية والأساسية، تصبح صحة الإنسان في خطر وخاصة في البلديات البعيدة، تتميز هذه الهياكل بنوع من الفوارق[2] و هي تتوزع في منطقة الدراسة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): منطقة الدراسة: التجهيزات الصحية عبر بلديات منطقة الدراسة

نوع التجهيز	اسم التجهيز	اريس	تيغانيمين	اشمول	تكوت	غسيرة	اينوغيسن	ثنية العابد	شير	بوزينة	لرباع	منعة	تيغرغار
مجتمعي	قاعة علاج	5	6	8	6	6	4	7	6	10	0	3	4
	مصلحة توليد	1			1			1				1	
	عيادة .م. الخدمات	3	0	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1
	عيادة توليد	1											
	مستشفى	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	مستشفى في طور الانجاز	/	/	/	1	/	/	1	/	/	/	/	/

المصدر: مديرية الصحة لولاية باتنة

[1] : تحقيقات ميدانية مع كبار المنطقة.

[2] : لحسن فرطاس: الفوارق الاجتماعية الاقتصادية إشكالية التنمية المتوازنة، دراسة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية ، جامعة قسنطينة1 ، 1014، ص 261.

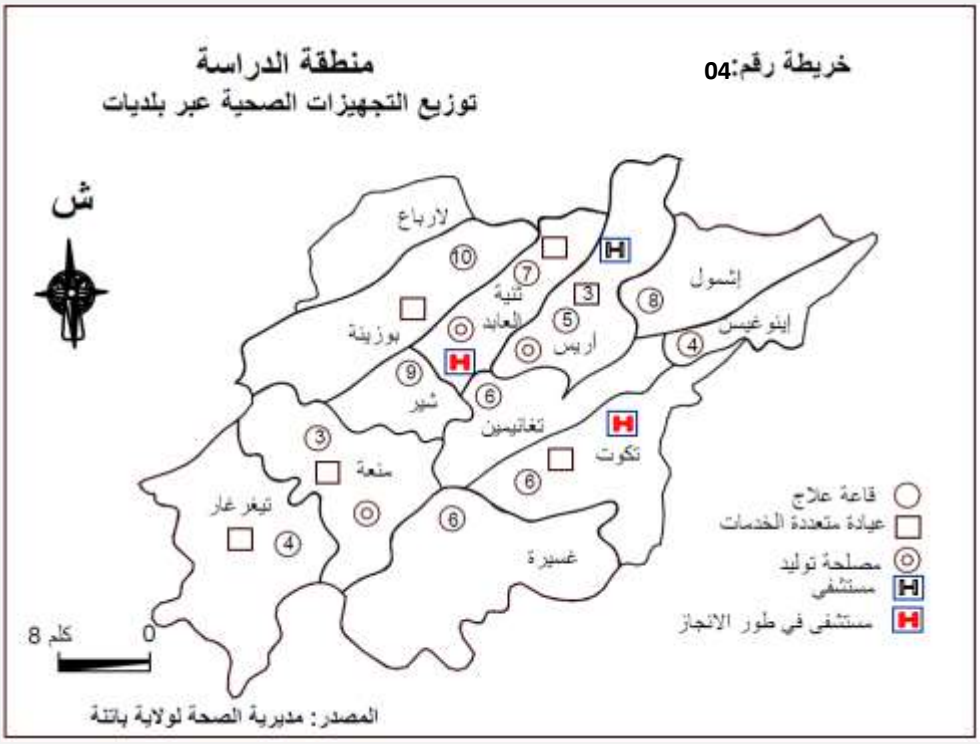

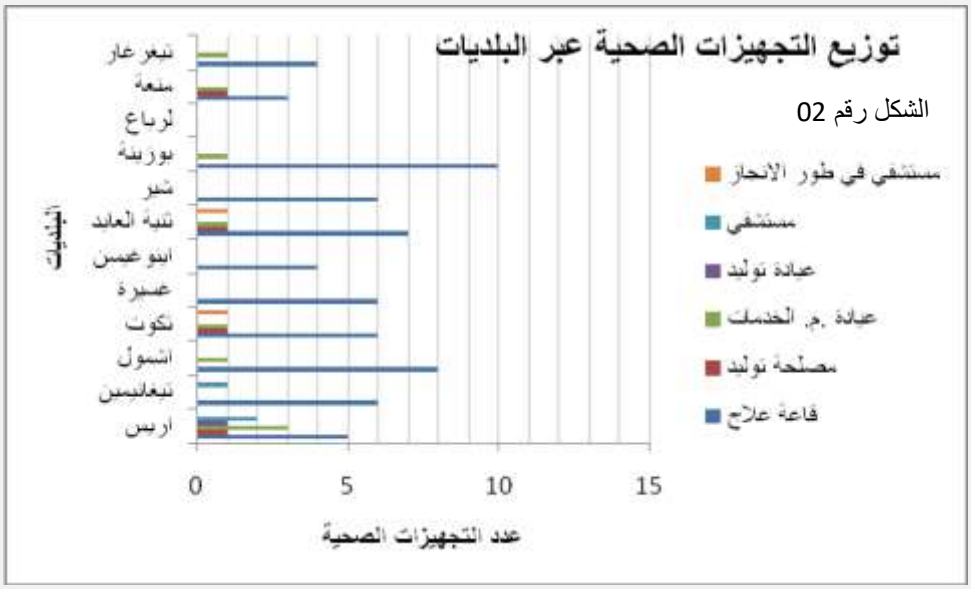

الشكل رقم 02

إن توزيع الهياكل الصحية تقريبا متشابه أو متجانس في حسب المستوى الإداري للمراكز من ناحية العدد و الخدمات أو الاختصاصات المقدمة، عدا الاختلاف في كون مركز أريس ينفرد بالمستشفى وعيادة الولادة التي تستقبل الحوامل من كل بلديات منطقة الدراسة ، فيما يخص مقرات الدوائر يتواجد بها عيادة متعددة الخدمات مع مصلحة للتوليد في مركز منعة، يضاف إليها مركز تيغرغار، أما باقي المراكز الرئيسية للبلديات تتوفر على مركز صحي ، والتجمعات الثانوية على قاعة علاج، وهناك مستشفيين سيدخلان الخدمة في كل من مركز تكوت ومركز ثنية العابد، واللذان سيغيران الخريطة الصحية بالإقليم مستقبلا، كون للمؤسسات الصحية دور أساسي في تقوية المراكز الحضرية، و تمييز المجال من خلال التراتبية التي يحدثها مستوى وصنف هذا النوع من التجهيزات، لأن قطاع الصحة يساهم في البنيات المجالية بمستويات متفاوته من حيث التأثير، من قاعة علاج إلى مستشفى.

وتبقى الإشكالية المطروحة هي التناقض الموجود بين نوعية العلاج و القرب الجغرافي من مراكز العلاج نفسه.كما أن التهيئة الإقليمية تقوم بالأساس على سيناريو يتكون من حلقات متعددة المراكز يهدف إلى تنظيم الإقليم عن طريق هيكلة عفوية للحلقات المختلفة على مستوى الأقاليم الصغرى إلى جانب مستوى أقطاب الأقاليم الكبرى ، هذا النظام يرمي إلى خلق تناسق عام ومرونة كبيرة ، تسمح بتقليص الفوارق وتضمن لمجموع السكان الاستفادة من الخدمات العمومية وخاصة الصحية منها.[1]

3-2-مستوى التغطية في الإطار الطبي لسكان إقليم الدراسة:

3-2-1-مستوى التغطية في الطب العام: من خلال معطيات الجدول رقم 65 فقد بلغ عدد الأطباء العامين في سنة 2015 في مجموع بلديات الإقليم 62 طبيب ممارس بمتوسط 01 طبيب لكل 2033 نسمة وهو مؤشر تغطية ضعيف مقارنة على مستوى الوطن 01 طبيب لكل 1729 نسمة، وترجع التغطية الضعيفة إلى ضعف القطاع الخاص، بسبب توافد السكان على القطاع العام، ووجود عيادات متعددة الخدمات، وارتباط بعض المراكز بالخدمة الصحية بالمدن الكبرى المجاورة (باتنة، بسكرة)، وحجم سكان الإقليم الجبلي (منخفض).[2]

الجدول رقم (04): المنشآت الصحية والتأطير الطبي حسب كل بلدية

البلديات	عيادات طبية خاصة			الصيدليات		الموارد البشرية				
	عيادات الأسنان	طـــــب خاص	طب عام	قطاع عام	قطاع خاص	طـــب خاص	طـــب عام	الصيدليون	جراحو الأسنان	الأعوان الطبية
إشمول	01	-	02	-	02	-	02	-	02	29
إنوغيسن	-	-	-	-	-	-	01	-	01	07
تكوت	01	-	03	01	02	-	02	-	02	25
غسيرة	-	-	02	01	01	-	02	-	-	08
ثنية العابد	01	-	01	01	02	-	02	-	01	25
شير	-	-	-	-	01	-	01	-	-	11
منعة	03	-	02	01	04	-	03	-	01	42
تيغرغار	-	-	-	-	-	-	01	-	-	08
بوزينة	03	-	03	01	02	-	01	-	01	18
لارباع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أريس	06	04	04	02	07	02	27	01	06	237
تيغانمين	-	-	-	-	01	-	01	-	-	04
المجموع	15	4	17	7	22	2	43	2	14	414

المصدر: مديرية الصحة لولاية باتنة 2015

[1] : Emmanuel vigneron , professeur de géographie et d'aménagement, directeur scientifique du groupe prospective santé de la DATAR adsp ,n 29 décembre 1999 page 19

[2] : مقابلات مع السكان 2015.

الجدول رقم (05): مؤشر التأطير الطبي لسكان إقليم الدراسة

البلديات	عدد السكان 2015	عدد الأطباء العامون	طبيب/ن	طبيب أسنان	طبيب اسنان/نسمة	صيدلي	صيدلي/نسمة	الأعوان الطبية	عون طبي/نسمة
اريس	34692	31	1119	12	2891	9	3855	237	146
تيغانيمين	4397	1	4397	0		1	4397	4	1099
اشمول	10516	4	2629	3	3505	2	5258	29	363
تكوت	11536	5	2307	3	3845	3	3845	25	461
غسيرة	7933	4	1983	0		2	3967	8	992
اينوغيسن	3522	1	3522	1	3522	0		7	503
ثنية العابد	12089	3	4030	2	6045	3	4030	25	484
شير	5610	1	5610	0		1	5610	11	510
بوزينة	13680	4	3420	4	3420	3	4560	18	760
حلرباع	0	0		0		0			
منعة	14724	5	2945	4	3681	5	2945	42	351
تيغرغار	7362	3	2454	0		1	7362	8	920
المجموع	126061	62	2033	29	4347	30	4202	414	304

المصدر: مديرية الصحة لولاية باتنة 2015

أما على مستوى البلديات فتظهر تباينات كبيرة في مستوى التغطية الصحية حسب الجدول والتي نوضحها على الشكل التالي:

- بلديات نسبة التغطية جيدة وتبرز في بلدية أريس، لتوفرها على مستشفى وعيادة متعددة الخدمات.
- بلديات يفوق معدلها بقليل المعدل الوطني وتتمثل في كل من بلدية (غسيرة، تكوت، اشمول)
- بلديات معدلها ضعف المعدل الوطني، تغطية ضعيفة وتبرز في كل من بلديات (منعة، بوزينة، اينوغيسن، تيغرغار)
- بلديات ذات تغطية ضعيفة جدا، وتتمثل في كل من بلديات (شير، ثنية العابد، تيغانمين)

ويعود التباين في التغطية الى ضعف الهياكل الصحية في بلديات مثل: شير، تيغانمين، وإلى الحجم السكاني في أخرى (بوزينة، منعة، ثنية العابد).

3-2-2-مستوى التغطية في الطب المتخصص:

قدر عدد الأطباء المتخصصين بهياكل الصحة لمنطقة الدراسة 06 طبيب مختص في سنة 2015 ، بمعدل تغطية في الطب المتخصص لمجموع سكان المنطقة بطبيب متخصص لكل 21010 نسمة وهي نسبة تغطية ضعيفة جدا مقارنة على المستوى الوطن الذي بلغ 01 طبيب لكل 3242 نسمة وهذا ما يفسر ارتباط السكان بالمدن المجاورة من اجل الخدمة الصحية، وفيما تبرز عبر البلديات مدينة أريس التي تتوفر على هذه الخدمة الصحية 5782 نسمة/طبيب متخصص وهي أعلى من التغطية على المستوى الوطني.

غياب الطب المتخصص من مجموع11 بلديات الإقليم، فالطب المتخصص يتركز بالأساس في مدينة باتنة، بسكرة، سطيف، قسنطينة حسب نتائج التحقيق الميداني.

3-2-3-مستوى تغطية الصيدليات :

بلغ عدد الصيدليات لمجموع بلديات إقليم الدراسة 30 صيدلية في سنة 2015، وتعتبر ميزة هذه الخدمة ليست كالتأطير الصحي (الأطباء)، كون تواجد صيدلية واحدة في مركز أو بلدية، حتى إقليم بلديتين متجاورتين يمكن أن تغطي الاحتياج والطلب من ناحية الطلب، لأن هذه الخدمة لها طابع تجاري.

لكن تكمن نوعية الخدمة في القرب والبعد عن الخدمة، إذ أن الغياب التام لصيدلية واحدة على الأقل في بلدية، يعتبر إشكال أمام المواطن، خاصة في وقت الضرورة (الاستعجالات) أمام السكان، والبلدية الوحيدة التي لا تتوفر على صيدلية هي بلدية انوغيسن، كون مقر البلدية مجال نقطي، استحدثت في التقسيم الإداري الأخير، وقربها من مركز اشمول، والخدمة الصحية ترتبط بمدينة أريس.

وحسب التغطية عبر البلديات، نجد أحسن تغطية تتمثل في بلدية منعة، تليها تكوت، وبعدها اريس. بمعدل 2 إلى5 صيدليات في البلدية وتنفرد اريس بـ 9 صيدليات.

3-2-4-مستوى التغطية حسب طب الأسنان: قدر عدد أطباء الأسنان 29 طبيب في سنة 2015 ، و أغلب البلديات تعاني من النقص في ذلك باستثناء بلديات تكوت، اشمول، أريس، منعة،وهي بلديات تقدم معدل تغطية متوسط. كما يلاحظ غياب تام لطبيب أسنان في كل من بلديات: غسيرة، تيغانمين، شير، تيغرغار، وهي بلديات ترتبط بمجال هذه الخدمة بالمقرات الرئيسية للبلديات.

3-2-5-مستوى التغطية حسب أعوان الشبه الطبي : قدر عدد أعوان الشبه الطبي بمجال الدراسة 414 عون في سنة 2015، وأغلب البلديات لها تغطية معتبرة بإستثناء 4 بلديات هي تيغرغار، غسيرة، تيغانمين، بوزينة.

-التغطية المتوسطة تبرز في كل من بلديات: اينوغيسن، ثنية العابد، شير.

-التغطية الحسنة تتمثل في كل من بلديات تكوت، اشمول، منعة، وهي بلديات تقدم معدل تغطية مقبول.

-في حين تنفرد بلدية اريس بتغطية جيدة بـ1عون شبه طبي/146 نسمة، لما تتوفر به من تجهيزات تقدم على مستوى المجال المدروس.

3-3-مستويات التأطير الطبي عبر بلديات منطقة الدراسة: اعتمدنا بالترتيب و التصنيف على خمسة مؤشرات كما هي مرتبة في الجدول الموالي:[1]

1 طبيب / عدد السكان

1طبيب مختص / عدد السكان

1 صيدلي / عدد السكان

[1]: لحسن فرطاس: الفوارق الاجتماعية الاقتصادية إشكالية التنمية المتوازنة، دراسة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 1014، ص 268.

1 جراح أسنان / عدد السكان

1عون شبه طبي/عدد السكان

بعد ترتيب مجموع البلديات في كل مؤشر حسب المصفوفة رقم 66، يتم جمع مجموع المراتب لكل بلدية لنحصل على التصنيف الوارد في الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): مصفوفة مستوى التأطير الطبي عبر بلديات الدراسة

البلديات	رتبة المؤشر1	رتبة المؤشر 2	رتبة المؤشر 3	رتبة المؤشر 4	رتبة المؤشر 5	المجموع	مستوى التأطير	
اريس	1	1	1	3	1	7	جيد	
تيغانيمين	10	2	7	6	11	36	ضعيف	
اشمول	5	2	3	8	3	21	متوسط	
تكوت	3	2	6	2	4	17	حسن	
غسيرة	2	2	7	4	10	25	متوسط	
اينوغيسن	8	2	4	11	6	31	ضعيف	
ثنية العابد	9	2	7	5	5	28	متوسط	
شير	11	2	7	8	7	35	ضعيف	
بوزينة	7	2	2	7	8	26	متوسط	
لرباع								
منعة	6	2	5	1	2	16	حسن	
تيغرغار	4	2	7	10	9	32	ضعيف	

مستوى تأطير جيد	
مستوى تأطير حسن	
مستوى تأطير متوسط	
مستوى تأطير ضعيف	

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال تحليلنا لمصفوفة التأطير الطبي، يتضح أن بلدية أريس تحتل المرتبة الأولى كون المدينة تخدم مجال الإقليم، وتليها في الفئة الثانية كل من بلديات تكوت ومنعة نتيجة توفرهما على عيادة متعددة الخدمات وأطباء خاصين خواص. أما الفئة الثالثة ذات تأطير من متوسط إلى ضعيف، وتتمثل في كل من بلديات (اشمول ثنية العابد، بوزينة، غسيرة.

وأما الفئة الأخيرة: التي تعاني من ضعف التأطير الطبي فتتمثل في كل من بلديات: تيغانمين، تيغرغار، شير، انوغيسن، كونها بلديات حديثة النشأة.[1]

3-4-الحركة من اجل الخدمات الصحية:

تتنوع الخدمات الصحية من حيث تخصصها، ومستوى الخدمات التي تقدمها، إذ منها ما يقف على المستوى القاعدي، ومنها مالا يوجد إلا بالمدن الكبرى، وتعتبر قاعة العلاج أدنى هذه التجهيزات ويتبعه في التراتبية المركز الصحي، قاعة متعددة الخدمات، المستشفى، المستشفى الجامعي، ومن الطبيعي أن تختلف مناطق جذب هذه الخدمات بحيث أن جذب قاعة العلاج يقف عند حدود القرية أو الدشرة، وهو المستوى الأول من مناطق النفوذ، بينما يهيمن المستشفى على كل التيارات داخل الإقليم، وعلى الرغم أن هذه التيارات موجهة، فإنها تساهم في تعزيز المراكز الحضرية التي تتوفر

[1] : مدور وليد: الظاهرة الحضرية في المناطق الجبلية، رسالة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 2017، ص 305، 306.

على هذه التجهيزات. تسعى الدولة جاهدة لتوفير الخدمات العمومية الصحية بكل المناطق، حيث أنها مصدر لحركة السكان وتدفقاتهم من التجمعات والبلديات التي تفتقر إلى لهذه الخدمات نحو التجمعات السكانية التي تتوفر على هذا النوع من الخدمات، الذي يخلق ديناميكية مهمة في المجال تزيد بمستوى الوحدات الصحية، حيث كلما كان مستوى الخدمات أو الوحدات عاليا كلما زادت واتسعت مجالات النفوذ وقوة الجذب. حيث تتباين نسبة الحركة من اجل الخدمات الصحية من بلدية لأخرى، وذلك حسب عامل القرب من الخدمة ونوعية الخدمات، وإمكانيات الأسرة نظرا للضرورة القصوى لهذه الخدمة.

- **منطقة وادي عبدي:** تعتبر نسبة الحركة من اجل الخدمة الصحية مدينة أريس متوسطة مقارنة بارتباط بلديات منطقة وادي الأبيض، حيث قدرت أعلى نسبة باتجاه أريس لبلدية ثنية العابد (عامل القرب)، والمقدرة بـ 60%، فيما تباينت الارتباطات بين مختلف البلديات في حين سجلنا أقل نسبة لبلدية منعة وتيغرغار لعامل البعد والوجهة المفضلة لهم مدينة بسكرة (أحسن الخدمة)، وهناك حركة باتجاه مدينة باتنة بنسب متفاوتة بين 20 إلى 30 %من مجموع الحركة من اجل الخدمة الصحية. وهناك حركة باتجاه مركز منعة من كل (بوزينة، تيغرغار، شير)، لتوفر المركز على مصلحة التوليد.

-**منطقة وادي الأبيض:** ارتباط كبير بالنسبة للخدمة الصحة في منطقة وادي الأبيض بمدينة أريس هذا ما تبينه الخريطة رقم (05)، حيث نلاحظ أن نسبة الحركة تتعدى 70 في اغلب البلديات ما عدا بلدية تكوت بـ 50%، حركية متوسطة باتجاه مدينتي باتنة وبسكرة، حيث نجد البلديات الشمالية ينتقلون إلى مدينة باتنة، أما البلديات الجنوبية باتجاه بسكرة (المسافة).

من الطبيعي أن تختلف مناطق جذب الخدمات الصحية حيث تتحدد تنقلات السكان من أجل الخدمة الصحية حسب مستويات تجهيز البلديات حيث مستوى قاعة العلاج ومركز العلاج يتوقف نفوذه عند التجمعات الثانوية، وفي بعض البلديات التجمع الرئيسي، أما قاعة المتعددة الخدمات يتعدى إقليم الدائرة، في حين المستشفى يتجاور إقليم الولاية (البلديات الغربية لولاية خنشلة).

الخريطة رقم(05)

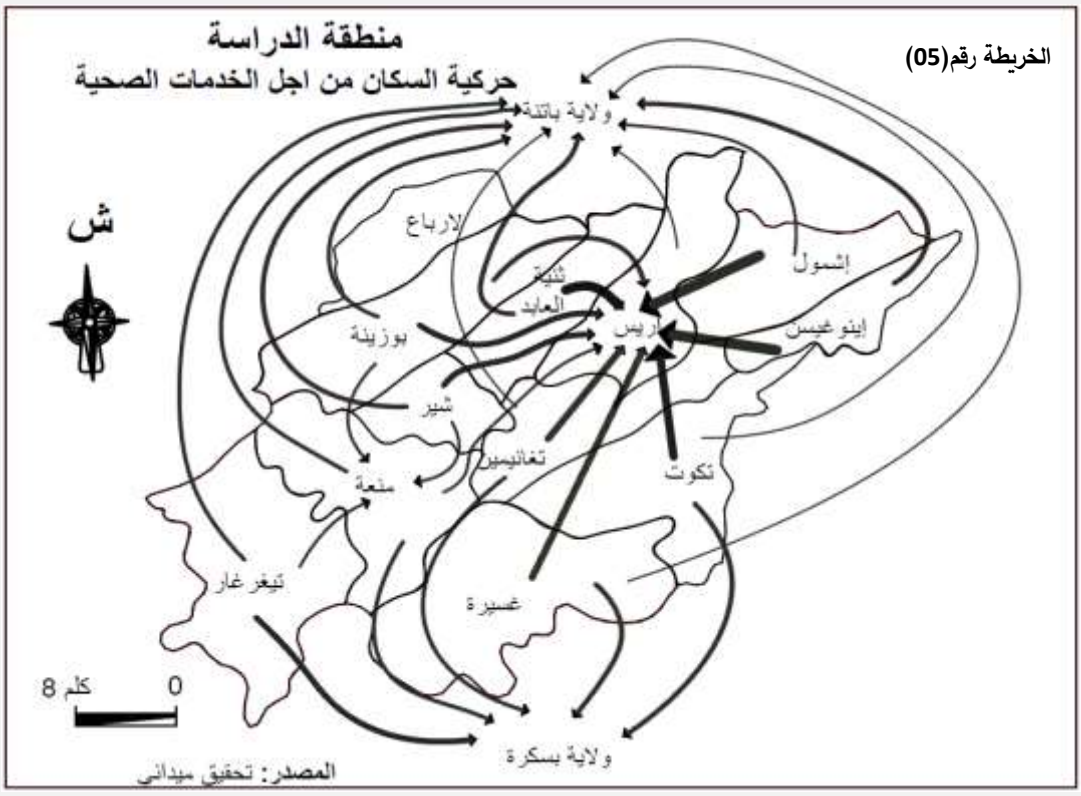

4-العلاقة بين التزايد السكاني والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية : تعتبر دراسة العنصر البشري موضوعا يعكس في نفس الوقت ديناميكية المراكز الريفية والحضرية هذه الديناميكية التي ترتبط بحجم التحولات ونوعها كما يظهر العلاقات بين مختلف المناطق، أن عنصر السكان يساهم بدوره في تنظيم المجال،[1] و معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بينه و بين المجال المحيط به أمر مهم، وكيف يؤثر و يتأثر به من خلال عمليات التنظيم و الهيكلة والتخطيط، التي يقوم بها حسب متطلباته و حسب ما يتحتم عليه أحيانا أخرى.

[1] : عبد الحق الصدق، المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال، في شمال شرق المغرب، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب وجدة .2013 .ص 195.

المصدر: ديب بلقاسم، النمو الحضري بين تجربة العالم الغربي والعالم العربي، بتصرف الباحث

خاتمة

إن تطور التجمعات السكانية في البلدان النامية لم ترتبط بالتطور الصناعي والنمو الاقتصادي المحلي، الأمر الذي جعل النمو الحضري عبئاً على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، وليس عاملاً من عوامل التطور فيها، ومنطقة الأوراس عرفت انعكاسات مجالية في مجالات مختلفة وتباينت من بلدية إلى أخرى من بينها التحولات الديموغرافية، حيث عرفت بلديات الدراسة نمو سكان متباين من بلدية لأخرى، وساهمت مجموعة من العوامل في الفوارق في النمو بين البلديات، من أهمها:

العامل الأمني، الترقية الإدارية، مستوى التجهيز، و الهجرة،... ويقدم اختلاف واضح من الشرق إلى الغرب، وتظهر الإحصائيات أن التجمعات السكانية المهمة بالإقليم تتركز بالجهة الشرقية (منطقة وادي الأبيض)، من الطبيعي أن يتركز السكان في هذه المنطقة لأنها أوفر حظا من حيث الإمكانيات بالقسم الأخر من الدراسة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، تركز التجمعات ذات الأحجام المعتبر بالجهة الشمالية من الإقليم.

اما مستوى الخدمة الصحية في إقليم الدراسة، المستوى الأول في التغطية الصحية مدينة أريس التي تخدم الإقليم بأكمله، ويأتي في المستوى الثاني ذو تغطية متوسطة للتأطير الطبي كل من مقرات الدوائر، وفي المستوى ذات التغطية الضعيفة مقرات البلديات، مع العلم أن مستشفيين سيدخلون الخدمة قريبا بمجال الدراسة، مستشفى 120سرير بمركز ثنية العابد، مستشفى 60 سرير بمركز تكوت، والذين سيغيران الخريطة الصحية بالإقليم، والحركة الخاصة بالخدمة الصحية.

وتكمن فعالية التنمية في هذه المجالات إلى دعم جميع القطاعات لخلق توازنات داخل هذا المجال، فإن الخدمة الصحية هي سبيل تحقيق استقرار السكان بالأقاليم الجبلية، **والحفاظ على راحة السكان**، والتقليل من تنقلاتهم ذلك لا يتحقق إلا عن طريق انشاء التجهيزات والمرافق الصحية بهذه البلديات النائية.

المراجع:

1- احمد نبية عبد الفتاح النشاوي: أثر التحولات العمرانية على مراكز الخدمات حالة الدراسة (مصر الجديدة) رسالة ماجستير، كلية التخطيط والتصميم الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، 2007.

2- طمين رشيد، إشكالية السكن في إقليم القل: الخصائص والدلالات في ضوء التأثيرات المجالية والاجتماعية، رسالة دكتوراه دولة في العمران، جامعة قسنطينة، 2009.

3- لحسن فرطاس: الفوارق الاجتماعية الاقتصادية إشكالية التنمية المتوازنة، دراسة بلديات السهول العليا لولاية سطيف، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 1014، ص 268.

4- ضريفي نعيمة: رسالة ماجستير: أحواض الخدمة بمنطقة فرجيوة محاولة منهجية لتعريفها وتحديدها، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2002.

5- عبد الحق الصدق، المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال، في شمال شرق المغرب، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب وجدة .2013

6- فضل الله عبد اللطيف: تأملات حول مشكل هجرة الارياف، مجلة جغرافية المغرب، العدد رقم 1، 1977.

7- مخطط التهيئة لولاية باتنة: مديرية التهيئة العمرانية لولاية باتنة 2008.

8- مدور وليد: الظاهرة الحضرية في المناطق الجبلية، رسالة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة1، 2017.

9- التعداد العام للسكان والسكن 1987-2008.

10- مديرية الصحة لولاية باتنة.

11- COTE M., "l'origine géographique de l'émigration algérienne", Annales algériennes de géographie, n° 5..

12- Djilali sari , la transition de santé en Algérie, éditeur : union international pour l'étude scientifique de la population 2009.

13- G.G.A, Répertoire statistique des communes d'Algérie- 1954, op. cit.

14- Philippe Thiriez,Cherif Merzouki :**En Flanant Dans Les Aures**. Editions Numidia ,Ain M'lila-Algerie.Anneé 1986.

15- Emmanuel vigneron , professeur de géographie et d'aménagement, directeur scientifique du groupe prospective santé de la DATAR adsp ,n 29 décembre 1999.

الدبلوماسية الرقمية ودورها في العلاقات الدولية: نماذج مختارة

أ.د نوار جليل هاشم: كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، العراق

الملخص

يتناول البحث شكلاً هامًا من أشكال الدبلوماسية العامة الجديدة، والتي يتزايد دورها وأهميتها باطراد، اذ تتميز الدبلوماسية الرقمية بالتأثير الكبير في تحقيق الممارسات الدبلوماسية، مما يوفر مساحة مؤثرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وهم في الوقت نفسه عناصرها الأساسية. الورقة مقسمة إلى محورين، الأول: يتعلق بمفهوم الدبلوماسية الرقمية وأهدافها، اما الثاني فقد خصص لدراسة أدوات الدبلوماسية الرقمية وتطبيقاتها عن طريق اختيار نماذج معينة تهتم بهذا النوع من الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرقمية، العلاقات الدولية، إسرائيل، وسائل التواصل الاجتماعي

Digital diplomacy and its role in international relations: selected models

Abstract

This research is about a very important form of new public diplomacy, the role and importance of which is steadily increasing. Digital diplomacy is characterized by the great influence on the realization of diplomatic practices, providing an influential space for ICT,the internet and social media, which are at the same time its core elements. The paper is divided into two axes. The first relates to the concept of digital diplomacy and its objectives, while the second is devoted to the study of digital diplomacy tools and their applications by selecting specific models that are interested in this type of diplomacy.

Key words; Digital, diplomacy, international relations, Israel, role

المقدمة

مثلت ثورة التكنولوجيا والإنترنت، نقطة التحول الكبيرة، التي أثرت في جميع جوانب الحياة، بما في ذلك العلاقات الدولية والدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية، اذ وفرت هذه التطورات المتسارعة وغيرها المتعلقة بها، أدوات جديدة ومبتكرة، مكّنت المؤسسات المعنية بهذه المجالات عبر توظيفها لها، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مصالحها الوطنية.

تبحث الدراسة في توضيح مفهوم الدبلوماسية الرقمية، من خلال التركيز على استخدام الإعلام الالكتروني (الرقمي) في مجال العمل الدبلوماسي، وكيفية قيام الدول والحكومات باستخدام هذه الأدوات في متابعة وتنفيذ سياساتها الخارجية، فضلاً عن دراسة اهم الادوات والتطبيقات المتعلقة بها، ومن ثم التطرق الى بعض النماذج الدولية الناجحة لاستخدام الدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية.

وتجادل الدراسة "بأن البلدان لا يمكن أن تتجاهل او تتخلف عن ركب التطورات الكبيرة والمتسارعة التي يشهدها العالم، لا سيما ما يتعلق منها بالتطورات الكبيرة التي حصلت لأدوات ووسائل السياسة الخارجية والدبلوماسية والرقمية منها على وجه الخصوص، والتي وفرت بالتالي فرصًا جديدة امام الدول لتحقيق اهدافها والحفاظ على مصالحها، كما انها تمكنها من رسم سياستها الخارجية والتأثير على مواقف واراء الجماهير المحلية والخارجية على حد سواء".

تتمحور إشكالية الدراسة حول عدد من التساؤلات، هل هناك تأثيرًا للدبلوماسية الرقمية في العلاقات الدولية، من خلال ادواتها المتمثلة في (تويتر، الفيسبوك، والمدونات)، وهل أصبح لها وقع في جذب الجمهور بمختلف انتماءاتهم، وهذا ما اجابت عليه الفرضية، والتي ذهبت الى ان الثورة الرقمية قد اثرت بالفعل على العلاقات الدولية والدبلوماسية بصورة خاصة ومنها الدبلوماسية الرقمية وادواتها، لاسيما بعد زيادة الفواعل في النظام العالمي، وظهور الفواعل غير الرسميين، كجهات مؤثرة في العلاقات الدولية، وتم تقسيم البحث الى محورين، الأول: خصص لدراسة مفهوم الدبلوماسية الرقمية وادواتها، والثاني: ذهب لبيان الدور في العلاقات الدولية عن طريق دراسة نماذج مختارة.

المحور الأول: في مفهوم الدبلوماسية الرقمية وأهدافها:

أولاً: مفهوم الدبلوماسية الرقمية:

بطبيعة الحال، تعد الدبلوماسية بمثابة "غرفة المحرك" للعلاقات الدولية، وتعرف "بانها الطريقة الراسخة التي توضح الدول من خلالها أهداف سياستها الخارجية وتنسيق جهودها للتأثير على قرارات وسلوك الحكومات والشعوب الأجنبية من خلال الحوار والمفاوضات وغيرها من الإجراءات المماثلة، باستثناء الحرب والعنف". وبعبارة أخرى، "تعد هي الوسيلة التي استمرت قرونًا، والتي تسعى الدول من خلالها إلى تأمين مصالح عديدة لها، بما في ذلك الحد من الاحتكاكات بينها أو فيما بينها، كما انها تمثل الأداة الأساسية، التي يتم من خلالها تنفيذ الأهداف والاستراتيجيات والتكتيكات العامة للسياسة الخارجية، وتهدف إلى تنمية حسن النية تجاه الدول والشعوب الأجنبية، بهدف ضمان تعاونها أو حيادها على اقل تقدير[1].

وظهرت في ظل هذا المفهوم مسارات عديدة للدبلوماسية: أولها المسار الرّسمي، الذي يغطي سبل الاتصال والتفاوض والتفاعل بين الحكومات والدول، على مختلف الأصعدة، الثنائية والإقليمية والدولية متعددة الأطراف؛ ويتمثل ثاني هذه المسارات في الإطار غير الرّسمي الذي تعاظمت أهميته وتأثيره منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ويغطي سبل الاتصال والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ و يتمثل الثالث في مسار رجال الأعمال في القطاع الخاص والتعامل فيما بين الشركات الخاصة والمتعددة الجنسيات؛ أما المسار الرابع فهو مسار الاتصال والتفاعل بين الأفراد في المجالات (الثقافية، العلمية، الفنية، والرياضية) عبر برامج التبادلات والأنشطة الثقافية المختلفة و شبكة الانترنيت؛ والمسار الخامس يتمثل في التعاون والتفاعل بين وسائل الإعلام من خلال برامج التعريف بالآخر، وأصبحت هذه جميعًا، تعرف بالدبلوماسية متعددة المسارات (Multi-track Diplomacy)، وقد تبلور في الولايات المتحدة مفهوم يجمع بين بعض هذه المسارات، يعرف ب(الدبلوماسية العامة)[2].

ومع ثورة الإعلام الرقمي وبروز دور مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، أضحت تلك الشبكات أهم وسائل الدبلوماسية العامة، فبها تخاطب الجماهير خطابًا مباشرًا عبر ذلك الفضاء اللامحدود، الذي يستخدمه مليارات من الناس حول العالم باختلاف أعمارهم وانتماءاتهم، وهو ما بات معروفًا بمصطلح (الدبلوماسية الرقمية)، حتى أسست

[1] Olubukola S. Adesina , Foreign policy in an era of digital diplomacy , Cogent Social Sciences , 2017 , p2 .ISSN: (Print) 2331-1886 (Online) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/oass20

[2] طيايبة ساعد، الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثامن ديسمبر 2017 المجلد الأول ، ص86.

العديد من الدول أقسامًا مختصة بالدبلوماسية الرقمية في وزارات الخارجية ومكاتب الرؤساء وغيرها من الدوائر ذات الاختصاص القريب[1].

ومن نافلة القول تواجه الدبلوماسية اليوم تحدي الرقمنة، التي يمكنك استكشافها حول ثلاث مجالات رئيسة هي[2]:

الأول: التغييرات في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تجري فيها الدبلوماسية (مثل طبيعة وتوزيع السلطة، وأنواع جديدة من النزاعات، والطبيعة المتغيرة للسيادة والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية).

الثاني: ظهور قضايا سياسية جديدة في السياسة الخارجية مثل الأمن السيبراني والخصوصية وإدارة البيانات والتجارة الإلكترونية والجرائم الإلكترونية.

الثالث: استخدام الأدوات الرقمية في ممارسة الدبلوماسية، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، والمؤتمرات عبر الإنترنت، وتحليل البيانات الضخمة.

وعليه، ونظرًا لحداثة المصطلح وقلة التعريفات الاصطلاحية له، بعدّه انتقالًا من عصر الدبلوماسية التقليدية الى الدبلوماسية الرقمية الجديدة، فقد اتفق المختصون والخبراء بالشأن السياسي والدبلوماسي، على انها ادخال التكنولوجيا الحديثة وادواتها الى الدبلوماسية التقليدية، لتظهر شكلًا جديدًا مكملًا – لا انها بديل لها – تحت إطار الدبلوماسية الرقمية[3].

وفي هذا الإطار، فقد قام الموقع الالكتروني (digdipblog.com) بتحديد مفهوم الدبلوماسية الرقمية، مشيرًا بان هذا المصطلح ظهر على الساحة بشكل فعال لأول مرة عام 2001، حيث عرفها بعضهم على انها نتيجة طرح الدبلوماسية التقليدية بشكل واسع والتعامل معها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، لكن مع ذلك يبدو ان التعريف الذي يصدق على الدبلوماسية الرقمية، بانه "عبارة عن استخدام المواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي من قبل حكومة ما لأجل أهدافها الخارجية ومتابعة سياستها التقليدية عبر ذلك الطريق"[4].

اما لويس فقد عرف الدبلوماسية الرقمية "بانها استخدام أدوات الاتصال الرقمية بواسطة الدبلوماسيين انفسهم، للتواصل مع بعضهم ومع عامة الناس"[5] ، اما بوتر فيرى ان الدبلوماسية الرقمية تشير بشكل أساس إلى الممارسات الدبلوماسية من خلال التقنيات الرقمية والشبكات، بما في ذلك الإنترنت والأجهزة المحمولة وقنوات التواصل الاجتماعي[6].

---

[1] وائل عبد العال ، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية ، سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام- مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت. 2018، ص3.

[2] Digital Diplomacy ,Diplo. https://www.diplomacy.edu/

[3] معاذ العامودي ، الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي ،رؤية تركية 2018 - 4/7(149 - 125)

[4] وليد خلف الله محمد ، الدبلوماسية الرقمية في المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارتي الخارجية المصرية والأمريكية ودورها فى تقديم صورة الدولة ، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان – العدد الحادي عشر ،ص66

[5] Lewis, Dev. (2014). Digital diplomacy. Retrieved from: https://www. /gatewayhouse.in/digital-diplomacy-2

[6] Olubukola S. Adesina , opcit.p3

وحدد بن سكوت مستشار الابتكار لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، ثلاث مكونات للدبلوماسية الرقمية:

1- الدبلوماسية العامة، بما في ذلك استخدام المنصات عبر الإنترنت.

2- بناء الخبرة في سياسة التكنولوجيا وفهم الطريقة التي يؤثر بها الإنترنت على التطورات الوطنية مثل الحركات السياسية

3- التأثير على سياسة التنمية وكيف يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكثر فعالية لتعزيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم[1].

فيما عرّفت الحكومة الأمريكية الدبلوماسية الرقمية "بأنها استخدام الشبكات الاجتماعية في الدبلوماسية، بغية تسهيل التفاعل بين الدبلوماسيين ومستخدمي الإنترنت في البلدان المضيفة"، ويعرفها أكاديميون ومختصون بشؤون السياسة الخارجية والدبلوماسية "بأنها أحد فروع الدبلوماسية العامة، التي تهدف إلى التواصل مع قطاعات واسعة من المجتمع في الدول الأجنبية بدلًا من النخب السياسية، كما تشير إلى الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل الإعلام الجديدة والشبكات الاجتماعية والمدونات والمنصات والوسائط الأخرى على الإنترنت في مجال الدبلوماسية .

بينما ترى وزارة الخارجية الفرنسية أن الدبلوماسية الرقمية هي "امتداد للدبلوماسية بمفهومها التقليدي، وتستند إلى الابتكارات وأنواع الاستعمال الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"[2]، وقد طرح «فرغاس هانسون» تعريفًا مشابهًا، إذ عرّف الدبلوماسية الرقمية ببساطة "بأنها استخدام الإنترنت وتقنيات اتصالات المعلومات الجديدة للمساعدة في تنفيذ الأهداف الدبلوماسية"[3].

ووفقاً لما ذكره كل من مانور وسيجيف في كتابهم (Digital Diplomacy Theory and Practice)، تشير الدبلوماسية الرقمية أساسًا إلى الاستخدام المتزايد لمنصات وسائل الإعلام الاجتماعية من قبل الدول، من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وتحسن صورتها وسمعتها، وأشار المؤلفان إلى أن الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستويين: وزارة الخارجية والسفارات الموجودة حول العالم، ومن خلال العمل على هذين المستويين، يمكن للدول أن تصمم رسائل السياسة الخارجية وعلامتها الوطنية للخصائص الفريدة للجماهير المحلية فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة والقيم والتقاليد، الامر الذي يسهل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويجها، ويقول إيفان بوتر إن الدبلوماسية الرقمية تشير أساساً إلى الممارسات الدبلوماسية من خال التقنيات الرقمية والشبكات، بما في ذلك الإنترنت، والأجهزة المحمولة، وقنوات وسائل الإعلام الاجتماعية[4].

---

[1] Ibid, p5

[2] صباح عبد الصبور ، الدبلوماسية الرقمية كأداة في السياسة الخارجية: الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية نموذجًا ، أركان للدراسات والأبحاث والنشر ، 2021 ، ص9 www.arkan-srp.com

[3] Olubukola S. Adesina , opcit,p3

[4] وائل عبد العال ، مصدر سبق ذكره، ص9.

اما هولمز فيعرف الدبلوماسية الرقمية بأنها "إستراتيجية لإدارة التغيير من خلال الأدوات الرقمية والتعاون الافتراضي"، مما يضيف تأكيدًا على الطبيعة التعاونية المتأصلة للدبلوماسية سواء عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت[1].

ونشير المعطيات الى ان عام 2007 كان البداية الحقيقية لظهور الدبلوماسية الرقمية؛ اذ أطلقت وزارة الخارجية البريطانية أول مدونة رسمية في العالم، في أيلول/ سبتمبر 2007 ، وتأسست في العام نفسه سفارة السويد الافتراضية، وخلال العقد الماضي، أصبح استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدبلوماسية متنوعًا بشكل متزايد، فعلى سبيل المثال وليس الحصر يستخدم السفراء النرويجيون سكايب للتحدث مع طلاب الجامعات، في حين يوظف الإسرائيليون منصة الفيسبوك، كوسيط للتواصل مع الشعوب العربية، ويقوم سفراء الأمم المتحدة باستخدام تطبيق واتساب لتنسيق تصويتهم على قرارات مختلفة، بينما تستخدم وزارة الخارجية الكينية تطبيق تويتر لتسليم المساعدات القنصلية الطارئة، وبشكل عام، بات استخدام التكنولوجيا الرقمية في الدبلوماسية الآن ظاهرة عالمية، وموضعًا لاهتمام الساسة والأكاديميين[2].

وعليه، نرى مما سبق انه على الرغم من أن الدبلوماسية الرقمية أصبحت من المواضيع المهمة والتي تحظى باهتمام اغلب المختصين، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى تعريف موحد، وقد تسبب هذا النقص، في دفع العديد من المختصين لكتابة دراسات ومقالات مختلفة تناولت موضوع الدبلوماسية الرقمية وما يمكن ان توفره من أدوات حقيقية للدول، مع التركيز على أمور عدة، من بينها الأمن السيبراني ووسائل التواصل الاجتماعي إلى حوكمة الإنترنت، كما تشير بعض الدراسات الى ان الدبلوماسية الرقمية غالبًا ما يشار إليها بأسماء ومصطلحات مختلفة، مثل "الدبلوماسية الإلكترونية" و "دبلوماسية الإنترنت" و "الدبلوماسية الإلكترونية" و "Twiplomacy" بالتبادل[3].

ومن خلال ما تقدم، يبدو أن هناك مدرستين من الأفكار بخصوص الدبلوماسية الرقمية، الأول يدعي أنه أداة جديدة في إدارة الدبلوماسية العامة، ويرى آخرون أنه يزيد من القدرة على التفاعل مع الجماهير الخارجية والمشاركة بنشاط معهم وبالتالي تمكين الانتقال من الحوار الفردي إلى الحوار الجماعي، لذلك ربما يتضمن أفضل تعريف للدبلوماسية الرقمية، في الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنصات التواصل الاجتماعي من قبل دولة ما من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية وممارسة الدبلوماسية العامة.[4]

ثانيًا: اهداف الدبلوماسية الرقمية:

تعد الدبلوماسية الرقمية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية للدول، ولما وصل حجم مستخدمي الإنترنت 3 مليارات شخص على الأقل، كان لابد للدول والفاعلين من غير الدول الاهتمام بتلك المساحة من أجل تحقيق النفوذ والقوة والتأثير.

ويوضح المخطط التالي، ما الذي يحدث في شبكة الانترنت خلال 60 ثانية.

---

[1] Olubukola S. Adesina , opcit,p4

[2] صباح عبد الصبور ، مصدر سبق ذكره ، ص2

[3] Bridget Verrekia , Digital Diplomacy and Its Effect on International Relations , SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad SIT Digital Collections Independent Study Project (ISP) Collection SIT Study Abroad Spring 2017 ,p14.

[4] What is Digital Diplomacy? , Exploring Digital Diplomacy ,www.digdipblog.com

اما بالنسبة للأهداف فهي:

1- إدارة المعرفة: لتسخير المعرفة الإدارية وكامل المعرفة الحكومية، بحيث يتم الاحتفاظ بها ومشاركتها واستخدامها على النحو الأمثل لتحقيق المصالح الوطنية في الخارج.

2- الدبلوماسية العامة: للحفاظ على الاتصال مع الجماهير أثناء انتقالهم عبر الإنترنت وتسخير أدوات الاتصال الجديدة للاستماع إلى الجماهير المهمة واستهدافها بالرسائل الرئيسية والتأثير على المؤثرين الرئيسيين عبر الإنترنت.

3- إدارة المعلومات: للمساعدة في تجميع التدفق الهائل للمعلومات واستخدام ذلك لإعلام صنع السياسات بشكل أفضل وللمساعدة في توقع الحركات الاجتماعية والسياسية الناشئة والاستجابة لها.

4- الاتصالات والاستجابة القنصلية: لإنشاء قنوات اتصال شخصية مباشرة مع المواطنين الذين يسافرون إلى الخارج، مع اتصالات يمكن التحكم فيها في حالات الأزمات.

5- الاستجابة للكوارث: لتسخير قوة التقنيات الرابطة في حالات الاستجابة للكوارث.

6- حرية الإنترنت: ابتكار تقنيات للحفاظ على حرية الإنترنت وانفتاحها، وهذا له أهداف مرتبطة بتعزيز حرية التعبير والديمقراطية وكذلك تقويض الأنظمة الاستبدادية.

7- الموارد الخارجية: إنشاء آليات رقمية للاستفادة من الخبرات الخارجية وتسخيرها للنهوض بالأهداف الوطنية.

8- تخطيط السياسات: للسماح بالإشراف الفعال والتنسيق والتخطيط للسياسة الدولية عبر الحكومة، استجابة لتدويل البيروقراطية[1].

9- بناء علاقات ثنائية قوية: إذ تستخدم الحكومات في جميع أنحاء العالم وسائل الإعلام الاجتماعية لإقامة علاقات ثنائية قوية مع الحكومات والجماهير، ويتم تشجيع جميع السفارات على استخدام استراتيجيات القوة الناعمة من أجل ذلك الهدف.

10- تحسين صورة الدولة وتغيير الأنماط الذهنية للجمهور المستهدف المستقبِل لصالح الدولة المرسِلة.

11- تشويه الأعداء الأيديولوجيين عبر إطلاق حملات ممنهجة على الإنترنت.

12- مكافحة الحملات الإعلامية للدول الأعداء على الإنترنت.

13- اختراق مناطق النفوذ، من خلال التغلغل عبر الإنترنت للتأثير على جماهير الدول المنافسة.

14- مواجهة السياسة الثقافية الخارجية للدول الأعداء عبر الشبكات الاجتماعية.

15- وهناك مهمة أخرى للدبلوماسية الرقمية تتمثل في دعم الحركات الشبابية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك تدشين حركة في كولومبيا تم تنظيمها بمساعدة من منصة فيسبوك، وسرعان ما تحولت الحركة إلى موجة من الاحتجاجات الجماهيرية ضد متمردي القوات المسلحة الثورية لكولومبيا عام 2008[2].

زيادةً على هذه الفوائد، هنالك أيضا جملة من المخاطر باستخدام الدبلوماسية الرقمية ومنها: (نقص المعرفة حول استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، الخلافات، ثقافة عدم الكشف عن الهوية، واخيرًا القرصنة).[3]

المحور الثاني: أدوات الدبلوماسية الرقمية وتطبيقاتها:

تبين الممارسة الدولية أن الاستخدام الكفء لأدوات الدبلوماسية الرقمية يمكن أن يساعد في جلب مزايا وفوائد وأرباح كبيرة لأولئك الذين يستثمرون فيها، كما لا تتطلب الدبلوماسية الرقمية دائما استثمارات مالية عالية الكلفة، على العكس من ذلك، غالبًا ما تهدف إلى تقليل التكاليف، ومن ثم يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تعزز عمل الدولة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بطريقة أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.[4]

يعد كل من (تويتر وفيسبوك) في الوقت الحالي، أكثر وسائل التواصل الاجتماعي شعبية، والتي تستخدمها وزارات الخارجية في جميع أنحاء العالم، وتمثل الشبكتان مثالين جيدين على المنصات المتكاملة، لأنه يمكن ربطهما ببعضهما البعض، ونتناول بشيء من التفصيل الحديث عن هاتين الأداتين في الدبلوماسية الرقمية بجانب أدوات أخرى:

اولاً: تويتر:

---

[1] Viona Rashica , THE BENEFITS AND RISKS OF DIGITAL DIPLOMACY , SEEU Review Volume 13 Issue 1, DOI: 10.2478/seeur-2018-0008.p77

[2] صباح عبد الصبور ، مصدر سبق ذكره، ص10 .

[3] Viona Rashica ,opcit.p77

[4] وائل عبد العال ، مصدر سبق ذكره ، ص9

يسمح تويتر للمستخدم بإبداء آراء الأفراد حول مختلف القضايا، والانخراط في المناقشات مع الآخرين لعرض وشرح المواقف الخاصة بهم، وتحديد المقالات والقراءات حول موضوعات معينة ذات أهمية من خلال متابعة النشرات الموسومة ب(الهاشتاج)، وقد كان تويتر في السابق، يستخدم بشكل أساس للتواصل مع الأصدقاء ومشاركة التحديثات وتبادل العبارات والمشاعر والصور والموسيقى والقراءات المثيرة للاهتمام والروابط وما إلى ذلك.

ويعد تويتر أداة مناسبة للدبلوماسية الرقمية لأنه قناة إعلامية موضوعية ومباشرة لتقديم الذات، وهو أداة مهمة توظف في الصراع عندما تتخلف مصادر الإعلام الأخرى، كما يتيح الوصول إلى شبكة واسعة يمكن للحكومات أن تشارك فيها مع الجمهور، وكذلك مع قادة الراي مثل الصحفيين والسياسيين والمدونين.

ويشهد موقع تويتر أبرز مظاهر الدبلوماسية الرقمية ذات الطابع التفاعلي، مما أدى إلى ظهور مصطلح دبلوماسية تويتر (Twiplomacy) ، كما ظهرت مؤسسة تحمل العنوان ذاته تبلوماسي (Twiplomacy) ولها تقارير سنوية حول حالة دبلوماسية تويتر ورصد مدى تواجد قادة العالم في هذا المنصات وكذلك تفاعلهم عبرها .

ويعد الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما أول رئيس دولة ينشأ حسابًا على تويتر في اذار/ مارس 2007، مع بدء حملته الانتخابية الرئاسية. ومما لا شك فيه، أن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب كان له التأثير الأكبر على تويتر منذ توليه منصبه في 20 كانون الثاني/ يناير 2017، واعتبر من أكثر الزعماء السياسيين استخدامًا لمنصات التواصل الاجتماعي، لاسيما تويتر، وذلك للتواصل مع الجمهور الأمريكي والعالم الخارجي على حد سواء، للإعلان عن مواقف وسياسات معينة أو لتوجيه رسائل دبلوماسية وتهديدات للخصوم والمنافسين[1].

ومن بين أبرز الدبلوماسيين الرواد النشطين على توتير، نذكر على سبيل المثال السفير البريطاني السابق لدى مصر جون كاسن، الذي كان ينشط بكثرة في هذا المجال، ويتابع حسابه الرسمي على توتير حوالي مليون متابع، معظمهم من المصرين والعرب، وتغلب على تغريداته البساطة والتنوع ما بين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فيما يشبه أنشطة العلاقات العامة، التي ترمي إلى تقديم صورة نمطية إيجابية عن بلده.

[1] آلاء الحماصنة، الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها على السياسة الخارجية "العلاقات الأمريكية الايرانية نموذجا، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، ص12

ومن أمثلة تغريدات السفير البريطاني الشهيرة، التغريدة التي خاطب فيها اللاعب المصري الدولي محمد صلاح المحترف في نادي ليفربول الإنجليزي، حيث طلب الأخير من المصرين التصويت له عبر موقع بي بي سي، فرد السفير على موقعه بالتالي: (بس كده .. أنت تؤمر يا أبو صلاح، رابط التصويت أهو... mosagah @ bbc.in/2zBTbhp ... ومش هوصيكوا عايزين ١٠٠ مليون صوت مصري وأكثر من جماهير ليفربول)، وبهذه التغريدة، خاطب السفير البريطاني الفئة الأكبر من الشعب المصري، وتظهر التغريدة استخدام السفير للغة العامية المصرية، وهي لغة مبسطة أراد بها أن يخاطب عموم المصرين في واحد من أكثر الموضوعات إشغالًا للمجال العام في الشارع المصري، وهو كرة القدم[1].

كذلك يعد تويتر المنصة الرئيسة لتفاعل المسؤولين الإسرائيليين، وقد وظفت وزارة الخارجية عام 2015 أكثر من 75 موظفًا ومتطوعًا و 8 مستشارين في قسم الدبلوماسية الجماهيرية، فضلًا عن 30 موظفًا في القسم نفسه، منتشرين حول العالم، كما تشرف ذات الوزارة عبر قسم الدبلوماسية الرقمية على أكثر من 350 قناة رقمية واجتماعية على شبكة الانترنيت، وما يقارب من 20 موقعًا الكترونيًا باللغة العربية والإنجليزية والفارسية والروسية وغيرها، إلى جانب أكثر من 80 موقعًا تابعًا لمكتب التمثيل الدبلوماسي حول العالم، كل ذلك لتحقيق غايات منها تحسين صورة إسرائيل أمام الجمهور العربي والعالمي، حيث أن الكثير من محتوى المنصات الرقمية له طابع إنساني وثقافي وفني[2] ، ونركز في هذا الجزء على:

حساب بنيامين نتنياهو - رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي السابق:

ويتابع الحساب باللغة العربية أكثر من 250 ألف متابع، ويرجع تاريخ الحساب إلى عام 2012، فيما يتابع الحساب باللغة الإنجليزية الذي يحمل مسمى PM OF Israel 657 ألف متابع، وأنشئ عام 2010.

وبمسح سريع للحساب باللغة العربية، نجد أن نتنياهو وظف حسابه من أجل:

[1] وائل عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص14.

[2] لبنى جصاص، دور الدبلوماسية الرقمية في تحرير الشعوب: دراسة في الحالتين الفلسطينية والصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 03 /العدد: 02)) ديسمبر/ 2019 ، ص87.

• الهجوم على الخصوم وتشويه صورتهم: تتكرر تغريدات نتنياهو التي تهاجم كل من حركة حماس وإيران، وتتهم الأولى باعتبارها (جماعة إرهابية) تروع أمن المدنيين الإسرائيليين وتهدد عملية السلام، فيما تصف الثانية باعتبارها ثيوقراطية إسلامية تقمع حريات الشعب الإيراني وتمول الإرهاب.

• استعراض قوة إسرائيل العسكرية والتكنولوجية، وتأكيد تفوقها العسكري على خصومها، وعلى سبيل المثال: ظهر في إحدى الفيديوهات وخلفه معدات إسرائيلية ضخمة وجنود إسرائيليين يهدد حماس بالرد القاسي والمؤلم جدًا.

• الترويج للسياحة: أن نتنياهو يستخدم حسابه من أجل الترويج للسياحة في إسرائيل، وتأكيد تهويد الأماكن المقدسة، ففي إطار احتفائه بالسائحة رقم 3 ملايين، التي زارت إسرائيل سنة 2017 ، تحول نتنياهو إلى مرشد سياحي لها ولزوجها في مدينة القدس المحتلة، وقُدِّم لهما كعك مقدسي بالسمسم والزعتر فلسطيني، وهنا كان يهدف نتنياهو إلى تمرير رسائل إعلامية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تفيد بأن القدس هي البلدة القديمة، وأنَّ الكعك والزعتر أكلات إسرائيلية، وقد انتشرت هذه الرسائل في عدد كبير من مواقع التواصل الاجتماعي حول العالم، في ظل غياب فعل دبلوماسي رقمي فلسطيني يكذب ادعاءات نتنياهو، وينقل الرواية الفلسطينية من خال استخدام المنصات ذاتها.[1].

ثانياً: فيسبوك

يتم استخدام فيسبوك بشكل متزايد للتوعية المهنية، من خال إنشاء الملفات الشخصية أو العامة أو الصفحات أو الأحداث المؤسسية أو العامة، ويمكن لأي مؤسسة جمع المجتمع المهتم بعملها، وتنظيم المحتوى، والانخراط بكفاءة مع المجتمع والجمهور وقد شهد فيسبوك في الآونة الأخيرة ما سُمي (دبلوماسية الفيسبوك) مع ظهور صفحات الرؤساء والمسؤولين والدوائر الرسمية عليه وانخراطهم مع الجماهير.

حاليًا يبدو أن كل من (تويتر وفيسبوك) هما الأكثر شيوعًا واستخدامًا من قبل الدبلوماسيين ووزارات الخارجية او المسؤولين وقادة الدول، وتشير الدراسات إلى أن نحو 97 % من زعماء وحكومات الدول لها حساباتٍ رسمية على "تويتر"، وحوالي 93 % من 179 دولة لها صفحات على فيسبوك.

يضم فيسبوك العديد من صفحات المسؤولين الإسرائيليين التي تحاول تحسين صورة إسرائيل والدفاع عنها ومحاولة التطبيع وجذب الشباب، ومنها صفحة (إسرائيل تتكلم بالعربية)، ويتابعها حوالي 3,2 مليون متابع، وصفحة (إسرائيل باللهجة العراقية)، التي يتابعها حوالي 657 ألف متابع.

وصفحة (أفيخاي أدرعي)، الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي والذي يتابعه حوالي 2.1 مليون متابع، وغيرها من الصفحات التي شهدت تفاعلًا كبيرًا من مستخدمي الفيسبوك العرب، ومن أهم تلك الصفحات، صفحة (إسرائيل تتكلم بالعربية)، ويتابعها ما يزيد عن مليوني متابع، وفي مسح سريع للصفحة، نجد أن الصفحة أعلاه وُظفت لأجل:

• تأكيد التفوق الإسرائيلي: وذلك من خلال عرض منشورات متكررة حول نجاح إسرائيل اللافت في مجال التكنولوجيا والصحة والتعليم والاقتصاد والحكم، وهي تحاول بذلك رسم صورة لإسرائيل في ذهن المتابع العربي كنموذج يمكن الاقتداء

[1] صباح عبد الصبور ، مصدر سبق ذكره ، ص20-21

به، وهو ما يُسمى باستراتيجية تعزيز الذات Self – promotion: بمعنى تقديم الذات للآخرين بشكل يظهر قوة الفاعل ويقنع الآخرين أن نتائج سلوكه أكثر إيجابية من النتائج التي وصلوا إليها.

• تقديم إسرائيل بصورة إيجابية: يحاول المسؤولون على الصفحة تجميل صورة إسرائيل وإخراجها بصورة جذابة أمام المتابع العربي، وذلك ببث صور وفيديوهات ومنشورات تتحدث عن الداخل الإسرائيلي المتناغم، وعن الديمقراطية في إسرائيل وحرية الراي والمعتقد التي يفتقدها المواطن العربي في بلده، كما يتم الحديث عن التنوع في إسرائيل على مستوى الأعراق والأديان، وإدماج مختلف العرقيات داخل الدولة، وحصولهم على حقوق متساوية، فضلاً عن اللعب بورقة العرب داخل الكنيست لتأكيد الصورة السابقة، بالإضافة إلى التأكيد على مساعي إسرائيل الدائمة للسام مع العرب ودعوتهم لزيارتها والتعلم بجامعاتها المتطورة من خال فتح باب المنح الدراسية للطلبة العرب في إسرائيل[1].

ثالثا- المدونات

وتعد من الأدوات الإلكترونية المهمة للدبلوماسية العامة والرقمية وهي تحظي بشعبية كبيرة، بالإضافة إلى الويكي التي تعد في الوقت الحاضر أكثر استخدامًا للأغراض الداخلية، مثل إدارة المعرفة، وتكمن ميزة المدونات في سهولة التحديث والتفاعل والوسائط المتعددة.

وظهر تأثير المدونات كمصدر للأخبار والراي وكوسيلة مؤثرة للضغط السياسي داخليًا وخارجيًا منذ مطلع الألفينيات في القرن الماضي، فقد كان لهجوم المدونين على المذيع الأمريكي الشهير دان اردز، ردًا على هجومه على الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن وادعائه امتلاك وثائق تؤثر على فرص بوش الانتخابية دورا كبيرا في اعتذار قناة CBS الامريكية، وإدراك الساسة والجماهير لأهمية المدونات، ومنذ 2004 بدأ اهتمام الساسة الأمريكان بما فيهم الدبلوماسيون بالمدونات كوسيلة للتعبير عن آرائهم وللتواصل مع الجماهير، وقد أنشأ الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما مدونة خاصة له يتواصل من خلالها مع الجماهير ويكتب تفاصيل حملته الانتخابية وأنشطته.

وفضلا عن المواقع التي تم ذكرها هناك اخرى لها تاثير ايضا في الدبلوماسية الرقمية مثل YouTube و FlickR و LinkedIn و Pinterest و .Instagram

في هذا السياق قامت العديد من البلدان العربية بالانفتاح أكثر على الدبلوماسية الرقمية، حيث قامت وزارة الخارجية والتعاون الإماراتية وبالتعاون مع وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بإطلاق مبادرة "الدبلوماسية الثقافية الرقمية"، كأول مبادرة من نوعها في المنطقة، تهدف إلى التعريف بأهم قصص النجاح والإبداعات الإماراتية، والمعالم الثقافية والتراثية والإنجازات الإماراتية في مجالات الثقافة والفنون، والتي تغطي الفنون السمعية والمرئية، وفنون الأداء، والفنون الإبداعية، والموسيقى والهندسة المعمارية. فضلًا عن تسليط الضوء على مجموعة من أبرز الشخصيات الإماراتية الريادية، والتي كانت لها مساهمات متميزة في خدمة دولة الإمارات، أو إنجازات ملموسة في شتى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والرياضية والاجتماعية[2].

---

[1] صباح عبد الصبور ، مصدر سبق ذكره ، ص19

[2] طلال ا رشد سالم جمعان الحارثي ، " الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية "، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد الخامس عشر تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2020 م ، ص405- 406 ISSN: 2663-5798 www.ajsp.net

ومما تقدم نرى ان الدبلوماسية الرقمية لها آثار على صنع السياسة الخارجية في أربع مجالات هي: الأفكار والمعلومات والشبكات وتقديم الخدمات.[1]

الخاتمة

استنادًا على ما سبق، فان الدبلوماسية الرقمية تعد مكملاً مهمًا للدبلوماسية التقليدية، التي يمكن أن تساعد الدول والحكومات على تحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتوسيع نطاق الوصول الدولي، والتأثير على الأشخاص من منازلهم؛ إذ توفر منصات التواصل الاجتماعي فضاءات مناسبة للتفاعل، وزيادة المشاركة، وبالتالي تعزيز أهداف السياسة الخارجية والدبلوماسية.

كما أن السهولة المحتملة التي يمكن من خلالها الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي والتكلفة المنخفضة مقارنة بالطرق الأخرى تجعلها أداة جذابة للعديد من السفارات، وعلاوة على ذلك، تسمح العديد من تلك المواقع باستخدام محتوى أكثر ديناميكية، مثل: مقاطع الفيديو والصور والارتباطات، بدلًا من الطرق التقليدية لإلقاء المحاضرات أو نشر الكتيبات، فضلًا عن ذلك، تعد وسائل الإعلام الاجتماعية قنوات رئيسة للوصول إلى مجموعات الشباب، وهو هدف رئيس لجهود الدبلوماسية العامة الحالية.

وتبين التجارب الدولية، أن الاستخدام الكفء لأدوات الدبلوماسية الرقمية يمكن أن يساعد في جلب أرباح كبيرة لأولئك الذين يستثمرون فيها، كما لا تتطلب الدبلوماسية الرقمية دائما استثمارات مالية، على العكس من ذلك، غالبًا ما تهدف إلى تقليل التكاليف، ومن ثم يمكن للدبلوماسية الرقمية أن تعزز عمل الدولة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بطريقة أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة. اذ يمكن للدبلوماسية الرقمية وأنشطة الإنترنت ككل ان تساعد بشكل كبير في عرض مواقف السياسة الخارجية للدولة على الجماهير المحلية والأجنبية.

المراجع

- Olubukola S. Adesina , Foreign policy in an era of digital diplomacy , Cogent Social Sciences , 2017 , p2 .ISSN: (Print) 2331-1886 (Online) Journal homepage: https://www.tandfonline.com/loi/oass20
- Lewis, Dev. (2014). Digital diplomacy. Retrieved from: https://www. /gatewayhouse.in/digital-diplomacy
- Bridget Verrekia , Digital Diplomacy and Its Effect on International Relations , SIT Graduate Institute/SIT Study Abroad SIT Digital Collections Independent Study Project (ISP) Collection SIT Study Abroad Spring 2017 ,p14.
- What is Digital Diplomacy? , Exploring Digital Diplomacy ,www.digdipblog.com
- Viona Rashica , THE BENEFITS AND RISKS OF DIGITAL DIPLOMACY , SEEU Review Volume 13 Issue 1, DOI: 10.2478/seeur-2018-0008.

[1] Nicholas Westcott , Digital Diplomacy: The Impact of the Internet on International Relations, Oxford Internet Institute, Research Report 16, July 2008, p16

- Nicholas Westcott , Digital Diplomacy: The Impact of the Internet on International Relations, Oxford Internet Institute, Research Report 16, July 2008,

- طيايبة ساعد، الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، العدد الثامن ديسمبر 2017 المجلد الأول
- وائل عبد العال ، الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية ، سلسلة أبحاث وسياسات الإعلام- مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت. 2018،
- معاذ العامودي، الدبلوماسية الرقمية الرسمية وتأثيرها في السياسة الخارجية دراسة مقارنة بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي، رؤية تركية 2018 -)4/7(149 - 125
- وليد خلف الله محمد، الدبلوماسية الرقمية في المواقع الإلكترونية الرسمية لوزارتي الخارجية المصرية والأمريكية ودورها في تقديم صورة الدولة، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان – العدد الحادي عشر،
- صباح عبد الصبور، الدبلوماسية الرقمية كأداة في السياسة الخارجية: الدبلوماسية الإسرائيلية تجاه المنطقة العربية نموذجًا، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2021 ، ص9 www.arkan-srp.com
- آلاء الحماصنة، الدبلوماسية الرقمية وتأثيرها على السياسة الخارجية "العلاقات الأمريكية الايرانية نموذجا، الاكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير، ص12
- لبنى جصاص، دور الدبلوماسية الرقمية في تحرير الشعوب: دراسة في الحالتين الفلسطينية والصحراء الغربية، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 03 /العدد: 02))ديسمبر/ 2019
- طلال ا رشد سالم جمعان الحارثي، " الدبلوماسية من التقليدية إلى الرقمية "، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد الخامس عشر تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2020 م ، ص405- 406 ISSN: 2663-5798 www.ajsp.net

دور إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في مواجهة المخاطر والأوبئة بالمغرب

-جائحة كورونا نموذجا-

خالد شهيم : باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، المغرب

ملخص

انطلاقا من تمركزها على المنافذ البرية والبحرية للمملكة، تتولى إدارة الجمارك مراقبة كل البضائع التي تلج إلى التراب الجمركي أو تخرج منه أو تعبره، حيث يدخل في عِداد هذه البضائع كل الأشياء والمواد والأجهزة التي تُرى على حالها أو تكون غير مرئية مثل البرامج المدمجة في حامل إلكتروني أو ما شابه ذلك، أو تكون مادية مجهرية الإدراك مثل الجراثيم والفيروسات، حيث يبدو الإشكال حيال التعامل مع مثل هذه الفيروسات مطروحا على مستوى الواقع لدى الإدارة الجمركية، ومتاحا حله على المستوى التنظيري بما يمنحه التشريع الجمركي في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: الجمارك – الفيروسات – كورونا – البضائع المحظورة - الأمن

The role of the Customs and Indirect Taxes Administration in confronting risks and epidemics in Morocco: Corona pandemic is an example

Abstract

Proceeding from its position on the land and sea ports of the Kingdom, the Customs Administration is in charge of monitoring all goods that enter, exit from, or pass through the customs soil, as these goods include all things, materials, and devices that are seen as they are or are invisible, such as programs embedded in an electronic carrier.

Or the like, or they are material, microscopic, such as germs and viruses, where the problem with dealing with such viruses seems to be raised at the level of reality in the customs administration, and it is possible to solve it at the theoretical level with what the customs legislation gives in this framework.

Key words: Customs, viruses, Corona pandemic, prohibited goods, Security

المقدمة

تُعَرف الأوبئة على أنها حالة لانتشار أمراض معينة تجتاح بلدا أو مجموعة من البلدان، ومن تم اشتقت كلمة الجائحة، لِما تنطوي عليه من مخاطر صحية واجتماعية واقتصادية على نطاق واسع بفعل سرعة انتقال العدوى بين الناس مما يُنْذر بتعطيل الحياة الاقتصادية نتيجة تشديد إجراءات الحجر الصحي كخيار لا محيد عنه.

وإذا كانت الدولة بكل مكوناتها تجد نفسها حيال هذا الأمر في تعبئة شاملة لاجتياز هذه المرحلة على الصعيد الداخلي، فإن هذه التعبئة لا تكاد تَفْتُر طِوال السنة عن مفتشي وأعوان الجمارك في المنافذ البرية والبحرية للمملكة، بحكم مهام المراقبة المكفولة لهم بموجب القانون على مشارف الحدود حيث يتواجد المكتب الجمركي، فتنصرف بالتالي المراقبة الجمركية إلى مراقبة للبضائع خاصة المحظورة منها، وأخرى على الأشخاص بما في ذلك التصدي للفيروسات وغيرها من الآفات التي تهدد سلامة وأمن المملكة.

مبحث أول: المر اقبة الجمركية للبضائع المحظورة

يصنف المشرع الجمركي بموجب الفصل 23 من مدونة الجمارك المغربية مثل هذه البضائع ضمن قائمة البضائع الممنوع تداولها ما لم يتم تقديم ترخيص بذلك يصدر عن الجهات المختصة، حيث أكد هذا الفصل على أنه: "لتطبيق هذه المدونة، تعتبر محظورة جميع البضائع التي يكون استيرادها أو تصديرها:

أ) ممنوعا بأي وجه من الوجوه؛

ب) أو خاضعا لقيود أو لضوابط الجودة أو التكييف أو لإجراءات خاصة."

وذلك رغم التكييف القانوني المتباين لكلتا الجريمتين المنصوص عليهما في (أ) و(ب) أعلاه، على اعتبار أن المقصود من البند (أ) في نظر المشرع الجمركي هو الأسلحة والذخائر الحربية، أو المخطوطات والمطبوعات والأشرطة المسجلة المسموعة والمرئية وكذا جميع الأشياء المخلة بالآداب، حيث يجري تكييف كل هذه الوقائع على أساس جنح جمركية من الطبقة الثانية، بينما يتم تكييف الأفعال الواردة ضمن البند (ب) والمصنفة كجرائم أقل خطورة على أساس أنها مخالفات جمركية من الطبقة الأولى.

ولقد استثنى المشرع الجمركي- ربما عن غير قصد- المخدرات والمواد التي في حكمها من قائمة البضائع المحظورة بموجب البند (أ) من الفصل 23 المذكور أعلاه، حيث دَلَّت على ذلك من جهة أولى، مقتضيات الفصل 279 المكرر مرتين التي نصت على حظر استيراد أو تصدير المخدرات وتكييف هذا الحظر كجنحة جمركية من الطبقة الأولى، كما دل عليه من جهة ثانية ما جاءت به النقطة الثامنة للفصل 281 من تكييف قانوني لواقعة استيراد أو تصدير البضائع المحظورة، المشار إليها في البند أ) من 1 من الفصل 23 على أساس الجنحة الجمركية من الطبقة الثانية.

وهذا ما لا يستقيم مع التكييف السليم للجرائم الجمركية الأخرى المستنبطة من الحظر الذي عناه المشرع في البند (أ) أعلاه المطبوعة بخطورتها كذلك مثل استيراد أو حيازة الأسلحة، التي تهدد أمن وكيان المجتمع مثلما يستنتج أيضا من مقتضيات الفصل 115 من مدونة الجمارك كما سنراه لاحقا.

وهو أمر قد ينم عن قصور في نظرة المشرع الجمركي تجاه البضائع الأخرى المحظورة التي تشكل خطرا والتي جرى تصنيفها وفق النقطة السادسة من الفصل 218-1 من القانون الجنائي ضمن أعمال الإرهاب، حينما قالت: "تعتبر الجرائم الآتية أفعالا إرهابية، إذا كانت لها علاقة عمدا بمشروع فردي أو جماعي يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام بواسطة التخويف أو الترهيب أو العنف: ... 6- صنع أو حيازة أو نقل أو ترويج أو استعمال الأسلحة أو المتفجرات أو الذخيرة خلافا للقانون؛"

مطلب أول: البضائع المحظورة بفعل سند غير مطابق

يقصد بالبضائع غير المطابقة للتراخيص في الجمرك، تلك التي يتم استيرادها أو تصديرها بناء على سند أو رخصة لا تعكس مواصفاتها الحقيقية بشكل لا يُوافق إرادة المشرع.

فقد أشار الفصل 294 من مدونة الجمارك: إلى أنه: "تشكل مخالفات من الطبقة الثانية:

6-المكرر: مع مراعاة أحكام الفصل 299-6 بعده، استيراد أو تصدير البضائع المحظورة، المشار إليها في البند (ب) من 1 من الفصل 23 أعلاه، والذي هو موضوع تصريح مفصل، بدون رخصة، أو بحكم سند لا يطابق هذه البضائع."

ونذكر من بين الأمثلة التي تدخل في إطار البضائع الممنوع تداولها، وفقا للبند (ب) من الفصل 23 المشار إليه سابقا، قيام الشركة مثلا باستيراد دراجات نارية و التصريح بها ضمن بند التعريفة الجمركية رقم 8711.10.11.00 الذي يشمل تصنيف الدراجات ذات محرك لا تتجاوز سعة أسطوانته 50 سنتمر مكعب مرفقا بشهادة للمطابقة صادرة عن الوزارة الوصية تثبت هذا المقاس، قبل أن يفضي الفحص الجمركي لأسطوانة المحرك إلى مقاس آخر يتراوح ما بين 50 و250 سنتمتر مكعب يستدعي تصنيفها ضمن بند آخر للتعريفة الجمركية ألا وهو 8711.20.80.00 مما ينجم عن الفعل المذكور إلى جانب التصريح الخاطئ للصنف، جريمة استيراد بضائع بناء على سند غير مطابق، حيث يتطلب الأمر في جميع الأحوال أداء الغرامة الجمركية دون السماح للبضاعة بولوج السوق الداخلية ما لم يتم استصدار سند آخر مطابق من المركز الوطني لإجراء الاختبارات و التصديق التابع لوزارة التجهيز و النقل و اللوجستيك. بمعنى أداء الغرامة الجمركية التي تعادل ضِعْف الرسوم والمكوس المحكوم بها قضائيا أو تعادل 75% منها في حالة التسوية بطريق الصلح ناهيك عن مصير البضاعة التي يقع التخلي عنها أو الترخيص لها بسند جديد مطابق من المصالح المعنية.

والمثال الذي اسْتَقَيْنَاه أعلاه يُظْهر لنا أن المشرع الجمركي لم يكن موفَّقاً كذلك في تنزيل هذه المخالفة تنزيلا سليماً، عندما راعى في بداية صياغته للفصل المذكور، أحكام المادة 299-6 المتعلقة بالمخالفة الهينة من الطبقة الرابعة، بقوله: "مع مراعاة أحكام الفصل 299-6 بعده، استيراد أو تصدير البضائع المحظورة، المشار إليها في البند (ب) من 1 من الفصل 23 أعلاه..."

إذ لا يُتصور مراعاة جرم أدنى في حضرة جرم أشد، فكان الصواب أن يتم العكس وذلك بأن تُراعى المخالفة من الطبقة الثانية أثناء الحديث عن المخالفة من الطبقة الرابعة.[1]

لكن من جهة أخرى، فإن هذا الفصل الأخير يظهر تجادبا للعقوبة الواجبة التطبيق على نفس الفعل بين نصين مختلفين، أحدهما الفصل 299-6 الذي صنفها كمخالفة من الطبقة الرابعة، والآخر الفصل 294-6 المكرر مرتين الذي اعتبرها مخالفة من الطبقة الثانية، حيث أشار كل منهما إلى واقعة مخالفة الفصل 23 (1-ب) عندما لا يترتب عن ذلك أي أثر ضريبي.

وبناء عليه تكون، حسب الظاهر من النقطة 6 من الفصل 299، واقعة استيراد دراجات نارية غير مطابقة للضوابط المشروعة مجرد مخالفة من الدرجة الرابعة ليس إلا، عندما لا ينتج عن التصريح الخاطئ للصنف مناورة تؤثر على قيمة البضاعة، وهو ما لا يتناسب مع تجريم البضائع المحظورة مما ينبغي معه إلغاء النقطة 6 من الفصل 299 السابق الذكر. بمعنى أنه إذا قدم مالك البضاعة فاتورة تتضمن تصريحا بسعر مقبول لدى الجمارك يصل إلى حد الثمن الفعلي المقرر للدراجات النارية ذات الأسطوانات من الحجم الكبير فإن ذلك لا يشكل حظرا على البضاعة رغم السند غير المطابق للضوابط المشروعة. و لعل في هذا عدول عن الدور الأمني من جانب المشرع الجمركي الذي لازالت نظرته قاصرة في تكييف

[1] تنص النقطة 6 من الفصل 299 من مدونة الجمارك على ما يلي: تشكل مخالفات جمركية من الطبقة الرابعة: ... المخالفات لأحكام الفصل 23 (1.ب) بشأن عدم مراعاة ضوابط الجودة أو التكييف المفروضة عند الاستيراد أو التصدير عندما لا يترتب عن هذه المخالفات أي أثر ضريبي.

الجرائم بركونه إلى الجانب الجبائي وهو ما لا ترتضيه المصلحة العليا للوطن، بحيث إن الأمر يقتضي الحزم في تجريم مثل هذه الأفعال لخطورتها على السلامة العامة مثلما فعل المشرع الأردني عندما صنفها في دائرة التهريب حيث قال في المادة 204 من القانون الجمركي: "يدخل في حكم التهريب: ... ف- التصرف في البضائع المفرج عنها قبل ظهور نتائج تحليلها خلافا لأحكام المنع والتقييد المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات النافذة إذا كانت نتائج التحليل لا تسمح بوضع تلك البضائع في الاستهلاك المحلي لكونها غير صالحة للاستهلاك البشري أو تشكل خطورة على السلامة العامة، وتعامل البضائع في هذه الحالة لغايات فرض الغرامة معاملة البضائع الممنوعة وان كانت مدفوعة الرسوم والضرائب."

ومما ينبغي توضيحه في هذا الإطار هو أن إجراءات أخذ المقاسات تتم بحضور المُعشِّر أي المخَلِّص الجمركي الذي قد يرافقه مالك البضاعة إن ارتأى ذلك، والغاية من وراء هذا الحضور هو تثبيت نتيجة أخذ المقاسات التي تفضي إليها المراقبة الجمركية، و التي يتم تضمينها ضمن محاضر قانونية تتمتع بقوة الإثبات و لا يُقبل الطعن فيها إلا بالزور أو عند وجود تناقض بين محاضر محررة من جهات مختلفة، حيث يبقى للمحكمة حينئذ أن ترجح أقربها للصواب وفق ما تقضي به المادة 242 من مدونة الجمارك كما في مثال القرار الصادر عن المجلس الأعلى رقم 833/9 المؤرخ في 7 شتنبر 2005 بالملف الجنحي عدد 2001/25321 الذي جاء فيه: " لكن، حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه، وأمام تواجد تصريحين متناقضين أولهما يتضمن اعترافا للمتهم أمام أعوان إدارة الجمارك و ثانيهما يتضمن إنكارا له أمام الضابطة القضائية، و مادام أن الأمر يتعلق بمسألة فنية، فقد لجأت إلى انتداب خبير للحسم في قضية التزوير خلص في نهاية تقريره إلى أن السيارة موضوع القضية لم يطلها أي تزوير و أن أرقام هيكلها واضحة و صحيحة و لم يطرأ عليها أي تغيير، و أن المحكمة المذكورة اعتمدت في تبرئة ساحة المتهم على تصريحاته أمام الضابطة القضائية المتضمنة لإنكار ما نسب إليه، هذا الإنكار الذي جاء متطابقا مع نتيجة الخبرة، و بذلك تكون قد استبعدت اعتراف الظنين أمام أعوان إدارة الجمارك لمخالفته للواقع، و لا جناح عليها في ذلك ما دام أن المادة 242 المستدل بها على النقض تنص على عدم الأخذ بمحضر أعوان الجمارك إذا ثبت ما يخالفه، و قد ثبت ذلك من خلال الخبرة الفنية التي لم يطعن فيها ممثل إدارة الجمارك و اكتفى بالقول باستبعادها ومن تم يكون القرار المطعون فيه مؤسسا و غير مشوب بأي خرق للقانون، و تكون الوسيلتان على غير أساس."[1]

هذا و من الأمور التي لا تستقيم مع أهداف التشريع الجمركي كقانون يحمي البلاد و العباد، قيام المركز الوطني لإجراء الاختبارات و التصديق الذي سبق ذكره بالترخيص للمستورد بإخراج بضاعته من الميناء ريثما يتم التحقق من مقاس أسطوانات الدراجات كما في المثال السابق، و الحق نقول أن مثل هذه البضاعة لا يمكن السماح بعبورها إلى تراب المملكة لأنها خاضعة لقيود مما يجعلها محظورة وفقا لسياق الفصل 23 من مدونة الجمارك، ووجه الحظر فيها هو أنها تستلزم الحصول على رخصة السياقة من حيث كونها دراجات نارية تولد سرعة لا تتناسب مع الدراجات العادية التي لها محركات لا يتعدى حجم أسطواناتها 50 سنتمر مكعب، الشيء الذي قد يتسبب في حوادث خطيرة بفعل السرعة التي تولدها تلك المحركات من جهة و بفعل قيادتها بكيفية متهورة من طرف القاصرين و الأحداث من جهة ثانية، كما أن أعوان الجمارك مؤهلون أكثر من غيرهم لمراقبة هذه البضائع وقياس أحجامها و أوزانها و ما إلى ذلك، وبالتالي يجب إكراه مستورد البضاعة على إعادتها إلى الدولة المصدرة لانتفاء معايير المُطابَقة، بعد إلزامه بأداء الغرامة الجمركية، وهي مناسبة نجد أن أوانها قد

[1] - كريم لحرش: قضاء محكمة النقض في القانون الجمركي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، طبعة 2017، ص: 199 و200.

حان من أجل تتميم المدونة الجمركية بمقتضى يمنع قبول الوديعة la consignation المقررة كضمان للرسوم الجمركية على البضائع المحظورة، كما نشير بالمناسبة ذاتها إلى ضرورة تطوير و تنويع سُبُل الرقابة الجمركية سواء عند المنبع من خلال كشف ألاعيب الغش أثناء الاستيراد و التي قد تشمل التصريح بدراجات نارية مع محركات ذات أسطوانات لا يفوق حجمها 50 سنتمتر مكعب لتوهيم سلطة الجمارك بصحة التصريح أثناء أخذ مقاسات الأسطوانة، مع العلم أنها دراجات مهيأة لاستيعاب محركات من أسطوانات كبيرة الحجم، أو بعد خروج البضاعة عبر تمديد هذه المراقبة في مستودعات الشركات المعنية للكشف عن مدى مطابقة العينات من الدرجات للضوابط المشروعة درءً لأعمال التزوير المحتملة التي من شأنها طمس المواصفات الحقيقية التي تم التصريح بها عند الوهلة الأولى لدى الجمارك و التي لا تعكس المواصفات الحقيقية المدرجة بشهادات المطابقة المرفقة ببيان التصريح الجمركي.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عملية التحقق من مقاس حجم الأسطوانة من طرف أعوان الجمارك إنما تتم باعتماد معادلة حسابية يتمثل حاصلها كما يلي:

$$Volume = \frac{\pi \text{ x C x } A^2 \text{ x N}}{4}$$

بحيث تساوي π العدد 3,14 وترمز C إلى طول الشوط أي قعر المكبس (*Piston*) من الأعلى إلى الأسفل أو ما يسمى "Course" وترمز A إلى قُطر مكبس الأسطوانة "Alésage»، أما N فترمز إلى عدد الأسطوانات "Cylindres"

ومعلوم أن شواهد المطابقة التي تصدر عن المصالح التابعة لوزارة النقل كما سبقت الإشارة تضم فيما تشتمل عليه من بيانات، السرعة القصوى القانونية التي يولدها محرك الدراجة ذو الأسطوانة التي يبلغ حجمها أقل من 50 سنتمتر مكعب، وبالتالي فإن الدراجات النارية المجهزة بعدادات تشير إلى سرعة قصوى تفوق 45 كلم في الساعة المعتمدة كحد أقصى ضمن شهادة المطابقة، تعد قرينة على عدم تناسب حجم الأسطوانة مع نوع الدراجة النارية المستوردة مما يتعين معه منعها. ذلك أن تأهب المصالح الجمركية في تشديد المراقبة على هذا النوع من البضائع المحظورة، من شأنه أن يحدد مسؤوليات كافة المتدخلين في هذا الإطار مادامت المادة السابعة من مدونة السير لم يتم تفعيلها بعد، والتي جعلت كل دراجة ذات محرك مشمولة برخص السياقة[1]، كما من شأنه أيضا أن يحمي الأطراف المتضررة في حال الحوادث والتي تعوزها الحجة والاستدلال مثلما قد نستشفه من قرار محكمة النقض عدد 583 الصادر بتاريخ 9 أبريل 2014 في الملف الجنحي عدد 2013/2/6/10144 والذي جاء فيه: «في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من نقصان التعليل، ذلك أن العارضة سبق لها أن دفعت بانعدام الضمان لكون الدراجة النارية المتسببة في الحادثة هي من الصنف الكبير تبلغ سعة اسطوانتها 125 سنتمتر مكعب تستلزم سياقتها رخصة لسياقة خاصة وذلك استنادا لمعاينة الضابطة القضائية لكن القرار الاستئنافي أجاب بأن الحكم الابتدائي قد أجاب عن الدفع وطالما أن الدراجة النارية تقل سعة أسطوانتها عن 50 سنتمتر مكعبا ولا وجود بالملف ما يفيد ادعاءات شركة التأمين مما يتعين معه القول بوجود الضمان وبالتالي فإن القرار

[1] - تنص المادة 5 من القانون رقم 116.14 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.106 بتاريخ 13 شوال 1437 (18 يوليو 2016) بتغيير وتتميم بعض المقتضيات من مدونة السير: "تدخل أحكام المادة 7 من القانون رقم 52.05 المتعلقة بمدونة السير على الطرق، كما تم تغييرها بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ، فيما يخص الدراجات بمحرك والدراجات رباعية العجلات خفيفة بمحرك والدراجات الثلاثية العجلات بمحرك والدراجات ثلاثية العجلات خفيفة بمحرك، وفق الكيفيات والآجال التي تحددها الإدارة..."

الاستئنافي المطعون فيه قد تبنى تعليلات الحكم الابتدائي بخصوص ما ذهب إليه من رفض الدفع بعلة أنه بالاطلاع على وثائق الدراجة النارية المرفقة بالمحضر يتبين أن سعة أسطوانتها محددة في 49 سنتمتر مكعبا وهذا تعليل فاسد ومخالف للواقع وخاصة عقد البيع رقم 13399 المبرم بتاريخ 2009/7/20 بين المالك الأصلي والمشتري والذي لا يتضمن الإشارة إلى سعة أسطوانتها وأن الحكم الابتدائي والقرار الاستئنافي أخلا بمقتضيات المادتين 289 و290 من قانون المسطرة الجنائية مما يعرض القرار للنقض والإبطال.

لكن حيث طالما أن المادة 290 من قانون المسطرة الجنائية تنص على أن محاضر الضابطة القضائية موثق بمضمنها إلى أن يثبت العكس بأية وسيلة من وسائل الإثبات فإن المحكمة المطعون في قرارها لما أيدت الحكم الابتدائي الذي رد الدفع بانعدام الضمان بعلة أنه "طالما أن الدراجة النارية الموجب لسياقتها ضرورة التوفر على رخصة سياقة هي التي تكون معه اسطوانتها 50 سنتمترا مكعبا والحال أنه لا يوجد بملف النازلة ما يؤكد ادعاءات شركة التأمين ويتعين بالتبعية القول بوجود الضمان"، تكون قد استعملت سلطتها في ميدان ترجيح الحجج والأدلة المعروضة أمامها معتمدة على عقد البيع الذي يثبت أن سعة أسطوانة الدراجة النارية المتسببة في الحادثة تبلغ 49 سنتمتر مكعب الأمر الذي لا يستوجب توفر سائقها على رخصة سياقة كما تنص عليه مقتضيات المادة 20 من قرار 24-53-1 وهو القانون الواجب التطبيق على النازلة على اعتبار أن تاريخ الحادثة هو 2010/4/24 مما يكون معه قرارها غير خارق لأي مقتضى قانوني وما بالوسيلة على غير أساس.»

أما في الحالة التي تتوقف فيها البضاعة على نتيجة المصالح المختصة من أجل الترخيص لها بولوج السوق الداخلية عند الاستيراد، ثم تكون هذه النتيجة سلبية، فإن المصالح الجمركية تأمر إما بإرجاع البضاعة المستوردة وإما بإتلافها على نفقة الجهة المستوردة دون أن يشكل هذا الفعل جريمة جمركية ودون أن يُلْزَم المستورد بأداء الرسوم و المكوس التي لا ينبغي تصفيتها أصلاً في هذه الحالة، و مردُّ الموقف الجمركي من عدم المتابعة في مثل هذه الأحوال يرجع إلى ما تتطلبه إجراءات التصدير من ضرورة توافر شهادة صادرة عن مصالح البلد المصدِّر تثبت سلامة البضاعة وفق ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية في هذا الإطار. لكن تداعيات الاستيراد في مثالنا هذا قد تنقلب إلى جريمة جمركية في حالة ثبوت تلاعب أو تزوير في الوثائق الرسمية يحق معه للإدارة الجمركية أن ترفع ملتمساتها إلى القضاء بدعوى التهريب المتمثل بحسب مقتضيات الفصل 282 من مدونة الجمارك في الإدلاء عند الاستيراد بوثائق مزورة أو غير صحيحة أو غير تامة أو غير مطابقة. كما أن التحري المُفضي إلى اكتشاف التزوير يظل ساريا طيلة أربع سنوات مثلما يستفاد من مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 181 من مدونة الجمارك.[1]

من جانب آخر يظهر أن المشرع الجمركي لم يوفق في صياغته للفصل 294 عند نقطتيه 6 المكررة و 6 المكررة مرتين[2]

---

[1] - تنص الفقرة الثانية من الفصل 181 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة على ما يلي: "2 يجب كدلك على الأشخاص الذين كانت في حوزتهم البضائع المذكورة أو باشروا نقلها أو بيعها أو تفويتها أو معاوضتها أن يدلوا بالمستندات المشار إليها في 1 أعلاه كلما طلب منهم دلك أعوان الإدارة أو ضباط الشرطة القضائية أو الأعوان محررو المحاضر الآخرون في ظرف أربع سنوات يبتدئ إما من الوقت الدي لم تبق فيه البضائع بين أيديهم، وإما من تاريخ تسليم إثباتات الأصل."

[2] . الفصل 294 "تشكل مخالفات من الطبقة الثانية:

6-المكرر: مع مراعاة أحكام الفصل 299-6 بعده، استيراد أو تصدير البضائع المحظورة، المشار إليها في البند (ب) من 1 من الفصل 23 أعلاه، والذي هو موضوع تصريح مفصل، بدون رخصة، أو بحكم سند لا يطابق هذه البضائع؛

حيث إن فيصل التفرقة بينهما هو ما تفردت به النقطة المكررة مرتين من تجريمها على سبيل الحصر لواقعة الاستيراد بدون ترخيص أو بموجب سند غير مطابق عندما لا تكون الرسوم الجمركية مهضومة، فكان يكفي المشرع الاستغناء عن هذه النقطة المكررة مرتين لو أضيفت إلى النقطة التي سبقتها عبارة تفيد التجانف عن الرسوم من قبيل "ولو تم التجانف عن الرسوم والمكوس الجمركية أو التملص منها".

كما أنها تحيل من جهة أخرى على الاعتقاد بكون واقعة التصدير للمواد المحظورة بناء على النقطة (ب) للفصل 23 والتي لا تفضي إلى وجود أي تأثير على الرسوم الجمركية إنما هي مخالفة من الطبقة الرابعة. والحقيقة أن الحظر في هذا المقام لا يبَرَّر باعتبارات جبائية كوجود التجانف من عدمه.

مطلب ثاني: البضائع المحظورة بفعل غياب سند قانوني

إذا كان مفهوم الحظر ينصرف إلى البضائع التي لا تتوفر على سند مطابق كما وقع بيانه فيما سبق، فإن غياب السند المتطلب قانونا لاستيراد أو تصدير بعض البضائع يجعلها من باب أولى محظورة غير قابلة للتداول، ومن الأمثلة على ذلك، نأتي على ذكر الأكياس البلاستيكية التي حدَّ المشرع المغربي من تصنيعها أو استيرادها أو تصديرها أو تسويقها أو استعمالها طبقا للظهير الشريف رقم 1.15.148 الصادر في 25 من صفر 1437 (7 دجنبر 2015) القاضي بتنفيذ القانون رقم 77.15، بما في ذلك آلات تصنيع الأكياس من البلاستيك، بحيث يُعَد امتلاك هذه الآلات قرينة قانونية تدل على نوايا تصنيع الأكياس من البلاستيك. وقد عهد المشرع المغربي إلى إدارة الجمارك بالتصدي للجانب المتعلق بالاستيراد والتصدير لهذه الأكياس والآلات المستخدمة في صناعتها حيث نص على ذلك بموجب المرسوم رقم 2.16.174 بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1437 (4 أبريل 2016) بتطبيق بعض أحكام القانون رقم 77.15 وذلك من خلال مادته الرابعة[1]

ذلك أن الجريمة الجمركية في هذا الإطار، تتحقق عند إثبات الاستيراد الفعلي للأكياس البلاستيكية المحظورة أو للآلة المهيأة خصيصا لصنع هذه الأكياس، بحيث حجزت المصالح الجمركية في هذا الإطار 56 طن من الأكياس البلاستيكية المهربة في سنة 2020 و21 آلة لإنتاج الأكياس البلاستيكية، فضلا عن 6500 كلغ من الحبيبات والمواد الأولية، لتبلغ كمية المحجوزات التي قامت بها إدارة الجمارك منذ دخول قانون 77.15 حيز التنفيذ حوالي 263,2 طن، كما مكنت عمليات التفتيش الجمركي التي أجريت خلال نفس السنة من تفكيك عدة وحدات إنتاج سرية.[2]

6-المكرر مرتين: مع مراعاة أحكام الفصل 299-6 أدناه، كل استيراد لبضائع محظورة المشار إليها في البند (ب) من 1 من الفصل 23 أعلاه، بدون رخصة أو بحكم سند لا يطابق هذه البضائع والذي هو موضوع تصريح مفصل، عندما لا ينتج عن ذلك تجانف عن رسم أو مكس أو التملص منهما."

[1] ـــ تقول المادة 4 : "تطبيقا لمقتضيات المادة 5 من القانون المذكور رقم 77.15 المشار إليه أعلاه، يعين الأعوان المحلفون المكلفون بالمراقبة من طرف السلطات الحكومية المكلفة بالداخلية والمالية والصناعة، كل فيما يخصه.

يقوم الأعوان المعينون لهذا الغرض من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية بالبحث عن المخالفات لأحكام القانون السالف الذكر رقم 77.15 ونصوصه التطبيقية ومعاينتها، فيما يخص حيازة الأكياس من مادة البلاستيك بغرض البيع أو عرضها للبيع أو بيعها أو توزيعها.

يقوم الأعوان المعينون لهذا الغرض من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بالبحث عن المخالفات لأحكام القانون المذكور رقم 77.15 ونصوصه التطبيقية ومعاينتها، فيما يخص استيراد أو تصدير الأكياس من مادة البلاستيك.

يقوم الأعوان المعينون لهذا الغرض من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالصناعة بالبحث عن المخالفات لأحكام القانون المذكور رقم 77.15 ونصوصه التطبيقية ومعاينتها، فيما يخص صنع الأكياس من مادة البلاستيك."

[2] - التقرير السنوي 2020 لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، منشور بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية www.finance.gov.ma، ص: 30.

كما سبق للفرقة الوطنية للجمارك أن تمكنت من إيقاف شاحنة بعين اعتيق محملة ب 6 أطنان من الأكياس البلاستيكية المحظورة.[1]

ومن جهة أخرى فقد تمكنت العناصر التابعة لمديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط بتاريخ 2021/09/03 من إفشال محاولة تصدير دون ترخيص ل 1700 كلغ من بيض قنفذ البحر المحظور.[2]

مطلب ثالث: البضائع المحظورة على وجه الإطلاق

يستفاد الحظر على وجه الإطلاق من خلال بعض بنود مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من ذلك ما أشارت إليه مقتضيات الفصل 115[3] التي أتت على ذكر البضائع والمواد المشمولة بالحظر والتي تبقى خاضعة لمراقبة أعوان ومفتشي الجمارك في إطار الحفاظ على سلامة وأمن المملكة، وقد كان على المشرع الجمركي أن يصنف هذه الجرائم المعروفة بخطورتها في درجة الجنح من الطبقة الأولى على غرار جرائم المخدرات، وكان عليه أيضا وهو بصدد الإعداد لهذا النص في إطار سرده للمكتوبات والمطبوعات وغيرها، أن يُجَرِّم كذلك كل الكتابات التي تسيء إلى الملك أو الأسرة المالكة، كما وجب عليه أن يحمي بالذكر علم المملكة إلى جانب الزخارف والرموز والشعارات الوطنية على اعتبار أن لِكُلٍّ منها معناه، ذلك أن الفصل الرابع من دستور المملكة قد أكد على أن: "علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي تتوسطه نجمة خضراء خماسية الفروع، وأن شعار المملكة هو: الله، الوطن، الملك".

أما رمز المملكة فقد جرى تحديده وفق المادة الأولى من ظهير 17 أكتوبر 2000 المتعلق برمز المملكة بأنه "تُرْسٌ حُمْري، بِمِعْلاتِه نصف شمس بازغة، ذات 15شعاعاً من ذهب فوق ساحةٍ لَازَوَرْدِيَّة، مُدعَّمة بعُوَيْرِضَة مُقَبَّبة خُضْرِية، مُعَرْنَسة من ذهب و فضة؛ الكل مُثقَّلٌ بنجمة خماسية مُفْرَغَة خُضريَّة، و الترس مَوْسُومٌ بالتاج الملكي المغربي من ذهب، مزخرف بجواهر تَتَناوَبُ حُمْرِيًّا و خُضرِيا، و هو مُحشًّى بِشَراريفَ من ذهبٍ مدعَّمة بقَرْنَيْ خصْب و مَسْنود بأَسَدَيْن طبيعيين: أسدُ اليمين يُرى من الجانبية و أسدُ اليسار مُتَنمِّر، وبالتُّرْسِ لافتةٌ من ذهب بها الآية الكريمة: "إن تنصروا الله ينصركم".[4]

---

[1] - مجلة محاربة الغش صادرة عن إدارة الجمارك، عدد 3 يوليوز غشت – شتنبر 2021، ص: 10.

[2] - نفس المرجع السابق، ص: 11.

[3] ــ الفصل 115 من مدونة الجمارك يقول: "لا تطبق هذه الأنظمة على البضائع المحظورة الآتية بصرف النظر عن الاستثناءات الخاصة بكل نظام من الأنظمة الموقفة المبنية أعلاه:

-الحيوانات والبضائع الواردة من بلدان مصابة بأوبئة طبق الشروط المنصوص عليها في التشريع الخاص بأنظمة سلامة الحيوانات والنباتات؛

-المخدرات والمواد المخدرة؛

-الأسلحة الحربية وقطع الأسلحة والذخائر الحربية باستثناء الأسلحة وقطع الأسلحة والذخائر المعدة للجيش؛

-المكتوبات والمطبوعات والرسوم والإعلانات الملصقة والمنقوشات واللوحات والصور الفوتوغرافية والصور السلبية والطوابع والصور الإباحية وجميع الأشياء المنافية للأخلاق أو التي من شأنها الإخلال بالأمن العمومي ؛

-المنتجات الطبيعية أو المصنوعة المثبتة عليها أو على لفائفها علامة صنع أو إجارة أو اسم أو إشارة أو بطاقة أو زخرفة تمثل صورة لجلالة الملك أو لأحد أفراد الأسرة المالكة أو زخارف أو رموز أو شعارات وطنية أو من شأنها أن تحمل على الاعتقاد أن المنتجات المذكورة ذات أصل مغربي بينما هي أجنبية".

[4] - اللَازَوَرْد أو العَوْهَق هو فِلِزّ سماوي الزرقة يستخدم للزينة ويعتبر من الأحجار الكريمة، وتعتبر أجود أنواع اللازورد ما كانت زرقته صافية وضاربة إلى الحمرة أو الخضرة.

وبالتالي فإن أي عملية استيراد لرمز المملكة أو لمنتجات تحمل رمزا للمملكة لا يستقيم مع الضوابط المقررة بالظهير الشريف أعلاه، إنما ينبغي مصادرتها أثناء إجراءات التفتيش الجمركي، نذكر من أمثلة ذلك الرمز الذي لا يبلغ فيه عدد خطوط أشعة نصف الشمس هذه، خمسة عشر خطا أو شعاعا، أو الترس الذي لا يحمل تاجا تتخلله جواهر متناوبة بالأخضر والأحمر، لِما في هذين اللونين من دلالة على علم المملكة.

كما أن أي استيراد لمنتجات مصنعة تحمل علم المملكة هي جريمة جمركية من وجهة نظر القانون الجنائي الذي جاء مُفصلاً في هذا الجانب على عكس بنود المدونة الجمركية، حيث يقول الفصل 267-3 من مجموعة القانون الجنائي بهذا الصدد: "يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم كل استعمال لعلم المملكة في أية علامة مسجلة أو غير مسجلة دون ترخيص من الإدارة وكذا حيازة منتوجات كيفما كانت طبيعتها بهدف تجاري أو صناعي، أو عرضها للبيع أو بيعها إذا كانت تحمل كعلامة صناعية أو تجارية أو خدماتية صورة تمثل علم المملكة دون أن يكون استعمالها مرخصا به. في حالة العود، يرفع مبلغ الغرامة إلى الضعف.

يعتبر في حالة عود كل شخص يرتكب مخالفة ذات تكييف مماثل داخل أجل الخمس سنوات التي تلي التاريخ الذي صار فيه الحكم الأول بالإدانة حائزا لقوة الشيء المقضي به".

أما إهانة العلم الوطني فقد أشار إليها الفصل 267-1 من مجموعة القانون الجنائي بقوله: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم كل من أهان بإحدى الوسائل المشار إليها في الفصل 263 أعلاه، أو بأي وسيلة أخرى، علم المملكة ورموزها كما هو منصوص عليها في الفصل 267- 4 أدناه .

وإذا ارتكبت الإهانة خلال اجتماع أو تجمع، فإن العقوبة تكون بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 10.000 إلى 100.000 درهم.

تطبق نفس العقوبات على محاولة ارتكاب الجريمة المذكورة.

ويجوز علاوة على ذلك أن يحكم على الفاعلين بالحرمان، لمدة سنة على الأقل وعشر سنوات على الأكثر، من ممارسة واحد أو أكثر من الحقوق الواردة في الفصل 40 من هذا القانون كما يمكن أن يحكم عليهم بالمنع من الإقامة لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات".

وجدير بالذكر أن علم المملكة يمثل رمزا لوحدتها الترابية، ومن تم أشار الفصل 267-5 إلى أنه: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من أساء إلى الدين الإسلامي أو النظام الملكي أو حرض ضد الوحدة الترابية للمملكة.

ترفع العقوبة إلى الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 500.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، إذا ارتكبت الأفعال المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن والتجمعات العمومية أو بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم أو بواسطة البيع أو التوزيع أو بواسطة كل وسيلة تحقق شرط العلنية بما فيها الوسائل الإلكترونية والورقية والسمعية البصرية".

و قد يدخل في حكم إهانة العلم الوطني على سبيل المثال استيراد ممسحة السجاد التي توضع على عتبة الأبواب Tapis paillasson مجسدة في شكل علم المملكة، حيث يخصص هذا السجاد عادة لمسح الأحذية قبل الدخول إلى المنازل أو

الأماكن العامة من أجل الإبقاء على نظافة البلاط، فلا يسمح تبعا لذلك باستخدامه و هو في صورة العلم الوطني لما في ذلك من تخسيس لروح المواطنة و ضرب لثوابت المملكة، كما قد يدخل أيضا في عداد الأشياء التي تُهين علم المملكة، بعض الملابس المخصصة بطبيعتها للرقص المائع التي تتخذ شكل علم المملكة، خاصة في الملاهي و الأماكن المشابهة، حيث يُؤدي الرقص وفق تلك الملابس إلى إهانة العلم و إلى الانتقاص من الحس الوطني.

لهذه الأسباب ولغيرها، فإن استيراد أو تصدير علم المملكة يجب أن يخضع للضوابط القانونية، لما في ذلك من مواصفات قد يؤدي تجاهلها إلى الإساءة بالعلم الوطني، حيث تنص المادة الأولى من الظهير الشريف رقم 01.05.99 الصادر في 20 من شوال 1426 (23 نوفمبر 2005)، المتعلق بخصوصيات علم المملكة وبالنشيد الوطني، على أن: "علم المملكة هو اللواء الأحمر الذي يتوسطه نجم أخضر خماسي الفروع، ويكون اللواء من ثوبٍ أحمر قانٍ، غير شفاف، ومستطيل الشكل. ويكون النجم مفتوحا، لونه أخضر كسَعْفِ النخيل ويتألف من خمسة فروع مرسومة بشكل متواصل ومنسوجا في نفس الثوب بحيث يُرى من جهتيْ اللواء. ويتجه رأس أحد الفروع إلى الأعلى. ويبلغ علو اللواء ثلثي (3/2) طول مخْفَقِه.

ويرقم النجم داخل دائرة غير ظاهرة يعادل شعاعها سُدُس (6/1) طول مخفق اللواء، ويقع مركزها في نقطة تقاطع الخطوط القُطرية غير الظاهرة لمستطيل اللواء، ويمثل عرض كل فرع من فروع النجم (20/1) من طوله".

ولما كان علم المملكة تجسيداً للثوابت المقدسة مثله مثل المصاحف التي تخضع في عمليات استيرادها إلى الترخيص تجنباً لأي تحريف أو زيغ وضبطاً للروايات المتواترة شرعا كرواية ورش مثلا، أو مثل الصور والرسومات العائدة لأفراد الأسرة الملكية وما إلى ذلك، فإن أي إظهار لهذا العلم على نحو مغاير للمادة الأولى من الظهير الشريف أعلاه، يعد جريمة حتى ولو ارتكبت من طرف الإدارة نفسها مثل رفع أعلام المملكة باهتةً أو مُمزَّقةً، أو مثل اعتماد أعلام رديئة الصنع تم جلبها وفق صفقات مشبوهة.

مبحث ثان: دور الجمارك في مكافحة الفيروسات

من المعلوم أن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تعتبر صاحبة الولاية العامة فيما يخص المراقبة التي تجريها على البضائع داخل الأماكن التي تتواجد بها المكاتب الجمركية، حيث تقول في ذلك الفقرة الأولى من الفصل 38 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة: "1 لأجل تطبيق هده المدونة ورغبة في البحث عن الغش، يجوز لأعوان الإدارة أن يقوموا بمعاينة البضائع ووسائل النقل وتفتيش الأشخاص."

كما تم تأكيد الدور الحاسم للإدارة الجمركية في هذا الإطار بموجب الاتفاقيات الدولية التي قالت بصددها مدونة الجمارك في الفصل 7: "تطبق حالما تبلغ إلى الإدارة المقتضيات الجمركية التي تشترط الاتفاقات والأوفاق والاتفاقيات والمعاهدات أن يجري العمل بها فور توقيع الوثائق المذكورة." فنذكر من ذلك مبادرة الجمارك الخضراء التي تقوم على تعزيز قدرة الإدارات الجمركية وشركائها على كشف ومكافحة الإتجار غير المشروع بالسلع المضرة بالبيئة، كما ورد في الاتفاقات البيئية ذات الصلة، بحيث تشمل قائمة الشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء على المستوى الدولي أمانات الهيئات التالية: منظمة الجمارك العالمية؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)؛ والاتفاقية المعنية بالتجارة

الدولية في أنواع الحيوان والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ واتفاقية بازل؛ واتفاقية استكهولم؛ وبروتوكول مونتريال؛ وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي؛ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إذ تقول المادة الرابعة من بروتوكول قرطاجنة على سبيل المثال، "يسري هذا البروتوكول على النقل عبر الحدود والعبور ومناولة واستخدام جميع الكائنات الحية المُحَورة التي قد تنطوي على آثار ضارة بحفظ واستدامة استخدام التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان أيضا."

كما أن بروتوكول مونتريال يتمحور حول عدة مجموعات من المواد المستنفدة للأوزون، والتي تم تصنيفها لمجموعات من المواد الكيميائية، حيث تحدد المعاهدة لكل مجموعة من المواد الكيميائية جدولا زمنيا للتخلص التدريجي من إنتاجها واستهلاكها، وذلك بهدف القضاء عليها في نهاية المطاف تماما.

هذا ويبرز دور أعوان ومفتشي الجمارك من خلال إجراءات المراقبة التي يقومون بها على البضائع والمواد المضرة، ففي أكتوبر من سنة 1989 تم إخبار إدارة الجمارك من طرف وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي عن ظهور مرض في تركيا يدعى الأفلاتوكسين AFLATOKSINE الذي يهاجم على الخصوص ثمرة التين، وهو عبارة عن ديفان فطري تنتج طبيعيا من الرشاشيات التي تعد نوعا من أنواع الفطريات، توجد منه عدة أشكال أخطرها على الجسم البشري أفلاتوكسين B1 ، مما يجعلها سموم طبيعية تصنف حسب الوكالة الدولية لبحوث السرطان ضمن المركبات المسرطنة.

كما تتوصل إدارة الجمارك في إطار جهودها لدفع المضار والتصدي للآفات والأوبئة بكل حالة مرضية عن القطاعات الوزارية، قد تهدد السلامة والصحة العامة، مثل حالة الحمى القلاعية Fièvre aphteuse المعلن عنها عبر مراسلات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ONSSA والتي سبق وأن أخبرت بظهور هذه الحمى في دولة الجزائر، حيث تصيب الأبقار بالخصوص والماعز والأغنام، فهو فيروس بيكورناوي Picornavirales يسبب تقرحات في الفم والقدمين في البقريات وغيرها من الحيوانات مشقوقة الظلف، وهو شديد العدوى للماشية.

من جهة أخرى تتولى الجمارك مهمة التصدي للنباتات والأعشاب الموبوءة وفق ما يفرضه الدفاع عن سلامة المملكة وأمنها، وما تفرضه كذلك الاتفاقية الدولية حول حماية النباتات الموقعة في روما يوم 6 دجنبر 1951، والتي شهدت انضمام المملكة المغربية إليها يوم 25 أكتوبر 1972، حيث تهدف إلى حماية النباتات المزروعة والبرية عن طريق منع دخول الآفات وانتشارها. على أن وقاية النباتات الدولية قد بدأت منذ عام 1881 عندما وقعت خمسة بلدان اتفاقية للحد من انتشار فيلوكسيرا العنب Phylloxera التي هي عبارة عن حشرة من أمريكا الشمالية تم إدخالها عَرَضاً إلى أوروبا حوالي 1865 ودمرت فيما بعد معظم مناطق زراعة العنب الأوربية[1]

ولقد أصدر، في نفس المنحى، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية سنة 2015، إخبارية إلى إدارة الجمارك مفادها ظهور مرضPierce في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وكوستاريكا والبرازيل والهند والتايوان وإيطاليا، وهو مرض يصيب العنب ويحول دون النضج الطبيعي للأفراخ أو الأفرع، ويؤدي إلى موت القمة

[1] - مقال منشور بالموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.orgتم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/01/28، بتوقيت 11.00.

النامية للفرع أو الأفرع على شجرة الكرمة. وقد تموت الكرمة المصابة في السنة الأولى وقد تبقى لمدة خمس سنوات أو أكثر حسب طبيعة النوع والصنف وعمر الكرمة عند إصابتها وحسب الظروف الجوية المحلية.

كما أكدت الفقرة الأولى من المادة 9 من قرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 593.17 الصادر في 08 غشت 2017 والمتعلق بالتفتيش الصحي للنباتات والمنتجات النباتية وغيرها من الأشياء عند الاستيراد على ما يلي:

"لا يمكن قبول التربة والروث والسماد وبقايا النباتات وإرساليات النباتات والمنتجات النباتية وغيرها من الأشياء، قصد استيرادها أو عبورها التراب الوطني، التي خلص تفتيش الصحة النباتية الذي تخضع له إلى وجود الآفات الحجرية المبينة في اللائحة المحددة في الملحق رقم II بهذا القرار. "نذكر من بين تلك الآفات على سبيل المثال البكتيريوز (النخر البكتيري) وهو مرض تسببه بكتيريا بسيودوموناس Pseudomonas التي تصيب بعض الأشجار المثمرة وتؤدي بها إلى التلف الجزئي أو الكلي.

كذلك تطرقت المادة 14 من قرار وزير الفلاحة المشار إليه، إلى المتطلبات التي ينبغي أن تخضع لها بعض النباتات عند الاستيراد. [1]

هذا و تعمد التشريعات الوضعية المقارنة إلى حماية مصالح الدولة في نفس المنحى، ففي أستراليا مثلا تتواجد وزارة الزراعة، بالإضافة إلى مصلحة الجمارك و حماية الحدود داخل الموانئ و المطارات عبر موظفي « DAFF Biosecurity » من أجل التأكد من عدم إدخال القادمين إلى البلاد لأي أصناف أو مواد ضارة بالأمن البيولوجي قد تعرض قطاع الزراعة و البيئة في أستراليا للخطر.

وهو نفس الأمر في نيوزيلاندا حيث يتواجد موظفي Biosecurity إلى جانب مصالح الجمارك من أجل حماية البلاد من الأخطار، فرغم موقعها الجغرافي المعزول الذي يجعلها آمنة من مخاطر الإرهاب، إلا أن نظامها البيئي لم يسلم من الخطر. فالبوسوم Possum على سبيل المثال وهو جُرَابي أسترالي صغير[2]، قد تَمَّ إدخاله إلى نيوزيلاندا عن طريق الخطأ فأحدث ضررا بتدميره للغابات مما أجبر الحكومة النيوزيلاندية على إنفاق 100 مليون دولار سنوياً في محاولة لاحتواء الوضع.

مطلب أول: المراقبة الجمركية للأشخاص

---

[1] ـــ ومما جاء به الفصل المذكور نورد المقتطف التالي: "يجب أن تستجيب النباتات المبينة بعده والتي، اعتبارا لصنفها أو تقديمها أو حالتها النباتية أو مصدرها، قد تنقل بعض الآفات، أثناء استيرادها أو عبورها التراب الوطني، للمتطلبات الخاصة الآتية:

(ا) بالنسبة لأغراس البطاطس وبذور الطماطم والفلفل والباذنجان:

1 -أن تكون سليمة من الآفات التالية:

- خنفساء البطاطاس (Leptinotarsa decemlineata)

- سلكيات البطاطاس(Globoderarostochiensis et G. pallida) ؛

- نيماتوديا تعقد الجدور (Meloidogyne spp)؛

- الجرب الثعبانية (Synchytrium endobioticum) ؛...إلخ."

[2] - هو حيوان من فصيلة الجرابيات marsupiaux له جِراب في بطنه مثل حيوان القنعر.

ينص الفصل 45 من مدونة الجمارك المغربية على أنه: "يمكن لأعوان الإدارة أن يطالبوا بالاطلاع على هوية وصفة الأشخاص الذين يدخلون إلى التراب الجمركي أو يخرجون منه. ويمكن الحصول على هذه المعلومات أيضا، قبل الدخول إلى التراب الجمركي أو الخروج منه، لدى شركات النقل أو لدى أشخاص آخرين يتوفرون على هذه المعلومات".

والاطلاع على الهوية هو من الأعمال التي تتقاسمها الجمارك والشرطة والدرك في نطاق النفوذ المكاني لكل سلطة من هذه السلط، حيث أراد المشرع بموجب الفصل 45 أعلاه، قبل حذف الدائرة الجمركية[1] أن يكون نفوذ الجمارك مجسداً على مستوى معابر الحدود البرية والمنافذ البحرية والجوية المتمثلة في الموانئ والمطارات، باعتبار أن هذه المناطق خالصة للجمارك دون غيرها. وقد أطلقت بعض التشريعات المقارنة مصطلحاً أقوى للدلالة على خصوصية هذه المناطق، منها قانون الجمارك الأردني الذي ينعت الدائرة الجمركية في المادة الثانية منه بمصطلح الحَرَم الجمركي.

والمقصود أن يقوم أعوان الجمارك في دائرة نفوذهم بتدقيق هوية الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة من الجرائم الجمركية، وقد تشمل المراقبة حتى الأشخاص المشمولين بمذكرة بحث شريطة قيام السلطات الأمنية الأخرى بإخبار إدارة الجمارك بالموضوع كما في حالة جرائم سرقة السيارات المرقمة بالخارج التي يجري إخبار الإدارة الجمركية من طرف الأجهزة الأمنية الأخرى بشأنها في كل وقت وحين.

أما مراقبة أعوان الجمارك لصفة الأشخاص فيقصد بها التعرف على وظيفتهم التي تمكنهم من التدخل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في العمليات المتعلقة بالإجراءات الجمركية.

إن المعطى السابق كما ورد أعلاه يمنح أعوان الجمارك سلطة مطلقة في تفتيش الأشخاص من أجل الكشف عن التجاوزات المحتملة للقانون الجمركي وهو معطى يبعث على القهر والتسلط ومع ذلك لا يُباشَر بالانتقاد أو الرفض، هذا في الوقت الذي لا يمكن فيه لرجل الشرطة مثلا أن يمارس هذه الاختصاصات إلا عند التأكد بشكل جلي من وجود المخالفة الجمركية[2].

أما قانون الجمارك في الجزائر فقد جاء أكثر وضوحا بخصوص التحقق من هوية الأشخاص فنص من خلال الفصل 50 على ما يلي: "1- يمكن أعوان الجمارك، خلال ممارسة وظائفهم، مراقبة هوية الأشخاص الذين يدخلون أو يخرجون أو يتنقلون داخل الإقليم الجمركي.

2. يقتاد الأشخاص الذين لا يريدون أو لا يستطيعون إثبات هويتهم إلى أقرب ضابط للشرطة القضائية، قصد التحقق من الهوية، شريطة إعلام وكيل الجمهورية المختص بذلك فورا.

3ـــ يمكن طلب المعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص لدى مؤسسات النقل أو لدى أشخاص آخرين لديهم هذه المعلومات، قبل الدخول إلى الإقليم الجمركي أو الخروج منه".

---

[1] - كان نص الفصل 45 قبل تعديل 2022 يقول: "يمكن لأعوان الإدارة أن يطالبوا بالاطلاع على هوية وصفة الأشخاص الذين يدخلون إلى التراب الجمركي أو يخرجون منه، أو يتجولون في الدائرة. ويمكن الحصول على هذه المعلومات أيضا، قبل الدخول إلى التراب الجمركي أو الخروج منه، لدى شركات النقل أو لدى أشخاص آخرين يتوفرون على هذه المعلومات".

[2] - Rozenn Cren : Poursuites et sanctions en droit pénal douanier. Thèses de Doctorat Soutenue le 16-11-2011 à Paris 2 , dans le cadre de l'École doctorale de droit privé (Paris) Université Panthéon-Assas page 40 et 41.

وفي قرار للقضاء المصري بالنقض لجلسة 16/11/1978سنة 29 القضائية جاء فيه التأكيد على خصوصية سلطة التفتيش الجمركي على البضائع والأشخاص عندما قال: "جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالح الخزانة، ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم بمجرد قيام مَظنَّة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا الشأن."

كما أكد قانون الجمارك لدولة البيرو في الفصل 162 على الرقابة الجمركية للبضائع والأشخاص فقال في ذلك: "تخضع للرقابة الجمركية البضائع بما في ذلك وسائل النقل التي تدخل أو تغادر التراب الجمركي، سواء كانت خاضعة لأداء الضرائب والرسوم أو لم تكن. وكذلك تمارس الرقابة الجمركية على الأشخاص الذين يتدخلون بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليات التجارة الخارجية، وعلى الذين يدخلون أو يغادرون التراب الجمركي، وأولئك الذين يمتلكون أو لديهم معلومات أو مستندات أو بيانات تتعلق بالعمليات الخاضعة للرقابة الجمركية، أو على الأشخاص الذين يمكن أن تكون بحوزتهم بضائع خاضعة للمراقبة الجمركية. عندما تطلب السلطة الجمركية مساعدة السلطات الأخرى، فإن هذه الأخيرة تكون ملزمة بتقديمها على الفور".

وقد ذهب التشريع في الولايات المتحدة الأمريكية أبعد من ذلك من أجل الحفاظ على الأمن الجوي وحماية سلامة الوطن، حيث تم اعتماد بتاريخ 25 يونيو 2002 تشريعا ضم شرطاً – كما يظهر من خلال عقود الطيران المقدمة من شركة الخطوط الجوية الفرنسية- بإلزام كل الشركات الجوية الدولية التي تقوم برحلات نحو الولايات المتحدة الأمريكية، بالسماح للجمارك الأمريكية أن تلج لكافة المعلومات التي تمسكها حول المسافرين المحتفظ بها في قائمة بياناتها، كما رتب القانون الأمريكي توقيع عقوبات على هذه الشركات عند عدم الالتزام بهذه المقتضيات[1]

أما في أستراليا فنجد وكالة و مصلحة الجمارك للجبهة الأمامية التي تنتمي إلى قوة الحدود الأسترالية Austrlian Border Force (ABF) وهي تتمتع بالاستقلال على المستوى العملي ضمن أَجِنْدَة الشؤون الداخلية رغم أن مفوض قوة الحدود le commissaire de ABF يعد عضوا في مجلس أجندة الشؤون الداخلية portefeuille des affaires intérieures وتتجلى مهمة وكالة و مصلحة الجمارك في حماية الحدود الأسترالية و مراقبة مشروعية التجارة و شرعية سفريات الأشخاص .

بينما نجد الجمارك في كندا منصهرة في إطار ما يسمى وكالة مصالح الحدود الكندية L'Agence des Services Frontaliers du Canada (ASFC) والتي تتولى تسهيل تداول التجارة المشروعة و شرعية الهجرة و حماية الحدود بوجه عام بحيث أنها تسهر على تطبيق أزيد من تسعين قانونا و تشريعا يهدف إلى ضمان سلامة أمن البلاد و المواطنين الكنديين .

[1] - BOEX valentin : « La sûreté aéroportuaire face à la diversité des menaces. Analyse juridique, systémique et typologique » Thèse de Doctorat présentée et soutenue publiquement le 4 juillet 2011 à l'Université Jean Moulin – Lyon 3 page 292

وفي التشريع اللبناني نذكر المادة 365 من قانون الجمارك التي تقول: "يمكن لموظفي الجمارك تدقيق هوية الأشخاص الداخلين إلى المنطقة الجمركية أو الخارجين منها أو الذين يتجولون في النطاق الجمركي ".

كما أنه في السياق ذاته اعترفت مدونة الجمارك الفرنسية لأعوان الجمارك من خلال الفصل 67 والفصل 67-1 بسلطتهم في مراقبة هوية الأشخاص داخل التراب الجمركي وداخل دائرة الجمارك، وأوكلت لهم حق الاستعانة بالشرطة أو الدرك من أجل تزويدهم في الحال بالمعلومات المتعلقة بهوية الأشخاص الذين يرفضون الإدلاء بهويتهم قصد استكمال مهمتهم .

وقد منح أيضا الفصل 67 مكرر من مدونة الجمارك الفرنسية، سلطة واسعة لأعوان الجمارك تحت إشراف النيابة العامة من أجل التحري و التربص في كل التراب الوطني، بالأشخاص المشتبه بارتكابهم جنحا جمركية أو المشتبه بمشاركتهم في هذه الجنح التي تنصب على استيراد أو تصدير أو حيازة المخدرات و المواد المخدرة التي في حكمها، و لأجل ذلك تضم الجمارك الفرنسية قرابة عشرين ألفا من الموارد البشرية، تعمل على مكافحة الجريمة التي تطورت لتشمل. إضافة إلى المجالات الكلاسيكية من تحصيل الرسوم و الضرائب المفروضة على دخول البضائع للتراب الوطني، و مكافحة الاتجار غير المشروع، و مراقبة الأشخاص عند الحدود ـ التصدي لتزييف و تقليد البضائع، حماية التراث الثقافي، الدفاع عن البيئة أو مراقبة تداول المواد الإشعاعية، حماية المستهلك من مخاطر السلع الفلاحية أو النباتية أو الحيوانية، مراقبة مدى احترام معايير الجودة للمنتجات الصناعية حفاظا على سلامة و صحة المستهلك، و أيضا مكافحة المخدرات و المؤثرات العقلية.[1] هذا دون إغفال دور الجمارك في تنفيذ السياسة الخارجية المتعلقة بفرض الحصار المفروض على دول بعينها مثل كوريا الشمالية، حيث تمنع الجمارك أي عملية للاستيراد من هذا البلد أو للتصدير نحوه.

مطلب ثاني: الجمارك في مواجهة آفة كورونا

تتولى الجمارك في كل الدول -بحكم تواجدها على منافذ البلاد-حماية الوطن من المخاطر التي تهدد أمنه وسلامته، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تتواجد الجمارك ومراقبة الحدود (Customs and Border Protection (CBP، وهي وكالة لقسم الأمن الداخلي تابعة للسكريتارية الداخلية للولايات المتحدة التي يُعتبر السكرتير المشرف عليها عضواً بديوان الرئيس الأمريكي، بحيث يُشرف على تنظيم وضمان الأمن الداخلي للولايات المتحدة. وتعمل هذه الجمارك على حماية حدود الولايات المتحدة الأمريكية ضد المجرمين والإرهابيين ومهربي الأسلحة والمخدرات ومهربي البشر، ويراقبون مدى شرعية الهجرة للأشخاص الوافدين على البلاد، كما يعترضون الآفات النباتية ومسببات الأمراض التي يمكن أن تضر بالإمدادات الغذائية والموارد الطبيعية والصحة العامة بالإضافة إلى الدور التقليدي المتمثل في جباية الموارد التي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد. و لقد أعلنت وكالة الجمارك في مطار لوس أنجلوس في إطار مكافحتها للوباء عن مصادرتها لشحنة تحتوي على مجموعات فحوصات فيروس كورونا COVID-19 مزيفة قادمة من بريطانيا.

[1] - BOEX valentin : « La sûreté aéroportuaire face à la diversité des menaces. Analyse juridique, systémique et typologique » Thèse de Doctorat présentée et soutenue publiquement le 4 juillet 2011 à l'Université Jean Moulin – Lyon 3 page 82 et 83

كما قامت الإدارة الفيديرالية للجمارك بسويسرا من مصادرة أدوية غير شرعية يعتقد كونها علاجا مضادا للكوفيد 19 Ivermectin Tablets USP 3mg

أما في المغرب، فبالإضافة إلى محاربة التهريب ومراقبة مشروعية التجارة الخارجية وما إلى ذلك، فإن الإدارة الجمركية تسهر على حماية المملكة من الآفات التي قد تنال من أمنها وسلامتها عن طريق التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات الصادرة عن مختلف القطاعات الوزارية.

من هذه القوانين نذكر الفقرة الأخيرة من المادة 23 من الظهير الشريف رقم 151-1-06 بتنفيذ القانون رقم 04-17 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة والتي جاء فيها: "إضافة إلى ذلك، يجب أن يتم دخول الأدوية المصنفة كمخدرات أو ذات مؤثرات عقلية إلى التراب الوطني وفق التشريع الجاري به العمل، وعند الاقتضاء، الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذه المنتجات." وبالتالي فإن مراقبة الجمارك تشمل التأكد من وجود الترخيص لهذا النوع من البضائع يكون شاملا لنوع البضاعة وكميتها و تعريفا بهوية الشركة المستوردة حتى تبقى رهن المراقبة والتتبع بشكل يمنع تسريب هذه المواد إلى غير وجهتها.

وقد بلغ مجموع الأقراص المهلوسة المحجوزة من طرف إدارة الجمارك خلال سنة 2020 رغم تداعيات الحظر الصحي، حوالي 80 ألف قرص مقابل 680 ألف قرص برسم سنة 2019 [1]. بينما بلغ سنة 2021 ما مجموعه 27 ألف قرص.[2]

وتحتفظ المصالح الجمركية عموما ومصلحة الأبحاث والمراقبة البعدية على الخصوص بحق التأكد من صحة المعلومات المدلى بها من طرف الشركات المستوردة تحت طائلة العقوبة المقررة عن الاستيراد من غير ترخيص الذي يعد جنحة جمركية من الطبقة الأولى. ولقد سبق لمديرية الجمارك لميناء طنجة المتوسط بأن حجزت 467 وحدة اختبار فيروس كوفيد 19 داخل سيارة قادمة من هولندا[3].

كما يقتضي التفتيش الجمركي للأشخاص، توسيع نطاق الرقابة لتشمل أعراضهم الصحية، خاصة وأن الفصل 45 المكرر من مدونة الجمارك المغربية قد أكد بالقول: "-عندما تظهر دلائل جدية على أن شخصا يحمل مواد مخدرة أو مواد أخرى مدسوسة في جسمه، يمكن لأعوان الإدارة إخضاع هذا الشخص بعد موافقته الصريحة لكشوفات طبية. وفي حالة رفضه، يقدم طلب إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية المختصة الذي يمكنه أن يرخص لأعوان الإدارة بالعمل على إجراء هذه الكشوفات الطبية، ويعين آنذاك الطبيب المكلف بإجرائها في أقرب الآجال.

ويجب أن تضمن في محضر، هذه الكشوفات وملاحظات الشخص المعني وكذا جميع الإجراءات التي تم القيام بها."

وخضوع الأشخاص للمراقبة الجمركية، ينطلق من مبدأ الحفاظ على أمن وسلامة الوطن، بحيث تتخذ فيه المراقبة الجمركية أبعاداً مختلفة، بدايةً من استغلال المعطيات والمعلومات التي تُوَفِّرُها مصالح الاستعلامات الجمركية وتحليل المخاطر والتي قد تتمحور حول سوابق الشخص في الجرائم الجمركية، أو تتمثل في التنبيه إلى بلد القدوم المُصَنَّف

[1] - التقرير السنوي لإدارة الجمارك برسم سنة 2020، منشور بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية www.finance.gov.ma، ص:30.

[2] . التقرير السنوي لإدارة الجمارك برسم سنة 2021، منشور بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية www.finance.gov.ma، ص:29.

[3] - مجلة محاربة الغش، مرجع سابق، ص: 5

كبؤرة من بُؤَر انتشار الوباء أو كبؤرة للتهريب غير المشروع للبضائع المحظورة، وانتهاء بالتفتيش الجسدي للشخص الذي قد يُسْفر عن وجود مواد محظورة مدسوسة في أحشائه.

ولما كان الأصـــل في مهام الجمارك هو مراقبة كل ما يَفِدُ إلى التراب الجمركي للمملكة وكل ما يخرج منه، فقد راعى المشـرع الطبيعة الإنسـانية للأشـخاص عند دخولهم وخروجهم، فلم يشـأ تنزيلهم إلى درجة تصـنيف البضـائع، مادامت الشرائع والقوانين قد كرست حقوق الإنسان بما فيها التشريع الإسلامي الذي أكد في محكم الكتاب قوله تعالى من سورة الإســراء عند الآية 70 "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضــلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا." كما أن ضبط هوية الأشخاص لا يثير إشكالا بالنظر إلى تميز بصماتهم وجيناتهم، الأمر الذي يختلف بمناسـبة اسـتيراد أو تصـدير الأعضـاء البشـرية، حيث يدخل مثلا اسـتيراد الدم البشـري ضـمن البند من التعريفة الجمركية رقم 3002.90

إن الجراثيم هي كائنات مجهرية تصـنف ضـمن البند من التعريفة الجمركية رقم 30.02 وهي تظل في حكم البضـائع التي تخضـع للمراقبة والتفتيش الجمركي. كما أن الفيروسـات أو الجراثيم المضـرة بالصحة العامة، تظل من وجهة نظر المشرع الجمركي من المواد المحظورة التي ينبغي التصدي لها، سواء وقع ضبطها على منتجات بعينها أو تم الكشف عنها في جسـم الشـخص المصـاب، إلا أن المشـرع الجمركي لم يشـأ تقرير العقوبة في هذه الحالة الأخيرة، وذلك لانتفاء القصـد الجنائي بشـكل واضـح، ومن تم يكون دور التفتيش الجمركي في مثل هذه الحالات هو الحد من انتشـار هذه الآفات عن طريق عرض المصاب بالفيروس على المصالح المختصة التابعة لوزارة الصحة.

الخاتمة

يلاحظ بناء على ما ســبق، أن الممارســة الواقعية للعمل الجمركي، تظهر افتقار الجمارك المغربية للوســائل الكفيلة بالكشــف عن كل الآفات التي قد تلج إلى التراب الجمركي، والتي تســمح بإجراء فحوصــات وبائية وفحوصــات طبية وفحوصات مخبرية صارمة على الأشخاص المشـتبه فيهم أو القادمين من بلدان أو مناطق متضررة بشدة، وهي آليات لا تخلو منها معظم التنظيمات الجمركية مثلما هو معتمد في بعض البلدان كجمهورية الصــين الشــعبية ، ناهيك عن الأدوات الجمركية المتطورة من قبيل أجهزة الطيران المسـيرة عن بعد المعروفة باسـم الدرون أو غواصـات المسـح المائي الصــغيرة الحجم إلى ما ذلك، مما وجب على الدولة الانتباه إليه من أجل حث إدارة الجمارك المغربية على تخصــيص الوسـائل والمعدات والآليات الضـرورية للعمل الجمركي بما يسـهم في حفظ الأمن لهذا الوطن بدل اتكال إدارة الجمارك على الإدارات الأمنية الأخرى وما ينجم عن ذلك من تراجع في الاختصـاصـات قد يبلغ مداه حد اغتصـاب السـلطة عند تدخل الأجهزة الأمنية الأخرى في مهام المصالح الجمركية.

قائمة المراجع:

الكتب:

1- كريم لحرش: قضاء محكمة النقض في القانون الجمركي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، طبعة 2017،

الأطروحات:

1- Rozenn Cren : Poursuites et sanctions en droit pénal douanier. Thèses de Doctorat Soutenue le 16-11-2011 à Paris 2 , dans le cadre de l'École doctorale de droit privé (Paris) Université Panthéon-Assas

2- BOEX valentin : « La sûreté aéroportuaire face à la diversité des menaces. Analyse juridique, systémique et typologique » Thèse de Doctorat présentée et soutenue publiquement le 4 juillet 2011 à l'Université Jean Moulin – Lyon 3

المجلات:

1- التقرير السنوي 2020 لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، منشور بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية www.finance.gov.ma

2- التقرير السنوي 2021 لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، منشور بالموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية www.finance.gov.ma

3- مجلة محاربة الغش صادرة عن إدارة الجمارك، عدد 3 يوليوز غشت – شتنبر 2021

المواقع الالكترونية:

1- الموقع الالكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.fao.org

2- الموقع الالكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية finance.gov.ma

استراتيجيات التحكيم في تسوية النزاعات الدولية

عادل سعد جيب الله بخيت: استاذ مساعد بكلية الشريعة والقانون ورئيس قسم الدراسات الاستراتيجية بمعهد البحوث والدارسات الاستراتيجية - جامعة ام درمان الاسلامية

مستخلص

تناول هذا البحث استراتيجيات التحكيم الدولي في تسوية النزاعات الدولية، وحيث يعد التحكيم من أقدم وسائل فض النزاعات وأبرز وسائل التسوية القضائية المستخدمة في العصر الحديث، وهدف البحث لتأكيد أهمية التحكيم الدولي في إطار العلاقات الدولية في العصر الحالي، وإبراز دوره كآلية لتسوية النزاعات سلمياً، كما هدف إلى إبراز دور التحكيم في الحد من التوتر وتقليص فرص لجوء الدول لاستخدام العنف لتسوية نزاعاتها، باعتبار أن التحكيم الدولي يتمتع بأسلوب أكثر نجاعة من غيره من الوسائل في التسوية السلمية للنزاعات الدولية، وتمثلت مشكلة البحث في أن تطور قواعد القانون الدولي، وتعقيدات العلاقات الدولية الحديثة، ووعي المجتمع الدولي بأهمية اللجوء للوسائل السلمية لتسوية النزاعات، قادت إلى تبني مجموعة من المبادئ الحديثة لمعالجة الأزمات والمشكلات التي تنشأ بسبب تداخل علاقات الدول ببعضها، عليه فقد برز التحكيم الدولي كأحد أهم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات في العلاقات الدولية، بما يوفره من خيارات ومرونة ساعدت في احتلاله لمكانة أساسية في مجال العلاقات الدولية، وتبلورت مشكلة البحث في الإجابة عن كيف أثرت العلاقات الدولية وتفاعلات المجتمع الدولي في بروز التحكيم كآلية لتسوية النزاعات سلمياً، وأيضاً مدى قدرة التحكيم الدولي على حل النزاعات، وما هي النزاعات التي يمكن أن يكون التحكيم فعالاً فيها، ويفترض البحث أن ثمة علاقة بين تطور التحكيم في مجال التقاضي الدولي ونمط العلاقات الدولية السائدة، وأن التحكيم كوسيلة لتسوية النزاعات يتمتع بمرونة تساعده على توفير حلول للدول في علاقاتها ببعضها، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التحكيم الدولي والعلاقات الدولية، وتوصل البحث لعدد من النتائج أبرزها أن تطور التحكيم الدولي كوسيلة للتقاضي وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية تأثر بالتغير في بنية المجتمع الدولي وتوجهه نحو السلم والاستقرار، وأوصى البحث بتفعيل دور محكمة التحكيم الدائمة في حل النزاعات الدولية، والعمل على إحياء مشروع محكمة العدل التحكيمية الذي سبق ابتكاره وفشل بسبب التنافس المتعارض للقوى العظمى في الدول الكبرى، وتوحيد قواعد نظام التحكيم عالمياً.

Arbitration Strategies in Sittling International Disputes

Abstract

The use of this research is, through the vision of the arbitration strategy strategy, through the vision of the arbitration strategy strategy with the oldest means of arbitration and the method of commercial arbitration in the modern era, and the aim of the research is to confirm international arbitration within the framework of international relations in the current era, and to highlight Its role as a mechanism for settling and rectifying disputes, for settling and reducing disputes, for settling disputes and reducing job opportunities to settle tensions, international arbitration in a more efficient manner than other international arbitration, and it represents the international problem, and the international problem represents modern international relations, and awareness of modern international relations for the means, means and means of methods. International relations, including international relations, including international relations,

provides it with options and flexibility that helped it occupy a fundamental position in the field of international relations, and the problem of research crystallized in answering how the international arbitration circuit affected arbitration in the prevailing international relations, international arbitration and relations International, and the research reached from the preliminary results, international arbitration as a means of litigation and settlement of the dispute International disputes by international methods as a means of litigation and settling international disputes with the structure of the international community and its orientation towards peace and stability. He recommended activating the role of the arbitration court in resolving international disputes and working to revive the arbitration court, which was previously invented and failed due to competition in the supreme justice in major countries, and the unification of arbitration rules.

مقدمة:

أدى تسارع ديناميكية الحياة الإنسانية، والتغير الحاصل في تركيبة المجتمع الدولي، وزيادة حدة الصراعات وتطور العتاد الحربي وقوته الناجمة عن التقدم العلمي خاصة في المجال العسكري، إلى أن يعيد أفراد المجتمع الدولي النظر في وسائل حسم نزاعاتهم فظهرت الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية مع اقتناع المجموعة البشرية بأن هذه الوسائل هي الملجأ الأمثل لها لحل نزاعاتها أي قبل استعمالها للقوة أو التفكير فيها، فظهرت مجموعة من الوسائل السلمية يمكننا تقسيمها إلى الوسائل الدبلوماسية التي تشمل المفاوضات والمساعي الحميدة، والوساطة ولجان التحقيق والتوفيق والوسائل السياسية الأخرى، وتتجسد بصورة أساسية في دور المنظمات الدولية في حل النزاعات بداية بجهود عصبة الأمم المتحدة وانتقالاً إلى هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها، بالإضافة إلى جهود مجموعة من المنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمي.

أما النوع الآخر من وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية فيتمثل في وسائل التسوية القضائية، والتي تجسدت في التحكيم والقضاء الدوليين، والتحكيم يعد أحد أقدم وسائل فض النزاعات، واستخدم منذ المراحل الأولى لتكوين الفكر القانوني، وأبرز وسائل التقاضي قبل ظهور الدولة والقضاء في صورتهما الحديثة، وقد أقر الإسلام التحكيم واعتبره نظاماً للتراضي والفصل في الخصومات، ومع ظهور فكرة الدولة ككيان قانوني تتركز فيه السلطات العامة، برز ميولها إلى التحكيم كوسيلة لمعالجة النزاعات الناشئة فيما بينها واتسع نطاق استخدامه خاصة مع بدايات القرن العشرين، ليسجل اتجاها مكملاً لقضاء الدولة وقانونها في الفضاء الدولي، ليكون بذلك قضاءً خاصاً ينصبه أطراف النزاع بأنفسهم ليشكل قانونه ملمحاً للممارسة العملية في مجال التعامل اليومي بين مختلف الشرائح.

أما حديثاً فقد كرست النظم الوضعية فكرة التحكيم كآلية أساسية لحل المنازعات بين الدول وذلك في إطار سعيها لضبط أطر العلاقات الدولية، وكسب ثقة أفراد المجتمع الدولي في التجارة الدولية مرحلتها الحاسمة عندما أقرت الدول الصناعية سنة 1958م، أن تضع اتفاقية نيويورك لتنفيذ الأحكام التحكيمية محل بروتوكول جنيف لسنة 1923م، وبعد حصولها على استقلالها سارعت غالبية دول العالم الثالث للانضمام لهذه البروتوكولات تفادياً للتهميش ونزوح رؤوس الأموال، وقاد هذا الإقبال الدولي على آلية التحكيم في المنازعات إلى تطور علومه حيث وجد التحكيم وقضاءه اهتماماً واسعاً من قبل فقهاء القانون والباحثين، وذلك تبعاً لاهتمام المجتمع الدولي ومؤسساتها به، وقد أسهمت المنظمات الدولية والمؤسسات المعنية بالتحكيم بصياغة القواعد الإجرائية لعملية التحكيم، كما بادرت الدول بتعديل قوانينها المحلية لتتسع

لمسائل التحكيم الدولي بعد أن كانت تقتصر على قضايا التحكيم الداخلي، ونتيجة لأهميته وضعت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة قواعد خاصة بالتحكيم سميت (بقواعد التحكيم) ووضعت كذلك قانون سمي (بالقانون النموذجي للتحكيم) يمكن للدول أن تتخذه دليلاً لتطوير قوانينها الخاصة بالتحكيم، بحيث تجعلها منسجمة مع التطورات التي حصلت في هذا المجال على صعيد المعاملات الدولية.

مشكلة البحث:

أدى التطور في قواعد القانون الدولي، والتعقيدات والتداخل الشديد في العلاقات الدولية، وتنامي قوة الردع المتبادل التي تحوزها الدول، ووعي المجتمع الدولي بالتكاليف الباهظة التي يتكلفها من خلال لجوء أعضاءه لاستخدام الطرق غير السلمية لتسوية النزاعات إلى تبني مجموعة من المبادئ الحديثة لمعالجة الأزمات والمشكلات التي تنشأ في ظل العلاقات الدولية هدفت في مجملها إلى ضبط حق الدولة المطلق في اللجوء إلى العنف والقوة لتسوية خلافاتها مع الدول والأفراد، وفي سبيل إخضاع الدولة لحكم القانون في ظل المجتمع الدولي المعاصر كان لا بد من تثبيت مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وفي هذا الصدد برز التحكيم الدولي كأحد أهم الوسائل السلمية لتسوية النزاعات في العلاقات الدولية، وأصبحت ملجأ للدول وبديلاً للحروب والتقاضي التقليدي بما يوفره من خيارات ومرونة ساعدت في احتلاله لمكانة أساسية في مجال العلاقات الدولية.

بناءً على ما سبق تتجلى لنا الإشكالية الرئيسية في السؤال الرئيس التالي:

ـما استراتيجيات التحكيم في تسوية النزاعات الدولية؟

<u>وتتفرع منه الأسئلة التالية:</u>

1. كيف تطور التحكيم الدولي، وما هو موقعه الحالي بين آليات معالجة النزاعات الدولية؟
2. ما مدى قدرة التحكيم الدولي على حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية؟
3. ما القضايا والنزاعات التي يمكن للتحكيم الدولي أن يكون فعالاً ومفيداً فيها؟
4. ما المتطلبات والإجراءات التي تحتاجها عملية التحكيم للفصل في نزاعات الحدود والتجارة الدولية التي تنشأ بين الدول؟
5. ما الاستراتيجات التحكيم في تسوية الزعات الدولية

أهداف البحث:

1. التعرف على أهمية التحكيم الدولي في إطار العلاقات الدولية مع تزايد النزاعات في ظل التداخل الكبير بين الدول والمجتمعات في العصر الحالي.
2. إبراز دور التحكيم كآلية للتسوية السلمية للنزاعات في الحد من التوترات وتقليص فرص لجوء الدول لاستخدام وسائل عنيفة ضد بعضها البعض.
3. الالمام بكفية إبرام اتفاق التحكيم وسير المحاكمة التحكيمية وكيفية صدور أحكام التحكيم.
4. الوقوف على بعض المجالات التطبيقية للتحكيم الدولي خاصة الحديثة منها كالتجارة الدولية والتحكيم الإلكتروني..

5. **التعرف على الاستراتيجيات السلمية لتسوية النزاعات الدولية**

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1. الاهمية العامة تتمثل في أنه يمثل دعوة لتبني التحكيم ولفت الأنظار إلى المزايا التي يتمتع بها مقارنة مع وظيفة القضاء التقليدي ذي الولاية العامة سواء في داخل الدولة او على صعيد القانون الدولي والعلاقات الدولية.
2. حداثة موضوع الطرق السلمية لتسوية النازعات الدولية ومدى أهميتها على صعيد العلاقات الدولية خاصة في ظل تزايد النزاعات بين الدول والتي تحتوي على قدر من التعقيد الأمر الذي يجعل الآليات الأخرى غير مناسبة مقارنة بالتحكيم.
3. أهمية خاصة: رغبة الباحث في الوقوف على ماهية الطرق السلمية لتسوية النزاعات الدولية التي أصبحت تصلح لتسوية جميع الخلافات في العلاقات الدولية أياً كان نوعها وأصبحت كل دول العالم تلجأ إليه لتسوية نزاعاتها مع الدول الأخرى.

فروض البحث:

1. أدى تطور طبيعة النزاعات الدولية وتنوعها في العصر الحديث إلى بروز التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية النزاعات.
2. تطور التحكيم الدولي بمراحل عديدة تبعاً لازدياد حاجة الدول له وعجز الوسائل الأخرى عن حل بعض أنواع النزاع بطرق سلمية.
3. يتمتع التحكيم الدولي كوسيلة لحل النزاعات سلمياً بمدى واسع من المرونة والحركية لحل النزاعات التي تنشأ بين الدول.
4. يعالج التحكيم الدولي العديد من القضايا في المجال الدولي كنزاعات الحدود والنزاعات التجارية وغيرها من النزاعات.
5. توجد العديد من الشروط والإجراءات التي تتطلبها عملية التحكيم الدولي كموافقة الخصوم واختيار المحكمين وتحديد القانون واجب التطبيق حسب نوع القضية المطلوب التحكيم فيها.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يمكن من دراسة الظاهرة بصورة أكثر واقعية، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً وافياً، إضافة إلى التحليل والربط بين مضامين النصوص وتفسير العلاقات الناشئة بين المتغيرات للوصول إلى استنتاجات محددة تقود إلى التوصيات.

أدوات البحث:

جمعت بيانات هذا البحث من خلال الإطلاع على الكتب والدراسات السابقة والأوراق العلمية والوثائق التي كتبت حول موضوعه بصورة أساسية، إضافة إلى شبكة الإنترنت ومحتواها العلمي.

هيكل البحث:

جاء هذا البحث مكوناً من اطار منهجي به مقدمة عدد من المباحث، حيث جاء المبحث الاول بعنوان: التحكيم الدولي تطوره ومفهومه وطبيعته القانونية، فقد تم التركيز على توضيح الجوانب المختلفة للتحكيم، حيث تناول المبحث الأول التطور التاريخي لاستراتيجية التحكيم الدولي، أما المبحث الثاني : مفهوم وطرق التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، ، بينما تناول المبحث الثالث الاستراتيجيات السلمية لتسوية النزاعات الدولية والتي كان من بينها التحكيم الدولي كأحد أبرز الاستراتيجيات والحلول التي غالباً ما تلجأ إليها الدول لتسوية نزاعاتها، الدولي بجوانبه المختلفة اللغوية والمفاهيمية والقانونية، ، تطبيقات التحكيم الدولي في مجال تسوية النزاعات بين الدول، وأخيراً فقد اشتمل البحث على خاتمة تضمنت عدداً من النتائج والتوصيات.وأخيراً المصادر والمراجع

المبحث الأول: مفهوم التحكيم الدولي والطبيعة القانونية

المطلب الاول: تعريف التحكيم لغة واصلاحاً:

اولا: التحكيم لغة:

التحكيم في اللغة يأتي من المصدر (حكَّم) من باب التفعيل بتشديد الكاف مع الفتح، وحكَّمه في الأمر أي فوض إليه الحكم فيه، وحكَّموه بينهم أي أمروه أن يحكم، ويقال حكَّمنا فلاناً فيما بيننا أي أجزنا حكمه بيننا، وحكَّمته في الأمر فاحتكم أي جاز فيه حكم[1].

وحول هذه المادة جاء في مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ما يلي: (الحكم) القضاء وقد (حُكِم) بينهم يحكُم بالضم (حُكماً) و(حَكَم) له وحُكِم عليه والحكم أيضاً الحكمة من العلم (والحكيم) العالم وصاحب الحكمة، والحكيم أيضاً المتقن للأمور وقد (حكم) من باب ظرف أي صار حكيماً و(أحكمه فاستحكم) أي صار محكماً، و(حكمه) في ماله (تحكيماً) إذا جعل إليه الحكم فيه (فاحتكم) عليه في ذلك و(المحاكمة) المخاصمة إلى الحاكم وفي الحديث: (إن الجنة للمحكمين) وهم قوم من أصحاب الأخدود حكموا وخيروا بين القتل والكفر فاختاروا الثبات على الإسلام مع القتل[2].

وقد ورد ذكر التحكيم في القرآن الكريم في آيات كثيرة منها: قوله تعالى (**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**)[3]. وقوله تعالى: (**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**)[4]. وخلاصة القول، أن معنى التحكيم في اللغة إطلاق اليد في الشيء محل التحكيم للغير وتفويضه بنظر النزاع[5]، ويسمى المفوضون محكمون، ومفرده حكماً أو محكماً بتشديد الكاف مع الفتح أو محتكم إليه، ويسمى الخصوم محتكمين، ومفرده محتكم بكسر الكاف.

---

[1] . عبد الباسط محمد عبد الواسع الضراسي، النظام القانوني لاتفاق التحكيم، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص 15.

[2] . إبراهيم محمد العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] . الآية 65 من سورة النساء.

[4] . الآية 35 من سورة النساء.

[5] . عبد الباسط محمد عبد الواسع الضراسي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ثانياً: التحكيم في الاصطلاحً:

التحكيم في اصطلاح الفقهاء المسلمين هو تولية الخصمين حكماً يحكم بينهما، ويظهر من خلال هذا التعريف أن فقهاء المسلمين تكلموا عن التحكيم الاختياري ولم يتكلموا عن التحكيم الإجباري، ولكن بالبحث نجد أنهم قد عرفوا التحكيم الإجباري، إذ يقول بعض فقهاء المسلمين إن الأمر في قوله تعالى (فابعثوا) يفيد الوجوب على إيجابه[1].

والواقع أن تعريف التحكيم عند فقهاء القانون الوضعي لم يختلف كثيراً عن هذا التعريف فذهب الأستاذ الفرنسي Motulsky إلى تعريف التحكيم بأنه الحكم في منازعة بواسطة أشخاص يتم اختيارهم، كأصل عام، بواسطة أشخاص آخرين وذلك بموجب اتفاق[2].

ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على الطبيعة الخاصة لقضاء التحكيم ومصدره الإرادي وفي نفس الاتجاه يعرفه كل من Glassonitissier و Morel بأنه القضاء في منازعة بواسطة أشخاص عاديين، والذين تعتبرهم الأطراف المتنازعة قضاة[3].

ولقد عرف الأستاذ R.David التحكيم بأنه (وسيلة أو آلية تهدف إلى الفصل في مسألة تتعلق بالعلاقات القائمة بين طرفين أو عدة أطراف بواسطة شخص أو عدة أشخاص وهم المحكم أو المحكمين، والذين يستمدون سلطتهم من اتفاق خاص ويفصلون في المنازعة بناء على هذا الاتفاق دون أن يكونوا مخولين بهذه المهمة من قبل الدولة). وهناك من عرفه على أنه الأسلوب القانوني لحل النزاعات خارج المحاكم، وذلك بإحالة النزاع إلى محكمين أو هيئة تحكيم للفصل فيه بقرار ملزم يرتضيه الأطراف[4].

وقد عرف بأنه (وسيلة لحل النزاعات يخول بواسطتها للأطراف أن يحسموا ما يثور بينهم من خلافات حالية أو مستقبلية عن طريق محكم أو محكمين أو منظمة متخصصة يختارهم الأطراف بموجب اتفاق خاص في الحدود المرسومة شرعاً وقانوناً)[5].

وإذا نظرنا إلى هذا التعريف نجد أنه فضلاً عن شموله لكافة عناصر التحكيم فإنه لم يغفل إقرار الشريعة والقانون له من جهة، كما تضمن من جهة أخرى، بأن مواضيع التحكيم ليست مطلقة، بل منها ما يكون محلاً له، ومنها ما لا يكون كذلك، وأوضح كذلك أنه قد يرد على نزاع حال أو محتمل الحدوث.

ويرى الباحث أن اختيار تعريف جامع للتحكيم يقتضي الإحاطة بمراحله المختلفة والتي تتمثل في ما يلي:

- اتفاق الأطراف على إحالة النزاع القائم أو المحتمل وقوعه على محكم أو أكثر.
- طرح النزاع على شخص أو أشخاص يسمون محكمين.

---

[1] . نجيب أحمد عبد الله ثابت الجبلي، التحكيم في القوانين العربية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006 ص 16.

[2] . Henri Motulsky, Ecrits, Etudes et Notes sur l'Arbitrage, Dalloz, 1974, P 6.

[3] . حفيظة السيد الحداد، الوجيز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص 42.

[4] . www.ajcc.gov.ae /Information/atahkeem.doc

[5] . نجيب أحمد عبد الله ثابت الجبلي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- صدور قرار من المحكمين ملزم لأطرافه.

وعليه يمكن أن نستخلص تعريف للتحكيم بأنه: نظام للفصل في النزاعات عن طريق اتفاق الأطراف على إحالة النزاع الواقع أو المحتمل الوقوع على محكم أو هيئة تحكيم أو مركز من مراكز التحكيم للفصل فيه بقرار ملزم لأطرافه يتمتع بحجية الأمر المقضي.

ثالثا:: مفهوم التحكيم في فقه القانون الدولي العام:

يعتبر التحكيم الدولي أسلوباً مشروعاً في القانون الدولي العام، يجد مرجعه في اتفاقية لاهاي لعام 1899 المتعلقة بحل النزاعات بالطرق السلمية[1]، ويعتبر واحداً من شطري التسوية القضائية للنزاعات الدولية، حيث تتكون التسوية القضائية من التحكيم الدولي والقضاء الدول ي فقد قسمت المادة 33 من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية لحل النزاعات إلى ثلاث أنواع من الوسائل: وسائل دبلوماسية، وسائل سياسية، ووسائل قضائية، وتشمل الطرق الدبلوماسية: المفاوضات، المساعي الحميدة والوساطة والتحقيق والتوفيق، وتعني الوسائل السياسية الالتجاء إلى المنظمات الدولية والإقليمية، وأما الوسائل القضائية أو القانونية فيقصد بها التحكيم والقضاء الدوليان[2].

فالتحكيم الدولي يطرح حلاً يفرض على طرفي النزاع بحكم التراضي المسبق، وبالتالي فهو يقّلل من مستوى مشاركة طرفي النزاع في حله، وبذلك فهو يختلف جوهرياً عن المفاوضات والوساطة، فإذا كان حل النزاع عن طريق الوساطة يعتمد أساساً على اتفاق الطرفين، فإن الدور الرئيسي للتحكيم الدولي في حل النزاع يكون لوجهة نظر طرف ثالث[3].

وإذا جئنا إلى تعريف التحكيم الدولي، فنقول أنه وسيلة لحل النزاعات بين الدول عن طريق قبول الأطراف المتنازعة الاحتكام إلى طرف ثالث، مثل الشخصيات الرسمية المرموقة أو اللجان السياسية، أو الهيئات القضائية، على أساس التوصل إلى اتفاق خاص يفصل في النزاع القائم[4].

ولعل أفضل تعريف للتحكيم الدولي هو التعريف الوارد في المادة 37 من اتفاقية لاهاي للعام 1907، الخاصة بتسوية النزاعات الدولية سلمياً، حيث عرفته بأنه: (تسوية النزاعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هي على أساس احترام القانون، واللجوء إلى التحكيم يستتبع التزاماً بالرضوخ بحسن نية للقرار الصادر)[5].

ويتضح من هذا التعريف أن للتحكيم الدولي عناصر أربع تميزه عن غيره من وسائل حل النزاعات، تتمثل في[6]:

1. أنه وسيلة لحل النزاع على أساس القانون الدولي، إذ أنه يخضع للقواعد القانونية التي تقرر حقوقاً وتفرض التزامات على الدول، أي القانون الذي يبلور التزامات دولية ومن ضمنها اللجوء إلى التحكيم، وللإشارة أن

---

[1] . أحمد سي علي، النزاع البريطاني الأرجنتيني في منطقة جزر الفولكلان في ضوء القانون الدولي العام، مذكرة دكتوراة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005، ص 326.

[2] . فيصل عبد الرحمن علي طه، القانون الدولي ومنازعات الحدود، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 1999، ص 214.

[3] . نوري مرزة جعفر، النزاعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 100.

[4] . عمر سعد الله، حل النزاعات الدولية، طبعة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 131.

[5] . عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2005، ص 107.

[6] . Quoc dinh(N), Daillier (P) et Pellet (A) , Droit international public, ed, L.G.D.J, 2ED, Paris, 1980, p 812.

كلمة (الحق أو القانون) المتداولة في التعريفات وفي قرارات التحكيم يقصد بها القانون الدولي، ولا تعني القانون الداخلي بتاتاً.

2. أنه يحل النزاع بواسطة قضاة من اختيار الأطراف.
3. أنه يجري بموجب اتفاق أو بمقتضى معاهدة بين الأطراف، تظهر فيها إرادة الدول والتزامها بأسلوب التحكيم ونتائجه، ويتخذ هذا الاتفاق صورة شرط التحكيم أو مشارطة التحكيم.
4. أن أحكامه ملزمة لجميع الأطراف، وهو ما يميزه عن الوساطة والتفاوض.

وتسمح هذه العناصر ببيان مكان التحكيم في وسط وسائل حل النزاعات بالطرق السلمية، فالتحكيم على المستوى الدولي ليس بوسيلة سياسية أو دبلوماسية، وإنما ينظر إليه كوسيلة قضائية، ويتضح مما تقدم أن التحكيم لا يختلف عن القضاء الدولي بالمعنى الدقيق، فكلاهما طريقة قانونية لحل النزاعات الدولية، على أساس احترام القانون الدولي التقليدي واحترام القانون الدولي المعاصر

المبحث الثاني: مفهوم النزاع الدولي وأشكاله

المطلب الاول: تعريف النزاع الدولي

يعرف في بعديه اللغوي والاصطلاحي بأنه في اللغة: مصطلح النزاع الذي يقابله باللغة الإنجليزية Dispute وهي من أصل كلمة Conflict والتي تعني الصراع والصدام والتضارب والشقاق، القتال، حيث يختلف الصراع عن النزاع من حيث شدته وقوته. ويستخدم النزاع بمعان ومضامين عديدة منها تضارب المصالح، صراع الحضارات، صراع الثقافات، نزاع مسلح، نزاع حدودي، إلى غيرها من المسميات الأخرى[1].

أما اصطلاحاً يحدث النزاع نتيجة تقارب أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. فالنزاع يكمن في عملية التفاعل بين طرفين على الأقل ويشكل هذا التفاعل معياراً أساسياً لتصنيف النزاعات. ويمكن تعريفه بأنه تنازع الإرادة القومية للدول بسبب اختلاف الدوافع والأهداف والأفكار والموارد والإمكانيات مما يؤدي إلى اتحاد سياسات خارجية متعارضة مع بعضها، فالنزاع هو تصادم فعلي بين الأطراف المتنازعة بسبب تضارب مصالحها. ويذهب إسماعيل صبري مقلد، إلى استخدام مصطلح الصراع بدلاً من النزاع ويعرفه بتعريف شامل بقوله: (الصراع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وامكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة)[2]. من خلال هذا التعريف يلاحظ وجود عدة محاور أساسية للنزاع الدولي وهي:

1. أنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها.
2. أنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظاً على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها.

---

[1] . يوسف ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، 1985م، ص 50.

[2] . إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، مصر، القاهرة، 1991م، ص 223 .

3. طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف تمس بمصالح وامكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.
4. وفي كل الحالات فإن هذا التناقض والاختلاف لا يخرج عن دائرة النزاع الدولي الذي لا يصل استخدام الوسائل العسكرية لحسمه، والا تحولنا من النزاع الدولي إلى الحرب المسلحة، وهي مجال آخر من الدراسات الأكاديمية تخص الدراسات العسكرية والاستراتيجية، وتمثل هذه الحالة النقطة القصوى أو الأعلى في مراحل النزاعات الدولية[1].

كما يعرف النزاع الدولي بأنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر تنخرط في تعارض مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك[2]، فالتعريف هنا لا يخرج عن المحاور الكبرى للنزاع الدولي، أي سعي كل طرف لتحقيق أهدافه المتناقضة مع أهداف الطرف الآخر، أو قد تبدو متناقضة حسب تعبير الكاتبين، مما يؤدي إلى الانخراط بشكل واسع في العملية النزاعية لتحقيق الهدف المنشود. ويعرفه الباحث الاجتماعي Lewis Coser (لويس كوسر)[3] بأنه: تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، وفي هذا التعريف قدم لنا لويس كوسر المحاور التالية التي تحدد لنا الاقتراب من مفهوم النزاع الدولي ومصادر تحريكه، وتتعلق بالنقاط التالية:

1. النزاع الدولي هو تنافس على القيم وعلى القوة والموارد.
2. الهدف من النزاع الدولي يكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة أهداف وذلك على حسب إمكانيات وقوة كل طرف.

وفي الغالب تبقى أسباب النزاع فإنها ستكون عاملاً مساعداً أو رئيسياً لحدوث الصراع أو النزاع، كما أن النزاع أو الصراع في نقطته القصوى قد يؤدي إلى حالة الحرب.

معنى ذلك أن هناك ارتباط بين الشخصية القانونية والنزاع الدولي، فقد يكون الخلاف قانوني كما قد يكون سياسي وقد يكون اقتصادي ونقول إن غالبية النزاعات تكون ذات طبيعة مختلطة، ويعد النزاع دولياً في ثلاث حالات وهي:

1. النزاع الذي ينشأ بين دولة وأخرى.
2. النزاع الذي ينشأ بين دولة ومنظمة دولية.
3. **النزاع الذي ينشأ بين منظمتين دوليتين.**

<u>أولا تدخل الحالات التالية في المنازعات دولية:</u>

[1] . يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 52 .

[2] . جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م، ص 14.

[3] . لويس كوسر هو عالم في علم الاجتماع والسياسة، ولد في برلين، وعاش في الولايات المتحدة الامريكية، وله عدد من المؤلفات، ولد - في عام 1913 م وتوفي في عام 2003 م.

1. المنازعات التي تنشأ بين أفراد تابعين لدول مختلفة، لأنها تعتبر من قبيل منازعات الأفراد التي تخضع للقانون الدولي الخاص.
2. المنازعات التي تنشأ بين دولة ومواطني دولة أخرى، لأنها تعتبر من قبيل المنازعات الداخلية التي تخضع للقانون الداخلي للدولة الأولى[1].

المطلب الثاني: مفاهيم أخرى ترتبط بمفهوم النزاع:

ثمة مفاهيم أخرى مرتبطة بالنزاع، ويأتي هذا الارتباط بسبب التداخل والخلط الذي يحدث بينها وبين مفهوم النزاع وهي:

أولاً: التوتر:

يدعو عدد من المتخصصين في علم السياسة والعلاقات الدولية إلى ضرورة التمييز بين مصطلحي التوتر والنزاع، فالتوتر هو حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، ويبقى ذلك كله في الإطار الذي لا يتعدى ليشمل تعارضاً فعلياً وصريحاً، فالتوتر حالة سابقة عن النزاع وكثيراً ما رافقت حالات التوتر انفجار للنزاع، كما قد يكون التوتر غير بعيد عن التعاون القائم بين المتنافسين، ويعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة[2].

ثانياً: الأزمة:

لقد ركز الباحثون في تحديدهم لمفهوم الأزمة على عدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصور التي توصف بها العلاقات النزاعية بين الدول، مبينين هذه الخصائص على النحو التالي:

1. المفاجأة بسبب عدم توقع الأزمة.
2. تعّقد وتشابك وتداخل عناصر الأزمة وأسبابها، وكذلك تعدد الأطراف والقوى المؤثرة في حدوث الأزمة وتطورها، وتعارض مصالحها.
3. نقص وعدم دقة المعلومات.
4. قصر أو ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة[3].

ومن بين التعريفات التي أعطيت للأزمة تعريف McClelland ماكليلاند الذي اعتبر فيه أن الأزمات الدولية هي عبارة عن تفجيرات قصيرة تتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها[4].

ويرى بعض الفقهاء في القانون الدولي إن الأزمة هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم. ويمكن النظر إلى الأزمة على أنها وضع أو حالة يحتمل أن يؤدي فيها التغيير في الأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج. أما الأزمة الدولية

---

[1] . أحمد علي الاطرش، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] . محمد نصر مهنا وخلدون ناجي معروف، تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشاكل الشرق الأوسط، مكتبة غريب، مصر، القاهرة، د. س. ن، ص ص، 8- 9.

[3] . عليوة السيد، إدارة الأزمات والكوارث (حلول عملية أساليب وقائية)، مركز القرار للاستشراقات، مصر، القاهرة، 1997م، ص 6.

[4] . عثمان فاروق السيد، التفاوض وادارة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2004م، ص 124.

هي عبارة عن تصعيد حاد للفعل وردّ الفعل، أي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي إلى إزكاء درجة التهديد والإكراه[1].

والأزمة هي تحول فجائي عن السلوك المعتاد بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتحول الأزمة إلى شكل صدام عسكري أو مواجهة.

ثالثاً: الحرب:

الحرب هي آخر وسيلة لتسوية المنازعات الدولية، سواء كانت حرب اجتماعية أو اقتصادية أو عسكرية التي تكون باستخدام العنف لتحقيق أهداف معينة. غير أن الحرب ارتبطت باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعاريف على أنها عنف منظم باستعمال القوات المسلحة، وقد تم تصنيف الحرب إلى أربع أجيال، الجيل الأول وهي الحروب التي استخدم فيها الرمح والسيف، والجيل الثاني التي استخدم فيه الطلق الناري، والجيل الثالث الذي استعمل فيه الأسلحة الذرية، أما الجيل الرابع من الحروب فقد صنف بأنه جيل الحرب بالوكالة.

رابعاً: التدخل

هو تعرض دولة أو تعديها على مصالح دولة أخرى بطريقة عدوانية بقصد إبقاء الأمور كما هي عليه أو تغيرها، أو هو عمل تقوم به دولة ما بهدف التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخري[2]. أو هو الفعل الذي تقوم به دولة ما من أجل التدخل في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين أو الامتناع عليه عن طريق الإكراه والضغط، وقد يكون التدخل تحت غطاء الشرعية الدولية بغية تنفيذ قرار أممي[3].

خامساً: الصراع

ينشأ الصراع بسبب تعارض الخطط الاستراتيجية للدول وفي التاريخ شواهد منها الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق بسبب الاختلاف في الأيدولوجية حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل الفكر الراسمالي وتقوم بنشره بينما الاتحاد السوفيتي يحمل الفكر الشيوعي مما جعل العالم ينقسم إلى معسكرين شرقي وغربي بسبب صراع هذه القوى الكبرى، وبدأ هذا الصراع في ستينيات القرن الماضي وانتهى في عام 1990م تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية[4].

غير إن هذا الصراع لم ينته حتى بعد تفكك الاتحاد السوفييتي لأنه أخذ منحى آخر على خلاف الصراع التقليدي إلى الآن، حيث تحول إلى حالة من التنافس وبسط النفوذ بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ولكن بشكل أقل حده مما كان عليه في فترة الحرب الباردة.

---

[1] . فوللر جفس، إدارة الحرب (من عام - 1789 حتى أيامنا هذه)، ترجمة أكرم الديري، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، بيروت، 1971 م، ص ص 92- 93.

[2] . جابر الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، العراق، بغداد ، 1978م، ص 251.

[3] . طلعت جياد لجي الحديدي، مبادي القانون الدولي العام في ظل المتغيرات الدولية العولمة، دار الحامد، الأردن، عمان، 2012م، ص 118.

[4] . سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، مصر، القاهرة، 1960م، ص 229.

المطلب الثاني :أنواع النزاع الدولي:

إن النزاعات الدولية قد تكون ذات طبيعة قانونية أو سياسية ويصنفها بعض فقهاء العلاقات الدولية بأنها فنية، أما من حيث أنواعها فقد تكون ثنائية أو جماعية أو متكافئة. وتقع المنازعات بين الدول كما تقع بين الأفراد، وهي كانت وما تزال قائمة، ولقد كان القانون الدولي عبر تاريخه معنياً دوماً بحل المنازعات الدولية، وهذا أمر طبيعي ومنطقي طالما أن معالجة المنازعات هي أحد الأهداف الرئيسية لأي قانون على أي مستوى، ويتبع القانون في ذلك إحدى الطريقتين، إما الطريقة الوقائية أو الاستباقية والتي تكون قبل نشوب النزاع أو منعه من الوقوع، أما الأسلوب الثاني فهي الطريقة العلاجية التي تهدف إلى تسوية النزاع وتلافي نتائجه بعد وقوعه، ويحتاج المجتمع الدولي لتحقيق هذا إلى مؤسسات قوية تعمل بطريقة مهنية يكون هدفها الأول قبل أي شيء حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ولقد أشار القران الكريم إلى تسوية النزاعات حال حدوثها في قوله تعالى: (**وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَ أَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**)[1].

وتصنف المنازعات الدولية إلى:

1. **المنازعات السياسية:** وهي تلك التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل الأوضاع القانونية القائمة، ويتم حل مثل هذه المنازعات بالطرق الدبلوماسية والسياسية.
2. **المنازعات القانونية:** يكون الأطراف فيها مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم، أو معاهدة دولية اختلف الطرفان على تفسيرها، وعادة ما يتم حل هذه المنازعات عن طريق التحكيم أو باللجوء إلى المحاكم الدولية، فهي سهلة التسوية بالمقارنة مع النوع الأول، ولقد نصت الفقرة (3) من المادة (36) من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتم إحالة المنازعات القانونية الى محكمة العدل الدولية بموجب توصية من مجلس الأمن[2].
3. **المنازعات المختلطة:** وهي مزيج من الخلافات السياسية والقانونية مثل أن يكون النزاع قانوني ترتب عليه نزاع سياسي فهذا التصنيف يشكل مزيجاً من التصنيفين السابقين[3].

المبحث الثالث: الاستراتيجيات السلمية لتسوية النزاعات الدولية

المطلب اول: الاستراتيجيات السلمية لتسوية

نشأت الاستراتيجيات السلمية لحل النزاعات الدولية كنقيض لحل الخلافات بالطرق العسكرية (الحرب) واستخدام القوة والتي كان ينظر إليها سابقاً كوسيلة مشروعة، إلى أن تم التوصل إلى ميثاق (بريان كللوغ في العام 1928) حيث اعتبرت الحرب فعلاً خارجاً عن، وفي ظل حاجة المجتمع الدولي لحل خلافاته الحتمية حول المصالح المتداخلة

[1] . القرآن الكريم، سورة الحجرات، الآية 9.

[2] . تسوية النزاعات الدولية، موقع المعرفة، الولايات المتحدة الأمريكية، نيويورك، ب. ت. ن، - www.marefa.org ، تاريخ الدخول 2019/9/17م.

[3] . أحمد الشعاب الزروق، مرجع سبق ذكره، ص 53، 54.

والمتعارضة، أوجدت التجربة الإنسانية في مجال العلاقات الدولية أو الثانئية بين الدول العديد من الطرق والاستراتيجيات السلمية لتسوية النزاعات الدولية، والتي يمكن استعراضها كما يلي[1]:

أولاً: استراتيجية المفاوضات:

وهي أبسط الإستراتيجيات التي تلجأ إليها الدول لحل نزاعاتها، وتتم عادة على يد ممثلي الحكومات المتنازعة الذين يجرون فيما بينهم محادثات بقصد تبادل الرأي في الموضوعات المتنازع فيها، وتقليب وجهات النظر فيها قصد الوصول إلى حلول مرضية للفريقين والمفاوضات قد تكون شفهية تجري في مؤتمرات ولقاءات مباشرة بين الأطراف، أو خطية تتجلى في تبادل المذكرات والوثائق والمستندات، ويشترط لنجاحها تكافؤ الأساليب السياسية التي تتبع من قبل من يباشرها وإلا سقطت الدولة الضعيفة فريسة لشروط تمليها عليها الدول الكبرى.

وتعد استراتيجية المفاوضات أول القنوات المهمة التي ينبغي على الدول أن تسلكها لإزالة أي خلافات أو توترات قد تنشأ فيما بينها، وذلك لما تتميز به من مرونة و يسر في تسوية جميع أشكال المنازعات تسوية مباشرة وودية سواء كانت ذات طابع سياسي، أو قانوني كما أن المفاوضات الدبلوماسية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار الوطني لأي دولة من الدول، وبالتالي فإن تسوية أي نزاع ما، إنما تأتي انعكاساً للاتصال بين صانعي القرار في دولتي التفاوض وقناعتهم بأن هناك إمكانية لحل النزاع بطريقة ودية ومفيدة للطرفين ويجسد ما تتوصل إليه الأطراف المتفاوضة من استنتاجات التدابير الوقائية التي قد تسهم في عملية الحل النهائي للنزاع القائم بين الدول[2].

ثانياً: استراتيجية المساعي الحميدة:

يشير مفهوم المساعي الحميدة إلى الجهود السلمية التي يبذلها طرف ثالث بهدف تقريب وجهات النظر بين طرفين أو أكثر لمساعدتهم على إيجاد صيغة ودية لتسوية ذلك النزاع بطرق سلمية توافق عليها الأطراف المتنازعة.

أما في مجال العلاقات الدولية فإذا أخفقت دولتان في الوصول إلى حل مرض لنزاعهما عبر استراتيجية التفاوض المباشر فقد تقوم دولة ثالثة بالتدخل الودي لمساعدتهما على حّله، وهو ما يعرف باستراتيجية المساعي الحميدة والتي تعني في ابسط معانيها أن دولة لا علاقة لها بالنزاع القائم تتدخل من تلقاء نفسها بين الدولتين لحملهما على إنهائه،

كيفية التسوية عبر استراتيجية المساعي الحميدة:

تعتبر هذه الأخيرة من الوسائل الدبلوماسية السلمية لحل النزاعات الدولية والإقليمية التي أشارت اليها اتفاقيات لاهاي لعام 1899 – 1907 ودعت الدول إلى استخدامها في علاقاتها المتبادلة ومن الأمثلة على ذلك المساعي الحميدة للولايات المتحدة الأمريكية بين تونس وفرنسا عام 1908 ومساعي السويد بين العراق وإيران عام 1962 واللجنة التي كونها مجلس الأمن الدولي لحل القضية الاندونيسية عام 1947، وأثمرت مساعيها بعقد اتفاقية هدنة بين إندونيسيا وهولندا[3].

---

[1] . علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1975 ، ص 80.

[2] . Bastid (S), La fonction juridictionnelle dans les relations internationales, cours de droit, Paris,1956-1957, P. 12.

[3] . مصطفى أحمد فؤاد، دراسة في النظام القضائي الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1995 ، ص 4.

كما أدت هذه الاستراتيجية إلى تسوية بعض النزاعات التي كانت في مرحلتها الأولية مثل النزاع بين بوليفيا والبراغواي عام 1932 حول مشكلة شاكو التي تمت تسويتها بفضل المساعي الحميدة التي قامت بها دول أمريكا الجنوبية، ومشكلة الحدود بين المملكة العربية السعودية وقطر، والتي تمت تسويتها بفضل المساعي الحميدة التي بذلها الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك وتم حسمها حسب الاتفاقيات التي أدت إلى تشكيل لجنة دولية لترسيم الحدود بين البلدين[1].

وتبدو استراتيجية المساعي الحميدة ذات أهمية خاصة، عندما يتفاقم النزاع ويؤدي إلى سحب السفراء وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتنازعة، مما ينذر بالخطر ويهدد باللجوء إلى استخدام القوة فيما بينهما، عندئذ يتدخل الطرف الثالث لتقديم مساعيه الودية للتخفيف من حدة التوتر، وتهيئة السبل أمام الدول المتنازعة للتوصل إلى اتفاق يمنع من استخدام القوة بينهما ويدفعهما في ذات الوقت نحو الجلوس على مائدة المفاوضات لحله سلمياً، وبالكيفية التي يرونها مناسبة ومتفقة مع مصالحهم.

وقد يقوم الطرف الثالث حسبما تقتضيه طبيعة النزاع، وبعد موافقة الأطراف بإيفاد ممثل شخصي عنه، أو بعثات فنية تمكنه من الاطلاع الكامل على جميع التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجوهرية ذات العلاقة بالنزاع، وقد تم إيفاد بعثات من هذا النوع إلى الصحراء الغربية خلال عام 1990 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للنظر في النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليساريو[2].

ثالثاً: استراتيجية الوساطة:

تعتبر الوساطة من الأساليب السلمية المشهورة لتسوية النزاعات الدولية، يتدخل فيها طرف ثالث ليوفق بين ادعاءات الأطراف المتنازعة، وليدعوهم إلى حل الخلافات القائمة بينهم بالمفاوضات أو استئنافها إن كانت قد قطعت أو وصلت إلى طريق مسدود، ويتولى وضع الأسس الرئيسية للحل السلمي الذي يحوز على رضاهم[3].

خامساً: استراتيجية التوفيق:

يعتبر التوفيق إجراءاً حديثاً نسبياً من إجراءات التسوية السلمية للنزاعات الدولية وعادة ما تتولاه لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي، كأن تشكل اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل طرف منهم عضواً ويعين الثلاثة الباقون باتفاق من رعايا دول أخرى، ويمكن أن تتميز اللجنة بطابع الديمومة، بحيث تنشأ بمقتضى اتفاقية دولية ويحق لأي من الطرفين اللجوء إليها، كما يمكن أن تنشأ بعد نشوب النزاع، وتتميز بالتالي بالتوقيت بحيث ينتهي وجودها بانتهاء مهمتها[4].

المطلب الثاني :الاستراتيجيات ذات الصبغة القانونية والقضائية:

تعتبر المنازعات الدولية معضلة العصر مما يستوجب ضرورة البحث عن القواعد الملائمة لحلها لتجنب عواقبها الوخيمة على الشعوب والإنسانية جمعاء، إن حل المنازعات الدولية في الوقت المعاصر يعتمد أساساً على تطبيق قواعد

---

[1] . غي أنييل، قانون العلاقات الدولية، ترجمة نور الدين لباد، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 133.

[2] . Ago (R), science juridique et droit international, R.C.A.D.I. 1956, P. 859.

[3] . بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 255.

[4] . Anzilotti (G), Cours de droit international public, traduction française par GIDEL,Tomel,Paris, 1929, P. 131.

القانون الدولي المنبثقة من التشريعات الدولية والأعراف والمعاهدات الدولية، وذلك في إطار قانوني معين كأن يكون أمام محكمة العدل الدولية أو محكمة تحكيم دولية، غير أن اللجوء إلى هذه الوسائل يتوقف على إرادة الدول، ومن ثم يستوجب أن تنال هذه الأجهزة ثقة الدول سواء كانت كبيرة أم صغيرة ، وهذه الثقة يجب أن تكون في الأدوات المستخدمة أكثر منه في الإطار القانوني.

إن الاستراتيجيات القضائية لتسوية النزاعات الدولية هي: القواعد التي تؤدي إلى حلول ملزمة يتم التوصل إليها من خلال جهاز متخصص ومستقل عن الاطراف المتنازعة أو هي الوسائل والآليات التي يعرض عليها أطراف النزاع خلافاتهم القائمة قصد أجراء التحقيق فيها، وإصدار أحكام ملزمة متفقة مع القانون الدولي العام[1].

وعليه فان التسوية القضائية هي الوسيلة التي تتمكن من خلالها سلطة قضائية متكونة من أشخاص يتمتعون بالحياد والعلم بالقانون من تسوية ما يرفع إليها من نزاعات، وتنقسم الاستراتيجيات القضائية للتسوية السلمية الى قسمين هما استراتيجية التحكيم واستراتيجية القضاء الدوليين[2].

والتحكيم الدولي هو وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بواسطة حكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة، أما القضاء الدولي فهو الوسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جري أختيارهم مسبقاً[3].

إذن وانطلاقاً من هذين التعريفين فإننا نلاحظ بأن للتحكيم الدولي وللقضاء الدولي أوجه تشابه وأوجه إختلاف يمكن ذكرها كما يلي:

أولاً: أوجه التشابه: وتتمثل في أن التحكيم والقضاء الدوليان لا يختلفان كثيراً، إذ أنهما يلتقيان فى أن كلاهما وسيلة سلمية قانونية لتسوية النزاعات الدولية[4]، أو بمعني آخر أن كلا منهما يستند فى تسويته للنزاعات الدولية الى قواعد القانون، وأن كلاً منهما يتطلب اتفاق أطراف النزاع فى عرض النزاع القائم بينهم علي التسوية، إذ أن اللجوء إلى الوسيلتين من أجل تسوية ما يثور من نزاعات يتطلب رضا الاطراف واتفاقهم على ذلك، وعليه فإن إرادة الاطرف هي أساس اللجوء إلي كليهما، مع أن دئراتها تتسع أكثر عند اللجوء الي التحكيم الدولي[5]، كما يصدر عن كل منهما حكم أو قرار يكون ملزما لاطراف النزاع، ولهذا يتوجب عليهم احترامه والعمل علي تنفيذه[6].

ثانياً: أوجه الاختلاف: وتتمثل في الديمومة والتأقيت، إذ أن المحكمة التحكيمية هي محكمة مؤقتة تنشأ بنشوب النزاع وتنتهي بإنتهائه[7]، فهي تتكون من هيئة مِؤقتة أوجدتها مناسبة معينة، وذلك لأن الأطراف المتنازعة تلجأ اليها من أجل

---

[1] . عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، (ب.ط)، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 130.

[2] . ابراهيم شحاته، الجمهورية العربية المتحدة والقضاء الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد 05، مؤسسة الأهرام، جويلية 1966، ص 117.

[3] . كمال حماد، النزاعات الدولية – دراسة قانونية فى علم النزاعات، الطبعة الاولي، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 84-85.

[4] . سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشرو والتوزيع، عمان – الاردن، 2004، ص 368.

[5] . خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الاولي، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 105.

[6] . أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبو بكر باخشب، الوسيط فى القانون الدولي العام- مقارنة مع الاهتمام بموقف المملكة العربية السعودية، (ب-ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990، ص 574.

[7] . الخير قشي، أبحاث فى القضاء الدولي، (ب. ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 235.

تسوية النزاع القائم بينها دون سواه بمقتضى اتفاق خاص يبرم بعد نشوب النزاع فيتضمن تحديداً لموضوع النزاع وأسماء المحكمين الذين أختارتهم أطراف النزاع للقيام بالتسوية، لأن عمل المحكمين ينتهي بإنتهاء النزاع الذي وجدوا من أجله، وبالتالي إذا ما نشأ نزاع أخر بين نفس الأطراف فإن عليهم اختيار هيئة جديدة بمقتضي اتفاق آخر لتسوية النزاع الجديد[1]، فى حين أن المحكمة القضائية هي محكمة دائمة تتكون من هيئة سابقة على وجود النزاع وهي تستمر حتي بعد انتهائه، وقد أنشأت من أجل تسوية عدد غير محدود من النزاعات الدولية ولمدة غير محدودة، فالقضاة فى المحكمة القضائية ينتخبون بشكل دوري دون أن يكون انتخابهم متعلقا بنزاع معين، وبالتالي فإن بإمكانهم تسوية العديد من النزاعات التي تعرض على القضاء الدولي دون أن يتوقف عملهم على تسوية نزاع معين بالذات[2].

كذلك فإن الاختلافات تظهر من حيث الشكل، إذ أن الأطراف المتنازعة لديها كامل الحرية فى اختيار الهيئة التحكيمية التي تري بأنها مناسبة لتسوية النزاع القائم، وبالتالي فى تشكيل المحكمة التحكيمية يخضع لارادة الاطراف المطلقة[3]، وهذا عكس القضاء الدولي لأن إرادة الأطراف المتنازعة لا تدخل فى تشكيل المحكمة القضائية، فالقضاة هنا معينين سلفا وقوع النزاع[4].

كذلك فإن الاختلاف بين التحكيم والقضاء يظهر من حيث الاختصاص، خاصة وأن محكمة التحكيم ملزمة باحترام الاختصاص الذي حدده أطراف النزاع والعمل به حتي يكون عملها صحيحا ولا يشوبه أي عيب، فاتفاق أطراف النزاع يغطي مسئوليتها، بينما المحكمة القضائية تكون ملزمة باحترام الاختصاص الذي يحدده نظامها الاساسي، ولا يمكن للأطراف المتنازعة تعديله أو تغييره إلا وفقا للتحفظات التي يتضمنها قبولهم لذلك الاختصاص وفي حدود ما يسمح به النظام الاساسي للمحكمة[5].

وأخيراً فإن أوجه الخلاف بين وسيلتي التحكيم والقضاء في تسوية النزاعات الدولية تظهر في طبيعة أطراف النزاع، فالمحكمة القضائية تقوم بتسوية النزاعات التي تكون أطرافها دولاً فقط، وهذا ما جاء فى الفقرة الأولي من المادة 34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، بينما تقوم المحكمة التحكيمية بتسوية جميع النزاعات بغض النظر عن أطرافها، سواء كانت هذه الاطراف دولاً أو منظمات دولية[6]. إذاً ومن خلال ما سبق يتضح عدم وجود فرق كبير بين التحكيم والقضاء الدوليين، لأن كلاهما وسيلتان قانونيتان- قضائيتان للتسوية السلمية للنزاعات الدولية وأن الفرق الوحيد بينهم هو فرق شكلي ونظامي.

أولاً :النتائج:

---

[1] . فؤاد شباط ومحمد عزيز شكري، القضاء الدولي، (ب.ط)، المطبعة الجديدة، دون ذكر البلد، 1966، ص 37-38.

[2] . محمد بشير الشافعي، القانون الدولي العام فى السلم والحرب، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974، ص 393.

[3] . Joe Verhoeven, Droit international public, Larcier, Bruxelles, 2000, p 723.

[4] . عبد العزيز سرحان، القانون الدولي العام، (ب.ط)، دار النهضة العربية، دون ذكر البلد، 1973، ص 402.

[5] . الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، الطبعة الاولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999، ص 38.

[6] . سليمان شريفي، تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، بحث لنيل درجة الماجيستير فى القانون الدولي والعلاقات الدولية، مقدمة أمام المعهد العالي للعلوم القانونية والادارية، جامعة تيزي وزو، 1985، ص 23.

1. إن تطور التحكيم الدولي كوسيلة لتسوية للتقاضي وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات التي حدثت في البيئة الدولية والعلاقات بين الدول .
2. إن الاتفاق باللجوء إلى التحكيم هو اتفاق ينطوي على التزامات قانونية، يجب على أطرافه تنفيذها بحسن نية ويجب صياغة شرط التحكيم بدقة لكيلا يكون وسيلة سهلة لضياع الحقوق.
3. في حال تخلف أحد الأطراف عن المساهمة في تشكيل المحكمة في خلال مدة معينة، يمكن للطرف الحريص على ضرورة حل النزاع، أن يطلب من جهة محايدة ولتكن محكمة العدل الدولية، إما تكملة تشكيل المحكمة، وذلك بتعين الطرف الناقص، وإما التشكيل الكامل للمحكمة. وأن يلتزم الطرف المتخلف بمتابعة الإجراءات التي تتخذها المحكمة المشكلة واحترام القرار الذي تصدره.
4. تصدر المحاكم أحكاماً منفصلة عن بعضها البعض، إذ لا توجد روابط بين هذه المحاكم إلا في حالات استثنائية ومحدودة،

ثانياً : التوصيات:

1. تفعيل دور محكمة التحكيم الدائمة في حل النزاعات الدولية، والعمل على إحياء مشروع محكمة العدل التحكيمية الذي سبق ابتكاره وفشل بسبب التنافس المتعارض للقوى العظمى في الدول الكبرى.
2. العمل على تسلسل المحاكم القائمة على حل النزاعات الدولية، كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الإدارية لهيئة الأمم، والمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم، ومن الأجدر أن يكون هناك تعاون بين هذه المحاكم..
3. توحيد قواعد نظام التحكيم تساهم فيه كل الأسرة الدولية،
4. كما يجب الاهتمام بدراسة الثغرات التي تعيب نظام التحكيم وتقديم المقترحات الكفيلة بتطوير هذا النظام وذلك بالمشاركة عقد الندوات والمؤتمرات لمعالجة القصور في نظام التحكيم، وتبادل الخبرات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.
5. كما يجب الالتجاء في إطار العلاقات بين الدول النامية ببعضها البعض إلى مراكز إقليمية في الدول النامية ذاتها مثل مركز التجارة الدولي في القاهرة أو غرفة التجارة الدولية بالمملكة الأردنية الهاشمية وغيرها من المراكز المنتشرة في دول العالم النامي.
6. كما نرى ضرورة إنشاء مؤسسات دائمة في الدول العربية والنامية، على أن تكون مستقلة استقلالا كاملا عن نفوذ سلطة الدول، وعلى أن تبقى الرقابة القضائية طبقاً لأنظمة التحكيم كما نرى إنشاء مراكز متخصصة للتحكيم النوعي.
7. يجب أن تسرع الدول النامية في إنشاء أجهزة قضائية إقليمية للفصل في النزاعات القانونية، بحيث تكون محكمة العدل الدولية أشبه بمحاكم الاستئناف أو المحكمة الدستورية العليا في النظم القانونية الوطنية التي تستأنف أمامها الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى أو من المحاكم الأدنى.

المصادروالمراجع

1. القرآن الكريم.

2. السنة النبوية.

3. إبراهيم محمد العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

4. أبو الخير أحمد عطية، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، مصر، الطبعة الأولى، 1998.

5. أحمد أبو الوفا، التحكيم الاختياري والإجباري، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الخامسة، 2001.

6. أحمد بلقاسم، التحكيم الدولي، دار هومة، الجزائر، 2005.

7. أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبو بكر باخشب، الوسيط فى القانون الدولي العام- مقارنة مع الاهتمام بموقف المملكة العربية السعودية، (ب-ط)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990.

8. أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص النوعي، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2000.

9. أحمد علي الأطرش، تسوية المنازعات الدولية، الدار الأكاديمية، ليبيا، طرابلس، 2009م.

10. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، مصر، القاهرة، 1991م.

11. أمين محمد قائد اليوسفي، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية، دار الحداثة، بيروت، 1997.

12. أنظر، منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، العقبات القانونية أمام تطوير التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

13. بشار محمد الأسعد، الفعالية للتحكيم في منازعات عقود الاستثمار الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2009.

14. بطرس بطرس غالي، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الأنجلوالمصرية، 1990.

15. بوتول غاستون، الحرب والمجتمع (تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية)، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 1983م.

16. جابر الراوي، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، العراق، بغداد ، 1978م.

17. جابر فهمي عمران، الاستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية، د ط، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.

18. جراد عبد العزيز، العلاقات الدولية، موفم للنشر، الجزائر، 1992م.

19. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985م.

20. حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في نزاعات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

21. حسني محمد جابر، القانون الدولي، الطبعة الاولي، دار النهضةالعربية، القاهرة، 1973.

22. حفيظة السيد الحداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2001.

23. حفيظة السيد الحداد، الوجيز في النظرية العامة في التحكيم التجاري الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004.
24. خالد كمال عكاشة، دور التحكيم في تسوية منازعات عقود الاستثمار، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2014م.
25. خالد محمد القاضي، موسوعة التحكيم التجاري الدولي، الطبعة الاولي، دار الشروق، القاهرة، 2002.
26. الخير قشي، أبحاث فى القضاء الدولي، (ب. ط)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
27. الخير قشي، المفاضلة بين الوسائل التحاكمية وغير التحاكمية لتسوية المنازعات الدولية، الطبعة الاولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1999.
28. رجب عبد المنعم متولي، الموظف الدولي في بيئته المهنية ودوره في حل النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، ب د، الطبعة الأولى، 2002.
29. رنيه جان دوبويه، القانون الدولي، ترجمة سموحي فوق العادة، الطبعة الاولي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1973.

دورفقهاء وادي زم في المقاومة خلال الخمسينات من القرن العشرين

الصافي عبد الرزاق: أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي، طالب باحث بالدكتوراه جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية، الرباط: تحت إشراف الدكتورين: الأستاذ خليل السعداني والأستاذ سيدي محمد معروف الدفالي.

rrazaksafi@gmail.com

الملخص

بفرض نظام الحماية على المغرب سنة 1912، ودخول قوات الاحتلال الى مجال وادي زم ظهرت المقاومة التي بينت رفضها التام لأي استعمار أجنبي كيفما كان، كما حدث في مختلف مناطق المغرب، ولعل ذلك يظهر من قول أحد الفرنسيين: فالمغاربة" شعب متوقد، حر وممانع، له، أكثر مما نتصور وأكثر مما نعرف، أنفة تاريخه القديم، يتذكر بأنه طرد من أرضه، على التوالي، كلا من البرتغال والإسبان، والانجليز، وأنه زعزع نير الأتراك. إنه يتذكر حتى الأزمنة البطولية عندما كان سيدا على جزء من إسبانيا. لقد كان له قادة، لكنه هو الذي عظمهم وعزلهم بحرية منه. ليس بالشعب المستسلم، ولا الشعب المعتاد على التحمل الصامت لهيمنة طاغية، ولا بالشعب الذي يمكن أن يعامل يوما ما كشيء قابل للتبادل. إنه شعب محارب. شعب أبي..."[1].

الكلمات المفاتيح: الفقهاء، المقاومة، وادي زم،

The tole of the jurists of Oued zem in the resistance during the fifties of the twentieth century

Summary:

By imposing the Protection System on Morocco in 1912, and by entering the area of OUED ZEM (a small city at the middle part of Morocco), the occupation forces demonstrated their total rejection of any foreign colonization, as they did in various regions of Morocco. This was demonstrated in the saying of one of the French men who said: “Moroccan people are - more than we can imagine and more than we know - cautious, free and resistant, and they possess a long History. Moroccans still recall when, respectively, expelled from their land the Portugal, the Spaniards and the English, as well standing strongly against the Turkish Empire. They even remember heroic times when Morocco was dominant on parts of Spain. Morocco had its leaders, who freely bore them down and isolated them. The Moroccan people was neither being submissive nor being accustomed to the silent endurance of an overriding hegemony, or being treated as something that is interchangeable. It was a warrior and proud people”

Keywords: the jurists, resistance, Oued zem

مقدمة

بفرض نظام الحماية على المغرب سنة 1912، ودخول قوات الاحتلال الى مجال وادي زم ظهرت المقاومة التي بينت رفضها التام لأي استعمار أجنبي كيفما كان، كما حدث في مختلف مناطق المغرب، ولعل ذلك يظهر من قول أحد الفرنسيين: فالمغاربة" شعب متوقد، حر وممانع، له، أكثر مما نتصور وأكثر مما نعرف، أنفة تاريخه القديم، يتذكر بأنه طرد من أرضه، على التوالي، كلا من البرتغال والإسبان، والانجليز، وأنه زعزع نير الأتراك. إنه يتذكر حتى الأزمنة البطولية عندما كان سيدا

[1] جورج أوفيد، (1987) اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955، الجزء الأول، ترجمة محمد الشركي ومحمد بنيس، مراجعة عبد اللطيف المنوني، دار توبقال للنشر، عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار بالفدير، الدار البيضاء05- المغرب، الطبعة الأولى ، الصفحة 70.

على جزء من إسبانيا. لقد كان له قادة، لكنه هو الذي عظمهم وعزلهم بحرية منه. ليس بالشعب المستسلم، ولا الشعب المعتاد على التحمل الصامت لهيمنة طاغية، ولا بالشعب الذي يمكن أن يعامل يوما ما كشيء قابل للتبادل. إنه شعب محارب. شعب أبي..."[1].

" يظهر أن مسألة نفي أو تشويه حقيقة الشعور الوطني لدى المغاربة من طرف كتاب ومؤرخي عهد الاستعمار، لم تكن في جوهرها سوى محاولة إيديولوجية يائسة للنيل من وطنية وشرعية المقاومة المغربية التي أبت إلا أن، تقف بإستماتة وعناد نادر أمام مخططات الإدارة الاستعمارية الفرنسية وأن تشهر السلاح بعنف وضراوة في وجه قواتها منذ أن شرعت في اجتياح التراب المغربي، كما أنها لم تكن سوى اجتهاد نظري مبتدع صيغ صياغة علمية محكمة بغية تبرير عدم أهلية المجتمع المغربي- المنقسم دوما حسب منطق هؤلاء الكتاب والمؤرخين بين بلاد السيبة وبلاد المخزن، والمحكوم ببنيات عتيقة أشد تعصبا وانغلاقا وأكثر فوضوية وتعقيدا- لإنتاج وعي جماعي متضامن تشعر في كنفه مختلف الجماعات الاجتماعية بوحدتها الوطنية الجامعة وانتمائها إلى نسيج أمة لها عمق قومي راسخ. ومما زعمه أمثال هؤلاء الكتاب والمؤرخين ومن حذا حذوهم من قادة وساسة فرنسا الاستعمارية من مزاعم وادعاءات أن المغرب ليس امة: إنه بمفرده عشرة بلدان أو عشرون مستعدة لينقلب بعضها على البعض الآخر خالقة بذلك أكثر أشكال الفوضى تعقيدا ومن ذلك أيضا ان فكرة المجموعة الوطنية لم تدخل ابدا ذهن العربي. فوطنيته لا تتعدى أبدا أفق خيامه وأفق السهل حيث ترعى القطعان، إلى غير هذا وذاك من الطروحات والتخريجات التي لم يكن الغرض من سوقها وصياغتها بهذا الكيف ودونما أي تحفظ أو تردد- كما بينا آنفا- سوى إظهار المجتمع المغربي في صورة مجتمع قبلي متنافر متنازع بين أجزاءه وقسماته، بعيد كل البعد عن إدراك معاني الوطنية الحقة وغير قادر، في نفس الوقت، على أن يتجاوب مع موجباتها ومقتضياتها بوعي ودراية ويستوعب رهاناتها واستحقاقاتها بتصميم وفاعلية"[2].

في هذا السياق لعب الفقهاء في مختلف التراب الوطني، بمختلف مستوياتهم العلمية والمعرفية أدوارا جد هامة في المقاومة، فأين يتجلى ذلك؟

- **المحور الأول: مفهوم الفقيه**

"الفقيه في اصطلاح العلماء المسلمين هو الشخص الذي تضلع في علم الفقه بصفة خاصة إضافة إلى إطلاعه على باقي العلوم الشرعية الأخرى كالحديث والتفسير، والفقهاء صنفان من حيث المستوى العلمي: مجتهد ومقلد. أما الطالب فهو بمثابة مشروع فقيه أي الشخص الذي لا زال في طور التكوين ولم يصل بعد إلى مرتبة الفقيه"[3].

---

[1] جورج أوفيد، م. س، الصفحة 70.

[2] الفقيه الإدريسي، (1428هـ/2007) البعد الوطني والديني في تجربة المقاومة المسلحة بالأطلس المتوسط: نحو رؤية تأسيسية، (ص 117-148)، الذاكرة الوطنية، العدد العاشر، مجلة نصف سنوية تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني، ملف العدد اليوم الدراسي "محمد الخامس في الحركة الوطنية واستقلال المغرب" ندوة " المقاومة المسلحة بتادلة"، الصفحة 121.

[3] عبد العزيز الضعيفي، دور الفقيه والطالب في عملية التوعية بالمقاومة الوطنية بجهة تادلة- أزيلال بني موسى نموذجا(ص 89-97)، الذاكرة الوطنية، العدد العاشر، م. س، الصفحة 90.

لعب الفقهاء دورا مهما في المقاومة عن طريق" توعية مواطنيهم بالأخطار الخارجية التي تهدد استقلال بلادهم منذ أن احتل البرتغاليون مدينة سبتة في عام 818هـ/1415م، فعبأوا المغاربة وحرضوهم على التصدي لمخططات الأعداء الصليبيين، بل شاركوا فعليا في عمليات الجهاد، وأسدوا النصح للمجاهدين بالرأي والكلمة والعمل السياسي"[1].

- **المحور الثاني: دور الفقيه في المقاومة**

عندما تمكنت سلطات الاحتلال من فرض نظام الحماية على المغرب، وتسرب الجيش الفرنسي خلال بداية القرن العشرين الى العديد من مناطق المغرب، قام العلماء بالدعوة الى الجهاد، فلبى المغاربة النداء وسارعوا جميعا للجهاد في سبيل تحرير وطنهم المغرب، بخوض مجموعة من المعارك ضد " المستعمر ومن المناطق المغربية التي أبلى سكانها البلاء الحسن في مواجهة جيش الاحتلال منطقة تادلة التي برز بها العديد من الأبطال' ثم تواصل عطاء الفقهاء سياسيا واجتماعيا إلى أن حصل المغرب على استقلاله"[2].

في هذا السياق ساهم فقهاء وادي زم في المقاومة بشكل كبير، وذلك من خلال عقد لقاءات تواصلية تحسيسية في ضريح سيدي محمد لبصير الواقع بقبيلة السماعلة" حيث كان التواصل والتلاحم والاجتماعات. بالإضافة إلى مختلف الطلبة القادمين إلى عين المكان لتلاوة آيات من الذكر الحكيم ليل نهار، فيما كان أعضاء مكتب الحزب يزرعون روح الوطنية في نفوس مختلف حفظة القرآن الكريم "[3].

شكل ضريح سيدي محمد البصير ثاني محطة للتواصل بين الفقهاء حول المقاومة، فقد شكل الأولياء والأضرحة أماكن انطلقت منها الدعوة الى الجهاد، ولعل ذلك يظهر من قول الفقيه الادريسي؛ "ساهمت رموز التصوف والصلاح مساهمة فعالة ومميزة بالفعل كما بالكلمة في ساحة العمل الجهادي ضد الاحتلال الأجنبي في مختلف بؤر وخطوط المواجهة المسلحة"[4].

ضريح سيدي محمد البصير يقع في قبيلة العشاشكة المنتمية الى السماعلة، كان يقصده الفقهاء لتلاوة القرأن والتضرع إلى الله تعالى من أجل نصرة الوادزميين، ونصرة الملك محمد الخامس، لذلك يمكننا أن نقول بأن: "مجمع ضريح سيدي امحمد لبصير(يعتبر) ثاني محطة من بعد المظلوم، الذي سيفرز نخبة من المناضلين الذين سينخرطون في حزب الاستقلال من فقهاء وحرفيين وتجار". مجمع ضريح الولي امحمد لبصير مقره بجماعة العشاشكة، يجتمع فيه الفقهاء خلال كل سنة ويتلون آيات من الذكر الحكيم، ويتضرعون فيه إلى البارئ تعالى بدعاء الخير على الأمة الإسلامية، ونصرة السلطان سيدي محمد بن يوسف"[5]. وقد انضم مجموعة من المقاومين الى الفروع الحزبية المتواجدة بالمنطقة مثل حزب الاستقلال، إلى أن ثم اعتقال الكثير منهم، لما تميزوا به من روح الوطنية، ليتلقوا في السجون مختلف أنواع التعذيب؛ وهذا ما يظهر من خلال قول " محمد الكوس". وهكذا سينضم عدد هائل من المناضلين إلى حزب الاستقلال، ومع مرور الأحداث سيستشهد البعض

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة. 89.

[2] عبد العزيز الضعيفي، م. س، الصفحة 89.

[3]- محمد الكوس، (2012) الوقائع الكاملة لانتفاضة وادي زم ، 20 غشت – 1955 ، الطبعة الأولى، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الصفحة 26.

[4] الفقيه الإدريسي، البعد الوطني والديني في تجربة المقاومة المسلحة بالأطلس المتوسط: نحو رؤية تأسيسية، (ص 117-148)، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية العدد 10، م. س، الصفحة 141.

[5]- محمد الكوس، م. س، الصفحة 26.

منهم وآخرون سيحاكمون بالإعدام، والفئة الأخرى ستعتقل، وتتلقى مختلف أنواع التعذيب بسبب وطنيتها ودفاعها عن استقلال المغرب"[1].

لقد قام الفقهاء بعدة أدوار طلائعية تتجلى بشكل مجمل فيما يلي:

"- عمل الفقهاء والطلبة على الدعوة إلى الانخراط في حزب الاستقلال، وفتحوا لوائح التسجيل فيه، وقد سجل عدد كبير من أبناء المنطقة.

- كان الفقهاء والطلبة يقرأون الأعداد التي يتوصلون بها من "جريدة العلم"، الناطقة بلسان حزب الاستقلال، على سكان المنطقة الذين تم اختيارهم بعناية، وذلك خوفا من إفشاء أسرار الحزب الذي تكن له الإدارة الفرنسية العداء، وبهذا تمكن الوطنيون ومن انضم إليهم من أبناء المنطقة، من مواكبة التطورات التي عرفها النضال الوطني ضد الاستعمار الغاشم"[2].

هناك العديد من الفقهاء الذين شاركوا في نشر الوعي الوطني، والذين أظهروا قلقهم وامتعاضهم من الوجود الاستعماري خاصة بعد نفي جلالة الملك المغفور له محمد بن يوسف، هذا الحدث الذي خلق الحزن لكل المغاربة، وقد تجسد دور الفقهاء في الدعوة الى عدم الاحتفال بعيد الأضحى، عدم الفرح بالأعراس والمناسبات، بالإضافة الى رفض تسجيل أبنائهم في المدارس الفرنسية حتى لا يتم تنصيرهم وتربيتهم على غير دينهم الاسلام[3].

فما" نسميه اليوم بالشعور الوطني لا يتحدد، بالنسبة للمؤرخ، بالشكل الكثير التغيير الذي يتمثله الأفراد الذين يحسون به، ولكنه يتحد بتأثيره على مجموع سكان بلد ما لحفزهم إلى الانتفاضة، ثم إلى العمل كتلة واحدة، بدلا من الانتفاضة والعمل كل على حدة، على شكل جماعات، وقبائل، وعشائر، وأفراد"[4].

لقد كان البعد الوطني ممزوجا بالبعد الديني الى حد كبير لدى المقاومين المغاربة جماعات وافراد، وليس "من السهولة بمكان الحديث عن أبعاد وخواص الشعور الوطني لدى مجتمع المقاومة.... مع ما قد يظهر لأول وهلة في هذا الأمر من بساطة مغرية، لأن قادة ورموز هذه المقاومة لم يخلفوا، كما هو معلوم، عبر مسار حياتهم الجهادية مستندات ووثائق مكتوبة بقدر كاف يمكن على ضوئها استجلاء معالم ذلك الشعور الذي كان يمتلكهم افرادا وجماعات وتحديد مضامينه الفكرية والذهنية واستشفاف أسسه المرجعية والتصويرية بالدقة الكافية"[5].

في هذا السياق هناك العديد من الفقهاء الذين تم نسيانهم، فلا الوثيقة المكتوبة اعطتهم حقهم، ولا الذاكرة الجماعية احتفظت بأسمائهم خاصة في ظل موت العديد من الشيوخ الذين عاصروهم، رغم ما قاموا به من أدوار هامة، فلم تقف مساهمتم "عند حدود المناداة بفرضية الجهاد ودعوة من تجب عليهم شرعا من عموم الناس وخصوصهم إلى النهوض بها وإقناعهم بما تيسر بعدم الاستكانة والرضى بحكم الأجنبي، بل تعدت ذلك إلى مستوى المشاركة الميدانية في عمليات الجهاد

---

[1]- المرجع نفسه، الصفحة 26.

[2] عبد العزيز الضعيفي، م. س، الصفحة 91.

[3] المرجع نفسه، الصفحة 92.

[4] جرمان عياش، (1406-1986)، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، الصفحة 168.

[5] الفقيه الإدريسي، م. س، الصفحة 118.

التي كان يقودها بعض زعماء المقاومة، وفي أحيان أخرى، كانوا هم من يبادر إلى تنظيمها وقيادة المجاهدين إلى ميادينها"[1]، لقد تم تناسي دور الفقهاء رغم ادوارهم الهامة في استقطاب وقيادة المجاهدين، يقول احمد المنصوري: "لم يقتصر الفقهاء وإن كانوا قليلا في هاته القبائل على الدفاع عن الإسلام بأقلامهم فقط، بل بخوضهم غمار الحروب لآخر نفس، فاستشهد منهم من استشهد، وبقي رغما عن الحصار، والضيق من بقي، بعد اليأس من المقاومة، فرجعوا من الجهاد والهجرة، بأجسامهم، ونيتهم لا زالت مجاهدة مهاجرة يثيهم الله عليها، بفضله..."[2]، ومن اهم هؤلاء الفقهاء الذين ظلت أسمائهم محفوظة في الذاكرة الجماعية الوادزمية نذكر:

- **قبيلة السيالغة:**

دوار اكناوة: الحاج محمد الصافي ولد الجيلالي بن القرشي، الحاج قدور الكرويطي، الشرقاوي بن السميلي الوديعي، سمحمد ولد المكي[3]. وقد تمثل دورهم في تنظيم مجموعة من القصائد، مثل تلك التي يقولها الحاج عزوز الصافي، حفظها عن أحد الفقهاء الذين درسوه:

نَبْدَا بِسْمِ الرَحْمَانْ سُبْحَانَهُ سُبْحَانْ

رْبِي عَظِيمْ الشَانْ وْعْلامُوا خَافِيَا

بَعْدمَا وَصْلُوا العَدْيَانْ سَمْعُوهَا يَالإخْوَانْ

سْبَابْ رَفْدُوا السُلطَانْ لبَلاَدْ الرُومِيةَ

عَيْدنَا عِيدْ الحُجْ فِيهْ المَلِكْ تَهَزْ، بْقَاتْ لخْيُولْ دَرزْ وَشْيُوخُوا كَوُمِيةَ

عَيْدنَا عِيدْ العُرشْ فِيهْ المَغْرِبْ إفْتَشْ عَلى الوَطَنِية.

مْحَرُوا ذَاكْ اليُومْ، مَنْ بَعدْ دَخَلْ كَيُوم رَاه فِي القَصِيَة مْعلُوم فِي هَاذْ القَصِية.

لكَافْرْ تَنُوَا جَابْ مَعَاهْ لقُوَى قَالوُا لوُجِينَا نْشُوفُوكْ تَسْنِي عَلَى المَرُوك.

سِيدْنَا وَاجْبُهُمْ بِشْرَاعِي وَخَا تَقَطْعُوا ذْرَاعِي وُتْكتبُوا بِدَمْ صْبَاعِي، حَشَى نْغذَرْ شَعْبِي

وَلاَ نَخْلفْ دِينِي فَينْ جْدُودِي وُهْلِي لِفَاتُوا قَبْلِي، فَينْ جَدِي سِيدْ النَابِي

رَاهْ يَغْضَبْ عَنِي، جَاوْبْنِي مِنْ فَاسْ كَعْدُوا سَاعَةَ مِيقَاسْ قَالوُا لُو جِينَا رَقَاصْ يَنَائِب الجُمْهُورِي.

قَالوُا لوُ جِينَا عَنْدَكْ نَزَلْ خَطْ أيدْك بَغَاتْ رُومْ تَرْفَدكْ، ثَايَا أوْلادْك لبَلاَدْ غِيرْ بَلاَدكْ، لاَ مَبْغِيتْشْ تَرْكَبْ نُوضْ تَصَيفطْ مْعَ الشَعبْ رَاهْ وَلوُا بَاقِي تْعْكَبْ وَلا تْشُوفْ هَاذْ الذُنْيَا.

وَاجَبْ سِيدْنَا بِقْوَال ثَنَا يَا بِهَا مَحْتَالْ هَذَا أمْرُ الجَلاَلْ مْزَمْمْ فِي عُمْرِي .

---

[1] الفقيه الإدريسي، م. س، الصفحة 138.

[2] احمد المنصوري، (1425-2004)، كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، تحقيق محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى، الصفحة 197.

[3] رواية شفهية، السيد الحاج قدور الكرويطي، السن 85 سنة.

سِيدِي تَغَيرْ حَالوُا أوُ تَبَدْلْ خْيَالوُا وُأمْرْ بِعْيَالوُا مِنْ دَارْ المَرْضِيَةَ .

مُو فَاقتْ فِي البِيتْ بِسْمِ الله بَاشْ بَدِيتْ نَطْقْتْ لوُا بِزَغَارِيتْ فَاطِمَةَ المَرْضِية.

جَاءَتْ الطَيَارَةَ فِي السْمَا ذَايْرَى الكَازْ بَلاَمَا أوُ تَشَرْجِي فِي الزُعَمَا.

سَيدْ سِيدِي نَكدَانْ دَايْرِينْ بِهْ العَدْيَانْ يَقْرَى فِي القُرآنْ.

مُو سَارتْ تَبْكِي قَاتْلِيهْ يَاوُلدِي مَالكْ سَرْتِي وُحَدَكْ لكَرِيمْ رَبِي خَلقَكْ.

قَالهَا خَلِينِي نَسْعَفْ أمْرِي إلاَ كَانْ بَاقِي عُمْرِي بَاقِي دَبَا نَحْكَمْ حَقِي.

أوُلاَ كَانْ عُمْرِي تُوَفَا مَا بْقَى تَقْلِيدْ عَلِيَا، سَكَدْ سِيدِي مَرْفُوُدْ أوُخَلاَ لقْصَرْ مَسْدُودْ تَشَفَاوْ فِينَا اليَهُودْ أوُ كَعَدْنَا كِيفْ العُمْيَا ذَاوهْ لمَدِينَةَ كُورِيسْ رُوم عَلِيهْ تَعِيسْ عَسَاسَا أو بَالِيسْ فِي بْلاَد الخَالِيَا.

خَطَبْ لِينَا الحَبِيبْ وَيَا وُلِيدَاتْ المَغْرِبْ فِي رَجْكُمْ سَرت غَرِيبْ فِي حَقْ السَلاَ مِيةَ.

خَطَبْ مُولاَيْ الحَسَنْ وَيَا وُلِيدَاتْ الوَطَنْ ذَبَا شْغُلنَا يَزْيَانْ أوُ نْجِيبُوا الحُرِيَة.

خَطْبتْ لاَلَة عِيشَةَ وَاشْ وَتَاتْكُمْ مَنْ عِيشَة رَى رْبِيعْ لقَلبْ بَشَا.

نَخْتِمْ هَذَا النِظَام بِسَلاَ وُسَلاَم عَلَى مَجَعْفَرْ لقْدَام مُحَمَد نَبِينَا[1]

المعجـم:

- رجكم: في رشدكم
- شغلنـا: أمورنا
- يزيـان: يتحسن.

كما أن الفقهاء انخرطوا في المنظمات الناطقة بلسان حزب الاستقلال فعلى سبيل المثال لا الحصر، انخرط السيد الشرقاوي بن السميلي في المنظمة المحمدية، التي كانت من تأسيس، وتحت رئاسة السيد الأفغاني الجيلالي ورفاقه: المنتصر محمد، والقاسمي المعطي وغيرهم من المنخرطين حسب قول الشرقاوي بن السميلي.

قال بأمر منهم قمت بتبليغ الدعوة استعدادا لخوض المعركة بالمدينة " ملي رفضوا الملك فرقنا البروات في الدواور"، إلى أن ألقي القبض عليه، ليدخل إلى سجن في الدار البيضاء يسمى دار القاضي بن إدريس وعين برجة، ليتلقى مختلف أنواع التعذيب، والتنكيل. وهناك فقهاء اخرون، لم يتوانوا عن اللذوذ عن ديارهم ووطنهم، فقهاء أولاد عمران: سمحمد بلمعطي، سي عبد القادر الذباح ولد بوعزة ولد بن عبد السلام، سي حسان ولد سمحمد، سي لحسن والد الصالح، سمحمد الوراق، سمحمد ولد بنملود، سمحمد منتصر... .

- **من قبيلة لعشاشكة**: عباس فخر الدين، حدادي عبد السلام.
- **من قبيلة الحوازم**: لبداوي لبصير ، لبداوي الجيلالي، ثابت صالح، ولد بن عبد الرحمن.

[1] رواية شفهية للحاج عزوز الصافي، السن 56.

- **من قبيلة الخطاطبة**: زهيدي لمعطي، لكمايرية محمد.
- "**من قبيلة لبراكسة**: الشهيد العفاني، القاسمي امبارك.
- **من قبيلة الروامش**: شفيق أحمد العربي امبارك.
- **من قبيلة أولاد فنان**: الحاج الميلودي قاسمي، الحاج العربي بن عسو وعلي عسوا "[1].

" فقهاء وادي زم المدينة، ممدوح بوشعيب، العاص المعطي، أرسلان أحمد، عبد الرحمان بن الخذير، الحاج علي حديدوا، العلامة سي الحسين سكوري، الهواري الحاج المعطي، العلامة الصحيب، سي محمد بن محمد بن المهدي، سي محمد البوخداوي ورفيقه، امبارك الخياط، العماري أحمد ولد العربي بن بوشعيب وغيرهم من الفقهاء وحفظة القرآن الذين زرعوا الوعي السياسي والوطني في نفوس ساكنة مدينة وادي زم خلال سنوات الأربعينيات "[2].

كان فقهاء المنطقة يجتمعون أيضا في مكان آخر بقبيلة السماعلة يسمى المظلوم نسبة إلى الظلم الذي عانوا منه، وكانوا حينئذ قد أسسوا حزب الاستقلال، الذي لعب عناصره دورا هاما في نشر الوعي السياسي داخل مدينة وادي زم، وداخل القبائل المجاورة في المداشر، وهذا ما أكده لي السيد فني مصطفى بن محمد بن الطيبي.

عمل الفقهاء على نظم مجموعة من القصائد يتضرعون فيها بالله سبحانه وتعالى وبالأولياء الصالحين من خلال المثال التالي:

سُبْحَانْ الله الوْحِيدْ لُوحِيدْ

هُوَ فِي حْكمُوا مَا يْرِيدْ

هُوَ حَاسْمْ بِالظَالِمِين.

هَذِي قَاسِيةَ تُعَادْ

وِيعَرْفُوهَا سَدَاتِي العَارْفِين.

وَسِرُهَا يَضْرَى تْعَالاَوْا تْشُوفُو مَاجْرَى

عَاوْنُونَا عَلى هَادْ الكَطَا الكُفَارْ عْلينَا نَايْضِين.

سِيدِي نَادْرْ طَلالْ زَيْن.

وُبَاهْلُولِي جَابْ لعْوِينْ

رْجَالْ لعَلْوَةَ كَامْلِينْ

وَكْتفُوا فِي الصِدْقْ وَاسْفِينْ

رَى الْعَلوَةَ كُلهَا تْكُبْ

[1] محمد الكوس، م. س، الصفحة 27.

[2] المرجع نفسه، الصفحة 28.

سِيدِي حَجَاجْ بَحْر المَاجْ مَنْ ثَمَ فَرْقْ لِيهُمْلبْرَاجْ

وَهِيَ دْيُورْهُمْ خَالِينْ

رَا العَلوَةَ كُلهَا قْببْ

وَبِخَايْلهَا جَايَ تْكُبْ

فَين،الحَطَابْ كَالوُا رْكبْ

لْهَذَا العَهْدْ لِدَيرِين،

لحَكَتْ لعَلوَةَ وُأنَا نْطُوفْ

نْصِيبْ سْيَادِي شَدَى الكْفُوف،

وَكانُوُا بِالعَارْ الصَالحِينْ

وَطَاحْتْ الظَلَمَةَ وُصْبَحْ صَبَاحْ

وَلِجَاهْد جَابْ رَبَاحْ

فَينْ تَهَرْبُوا أقَومْ لمْزَاحْ أدُوكْ لخَيْنِينْ

وِينْ العُدَةَ وِينْ سْرُوتْ

وَجْبدَتْ لِينَا شْلَى بْهُوتْ

وَلِي كَال الحَقْ رَاهْ يِمُوتْ فَينْ تَهَرْبُوا ايَا ظَالمِين،

عَيْطتْ عَلَى رْجَالْ سُوسْ وَفِيكُمْ شِي نْفُوسْ

رَاهْ تْمُونَا هَذْالقُومْ الظَالمِينْ

عَيْطْتْ عْلَى رْجَالْ مَرَاكشْ

وَهُمَا طْيُورْ وَصَدْقُوا نْسُورْ أوُبَانُوا فِي سْمَا دَيْزِينْ

وَالوَالِي أمُولاَيْ بُشْعَيبْ مَارَقَاصْك فَينْ غَيبْ

شُفُوا هَذَا وُلدْ لكَليبْ بْغ يْكُونْ مِنْالغَالبِينْ

وَرْكَدتِي أعْوجْ لكَدَالْ أوْ رْكَدتِي هَذَا شْحَالْ أمُولْ لكَمْرِي ازَينْ لحْكَامْ.

فَيْنْ قَدُورْ مَعَ دْشُورْ وَتَسَاوُتْ فِيهَا شْلَى قْصُورْ

بَانُوا قنادْلْظَاوْيَا عَلَى مْسِيدْنَا كَالوا طْلَعْ

أبُو شْمَارَة كَلُوا دْفَعْ

بُعْبَيدْ الشَرْقِي رَاه سْبَع، وَينْ سَراتَالحَايْلِين.

سِيدِي كُونْ مَاكْرَمْنَا رْبِي بِيه وَرَاه، إشْوِينَا الكَافْر مِنْ كُلْ بِيهْ أوْ تْبقَى لقْبَايْل مَشَوْشَة .

سِيدِي صْبَرْ وَصْبَرْ الكْرَام.

خْفْت نْطَوْل هَاذْ النِظَامْ فِي شَرَاتْ الغَايْبِينْ

وَرَا الدَارْ البَيضَاءْ كُلهَا غْمَامْ تَسَمْعِي كَاعْ لكَلاَم.

شُوفُو النْصَارَى مَعَ السْلَامْ، سْلاَمْ هُمَا الغَالبِينْ

رَنَا عَيطْتْ عَلَى عَينْ لبْقِيعْ تَلوَى بَحْرُوا إيدِيعْ

وَاسْقِي لقْلوُبْ شَاهْبِينْ

وَفَينْ بَشَاكُوتْ لكَطَابْ مُولاَيْ بُوعَزَةَ حْمَرْ التْرَابْ

وَفُكْنا مِنْ هَاذْ العَذَابْ رَى الكُفَارْ عْلينَا نَايضِينْ

وَرَنَا نْعَيطْ مَبْقَى سْكَاتْ عَلَى شَافِعْ لمَاتْ

بِمُحمَدْ رُوحِي بَقْاتْ تَحْضُرْ فِي رُوحْ الكَافْرِينْ

هَذَا عَدَا يَا سِيدْ الوُجُودْ الله أمْتَكْ طَابْتْ بَيْن صْهُودْ

وَفُكْنَا مَنْ هَاذْ الجْنُودْ رَى الكُفَارْ عَلِينَا نَايْضِينْ[1].

هكذا نرى أن الفقهاء التجأوا لطلب عون الله تعالى، وعون الأولياء الصالحين، في التحرر من هذا المستعمر الذي أنهكهم بالاستغلال. لكن الكثير من الفقهاء الذين تعرضوا مع مرور الوقت، لمجموعة من الاعتداءات القمعية، بسبب دفاعهم عن الوطن وعن الأرض الوادزمية المغربية، فقرروا نهج الأسلوب السري في عملية التوعية نظرا لصرامة المراقبة الفرنسية، فالإعلام" الأساسي الذي نظمه حزب الاستقلال كان يتم من خلال النشرات السرية، التي كان يوزعها في مختلف أنحاء المغرب، تحمل رأيه في كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد قادت هذه النشرات الرأي العام الوطني في معركة التحرير ضدا على تدابير الإقامة العامة"[2].

ما يمكن قوله، هو أن الفقهاء لم يكونوا حبيسي المساجد للصلاة، والتخشع والزهد فقط، ولكن أيضا لعبوا دورا أساسيا في نشر الوعي الوطني من خلال ضريح سيدي محمد لبصير أولا، ثم من خلال معاهدة المظلوم ثانيا، حيث أن هذه المعاهدة عرفت بمعاهدة المظلوم " أو بيمين المظلوم، وقد ثم عقدها في مارس 1950، وكانت تتضمن عدة شروط":

1- أن يقسم الفرد في كتاب الله المصحف الشريف على أن يكون مخلصا لله في دينه.
2- لوطنه

[1] رواية شفهية للفقهاء؛ الحاج عزوز الصافي، العربي الصافي، البشير اللبي، الصالح اللبي. يوم 2022/08/07 على الساعة الثانية عشرة ضهرا.
[2] عبد الكريم غلاب، (1987)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، مطبعة الرسالة- الرباط، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الصفحة 345

3- لملكه

4- ينفد التعليمات والأوامر، ولو كانت تقتضي سجنه أو موته، معناه الصبر على كل المكاره.

5- كتم السر، وهذا أهم ما في الأمر.

6- الخروج بالفرع من حياته السرية والإفصاح بها في المجالات كلها.

7- توعية الجماهير وتعريفها بقضية مطالب الملك، وتعريف السكان تعريفا صحيحا بعظمة محمد الخامس "[1].

لعب الفقهاء دورا هاما في توزيع المناشير لنشر التوعية والتحسيس بمخاطر العدو، "فوزعت الحركة هذه المناشير ليلا وألصقتها بأبواب دور الحاكمين والموالين، وجل شوارع المدينة، وكان التوزيع محكما" ومتقنا"، كانت اليد الطولى في نجاحه للأخ السيد العربي زين الدين"[2].

كان لفقهاء المنطقة الفضل الكبير في مقاومة وادي زم 20 غشت عام 1955؛حيث لعبوا دورا مهما في توزيع المناشير وإبلاغ الناس، أن يوم السبت سيكون مشهودا وسيبقى في التاريخ المغربي، بل والعربي وحتى العالمي"، وفي هزيع من الليل انفض جمعنا على أن يقوم كل فرد بواجبه لإبلاغ الإخوان أن يوم 20 غشت سيكون مشهودا و يكون فيه يوم الخلاص؛ غير أننا لم نكن نتصور الخطوة التي ستصلها تلك المعركة، فودعت الإخوان على أنني سأحرر نداء في الموضوع، ويوزع في أسرع وقت يدعو الناس إلى المعركة، وفعلا حررت بقلمي وبخط يدي ... وكان مداده أحمر اللون، يرمز إلى ما بعده من خطر وأتذكر أنني كتبت في ختام ذلك المنشور: يأت من كتاب الله عز وجل كقوله تعالى: ((وقاتلوا المشركين كافة، كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين)) ... فرضت تلك المناشير على عدة إخوة لتوزيعها في الأسواق والطرق، فتطوع المرحوم السيد حمادي بن عبد القادر المدعو (بوغلم) والسيد معمر بن الحسين، فوزعها فزادت (من حماس القوم وهيأتهم) ليوم 20 غشت "[3].

"وخلاصة القول، أن مدينة وادي زم من خلال الأحداث والوقائع التاريخية التي عاشتها، لم تكن عفوية واعتباطية، بل كانت نتيجة تنظيم وعمل طويل؛ انطلاقا من الحركة الوطنية إلى تأسيس منظمة اليد السوداء كفاعل حقيقي وتنظيمي لحركة المقاومة والتحرير بمنطقة وادي زم، كما لعب الطلبة وحفظة القرآن كذلك دورا هاما في التوعية والتهييء لثورة الملك والشعب لسنة 1955، وكانوا بمثابة صلة وصل بين سكان البادية بقيادة (أولاد عيسى والمعادنة، و منظمة اليد السوداء "[4].

مجمل الكلام، لقد تميزت ثورة وادي زم بتنظيمها المحكم والذي لعب فيه الفقهاء دورا مهما فهي لم تكن بشكل اعتباطي واضعة نصب اعينها تحقيق الاستقلال، ولعل ذلك يظهر من قول عبد الكريم غلاب؛ فرغما "عن انعدام حرية التعبير أطلق الجنرال (جوان) حرية التصرف لجميع السلط الإقليمية لاضطهاد الاستقلاليين والوطنيين أينما كانوا وبكل مناسبة

[1]- مصطفى بن بوعزة الديكي(1981)، وادي زم الشهيدة، وطنية ورجال، نبذة عن تاريخها ومحان قومها من أجل العرش والاستقلال، مطبعة الأندلس، الدار البيضاء، الصفحة 41.

[2]- المرجع نفسه، الصفحة 42.

[3]- نفسه، الصفحة 76- 77.

[4]- محمد الكوس، م، س، الصفحة 29.

وقد فتحت السجون أبوابها للمناضلين في البادية والحاضرة، وكان يكفي أن يعرف مواطن بأنه استقلالي ليدخل السجن ويضايق في معاشه"[1].

يظهر بشكل واضح ان الفقهاء الوادزميين ابانوا عن رغبة كبيرة في الحرية والاستقلال، وهذا دليل على الاتحاد مع جلالة الملك المغفور له محمد الخامس والرغبة الشديدة في حكمه، وهذا ما يتضح من قول الفقيه الادريسي؛" القوة المعنوية الموضوعية التي كان تشد أزر المجتمع المغربي، وتوحد جبهته الداخلية، وتمنحه باستمرار القدرة على مدافعة ومجابهة أي عدوان خارجي، مهما كان خطيرا وعاتيا، كانت مستمدة دوما من ذلك الشعور العام المشترك الذي كانت تشعر به كافة مكونات المجتمع من أنها تنتسب إلى مجال ترابي واحد هو مجال الوطن المغربي، وأنها ترتبط فيما بينها بروابط عقيدة مشتركة هي روابط عقيدة الإسلام. وهذا الشعور إن كان في تجلياته ودلالاته الاجتماعية والنفسية والثقافية لا يظهر بوضوح أكبر إلا في مناطق التماس والاحتكاك مع الآخر الأجنبي"[2].

إثبات المصادروالمراجع

- أحمد المنصوري، كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر، تحقيق محمد بن لحسن، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى 1425-2004.
- جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955، الجزء الأول، ترجمة محمد الشركي ومحمد بنيس، مراجعة عبد اللطيف المنوني، دار توبقال للنشر، عمارة معهد التسيير التطبيقي، ساحة محطة القطار بالفدير، الدار البيضاء- المغرب، الطبعة الأولى 1987.
- الذاكرة الوطنية، العدد العاشر، مجلة نصف سنوية تعنى بتاريخ حركات التحرير الوطني، ملف العدد اليوم الدراسي "محمد الخامس في الحركة الوطنية واستقلال المغرب" ندوة " المقاومة المسلحة بتادلة" سنة 1428هـ/2007م.
- محمد الكوس، الوقائع الكاملة لانتفاضة وادي زم، 20 غشت – 1955، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى 2012.
- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى 1406-1986.
- عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، مطبعة الرسالة- الرباط، الطبعة الثانية، 1987، الجزء الأول.
- مصطفى بن بوعزة الديكي، وادي زم الشهيدة، وطنية ورجال، نبذة عن تاريخها ومحان قومها من أجل العرش والاستقلال، مطبعة الأندلس، الدار البيضاء، 1981.

- **الرواية الشفهية:**

  - الحاج قدور الكرويطي، فقيه، السن 85 سنة.

[1] عبد الكريم غلاب، تاريخ الحركة الوطنية، الجزء الأول الصفحة 348

[2] الفقيه الادريسي، م. س، الصفحة 119-120.

- الحاج عزوز الصافي، فقيه، السن 56.
- العربي الصافي، فقيه، السن 54 سنة.
- البشير اللبي، فقيه، السن 60 سنة.
- الصالح اللبي، فقيه، السن 55 سنة.

المشروع التنموي النازي لأدولف هتلر قبل الحرب العالمية الثانية

تنمية شاملة أم مبتورة؟

هاشم العيسمي : باحث في الاقتصاد السياسي ودراسات التنمية hashem.aysami@gmail.com

ذي يزن الأعوش: خبير الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية yazin111@yahoo.com

الملخص

شكل عهد المانيا النازية حقبة مهمة في التاريخ البشري لما له من أثر كبير في قيام حرب عالمية شغلت العالم بأسره، إن هذه الحرب لم تكن لتقم دون الانبعاث الالماني بعد الكساد الكبير عام 1929, و أيضاً دون التطور السريع الذي حدث خلال مدة لا تزيد عن ستة سنوات بعد استلام الحزب النازي لمقاليد الحكم في المانيا بين عامي (1933-1939), لذلك قامت هذه الدراسة بمحاولة للكشف عن وجود تنمية سياسية و تنمية اقتصادية و العلاقة بينهما.

تكونت هذه الدراسة من ثلاثة مباحث وخاتمة، تم في المبحث الأول تقديم تمهيد تاريخي عن البيئة الداخلية والخارجية التي سبقت ورافقت صعود الحكم النازي، وفي المبحث الثاني تم قياس التنمية السياسية على مجموعة من المؤشرات المتخصصة، أما المبحث الثالث فقام بدراسة وضع التنمية الاقتصادية على مجموعة من المؤشرات المتخصصة.

وصلت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج أولها عدم وجود تنمية سياسية إبان الحكم النازي، وعلى خلاف التنمية السياسية وجود تنمية اقتصادية مخططة و شاملة، و بناءاً على تلك النتائج انضمت هذه الدراسة إلى الأصوات القائلة بعدم وجود علاقة خطية بين التنمية السياسية و التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية، ألمانيا, النظام النازي.

The Nazi's Developmental project of Adolf Hetler befor the world war II: A comprehensive or truncated development.

Abstract

The era of Nazi Germany constituted an important era in human history because of its great impact on the outbreak of a global war that occupied the entire world. This war wouldn't have occurred without the German revival after the Great Depression of 1929, and also without the rapid development that occurred during a period of no more than six Years after the Nazi party took over the reins of power in Germany between (1933-1939), this study made an attempt to reveal the existence of political development and economic development and the relationship between them.

This study consisted of three sections and a conclusion. In the first section, a historical introduction was presented on the internal and external environment that preceded and accompanied the rise of the Nazi regime. And in the second section, political development was measured on a set of specialized indicators, while the third section studied the status of economic development on a group of specialized indicators.

This study reached a set of results, the first of which is the absence of political development during the Nazi rule, and in contrast to political development, there is a planned and comprehensive economic development, and based on those results, this study joined the voices

that say that there is no linear relationship between political development and economic development.

Keywords: political development, economic development, Germany, the Nazi regime.

المقدمة

يرى الكثير أن الحرب العالمية الثانية كانت الحدث الأكثر تأثير في التاريخ الحديث والذي أعاد تشكيل ملامح الخضارة البشرية التي نعرفها الأن بما في ذلك ظهور القطب الشرقي الاشتراكي بشقيه الاقتصادي والعسكري وما يقابله من قطب غربي رأسمالي وأيضاً توازن القوى التي نشاهدها في الوقت الراهن، لذا كانت الأنظار السياسية والتاريخية والعلمية موجهه لفترة الحرب العالمية وما بعدها الأمر الذي تسبب في خروج فترة ما قبل الحرب عن إطار الدراسة والبحث إلى في حالات قليلة ومختصرة.

الأمر الغائب في الساحتين العلمية والتاريخية هو أحداث ما بين الحربين والتي تعتبر المنطلق الرئيسي للحرب الثانية، وخصوصاً في ألمانيا النازية والتي يعتبرها البعض لغز يصعب كشفه بسبب فقدان معظم الوثائق التي تشرح ما حصل في ألمانيا قبل الحرب ما يستدعي البحث والكشف عن هذه الحقبة عن طريق المصادر المتوفرة والاقتراب قدر الإمكان من حقيقة أحداث تلك الفترة.

ونظراً للتأثير الهائل لعمليات ألمانيا النازية العسكرية في أوربا وشمال أفريقيا، وكذلك تحالفاتها مع دول لها ثقلها في تلك الفترة يقود إلى تساؤل منطقي للغاية حول مصدر القوة الألمانية، وهل هذه القوة مرتبطة بتغيرات سياسية واقتصادية أحدثها الحزب النازي لصنع قوته المهولة؟ من ناحية أخرى سبق هذا البحث جدل علمي بين الباحثين حول مدى ارتباط التنمية السياسية بالتنمية الإقتصادية وهل من الممكن أن يتم تحقيق أحدهما بدون الأخر؟ وهل تمثل ألمانيا النازية حالة بحثية لكشف عن تعارض وجهات النظر؟ هذه الألغاز العلمية وأوجه الغموض والجدل القائم مثلت أهم دوافع البحث.

اشكالية البحث:

شكل عهد المانيا النازية حقبة مهمة في التاريخ البشري لما له من أثر كبير في قيام حرب عالمية شغلت العالم بأسره، إن هذه الحرب لم تكن لتقم دون الانبعاث الالماني بعد الكساد الكبير عام 1929, خلال مدة لا تزيد عن ستة سنوات بعد استلام الحزب النازي لمقاليد الحكم في المانيا بين عامي (1933-1939).

عليه تنطلق هذه الدراسة من إشكالية مفادها أن هذا الانبعاث يثير التساؤل حول وجود نموذج تنموي مكّن ألمانيا النازية من الصمود خلال الحرب العالمية الثانية، وحول الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تم اتباعها خلال فترة التحضير للحرب؟

أسئلة البحث:

تنطلق هذه الدراسة من سؤال محوري مفاده: هل انبعاث ألمانيا النازية الاقتصادي خلال الفترة 1933-1939 كان نتيجة وجود نموذج تنموي سياسي-اقتصادي؟

وينفرد تحت السؤال المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل بالأتي:

1- ما هي التنمية الاقتصادية وما هي أهم المؤشرات المستخدمة لقياسها؟

2- ما هي التنمية السياسية وما هي أهم المؤشرات المستخدمة لقياسها؟

3- ما هي الاجراءات السياسية والاقتصادية التي تم تطبيقها في ألمانيا النازية خلال الفترة المبحوثة؟

أهداف الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي يتمثل بدراسة انبعاث المانيا النازية خلال الفترة 1933-1939 و علاقته بوجود نموذج تنموي سياسي-اقتصادي, و يتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

1- التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية وأهم المؤشرات المستخدمة لقياسها.

2- التعرف على ماهية التنمية السياسية وأهم المؤشرات المستخدمة لقياسها.

3- التعرف على أهم الاجراءات السياسية والاقتصادية التي تم تطبيقها في ألمانيا النازية خلال فترة الدراسة.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها "وجود علاقة ارتباطية بين انبعاث ألمانيا النازية خلال الفترة 1933-1939 ووجود نموذج تنموي اقتصادي-سياسي" ويتفرع عن الفرضية الأساسية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

1- يوجد علاقة طردية بين الاجراءات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة المبحوثة ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

2- يوجد علاقة عكسية بين الإجراءات السياسية المتبعة خلال الفترة المبحوثة ومؤشرات التنمية السياسية.

أهمية البحث:

3- يكشف عن أحد الأوجه الغامضة في إدارة النظام النازي لألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية .

4- يكشف عن سمات الدول الشمولية وكيفية إدارتها لكل من السياسة والاقتصاد وتجنيد كلا الجانبين لتحقيق أهدافها الدكتاتورية.

5- مرجع للمتخصصين في الاقتصاد السياسي وإدارة التنمية وقضايا الديموقراطية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: ألمانيا النازية

الحدود الزمنية: الفترة 1933-1939

مناهج البحث:

منهج الاقتصاد السياسي: يعد منهج الاقتصاد السياسي من أقدم المناهج المستخدمة في تحليل النظم و الظواهر السياسية ,فقد بدأ استخدامه في القرن التاسع عشر مع كارل ماركس ,بالإضافة إلى بروزه فيما بعد في نهاية الستينيات كرد فعل على دراسات التنمية السياسية التي تجاهلت المتغيرات الاقتصادية ,و من أهم منظري هذا المنهج كارل ماركس (Karl Marx) , ريكاردو((Ricardo,آدم سميث (Adam Smith), جون لوك(John Locke), وآنتوني داونز (Anthony Downs).(عارف,1998,ص.303-304)

و يرى هذا المنهج أن تحقيق مجموعة من الشروط الاقتصادية سبب أساس لتحقيق الديموقراطية السياسية و من ثم تحقيق التنمية , و هذه الشروط هي :(عارف,1998,ص.304)

•وجود اقتصاد أكثر توجهاً نحو السوق.

•مستوى اقتصادي تكنولوجي عالي.

•تقاليد ثقافية أكثر تسامحاً و أقل انغلاقاً و أكثر قابلية للحلول الوسط.

•مستوى عالٍ من التعليم.

•درجة عالية من التمدن.

•تعددية اجتماعية بما فيها من طبقة برجوازية قوية و مستقلة .

المنهج الوصفي التحليلي: بالإضافة إلى المنهج السابق والذي فرضته طبيعة الدراسة, توجب اتباع المنهج الوصفي التحليلي لفهم المعطيات السياسية والإقتصادية خلال الفترة المبحوثة.

المبحث الأول: تمهيد تاريخي

سنقوم في هذا المبحث بتقديم خلفية تاريخية للواقع المحيط بتشكيل ألمانيا النازية,ابتداءاً من وضع الدولة الألمانية ما بعد الحرب العالمية الأولى و خلال السنوات التي سبقت نشوء حزب العمال الاشتراكي الوطني و تبلور ايديولوجية الحزب انتهاءاً بالوضع خلال دولة فيمار و الظروف المباشرة التي أدت لوصول الحزب النازي للسلطة في ألمانيا, إن هذا التقديم سيساعد في وضع خريطة لقراءة الإجراءات السياسية و الاقتصادية التي تمت خلال الفترة المدروسة و تكييف منهجية الدراسة لقراءة المؤشرات الاقتصادية و السياسية ضمن البيئة التي وقعت فيها.

ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى: كانت ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى دولة عظمى بكل معنى الكلمة، وأقوى دول القارة، وفي السنوات العشر قبل الحرب كانت ألمانيا على درجة واسعة من النمو الاقتصادي والسكاني، فقد كان النمو الاقتصادي فيها عظيماً وأفضل من انكلترا، لأن ألمانيا حققته من دون التأثير السلبي على مجال الزراعة بل عملت على تطويره، وكانت أول دول أوروبا في استخراج الفحم الحجري، والأولى في الصناعات التحويلية المعدنية، وكذلك الكيميائية والكهربائية، وفي صناعة النسيج تأتي مباشرة بعد بريطانيا, كما كانت أكبر مصَدِّر في العالم للمنتجات الصناعية، مع نجاحات واضحة في التجارة الخارجية، ولكن ما كان يهيمن على تفكير الألمان أنه لاستمرار نجاحاتهم الاقتصادية يجب فتح أسواق جديدة، بينما كانت سياسة بسمارك مبنية على الحفاظ على المكتسبات في القارة، ولا ضرورة للمغامرة وراء أراض جديدة، لكن بعد سقوط بسمارك عام 1890م فضلت الجامعة الجرمانية سياسة التوسع في القارة أولاً، لضم ألمان الخارج: سكان النمسا، والبلطيق، وألمان هنغاريا، والهولانديين، والفلمند، وخارج القارة كانت سياسة غليوم الثاني على خلاف سياسة بسمارك، فقد كان يسعى (لمكان تحت الشمس), وكانت ألمانيا تعتمد في سياستها الخارجية على امتلاكها لأقوى جيش في العالم، له دعم شعبي هائل، وأسطول حربي كبير، أسسه الإمبرال جون تيربتز، وأمام هذه القوة العسكرية والمطامع الواضحة نشأ

الوفاق الودي أوالثلاثي عام 1904م من تكتل فرنسا وروسيا وبريطانيا لتطويق الخطر الألماني، وقد صرحوا بأنهم لا ينوون مهاجمة ألمانيا، وأن تكتلهم فقط لحفظ السلام ومنعها من خرقه.[1]

ألمانيا في الحرب العالمية الأولى 1914-1918م: منذ عام 1904 م بدأت تنشأ أزمات دولية تهدد بالحرب، ومنها الأزمة المراكشية التي وقفت فيها ألمانيا ضد توطيد نفوذ فرنسا في المغرب العربي، ثم تلتها الأزمة البلقانية حين ضمت النمسا البوسنة والهرسك، وبعدهما جاءت أزمة أغادير التي كانت تجديد اً للأزمة المراكشية، وحصلت بنتيجتها ألمانيا على القسم الداخلي من الكونغو الفرنسية ترضيةً, هذه الأزمات كانت كلها ذات خلفيات اقتصادية, لكن يجب أن لا ننسى أن هناك أيضاً أسباباً أخرى للصراع، فقد سبقت الحرب الأولى حالة من الهياج القومي العظيم في ألمانيا، بسبب قضية الألزاس واللورين التي عادت للتفاعل قبل الحرب الأولى، علماً بأنها كانت على الدوام سبباً لوقف كل تقارب فرنسي ألماني، ففرنسا تريد من ألمانيا التخلي عن المطالبة بها، وألمانيا تريد استعادتها, تمخضت عن هذه الاحتقانات بيئة سريعة الاشتعال و فعلاً ما لبثت أن اشتعلت الحرب بقتل ولي عهد النمسا من شبان قوميين صرب، فوجهت النمسا إنذاراً إلى صربيا، وأخذت تستعد لسحق حركتها التحررية، هنا تدخلت روسيا، واتخذت بعض التدابير العسكرية، فقامت ألمانيا بإنذار روسيا بعدم التدخل، ردت روسيا بإعلان النفير العام، فأعلنت ألمانيا النفير العام، وتبعتها فرنسا, وأعقبت ألمانيا ذلك بإعلان الحرب على روسيا، ثم على فرنسا لدعمها روسيا، وسارعت بريطانيا إلى دخول الحرب إلى جانب فرنسا, وخلال هذه الحرب حققت ألمانيا انتصارات باهرة غير أن حدثين قد غيرا مجرى الحرب أولهم قيام الثورة البلشفية و الثاني دخول الولايات المتحدة الحرب, ففي الوقت الذي أجهد فيه الطرفان وصل الدعم الأمريكي ليقلب موازين القوى، ولما كتب لودندورف إلى غليوم يشرح له سوء الموقف الألماني، قال: أرى أننا غلبنا، إننا على حدود قوانا، يجب إنهاء الحرب, ثم طلب لودندورف الهدنة مباشرة لإنقاذ جيشه، واتصل بولسون الذي رفض التفاوض، إلا مع حكومة تمثل الشعب الألماني، فاستقال لودندورف وتنازل غليوم الثاني عن العرش, وفي هذه الأثناء أخذت تنتشر من برلين حركة ثورية ضد الحرب وضد الحكومة، ما دفع الألمان للتساؤل: هل غلب الجيش الألماني بقوة السلاح؟ أم طعن من الخلف بسبب الثورة؟، فالقوميون الألمان ونازيو هتلر كانوا يعتقدون أن الثورة هي السبب، علماً بأن حركة برلين الثورية لم تبدأ إلا بعد إرسال وفد المفاوضات الألماني للهدنة، وإعلان أن الحالة العسكرية ميئوس منها.[2]

معاهدة فرساي 1919م: عقدت مباحثات السلام بفرساي وتمخضت عن معاهدة، وصرح الألمان منذ البداية بأن معاهدة فرساي فرضت عليهم من دون مناقشة، وسمّوها (إملاء فرساي), وفكر بعض الألمان في رفض توقيعها، لكن كبار القادة الألمان ومعهم الرئيس هندنبرغ أكدوا أن هذا غير ممكن، لأن ألمانيا انهارت عسكرياً وسياسياً ومعنوياً، ونتيجة لمعاهدة فرساي أضاعت ألمانيا الألزاس واللورين، والممر البولوني، ودانتزغ أصبحت حرة، وأراض ضمت إلى بلجيكا وأخرى إلى الدانمرك، ففقدت بذلك ألمانيا نحو عشر سكانها، هذا عدا التعويضات المالية الهائلة المفروضة عليها، كما حدد تعداد جيشها وأن يكون من دون مدفعية ثقيلة أو طيران، ومنع التجنيد الإلزامي, ونزع سلاح منطقة رينانيا, إن هذا السلام الذي أقامته معاهدة فرساي كأنه كان مقدمة للحرب التالية، وقد قيل: إن فرساي حضت ألمانيا على الأخذ بالثأر من دون أن تنزع

---

[1] ابراهيم, نيرمين سعد الدين,2008, صعود النازية: ألمانيا بين الحربين العالميتين سياسياً, اجتماعياً, اقتصادياً, دار صفحات للدراسات و النشر, دمشق, ص.14-15

[2] ابراهيم, نيرمين سعد الدين,2008, المرجع نفسه, ص.16-18

منها وسائل الأخذ بالثأر، فقد أقامت المعاهدة حول ألمانيا عدداً من الدول الضعيفة تستطيع أن تبتلعها بسرعة، خاصة مع امتلاكها لجيش محترف، يمكن أن يتحول كاملاً إلى ضباط وصف ضباط في جيش جديد كبير، كما لم تمس معاهدة فرساي القوة الصناعية لألمانيا، بل شجعتها على أمل أن يجري دفع التعويضات من إنتاجها.[1]

ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى 1919-1933م: في أعقاب الهزائم المتلاحقة التي منيت بها ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى أصبحت البيئة الألمانية أكثر خصوبة لظهور حركات جديدة حملت مسؤولية الخسارة للأوتوقراطية الألمانية ممثلة بعائلة هوهنزلرن خصوصاً بعد فرار القيصر وليم الثاني إلى هولندا و تنازله عن العرش.

ظهور الحزب النازي: في ظروف الفوضى التي تركتها الحرب العالمية الأولى، جرى تأسيس الاشتراكية الوطنية في مدينة ميونخ باسم (حزب العمال الألمان)، وقد أسسها أنتون دريكسلر، وكان عدد أفراد هذه الاشتراكية في البداية ستة وقد سيطرت عليهم فكرة أن الرأسمال المضارب هو مشكلة الاقتصاد الألماني، في البداية استخدمت المجموعة المفهوم الشمولي، وكان لها إيديولوجيا سلفية، هي التي حركت المتطرفين الراديكاليين من أبناء الطبقة الوسطى في أثناء قيام جمهورية فيمار، وربما أخذت هذه النظرية بطرق غير مماثلة للتحليل الخاص بالكومنترن الفاشستي الذي اعتمد على قمع العدد الأكبر من الناس، والسيطرة بوساطة الصفوة الرأسمالية[2]، و سرعان ما انضم إليه العديد من الشخصيات الهامة، مثل هيس، هيرمان غورنغ، غوبلز، وانضم إليهم هتلر في التاسع من أيلول سنة 1920 م، بعد أن تلقى من قيادته العسكرية أمراً بالتحري عن تلك الجماعة، وارتفع عدد أعضاء الحزب بشكل متسارع لأنه توجه إلى المخاوف الكامنة لدى قطاعات كبيرة من الشعب، ومنهم الشيوعيون والبلاشفة، الحانقون على معاهدة فرساي، وعلى جمهورية فيمار المتخاذلة التي قبلت هذا الوضع، ولامسوا إحساس الجماهير بالضياع في المجتمع الحديث، وإحساسهم بالقلق وعدم الطمأنينة نتيجة تآكل المجتمع التقليدي، فأخذت دعايتهم تركز على الهجوم ضد السامية وضد الشيوعية وضد جمهورية فيمار وضد معاهدة فرساي, ولما بلغ عدد أعضاء الحزب ألفي شخص أعيد تنظيمه عام 1920 م، وسمي حزب العمال الألماني الاشتراكي القومي، وترأسه هتلر الذي حصل على تأييد لودندورف، والعديد من رجال الصناعة الذين رأوا أن بإمكان هتلر تقويض دعائم النظام السياسي القائم، لأنه لم يكن يسمح باتباع سياسة رأسمالية حرة، كما رأوا أن وجوده يمثل الفرصة الوحيدة لوقف تقدم الشيوعيين.[3]

أخذ الحزب تحت قيادة هتلر شكلاً جديداً مختلفاً تماماً عن الأحزاب الشيوعية والديمقراطية البرلمانية التقليدية، ووضع له شعاراً هو صليب معقوف لونه أسود على قاعدة حمراء، بات الرمز القومي المخيف للحزب النازي ولألمانيا النازية بعد ذلك, وفي عام 1921 م أعاد هتلر تنظيم الحزب، حيث تخلى عن مقره القديم في غرفة خلفية معتمة، ليفتح مكاتب جديدة بشارع كورنيليو، وكانت هذه المكاتب أرحب وأكثر ضوءاً، وجهزها بطابعة وخزانة حديدية، وأخرى للملفات، وجهاز هاتف وبعض الأثاث، وعهد هتلر إلى سكرتير لأعماله الإدارية، فشرع المال يتدفق على الحزب، فنظمت صناديق للادخار، ووضع نظام الإعانة والتأمين للأعضاء، وجرى شراء صحيفة قديمة، تسمى فولكشاير بيوباختر -المراقب الشعبي- وسرعان ما

---

[1] عبد الحليم, إيمان احمد, معاهدة فرساي: تحولات النظام العالمي بعد الحرب العالمية الأولى, مكتبة أكاديميا العربية, منشور على: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100661, تم الاطلاع عليه في 20 أب 2022.

[2] المسيري, عبد الوهاب, 2003, البروتوكولات اليهودية و الصهيونية, دار الشروق, القاهرة, ص.49.

[3] الأنسي, نوري, د.ت, تاريخ ألمانيا النازية: تاريخ و تطور الحركة الهتلرية 1934-1945, الجزء الأول, بيروت ص.30-33.

أصبحت الصحيفة اليومية الرسمية التي تنشر آراء الحزب وتعاليمه[1] وقد بلغ أعضاء الحزب في عام 1921 م نحو 25 ألف شخص، وبهذا يكون هتلر قد نقل الحزب من العدم إلى دائرة الضوء.[2]

بعد ذلك أخذ تطور الحزب منحاً دراميتكياً حيث بلغ عدد أعضاء الحزب ما بين العامين 1923-1925 55 ألف شخص و قد حصل على 22 مقعداً نيابياً في انتخابات عام 1924, ليخسر بعضاً من أعضائه إبان انفصال حزب العمال الفرانكفوني عنه و دخوله في منافسة شديدة مع حزب فون غارفي, لكن الحزب استعاد ألقه من جديد فقد سجل ارتفاعاً في أعضائه بلغ نحو 49 ألف عضو عام 1926, و 72 ألف عضو عام 1927, و 108 ألف عضو عام 1928, و 178 ألف عضو عام 1929, و خلال عام 1928 تمكن الحزب من افتتاح 3400 فرع في جميع أنحاء ألمانيا, و خلال عام 1929 تمكن من جذب 239 ألف عضو إلى صفوفه من صفوف الحزب الشيوعي, ليتمكن خلال 1930من الحصول على 107 مقاعد انتخابية و 230 مقعداً خلال انتخابات عام 1932.[3]

الايديولوجية النازية: إن المبادئ التي قام عليها الحزب النازي ليست وليدة اللحظة بل هي نتاج تراكم تاريخي لإنتاج نظري لمفكرين غربيين, و لفهم المبادئ التي قام عليها الحزب و الحالة العقلية التي نشأ على أساسها هذا الحزب وجب علينا قبل الستعراض ايديولوجية الحزب استعراض أهم النظريات التي استقى منها مبادئه وهما نظريتان: نظرية التفوق العنصري, و نظرية المجال الحيوي, أما نظرية التفوق العنصري تمتد جذورها إلى فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويبدو أن هتلر قد تأثر بهم، وتبنى وجهات نظرهم في كتابه: كفاحي، ومنهم (فريدريك ليست)، و(آرثر جوبينو) صاحب نظرية تفاوت الأجناس البشرية، و(ريتشارد فاجنر)، و(فريدريك نيتشه)، و(أوستين تشمبرلين) أول دعاة الجامعة الألمانية التي تبناها بعد ذلك (جورج شوبنير)، وكذلك (فيخته) الذي كتب رسالة أسماها:خطاب إلى الشعب الألماني، و(ليوبون) و(شوبنهور) و(لورد نورث الفي)، وملخص نظرياتهم التي تؤمن النازية بها هو التفوق العنصري للشعب الألماني، وبحق الزعامة للمواطن الألماني المحافظ على سلالته الآرية الذي تجنب الاختلاط بالعناصر المتسللة، و لكن الجدير بالقول أن (الفريد روزنبرغ) صاحب كتاب: (أسطورة القرن العشرين) هو المؤسس الحقيقي للنظرية العنصرية، وهو أب للدعوة النازية وفيلسوفها الأكبر، وقد اتفق هتلر وروزنبرغ على عدّ الشعب الألماني هو المحتوي على أكبر مقدار من الغالبية الآرية, بالإضافة إلى أن هذه النظرية دعت إلى معاداة السامية كونها تشكل الخطر الحقيقي و الأكبر على العنصر الألماني[4], أما نظرية المجال الحيوي فتدعو إلى وحدة ألمانيا الكبرى، والتوسع في مجالها الحيوي، أي إيجاد علاقة معقولة بين السكان والمجال الحيوي، وذلك لا يتحقق إلا بالقوة، فالحدود الألمانية لم تعد تتلاءم مع الحاجات الاقتصادية والجغرافية والعسكرية، وبناء على ما سبق وانطلاقاً من مفهوم القومية الألمانية ستكتسب ألمانيا أعدادا كثيرة من السكان يجب إيجاد منطقة لهم تتلاءم مع حاجاتهم الاقتصادية، لذلك طالب هتلر بضم النمسا بعدّها ألمانية، وضم السوديت بعدّ أن بها أقليات ألمانية.[5]

---

[1] شرر, وليم, 1962, تاريخ ألمانيا الهتلرية: نشأة و سقوط الرايخ الثالث, الجزء الأول, ترجمة: خيري حماد, مكتبة المثنى, بغداد, ص97-99

[2] Remake. Joachim (1960) The Nazi Year's: A Documentary History, London, P.30.

[3] شرر, 1962, تاريخ ألمانية الهتلرية, مرجع سابق, ص 229

[4] Germell. Herman, 1992, Anti-Semitism in the Third Reich, Translated by: Tim Kirk, London, p.108

[5] Bethel. Jethro, Germany: A Companion to German Studies, London, p.166-167

بالانتهاء من الحديث عن النظريات التي قام عليها الحزب النازي نتوجه لعرض بعض الأفكار التي كونت أساس الإيديولوجية النازية و التي تم التعبير عنها فيما بعد بالبرامج و الخطط التي سيرت الدولة الألمانية طيلة فترة الحكم النازي لها, لذلك فمن الجدير القول بأن الحزب النازي قد تأسس في جو تسوده البطالة والغليان الاجتماعي، فحدد أعضاء الحزب نشاطهم ليكون على أسس ثابتة، تقوم على التعاون بين فئات الشعب الألماني، ووضعوا مبادئ عامة لجذب الأعضاء، تركزت على:[1]

1. التضحية بكل شيء في سبيل اجتذاب الأغلبية الساحقة إلى الحركة.
2. الإيمان بأنه لا يمكن إنشاء الأغلبية نشأة قومية إلا برفع مستواها الاجتماعي.
3. مواصلة الجهود لإعادة تكوين الشعب الألماني على أساس قومي.
4. الإدراك بأنه لا يمكن كسب ثقة الشعب إلا بعد مساعدته لتخطي العقبات التي تقف في طريقه.
5. الحفاظ على صفاء العرق.
6. تركيز دعاية الحزب على أحد المعسكرين السياسيين في ألمانيا اللذين يؤلفان الأكثرية الساحقة.
7. التأكيد على أن الحركة الجديدة هي ضد النظام البرلماني كلياً.

بعد انضمام هتلر إلى الحزب عام 1920 قام مع فيدر ودريكسلر برسم برنامج حزب العمال في خمسة وعشرين بنداً، حيث تضمن جميع الأفكار النازية، فبينت المادتان الرابعة والثامنة من هم الألمان الخلص، وما الشروط التي يجب أن تتوافر فيهم، وعدتهم وحدهم مواطني الرايخ، وبينتا الفرق بينهم وبين الأفراد الدخلاء الآخرين الذين لا يجوز عدّهم مواطني الرايخ، وكذلك ناقشوا قضية غير الآريين وإقصاءهم عن ألمانيا مع جميع اللاجئين الآخرين، وتعرضت المادة الواحدة والعشرين لموضوع الصحة، ووجوب العناية بصحة الشعب الألماني عناية شاملة، وحماية الشباب والشيوخ، وكذلك بينت المادة الخامسة والعشرون أنه بعد أن يكون الشعب الألماني قد اطمأن على نفسه من الناحية العرقية، يجب أن يحكمه زعماء مستعدون لكل تضحية في سبيل تحقيق برنامجهم، كما بينت ضرورة إيجاد سلطة مركزية ومجلس نيابي وحيد، وغرف نقابية، تكون مهمتها العمل على توفير تطبيق القوانين التي يضعها الرايخ[2]، وأكدت المادة الثانية عشرة ضرورة وضع الرايخ لقوانين جديدة، وطلبت المادتان الثانية والمادة العشرون إنشاء جيش جديد للرايخ، على أن يكون شعبياً من حيث تشكيلاته, وقضت المواد التاسعة والعاشرة والرابعة والعشرون بتنظيم العمل الوطني، ليتسنى له الوصول إلى الغاية المرسومة، وأكدت أن المواطنين بعدّهم متساوين بالحقوق والواجبات فعليهم العمل جميعاً بأيديهم وعقولهم نحو المصلحة العامة، وقالت: إن المنفعة العامة أهم من المنفعة الشخصية وتتقدم عليها, وتشدّد المادتان الحادية عشرة والرابعة عشرة على ضرورة إلغاء كل دخل لا ينشأ من العمل، وتحظران إقامة منشآت كبرى، كي لا يكون هناك استغلال لأحد أفراد الأمة، وتنص المادة السادسة عشرة على اشتراكية المؤسسات الكبرى، وعلى تحسين الحالة الصحية لدى جميع الطبقات، وخاصة الطبقة الوسطى، وتقضي المادة السابعة عشرة بتنظيم الحياة الزراعية، ومنع رهن الأرض والمراهنات، كما تنص المادة الثامنة عشرة على عقوبات خاصة بالإعدام للمرابين والمضاربين أينما كانوا، ونصت المادة الثالثة والعشرون على تنظيم الصحافة، والمادة العشرون على توفير الثقافة والعمل للجميع، ووجوب إدخال تعديل عام على التعليم من حيث مواده وأساليبه، أما الديانات فقد نصت المادة الرابعة على صيانة حريتها ضمن حدود سلامة العرق والدولة، ويقبل الحزب

[1] - فيرمي, ادموند,1952, أقطاب وقادة الثورة الألمانية الكبرى 1917 م- 1938 م، ترجمة : خيرت فهمي، دمشق, ص.167

[2] ابراهيم, نيرمين سعد الدين,2008, المرجع نفسه, ص.

نوعاً من المسيحية الإيجابية، وذلك لمحاربة المادية اليهودية، أما في السياسة الخارجية فقد نصت المادة الثانية والثالثة على ضرورة إلغاء معاهدة فرساي، والمساواة بين جميع الدول وألمانيا، وإعادة المستعمرات الألمانية إليها، مع أن الاشتراكية لم يتحدث عنها برنامج عام 1920 م إلا أن هتلر أدخل في الثالث عشر من نيسان عام 1928 م تعديلات تقضي بقبول الحزب مبادئ الملكية الخاصة.[1]

وبهذا فمفهوم النازية للشعب يعني الشعب العنصري الذي ينشأ بوساطة التقاء أفراد الدم الواحد، وهذا المجتمع العنصري هو الذي يجب على الفرد أن يفني نفسه في خدمته، وفي مكان وسط بين قاعدة الشعب العنصري والزعيم طالبت النازية بوجود فئة مختارة للحكم، وهي الطبقة التي تمثل همزة الوصل بين الزعيم والشعب، فتحمل أوامره إلى تنظيمات القاعدة، وتدين له بالولاء والطاعة غير المشروطة، وهذا بعدّ أن الشعب بمجموعه لن يقدرعلى التفرغ للمشكلات السياسية وأعباء الحكم، ما جعل من الضروري وجود فئة ذات صفات، تؤهلها للقيادة السياسية لتقوم بأعباء العمل السياسي نيابة عن الشعب بالاشتراك مع الزعيم, في نظر الدعوة النازية الزعيم هو ذلك الشخص الذي يعبر في كل تصرفاته عن رغبات الشعب وآماله، وهو الذي يحق له بمقتضاه أن يكون له من السلطات ما لا يخضع لرقابة أو مناقشة، وعقيدة الزعامة تنحصر في نوعين: الزعامة الفردية، وهي التي تستند إلى قاعدة أن الأفراد ليسوا في الاستعداد على السواء، في المؤهلات العقلية أو الإنتاجية، فهنالك درجات، كل درجة أرقى من التي تحتها حتى تصل إلى درجة الزعيم، وبحسب الدرجات تتوزع المسؤولية والوظيفة والواجب, والزعيم الأكبر الذي يتولى قيادة الشعب هو الذي يكيف الشعب بحسب إرادته وروحه ويضع الخطط العامة، ولقد توضح مبدأ الزعيم في القرارات التي أصدرها هتلر بعد وصوله إلى الحكم وهي قرار 28 تشرين الثاني عام 1933 م بإلغاء المواد 124 ،123 ،118 ،117 ،115 ، 153، 114 من دستور فيمار, وبهذا فإن الزعيم هتلر يقف في قمة الهرم لدى هذا التنظيم الحزبي المعقد، و هو القائد الأعلى إلى الحزب، والقائد الأعلى للجيش، ورئيس منظمة العمال الألمان، وممثل السلطة التشريعية، ورئيس السلطة التنفيذية، وله حق نقض القرارات القضائية.[2]

هناك الكثير الأحداث المهمة مما لم نستطع تقديمه خلال هذه اللمحة التاريخية الموجزة نظراً لكونها تتطلب مجلدات من البحث و ليس صفحات فقط, لكننا نرى أنه خلال هذا التمهيد قمنا بتقديم لمحة تاريخية ضرورية بهدف قراءة و الحكم على الإجراءات السياسية و الاقتصادية التي تم اتخاذها خلال الحقبة النازية و تحديد ما إذا كانت تلك الإجراءات و البرامج تذهب صوب وجود تنمية سياسية أو تنمية اقتصادية أو إحداهما, أم تتوقف عند كونها فقط برامج لإدارة الدولة و بناء اقتصاد للتجهيز للحرب القادمة, و هذا ما سنراه خلال أوراق هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المؤشرات السياسية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة مجموعة من مؤشرات القياس الهادفة لدراسة وضع التنمية السياسية في المانيا إبان الحقبة الأولى من العهد النازي ما بين عامي 1933-1939 للتعرف على مدى التنمية السياسية التي وصل إليها الحكم

---

[1] رينوفان. بيير, 1961, تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، دمشق، ص.297. و هتلر. أدولف, 1975, كفاحي، الطبعة الثانية، دار الكتب الشعبية، بيروت، ص59.

[2] Lucas. Jams, World War Two through German Eyes, London, p.15

Bartholdy. M. Albrecht, The War and German Society – Economy and Social History of the World 1937, New Haven University Press, London, p.88-127.

النازي خلال هذه الفترة, و لتحقيق غاية هذا البحث في تحديد وجود تنمية سياسية من عدمه قام الباحثون بتحديد ميزان للرتب يستهدف وضع وزن معين لكل مؤشر حسب المعطيات المتوفرة فيه و قياسها على أساس هذا الميزان, و يتكون هذا الميزان من أربعة رتب, كل رتبة فيه تشير إلى حالة النظام الموجود على الشكل التالي:

جدول (1) ميزان الرتب

الوزن	وصف الرتبة	حالة النظام
1	ضعيف جداً	نظام استبدادي
2	ضعيف	
3	متوسط	نظام مختلط
4	قوي	نظام ديمقراطي
5	قوي جداً	

المصدر: ([1])

بعد الانتهاء من تقيم كل مؤشر على حده و استخراج الوزن المناسب له على المقياس سنقوم باستخراج المتوسط الحسابي لجميع الأوزان و التي ستحدد مدى قوة أو ضعف التنمية السياسية خلال هذه الفترة.

مؤشر التعددية الحزبية:

يعتبر مؤشر التعددية الحزبية واحد من أهم المؤشرات لقياس التنمية السياسية, حيث يدل على مدى مرونة النظام السياسي في التعامل مع كافة الأطراف السياسية, و توزع مراكز القوى و وجود أكثر من جهة ممثلة لأطياف المجتمع المختلفة و بالتالي التشاركية في صنع القرار و توجيه دفة الدولة.

بالتالي فإن هذا المؤشر يرسم صورة واضحة عن طبيعة الحياة السياسية إبان الحقبة الأولى من الحكم النازي, و بالنظر إلى الجدول أدناه يمكن ملاحظة ضع الأحزاب السياسية بعيد فترة قصيرة من وصول الحزب النازي للسلطة.

جدول (2) الاحزاب السياسية التي تم حلها إبان سيطرة الحزب النازي على الحكم عام 1933

اسم الحزب	تاريخ الحل	سبب الحل
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	22 حزيران 1933	أمر بالحل و الاستيلاء على المكاتب باعتباره حزب هدام.
الحزب الشيوعي	-	حل نفسه بعد حريق الرايخستاغ
حزب الشعب الكاثوليكي البافاري	4 تموز 1933	حل نفسه
حزب الوسط الكاثوليكي	5 تموز 1933	حل نفسه
الحزب الوطني الألماني	29 حزيران 1933	حل نفسه بعد الاستيلاء على مكاتبه من قبل الشرطة و جنود الصاعقة بتاريخ 21 حزيران 1933

المصدر: ([2]) ([3])

[1] العيسمي. هاشم, 2019, أثر الإصلاح الاقتصادي على التنمية السياسية (دراسة مقارنة: المغرب و الأردن) 2001-2017, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, المفرق, الأردن, ص: 72-88

[2] سعد الدين ابراهيم. نيرمين, 2008, صعود النازية: المانيا بين الحربين العالميتين سياسياً-اجتماعياً-اقتصادياً, صفحات للدراسات و النشر, دمشق, سوريا, ص 60-61.

[3] شيرر. وليام, 1966, تاريخ المانيا الهتلرية 1, ترجمة خيري حماد, دار الكتاب العربي, ط2, بيروت, ص 360-375.

بالعودة إلى القرءات المتنوعة في تاريخ تلك المرحلة يتبين لنا وجود خطة محكمة من قبل الحزب النازي للاستيلاء بشكل كامل على السلطة و وضع الجمهورية تحت حكم الرجل الواحد و يتبين ذلك من خلال التضييق على الأحزاب و تشويه سمعتها و الاعتقالات المتكررة لرجالاتها و الاستيلاء على مكاتبها و التنكيل بأفرادها ابتداءاً بالجرائم المتعددة بحق الحزب الشيوعي و انتهاءاً بالقضاء على الحزب الوطني الألماني الذي يعد الحزب الشريك للحزب النازي في الوصول ألى السلطة.

و عليه يمكن رؤية أن الحزب النازي عمل على تفريغ الساحة السياسية من المنافسين خلال السنة الأولى من وصوله إلى السلطة, بالإضافة إلى سن قانون بتاريخ 14 تموز 1933 يهدف إلى منع تكوين الأحزاب و اعتبار الحزب النازي الحزب الوحيد في ألمانيا[1], بناءاً على ما تقدم يمكن القول بأن التعددية السياسية في المانيا خلال هذه الفترة كانت ضعيفة جداً لذلك نعطي هذا المؤشر وزن=1 (ضعيف جداً) في ميزان الرتب.

مؤشر حرية الصحافة

تؤدي الصحافة دوراً مهماً في الحياة السياسية حيث تساهم بإضفاء نوع من المساءلة الشعبية على مراكز القوى في أي دولة كما تلعب أيضاً دوراً كبيراً في تحديد اتجاهات السلطة من خلال إضفاء موافقة شعبية على تلك التوجهات، لذلك فإن درجة حرية الصحافة تشير وبشكل مباشر إلى مدى ديموقراطية دولة ما ومدى مشاركة الشعب في صنع القرار وتحديد الأولويات بالإضافة إلى مدى شفافية أطراف القوى المختلفة في التعاطي مع تلك التوجهات، وعليه يعد مؤشر حرية الصحافة أحد أهم المؤشرات في تقرير التنمية السياسية للدولة.

إن سعي الحزب النازي للسيطرة على السلطة لم يتوقف عند إلغاء الاحزاب و اعتبار نفسه الحزب الشرعي الوحيد في البلاد، فقد أدرك النازيون مدى أهمية الصحافة في إنجاح خطتهم للسيطرة الكاملة او إفشالها، و عليه و بالتزامن مع عملهم على تحييد الأحزاب الأخرى من المشاكة في العملية السياسية، باشروا بخطة تستهدف وضع الصحافة الألمانية في حالة دعم كامل لسياسات الحزب و إجراءاته و هذه الطة تضمنت خطوتين كالتالي:

أولاً: منع مواد الطبع و المنشورات

مع بداية عام 1933 قامت الحكومة النازية بمنع جميع الصحف و المنشورات المرتبطة بالأحزاب الألمانية الأخرى, حيث ارتبط هذا المنع مع إزالة نظام الأحزاب مثل مواد الطبع و النشر الخاصة بالحزب الشيوعي و الديموقراطي الاشتراكي و غيرهما مع العلم أنه خلال نفس الفترة لم يكن النازيون يسيطرون على أكثر من 3% من ال 4700 صحيفة ألمانية موجودة حينها, كما قامت أيضاً بمنع الصحف المرتبطة بجمعيات اليهودية حيث اختفت الكثير من الجمعيات اليهودية وألغيت صحفها, في 11 نوفمبر 1938 فور عنف مذابح ليلة الزجاج المكسور حرمت الحكومة الألمانية نشر الصحف البلدية للجمعات اليهودية. وأجبر اليهود على التحصل على الأخبار من الصحف اليهودية "يودشس ناخريشتنبلات" المراقبة من قبل الحكومة النازية, كما منعت السلطات الألمانية غير اليهود من قراءة وشراء صحف اليهود.[2]

ثانياً: تنظيم الصحافة و إنشاء الايديولوجيا الشاملة

[1] شيرر, وليام, مرجع سابق, ص 371.

[2] The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, writing the news, The Holocaust Encyclopedia, Washington, DC 20024-2126, https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/writing-the-news, observed 25/5/2021.

تركزت الخطة الأساسية في إنشاء ماكينة دعائية ألمانية ضخمة باستطاعتها الترويج للايديولوجية النازية و الرد عنها, ماكينة إعلامية أشبه بالسيمفونية على حد تعبير وزير دعاية الرايخ الثالث جوزيف غوبيلز الذي أكد على عدم كفاية مصادرة الطبعات بعد نشرها بل وجوب السيطرة على المصدر في غرف التحرير حيث أشار في حديث له: " نحن لا نريد للجميع بأن ينفخ في نفس البوق بل نريد منهم النفخ تبعاً لخطة واحدة", و من الأمثلة الصارخة على هذ التنظيم استغلال النظام النازي للراديو والصحافة وجريدة السينما لتخويف الشعب من "الثورة الشيوعية" ولنشر القلق العام عبر الإذاعة عن طريق اجراءات سياسية محقت حرية المدنيّة والديموقراطية[1], و أيضاً الدعم المنقطع النظير للصحف المروجة للايديولجية الشيوعية مثل صحيفة "دير شتورمر" (المهاجم) المعادية لليهود حيث زاد نجاح الصحيفة ومحررها فجأة بعد سيطرة النازيون على مقاليد الحكم, إذ ارتفع عدد الطبعات من 14.000 سنة 1927 إلى حولي 500.000 طبعة في 1935, و أخيراً بعد أن استولت ألمانيا على بولندا في 1 سبتمبر 1939 أنجز النظام النازي تدابيراً صارمة لمنع السكان من الحصول على معلومات خارجية إذ منعت الحكومة الألمانية شعبها من الاستماع إلى إذاعات أجنبية, مخالفة ذلك يؤدي إلى جريمة جنائية فتقوم المحاكم الألمانية بالحكم على الأشخاص الذين ينشرون قصصا من إذاعات راديو العدو بالسجن أو حتى الإعدام.[2]

بالبناء على ما سبق من الأمثلة و الإجراءات المأخوذة من قبل النظام النازي في تقييد حرية الصحافة و قدرتها على الوصول، نستطيع أن نضع وزن دقيق لهذا المؤشر، حيث يأخذ مؤشر حرية الصحافة وزن=1 (ضعيف جداً) على ميزان الرتب.

. مؤشر استقلال القضاء

تنبع أهمية هذا المؤشر من كون السلطة القضائية هي الضامن الأساسي لتطبيق الواجبات وإحقاق الحقوق من قبل جميع مراكز القوى وخصوصاً السلطة التنفيذية، لذلك فإن استقلال القضاء يؤشر على مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على أخذ استيفاء حقوقهم و إيفاء واجباتهم، و عليه يعد مؤشر استقلال القضاء أحد المؤشرات الدالة على التنمية السياسية.

لطالما شكل استقلال القضاء في ألمانيا خلال حقبة العهد النازي قضية اتسع بها النقاش بين المؤرخين انحصرت بين استقلال القضاء و الضغوط المفروضة عليه من قبل الحزب النازي لدعم موقفهم السياسي على حساب الأفراد و الجماعات الأخرى, حيث أن التقاليد القانونية الغربية شكلت عائقاً أمام قدرة الحزب النازي على السيطرة الكاملة على القضاء بالإضافة إلى انتفاء رغبة الحزب في السيطرة على قرارات المحاكم في القضايا الفردية غير السياسية[3] في حين كان للنظام قضاة مخلصون حوَّلوا عن طيب خاطر القانون الألماني الليبرالي إلى أداة للقمع والتمييز والإبادة الجماعية, وعلى حد تعبير المدعي الأمريكي تيلفورد تايلور في نورمبرج ، "قام قادة النظام القضائي الألماني ، عن وعي وتعمد ، بقمع القانون ، وانخرطوا في تنكر غير مقدس للطغيان الوحشي المتخفي في زي العدالة، وحولوا النظام القضائي الألماني إلى محرك من الاستبداد والغزو والنهب والذبح ".[4]

---

[1]. Young. Robert G, 1987, Not this Way Please! Regulating the Press in Nazi Germany, Journalism Quarterly, vol: 64 issue: 4, p.787.

[2]The United States Holocaust Memorial Museum, Writing the news, Op.Cit.

[3] Graver. Hans, 2018, Why Adolf Hitler Spared the Judges: Judicial Opposition Against the Nazi State, German Law Journal, Vol:19, Issue: 04, Published online by Cambridge University Press: 06 March 2019, P.871-872

[4] Graver. Hans, Ibid, P.846

غير أن نية النازيون في السيطرة على القضاء لم تكن خفية حيث خاطب هتلر القضاء في خطاب ألقاه في الرايخستاغ في 26 أبريل 1942 قائلاً: "أتوقع من القانونيين الألمانيين الفهم بأن الأمة ليست هنا من أجلهم ولكنهم هنا من أجل الأمة, من الآن فصاعدًا، سأتدخل في هذه القضايا وأعزل القضاة الذين من الواضح أنهم لا يفهمون مطلب الساعة" ثم تم توجيه القضاة في ألمانيا النازية بأنه في حالة حدوث أي نزاع بين الحزب النازي والقانون يجب أن ينجح الحزب النازي دائمًا لأن أهدافهم تتغلب على أي من مفاهيم النزاع العادل.[1]

إن أبرز الأمثلة التي نزعت الغطاء عن الحيادية المزعومة للقضاء الألماني هي تشكيل المحاكم النازية الخاصة حيث استفاد هتلر من السلطة الممنوحة له بموجب مرسوم حريق الرايخستاغ لإنشاء نظام قضائي خاص به خارج الترتيب الهرمي لنظام المحاكم الألماني وحتى خارج نطاق القانون الألماني, كان اختصاص هذه المحاكم الخاصة واسع للنظر في القضايا الحساسة سياسياً و المعارضة للنظام النازي, كانت أشهر هذه الأعمال الوحشية المحكمة الخاصة لاإعادة النظر بقرارات البراءة الصادرة عن المحكمة العليا في قضية حريق الرايخستاغ عام 1939 و محكمة الشعب ، التي تم تشكيلها في عام 1934 لإجراء محاكمات الخيانة المزعومة و التي أعدم على أثرها قرابة الخمسة آلاف شخص, بالإضافة إلى المحكمة الخاصة بالمتواطئين في مؤامرة يوليو لاغتيال هتلر عام 1944 التي كانت غير عادلة بشكل خاص, و بعد الحرب حوكم فقهاء نازيون بارزون مثل كيرت روثنبرغر وفرانز شليغلبرغر وجوزيف ألتستوتر في محاكمة الحقوقيين في إجراءات نورمبرغ اللاحقة بتهمة "القتل القضائي" وغيرها من الفظائع.[2]

من خلال البناء على الأدلة السابقة يتبين أن القضاء الألماني خضع لسيطرة الحزب النازي في غالبية القضايا و خصوصاً السياسية منها, لكنه ترك المجال مفتوحاً في القضايا الفردية لحكم القضاة الخاص تحت القانون, و عليه فإن مؤشر استقلال القضاء يُعطى وزن=2 (ضعيف) على ميزان الرتب.

مؤشر الدستور:

يعتبر الدستور المرجعية الأولى والأعلى التي تنظم العلاقة ما بين الدولة والمواطنين، والمواطنين أنفسهم، ومؤسسات الدولة ببعضها، و عليه فإن وجود دستور ضامن لعلاقة متوازنة ما بين الأطراف جميعها يعبر عن وجود تنمية سياسية حقيقية، و عكس ذلك فإن الانتهاكات التي يتعرض لها الدستور من تعديلات غير مشروعة أو تقويض لدوره تعتبر دليل واضح على التخلف السياسي.

على الرغم من أن دستور فايمار لم يتم إلغاءه رسمياً إلا أن الانتهاكات و التقييدات الواقعة عليه حكمت عليه بالموت سريرياً,[3] و الأمثلة على ذلك الكثير من القوانين التي تتعارض مع الدستور بشكل صريح مثل قانون حظر الأحزاب السياسية, مبدأ المساواة, و المبدأ الراسخ "لا عقاب إلا بقانون", قمع حرية التجمع و تشكيل الجمعيات و إبداء الرأي, و الانتهاكات

[1] Tewari. Manish, 31 Aug 2019, Oh Justice!, Expert speak, Observer Research Foundation, India, https://www.orfonline.org/expert-speak/justice-nazi-germany-54934/?amp, Observed 6/3/2021

[2] The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, Law and justice in the third Reich, The Holocaust Encyclopedia, , Washington, DC 20024-2126, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/law-and-justice-in-the-third-reich, Observed 3/6/2021.

[3] Loewenstein.Karl, 1937, Dictatorship and the German constitution: 1933-1937, the university of Chicago law review, Vol: 4, No: 4, P.545.

المتكررة لحق الملكية الخاصة[1], وغير ما ذكر توجد العديد من الانتهاكات التي تعرض لها الدستور الألماني, نعرض أهمها كالتالي:

أولا: مرسوم حريق الرايخستاغ

هو الاسم الشائع لمرسوم رئيس الرايخ لحماية الشعب والدولة,[2] أصدره الرئيس الألماني بول فون هيند ينبيرغ بناءً على نصيحة المستشار أدولف هتلر في 28 فبراير 1933 كاستجابةً فورية لحريق الرايخستاغ, ألغى المرسوم العديد من الحريات المدنية الرئيسية للمواطنين الألمان, ومع وجود النازيين في مناصب قوية في الحكومة الألمانية، تم استخدام المرسوم كأساس قانوني لسجن أي شخص يُعتبر معارضًا للنازيين، ولقمع المنشورات التي لا تعتبر "صديقة" للقضية النازية, ويعتبر المؤرخون هذا المرسوم أحد الخطوات الرئيسية لإنشاء دولة نازية ذات حزب واحد في ألمانيا.[3]

ثانياً: قانون التمكين

يعتبر قانون التمكين "لرخاء الأمة و الرايخ" الصادر في 24 مارس 1933 القانون الذي غير و بشكل جذري البنية الأساسية للنظام السياسي الألماني, حيث نص هذا القانون بشكل أساسي على نقل صلاحيات التشريع من البرلمان الألماني (الرايخستاغ) إلى حكومة الرايخ لمدة أربع سنوات تنتهي بالعام 1937, و أكد أنه لا بأس باختلاف التشريعات التي تسنها حكومة الرايخ مع الدستور الألماني, بالإضافة إلى تحييد دور الرايخستاغ بالموافقة على التشريعات الوطنية المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الدولية, و عليه فقد كان هذا القانون بمثابة مرسوم القضاء على البرلمان الألماني.[4]

ثالثاً قوانين التنسيق

مجموعة من القوانين التي أسست لتحول ألمانيا من دول فيدرالية إلى دولة مركزية شمولية, تتألف من قانون مارس 1933, قانون إعادة الهيكلة 30 جانيوري 1934 , قانون 30 جانيوري 1935 بالإضافة إلى قانون اصلاح الرايخ الصغير 1937, حيث عملت هذه القوانين على سحب الصلاحيات من حكومات الولايات و ربطها بحكومة الرايخ, من خلال إلغاء البرلمانات المحلية في بعض الولايات, ربط قرار برلمانات في ولايات أخرى بموافقة حكومة الرايخ, تعيين حكام الولايات من قبل حكومة الرايخ, بالاضافة إلى إعادة هيكلة العديد من الولايات إلى درجة مسح بعضها عن الخريطة, من خلال هذه القوانين تحولت ألمانيا من دولة قرار لا مركزي إلى دولة خاضعة بالكامل إلى قرار مركزي شمولي (قرار الفوهرر).[5]

---

[1] Loewenstein.Karl, Ibid, P.547

[2] على أساس الفقرة 2 من المادة 48 من دستور الرايخ الألماني، يُطلب ما يلي دفاعًا ضد أعمال العنف التي يقوم به الشيوعيين: المواد 114 و115 و117 و118 و123 و124 و153 من دستور الرايخ الألماني يتم تعليقها حتى إشعار آخر. لذلك يجوز تقييد حقوق الحرية الشخصية [المثول أمام المحكمة]، وحرية التعبير (الرأي)، بما في ذلك حرية الصحافة، وحرية التنظيم والتجمع، وخصوصية الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية. كما أن أوامر تفتيش المنازل، وأوامر المصادرة، وكذلك القيود المفروضة على الممتلكات، مسموح بها أيضًا خارج الحدود القانونية المنصوص عليها خلاف ذلك.

[3], The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, Reichstag Fire Decree, The Holocaust Encyclopedia, , Washington, DC 20024-2126, https://www.ushmm.org/learn/timeline-of-events/1933-1938/reichstag-fire-decree, Observed 7/6/2021.

[4] Loewenstein.Karl, Op.cit, P. 541-544

[5] Loewenstein.Karl, Op.cit, P. 548-551

من خلال ما سبق من أمثلة يتبين لنا كم الانتهاكات التي تعرض لها الدستور الألماني خلال فترة الحكم النازي, لذلك و من خلال تقييم عدد من هذه الأمثلة نخلص إلى أن مؤشر الدستوريأخذ وزن=1 (ضعيف جداً) على ميزان الرتب.

النتائج:

أولاً: إن تحليل المؤشرات السابقة كمياً يؤدي إلى نتيجة مفادها أن النظام الألماني إبان الحكم النازي خلال الفترة بين العامين 1933-1939 هو نظام استبدادي، حيث أن المتوسط الحسابي لأوزان المؤشرات السياسية على ميزان الرتب يساوي 1.25 و ذلك مؤداه أن التنمية السياسية درجتها ضعيف جداً و حالة النظام السياسي حالة استبدادية , ذلك أخذاً في الحسبان أن ما بين درجة 1-2 تساوي نظام استبدادي و درجة 3 تساوي نظام مختلط أما ما بين درجة 4-5 تساوي نظام ديموقراطي.

ثانياً: من خلال قراءة الأمثلة الواردة في المؤشرات السابقة نوعياً يتبين لنا أن حالة التنمية السياسية غير ثابتة فقد تراجعت و بشكل ملحوظ بعد سيطرة الحزب النازي على السلطة و تربع أدولف هتلر على كرسي المستشارية في العام 1933م, و يبان هذا من خلال التخطيط المنهجي للحزب النازي لتحويل الدولة الألمانية من دولة فيدرالية شبه ديموقراطية إلى دولة موحدة شمولية, و لذلك يمكن الحكم بعدم وجود نية للحزب النازي لتحقيق أية تنمية سياسية من أي نوع يذكر ناهيك عن الذكر بعدم وجود أدلة تؤشر لوجود أية تنمية سياسية.

ثالثاً: من خلال البناء على النقطتين السابقتين يمكن الخلاص إلى أنه لا وجود لتنمية سياسية في الدولة الألمانية خلال الأعوام ما بين 1933-1939.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية

إثبات وجود علاقة طردية بين الاجراءات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة المبحوثة و مؤشرات التنمية الاقتصادية يتطلب دراسة وقياس مؤشرات الاقتصاد والتي تعتبر إنعكاس للحالات التي يمر بها الإقتصاد بما في ذلك التنمية, حيث تقيس المؤشرات الاقتصادية التغير العام للاقتصاد وبكلا الوجهين إيجابي أو سلبي, كما أن المؤشرات الاقتصادية تساعد في تحديد الحالة التي يمر بها الاقتصاد في دورته الطبيعية من انتعاش, نمو, ركود أو كساد, وتكمن قوة المؤشرات في تحديد وضع وحالة الإقتصاد من ارتباط معطياتها بالواقع والتي تمثل أجزاء مأخوذة من الاقتصاد ذاته, ومن ناحية أخرى يمكن استخدام المؤشرات لتحديد نوعية التغير وخصوصاً في التفريق بين النمو الطبيعي للاقتصاد والتنمية الاقتصادية الحاصلة بالتدخل المقصود والمباشر الأمر الذي يشكل جوهر هذا البحث, وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المؤشرات الأقوى من حيث الفاعلية والملائمة في الكشف عن الوضع الاقتصادي وتحديداً لوضع ألمانيا في الحقبة النازية بين 1933 و 1939 وتمثلت مؤشرات الدراسة في:

1. مؤشرات التجارة الخارجية.
2. الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
3. مؤشر البطالة.
4. مؤشرات البنية التحتية.

مؤشرات التجارة الخارجية: تعرف التجارة الخارجية بأنها حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى,1 وتشكل الواردات والصادرات جزء مهم من حركة التجارة الخارجية كما أن مستوى العمليتين يبين مدى تطور الاقتصاد والتغيرات الحاصلة فيه حيث أن زيادة الواردات تدل على القدرة الشرائية في الاقتصاد وارتفاع معدلات الاستهلاك من خلال الواردات الاستهلاكية ومعدلات التصنيع من خلال واردات المواد الخام والسلع النصف مصنعه, أما ارتفاع معدلات الصادرات فتشير إلى نمو الإنتاج والتصنيع, وفي حالة ألمانيا النازية نجد أن كلا الجانبين حققا ارتفاع ملحوظ خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول (3) ومن ناحية أخرى نجد أن حركة التجارة الخارجية لألمانيا في تلك الفترة تؤكد ارتفاع النشاط الإنتاجي والصناعي من خلال نوعية الواردات والصادرات حيث شكلت السلع النهائية نسبة 81.6% من إجمالي الصادرات للعام 1938 في حين شكلت المواد الخام نسبة 53.1% من إجمالي الواردات لنفس العام.

الجدول (3) حركة التجارة الخارجية لألمانيا فترة ما قبل الحرب للحكم النازي

German Foreign Trade, 1933–1938 (In Million Marks)

Year	Livestock, foodstuffs and beverages	Raw materials and semi-manufactures		Finished goods	Total
EXPORTS					
1933	181	903		3,787	4,871
1934	121	790		3,256	4,167
1935	78	774		3,418	4,270
1936	76	746		3,946	4,468
1937	89	1,121		4,701	5,911
1938	61	907	81.6%	4,289	5,257
IMPORTS					
1933	1,114	2,420		670	4,204
1934	1,101	2,600		750	4,451
1935	1,041	2,553		565	4,159
1936	1,092	2,599		527	4,218
1937	2,095	2,976		397	5,468
1938	2,161	2,891	53.1%	397	5,449

المصدر : Foreign Trade in German Economy https://library.cqpress.com/

الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعتبر إجمالي الناتج المحلي من أهم المؤشرات الاقتصادية حيث يعكس الإنتاج الفعلي للدولة خلال الفترة الاقتصادية والذي بقياسه يتم التعرف على حالة الإنتاج ومدى تطوره, وعرف هذا المؤشر بأنه القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة, وغالبًا ما يتم اعتبار إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشرًا لمستوى المعيشة في الدولة,2 وفي حالة الدراسة (الناتج الإجمالي لألمانيا

[1] تجارة دولية, https://ar.wikipedia.org.2021\5\5 تم الاطلاع في ./

[2] French President seeks alternatives to GDP, 2009-09-14 الغارديان.2021\5\5 تم الاطلاع في

1933-1939) نلاحظ نمو هائل من سنة 33 وحتى سنة 39 من 18.02 إلى 51.60 مع استمرارية السلوك المتنامي إلى عام 43 بنسبة 60.00 كما هو موضح في الجدول (4)

الجدول (4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا خلال فترة الحكم النازي

Table 1: Nominal GDP of the Seven Great Powers

Year	Germany	Ger. Ocup.	Italy	Japan	France	UK	USSR	USA
1933	18.02	na	na	na	14.84	17.91	na	56.40
1934	26.20	na	na	na	16.23	22.59	na	66.00
1935	30.00	na	na	5.28	16.17	23.60	na	73.30
1936	33.31	na	na	na	15.95	24.94	na	83.80
1937	37.43	na	na	6.58	13.68	26.67	na	91.90
1938	46.19	na	8.68	7.49	10.94	27.51	23.03	84.70
1939	51.60	na	9.31	8.11	10.87	27.52	23.48	90.50
1940	51.60	na	9.21	8.44	na	30.24	26.75	98.65
1941	52.40	10.39	9.15	8.64	na	32.99	23.04	110.14
1942	54.40	17.53	8.94	8.66	na	33.81	17.57	114.48
1943	60.00	16.89	7.94	8.53	na	34.57	19.53	119.91
1944	na	na	na	8.33	na	33.18	23.21	122.89

المصدر : https://www.quora.com/What-was-the-GDP-growth-rate-of-Nazi-Germany

وما يبين حجم النمو المخطط الفعلي للناتج المحلي كما هو موضح في الشكل (1)

الشكل (1) المخطط البياني للناتج المحلي الإجمالي لألمانيا

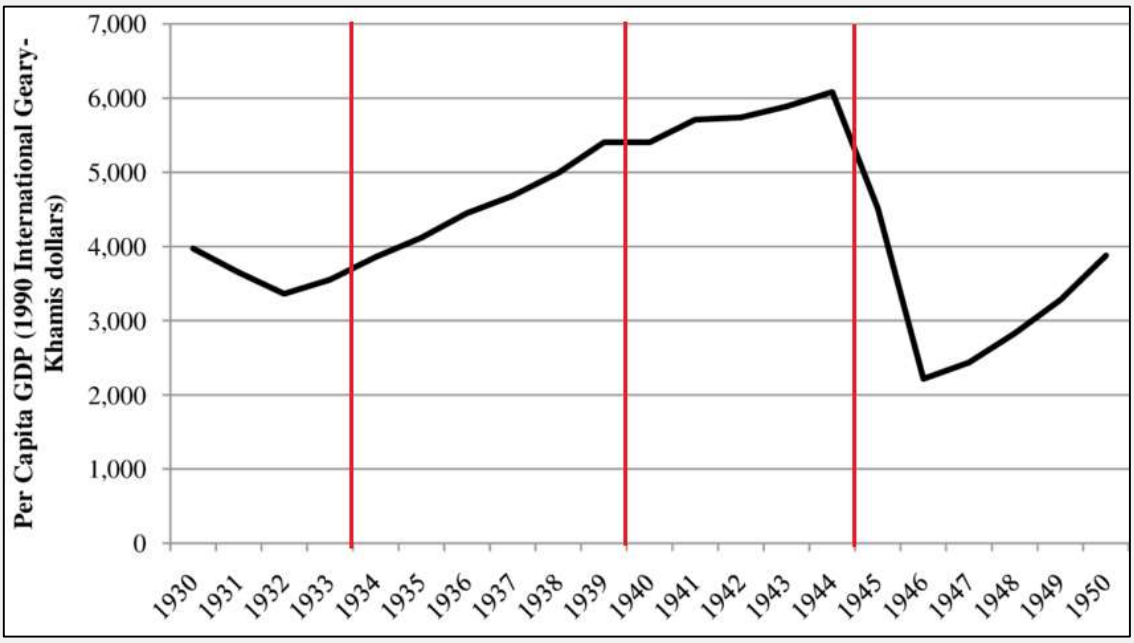

المصدر : https://www.researchgate.net/figure/German-GDP-per-capita-1930-1950-

هذا التغير في الناتج المحلي انعكس على مؤشر رديف وهو الناتج القومي الإجمالي الألماني الذي يبين التغير الإيجابي الهائل مقارنة بالأربع السنوات التي سبقت الحكم النازي كما هو مبين في الشكل (2)

الشكل (2) الناتج القومي الإجمالي الألماني (GNP) من عام 1926 إلى عام 1939

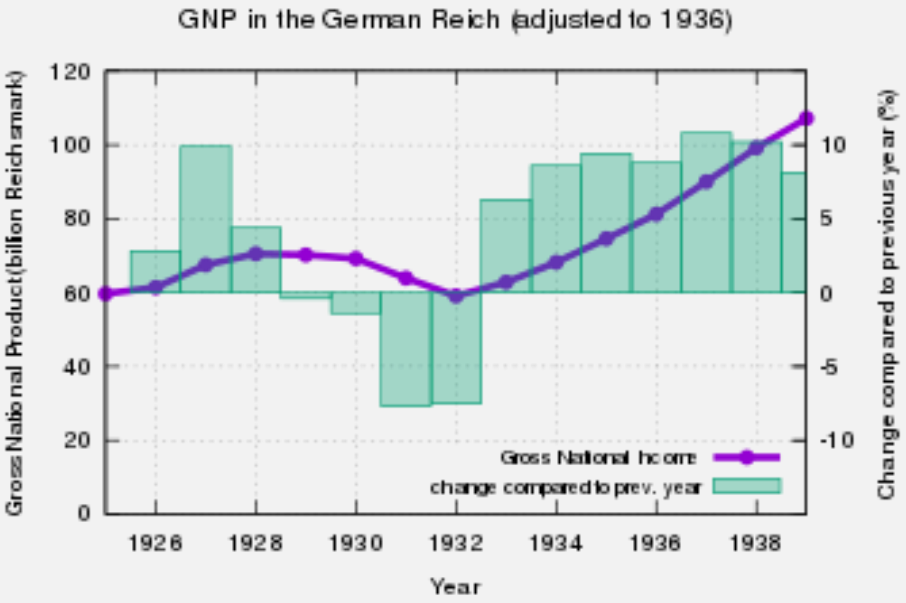

المصدر: Statistisches Bundesamt publication Pdf-file of German publication

بالرغم من قوة المؤشر إلا أن بعض الاقتصاديين يفضلون استخدام المؤشر بصورة أعمق من خلال إدخال عنصر السكان والذي يشار إليه بنصيب الفرد من الناتج وهذا ما يعرف بالناتج المحلي وفق القوة الشرائية PPP (عند تعادل القوة الشرائية) للفرد، أي قيمة تعادل القوة الشرائية (PPP) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما في سنة معينة ، مقسمة حسب متوسط عدد السكان (أو منتصف العام) لنفس العام,[1] وفيما يخص ألمانيا يمكن ملاحظة قوة المؤشر من خلال معدل العام 1937 والذي يبين تصدر ألمانيا المرتبة الخامسة عالمياً في ذاك الوقت ومن ناحية أخرى نمو المؤشر مقارنة بالعام 1929 كما هو موضح في الجدول (5)

الجدول (5) الناتج المحلي وفق القوة الشرائية PPP

[1] List of countries by GDP (PPP) per capita, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 2021\4\22

GDP (PPP) per capita in 2011 International Dollars[21]

Country / Region	1929	1937	1960	1973	1995	2016
United States	10543	10450	18058	26603	39391	53015
Australia	9562	10439	15972	23398	33908	48845
Netherlands	10237	9776	14911	23539	33649	45600
UK	8601	9718	13512	18795	27447	37334
Germany	8184	9464	15565	24173	34579	44689
Belgium	8291	8138	11404	19964	30020	38766
Canada	8568	7566	14804	23405	32961	43745
France	7748	7381	12170	21097	30135	37124
Argentina	7671	7246	9765	13986	14091	18875

المصدر : "Maddison Project Database 2018". rug.nl. Retrieved 22 January 2018.

حسب بيانات الناتج المحلي لألمانيا وفق القوة الشرائية لعام 1937 فإن ألمانيا حققت المركز الخامس عالمياً في تلك الفترة ومن ناحية أخرى نسبة نمو بمقدار 15.6% عن العام 1929 ولم يكن من الممكن قياس المؤشر خلال سنوات الحكم النازي لانعدام المعلومات، ومع ذلك يعتبر المؤشر داعم للمؤشرات السابقة التي تؤكد ارتفاع الناتج المحلي الإجمال في ألمانيا خلال فترة الدراسة.

مؤشر البطالة: يقيس معدل البطالة نسبة العاملين في القوى العاملة الذين ليس لديهم وظيفة حاليًا ولكنهم يبحثون بنشاط عن عمل, ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن المعدل يقيس النسبة المئوية للعاطلين الباحثين عن عمل في القوة العاملة - مجموع الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل - وليس مجموع السكان,[1] وكانت ألمانيا وقتها في وضع اقتصادي مزري، حيث كان ستة ملايين شخص عاطلين عن العمل وكان عجز الميزان التجاري مروعًا.[2] باستخدام العجز في الإنفاق ، تم تنفيذ مشاريع الأشغال العامة في بداية عام 1934 ، وخلق 1.7 مليون فرصة عمل جديدة بحلول نهاية ذلك العام وحده,[3] بدأ متوسط الأجور في الارتفاع.[4]

[1] Useful Definitions, https://www.epi.org/, تم الاطلاع في 2021\4\27

[2] McNab, Chris (2009). The Third Reich. London: Amber Books. ISBN 978-1-906626-51-8p. 54. .

[3] McNab, Chris (2009). The Third Reich. London: Amber Books. ISBN 978-1-906626-51-8p. 54. .

[4] McNab, Chris (2009). The Third Reich. London: Amber Books. ISBN 978-1-906626-51-8 p. 56. .

الشكل (3)

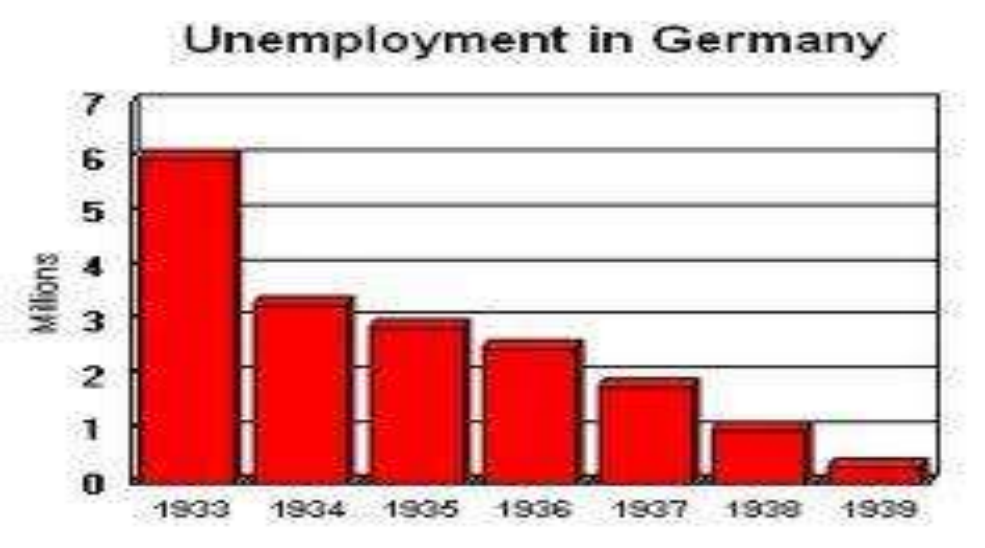

المصدر: https://www.debate.org .Nazi Economics/

يمكن معرفة الأسباب الرئيسية لانخفاض معدل البطالة بهذه لوتيرة السريعة خلال 6 سنوات من خلال التأثيرات المباشرة لعنصرين رئيسيين هما انتعاش الصناعة ومشاريع البنية التحتية.

في الجانب الصناعي كانت ألمانيا تعاني من أعلى معدل بطالة كما هو موضح في الجدول (6) وارتفاع هذا المعدل يظهر من ناحيتين, الأول من حيث الفترة الزمنية حيث بلغت نسبة البطالة في القطاع الصناعي 43.8 عام 1932 وهي الأعلى في القطاع على مدى 19 سنة ومن ناحية أخرى كانت البطالة الصناعية في ألمانيا هي الأعلى بين 11 دولة في نفس العام, ويلاحظ أن هذا المعدل تراجع بوتيرة ثابته حتى حققت أقل معدل بطالة عام 1938 خلال الفترة الزمنية وبالمقارنة مع باقي الدول, وحققت ثالث أقل معدل بطالة صناعية بين الدول عام 1939.

الجدول (6) البطالة الصناعية على مستوى الدول من 1920 إلى 1939

Unemployment in industry (%)

Country	Australia	Belgium	Canada	Denmark	France	Germany	Netherlands	Norway	Sweden	UK	US
Year											
1920	5.5		4.6	6.1		3.8	5.8	2.3	5.4	3.2	8.6
1921	10.4	9.7	8.9	19.7	5.0	2.8	9.0	17.7	26.6	17.0	19.5
1922	8.5	3.1	7.1	19.3	2.0	1.5	11.0	17.1	22.9	14.3	11.4
1923	6.2	1.0	4.9	12.7	2.0	10.2	11.2	10.7	12.5	11.7	4.1
1924	7.8	1.0	7.1	10.7	3.0	13.1	8.8	8.5	10.1	10.3	8.3
1925	7.8	1.5	7.0	14.7	3.0	6.8	8.1	13.2	11.0	11.3	5.4
1926	6.3	1.4	4.7	20.7	3.0	18.0	7.3	24.3	12.2	12.5	2.9
1927	6.2	1.8	2.9	22.5	11.0	8.8	7.5	25.4	12.0	9.7	5.4
1928	10.0	0.9	2.6	18.5	4.0	8.6	5.6	19.2	10.6	10.8	6.9
1929	10.2	1.3	4.2	15.5	1.0	13.3	2.9	15.4	10.2	10.4	5.3
1930	18.4	3.6	12.9	13.7	2.0	22.7	7.8	16.6	11.9	16.1	14.2
1931	26.5	10.9	17.4	17.9	6.5	34.3	14.8	22.3	16.8	21.3	25.2
1932	28.1	19.0	26.0	31.7	15.4	43.8	25.3	30.8	22.4	22.1	36.3
1933	24.2	16.9	26.6	28.8	14.1	36.2	26.9	33.4	23.2	19.9	37.6
1934	19.6	18.9	20.6	22.2	13.8	20.5	28.0	30.7	18.0	16.7	32.6
1935	15.6	17.8	19.1	19.7	14.5	16.2	31.7	25.3	15.0	15.5	30.2
1936	11.3	13.5	16.7	19.3	10.4	12.0	32.7	18.8	12.7	13.1	25.4
1937	7.4	11.5	12.5	21.9	7.4	6.9	26.9	20.0	10.8	10.8	21.3
1938	7.8	14.0	15.1	21.5	7.8	3.2	25.0	22.0	10.9	12.9	27.9
1939	8.8	15.9	14.1	18.4	8.1	0.9	19.9	18.3	9.2	10.5	25.2

Source: Eichengreen and Hatton (1988, pp. 6–7). المصدر:

أما من حيث دور مشاريع البنية التحتية فيلاحظ التأثير من خلال العمالة المستخدمة في مشروع Reichsautobahn كما هو موضح في الشكل (4) وهذا ما يقودنا إلى دور مؤشرات البنية التحتية في تحديد التغير الإقتصادي.

الشكل (4) العمالة المباشرة في بناء Reichsautobahn ربع سنوية ، ديسمبر 1933 حتى ديسمبر 1936

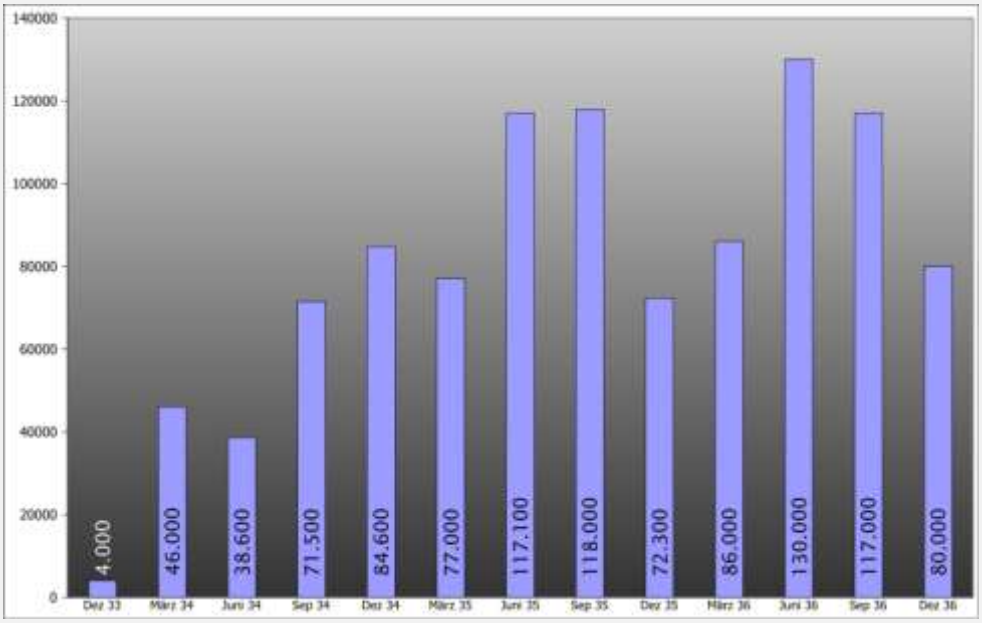

المصدر : File:RAB-Beschäftigung.svg

مؤشرات البنية التحتية : يمكن تعريف البنية التحتية بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير, وهي تمثل مصطلحًا هامًا للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة, وهذا المصطلح يشير في الغالب إلى الهياكل الفنية التي تدعم المجتمع، مثل الطرق والجسور و موارد المياه و الصرف الصحي و الشبكات الكهربائية والاتصالات عن بعد وما إلى ذلك,[1] لذلك فإن مؤشر البنية التحتية من المؤشرات المفيدة الدالة على التنمية الاقتصادية.

بدأت عملية التطوير لفترة الحكم النازي في يونيو 1933 بتقديم "برنامج راينهارت" لتطوير البنية التحتية والتي شملت عدد من الحوافز غير المباشرة مثل التخفيضات الضريبية، مع الاستثمار العام المباشر في الممرات المائية والسكك الحديدية والطرق السريعة[2] وتبعتها مبادرات مماثلة أدت إلى توسع كبير في صناعة البناء الألمانية. بين عامي 1933 و 1936 ، وارتفع التوظيف في البناء من 666.000 فقط إلى أكثر من 2.000.000,[3] ولتوضيح التغير الحاصل في البنية التحتية تمت دراسة أحد العناصر والمتمثلة في إنشاء الطرق السريعة, فقد أصدر فريتز تود تقريرًا يطالب ببناء الطرق السريعة المعروف باسم "تقرير براون[4], وكان نظام Reichsautobahn بداية الطريق السريع الألماني تحت الرايخ الثالث, حيث كانت هناك خطط سابقة للطرق السريعة الخاضعة للرقابة في ألمانيا في ظل جمهورية فايمار، والتي كانت تسمى بطرق أدولف هتلر وقدمت

[1] Fulmer, Jeffrey (2009). "What in the world is infrastructure?". PEI Infrastructure Investor (July/August): 30–32.

[2] Braun, Hans-Joachim (1990). The German Economy in the Twentieth Century. Routledge p. 83 .

[3] Braun, Hans-Joachim (1990). The German Economy in the Twentieth Century. Routledge p. 84 .

[4] Schütz and Gruber, p. 11

كمساهمة رئيسية في الحد من البطالة,[1] وما يوضح التغير الحاصل في هذا الجانب شبكة الطرق التي تم إنشائها في ألمانيا ابتداء من عام 1934 والتي تربط معظم أجزاء ألمانيا كما هو موضح في الشكل (5) وكنتيجة إجمالية أنشئ النازيون حوالي 3300 كيلومتر من الطرق السريعة حتى عام 1939,[2]

الشكل (5) شبكة الطريق السريع في عام 1934

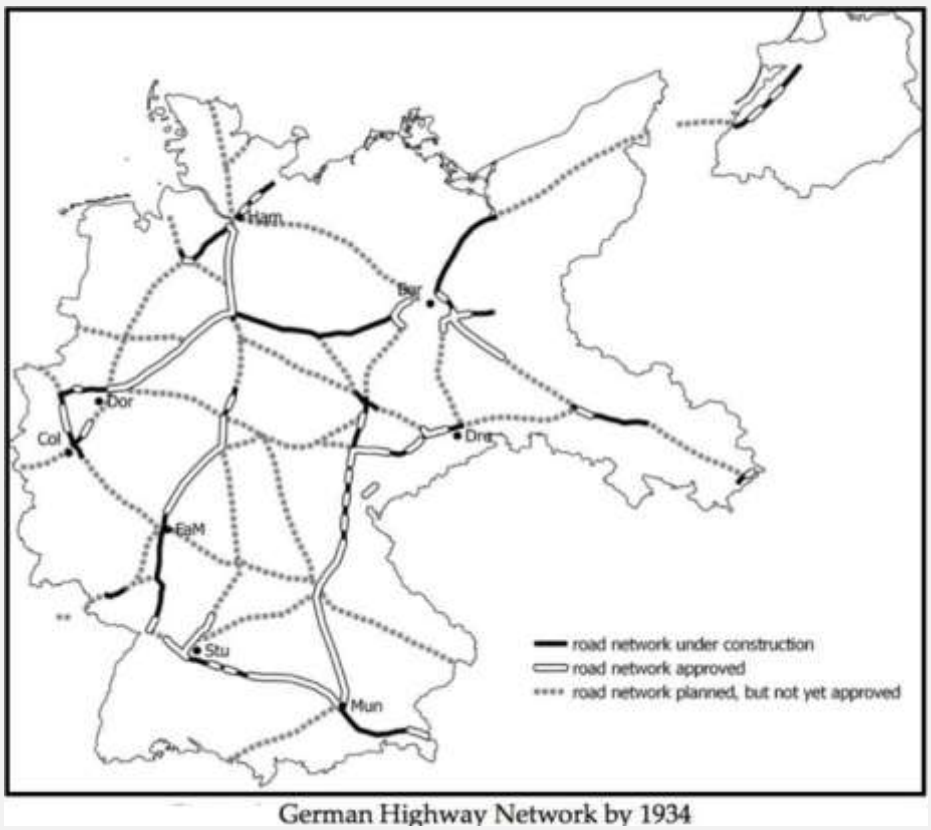

German Highway Network by 1934

المصدر: https://voxeu.org/article/nazi-pork ,Nazi pork and popularity

التحليل الاقتصادي: التحليل الاقتصادي لألمانيا أثناء فترة ما قبل الحرب للحكم النازي قام على ثلاثة جوانب, تسلسل الأحداث وفق المنطق الاقتصادي, تحليل درجة التغير, القرائن المؤيدة.

تسلسل الأحداث وفق المنطق الاقتصادي: بخلاف دراسة المؤشرات السابقة والتي تقتضي الترتيب من الأعلى نحو الأسفل فإن التحليل الاقتصادي يتطلب الترتيب من الأسفل نحو الأعلى لمعرفة الأسباب الرئيسية من ناحية ومعرفة الإرتباط والتسلسل المنطقي من ناحية أخرى وذلك على النحو الآتي:

1. تطوير البنية التحتية: تشييد الهياكل الفنية وإنشاء المرافق الأساسية وتنفيذ المشاريع التي تشملها عملية تطوير البنية التحتية تمثل حجر الأساس في التنمية الإقتصادية وذلك لما لها من أثار إيجابية في رفع الإنتاجية واستغلال الموارد وامتصاص البطالة وخلق فرص إقتصادية جديدة, وهذا ما حدث بالفعل في ألمانيا كما هو ملاحظ في

[1] Reichsautobahn, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 2021\4\27

[2] Hitler's last motorway to disappear, https://www.thelocal.de/20130930/52167/, تم الاطلاع في 2021\5\10

مشاريع شبكات الطرق المذكورة سابقاً والتي ربطت معظم إجزاء ألمانيا كما هو ملاحظ في الشكل (5) ولذلك نستطيع التأكيد بأن تطوير البنية التحتية لألمانيا والذي بداء في عام 1934 هو المنطلق الاقتصادي الأول.

2. انخفاض معدلات البطالة: النتيجة المباشرة لتطوير البنية التحتية تتمثل في الامتصاص الأولي للبطالة وهذا ما تم ملاحظة في مشروع Reichsautobahn, كما أن تطوير البنية التحتية يساعد على الانتعاش الاقتصادي الأمر الذي يعمل على استمرارية امتصاص البطالة وهذا ما تم توضيحه في انخفاض معدلات البطالة في القطاع الصناعي في الجدول (6)
3. انتعاش الصناعة والاستثمار: كلا العاملين السابقين ساعدان في انتعاش الصناعة والاستثمار حيث أن تطوير البنية التحتية أحد أهم عوامل خلق البيئة الاقتصادية الملائمة للصناعة والاستثمار, كما أن انخفاض معدلات البطالة عملت على ارتفاع القدرة الشرائية للمجتمع ككل ما يعني ارتفاع المعدلات الاستهلاكية وهذا ما مثل عامل مساعد لنشؤ الاستثمارات والصناعات.
4. ارتفاع الناتج المحلي: ارتفاع الإنتاج هو النتيجة المنطقية لانتعاش الاستثمار والصناعة وهذا ما حصل في ألمانيا بالفعل من خلال تغير الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 18.02 عام 1933 إلى نسبة 51.6 عام 1939 كما هو موضح في الجدول (4).
5. ارتفاع مستوى التجارة الخارجية: وهذا ما يمثل النتيجة النهائية للتسلسل الاقتصادي الأمر الذي يعتبر نتيجة منطقية لجميع العوامل السابقة وهذا ما يبينه وضع حركة الصادرات والواردات لألمانيا كما هو موضح في الجدول (3).

بالرغم من إثبات التسلسل الاقتصادي للأحداث إلا أنها لا تثبت حقيقة التنمية الاقتصادية فهي تشير فقط إلى حقيقة التغير الإيجابي الاقتصادي في ألمانيا لذا يجب علينا التمييز فيما إذا كان هذا التغير تنمية أم مجرد نمو, وهذا ما يقودنا إلى الوجه الثاني من التحليل.

تحليل درجة التغير: لإثبات حقيقة وجود تنمية اقتصادية في الحقبة النازية ينبغي التفريق بين النمو والتنمية, فالنمو الاقتصادي يقيس زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الحقيقي), والناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للدخل القومي / الناتج القومي والإنفاق القومي, ويقيس بشكل أساسي الحجم الإجمالي للسلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد,[1] في حين تشير التنمية الاقتصادية إلى العملية التي تتحسن من خلالها الصحة العامة والرفاهية والمستوى الأكاديمي لعامة سكان الأمة, ويشير أيضًا إلى حجم الإنتاج المحسن بسبب التقدم التكنولوجي, وتعرف أيضا بأنها التحسن النوعي في حياة مواطني أي بلد ويتم تحديده بشكل أكثر ملاءمة من خلال مؤشر التنمية البشرية تعتمد التنمية الشاملة للبلد على العديد من المعايير مثل خلق فرص العمل، والتقدم التكنولوجي، ومستوى المعيشة، وظروف المعيشة، ودخل الفرد، ونوعية الحياة، وتحسين احتياجات احترام الذات، والناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الصناعة والبنية التحتية ، إلخ,[2] وبالرغم من المفهومين متقاربين إلا أنه يمكن ملاحظة الفرق من خلال التدقيق في الألفاظ الواردة في كل مفهوم, ففي حين أن النمو

[1] Difference between economic growth and development, https://www.economicshelp.org/, تم الاطلاع في 2021\5\10

[2] Top 9 Differences Between Economic Growth and Economic Development, https://byjus.com/, تم الاطلاع في 2021\5\10

يقيس زيادة في الناتج المحلي وهذا ما يشير إلى الزيادة الطبيعية نجد أن التنمية يشير إلى العملية المؤدية للتحسن وفي هذا دلالة على أن التنمية تمثل تغير عالي ناتج عن التدخل المقصود والمسبق.

في حالة ألمانيا النازية يمكن إثبات التدخل المقصود والمسبق من عدة أوجه منها برنامج راينهارت" لتطوير البنية التحتية والمذكور سابقاً, ومن ناحية أخرى تعتبر توجهات أدولف هتلر دليل أخر للتدخل المقصود فعندما أصبح هتلر مستشارًا لألمانيا في عام 1933 قدم سياسات تهدف إلى تحسين الاقتصاد, وشملت التغييرات خصخصة الصناعات الحكومية والاكتفاء الذاتي (الاكتفاء الذاتي الاقتصادي الوطني) والتعريفات الجمركية على الواردات, ما أدى إلى زيادة الأرباح الأسبوعية بنسبة 19٪ بالقيمة الحقيقية من عام 1933 إلى عام 1939،[1] بالإضافة إلى ذلك تمت خصخصة العديد من البنوك وأحواض بناء السفن وخطوط السكك الحديدية وخطوط الشحن ومنظمات الرفاهية وغيرها,[2] حيث اتخذت الحكومة النازية موقفًا مفاده أن المؤسسات يجب أن تكون في أيدٍ خاصة حيثما أمكن ذلك.[3]

أما من حيث درجة التحسن فيمكن إثباته من خلال معدلات الناتج المحلي, فمن خلال النسبة التي تم تحقيقها في عام 1943 نجد أن نسبة النمو وصلت إلى 60% كما هو موضح في الجدول (4) وأيضاً التغير في معدل الناتج المحلي وفق القوة الشرائية لعام 1937 بتحقيق المركز الخامس عالمياً لألمانيا في تلك الفترة ومن ناحية أخرى نسبة نمو بمقدار 15.6% عن العام 1929, وما يثبت التحسن الملحوظ لكلا المعدلين هو تحقيق كل منهما عقب فترة الكساد الكبير في عام 1929[4] والذي يظهر أثره في النتائج السلبية لمعدلات الناتج القومي بين 1928 و 1933 كما هو موضح في الشكل (2) الأمر الذي يصعب فيه تحقيق التعافي الاقتصادي والنمو الطبيعي مالم يقترن بالتنمية والتوجه المقصود والمسبق.

القرائن: تعتبر القرينة من وسائل الاثبات غير المباشرة ، لكونها تتجه إلى غرض استنباط أمر مجهول من أمر معلوم و ظاهر بعملية استنتاج عقلية تتفق مع المنطق السليم و الخيرة الانسانية، أو يمكن القول أيضا بأنها استنتاج واقعة أن لا دليل قطعي بل قيام الدليل على معطيات الواقع,[5] وبالرغم من أن المفهوم مأخوذ من النظرة القانونية إلا أنه يمكن استخدامه في الجانب العلمي كمؤيد للدليل, وفي هذه الدراسة تم الأخذ بآراء المعاصرين للفترة النازية كشهادات على الواقع في حينها, ومن هذه الشهادات ما يلي:

في مقالة شهيرة نشرها في مجلة "أمريكان هيستوريكال ريفيو"، قارن بين طرق تعامل كل من الولايات المتحدة وألمانيا مع تبعات الكساد العظيم، قال المؤرخ الأمريكي "جون جراتي": "إن الألمان كانوا أكثر نجاحًا وإبداعًا من الأمريكيين في حل مشكلاتهم النقدية والاقتصادية، ومعالجة العلل الاقتصادية التي أصابت كلا البلدين في الثلاثينيات، وهو ما مكنهم من تحفيز الإنتاج الصناعي وخفض معدلات البطالة بشكل أسرع".[6]

---

[1] Bry, Gerhard (1960). Wages in Germany 1871–1945. New Jersey: Princeton University Press. pp. 331, 362. ISBN 0-87014-067-1.

[2] Bel, Germà (April 2006). "Against the mainstream: Nazi privatization in 1930s Germany" (PDF). Economic History Review. University of Barcelona. 63 (1): 34–55.

[3] Christoph Buchheim and Jonas Scherner (June 2006). "The Role of Private Property in the Nazi Economy: The Case of Industry" (PDF). The Journal of Economic History. Cambridge University Press. p. 406. Retrieved 10 August 2018.

[4] الكساد الكبير, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 10\5\2021.

[5] الفرق بين الدليل و القرينة, https://lawyeregypt.net/, تم الاطلاع في 10\5\2021.

[6] القضاء على البطالة وتشغيل 6 ملايين, كيف فعلها "هتلر"؟ https://www.argaam.com/ تم الاطلاع في 6\5\2021.

يشير التحليل إلى أن ألمانيا حققت تفوق الإقتصادي مذهل وهذا ما يدعم وجود تنمية إقتصادية, وبالإضافة إلى التحليل السابق يوجد دليل علمي وذلك من خلال مقارنة تعاريف التنمية الإقتصادية بواقع ألمانيا آنذاك, ولكي نصل إلى تعريف التنمية بشكل صحيح لابد من المرور على تعريف الاصلاح الاقتصادي والذي يعرف بأنه حزمة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلال التوازن الداخلي و التوازن الخارجي, و تكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد و إحداث تصحيحات هيكلية و تحقيق أهداف معينة, يمكن إجمالها في إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الجزئي و الاقتصاد الكلي,[1] ومن الملاحظ أن ألمانيا عانت من اختلالات شديدة في الفترة ما قبل 1933 والذي يشير إلى هذا الأمر حدة البطالة وتراجع الناتج القومي الاجمالي والمذكورة سابقاً, من ناحية أخرى يظهر التحسن الملحوظ في الفترة التي تلت العام 1933 وفي كافة المؤشرات الإقتصادية ما يدعم فكرة أن ألمانيا النازية نفذت اصلاحات اقتصادية ناجحة, ولكن ما علاقة الاصلاحات بالتنمية الإقتصادية؟ تعتبر الإصلاحات حجر الأساس الذي يسبق التنمية, فمن باب المنطق أن تحقيق التنمية يتطلب أولاً الاستقرار ومعالجة المشاكل, ونلحظ هذا في تعريف التنمية الإقتصادية بأنها الزيادة في الإنتاج القومي خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لوجود تقدم تكنولوجي و فني في الوحدات الإنتاجية القائمة أو الوحدات الإنتاجية المراد إنتاجها,[2] فكما أن التقدم التكنلوجي شرط لتحقق التنمية فإن الاستقرار شرط أخر لتحقيق التقدم, وبالنظر إلى واقع ألمانيا نجد أن الناتج القومي سجل فوارق إيجابية عالية في فترة الدراسة كما هو موضح أعلاه في مؤشر الناتج القومي.

بالرغم من المقاربة الدقيقة بين تعاريف التنمية والواقع الألماني الذي يعزز وجود التنمية إلا أن الخلاف يكمن في مسألة التوجه المقصود لأن هذا ما يفصل ما إذا كان الواقع الإقتصادي في ألمانيا قد تحسن نتيجة النمو الإقتصادي أو عن طريق التنمية الموجهة والمقصودة, وهذا ما سيبينه التحليل التنموي والاستراتيجي.

التحليل التنموي والاستراتيجي: من خلال وضع المؤشرات الاقتصادية السابقة يتبادر تساؤل مهم للغاية, هل سبق التحسن الإقتصادي لألمانيا في فترة الدراسة توجه تنموي مقصود؟؟!

بالرجوع إلى الحقائق التاريخية لاقتصاد ألمانيا في الفترة النازية يتضح وجود مصطلح مؤثر ومهم للغاية في مجريات هذا البحث وهو ما يسمى بالخطة الرباعية لأدولف هتلر والتي كانت عبارة عن سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التي بدأها أدولف هتلر في ألمانيا النازية في عام 1936, وكان الغرض الأساسي من الخطة الرباعية هو توفير إعادة تسليح ألمانيا، وإعداد البلاد للاكتفاء الذاتي في أربع سنوات، من عام 1936 إلى عام 1940. وبصرف النظر عن التأكيد على إعادة بناء الدفاعات العسكرية للأمة وفي تجاهل القيود المفروضة على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، سعت الخطة الرباعية للحد من البطالة وزيادة إنتاج الألياف الاصطناعية والاضطلاع بمشاريع الأشغال العامة تحت إشراف فريتز تود وزيادة إنتاج السيارات وبدء العديد من مشاريع البناء والمعمارية وتطوير نظام الطريق السريع,[3].

---

[1] ولد آب مولاي, الاصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في 1989, رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر, الجزائر,2006, ص17

[2] الشرفات علي, التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع, العوائق, سبل النهوض, دار جليس الزمان للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 2010, ص4

[3] Four Year Plan, https://en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 2021\6\16

بالرغم من وجود الخطط الموجهة فهل تم تحقيق الإكتفاء الذاتي؟؟! من خلال نتائج المؤشرات في حركة التجارة الخارجية التي تؤكد ارتفاع صادرات السلع النهائية وانخفاض مستوى الواردات منها والناتج المحلي والتحسن الملحوظ الذي حدث في عضون سبع سنوات نستطيع القول أن ألمانيا حققت مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي الأمر الذي ساعدها في الصمود خلال فترة الحرب, وما ساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي وجود طاقم اقتصادي عالي الكفاءة فقد كان في خدمة هتلر رجال أكفاء من بينهم الخبير المالي هالمار شاخت الذي عينه الفوهرر رئيساً لبنك الرايخ, حيث تم إعداد خطط مسبقة من قبل مستشاري هتلر الاقتصاديين وضعت فوراً قيد التنفيذ, وبفضل ضمان أسعار الإنتاج غطى المزارعون خلال السنوات الثلاث من العهد أرباحهم, وأعينت مؤسسات الأعمال الصغيرة بواسطة تقديمات من الدولة, وتم تخفيض الضرائب وأعطيت قروض للصناعين لتجديد آلاتهم وأنشئت أعمال في أحياء الفقراء وتم بناء وإعمار المساكن والبنيات والطرقات الواسعة والسريعة بسرعة متناهية, و ساعد تحقيق الإكتفاء الذاتي على البناء والصناعات الكيمائية والفحم الحجري والحديد والفولاذ.[1]

ومع ذلك هل الاكتفاء الذاتي دليل على وجود تنمية سابقة؟!! وماهي علاقة الإكتفاء الذاتي بالتنمية الإقتصادية؟؟! ومن المؤكد أيضاً أن تنمية الدول المتخلفة تقتضي بحكم الضرورة الاقتصادية تحريرها من التبعية للخارج، لأن التقسيم الدولي الراهن للعمل والتقلبات في السوق الدولية إضافة إلى التفاوت الكبير في إنتاجية العمل بينها وبين الدول المتقدمة تقود كلها إلى تحويل الفوائض الاقتصادية منها باتجاه الدول الصناعية المتقدمة, كما أن هذا يشير نوعاً ما إلى وجود تعارض بين الاكتفاء الاقتصادي القومي وحرية التبادل التجاري التي يقتضيها التعاون الدولي[2] وبالرجوع الى التوجهات التنموية في الوقت الحاضر مثل توجه دولة قطر والتي طرحت استراتيجية الامن الغذائي للدولة، والتي من خلالها تحقق دولة قطر اكتفاء ذاتي آمن وشامل من مختلف انواع السلع الغذائية، وتتلخص الاستراتيجية في " التخطيط للطوارئ، توسعات في الانتاج المحلي من الخضار واللحوم الحمراء والاسماك ومخزون مياه الشرب ،والحد من استنزاف المياه والهدر الغذائي ،ووضع سقف للإنتاج المحلي من الدواجن والالبان, و فرض قيود على استخدام المياه الجوفية للأعلاف، وتوجيه القطاع الخاص للتخزين على المدى القصير، والمخزون الاستراتيجي يتولاه القطاع العام, وبرنامج لدعم المزارعين, ووضع معايير لحوكمة الامن الغذائي", وترتكز تلك المبادرات على" التجارة الدولية والخدمات اللوجستية، الاكتفاء الذاتي المحلي ،المخزون الاستراتيجي، الأسواق المحلية وسلاسل الإمداد، تنويع الشركاء التجاريين".[3]

ومما سبق نلاحظ في اقتباسات الفقرة السابقة أن الاستراتيجية مصنفة كتوجه تنموي للدولة, وربط هذا التوجه بالاكتفاء الذاتي ما يثبت العلاقة بين التنمية والاكتفاء, ونستخلص مما سبق كنتيجة مثبته أن التنمية شرط ومطلب أساسي لتحقيق الإكتفاء الذاتي, ومعنى هذا أن ألمانيا لم تحقق الاكتفاء الذاتي لها في فترة ما قبل الحرب إلا بوجود مشروع تنموي اقتصادي.

النتائج

[1] ج.أ.س غرنفل, الموسوعة التاريخية الكبرى لأحداث القرن العشرين المجلد الأول صفحة 311.

[2] اكتفاء ذاتي, https://www.marefa.org/, تم الاطلاع في 11\6\2021.

[3] صلاح بديوي, قراءة في الاستراتيجية الوطنية للامن الغذائي, https://lusailnews.net/, تم الاطلاع في 16\6\2021.

1. إثبات تحسن المؤشرات الإقتصادية منذ 1933 وحتى 1939 في حركة التجارة الخارجية والناتج المحلي ومعدلات البطالة.
2. يسبق تحسن المؤشرات الإقتصادية عمليات ومشاريع في تطوير البنية التحتية لألمانيا خلال فترة الدراسة.
3. وجود مشروع تنموي موجه ومقصود تمثل في برنامج راينهارت والخطة الرباعية.
4. من خلال أوجه التحليل الإقتصادي والتحليل الإستراتيجي والتنموي ثبتت حقيقة وجود وتطبيق مشروع تنموي إقتصادي في ألمانيا بين 1933 و1939.

نتائج الدراسة

خلصت التحليلات السابقة للبيانات والمعلومات الإقتصادية والسياسية لواقع ألمانيا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إلى عدد من النتائج المباشرة كالآتي:

1. في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لجاء النظام الألماني إلى فرض نظام استبدادي لتحويل الدولة الألمانية من دولة فيدرالية شبه ديمقراطية إلى دولة موحدة شمولية ما يؤكد انعدام التوجه لتحقيق أي تنمية سياسية، وهذا يشير إلى وجود غاية استراتيجية من هذا التوجه الاستبدادي.
2. انتهج النظام الألماني استراتيجية القمع والاستبداد السياسي مع التنمية الإقتصادية الداعمة للتسلح العسكري لغرض الاستعداد للحرب وتطبيق استراتيجية المجال الحيوي.
3. حقق النظام النازي نجاح في التنمية الإقتصادية وتحويلها من دولة محطمة إقتصادياً إلى دولة منتجة في الصناعات المدنية والعسكرية.
4. تحسن الوضع الاقتصادي في ألمانيا خلال فترة الحكم النازي وما يثبت ذلك التحسن في المؤشرات الإقتصادية منذ 1933 وحتى 1939 في حركة التجارة الخارجية والناتج المحلي ومعدلات البطالة.
5. سبق تحسن المؤشرات الإقتصادية عمليات ومشاريع في تطوير البنية التحتية لألمانيا خلال فترة الدراسة.
6. تبنت ألمانيا مشروع تنموي موجه ومقصود تمثل في برنامج راينهارت والخطة الرباعية.
7. التحليل الإقتصادي والتحليل الإستراتيجي والتنموي بثبت حقيقة وجود وتطبيق مشروع تنموي إقتصادي في ألمانيا بين 1933 و1939.

غير أن هذه النتائج لابد أن تخدم الإجابة على لتساؤل البحث الرئيسي حول وجود نموذج تنموي مكّن ألمانيا النازية من الصمود خلال الحرب العالمية الثانية، وحول الإجراءات السياسية والاقتصادية التي تم اتباعها خلال فترة التحضير للحرب؟

ولهذا يجب الربط بين النتائج وفرضيات البحث، حيث تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها "وجود علاقة ارتباطية بين انبعاث ألمانيا النازية خلال الفترة 1933-1939 ووجود نموذج تنموي اقتصادي-سياسي" و يتفرع عن الفرضية الأساسية مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية الأولى: يوجد علاقة طردية بين الاجراءات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة المبحوثة ومؤشرات التنمية الاقتصادية.

ومن خلال مقارنة نصوص الفرضية والنتائج (3 , 4 , 5 , 6 , 7) نجد أن الفرضية تم إثباتهما.

الفرضية الثانية: يوجد علاقة عكسية بين الإجراءات السياسية المتبعة خلال الفترة المبحوثة ومؤشرات التنمية السياسية.

ومن خلال مقارنة نصوص الفرضية والنتائج (1 , 2) نجد أن الفرضية تم إثباتهما.

وبقراءة الربط بين الفرضيات نتوصل إلى النتيجة النهائية والتي تنص على أن:

النظام النازي لم يسعى إلى تحقيق تنمية فعلية شاملة بل توجه إلى تحقيق تنمية مبتورة تتركز في المجال الإقتصادي فقط.

الخاتمة:

تعد مسألة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية من بين أكثر المواضيع التي شغلت باحثي و مفكري حقلي السياسة المقارنة و الدراسات التنموية، حيث دار حول هذه العلاقة نقاش طويل و مثير للجدل، و يتمحور هذا الجدل حول طرح سؤال التنمية الاقتصادية و سؤال التنمية السياسية، وحول أسبقية أحدهما على الأخر و أولويته، بمعنى أين تكمن الأولوية في تحقيق التنمية الاقتصادية أم التنمية السياسية؟ أو هل يشترط وجود إحداهما لتواجد الأخرى؟ و هذا ما حاول أن يجيب عليه العديد من المفكرين من خلال تقديم مجموعة من الحجج و المبررات التي ترتبط بقضايا و مفاهيم جديدة تبرز نوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية السياسية, و عليه تنوعت الدراسات في نظرتها إلى العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية, حيث اعتبرت مدرسة التحديث و التنمية السياسية أن التنمية الاقتصادية أولاً و الديمقراطية لاحقاً, من ثم انتقلت في الثمانينيات مع مدرسة الانتقال الديمقراطي إلى الحديث عن الديمقراطية أولاً و التنمية الاقتصادية لاحقاً, لتنتهي إلى المشروطية السياسية التي تفترض التزامنية بين مساري التنمية السياسية و التنمية الاقتصادية, و قدمت هذه المدارس مجموعة من وجهات النظر يمكن اختصارها بالآتي:

- التطور الاقتصادي أولاً والديمقراطية ثانياً: بحيث تكون العلاقة خطية إيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية.
- الطريق للديمقراطية يمر من خلال التطور الاقتصادي في مراحله الأولى، فالعلاقة غير خطية
- التطور الاقتصادي لا يقود إلى الديمقراطية وبالتالي لا توجد علاقة خطية بينهما.
- الديمقراطية تؤثر في التطور الاقتصادي، كما في حالة الهند
- الديمقراطية لا تؤثر في التطور الاقتصادي, كما في حالة الصين و سنغافورة.

و قد قمنا في هذا البحث بمحاولة تبيان ما إذا كانت الحقبة النازية تنطوي على وجود حقيقي للتنمية السياسية او الاقتصادية و العلاقة بينهما, أم أن التغير الحاصل على المستوى الاقتصادي أو السياسي ناتج عن تطور طبيعي للمجتمعات وأيضاً كأثار مباشرة أو غير مباشرة للخطط الموضوعة للحفاظ على استقرار النظام و مكتسباته في سياقات منفصلة عن بعضها و ليس في تراتبية تفضي إلى تأثير سياسات سياق معين على نتائج سياقٍ أخر, و بعد دراسة مؤشرات التنمية السياسية و مؤشرات التنمية الاقتصادية والتبين من وجود تنمية اقتصادية في ظل وجود نظام استبدادي يمكن القول

بأن هذه الدراسة تنظم إلى كوكبة من الدراسات التي تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الديمقراطية لا تؤثر في التطور الاقتصادي و التطور الاقتصادي لا يقود إلى الديمقراطية و بالتالي لا توجد علاقة خطية بينهما, و في النهاية يبقى السؤال التي تطرحه هذه النتائج برسم الإجابة: هل كان هدف التنمية الاقتصادية التجهيز للحرب لتحقيق نظريتي النفوذ الحيوي و التفوق الآري أم أن خطوات الحرب تم رسمها لاحقاً؟

المراجع

المراجع العربية

1. ابراهيم, نيرمين سعد الدين,2008, صعود النازية: ألمانيا بين الحربين العالميتين سياسياً, اجتماعياً, اقتصادياً, دار صفحات للدراسات و النشر, دمشق, ص.14-15
2. أدولف هتلر. 1975, كفاحي، الطبعة الثانية، دار الكتب الشعبية، بيروت, ص59.
3. الأنسي, نوري, د.ت, تاريخ ألمانيا النازية: تاريخ و تطور الحركة الهتلرية 1934-1945, الجزء الأول, بيروت ص.30-33
4. رينوفان. بيير, 1961, تاريخ القرن العشرين، ترجمة : نور الدين حاطوم، دمشق, ص.297.
5. سعد الدين ابراهيم. نيرمين, 2008, صعود النازية: المانيا بين الحربين العالميتين سياسياً-اجتماعياً-اقتصادياً, صفحات للدراسات و النشر, دمشق, سوريا, ص 60-61.
6. شرر, وليم, 1962, تاريخ ألمانيا الهتلرية: نشأة و سقوط الرايخ الثالث, الجزء الأول, ترجمة: خيري حماد, مكتبة المثنى, بغداد, ص97-99
7. الشرفات علي, التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع, العوائق, سبل النهوض, دار جليس الزمان للنشر والتوزيع, عمان الأردن, 2010, ص4.
8. شيرر. وليام, 1966, تاريخ المانيا الهتلرية 1, ترجمة خيري حماد, دار الكتاب العربي, ط2, بيروت, ص 360-375.
9. عبد الحليم, إيمان احمد, معاهدة فرساي: تحولات النظام العالمي بعد الحرب العالمية الأولى, مكتبة أكاديميا العربية, منشور على: https://academia-arabia.com/ar/reader/2/100661, تم الاطلاع عليه في 20 أب 2022.
10. على أساس الفقرة 2 من المادة 48 من دستور الرايخ الألماني، يُطلب ما يلي دفاعًا ضد أعمال العنف التي يقوم به الشيوعيين: المواد 114 و115 و117 و118 و123 و124 و153 من دستور الرايخ الألماني يتم تعليقها حتى إشعار آخر. لذلك يجوز تقييد حقوق الحرية الشخصية [المثول أمام المحكمة]، وحرية التعبير (الرأي)، بما في ذلك حرية الصحافة، وحرية التنظيم والتجمع، وخصوصية الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية. كما أن أوامر تفتيش المنازل، وأوامر المصادرة، وكذلك القيود المفروضة على الممتلكات، مسموح بها أيضًا خارج الحدود القانونية المنصوص عليها خلاف ذلك.
11. العيسمي. هاشم, 2019, أثر الإصلاح الاقتصادي على التنمية السياسية (دراسة مقارنة: المغرب و الأردن) 2001-2017, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, المفرق, الأردن, ص: 72-88
12. فيرمي, ادموند,1952, أقطاب وقادة الثورة الألمانية الكبرى 1917 م- 1938 م، ترجمة : خيرت فهمي، دمشق, ص.167

13. المسيري, عبد الوهاب, 2003, البروتوكولات اليهودية و الصهيونية, دار الشروق, القاهرة, ص.49.
14. ولد آب مولاي, الاصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية في 1989, رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر, الجزائر,2006, ص17.

المراجع الأجنبية

1. Lucas. Jams, World War Two through German Eyes, London, p.15
2. Bartholdy. M. Albrecht, The War and German Society – Economy and Social History of the World 1937, New Haven University Press, London, p.88-127.
3. Remake. Joachim (1960) The Nazi Year's: A Documentary History, London, P.30.
4. Germell. Herman, 1992, Anti-Semitism in the Third Reich, Translated by: Tim Kirk, London, p.108
5. Bethel. Jethro, Germany: A Companion to German Studies, London, p.166-167
6. The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, writing the news, The Holocaust Encyclopedia, Washington, DC 20024-2126, https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/article/writing-the-news, observed 25/5/2021.
7. Young. Robert G, 1987, Not this Way Please! Regulating the Press in Nazi Germany, Journalism Quarterly, vol: 64 issue: 4, p.787.
8. Graver. Hans, 2018, Why Adolf Hitler Spared the Judges: Judicial Opposition Against the Nazi State, German Law Journal, Vol:19, Issue: 04, Published online by Cambridge University Press: 06 March 2019, P.871-872
9. Tewari. Manish, 31 Aug 2019, Oh Justice!, Expert speak, Observer Research Foundation, India, https://www.orfonline.org/expert-speak/justice-nazi-germany-54934/?amp, Observed 6/3/2021
10. The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, Law and justice in the third Reich, The Holocaust Encyclopedia, , Washington, DC 20024-2126, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/law-and-justice-in-the-third-reich, Observed 3/6/2021.
11. Loewenstein.Karl, 1937, Dictatorship and the German constitution: 1933-1937, the university of Chicago law review, Vol: 4, No: 4, P.545.
12. The United States Holocaust Memorial Museum, N/D, Reichstag Fire Decree, The Holocaust Encyclopedia, , Washington, DC 20024-2126, https://www.ushmm.org/learn/timeline-of-events/1933-1938/reichstag-fire-decree, Observed 7/6/2021.

السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة: إشكاليات نظرية

نورة حمد عبد الله الفطيس المري: طالبة في برنامج دكتوراه، الفلسفة في الدراسات الدفاعية والأمنية بأكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية \ قطر

مستخلص الدراسة

تتناول الدراسة الحالية موضوع العلاقات المدنية-العسكرية من خلال التطرق لمفهومين رئيسيين يعملان على بلورة طبيعة تلك العلاقات؛ السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية، وتشرح الدراسة تأثيرهما على توليد مجموعة من النظريات التي تمايزت فرضياتها وفقًا لأطوار زمنية مختلفة، وتتمحور إشكالية الدراسة حول وصول قادة السلطة العسكرية إلى سدة الحكم في كافة المجتمعات من خلال استنادهم إلى القوى المادية المتمثلة في الأسلحة والعتاد الذي يمتلكونه؛ وقد توصلت الدراسة لكون الوعي بداية تحول الدول للديمقراطية، لكي يمكن تصميم تشريعات تحد من سلطة الجيش مع تمكين دور الإعلام الحر والمنظمات الديمقراطية والحقوقية؛ كما توصي الدراسة بضرورة تكوين أبحاث تقدم مقترحات نظرية للعلاقات المدنية-العسكرية بالشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: السيطرة المدنية، الرقابة الديمقراطية، القوات المسلحة، العلاقات-المدنية العسكرية.

Civil Control and Democratic Oversight over Armed Forces: Theoretical Problems

Abstract

This study addresses civil-military relations (CMR) by elucidating two concepts accentuating such relations; civil control, and democratic oversight. The study demonstrates how these concepts helped produce different theories throughout consequent eras. The military's tendency to establish their reign by capitalizing on their militaristic force and the amount of artillery in their possession defined the research problem. The study found that the dissemination of awareness is the foundation of democratization, in order to formulate a body of legislation that curtails military's authorities and empowers of the media and human rights NGOs. The study recommends the formulation of Middle Eastern-compliant CMR theories.

Keywords: Civil Control, Democratic Oversight, Armed Forces, Civil-Military Relations (CMR).

مقدمة

المؤسسة العسكرية من أهم مؤسسات الدولة، فهي التي تحفظ كيان الدولة من الاعتداء، وتحمي سيادتها وترد أي عدوان خارجي كما تدعم المؤسسات الأمنية في حالات الاضطرابات الداخلية، بما يؤكد على أهمية دور المؤسسة العسكرية سواء في حالات الحرب أم في حالات السلم. ويذكر أنتوي بواسياكو وهاسبون[1] أن المؤسسات العسكرية الحديثة لم تعد

[1] Antwi-Boasiako, K. B., & Hasbun, J. H. "Terrorism and the military institution: History and Definitions" International Journal of Political Science, vol. 5, No. 4, 2019: P. 37.

تقابل أعدائها وجها لوجه في هذه الأيام، بل تستخدم التكنولوجيا والتقنيات الحديثة كالصواريخ والقنابل والأسلحة الكيميائية التي إذا ما سقطت في موقع جغرافي محدد فإنها تدمر كل شيء في هذا الموقع، مما يسفر عن وقوع ضحايا مدنيين.

يذكر سويترز وآخرون[1] أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة ذات وجهين أولهما يتعامل مع أوقات السلم الباردة والظروف الاعتيادية فتصبح أشبه بالمؤسسات التقليدية، وثانيهما يعمل في الظروف الساخنة خلال الأزمات وعمليات حفظ السلام والحروب المعلنة، وفي ظروف كهذه تمتلك المؤسسة العسكرية سلطة استخدام العنف بالنيابة عن الدولة وإلزام الناس بعمل أشياء قد لا يفعلونها في غياب تحركات هذه المؤسسة وتعليماتها، ولا يدانيها في هذا الخصوص غير أجهزة الشرطة وما يماثلها من مؤسسات الدولة، إن هذه السلطة هي التي تجعل المؤسسة العسكرية وغيرها من الأجهزة النظامية مؤسسات استثنائية.

ويعني ذلك أن المؤسسة العسكرية تختلف عن مؤسسات الدولة الأخرى في امتلاكها للقوة العسكرية والتي تستطيع من خلالها فرض إرادتها حتى لو تعارضت مع إرادة الشعوب، ومن هنا تتضح أهمية القوات العسكرية وخطورة صلاحياتها وقدراتها على التأثير في سياسة الدولة.

يذكر باراني[2] أن التحكم المدني بالقوات المسلحة هو مبدأ السياسة العسكرية الأكثر جوهرية في الديمقراطيات ومن دونه لا يمكن أن تنجح الديمقراطية،ويتولى -بأبسط أشكال هذا التحكم- ممثلو المجتمع المنتخبين وقادته ضمان انصراف انتباه الجنود بالكامل إلى اهتماماتهم المهنية وعدم التدخل في الحياة السياسية، وتقديمهم المشورة الخبيرة على السياسيين حين يطلب ذلك، ويجب أن تكون مشاركة الجيش في السياسة محدودة، بحيث أن أعضاء القوات المسلحة الذين يملكون أكبر قدر من الخبرة والتجربة بخصوص مسألة ما- وهم عادة الضباط الأعلى رتبة- يتفاعلون مع السياسيين، ويجب أن تتم هذه التفاعلات من خلال قنوات نظامية وأن تكون شفافة للجميع ضمن حدود عدم تعريض أسرار عسكرية للخطر.

ويشير ليفي[3] إلى أن التحكم المدني بالقوات المسلحة هو قيام المدنيين بوضع حدودٍ على أعمال المؤسسات العسكرية من خلال المؤسسات المدنية في مناطق نشاطها التي لها آثار سياسية، كالعقيدة والسياسات العسكرية، والخطط التنفيذية، ونظم الأسلحة، والتنظيم، والتجنيد، وترقية الضباط، وتوافق هذا الحدود الأهداف السياسية والموارد اللازمة لتحقق هذه الأهداف بصورة ديمقراطية بانتخاب المدنيين.

كما أن العلاقات المدنية-العسكرية تقوم بدور هام في عملية التحولات الديمقراطية، حيث أنها تثير التحديات التي قد تؤثر بشكل كبير على نتائج عملية التحول الديمقراطي وجودة النظام الديمقراطي الناشئ، وتقوم الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية بتقييد قدرة القوات المسلحة على تعطيل عملية التحول الديمقراطي، حيث أن التهديدات المرتبطة بالتغيرات السياسية والاجتماعية على القوات المسلحة تؤدي إلى عرقلة التحول الديمقراطي بشكل كامل لذا تقوم المجتمعات

---

[1] سيوترز، جوزيف؛ وسي، بول؛ وفينيما، فان؛ وبيريز، روبرت "تعريف المؤسسات العسكرية، من كتاب إدارة المؤسسات اعسكرية، النظرية والتطبيق" أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016: ص. 11.

[2] باراني، زولتان "الجندي والدولة المتغيرة " بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين" أبو ظبي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018، ص. 51.

[3] Levy, Y. "What is controlled by civilian control of the military? Control of the military vs. control of militarization" Armed forces & society, Vol. 42, No. 1, 2016: P. 78.

الديمقراطية بتعريف العلاقات المدنية-العسكرية بعناية، فالتحول الديمقراطي لا يكتمل بدون السيطرة من قبل السلطات المدنية المنتخبة بشكل ديمقراطي على القوات المسلحة[1].

وبهذا الصدد، فقد ظهرت العديد من النظريات التي قام الباحثين والسياسيين بإعدادها كوسيلة لإرساء قواعد السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية التي تحدد كيفية تحييد أدوار المؤسسة العسكرية وقواتها المسلحة في المجتمع لتقتصر فقط على ممارسات الحماية للمدنيين والدفاع عن أرض الوطن، وعدم منحهم سلطات غير مشروطة قد تفسح لهم المجال لإحكام سطوتهم على كافة جوانب المجتمع، وبالتالي تقليل فرص الديمقراطية للنشوء والارتقاء بمستوى المواطنين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

مشكلة الدراسة:

تعتبر القوات المسلحة جزءٌ من مؤسسات الدولة في الدول الديمقراطية، حيث تؤدي دورها الدستوري دون أن تحاول أن تفرض إرادتها على القوى السياسية التي تدير الدول، وذلك بعكس الدول الديكتاتورية التي تكون القوات المسلحة هي الدعامة التي تستند عليها الحكومات الديكتاتورية في دعم حكمها والحفاظ على تواجدها.

فالمظهر الأساسي للجيوش الديمقراطية هو خضوعها للقوى المدنية من خلال الدستور الذي يحكم الجميع ويحدد لكل طرف فاعل في الدولة دوره وأسلوب إدارتها، فالجيش في الدولة الديمقراطية هو أداة لحماية الحياة الديمقراطية من أي اعتداء خارجي أو داخلي لا يتجاوز الحدود المرسومة له من خلال دستور قائم على أسس ديمقراطية ويضع الحدود لكل مؤسسات الدولة بما فيها القوات المسلحة.

وتظهر خطورة الجيش في امتلاكه القوة المسلحة التي يمكنها حسم أي خلاف حتى لو أدى الأمر إلى الخروج على الأسس الديمقراطية والمبادئ الدستورية، لأن القوة العسكرية دائما ما يكون لها القول الحسم، فيذكر ماضي[2] أنه نظراً لكون الجيش هو المؤسسة التي بحوزتها الأسلحة وأدوات العنف، فهو الذي أُسندت إليه مهمة حماية الدولة، لكن في الوقت نفسه قد يشكل هو ذاته مصدر خطر على الدولة، نظراً إلى السبب نفسه، أي احتكاره أدوات العنف،وعبر ألفريد ستيبان عن هذه المعضلة بوضوح عندما كتب بينما يعد احتكار استخدام أدوات العنف أمراً ضرورياً للدولة الديمقراطية الحديثة فإن الفشل في تطوير الآليات التي يمكن من خلالها السيطرة على الجيوش يمثل تنازلاً عن السلطة الديمقراطية.

وبالتالي تتضح أهمية خضوع القوة العسكرية للسيطرة المدنية وتحقيق الرقابة المدنية على القوات المسلحة الأمر الذي يقتضي للمفاهيم والخصائص المتعلقة بتحقيق الرقابة المدنية على الجيش؛ وهو ما يوضح مشكلة الدراسة الحالية التي تسعى نحو التعرف على كيفية تخلص الشعوب من قبضة السلطة العسكرية على الحكم، والاتجاه نحو تكوين نظام مدني يعمل على السيطرة على القوات المسلحة ومنع قادته من الاشتغال بالسياسة والاهتمام بالمهام الدفاعية والأمنية

[1] David Pion-Berlin & Danijela Dudley. "Civil-Military Relations: What is the state of the field. Handbook of military sciences". Cham: Springer, 2020: p. 7.

[2] ماضي، عبد الفتاح "الديمقراطية والبندقية " العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة" بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2021: ص. 16.

الحدودية، إلى جانب فتح المجال أمام المنظمات الحقوقية والديمقراطية لكي يتمكنوا من فرض الرقابة على الجيش وضمان عدم تدخلهم بالعمل السياسي، وذلك من خلال الاستعانة بأبرز التجارب العالمية التي تمكنت من ذلك بنجاح.

أهمية الدراسة:

تشكل العلاقات المدنية-العسكرية السمة الديمقراطية لنظام الحكم في الدولة؛ ومن الجدير بالذكر أن هذه العلاقة اتخذت أشكالاً كثيرة عبر التاريخ، إلا أن السمة الغالبة في العصور السابقة هي سيطرة القوة العسكرية على سياسة الدولة إما بالإدارة المباشرة للدولة أو عن طريق دعم وفرض التيارات السياسية التي تتوافق مع رؤيتها ومصالحها، ومع تطور الفكر وانتشار مبادئ الديمقراطية استقر الفكر على أن دور المؤسسة العسكرية يجب أن يقتصر على مهامها الدفاعية، وهي تقوم بذلك الدور وفقاً لأوامر السلطة المدنية وتحت إشرافها ورقابتها.

ولطالما ساهمت تلك العلاقة في إلهام العديد من الباحثين والسياسيين في تحديد مفاهيم تعمل كأسس لتوطيد العلاقة بين المجتمع المدني والقوات المسلحة، ورسم معالمها الرئيسية في المجتمع؛ فالقوات المسلحة بطبيعتها يتم تضمينها داخل مؤسسة عسكرية شاملة، علمًا بأن تلك المؤسسة لا يجب اعتبارها مستقلة بذاتها داخل المجتمع بل وأنها تُمثل أحد الوجهات التنظيمية التي تخدم أبناء المجتمع وتوفر لهم الحماية والدفاع عن أي محاولات لاستحثاث الفوضى ونشر بذور الإرهاب من أي مصدر خارجي؛ وعلى الرغم من ذلك، فغالبًا ما تجد المؤسسة العسكرية نفسها داخل سياق معين يزاوج بين دورها المجتمعي وتأثيرها السياسي الذي قد لا يقابله أي نوع من أنواع الرقابة أو السيطرة من قِبَل أبناء المجتمع وأحزابه المدنية المكونة بموجب ديمقراطي.

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في دأبها على تقديم تفسير حول طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية الحاكمة والرقابة الديمقراطية،والتي تشمل العديد من الجوانب منها ما يرتبط بالسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، والعلاقات بالدراسات القانونية ومنها ما يتعلق بالقواعد الدستورية والقانونية التي تنظم علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات الدولة، وكذلك تتعلق بالدراسات السياسية والاجتماعية وما يتصل بالجوانب الاقتصادية، وبذلك تتعدد المداخل التي تتناول فيها الدراسات المواضيع المتعلقة بالعلاقات المدنية العسكرية؛ وذلك عبر تحديدها لمدى ضرورة تفعيل مفهومي السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة في المجتمع، إلى جانب تحليلها نقديًا لدور نظريات العلاقات المدنية-العسكرية في الحد من سلطات القوات المسلحة العسكرية وردعهم لاتخاذ أي إجراء يساعد على تمديد نطاق نفوذهم ومنحهم صلاحيات سياسية إضافية داخل المجتمع.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الحالية في تحديد كيفية انتقال المجتمعات الديمقراطي وتخلصهم من سطوة الحكم العسكري وذلك من خلال تناول أبرز النظريات المتطورة عبر حقب زمنية مختلفة التي تساعد تقديم أساس نظري للعلاقات المدنية-العسكرية؛ لذا؛ فتنطوي الدراسة الحالية على مجموعة من الأغراض البحثية التي تسعى لتحقيقها، والتي تتمثل في الأهداف التالية:

1. تحديد مدى أهمية السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية داخل المجتمع، والتمييز فيما بينهما كمفهومين مختلفين.

2. تناول أبرز نظريات العلاقات المدنية-العسكرية التقليدية والحديثة على حد سواء، وكيفية تناولها لمفهومي السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية، وتوزيعها للأدوار السياسية والرقابية على المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية أيضًا.
3. تحديد كيفية الانتقال الديمقراطي للشعوب التي تواجه سيطرة الجيش على مقاليد الحكم بها، وفرضهم للاتزان المدني الديمقراطي على العلاقات المدنية-العسكرية.

تساؤلات الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيسي للدراسة الحالية في "ما هي أبرز النظريات التي اهتمت بتناول العلاقات المدنية العسكرية؟"؛ حيث ينقسم السؤال الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الفرق بين السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة؟
2. كيف اختلفت النظريات التقليدية والنظريات البديلة في تفسيرها للعلاقات المدنية العسكرية؟
3. كيف تعمل الأمم على تكوين نظام يؤَمِّن انتقالها الديمقراطي ويفرض الرقابة الديمقراطية ويحقق السيطرة المدنية تجاه الجيش؟

منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية باستخدام المنهج النوعي اعتمادًا على التحليل الوثائقي لكافة المصادر المتواجدة في الأدبيات ذات الصلة، وذلك من خلال تحليل المراجع الأولية والثانوية كالكتب التي تمت صياغتها على يد واضعي نظريات أسهموا في تكوين المدارس الكلاسيكية والحديثة في تفسير العلاقات المدنية العسكرية، إلى جانب الدوريات العلمية، والتقارير، والرسائل العلمية التي اهتمت أيضًا بتناول العلاقات المدنية العسكرية وتحقيق السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على الجيش.

حيث يعتبر المنهج النوعي أحد المناهج البحثية الرئيسية التي تعمل على استخلاص المعلومات من خلال جمع البيانات من الأدبيات والمصادر والمراجع النصية، لكي يمكن التعرف على ما تحمله من توجهات ومعاني ومفاهيم قابلة للتحليل بعد ذلك باستخدام أدوات مختلفة للتحليل؛ كما يتمثل التحليل الوثائقي في كونه أحد أدوات المنهج النوعي [1].

والتحليل الوثائقي أيضًا واحدًا من الآليات التي تعمد إلى التحليل النظري وفقًا لما تقوم بتحليله من الاستقراء والتمحيص في الأدبيات الخاصة بالموضوع قيد الدراسة، لكي يمكن استخلاص النتائج واستنباط المعاني الرئيسية التي تكتنفها الأدبيات، ولوضع استشراف مستقبلي نحو فهم المخاطر والتحديات وتحديد كيفية التغلب عليها [2].

الإطار المفاهيمي:

[1] فطرياني، دينا. "آليات التعريب لمصطلحات تكنولوجي في صحيفة الجزيرة (دراسة فقه اللغة)". إندونيسيا: جامعة سلطان مولانا حسن الدين بنتن الإسلامية الحكومية. ص. ب.

[2] بيزان، حنان الصادق. "نقل وتوطين التكنولوجيا من المنظور الاجتماعي في ظل المنافسة والاقتصاد المعرفي" المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات. مجلد 1، العدد 1، 2020: ص. 165.

تنصب الدراسة الحالية على مجموعة من المفاهيم التي سيتم التطرق لها بشكل متكرر أثناء تناول الأدبيات وتحليلها واستنتاج ما يخلص إليه ذلك التحليل؛ ولذلك فيلزم شرح ماهية تلك المفاهيم لتمكين القارئ من الإلمام بأبرز الجوانب البحثية للدراسة الحالية، واكتساب معرفة موجزة وشاملة حول توجهها وأهدافها والنتائج التي توصلت لها؛ حيث يتم تناول تلك المفاهيم بواسطة سرد التعريفات الموضحة لها على النحو التالي:

مفهوم السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية:

يتضح بأن مفهوم السيطرة المدنية يختلف عن مفهوم الرقابة الديمقراطية من منطلق عدم إمكانية استخدام كل منهما بشكل تبادلي في الأدبيات، إذ أنه ليس بالضرورة أن تكون الأنظمة التي تعتمد مفهوم السيطرة المدنية ذات توجه ديمقراطي؛ فعلى سبيل المثال، حينما يتم تناول دولة متقدمة ذات توجه ديمقراطي مُوَطَّد داخل المجتمع يتضح بأن القوات المسلحة في تلك الدولة الديمقراطية لا تزال تتخذ مكانة أساسية في عملية اتخاذ القرارات، وعلى الجانب الآخر، فقد تقوم أحد الدول الأوتوقراطية بفرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة مع العلم بأن النظام السياسي يبعد كل البعد عن التوجه الديمقراطي[1].

وبالإضافة إلى ذلك، فيمكن القول بأن مفهوم السيطرة المدنية على القوات المسلحة في حد ذاته لا يضمن انتقال أي دولة إلى التوجه الديمقراطي من منطلق سياسي واجتماعي، ولا يعني بالضرورة وجود رقابة ديمقراطية؛ ومع ذلك، فإن مفهوم السيطرة المدنية داخل الأنظمة السياسية الديمقراطية عادة ما يتخذ نمطًا ديمقراطيًا يستمد جوهره القانوني من تشريعات السلطات في المجتمع[2].

ولذلك السبب، فينبغي التمييز بين مفهومي السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية، نظرًا لالتباس فحوى كل مفهوم على كثير من متلقي البحوث المختصة بالشئون السياسية أحيانًا؛ حيث يتمثل الفارق بين مفهومي السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية في أن الأخير يتطلب وجود نظام ديمقراطي ذو تشريعات سياسية ديمقراطية، أما الأول فلا يحتاج إلى وجود نظام ديمقراطي بل ويمكن تطبيقه في ظل الأنظمة الشمولية؛ ولذلك يمكن تحديد هذا الفارق بشكل مركز على النحو التالي:

1. **السيطرة المدنية:** حس السيطرة المفروضة من قِبَل ما يتم سنه من تشريعات داخل البرلمان في الدولة، وتنفيذه على يد السلطات القضائية المنوط بها فرض تلك السيطرة على كافة جوانب الأمن العسكري وأنشطة القوات المسلحة؛ حيث ينتشر ذلك المفهوم في أي نظام سياسي ولا يتطلب وجود توجه ديمقراطي في الدولة.
2. **الرقابة الديمقراطية:** يهدف مفهوم الرقابة الديمقراطية إلى تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة عسكرية احترافية على أعلى مستوى من التأهب الدفاعي تخدم كافة أفراد المجتمع دون المساس بمركزهم وصورتهم العامة، مع التأكد من

[1]Mustafa Uluçakar. "An outlook into the Turkish civil-military relations after the 2016 coup.". Journal of Public Affairs. vol. 21, no. 2 (2021): p. 1.

[2]Craig Bailie & Lindy Heinecken. "South Africa's post-apartheid military: lost in transition and transformation". Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies, vol 48, no. 1 (2020): p. 129.

عدم اشتراكهم في النشاط السياسي إما بشكل مباشر أو غير مباشر، ومع الحفاظ على دورهم في توفير الأمن العسكري وعدم التأثير فيه[1].

ومما سبق، يُستنتج بأن التمييز الرئيسي بين مفهوم السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية يكمن في أن السيطرة المدنية تدعو إلى الإشراف الحكومي على القوات المسلحة وأنشطتها باعتبارها من المؤسسات التابعة للدولة التي لا تتدخل في الشأن السياسي أو القضائي، والتي لا يجب لها أن تضطلع بأي دور سوى دورها الدفاعي بشكل يتم إخضاعه لسلطة الحكومة المنتخبة والرئيس الذي يعمل على إيكال مهام الدفاع لوزير مدني؛ أما الرقابة الديمقراطية فتتمثل في الرقابة التي تنبع من إشراف المنظمات الحقوقية كمنظمات المجتمع المدني والأجهزة الإعلامية على مدى انصياع القوات المسلحة لأدوارهم التي تحددها لهم التشريعات، وذلك لتوفير الضبط والرقابة على أدوار وأنشطة القوات المسلحة باعتبارها مؤسسة خدمية تتبع مؤسسات الحكومة وذلك على منحى مؤسسي وتشريعي عبر ما توفره المؤسسات التشريعية كالبرلمان.

نظريات العلاقات المدنية-العسكرية:

يمكن البدء في تحليل النظريات قيد التناول في الدراسة الحالية بالرجوع إلى الأدبيات بهذا المجال بشقيها التقليدي والبديل التي نشأت في حقب زمنية مختلفة كما تم الإشارة لها في السرد السابق حول السياق التاريخي الخاص بظهور نظرية العلاقات المدنية-العسكرية، مع تناول المسببات التي دعت لظهور النظريات التقليدية والحديثة، والمآخذ التي اهتمت كل نظرية بتناولها إزاء ما سبقها من نظريات؛ حيث يمكن تناول ذلك على النحو التالي:

النظريات التقليدية:

برزت الحاجة إلى إيجاد وسيلة يمكن من خلالها السيطرة على القوات المسلحة باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تمتلك للقوة الحقيقية لاتخاذ القرارات وتكوين السياسات دون وجود رادع حقيقي لها في المجتمع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث اهتم رؤساء الأنظمة المدنية في حقبة ما بعد الحرب بتوفير تلك الوسيلة للتحكم بالجيوش واستغلالها فيما يحقق مصلحة المجتمع؛ وقد تمثلت تلك الحاجة في كونها المسبب الرئيسي لظهور النظريات التقليدية للعلاقات المدنية-العسكرية؛ ويُذكر بأن النظريات التقليدية تتمثل في نظريتي هنتنغتون وجانويتز[2] والتي يمكن تناولهما على النحو التالي:

نظرية صامويل هنتنغتون: أوضح صامويل هنتنغتون "Samuel Huntington" في كتابه الجندي والدولة نظرية وسياسات العلاقات المدنية-العسكرية "The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations" الذي تم نشره في عام 1957 مجموعة من الأفكار التي كونت نظريته للعلاقات المدنية-العسكرية والتي انطوت على المبادئ التالية:

[1] Cristian Istrate, & Radu-Nicolae Oltianu. "Remodeling Civil-Military Relations In The Light Of Streamlining Democratic Civilian Control Over The Armed Forces.". Strategic Changes In Security And International Relations (2020, April 9-10): pp. 157-158.

[2] Dragan Đukanović. "Current Foreign Policy Challenges of Serbia and Asymmetric Security Threats" Belgrade: Ministry of Defence of the Republic of Serbia, 2018: p. 285.

الافتراض الأول: العقلية العسكرية: قام هنتنغتون ببناء نظريته على مفهوم العقلية العسكرية "Military Mind"، والتي تعبر عن الجوهر الذي يميز المؤسسة العسكرية وخصائصها التنظيمية التي تتخذ هيكلًا هرميًا من حيث توزيع المناصب والأدوار؛ حيث يمثل ذلك الجوهر التوجه العسكري المبني على ضرورة فرض النظام والاستقرار والأمن[1].

الافتراض الثاني: مبدأ الاحترافية في القوات المسلحة: تنص نظرية هنتنغتون على ضرورة التركيز على مبدأ الاحترافية باعتباره من الأسس الداعمة للفصل بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي؛ حيث تضع النظرية ثلاثة خصائص رئيسية لمبدأ الاحترافية بشكل عام يمكن إسقاطهم على المجال العسكري وأدوار القوات المسلحة في المجتمع، وهي خاصية الخبرات "Expertise" المتعلقة بالخبرات المهنية في مجالات الأمن العسكري البري والبحري والجوي ومهارات حل المشكلات وإدارة العنف المُلحقة بها، وخاصية تَحَمُّل المسئولية "Responsibility" تجاه المجتمع وعدم الاستفادة من المنصب العسكري لتحقيق أغراض شخصية، وكذلك خاصية التقنين المؤسسي "Corporateness" الذي ينطوي على مراتب محددة تشتمل كل منها على أدوار متعلقة بكل منصب وفق هيكل بيروقراطي بناء على مستوى التعليم والتدريب والقدرات والأقدمية[2]

الافتراض الثالث: توجهات العلاقات المدنية-العسكرية: تقوم نظرية هنتنغتون للعلاقات المدنية-العسكرية على مبدأ الفصل بين السلطة المدنية وبين العمل العسكري في القوات المسلحة، إلى جانب تقوية صلاحيات السلطة المدنية ومساعدة جهاتها التنفيذية على حمل الأفراد العسكريين على فرض التبعية الكاملة لهم وذلك ما يتضح من خلال توجهين رئيسيين، وهما التوجه الذاتي لتقوية السلطة المدنية، والتوجه الموضوعي لزيادة احترافية الجيش[3].

الافتراض الرابع: تعددية أنماط العلاقات المدنية-العسكرية: يفترض هنتنغتون بأن العلاقة في أي دولة بين الأيديولوجية العامة في المجتمع، ومبدأ الاحترافية في القوات المسلحة، وبين السلطة المدنية تفرز خمسة أنماط من العلاقات المدنية-العسكرية؛ حيث تتراوح تلك الأنماط بين زيادة العمل العسكري أو تقليله مقابل تقليل الاحترافية العسكرية أو زيادتها[4].

يتضح مما سبق أن نظرية هنتنغتون قدمت آلية لتحقيق السيطرة المدنية على الجيش من خلال أسلوب يعتمد على زيادة مستوى احترافية القوات المسلحة ومنح قادته وأفراده من الجيش استقلالية تامة لتأدية دورهم في توفير الحماية والأمن، مما يسهم في تحييد دور الجيش السياسي، وجعله تابعًا للسلطة المدنية من خلال إتباع التوجه الموضوعي للسيطرة المدنية الذي أسست له النظرية؛ وبذلك، تكون نظرية هنتنغتون قد قامت بالدعوة للفصل بين النسق العسكري ومهامه والنسق المدني وأدواره؛ بيد أن تلك النظرية قد لاقت الكثير من الانتقادات فيما بعد من خلال الباحثين الذين قدموا نظريات توضح مآخذهم على نظرية هنتنغتون.

نظرية موريس جانويتز:

---

[1]Samuel P. Huntington. "The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations". Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1957: pp. 59-79.

[2]Ibid: pp. 11-18.

[3]Ibid: pp. 80-83.

[4]Ibid: pp. 96-97.

يعتبر موريس جانويتز "Morris Janowitz" من واضعي النظريات الذين تناولوا نظرية هنتنغتون بالنقد العملي القائم على وجهة نظر مغايرة؛ حيث تعتبر نظرية جانويتز من النظريات التي نشأت كوسيلة لتقديم بديل أكثر فعالية لنموذج هنتنغتون فيما يتعلق بالسيطرة المدنية على القوات المسلحة والجيش في المجتمعات المختلفة؛ فجانويتز يرى بأن الجيش ينبغي له أن يتم تضمينه بشكل كبير داخل السياق المجتمعي ليصير مؤسسة اجتماعية في حد ذاتها، وهو ما يجعل نظرية جانويتز للعلاقات المدنية-العسكرية بناء على ذلك التصور الاجتماعي لتسييس الجيش أكثر تطبيقًا في المجتمعات التي تفتقر إلى مبدأ الاحترافية[1].

هذا وتتضح تلك النظرية لجانويتز للعلاقات المدنية-العسكرية في كتابه "الجيش في ظل التطور السياسي للدول الحديثة" "The Military in the Political Development of New Nations"؛ حيث تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات التي يمكن تناولها على النحو التالي:

الافتراض الأول: أنماط العلاقات المدنية-العسكرية: يحدد جانويتز في كتابه خمسة أنماط من العلاقات المدنية-العسكرية التي تشتمل على النمط الديمقراطي التنافسي والشبه تنافسي، ونمط التحالف المدني العسكري، ونمط حكم الأقلية، والنمط التسلطي[2].

الافتراض الثاني: الجيش والمجتمع: ساهم جانويتز في نظريته للعلاقات المدنية-العسكرية بتكوين رؤية تساعد على الدمج بين علم الاجتماع والتأسيس العسكري للقوات المسلحة ومنظومة الجيش، ويمكن القول بأن جانويتز يعتبر المؤسس الأول لفكرة علم الاجتماع العسكري من خلال افتراضه بأن المؤسسة العسكرية عليها أن تكون خاضعة للتغيرات بشكل يتوافق مع التغيرات التي تمس المجتمع نفسه، وهو ما يحول القوات المسلحة إلى جزء لا يتجزأ من المجتمع كمؤسسة فاعلة به تتأثر بالسياقات الاجتماعية الناشئة بشكل مستمر[3].

الافتراض الثالث: الانخراط المجتمعي للجيش: يستمر جانويتز في التأصيل لبلورة علم الاجتماع العسكري، والذي يدعو لفكرة التجانس بين السلطة المدنية وبين الجيش، فحينما ينخرط ويلتحم الجيش في العمل المجتمعي من خلال تناوله كأحد المؤسسات المدنية الاجتماعية تكون له الفرصة في التدخل بالعمل السياسي وكبح سطوته على الشؤون السياسية ذاتيًا دون الحاجة لوجود سلطة مدنية تسيطر عليها، أما في حالة غياب التجانس بين الجيش والمجتمع يصبح الجيش أكثر استقلالية وترتفع فرص إطاحته بالأنظمة الشرعية وسيطرته على السلطة[4].

الافتراض الرابع: الدور المجتمعي للجيش: يسهب جانويتز مهيبًا بأن ضمان عدم تدخل الجيش في العمل السياسي ينبع من إكساب الجيش لدور مجتمعي وتحويله إلى مؤسسة اجتماعية لها دور اجتماعي واقتصادي يؤثر على قراراها وعملها السياسي، وذلك من خلال تدريب أعضاء المؤسسة العسكرية من الضباط والأفراد على الانخراط في العمل المجتمعي،

---

[1]Morris Jantowitz. "The Professional Soldier: A Political and Social Portrait". New York: Free Press, 1966: pp. 1-464.

[2]Morris Janowitz. "The Military in the Political Development of New Nations". Chicago: Phoenix Books The University of Chicago Press, 1964: pp. 22-23.

[3]Ibid: pp. 75-100.

[4]Ibid: pp. 65-69.

وبالتحديد مجالات الإدارة والتهيئة والاقتصادي عبر التدريب في منظمات صناعية حكومية أو خاصة تشرف عليها المؤسسة العسكرية بشكل مباشر[1].

ومما سبق، يمكن استنتاج أن المأخذ الأساسي لجانويتز على نظرية هنتنغتون يكمن في عدم قيام الأخير بتوفير وسيلة واقعية تتناول الجيش كأحد عناصر المجتمع يتأثر بجوانبه كأي عنصر أو جهة أخري به؛ حيث عاب جانويتز على نظرية هنتنغتون في موطنين؛ الأول يتمثل في تناول هنتنغتون فكرة احتراف القوات المسلحة من الناحية العسكرية والمهنية التي تغفل أهمية الجانب الاجتماعي والأخلاقي وهو ما رفضه جانويتز وقام بتقديم بديل له من خلال التأصيل لعلم الاجتماع العسكري، الذي يدمج بين دور الجيش المهني ودوره الأخلاقي في المجتمع، وهو ما يزيد من فرص سهولة السيطرة المدنية عليه؛ أما الموطن الثاني فيتمثل في منح هنتنغتون في نظريته سلطة واستقلالية تامة للجيش على مهامه المهنية والعسكرية، وهو ما رفضه جانويتز وقام بتعديله من خلال وضع بديل لإخضاع تلك المهام العسكرية وإجراءاتها وشئونها المختلفة للرقابة المدنية.

وقد يبدو هنا أن جانويتز قد أسهم في نظريته بوضع حل فعال وواقعي لتسييس الجيش الذي لا مناص منه، وذلك لرأب فجوات نظرية هنتنغتون وتحديد بديل لمشكلة الفصل بين السياسة والجيش، وذلك من خلال نداءه بضرورة دمج جوهر العمل العسكري بالعمل السياسي، وتحويل الجيش إلى وحدة مجتمعية ترعى مصالح المواطنين وتشتغل بالعمل السياسي من منطلق ثقافتها الكاملة به في حدود معينة دون أن تسيطر على حكم الدولة بالكامل، مع السماح للسلطة المدنية بفرض السيطرة والرقابة على كافة شئونها ومهامها.

لكن نظرية جانويتز، تمامًا كنظرية هنتنغتون، قد نشأت في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، أي في خضم النزاع بين الغرب والاتحاد السوفييتي، وهو ما يجعل نظرية جانويتز أيضًا رهينة المرحلة التي نشأت بها، ولا يمكن الاستفادة منها تطبيقيًا في المراحل التالية التي تميزت ببزوغ نجم الديمقراطية كبديل تتحول له معظم الدول عقب نهاية الحرب الباردة؛ مما أدى إلى ظهور نظريات معاصرة تضع الديمقراطية في حسبانها.

النظريات الحديثة أو البديلة:

واجهت النظريات التقليدية، اشتمالًا على نظريتي هنتنغتون وجانويتز، العديد من الانتقادات واتسمت بوجود فجوات ومواطن ضعف لديها كونها اتفقت على تفعيل احترافية الجيش كوسيلة أساسية لتيسير عملية السيطرة المدنية؛ علاوة على أن نظرية جانويتز بالتحديد سقطت في مشكلة أكبر من مشكلة نظرية هنتنغتون وهي عدم إيجاد بدائل لطرق السيطرة المدنية على الجيش[2]؛ وبالإضافة إلى ذلك، فقد تناولت النظريات العلاقات المدنية-العسكرية إبان حقبة الحرب الباردة مما يجعل نظرتها قاصرة على فترة ذات محددات زمنية وعسكرية وسياسية معينة[3].

[1] Ibid: pp. 75-100.

[2] Anwaar Mohammed. "The Decline of the Military's Political Influence in Turkey". Unpublished Master's Thesis, 2014: p.p. 3-4.

[3] Kendra Roddis. "An Examination of the New Zealand Defence Force's Civil-Military Coordination in Pacific Disaster Relief Responses". Unpublished Master's Thesis, 2019: p. 14.

ولعل ذلك كان أكثر الحجج التي استخدمتها النظريات الحديثة ضد نظائرها التقليدية؛ حيث انتقد الباحثين المعاصرين النظريات التقليدية لهنتنغتون وجانويتز كونها اقتصرت فقط على فترة الحرب الباردة داخل نسق بيئة الولايات المتحدة الأمريكية دون الأخذ بالاعتبار أي أبعاد ثقافية تتعلق بالمجتمعات الأخرى؛ وذلك لأن مفهوم الأمن بشكل عام قد اختلف بشكل كبير بعد نهاية الحرب الباردة كما اختلفت الجهات المعنية بتحقيقه والتباحث حوله، مما أسهم في تغيير أدوار الدول والحكومات بشكل كبير، وهو ما دعا العديد من النظريات الحديثة للظهور في محاولة لتصحيح مسار النظريات التقليدية، ووضع بدائل نظرية تساعد على تجسيد الانتقادات الموجهة إليها[1].

ولهذا السبب، فقد حاول العديد من واضعي النظريات والباحثين في الحقبة الحديثة بعد انتهاء الحرب الباردة أمثال بيتر فيفر "Peter Feaver" تكوين نظريات تعمل على رأب الفجوات وتصحيح المشكلات التي واجهتها النظريات التقليدية وبالتحديد نظرية جانويتز[2]؛ حيث قام فيفر بنقد نظريتي هنتنغتون وجانويتز من منطلق تناولهما لمبدأ احترافية الجيش، وذلك عبر تناول توجه أكثر حداثة يتعامل مع العلاقات المدنية-العسكرية كعلاقة مشرف متمثل في السلطة المدنية وتابع متمثل في الجيش، وذلك لفرض السيطرة على أنشطة الجيش؛ وبذلك، فتعمل النظرية على تجاوز فكرة وجود منح الجيش احترافية مهنية واستقلال تام وفصل عن السياسة كما تؤكد نظرية هنتنغتون، أو احترافية مهنية وأخلاقية وتسييس كما تؤكد نظرية جانويتز، وتوفر توجه يقوم على معاقبة الجيش في حال تدخله بالعمل السياسي من قِبَل السلطة المدنية كونها جهة رقابية وإشرافية مباشرة عليه[3].

نظرية التبعية لبيترفيفر:

ومن هذا المنطلق، فقد قام فيفر بتأسيس نظرية التبعية من خلال كتابه "تبعية الجهات الخادمة المسلحة، الرقابة، والعلاقات المدنية-العسكرية" "Armed Servants Agency, Oversight, and Civil-Military Relations"، والتي تقوم على مجموعة من الافتراضات التي يمكن تناولها على النحو التالي:

الافتراض الأول: أهداف السيطرة المدنية: يفترض فيفر في كتابه بوجود هدفين للعلاقات المدنية-العسكرية، والتي يتمثل إحداها بهدف وظائفي والآخر ارتباطي؛ فحينما يتم العمل لتحقيق الهدف الأول يُطرح سؤال يعمل على تفنيد ما إن كانت القوات المسلحة تعمل بتأدية دورها من أجل خدمة المدنيين وتحقيق متطلباتهم، وبالأخص فيما يتعلق بكيفية وماهية الإجراءات المطلوب تحقيقها بهذا الصدد؛ أما الهدف الثاني فيعتمد على ما إن كان هنالك مساحة للمدنيين لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات بشكل كامل وما إن كان الجيش يتجاهل أو يعتمد أي سلوك يكون من شأنه التقليل من سيادة المدنيين في اتخاذ القرارات؛ حيث يعتبر الجيش هنا جهة يفوضها الشعب للاضطلاع بمهام الدفاع والحماية الأمنية فقط وتنفيذ ما تمليه عليهم السلطات المدنية من متطلبات[4].

---

1 Özüm Uzun, & Ahmed Elerian. "Civil-Military Relations in Egypt Since 2013" Güvenlik Stratejileri Dergisi, vol. 15, no. 32, 2019: p. 658.

2 Nihed Guendouzil. "Outside 'The Soldier and the State': The Reconsideration of Civil Military" Dirasat Waabhath Review The Arabic Journal of Human and Social Science. vol. 13, no. 3, 2021: p. 128.

3 Anwaar Mohammed. "The Decline of the Military's Political Influence in Turkey". Unpublished Master's Thesis, 2014: p.p. 7-8.

4 Peter D. Feaver. "Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations". Massachusetts: Harvard University Press, 2003: pp. 1-16.

الافتراض الثاني: تحديد التابع: تفترض نظرية التبعية لفيفر بأن الجيش هو التابع للسلطة المدنية، وأن السلطة المدنية تعمل على السيطرة عليه بشتى الأنماط، مع العلم بأن الجيش يمكن له أن يعمل على تأدية دوره كتابع للسلطة المدنية -وهو ما حدده فيفر بمصطلح "Working"- أو تجاهل هذا الدور والاستقلال دون الخضوع لسيطرة أو جهة مدنية –وهو ما حدده فيفر بمصطلح "Shirking"؛ فالعمل وفق متطلبات المدنيين أو "Working" هو سلوك الجيش لإتباع ما يطلبه المدنيين وتحقيق كافة احتياجاتهم بشكل كامل، أما التجاهل أو "Shirking" فهو يعبر عن عدم قيام المؤسسة العسكرية بالانصياع لمتطلبات السلطة المدنية بشكل غير واضح أو بشكل مباشر[1].

الافتراض الثالث: إستراتيجيات السيطرة المدنية: يفترض فيفر بأن أبرز الآليات التي يمكن الالتزام بها لتعزيز عملية السيطرة المدنية والحد قدر الإمكان من عملية التجاهل "Shirking" من خلال تحفيز السلطات العسكرية للالتزام بتأدية واجبهم، ووضع مؤسسات يكون لها الحق في استخدام الفيتو، والاستفادة من قوى الشرطة لمراقبة تحركات أعضاء الجيش، وتأسيس منظمات مدنية لها الحق في التدخل بعمليات صناعة القرارات[2].

مما سبق، يتضح بأن نظرية فيفر أكدت على ضرورة إعلاء شأن السلطة المدنية ووضعها محل الجهة التي تُشرف وتراقب على أعمال الجيش وإجراءاته التي يتخذها بشكل كامل، بل وإيجاد أوجه العقاب المناسبة التي يمكن تطبيقها على الجيش حينما يتدخل في العمل السياسي، مما يجعل المؤسسة العسكرية قابلة للرقابة المدنية ويسلبها أي صلاحيات تمنحها أي قوة يمكن أن تؤدي إلى فرض نفوذها وبسط سيطرتها على مقاليد الحكم.

كما أن فيفر قد انتقد في نظريته النظريات التقليدية التي سبقته، موضحًا بأنها لا تعبر عن وسيلة شارحة للعلاقة بين الجيش والسلطة المدنية على النحو المطلوب؛ وذلك لكونها تتناول قضايا التسييس والاحترافية المهنية للجيش ودمجه في السياق المجتمعي دون التركيز على أوجه وطرق السيطرة المدنية عليه، وهو ما أدى إلى ظهور نظرية فيفر التي تسعى لوضع الجيش محل الجهة التابعة للسلطة المدنية باعتبارها الجهة المراقبة والمشرفة، والتي إذا اتسمت الكفاءة اتسمت العملية الإشرافية ككل بالجدوى والعكس صحيح؛ وعلى الرغم من ذلك، فلم تسلم النظرية من الانتقادات التي تم توجيهها لها.

نظرية التو افق لربيكا شيف:

تعتبر نظرية ربيكا شيف "Rebecca Schiff" وسيلة لتناول الفجوات التي اتسمت بها نظرية فيفر؛ حيث أكدت نظرية شيف على أن النظريات السابقة بما فيها نظرية فيفر لم تتمكن من شرح كيفية تدخل الجيش في مجتمعات الدول الديمقراطية والغير ديمقراطية على حد سواء داخل بيئات متنوعة جغرافيًا وثقافيًا، نتيجة لوجود فصل بين العنصر المدني والعسكري والثقافي، وهو ما جعل نظرية شيف وسيلة للربط بين تلك العناصر عبر شراكة بين المؤسسات السياسية والعسكرية والمدنية داخل المجتمع على نحو توافقي[3].

---

[1] Ibid: pp. 54-96.

[2] Ibid: pp. 82-85.

[3] Meidi Kosandi, & Subur Wahono. "Military Reform in the Post-New Order Indonesia: A Transitional or a New Subtle Role in Indonesian Democracy?" Military Reform in the Post-New Order Indonesia, vol. 12, no. 2, 2020: p. 228.

ومن هذا المنطلق، ظهرت نظرية التوافق لشيف من خلال ما قامت بتكوينه داخل كتاب "الممارسات العسكرية والمحلية: نظرية التوافق للعلاقات المدنية والعسكرية" " The Military and Domestic Practices: A Concordance Theory of Civil-Military Relations"، والتي تعتمد على مجموعة من الأسس التي يمكن تناولها على النحو التالي:

الافتراض الأول: الدور العسكري: افترضت شيف بأن نظرية التوافق تشرح الظروف المعينة التي تعمل على تحديد أدوار القوات المسلحة والجيش داخل السياق المجتمعي والمحلي الذي يشمل المجتمع والحكومة والسلطات المدنية؛ وبذلك فإن نظرية التوافق لا تتطلب وجود نمط حكومي معين للسلطة الحاكمة أو مجموعة محددة من المؤسسات أو عملية معقدة من اتخاذ القرارات، لكن التوافق هنا يتم في إطار من التوافق النشط على نحو تشريعي أو دستوري أو بناء على القيم المجتمعية المتأصلة تاريخيًا في الدولة، سعيًا لتحقيق الفصل بين المؤسسة المدنية ونظيرتها العسكرية، مع الحث على تضافر المؤسسات السياسية والجيش والمجتمع بشكل كامل، وتحقيق عامل الاتفاق بين تلك الجهات والتعاون فيما بينها لتحسين طابع العلاقات المدنية- العسكرية[1].

الافتراض الثاني: مبدأ الشراكة: تفترض نظرية التوافق بأن القوات المسلحة والقيادة السياسية والمدنيين والمواطنين يعتبروا جميعًا مشتركين في تحديد دور القوات المسلحة والجيش وهو ما يساعد على الحد من تدخل الجيش في العمل المجتمعي، وذلك من خلال تحديد خصائص كل جهة من الشركاء المتمثلين في القوات المسلحة والقيادة السياسية والمدنيين[2].

لذلك، فتقوم نظرية التوافق على يد شيف بنبذ فكرة الفصل بين المؤسسة العسكرية وبين السلطات المدنية والمجتمع، وفي الوقت ذاته لا تعمل على دمج المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة بالمجتمع لتصبح مؤسسة مجتمعية، بل تقوم بتحديد أدوار الشركاء المنخرطين في عملية تكوين العلاقات المدنية-العسكرية، وتمييز صفاتهم وخصائصهم، ومن ثم تعمل على فتح المجال لتحقيق التوافق فيما بينهم والتعاون على نحو يسهم في وصولهم إلى فكرة مشتركة تعبر عن اختياراتهم على نحو يرتضيه كل شريك منهم، مما يؤثر على دور القوات المسلحة السياسي ويجعله رهينة الاتفاق مع السلطات التنفيذية وأقطاب السياسة من جهة والشعب وما يمثله من قوى مدنية من جهة أخرى[3].

مما سبق، يمكن استنتاج أن نظرية التوافق لشيف قد انتقدت كافة النظريات التي سبقتها بأنها خلت جميعها من إيجاد رابط يجمع بين الجوانب المدنية والثقافية والسياسية والعسكرية في المجتمع الواحد، بغض النظر عن مدى إتباعه للنظام الديمقراطي؛ وذلك نابعًا من طرح شيف لفكرة مفادها أن الفصل بين المؤسسات السياسية والعسكرية المذكور في تلك النظريات لا يعتبر ذو جدوى للعديد من الدول، وذلك بسبب نشوء أفكار الفصل بينهما في بيئة الولايات المتحدة

[1] Rebecca L. Schiff. "The military and domestic politics: A concordance theory of civil-military relations". Abingdon: Routledge, 2008: pp. 32-34.

[2] Ibid: pp. 34-40.

[3] Ibid: pp. 45-49.

الأمريكية، ولذلك فيجب تناول عناصر كل مجتمع على حدة للتعرف على فرص التقارب بين المؤسسة المدنية والعسكرية وتحقيق التوافق بينهما بناء على جوانب الثقافة والسياسة لدى ذلك المجتمع دون غيره[1].

لذا فيمكن القول بأن نظرية شيف قدمت وسيلة لتحقيق الاتساق بين السلطة المدنية والمؤسسات السياسية والعسكرية والتوافق عبر عدم اتخاذ أي قرار سياسي دون موافقة كافة الأطراف بشكل منسق، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع وما يتناسب مع توجهاته السياسية.

النظرية الموحدة للعلاقات المدنية-العسكرية لدوغلاس بلاند:

على الرغم من وجود اتفاق بين الجوهر العام لنظريتي شيف ودوغلاس بلاند "Douglas Bland" إلا أن نظرية بلاند تقدم جانبًا مختلفًا عن سابقتها من النظريات؛ حيث تتفق نظرية بلاند وشيف على أن تجاهل السياق الثقافي والتاريخي لأي مجتمع أثناء تطبيق آليات السيطرة المدنية على الجيش لن يأتي بأي جدوى تُذكر[2]؛ ومع ذلك، فتقدم نظرية بلاند وسيلة أكثر واقعية وفعالية لتقنين العلاقات المدنية-العسكرية، وذلك من منطلق صعوبة توفير توافق كامل بين الجهات التي تناولتها شيف.

وبهذا الصدد، فقد قام بلاند في مقالته التي تحمل عنوان النظرية "نظرية موحدة للعلاقات المدنية العسكرية" " A Unified Theory of Civil-Military Relations" بتكوين نظرية تقوم على جوهر تقاسم المسؤولية كبنيان أساسي للعلاقات المدنية-العسكرية؛ حيث تقوم النظرية على الافتراضات التالية:

الافتراض الأول: تقاسم المسؤولية: يشير بلاند إلى أن السيطرة المدنية على القوات المسلحة يتم إدارتها والحفاظ عليها من خلال عملية تشارك المسؤوليات الخاصة بالسيطرة والرقابة بين القادة المدنيين وبين الضباط العسكريين؛ وعلى وجه التحديد، فإن السلطات المدنية تكون مسئولة عن بعض الجوانب والعسكرية عن جوانب أخرى، وفي حالة تداخل بعض المسؤوليات فلا ينبغي دمجهم تحت أي ظرف؛ حيث يتم توزيع وإدارة المسؤوليات بواسطة نظام يتم تطويره محليًا قائم على الضوابط والأسس والقواعد والأعراف وإجراءات اتخاذ القرار التي يتفاعل حولها تطلعات الجهات المتشاركة في تحمل المسؤولية [3].

الافتراض الثاني: استحالة التبعية الكاملة للسلطة المدنية: تفترض نظرية تقاسم المسؤولية بأن الجيش مهما كان يتم اعتباره مفوضًا من قِبَل المدنيين وتابعًا لسلطاتها فلا يزال يتصور أفراده كمهنيين واحترافيين يقومون بتلقي الأوامر وتنفيذها داخل أوساطهم الخاصة وحسب تقاليدهم وتوجهاتهم التي يرتئونها؛ ولذلك السبب، فإن أي محاولة من القادة السياسيين لتغيير ذلك التوجه فإن هذا يصير مهددًا للعلاقة المدنية-العسكرية، وهو ما يجعل نظرية التبعية محدودة وغير فاعلة في بعض الأحيان والظروف داخل مجتمعات ديمقراطية أو غير ديمقراطية[4].

---

[1] Kendra Roddis. "An Examination of the New Zealand Defence Force's Civil-Military Coordination in Pacific Disaster Relief Responses". Unpublished Master's Thesis, 2019: p. 15.

[2] Ian Westerman. " Too much Western bias? The need for a more culturally adaptable approach to post-conflict security sector reform" Defense & Security Analysis, vol. 33, no. 3, 2017: p. 3.

[3] Douglas L. Bland. "A unified theory of civil-military relations". Armed Forces & Society. vol. 26, no. 1 (1999): pp. 10-11.

[4] Ibid: p. 14.

الافتراض الثالث: ضرورة التشارك في المسؤوليات: تفترض نظرية تقاسم المسؤولية لبلاند بأن العلاقات المدنية-العسكرية تعتبر التجلي الواضح للتفاعل بين مجموعة مختلفة من الجهات داخل نظام معين للحكم في دولة معينة، والذي خلاله يتم وضع مجموعة من القوانين التي يتم وفقها فرض السيطرة وتشارك المسؤوليات والعقوبات التي يتم فرضها على الجهة غير الملتزمة بتأدية مسؤوليتاها وفق ما هو منصوص عليه؛ حيث تعتبر تلك العقوبات بمثابة شروط ومحددات تُفرض على القوات المسلحة والقادة السياسيين على حد سواء[1].

التحليل الوثائقي:

التحولات الديمقراطية في نظرية العلاقات المدنية العسكرية:

يمكن التفصيل في تناول أبرز النظريات التي تفسر العلاقات المدنية-العسكرية؛ بيد أنه يجدر أولًا التطرق إلى السياق التاريخي الذي نشأت ونمت خلاله تلك النظريات وتحولت من السياق التقليدي إلى النسق المعاصر، وذلك لأسباب تعزى إلى التحولات والتغيرات التاريخية والسياسية والعسكرية التي تلاحقت إبان حقب زمنية مختلفة، وبالتالي يمكن تناول ذلك التلاحق في الحقب الزمنية الذي تتمثل جميعها في سياق متطور زمنيًا يوضح كيفية تحول نظرية العلاقات المدنية-العسكرية التقليدية إلى المعاصرة كما يلي:

المرحلة الأولى: الاستبداد: تمثلت المرحلة الأولى لتطور نظرية العلاقات المدنية-العسكرية في الصراع بين التكتل الشرقي والغربي المتمثل في روسيا وأوروبا الغربية والولايات المتحدة على الترتيب عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ حيث اتسم هذا الصراع بكونه نابعًا من اختلاف السياسات المتبعة في كل التكتلين، وهو ما يعرف بفترة الحرب الباردة؛ وقد استمرت تلك المرحلة حتى فترة الستينيات وبالتحديد عام 1963[2].

كما تتمثل المرحلة الأولى لنشوء نظرية العلاقات المدنية-العسكرية في حقبة الأربعينيات وبالتحديد مع ظهور مرسوم الأمن القومي الذي ساهم بتحديد ضرورة سيادة السلطة المدنية على نظيرتها العسكرية عام 1947 وهو ما جعل من تجربة الولايات المتحدة الأمريكية دورًا رائدًا في تحويل تلك العلاقات إلى نظرية مقننة تنادي بضرورة التحقق من أسباب انخراط المؤسسة العسكرية في العمل السياسي وبالأخص دخل الدول النامية؛ كما اتسمت تلك المرحلة بازدهار سلطات المؤسسات العسكرية والمدنية على حد سواء، وبداية التباحث حول عملية تسييس الجيوش أو تحييدها عن العمل السياسي[3].

المرحلة الثانية: الانتقال إلى الديمقراطية: تمثلت تلك المرحلة في انتهاء الحرب الباردة مع تفكك وسقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991؛ حيث خَلَّفت تلك الحرب في سنواتها السابقة عالمًا متشابكًا من المنظور السياسي، يتسم بوجود العديد من الصراعات الفرعية داخل مدن وأقاليم ونطاقات جغرافية عدة، مما جعل مهمة إدارة عالم بهذا الشكل أمرًا عسيرًا، وبالتالي، فقد أدى ذلك إلى مناداة المنظمات العالمية المرموقة كمجلس الأمن إلى الانتقال للنظام الديمقراطي، والاستغناء عن خيارات الحرب وتقليل الجيوش وسلطتها العسكرية والسياسية، وتكوين علاقات سياسية متجانسة وسلمية بين الدول تحت مظلة مجلس الأمن كمنصة حاكمة ومنظمة لشئونها، لكن تلك الأهداف لم يتحقق لها الاكتمال

---

[1] Ibid: p. 17.

[2] Gerhard Kümmel. "Civil-military relations in Germany: past, present and future". Sowi-Arbeits papier. no. 131 (2014): p. 9.

[3] إبراهيم اسعيدي. "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020: ص. 5.

بسبب التداعيات السياسية والصراعات العسكرية التي أبت ألا تنقضي بانقضاء فترة الحرب الباردة، وعلى الرغم من أن العديد من الدول قللت بالفعل معدلات تسليحها وأحجام القوات المسلحة لديها، إلا أن ذلك لم يكن كافيًا للانتقال إلى مناخ سلمي بحت، وبالتالي لم يتم إجراء الكثير من التغييرات على مفهوم الجيش[1].

وقد نبعت تلك التحولات الديمقراطية بالأساس من النزعة التي تبنتها العديد من الدول لإنهاء عصور الاستبداد والقمع والتخلص من الحكومات والأنظمة التسلطية بشكل كامل سعيًا لامتلاك الحريات ومواكبة التوجهات الواعدة نحو تحقيق الديمقراطية؛ حيث ظهر ذلك في العديد من الدول عقب سقوط حائط برلين وسقوط الاتحاد السوفييتي في بيئات مختلفة كالصين وأوكرانيا وأوروغواي؛ وبالتالي، فتعتبر الحاجة لتأصيل كيفية الانتقال من النظام التسلطي إلى الديمقراطي في تلك الدول سببًا رئيسيًا لظهور نظريات الانتقال الديمقراطي[2].

وبناء على ذلك، فيمكن القول بأن أبرز نظريات الانتقال الديمقراطي تشتمل على نظرية الحداثة " Modernization Theory"، ونظرية العلوم الاجتماعية التاريخية "Historical Sociology"، وكذلك نظرية الانتقال "Transitology"[3].

لذا فيمكن القول بأن كافة النظريات الخاصة بالتحول الديمقراطي قد عابت على توجهات العقيدة العسكرية في ثلاثة مواطن رئيسية استدعت النقد؛ حيث اشتملت على كل من[4]:

1. تركيز السلطة العسكرية الحاكمة على زيادة قدرة الدولة الدفاعية والأمنية وإغفال أهمية التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد منفذًا لانتقال الدولة للديمقراطية، وهو ما قامت بتفنيده نظرية الحداثة.
2. اهتمام القوات المسلحة في الدول ذات النظام التسلطي بالانخراط في العمل السياسي على نحو يصل إلى امتزاجها بالسلطة بشكل كامل، مما يضعف من فرص الانتقال للديمقراطية وزيادة فرص انتشار القمع وكبح الحريات، وهو ما قامت بتناوله نظرية العلوم الاجتماعية التاريخية.
3. منع الجيش في الحكومات التسلطية لإنشاء أي تكتل سياسي يحيد عن قيادات القوات المسلحة الحاكمة للدولة، وهو ما يضعف مسار الانتقال الديمقراطي ويدعو لنزع سلطات الجيش السياسية، على نحو قامت بدراسته نظرية الانتقال.

مما سبق يمكن استنتاج أن في حالة التحول إلى النظم الديمقراطية غالبًا ما تقوم الدولة بتغيير سلطات القطاع العسكري على نحو جذري، بل ودفعه لتطوير وتغيير عقيدته العسكرية بالكامل، مع تقديم تقارير شاملة حول إجراءات وقرارات وميزانيات القطاع العسكري وإحالتها لتكون خاضعة تمامًا للرقابة المدنية الديمقراطية، وهو ما يعيد تنظيم سلطات القطاع العسكري ويمنح المدنيين سلطة رقابية وتفويض قضائي بذلك في ظل المرحلة الجدية من التحول الديمقراطي التي تمر بها الدولة.

---

1 Gerhard Kümmel. "Civil-military relations in Germany: past, present and future". Sowi-Arbeits papier. no. 131 (2014): p. 9.

2 Ziad Koussa. "The 2011 Revolutionary Uprisings in Egypt: A Neo-Marxist Analysis" Unpublished PhD, 2018: p. 61.

3 Barry Cannon & Mo Hume. "Central America, civil society and the pink tide': democratization or de-democratization?".Democratization. vol. 19, no. 6 (2012): p. 1041.

4 Mónica Iglesias Vázquez. "Social Movements in Chile (1983–2013): Four Theoretical and Historical Moments.". Latin American Perspectives. vol. 44, no. 4 (2017): p. 105.

ولذا فيمكن القول بأن المرحلة الثانية قد اهتمت بالحد من نفوذ المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة وما تشتمل عليه من أجهزة أمنية مختلفة داخل المجتمع لكي لا يستأثر بإدارة الدولة وتحديد سياساتها بشكل منفرد، مع منح الجيش حق سلطة الاعتراض على صنع القرار، وبذلك فتعتبر تلك المرحلة وسيلة لوضع نظريات تعمل على محاربة الاستبداد الذي تعاني منه المجتمعات نتيجة لتعاظم دور المؤسسة العسكرية وانخراط أفرادها من قادة وضباط القوات المسلحة بالعمل السياسي[1].

المرحلة الثالثة: توطيد الديمقراطية: تكمن مرحلة توطيد الديمقراطية في مسار تطور العلاقات المدنية-العسكرية في عملية توفير المقومات التي تؤدي إلى الانتقال الديمقراطي لأي مجتمع، وذلك بدءًا من عملية ترسيخ حكومة منتخبة تحترم وتنفذ التشريعات والقوانين التي يتم سنها بواسطة جهاز قضائي مستقل، وتستند إلى القرارات التي يتم التوصل لها من خلال برلمان حر غير موجه، بالإضافة إلى توفير الرقابة على القوات المسلحة وأفراد الجيش والتأكد من التزامهم التام باحترام سلطة الحكومة المدنية واستقلال القضاء بشكل كامل؛ وعلاوة على ذلك، فينبغي الاهتمام أيضًا باحترام الجيش والحكومة والمواطنين على حد سواء لحرية الإعلام والصحافة التي تُجَسِّد مبدأ حرية الرأي والتعبير الذي يعتبر من أهم مبادئ الديمقراطية في المقام الأول[2].

وبهذا الصدد، فتتمثل المرحلة الثالثة في ترسيخ المسار الديمقراطي في المجتمع من خلال تكوين حكومة ينتخبها الشعب تكون قادرة على صياغة السياسات الدفاعية دون حصر مهمات تكوين مثل تلك السياسات على عاتق المؤسسة العسكرية فقط، وهو ما يجعل المؤسسة العسكرية والقوات المسلحة بشكل عام أقل اندماجًا في العمل السياسي وأكثر انخراطًا بالدور المهني الذي يقومون بتأديته باعتبارهم يعملون وفق أعلى درجات الاحترافية لحماية الدولة من الانزلاق إلى هاوية التخلف السياسي والمجتمعي والصراعات الداخلية على الأمد الطويل، وتيسير انتقالها إلى المسار الديمقراطي والمستقر في حالة مرورها بأحداث متأزمة كالثورات التي حدثت في فترة الربيع العربي[3].

المرحلة الرابعة: تحمل وتشارك المسئولية: يضيف اسعيدي[4] بأن تطور نظرية العلاقات المدنية-العسكرية قد بلغ ذروته عقب تعرض العالم لأزمة فيروس كورونا التي أسهمت في تعميق العلاقات المدنية-العسكرية، من خلال الاعتماد على أفكار نظرية تقاسم المسؤولية، والتي تعمل على الالتزام بنصوص الدستور والقانون لفرض سيطرة مدنية على القوات المسلحة والمؤسسة العسكرية من خلال تشارك واقتسام المسؤوليات المجتمعية بين كلًا من الجهات المدنية والعسكرية؛ كما تشير تلك المرحلة إلى تطور دور العسكريين الاحترافي ليشمل تحت مظلته مهام صون الأمن الداخلي وفرض النظام وحفظ الاستقرار داخل الدولة إلى جانب أدوارهم الدفاعية عن الدولة من أي عدوان خارجي.

وقد اتضح أثر ذلك التعميق في العلاقات المدنية-العسكرية في العديد من الدول وبالأخص في الدول الأوروبية؛ وذلك لأن أزمة فيروس كورونا قد منحت الحكومات المدنية والأجهزة الأمنية والشرطية والمؤسسة العسكرية في تلك الدول الفرصة للتآلف والاتحاد ضد عائق مشترك يهددهم جميعًا، مما أدى إلى اضطلاع الجيش بمهام الدفاع عن المجتمع

---

[1] إبراهيم اسعيدي. "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020: ص. 5.

[2] Vladimir O. Rukavishnikov, & Michael Pugh. "Civil-Military Relations". Cham: Sptinger, 2018: p. 128.

[3] إبراهيم اسعيدي. "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020: ص. 5.

[4] مرجع سابق: ص. 7.

والاشتراك في أنشطة دفاعية مختلفة تحت إشراف حكومي مدني؛ ويتبين ذلك خلال الجهود التي بذلتها العديد من الدول الأوروبية، مثل إيطاليا وإسبانيا وروسيا، في إطار الاستجابة لانتشار جائحة فيروس كورونا والعمل على مجابهة أزماتها من خلال تشارك الحكومات وأجهزة الدفاع المدني الشبه عسكرية والقوات المسلحة، وهو ما يعكس مرونتها في حماية أمنها الوطني في أوقات الأزمات؛ فعلى سبيل المثال، اهتمت إسبانيا بإيكال مهام حماية الأمن الوطني في ظل أزمة جائحة فيروس كورونا للتحالف الوطني الذي ضم توجه الحكومة الإسبانية لعدم الاكتفاء بالاعتماد على إستراتيجية الحماية المدنية فقط، بل وقامت بتشارك وحدات من الدفاع المدني وكذلك القوات المسلحة الذين اهتموا جميعًا بشكل تعاوني بالقيام بعمليات تطهير وتعقيم شاملة وواسعة النطاق على مستوى الدولة بأكملها، وهو مجهود لا يمكن القيام به من خلال طرف واحد فقط[1].

وعلى الرغم من ذلك، فلا تزال توجد العديد من الدول، كالمملكة المتحدة، التي تُبدي بعض التردد تجاه تفعيل إستراتيجية الدفاع المدني وتشكيل وحدات شبه عسكرية موازية لقواتها الدفاعية والأمنية، وذلك على خلاف العديد من الدول الأخرى؛ حيث ترى حكومات تلك الدول بأن النظام التقليدي الدفاعي لها لن يتمكن من استيعاب مفهوم المرونة الوطنية من خلال تشارك السلطة المدنية بقواتها للدفاع المدني جنبًا إلى جنب مع قوات الجيش، التي قد يتبدد دورها التقليدي تدريجيًا بصدد الدفاع عن الدولة والاشتراك في الحروب مع الدول الأخرى في حالة العدوان الخارجي ويتحول نحو الاشتمال على أدوار أخرى محلية تهدف لحماية المجتمع ضد الجائحات والكوارث المختلفة؛ ولذلك السبب، تتردد بعض الدول في تحقيق التشارك الكامل بين السلطة المدنية والجيش[2].

العناصر الأساسية للرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة:

بالرغم من عدم وجود نموذج واحد متاح، فقد ظهرت مبادئ عامة تتعلق بالعناصر الأساسية التي يجب توافرها بشكل أو بآخر لضمان الرقابة الديمقراطية، والتي يمكن تناول أبرزها بشكل مفصل ومستقل لكل عنصر يعمل على تشكيل ماهية تلك المبادئ على حدة من خلال التناول التالي:

الآليات القانونية والدستورية: أكد روكافيشنيكوف وبو[3] على أن التحول الديمقراطي الذي يفرض الرقابة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة يجب أن يحمل في طياته توجهات تطوير عقلية وعقيدة القوات المسلحة بشكل جذري، وذلك يتطلب تدشين قطاع أمني حديث كليًا في ظل التحول الديمقراطي قائمًا على الأسس التالية:

1. إعادة إصلاح أفرع القطاعات الأمنية، ودعم تأسيس التكتلات التي تحتم على أفراد مدنية لتوفير الرقابة على القوات المسلحة بشكل قانوني.
2. تدريب الأفراد داخل القطاع العسكري والمسئولين داخل البرلمان وأفراد الرقابة المدنية وتعليمهم القوانين الدولية المعتمدة لحقوق الإنسان.
3. صقل سلطات وصلاحيات الرقابة البرلمانية وأجهزتها الأمنية على القطاع العسكري.

---

[1] Thornton Rod, and Marina Miron. "Learning the lessons of COVID-19: homeland resilience in the United Kingdom-is it now time for both a dedicated civil defense organization and a paramilitary force?." Defence Studies. vol. 22, 2022: p. 12.

[2] ibid: p. 14.

[3] Vladimir Rukavishnikov & Michael Pugh. "Civil-military relations". Cham: Springer, 2018: p. 131.

تشارك السلطة المدنية والعسكرية: يتمثل ذلك في ما يتم توفيره من خليط مناسب من الأفراد العسكريين والمدنيين في وزارة الدفاع -بما في ذلك وزير دفاع مدني- لضمان وضع الخبرات العسكرية في السياق السياسي والاقتصادي المناسب؛ وفي العصر الحالي، ظهرت مصطلحات عديدة تعكس ذلك التشارك بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية التي تضم أفراد وأجهزة القوات المسلحة والجيش، ومن ضمنها مصطلح "المرونة الوطنية" "Homeland Resilience"؛ حيث يعبر ذلك المصطلح عن التشارك بين القوة العسكرية للجيش والجاهزية المدنية للسلطات الحكومية في ظل مجابهة التحديات والأزمات التي تعصف بأمن الدولة الوطني، وبذل التضافر الذي يسهم في سرعة تعافي الدولة من أي مشكلة تطرأ على أمنها القومي، كالكوارث الطبيعية، وتدهور بنيتها التحتية، أو حتى أشكال الهجوم والعدوان المسلح من دولة أخرى[1].

الرقابة البرلمانية الفعَّالة: تضمن تلك الرقابة تفعيل الشرعية الديمقراطية والدعم الشعبي؛ حيث أكد زيكريايفا[2] على أن الرقابة البرلمانية الفعالة تعمل على ضمان توفير قسط وافي من الرقابة المدنية الديمقراطية المدعومة مدنيًا وحكوميًا على أنشطة وإجراءات القوات المسلحة، وذلك وفقًا للقوانين والأعراف القانونية، وعلى نحو نابع من جوهر الشرعية الكاملة لكي يتم تقنين الرقابة وتمييزها عن أنماط الرقابة المدنية غير الديمقراطية والتي قد تتواجد في الأنظمة الشمولية والقمعية.

السلطة القضائية المستقلة: أكد غرام وميلر وستروم[3] على أن السلطة القضائية المستقلة تساعد على تنفيذ ممارسات الرقابة المدنية الديمقراطية، وتعمل على الحد من سلطات القوات المسلحة، وإمكانية تَقَبُّل الجهات والأحزاب التي تنتمي إلى المعارضة، بالإضافة إلى توفير وسيلة لإجراء الانتخابات العادلة والموثوقة، وتأسيس هيكل وطيد للمجتمع المدني، وغرس قيم التشارك في الثقافة المدنية المجتمعية.

الشفافية و الانفتاح على المجتمع المدني: ينصب ذلك على ما يمكن توافره من معاهد البحث المستقلة ووسائل الإعلام النشطة؛ فقد أشار أونين[4] إلى أن الرقابة المدنية الديمقراطية الفعالة داخل المجتمعات التي تساعد على تداخل المدنيين في الإجراءات والأنشطة الدفاعية في ظل العلاقات المدنية العسكرية يمكن أن يتأتى من خلال توفير وسائل إعلام تتمتع بالحرية والاستقلالية لاستقبال المعلومات حول القضايا الأمنية ونشرها للمجتمع دون تردد أو اعتراض من أي جانب، بالإضافة إلى منح الحق لتأسيس المنظمات الغير حكومية التي تهتم بالشأن الدفاعي والأمني وهو ما قد يمكن أن يتم استغلاله لصقل وعي الأفراد في المجتمع حول ذلك الشأن من خلال نشر الندوات والدوريات العلمية وفتح مجال طلب العضوية في تلك المنظمات.

أبرز تجارب انتقال المجتمعات من النظام العسكري التسلطي إلى الديمقراطية:

---

[1] Thornton Rod, and Marina Miron. "Learning the lessons of COVID-19: homeland resilience in the United Kingdom-is it now time for both a dedicated civil defense organization and a paramilitary force?." Defence Studies. vol. 22, 2022: p. 2.

[2] Farangis Zikriyaeva. "Democratic Control of Armed Forces: A Legal Overview of the Imbalance of Power in Overseeing Armed Forces of Tajikistan". República y Derecho. vol. 5, no. 5 (2020): p. 10.

[3] Benjamin Graham, Michael Miller & Kaare Strom. "Safeguarding democracy: Powersharing and democratic survival". American Political Science Review, vol. 111, no. 4 (2017): p. 694.

[4] Hakkı Onen. "Civil-Military Relations In The Balkans: The Determinants Of Democratic Transformation". Akademik Hassasiyetler. vol. 5, no. 10 (2018): p. 38.

تمكنت العديد من الدول على مر العقود السابقة من لفظ التسلط العسكري، واشتغال أفراده بالعمل السياسي، وسيطرة القوات المسلحة على مقاليد الحكم والتخلص من قيود القمع وزيادة مساحة الحريات وتوطيد بيئة تسمح بنشوء الديمقراطية وانتقال المجتمع ككل من النظام الأوتوقراطي إلى الديمقراطي؛ وبالتالي، فتعمل تلك التجارب على رسم خارطة يمكن إتباعها لكي يمكن الاستفادة منها في تحقيق الانتقال الديمقراطي وإنهاء السيطرة العسكرية على كافة جوانب المجتمع وبالأخص شئونه السياسية؛ وفيما يلي تناولًا لأبرز تلك التجارب:

تجربة أسبانيا: عانى المجتمع الأسباني لسنوات عديدة تحت وطأة الحكم التسلطي الأوتوقراطي الذي فرضه فرانشيسكو فرانكو، والذي استطاع فيه الجيش بأن يتدخل بشكل سافر في العمل السياسي وتتشعب أدواره بين توفير الأمن الداخلي والتدخل في الشأن السياسي على نحو كبير؛ حيث أن القوات المسلحة في عهد فرانكو كانت مسيرة بشكل كبير للانتشار في الداخل الأسباني لفرض النظام وحماية السلطة ولم تكن تهتم بعمليات الدفاع عن الدولة من التهديدات الخارجية، وهو ما كان الاهتمام الأبرز عقب نهاية حكم فرانكو من خلال توجيه تركيز القوات المسلحة إلى مهام الدفاع والتأكد من عدم اشتراكه في الحماية الأمنية داخل البلاد مطلقًا[1].

وبعد رحيل فرانكو عام 1975، دخلت أسبانيا في فترة من التفاوض بين القوى المعارضة في المجتمع للنظام السابق وبقايا النظام الخاص بفرانكو حتى تم تكوين حكومة مدنية منتخبة ومستقلة تمامًا عن التحكم العسكري، إلى جانب تكوين نظام حديث ديمقراطي شبه-فيدرالي، وهو ما اعتبر المرحلة الأبرز في تاريخ البلاد التي ساهمت في انتقال أسبانيا إلى الديمقراطية[2].

كما تجدر الإشارة إلى أن أسبانيا تعتبر من الدول التي اعتمدت على آليات الرقابة المدنية الديمقراطية كمحاولة لمجابهة المشكلات والجائحات التي تعترضها دون الاعتماد على جهود الجيش بشكل منفرد، مما يسهم في تعميق أثر السلطة المدنية وحس التعاون بين كافة أجهزتها الدولة المدنية والديمقراطية والعسكرية في سبيل حماية أمنها الوطني، وذلك عبر الاستفادة من قواتها الشبه عسكرية التي تم استغلالها في أنشطة الدفاع المدني[3].

تجربة كوريا الجنوبية: تعتبر تجربة كوريا الجنوبية من أكثر التجارب التي يمكن الاستدلال بها لتحول الدول نحو الديمقراطية؛ حيث أكد هام وهيو[4] على أن كوريا الجنوبية قد اتخذت ري سينغمان كأول رئيسي لها في عام 1948؛ لكنه ما لبث أن استغل سلطته على نحو قمعي، قام بتشريع دستور يلغي فكرة الفترات الانتخابية الرئاسية لكي يظل في الحكم لأطول فترة ممكنة؛ وفي عام 1960 نشبت ثورة أطاحت به وأرغمته على النفي في هاواي، مما دعا اللواء بارك تشانغ-هي عام 1961 لتكوين انقلاب أسفر عن وصول الجيش للحكم ودخول الدولة في حقبة أوتوقراطية عسكرية.

وفي عام 1987، وبعد موجة من الاحتجاجات والثورات في البلاد التي قادتها قوى المعارضة السياسية انتقلت الدولة إلى نظام ديمقراطي، وبعد جولة من المفاوضات بين قوي المعارضة وبين رو تاي وو أحد القادة العسكريين الطامحين للحكم

---

[1] Ozan O. Varol "The military as the guardian of constitutional democracy" Colum. J. Transnat'l L., vol. 51, 2012: p. 23.

[2] Michael Newman Mireia., & Trenchs-Parera. "Language policies, ideologies and attitudes in Catalonia. Part 1: Reversing language shift in the twentieth century." Language and Linguistics Compass, vol. 9, 2015: p. 287.

[3] Thornton Rod, and Marina Miron. "Learning the lessons of COVID-19: homeland resilience in the United Kingdom-is it now time for both a dedicated civil defense organization and a paramilitary force?." Defence Studies. vol. 22, 2022: p. 3.

[4] Sung Deuk., & Hahmuk Heo. " The First Female President in South Korea: Park Geun-hye's Leadership and South Korean Democracy" Journal of Asian and African Studies, vol. 53, no. 5, 2017: p. 657.

استقر الفريقان على تكوين نظام رئاسي بانتخابات نزيهة، وصل على إثرها رو تاي وو بالفعل لسدة الحكم، لكن ما أن انقضت فترته الرئاسية، تم انتخاب زعيم المعارضة كيم يونغ-سام، معلنًا انتهاء تدخل القوى العسكرية والقوات المسلحة وقادة الجيش في العمل السياسي إلى وقتنا الحالي[1].

تجربة تشيلي: لا يمكن تناول تجارب الانتقال الديمقراطي في البيئات الغربية دون التطرق لتجربة تشيلي، والتي بدأت مع فترة حكم أحد الديكتاتوريين وهو أوغستو بينوشيه الذي بدأ فترة حكمه المستبد في عام 1973 حينما قام بتشكيل انقلاب عسكري أدى إلى وصوله للحكم؛ هذا وقد تمثلت فترة حكم بينوشيه بوجود العديد من أوجه القمع والاستبداد والظلم وانتهاك حقوق الإنسان على نحو كبير، مع انتشار الاعتقالات ضد المعارضين والأفراد الذين كانوا يجابهون ويرفضون حكمه بشكل كامل، ناهيك عن أعمال القتل والتعذيب التي بلغت آلاف المواطنين الراغبين في التخلص من الحكم العسكري القمعي[2].

وبعد سنوات طويلة، تمكنت قوى المعارضة من تكوين تحالف قوي ساهم في تكتل الأفراد والجهات الرافضة لحكم بينوشيه العسكري الديكتاتوري، وهو ما ساعدهم على القيام بتكوين حملات دعائية تعبر عن آرائهم في السلطة ورغبتهم في الإطاحة بها تحت شعار "لا"؛ وفي عام 1990، تمكنت تشيلي من الانتقال إلى الديمقراطية بعد نجاح تكتل المعارضة بالتخلص من حكم بينوشيه؛ حيث تم تكوين نظام ديمقراطي تمكن بعد فترة طويلة وبالتحديد في عام 2004 من محاكمة بينوشيه ووضعه تحت الإقامة الجبرية[3].

خاتمة:

يستخلص مما سبق بأن نظريات العلاقات المدنية-العسكرية حددت كيفية قيام الدول بتكوين آلية متبعة يتم خلالها تحقيق الديمقراطية والحفاظ عليها من خلال إدارة سلطات الجيش باعتباره قوة لا يمكن إغفال قوتها وإمكانية تأثيرها بشكل ملموس على كافة جوانب الحياة وبالأخص القطاع الاجتماعي والسياسي، مما قد يؤدي إلى انتقال الدولة إلى أنظمة سياسية استبدادية أو تسلطية أو أوتوقراطية أو ديمقراطية؛ ولكي يتم ذلك، فينبغي فرض الرقابة المدنية الديمقراطية بشكل كامل من خلال تفعيل مفهومي السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية، عبر وضع معايير لمراقبة سلطات الجيش والتأكد من عدم اشتراكه في العمل السياسي على نحو تنص عليه مواد الدستور بشكل واضح وعلى نسق ديمقراطي تام على يد حكومة منتخبة.

بهذا الصدد، فقد ظهرت العديد من النظريات التي تساعد الأفراد على استيعاب طبيعة تلك العلاقات وفهم خصائص جهاتها المدنية والعسكرية، لكي يمكن بناء نماذج قابلة للتطبيق تساعد على ردع السلطات العسكرية ومنعهم من الدخول للنسق السياسي والاحتفاظ بمهنيتهم واحترافيتهم كأعضاء فاعلين في المجتمع لهم الحق في التشارك بعملية صنع السياسات

---

[1] Thomas Kern., & Thomas Laux. " Revolution or Negotiated Regime Change? Structural Dynamics in the Process of Democratization. The Case of South Korea in the 1980s " Historical Social Research, vol. 42, 2017: p.p. 265-266.

[2] Daniel Soltman. " Applauding Uruguay's quest for justice: dictatorship, amnesty, and repeal of Uruguay Law No. 15.848" Wash. U. Global Stud. L. Rev, vol. 12, 2018: p. 838.

[3] Irina Dzero. "Larraín's Film No and Its Inspiration, El plebiscito: Chile's Transition to Democracy as a Simulacrum" Confluencia, vol 13, no. 1, 2015: p. 121.

واتخاذ القرارات دون الاستئثار بالقرار السياسي وقمع باقي السلطات المدنية، بل يتم فرض الرقابة عليهم كأي مؤسسة أخرى أو منظومة خدمية في المجتمع.

وبعد تحليل نظريات العلاقات المدنية-العسكرية السابقة من مصادرها الأولية وعرض ما تُبنى عليه من افتراضات، يمكن التوصل إلى أن تلك النتائج تعطي تنظيرًا أدبيًا لكيفية تكوين العلاقة بين السلطة المدنية وبين القوات المسلحة، والكيفية المثلى لتحقيق الرقابة الديمقراطية على سلطات الجيش في محاولة لمنعه من ممارسة العمل السياسي وزيادة احترافيته بموجب القانون والتشريعات التي تقوم بتشريعها وإنفاذها سلطات منتخبة تحت ظل نظام ديمقراطي.

تلك الأنظمة التي اتضح بأنها لا تؤدي إلا لانتشار الفساد الاقتصادي، والسياسي، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الخاصة بالتعبير واختيار الحكام تعتبر سمة أساسية في الدول ذات الحكومات الغير مدنية التي لا تتواجد بها آليات فعالة للرقابة الديمقراطية؛ وكلما وُجدت تلك المشكلات في غياب السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية في الحكومات الشمولية كلما قلت فرص الانتقال الديمقراطي لمجتمعاتها.

ولكي يمكن التفرقة بين السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية، فيمكن تناول السيطرة المدنية على أنها وجود حكومة مدنية ينتخبها الشعب ورئيس مدني وقضاء مستقل؛ حيث لا يتدخل القادة العسكريين هنا في تقاسم السلطة أو الاستئثار بقرارات الدفاع والتمويل، باعتبار أن القوات المسلحة ليست إلا جزء من حكومة الدولة يسيطر عليها رئيس مدني ولا يسمح لها بالتدخل في الشأن السياسي.

أما الرقابة الديمقراطية فيمكن النظر لها باعتبارها الذراع التي تعتمد عليه السيطرة المدنية من خلال الاستعانة بأجهزة ومنظمات ومؤسسات حكومية وأهلية تعمل على التحقق من مدى سيطرة الحكومة المدنية على القوات المسلحة ومنعها من أي محاولات للوصول إلى السلطة والاشتغال بالعمل السياسي؛ حيث يتمثل ذلك في جهود البرلمان والإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتوفير تلك الرقابة بشكل مستمر.

ويتضح هنا بأن استدامة السيطرة المدنية تعكس استدامة النظام الديمقراطي نفسه داخل الدولة، وهو ما يجب تدعيمه بمنح استقلال قضائي تام، وصوت تشريعي داخل البرلمان ينبع من آراء الشعب نفسه متجسدًا في ممثليه من الناخبين والأعضاء، إلى جانب آراء الإعلام الحرة والنزيهة التي لا تعارض إلا لما فيه تحقيق الصالح العام للمجتمع ككل؛ تلك الآليات تسهم بشكل ملحوظ في توطيد الديمقراطية وبالتالي ترسيخ السيطرة المدنية على الجيش والقوات المسلحة، وتقوية سلطة الحكومة المنتخبة والرئيس المدني، وبالتالي يساعد ذلك على تقوية الدور الرقابي على القوات المسلحة.

ولا شك بأن العديد من المجتمعات لا تزال واقعة بالفعل تحت إمرة القيادات العسكرية التي تجعل القوات المسلحة كيانًا سياسيًا يقود كافة جوانب الدولة ويحكم مواطنيها بشكل لا يتوافق مع أسس الديمقراطية، وعلى نحو يتسم بكثرة أوجه القمع وتقليل فرص المواطنين لأدنى مستوياتها في اختيار مصائرهم أو المطالبة بحقوقهم؛ ولعل المشكلة الأساسية تكمن في خوف السلطات العسكرية من انتهاء نفوذهم وانقضاء سطوتهم التي تدر عليهم بالأرباح المادية والمعنوية لسنوات طويلة؛ حيث يمكن لكل ذلك أن ينتهي ببساطة بمجرد انتقال الدولة إلى النسق الديمقراطي.

ومن هذا المنطلق، فقد تمكنت الدراسة من تحديد جوانب الانتقال الديمقراطي من خلال تحليل النظريات التقليدية والبديلة للعلاقات المدنية العسكرية، ومن ثم تحليل الوثائق التي تشير إلى أهمية العناصر التي تساعد على تحقيق السيطرة

المدنية والرقابة الديمقراطية، مع الاستشهاد بأبرز التجارب التي تمكنت ن تحقيق ذلك بالفعل، والتي تمكنت وبنجاح ملحوظ من تكوين حكومات ذات سيطرة مدنية على الجيش والقوات المسلحة من خلال تكوين نظام حكومي مدني ومنتخب يخلو من القادة العسكريين، وتحقيق استقلال القضاء وتدشين برلمان شعبي بحت لا يحقق مصالح فئة معينة دون غيرها، ولا ينصاع لأوامر ونواهي القوات المسلحة وأفرادها من القادة والأجهزة المعنية ذات الصلة بصدد اتخاذ أي قرار يمس أمن وحقوق الدولة وتنميتها على كافة الأصعدة.

وبالتالي، فإن تثقيف الشعب وتعليمه بضرورة المطالبة بحقوقه والاشتغال بالسياسة لهو أمر واجب لكي يمكن تكوين تكتلات من قوى المعارضة داخل المجتمعات تعمل على قيادة رأي الشعب الجمعي للانتهاء من فترات القمع الطويلة التي لا تصب في مصلحتهم، والعمل على انتقال المواطنين إلى حقبة الديمقراطية التي تساعدهم على نيل كرامتهم وتحقيق التنمية لهم.

تلك المعارضة لها دور كبير إذن في توفير مستوى من التشارك المجتمعي يسمح بالتصدي إلى قرارات الحكومة العسكرية، والاستمرار بمجابهة قراراتهم القمعية والاستبدادية والتسلطية، إلى أن تنقضي فترة الحكم العسكري ويتم إقصاء دورهم السياسي وعدم رجوع له إلا في حالات معينة يتم خلالها تفعيل دور المشاركة المجتمعية والتآلف الوطني بين القوى السياسية الأخرى دون استئثار أي منها بالقرار الأخير.

وفور حدوث ذلك، فينبغي لقوى المعارضة تكوين انتخابات نزيهة ينتقي فيها الشعب بنفسه رئيسًا للبلاد وحكومة منتخبة مدنية تهتم بالسيطرة على الجيش وتحييد دوره السياسي، ومنعه من التدخل بالشأن السياسي مطلقًا، والعمل على تنفيذ التشريعات والقوانين التي تسنها أجهزة الدولة البرلمانية بشكل حر يعكس توجهات الشعب، دون التأثير على رأي القضاء واستقلاله بهذا الصدد؛ وذلك لكي يتحول الجيش إلى مجرد جهاز من أجهزة الدولة وجزء تابع للحكومة.

ولكي يمكن التأكد من تحقيق ذلك بشكل مستدام، فعلى قوى المعارضة السماح لكافة المنظمات الحقوقية ومنصات الإعلام والصحافة والتي تخدم حريات الرأي وتضمن عدم تدخل الجيش بالعمل السياسي أو وصوله للحكم مرة أخرى بفرض الرقابة الديمقراطية على أجهزة القوات المسلحة، وقطاعاته، مع منح تلك المنظمات السلطات الكافية لفرض العقوبات على الجيش فور تدخله في السياسة بشكل يتعارض مع مصلحة الشعب أو يتنافى مع روح الديمقراطية التي انتقلت لها الدولة.

ومن هذا المنطلق، وبعد تحقيق السيطرة المدنية والرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، يتحقق تمهيد المجتمعات ككل لكي تنتقل إلى الديمقراطية وتلحق بركب حرية الرأي والانتخاب التي وصلت لها الدول المختلفة في الثمانينيات والتسعينيات والسبعينيات، وهو ما يمكن تحقيقه إذا ما تم السير وفق الخارطة الديمقراطية التي تساعد على نبذ الحكم العسكري ومنع القوات المسلحة من امتلاك أي قوة للسيطرة على الحكومة أو الرئاسة، أو التدخل في العمل السياسي مطلقًا.

المراجع

باللغة العربية:

- إبراهيم اسعيدي. "مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية – العسكرية". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- باراني، زولتان "الجندي والدولة المتغيرة " بناء جيوش ديمقراطية في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركتين" أبو ظبي: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.
- بيزان، حنان الصادق. "نقل وتوطين التكنولوجيا من المنظور الاجتماعي في ظل المنافسة والاقتصاد المعرفي" المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات. مجلد 1، العدد 1، 2020.
- سيوترز، جوزيف؛ وسي، بول؛ وفينيما، فان؛ وبيريز، روبرت "تعريف المؤسسات العسكرية، من كتاب إدارة المؤسسات اعسكرية، النظرية والتطبيق" أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.
- فطرياني، دينا. "آليات التعريب لمصطلحات تكنولوجي في صحيفة الجزيرة (دراسة فقه اللغة)". إندونيسيا: جامعة سلطان مولانا حسن الدين بنتن الإسلامية الحكومية.
- ماضي، عبد الفتاح "الديمقراطية والبندقية " العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة" بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2021.

باللغة الأجنبية:

- Antwi-Boasiako, K. B., & Hasbun, J. H. "Terrorism and the military institution: History and Definitions" International Journal of Political Science, vol. 5, No. 4, 2019.
- Anwaar Mohammed. "The Decline of the Military's Political Influence in Turkey". Unpublished Master's Thesis, 2014.
- Barry Cannon & Mo Hume. "Central America, civil society and the pink tide': democratization or de-democratization?".Democratization. vol. 19, no. 6 (2012).
- Benjamin Graham, Michael Miller & Kaare Strom. "Safeguarding democracy: Powersharing and democratic survival". American Political Science Review, vol. 111, no. 4 (2017).
- Craig Bailie & Lindy Heinecken. "South Africa's post-apartheid military: lost in transition and transformation". Scientia Militaria, South African Journal of Military Studies, vol 48, no. 1 (2020).
- Cristian Istrate, & Radu-Nicolae Oltianu. "Remodeling Civil-Military Relations In The Light Of Streamlining Democratic Civilian Control Over The Armed Forces.". Strategic Changes In Security And International Relations (2020, April 9-10).
- Daniel Soltman. " Applauding Uruguay's quest for justice: dictatorship, amnesty, and repeal of Uruguay Law No. 15.848" Wash. U. Global Stud. L. Rev, vol. 12, 2018.

- David Pion-Berlin & Danijela Dudley. "Civil-Military Relations: What is the state of the field. Handbook of military sciences". Cham: Springer, 2020.
- Douglas L. Bland. "A unified theory of civil-military relations". Armed Forces & Society. vol. 26, no. 1 (1999).
- Dragan Đukanović. "Current Foreign Policy Challenges of Serbia and Asymmetric Security Threats" Belgrade: Ministry of Defence of the Republic of Serbia, 2018.
- Farangis Zikriyaeva. "Democratic Control of Armed Forces: A Legal Overview of the Imbalance of Power in Overseeing Armed Forces of Tajikistan". República y Derecho. vol. 5, no. 5 (2020).
- Gerhard Kümmel. "Civil-military relations in Germany: past, present and future". Sowi-Arbeits papier. no. 131 (2014).
- Hakkı Onen. "Civil-Military Relations In The Balkans: The Determinants Of Democratic Transformation". Akademik Hassasiyetler. vol. 5, no. 10 (2018).
- Ian Westerman. " Too much Western bias? The need for a more culturally adaptable approach to post-conflict security sector reform" Defense & Security Analysis, vol. 33, no. 3, 2017.
- Irina Dzero. "Larraín's Film No and Its Inspiration, El plebiscito: Chile's Transition to Democracy as a Simulacrum" Confluencia, vol 13, no. 1, 2015.
- Kendra Roddis. "An Examination of the New Zealand Defence Force's Civil-Military Coordination in Pacific Disaster Relief Responses". Unpublished Master's Thesis, 2019.
- Levy, Y. "What is controlled by civilian control of the military? Control of the military vs. control of militarization" Armed forces & society, Vol. 42, No. 1, 2016.
- Meidi Kosandi, & Subur Wahono. "Military Reform in the Post-New Order Indonesia: A Transitional or a New Subtle Role in Indonesian Democracy?" Military Reform in the Post-New Order Indonesia, vol. 12, no. 2, 2020.
- Michael Newman Mireia., & Trenchs-Parera. "Language policies, ideologies and attitudes in Catalonia. Part 1: Reversing language shift in the twentieth century." Language and Linguistics Compass, vol. 9, 2015.
- Mónica Iglesias Vázquez. "Social Movements in Chile (1983–2013): Four Theoretical and Historical Moments.". Latin American Perspectives. vol. 44, no. 4 (2017).
- Morris Janowitz. "The Military in the Political Development of New Nations". Chicago: Phoenix Books The University of Chicago Press, 1964.

- Morris Jantowitz. "The Professional Soldier: A Political and Social Portrait". New York: Free Press, 1966.
- Mustafa Uluçakar. "An outlook into the Turkish civil-military relations after the 2016 coup.". Journal of Public Affairs. vol. 21, no. 2 (2021).
- Nihed Guendouzil. "Outside 'The Soldier and the State': The Reconsideration of Civil Military" Dirasat Waabhath Review The Arabic Journal of Human and Social Science. vol. 13, no. 3, 2021.
- Ozan O. Varol "The military as the guardian of constitutional democracy" Colum. J. Transnat'l L., vol. 51, 2012.
- Özüm Uzun, & Ahmed Elerian. "Civil-Military Relations in Egypt Since 2013" Güvenlik Stratejileri Dergisi, vol. 15, no. 32, 2019.
- Peter D. Feaver. "Armed Servants: Agency, Oversight, and Civil-Military Relations". Massachusetts: Harvard University Press, 2003.
- Rebecca L. Schiff. "The military and domestic politics: A concordance theory of civil-military relations". Abingdon: Routledge, 2008.
- Samuel P. Huntington. "The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations". Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1957.
- Sung Deuk., & Hahmuk Heo. " The First Female President in South Korea: Park Geun-hye's Leadership and South Korean Democracy" Journal of Asian and African Studies, vol. 53, no. 5, 2017.
- Thomas Kern., & Thomas Laux. " Revolution or Negotiated Regime Change? Structural Dynamics in the Process of Democratization. The Case of South Korea in the 1980s " Historical Social Research, vol. 42, 2017.
- Thornton Rod, and Marina Miron. "Learning the lessons of COVID-19: homeland resilience in the United Kingdom-is it now time for both a dedicated civil defense organization and a paramilitary force?." Defence Studies. vol. 22, 2022.
- Vladimir O. Rukavishnikov, & Michael Pugh. "Civil-Military Relations". Cham: Sptinger, 2018.
- Ziad Koussa. "The 2011 Revolutionary Uprisings in Egypt: A Neo-Marxist Analysis" Unpublished PhD, 2018.

الشغب في المنافسات الرياضية: الو اقع والمأمول

د. إبراهيم أيت وركان: أكاديمي باحث في العلوم القانونية والسياسية، المغرب.

Aitourigane.sgg@gmail.com

الملخص:

لم يكن مفاجئا أن تسارع التشريعات إلى إقرار أحكام قانونية وتنظيمية من أجل محاولة التصدي لظاهرة الشغب في المنافسات الرياضية وذلك من خلال استعمال السلاح الجزائي واعتماد وظيفة القانون الجنائي الرمزية التي ترجح كفتها في أوقات الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية مما يزيد من طلب الرأي العام على التدخل بالأداة الجنائية علاجا للمشاكل الطارئة، ويجب التصريح أن الدول لم تجد بدلا من الاستجابة السريعة للنقاش الذي أثير حول موضوع العنف في المنافسات الرياضية والدعوات التي رافقته بضرورة إيجاد آليات لمكافحة ظاهرة أصبحت عنوانا لكل منافسة رياضية، وقد تم ذلك فعلا بخلق قاعدة جنائية تضمنت أحكاما، خاصة أو استثنائية، مبتغيا من خلالها التصدي للظاهرة لا سيما أمام عجز المقتضيات التقليدية المتمثلة في المبادئ العامة للقانون الجنائي عن مجابهة هذه الآفة التي تأتت المشهد الرياضي الوطني والدولي، ومن جهة أخرى نشير إلى أن بحث التشريعات عن الحلول الممكنة لمواجهة الشغب الرياضي فرض عليه تبني سياسة جنائية جديدة حاول من خلالها الجمع بين البعد الوقائي وبين الردع الجنائي في معالجته أعمال العنف التي تحدث في المنافسات الرياضية مع محاولة الأخذ بعين الاعتبار الجو العام الذي يؤطر هذه الأنشطة الرياضية ألا وهو الفرجة الرياضية. فأي واقع تعرفه ظاهرة الشغب في المنافسات الرياضية وما المأمول في شأنها في ظل النصوص التشريعية والتنظيمية المؤطرة لها؟

الكلمات المفتاحية: التشريع، الشغب، المنافسة الرياضية، الواقع، المأمول.

Hooliganism in sports competitions: reality and hopes

Abstract:

It was not surprising that the legislation hastened to adopt legal and regulatory provisions in order to try to address the phenomenon of hooliganism in sports competitions, through the use of penal weapons and the adoption of the symbolic function of criminal law, which outweighs its balance in times of economic crises and social and political unrest, which increases the demand of public opinion to intervene with the tool criminal remedy for urgent problems, It must be stated that the countries did not find, instead of responding quickly to the discussion that arose on the subject of violence in sports competitions and the calls that accompanied it, the need to find mechanisms to combat a phenomenon that has become a title for every sports competition, and this was actually done by creating a criminal rule that included special or exceptional provisions, through which Addressing the phenomenon, especially in the face of the inability of the traditional provisions represented in the general principles of criminal law to confront this scourge that has come to the national and international sports scene, On the other hand, we point out that the legislation's search for possible solutions to confront sports hooliganism forced him to adopt a new criminal policy through which he tried to combine the preventive dimension with criminal deterrence in dealing with acts of violence that occur in sports competitions, while trying to take into account the general atmosphere that frames these

activities. Sports, which is sports watching. What reality do you know about the phenomenon of hooliganism in sports competitions, and what is hoped for in light of the legislative and regulatory texts framing it?

Keywords: législation, riot, sports compétition, reality, Hope.

تقديم

ما من شك أن العصر الحديث يعد عصر ازدهار للرياضة ففيه نصعت أساليبها ونضجت طرق تسييرها وتدبيرها وأخصبت مادتها وتنوعت أغراض تعبيرها حتى وسعت ما اقتضته الحضارة الراهنة من مطالب[1]، لتضحى اليوم وسيلة تعكس شغف الانتماء لدى الانسان، ناهيك عن كونها ميزة اقتصادية لمجموعة من الكيانات الرياضية، علاوة على وظيفتها على المستوى الاجتماعي والإنساني، وبالتالي فإن المظاهر الرياضية بحد ذاتها تعتبر ترسيخا لوحدة الشعوب وتآخيها عبر تنظيم البطولات والمنافسات العالمية والدولية واستضافتها بشكل منتظم في مختلف قارات العالم مما يوفر فتح النوافذ والأبواب بين الثقافات والشعوب والتعرف على مجتمعات وقيم وأنماط سلوكية والاطلاع على تجارب بينية مما يضاعف فرص التلاقي والتآخي والتقريب بين الشعوب[2].

ولتحقيق الأهداف السامية للرياضة ودرءا لكل ما من شأنه المساس بالنبل السامية للتظاهرات والمنافسات الرياضية، تم إخضاع الرياضة لسلطة مجموعة من المؤسسات واللجان الدولية، وتم سن قواعد قانونية للحفاظ على أخلاقيات الألعاب، وذلك من أجل أن تمارس الرياضة في شكلها الرسمي وفق ضوابط وأخلاقيات محلية أو فردية[3]، مع العلم أن الاتجاه العام في تنظيم المنافسات والتظاهرات الرياضية يخضع معظمه لنظم أرستها لجان دولية، كاللجنة الأولمبية الدولية[4] والاتحادات الدولية لمختلف المنافسات الرياضية[5]، وغيرها من المنظمات التي باتت تتمتع بسلطة على غالبية الأنشطة الرياضية الرسمية[6].

---

1 -يعتنق الكثيرون فكرة إيجابية عن الرياضة ودورها السامي في مجابهة أشكال العنصرية والتعصب، ومكانتها المهمة في مناهضة هذه الظواهر السيئة، وذلك ما يعبر عنه نيلسون مانديلا وهو أبرز المناضلين ضد الظلم والعنصرية في العالم بأن "الرياضة لها سلطة تغيير العالم"، معتبراً إياها أداة للتغيير، ويصنفها بأنها :"سلطة توحيد الناس"، والرياضة تخلق الأمل في مكان لا يوجد فيه إلا اليأس، إنها أقوى من الحكومات في إسقاط الحواجز العنصرية"، وهذا الرأي هو خلاصة مسيرة نضالية خالدة في تاريخنا المعاصر في مناهضة التميز وأنظمة الفصل العنصري وكسر الحواجز المفروضة بسبب اللون والعرق، تجربة تكللت بوصوله كأول رئيس ذو بشرة سوداء لجنوب إفريقيا.

2-نستشهد من التاريخ بمباراة كرة القدم التي أجريت بين فريق الاتحاد السوفييتي السابق وفريق ألمانيا الفيدرالية السابقة والتي أجريت في أجسبورج Augsbourgوكانت سببًا في تخفيض التوتر بين البلدين وتركت انطباعاً طيباً، كما يستذكر الشعبين الأمريكي والصيني مباراة تنس الطاولة بين فريق الولايات المتحدة الأمريكية وفريق الصين الشعبية والتي مثلت نقطة مهمة في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

3 - محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "تنافر تنظيم الرياضة مع المفاهيم والواقع والتشريع"، إصدارات مؤسسة محمد الإدريسي العلمي المشيشي"ما مدى حاجة الرياضة إلى تنظيم قانوني جديد بالمغرب" مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2017 ص 15..

4- اللجنة الدولية الأولمبية بالإنجليزية International Olympic Committee وبالفرنسيةComité International Olympique هي منظمة مقرها في لوزان، سويسرا، أنشأها بيير دي كوبيرتان وديمتريوس فيكلاس في 23 يونيو من سنة 1894 عبر الكونغرس الأولمبي عدد الأعضاء فيها هو 206 لجنة أولمبية وطنية يترأسها الألماني توماس باخ منذ سنة 2013.

5 - مثلا الاتحاد الدولي لكرة القدم Fédération Internationale de Football Association ويعرف اختصارًا باسم فيفا (FIFA)، هي الهيئة المنظمة للعبة كرة القدم في العالم، تأسست في 21 من مايو من العام 1904 في باريس، ويقع مقرها بمدينة زيورخ في سويسرا ويضم 211 من اتحادات كرة القدم في العالم، وكان يرأس الفيفا السويسري جوزيف بلاتر إلى أن استقال في 2 يونيو2015 وفي 26 فبراير 2016 انتخب جياني إنفانتينو كرئيس للفيفا.

6- أقر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) مجموعة من التعديلات التي همت العديد من النصوص القانونية بهدف تشديد الخناق على أي ممارسات تفرقة أو تمييز فأصبح يعتبر الشتائم والشعارات والألفاظ وحتى السلوكيات التي تعتبر تمييزاً على أساس "لون البشرة، الأصول الإثنية- الجغرافيا أو البنية الاجتماعية – الجنس – التوجه الجنسي- اللغة – الدين – الآراء السياسية – الثروة – الولادة" جريمة يفرض عليها عقوبات شديدة.

أهمية الدراسة:

نشير إلى أن العنف المرتكب بمناسبة التظاهرات الرياضية يشكل أحد المواضيع التي حظيت باهتمام الاتحادات الوطنية والدولية في الآونة الأخيرة، وهو الأمر الذي يستوجب الكثير من البحث والاستطلاع والتنقيب في أسبابها وسبل تجاوزها، خصوصا أن هذه الظاهرة عرفت انتشارا واسعا وأصبحت أعمال الشغب سمة تميز كل تظاهرة أو منافسة رياضية، فلا تكاد تخلو وسائل الإعلام من أنباء عن قيام مثل هذه الأعمال في بلد ما[1]، وما ينتج عنها من أضرار خطيرة على الأفراد[2] والحكومات سواء من الناحية الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بل وحتا البيئية، وهذا ما يعيد إلى الأذهان سؤال دور هذه السلطات العمومية ووظيفتها في المجال الرياضي، فليس من الممكن الاهتمام بالمشروعات وتقديم الخدمات الرياضية دون إقرار الأمن والنظام، إذ لابد من القيام بالوظيفتين مجتمعتين تحقيقا للأمن والاستقرار ولاسيما بمناسبة إجراء المنافسات الرياضية[3].

أهداف الدراسة:

وتجدر الإشارة إلى أن المنافسات الرياضية الكروية تعد وجها بارزا لانتشار ظاهرة الشغب وذلك راجع إلى كون كرة القدم من أقدم رياضات العالم وأكثرها شعبية وتأثيرا في فئات المجتمع، ولذلك صاحبتها العديد من مظاهر العنف والشغب والعدوان بين المناصرين وحتى المنظمين لهذه الرياضة، مما شكل بؤرة للنقاش ومحورا مثيرا للتساؤل والدراسة لدى الكثير من الباحثين[4] حيث أضحت ظاهرة العنف بملاعب كرة القدم مشكلة اجتماعية متعددة الأبعاد لدى كل الدول التي تنظم

---

1 - لقد أصبحت الملاعب أهم وسائل التنفيس والترويح والهروب من الضغوط النفسية والاجتماعية، والتي شكلت في الغالب هاجسا خطيرا ومؤثرا على سلوكات الأفراد والجماعات الرياضية، لكن هذا التفريغ النفسي وإخراج المكبوتات الضاغطة عادة ما يتم تصريفه أو استغلاله بكيفيات وانفعالات جانحة وخارجة عن نطاق الضبط الاجتماعي، أي في صورة سلوكات منافية للقانون والآداب العامة .وهو ما نلاحظه من خلال الانتشار الكبير للعنف الرياضي، وارتفاع معدل الانحراف والجريمة وفق وثيرة متزايدة في الملاعب خاصة ما تعلق بأحداث الشغب والاشتباكات الجماعية وتخريب وسائل النقل والمنشآت الرياضية عقب كل مباراة لكرة القدم، وهو ما وفر جوا خصبا ساهمت فيه وسائل الإعلام الرياضي بإشعال بعض الحساسيات والأحقاد بين المناصرين، ضاربين بعض الحائط كل ماله علاقة بالأخلاقيات المهنية للصحافة الرياضية، التي تستوجب دائما الاحترافية في نقل وتداول الأخبار، لا لشحن المناصرين بشكل سلبي وزيادة التشنجات وتأجيج العصبية والقضاء على الأهداف السامية التي وجدت لأجلها الرياضة.

2 - إن التاريخ يوثق للعديد من التظاهرات الرياضية التي تحولت إلى مأساة حقيقية، خلفت وراءها العديد من الضحايا، والخسائر المالية الفادحة، كما هو الحال، لما يعرف بأحداث بورسعيد في مصر سنة 2012، والتي تحول فيها لقاء عادي في الدوري المصري لكرة القدم، بين نادي الأهلي المصري والنادي المصري البورسعيدي، إلى مجزرة راح ضحيتها أكثر من سبعين شخصا من جماهير الأهلي المصري، واللذين لقوا حتفهم على أثر أعمال أعمال شغب ارتكبت أثناء المباراة، وترتب عن هذه الأحداث صدور أحكام بالإعدام في حق عدد من المشاغبين.

3- قد يتفاجأ الكثير إذا عرفوا أن الرياضة ولدت مع العنف، فإذا ما عدنا للوراء بالزمن سنلاحظ بأن العنف لصيق بتاريخ الرياضة، واستمرت كذلك حتى تم تهذيبها وأصبحت بشكلها الحضاري الممارس في هذه الأيام، فمنذ آلاف السنين وأنشطة التسلية واللهو والأنشطة التنافسية أو ما يسمى الآن بالرياضة اتصفت بالعنف والتنافس الشديدة، على الرغم من اختلاف هذا العنف من رياضة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر إلا أن العنف بصفة عامة وبأشكاله المتعددة ظل لصيقا لهذه المنافسات". فظاهرة الهوليغانيزم hooliganisme» Le» مثلا ليست بظاهرة حديثة العهد، حيث ظهرت ببريطانيا العظمى سنة 1898، ويقال بأن لفظ هوليغانز «Hooligan» قد جاء من اسم لص إيرلندي مشهور عاش في لندن في القرن التاسع عشر يدعى باتريك هوليغانز «Patrick HOOLIGAN» وكان معروف عنه العنف والتخريب، كما يقال أن المفهوم من الناحية التاريخية يرجع إلى المصطلح « Hoolihan » الذي ينحدر من اسم إحدى العائلات الإيرلندية التي كانت قد اشتهرت بعنفها الشديد في فترة حكم الملكة فيكتوريا سنة 1989 وقد تم تداول هذه التسمية بهذا الشكل «Hooliga» نتيجة تلاعب أحد الصحفيين بلفظها بسبب خطأ مطبعي، عندما كان يبحث عن تسمية للسلوكات العنيفة التي تحدث خلال اللقاءات الكروية.

4 - إن مسببات ظاهرة الشغب في التظاهرات الرياضية، تختلف في مرجعيتها، فقد تكون ناتجة عن أسباب اجتماعية أو سياسية، وقد تكون دينية أو عرقية، وقد تمتزج فيها جميعا، وبل تكون في بعض الأحيان، وليدة أسباب لحظية، وبالتالي تتحول التظاهرات الرياضية من فضاء للفرجة والمتعة إلى فضاء للخروج عن الضوابط القانونية، فنصبح أمام كشكول من الجرائم، تتنوع ما بين الضرب والجرح والتخريب وإتلاف ممتلكات الغير أو العامة، بل تصل إلى القتل في العديد من الحالات.

المنافسات الرياضية، والمغرب على وجه الخصوص نظرا للاهتمام المتزايد لدى فئة الشباب بهذه الرياضة- والذي يعطيها مجموعة من الأبعاد الثقافية الأنثروبولوجية المرتبطة بتطور الحركات الرياضية-، وكذا التغيرات الثقافية التي لم تكن بمنأى عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي وبالتالي لم يسلم هذا الأخير من إرهاصات هذه الظاهرة ولم يبقى بمنأى عنها على الرغم من أن هذا النوع من الممارسات في التظاهرات الرياضية يبدو غريبا -بل ومتطفلا- على الواقع المغربي المتشبع بثقافة الحوار البناء وبوعيه المشهود له بقيم الانفتاح والتسامح وتقبل الرأي الآخر دون إقصاء أو تهميش[1].

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تتفرع عن الإشكالية السالفة الذكر مجموعة من التساؤلات الفرعية منها ما يتصل بواقع السياسة الجنائية في مكافحة الظاهرة ومنها ما يتعلق بآفاق هذه السياسة في مواجهة الشغب الرياضي، فما هي أبرز تجليات السياسة الجنائية في مكافحة جرائم الشغب في الملاعب الرياضية؟ وما مدى كفاية المقاربة الزجرية في التصدي للظاهرة وهل هذه المقاربة الردعية والدفع بالأداة الجنائية (الغلو في التجريم) كافيان لمكافحة جرائم الشغب في المنافسات والتظاهرات الرياضية أم أنه لابد من اعتماد مقاربات أخرى؟ وهل وفر المشرع المغربي في مقابل الضوابط التشريعية الآليات المؤسساتية والإمكانيات المادية والبشرية الضامنة لتفعيل السياسة الجنائية وبلوغ مراميها وأهدافها؟

منهج الدراسة:

ارتباطا بالإشكاليات المطروحة وتقيدا بالفكرة المحورية للدراسة، سنحاول في هذا المقال التعرض لعدة نقاط قانونية من خلال المناقشة العميقة مع التحلي بالدقة المطلوبة، انطلاقا من منهجية تقوم على الجمع بين الجانب الوصفي الذي لا غنى عنه في دراسة أي مؤسسة قانونية والجانب التحليلي، معتمدا في ذلك على المزاوجة بين المنهج الاستقرائي بما يتطلبه من رصد لوضعية الظاهرة، وانطلاقا من مختلف القواعد القانونية المنظمة لها، مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطي الذي نتوخى من خلاله استخلاص القواعد والأحكام من النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، علاوة على وضع الفكرة ونقيضها لمحاولة الوصول إلى تقديم بعض الإجابات حول ما يطرحه موضوع الشغب في المنافسات الرياضية من أسئلة نظرية وعملية.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى محورين أول سنتطرق فيه إلى واقع ظاهرة الشغب في المنافسات الرياضية، وذلك من خلال توضيح مختلف تجلياته، مع استحضار مختلف جوانب القصور التي تعتري السياسة الجنائية في مكافحته، أما المحور الثاني فيتعلق بآفاق السياسة الجنائية في مواجهة الشغب في المنافسات الرياضية سواء على مستوى الآليات التشريعية أو فيما يخص المواكبة المؤسساتية لمختلف الأجهزة المتدخلة من مؤسسات للدولة وجماعات ترابية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص.

أولا: و اقع ظاهرة الشغب في المنافسات الرياضية

1 -حفصة المومني، الجريمة الرياضية بين القانون الجنائي والقانون التأديبي للجامعة الملكية لكرة القدم، دار نشر المعرفة، طبعة 2014، ص5.

تقوم الدولة في إطار مكافحتها للجريمة بوضع سياسة جنائية وفق منظومة تشريعية تعبر عن إرادة المجتمع ورأيه في منع الأفعال الجرمية ووضع الوسائل الكفيلة لذلك مع استحضار كون السياسة الجنائية[1] لا تقتصر على مجرد سن نصوص تشريعية زجرية، وإنما وضع أصول عامة أو حلول ومبادئ لها صلة بأصول القانون الجنائي الموضوعي والمسطري بغية الوقاية من الجريمة ومحاربتها وفق ضوابط محددة ومكافحتها بالتصدي لمرتكبيها وتوقيع الجزاء المناسب عليهم كمرحلة موالية ومعاملتهم بقصد إصلاحهم وإعادتهم إلى أحضان المجتمع من جديد[2].

ولما كان الهدف من السياسة الجنائية هو الحد من الظاهرة الإجرامية من خلال نظام فعال للتجريم يحمي المصالح العليا للمجتمع وقيمه الراسخة وذلك بموجب نظام عقابي يوفر الضوابط المثلى للمحاكمة العادلة من خلال قضاء نزيه ومستقل، فإن ما يجب التأكيد عليه في الوقت الراهن هو أن التحولات التي يعج بها العالم والتي لا تزداد معها جوانب الحياة المختلفة إلا تعقيدا كان لها انعكاس مباشر على الظاهرة الإجرامية بشكل عام، وجرائم شغب الملاعب الرياضية بوجه خاص[3]، بحيث أن معظم المجتمعات الغربية والعربية أصبح لها هاجس مكافحة الجرائم الرياضية ولاسيما العنف في الملاعب[4] وما يصاحبه من أعمال التخريب والتدمير والاعتداءات وما تشكله من خطر على الأرواح والممتلكات من خلال الإخلال بالنظام العام والمساس به نتيجة السلوكات العدوانية المقترفة من لدن الأنصار والمشجعين، وفي حالة أخرى من لدن لاعبين ومسيرين وإداريين سواء قبل أو أثناء أو بعد إجراء المنافسات الرياضية[5].

ومن تم سنتناول في نقطة أولى تجليات السياسة الجنائية في مواجهة شغب الملاعب، على أن نتحدث في نقطة ثانية عن بعض مظاهر القصور التي أدت إلى تكريس أزمة مكافحة الشغب في المنافسات الرياضية.

1- إن أول من استعمل لفظ السياسة الجنائية هو الفيلسوف والفقيه الألماني ليدونغ فويرباخ Ludwig Feuerbach سنة 1830 بتعبير Criminal Politic وقد قصد به مجموعة الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين في بلد ما من أجل مكافحة الإجرام، والسياسة الجنائية في الشريعة الإسلامية هي سياسة تدل على حزم وعزم، حزم اتجاه المجرم وعزم على إقامة مجتمع صالح، سياسة رأفة وشفقة، تناولت بها الشريعة المجرم لردعه وزجر غيره، فتارة تستر عليه ومرة أخرى تدعوه للتوبة النصوح لعله ينصلح حاله فيتوب، وبالتالي سلكت الشرعية الإسلامية في تجريم الأفعال الضارة والخطرة منهجا فريدا يميزها عن الشرائع الجزائية الوقتية.

2- أحمد فتحي سرور: "أصول السياسة الجنائية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1982، ص 18.

3 -على إثر أعمال الشغب التي عرفتها بعض أحياء مدينة الدار البيضاء يوم الخميس 11 أبريل 2013، قبيل انطلاق المباراة التي جمعت فريقي الجيش الملكي والرجاء البيضاوي أصدرت وزارة الداخلية تعليمات صارمة من أجل الإعداد الجيد لضمان إجراء المباراة في أجواء رياضية وضمان أمن وسلامة وممتلكات المواطنين، وعقدت عدة اجتماعات تنسيقية على صعيد ولاية الدار البيضاء الكبرى برئاسة السيد والي الجهة، وبحضور المصالح الأمنية المعنية وممثلي الوقاية المدنية، بهدف وضع خطة استباقية محكمة من أجل تفادي كل ما من شأنه المساس بالنظام العام، ورغم كل الاحتياطات الاحترازية والتدابير الأمنية التي نصت عليها تعليمات الداخلية، تم تسجيل عدة عمليات تخريب وإضرار بالممتلكات العامة والخاصة، قام بها بعض الأشخاص بمجرد وصولهم إلى محطة القطار بمدينة الدار البيضاء، قادمين إليها من مدينة الرباط، وهكذا، تم تسجيل الخسائر المادية التالية: تكسير زجاج كل من 8 قاطرات للتراموای و7 حافلات للنقل العمومي و13 سيارة، وتكسير واجهات 15 محلا تجاريا، وإثر أعمال الشغب هاته، قامت قوات الأمن العمومي بعدة تدخلات أسفرت عن عودة الهدوء واستتباب الأمن. وقامت القوات المذكورة باعتقال 193 شخصا يشتبه في تورطهم في هذه الأعمال، يجري حاليا التحقيق معهم تحت إشراف النيابة العامة المختصة قصد اتخاذ ما تراه مناسبا في الموضوع. كما تم فتح تحقيق إداري لمعرفة أسباب الاختلالات التي تم تسجيلها على مستوى المحافظة على الأمن العام لتحديد المسؤوليات.

4- تجدر الإشارة إلى أن مفهوم العنف في الفقه الجنائي تتنازعه نظريتان، نظرية العنف المادي ونظرية العنف المعنوي، وطبقا للنظرية الأولى فالعنف ينصرف إلى ممارسة الإنسان للقوى الطبيعية بهدف التغلب على مقاومة الغير وهذه النظرية تعتمد الإكراه المادي، وطبقا للنظرية الثانية فالعنف ينصرف إلى كل سلوك يؤدي إلى الضغط على الإدارة إذ أن كل ما من شأنه أن يعتبر إكراها معنويا يدخل ضمن النظرية الأخيرة.

5- فهمي بوجراف: "آليات الوقاية من العنف في الملاعب الرياضية"، بحث لنيل شهادة الماجيستر في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية 2013.2014، ص8.

1- تجليات السياسة الجنائية في مواجهة الشغب المنافسات الرياضية

تجدر الإشارة إلى أن التنظيم القانوني لظاهرة الشغب في المنافسات الرياضيات قد هيمن على النقاش العمومي لدى مختلف المجتمعات الدولية[1] منها والوطنية[2] لا سيما في ظل المنافسات وأنشطة الرياضيين ومن يحيط بهم من الفاعلين من مختلق الأوساط وما يستوجب ذلك من تأطير لأنشطة التربية البدنية والرياضة، وبالتالي جاء تدخل القانون في عدد كبير من الدول، وعلى غرارها المغرب بحيث تدخلت السلطات العمومية لتنظيم الرياضة منذ النصف الأول من القرن العشرين واستمر ذلك طيلة فترة الحماية وأثناء مرحلة الاستقلال وصولا إلى عصرنا الحالي ، مع العلم أن هذا التدخل قد اتسم دائما بإعطاء الأولوية للنظام العام من خلال اعتماد الضوابط الإدارية التي تجسد حضور الدولة في جميع مرافق الحياة العمومية والمجتمعية، الشيء الذي يظهر بوضوح على مستوى تدابير تأسيس وتأطير النشاط الرياضي منذ فجر الحماية وعلى تنظيم ممارسته داخل المؤسسات والإطارات المقننة تحت وصاية الدولة منذ الربع الأخير من القرن الماضي ووصولا إلى الواقع الحالي أي بعد صدور القانون المومإ إليه سالفا رقم 09.09[3].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي لم يجد بدا من الاستجابة السريعة للتحولات بسن أحكاما خاصة تخرج عن القواعد العامة للقانون الجنائي في شقه الموضوعي والإجرائي معاً[4] وذلك من خلال إصدار القانون رقم 09.09 المتعلق بتتميم مجموعة القانون الجنائي المغربي[5] حيث تمت إضافة فرع ثاني مكرر تحت عنوان **"في العنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها"** إلى الباب الخامس من الكتاب الأول المتعلق بالجنايات والجنح ضد الأمن العام وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل حول الأساس المعتمد لإلحاق هذا القانون، بالباب المتعلق بالجنايات والجنح ضد الأمن العام؟ ألم يكن من الأولى أن يكون هذا الإلحاق ضمن الفرع الثامن من الباب التاسع المتعلق بجرائم التخريب والتعييب والإتلاف والذي يشترك معه في عدة أنماط من التجريم ولاسيما في حماية الممتلكات العامة والأغيار، ثم ألم يكن من الأجدر إلحاق هذا القانون بالفرع الأول من الباب السابع المتعلق بجرائم القتل العمد والتسميم والعنف، باعتبار أنهما يشتركان في نفس الغاية والمرجعية وهي حماية حياة الأفراد وسلامتهم من الأخطار التي تهددهم من لدن الخارجين عن القانون في ظل احتواء القانون رقم 09.09 على عدة إحالات إلى هذا الفرع خاصة أحكام الفصل 403 منه[6] وهذا الأمر يجعلنا نطرح أيضا إشكالا

---

1 - شهدت مباراة نهائي دوري أبطال أوروبا بين ريال مدريد، وليفربول لسنة 2022 بفرنسا، تأجيل انطلاقها لمدة 36 دقيقة بسبب أحداث شغب حول محيط الملعب، وعقد وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين مؤتمرا صحفيا عرض فيه بعض التفاصيل حول ما حدث خارج ملعب ستاد دو فرانس الذي احتضن نهائي دوري الأبطال، وهو ما جعل الويفا " الاتحاد الأوربي لكرة القدم"تفتح تحقيقا لمعرفة ملابسات القضية وترتيب الجزاءات على المخالفين.

2 -أكد رشيد لوستيك، أستاذ بمعهد مولاي رشيد لتكوين الأطر مدرب وطني، على أنه يتعين معالجة جملة من الأسباب التي تشكل وقودا لشغب الملاعب قبل أن ينفجر على المدرجات. وأوضح الخبير الرياضي ذاته، في ورقة بحثية قدمها ضمن ندوة نظمتها المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بالرباط آفة شغب الملاعب"، أن هذه الظاهرة التي ما فتئ خطرها يتزايد في المغرب، تنجم عن مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، وهو ما يتطلب اعتماد مقاربة تشاركية بين جميع المتدخلين لمواجهتها.

3 - الجريدة الرسمية، عدد 5956 بتاريخ 27 رجب 1432 (30 يونيو 2011) ص 3081.

4 - نبيل بوركبة، قراءة في القانون رقم 09.09 المتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها، مقال منشور "بموقع ماروك دغوا " تم الاطلاع عليه يوم 19 يناير 2022 على الساعة الثامنة صباحا.

.https://www.marocdroit.com

5- أضيف الفرع 2 مكرر إلى الباب الخامس من الجزء الأول من الكتاب الثالث بالمادة الأولى من القانون رقم 09.09 المتعلق بتتميم مجموعة القانون الجنائي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.38 بتاريخ 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011).

6 - ينص الفصل 403 على ذا كان الجرح أو الضرب أو غيرهما من وسائل الإيذاء أو العنف قد ارتكب عمدا، ولكن دون نية القتل، ومع ذلك ترتب عنه الموت، فإن العقوبة تكون السجن من عشر إلى عشرين سنة. وفي حالة توفر سبق الإصرار أو الترصد أو استعمال السلاح، تكون العقوبة السجن المؤبد.

جوهريا حول قدرة النصوص العامة للقانون الجنائي على الإحاطة بجرائم مكافحة الشغب في التظاهرات الرياضية وذلك عن طريق الاعتماد على تأويل القواعد العامة، أي أنه يمكن وضع حد لهذه الجرائم عن طريق تأويل أوسع للجرائم التقليدية ضد الأموال والأفراد، هذا مع أخذ الحيطة تجنبا لضرب مبدأ الشرعية في التجريم والعقاب[1].

تفسير لما سبق نشير إلى أن القانون السالف الذكر رقم 09.09 تضمن مادتين مادة أولى تتكون من 19 فصل، ثم مادة ثانية ضمت فصلا فريدا يحدد تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ من خلال التنصيص على أجل ثلاثة أشهر من نشره في الجريدة الرسمية، وبالعودة إلى المادة الأولى نجدها قد همت تتميم الباب الخامس من الجزء الأول من الكتاب الثالث من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليها بالظهير الشريف رقم 1.59.413 بتاريخ 28 من جمادى الآخرة 1382 (26 نوفمبر 1962) بالفرع 2 مكرر من خلال 15 فصل عالجت صور مختلف للجرائم المرتكبة بمناسبة المنافسات الرياضية ولاسيما الجرائم المرتكبة بواسطة الرياضيين، وكذا الجرائم المرتكبة بواسطة الجمهور، ثم بعض الجرائم المرتكبة بواسطة العاملين في المجال الرياضي حيث تم تقرير العديد من العقوبات الجنحية، أضف إلى ما سبق نجد أن الفصل 308-18 أكد على أنه يجوز للمحكمة أن تحكم، علاوة على العقوبات المنصوص عليها في الفصول 308-1 إلى 308-12 من هذا القانون، على الشخص المدان بالمنع من حضور المباريات والتظاهرات الرياضية لمدة لا يمكن أن تتجاوز سنتين مع إمكانية شمول هذا التدبير بالنفاذ المعجل. علاوة على أنه يمكن للمحكمة أيضا إلزام المعني بالأمر بملازمة محل إقامته أو مكان آخر، أو تكليفه بالتردد على مركز الأمن أو السلطة المحلية، وذلك خلال وقت إجراء المباريات أو التظاهرات الرياضية التي منع من حضورها".

علاوة على ما تقدم، منح القانون المذكور رقم 09.09 النيابة العامة الاختصاص فيما يتعلق بتبليغ مقررات المنع من حضور المباريات أو التظاهرات الرياضية إلى السلطات والهيئات المنصوص عليها في الفصل 308-19 وهي كل السلطة الحكومية المكلفة بالرياضة والجامعات والأندية الرياضية واللجنة المحلية لمكافحة العنف بالملاعب الرياضية المحدثة بنص خاص والسلطات والقوات العمومية وضباط الشرطة القضائية .وذلك قصد تنفيذ المقررات المذكورة كل جهة فيما يخصها[2].

يتضح مما سلف ذكره أنه على الرغم من أن الترسانة التشريعية للمجموعة الجنائية المغربية قد أحاطت، إلى حد ما، بالظاهرة الإجرامية الرياضية في بعض تجلياتها، بالمقابل نجد أنه المقتضيات الزجرية التي حاول من خلالها المشرع تجريم مجموعة من الأفعال التي من شأنها أن تسهم في الحد من ظاهرة شغب الملاعب الرياضية، فإنها - مع ذلك- تعتريها - مجموعة من النقائص التي تحد من فعالية السياسة الجنائية للتصدي لهذه الآفة[3]، فما مظاهر هذا القصور؟

---

1 -إن مبدأ الشرعية الجنائية ينبني على كون أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني مكتوب، وبالتالي فلا مكان للعرف أو للقضاء في تحديد ما إذا كان الفعل جرما أم لا، بل أكثر من ذلك فإن الفعل لا يعد جريمة إلا إذا ما كانت الإرادة العامة متمثلة في البرلمان هي التي اعتبرت فعلا ما جريمة، وهذا بالضبط هو ما كان قد دعا إليه " بيكاريا " في كتابه " الجرائم والعقوبات. وقد عرفه المشرع المغربي في الفصل 3 من مجموعة القانون الجنائي المغربي كما وقع تغييرها وتتميمها على أنه" لا يسوغ مؤاخذة أحد على فعل لا يعد جريمة بصريح القانون ولا معاقبته بعقوبات لم يقررها القانون".

2 -رشيد الحمداوي، المقاربة القانونية والقضائية للعنف الرياضي في كرة القدم، مقال منشور بموقع "ماروك دغوا"، ص 2، تم الاطلاع عليه يوم 21 فبراير 2022 على الساعة العاشرة صباحا.

.https://www.marocdroit.com

3 -أكد وزير التربية الوطنية والتعليم والأولي والرياضة المغربي، شكيب بنموسى، في رده على سؤال كتابي سنة 2022 لرئيس المجموعة النيابية لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، عبدالله بوانو، إلى اتخاذ إجراءات لوجستيكية على غرار "تجهيز الملاعب بالكاميرات وأنظمة المراقبة بتنسيق مع السلطات الأمنية المختصة"، وأخرى تهم التوعية من قبيل "التربية والتحسيس لأنها مسؤولية جماعية تلتقي ضمنها تدخلات جميع الفاعلين والشركاء، وتعزيز آليات التأطير

2- مظاهر قصور السياسة الجنائية في مواجهة شغب الملاعب

يمكن إجمال مظاهر قصور السياسة الجنائية في مواجهة شغب الملاعب على مستوى التجريم وعلى مستوى العقاب، فعلى مستوى التجريم يلاحظ من خلال استقراء سياسة التجريم في ضوء القانون السالف الذكر رقم 09.09 أنها تتميز باتساع نطاق تطبيق هذا القانون وبتنوع مظاهر التجريم بحيث حاول القانون رقم 09.09 أن يجرم كل شيء يمكن تصوره لمحاربة ظاهرة الشغب في التظاهرات الرياضية، ويبدو ذلك واضحا من خلال تتعدد صور التجريم التي نص عليها، وباستقرائها نلاحظ أن الأمر يتعلق بجرائم العنف في التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها، وتبرير ذلك في اعتقادنا يجد سنده في كون المشرع استعمل مصطلح " العنف" في عنونة هذا الأخير، لكنه حاول تقسيم جرائم العنف هذه حسب طبيعة أثرها على حياة الأفراد وسلامتهم وممتلكاتهم، كما أن القانون رقم 09.09 قد خرج نسبيا عن قاعدة ضرورة توفر الركن المعنوي فباستقراء مختلف الفصول المضمنة في القانون المذكور أعلاه ولاسيما 308.1 إلى 308.12 نجد أن أغلب صور التجريم يكفي لقيامها إتيان الأفعال المادية المكونة لها، دون ضرورة قيام النية الإجرامية لدى الفاعل، ولعل علة هذا التوجه التشريعي تكمن في أن أغلب أعمال الشغب يقوم بها أشخاص ليسوا مجرمين بالعادة بل تدفعهم أسباب لحظية آنية لارتكاب أفعال لا يدركون خطورتها فهم مجرمون بالصدفة ليست لهم النية الإجرامية، لذلك فالمشرع المغربي تقديرا منه لهذه الاعتبارات اكتفى بتجسيد البعد المادي لمختلف الجرائم الواردة في القانون دون الالتفات إلى البحث في بعدها المعنوي المتمثل في نية فاعليها[1].

أما على مستوى العقاب فقد كان من الطبيعي أن يعتمد المشرع المغربي من خلال القانون رقم 09.09 على الآليات التقليدية في العقاب في ظل غياب سياسة جنائية مستحدثة واضحة المعالم بخصوص العقوبات البديلة، حيث تميزت السياسة العقابية التي انتهجها المشرع المغربي بتوجهات أساسية تتمثل في الاعتماد على المقاربة الكلاسيكية في العقاب التي تتمثل في العقوبات الأصلية المتمثلة في العقوبات السالبة للحرية والغرامة على اعتبار أن جرائم الشغب في الملاعب الرياضية تعد مجالا خصبا لتطبيق هذه الأخيرة والعقوبات الإضافية مع تشديد العقاب في حالة توفر ظروف مشددة[2]. ولعل أهم ما يمكن استخلاصه مما سبق، أن الهاجس الأمني كان حاضرا في سن العقوبات السالبة للحرية، وفي ذلك رغبة من المشرع المغربي بالضرب بيد من حديد ضد كل من سولت له نفسه الخروج عن النص في التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها.

وبالطبع فالسؤال -الذي يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى- يبقى مطروحا حول الحصيلة الميدانية لهذه السياسة وهل وفقت في الاستجابة للتطلعات التي سطرت من أجلها؟ وهل استطاعت تحقيق أهدافها على مستوى الحد من الظاهرة الإجرامية والتصدي لتطوراتها الراهنة؟ وهل تمكنت هذه السياسة من التأقلم مع المقررات الدولية والمواثيق والعهود والاتفاقيات المماثلة؟ ثم هل تعرف السياسة الجنائية الوطنية- ولا سيما فيما يتعلق بظاهرة شغب الملاعب مواطن

والمواكبة للأندية الرياضية لفائدة المنخرطين والمشجعين ومحبي المنافسات الرياضية" مع ضرورة تشديد الإجراءات الزجرية في حالة ثبوت ارتكاب اعمال عنف خلال منافسات رياضية.

1- يوسف بناصر، مستجدات قوانين الميدان الرياضي بالمغرب، خطوة أخرى لتأطير وتأهيل نموذجي للمشهد الرياضي، الطبعة الأولى 2012 ص157.

2 - هشام بلاوي، الجوانب القانونية والقضائية لمكافحة العنف بالملاعب الرياضية، مجلة الشرطة. العدد 1، 2014 ص23.

النجاعة والإيجابية، في ظل الأرقام المسجلة حول الظاهرة والتي تشير إلى 10 حالات شغب بمناسبة تنظيم تظاهرة رياضية أسبوعية ؟[1]

ويصح التذكير أن كثيرا ما يتردد على لسان الباحثين في حقل العلوم الجنائية أن "الأزمة" أصبحت سمة لصيقة بالسياسة الجنائية المعاصرة، وليس المراد بالأزمة، هنا ذلك المعنى الذي يترخص البعض في استخدامه تعبيرا عن مجرد الصعوبات البسيطة أو العابرة التي تعترض سير مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية، وإنما المراد هو المفهوم الذي بات علماء الاجتماع يتداولونه نعتا للنظام أو المؤسسة التي تنتابها أعراض محددة، والواقع أن الأزمة التي يتواتر الحديث عنها في حقل الأبحاث والدراسات المعاصرة إنما تضرب بجذورها في أعماق القانون الجنائي وتلقي بظلالها الكثيفة على جوانب عدة متبدية في أكثر من وجه[2]. فإذا ما نحينا جانبا الخلافات الاصطلاحية التي تكاد لا تنتهي بين فقهاء القانون الجنائي وخبراء السياسة الجنائية وعلماء الإجرام، وتجاوزنا بعض الجزئية التي ليس من شأنها تعديل ملامح -الصورة العامة، أمكننا القول إن الأزمة التي تتخبط فيها السياسة الجنائية المعاصرة هي أزمة وجود أولا، ولعل آليات مكافحة الشغب أبرز صورة لهذه الأزمة.

ثانيا: آفاق السياسة الجنائية في مواجهة الشغب في المنافسات الرياضية

لئن دلت التجربة العملية في عالم اليوم على أن القانون الجنائي للعدو لم يعد مجرد فكرة تراود خيال الفقهاء ونظر الفلاسفة، وإنما أصبح حقيقة واقعة يزداد نطاق تطبيقها اتساعا، فإن هذا القانون يظل مفتقرا -رغم ما حظي به من قبل البعض من دفاع مستميت - إلى ما يؤكد صحة مشروعيته من وجهة نظر دولة القانون[3]، وإلى ما يبرر وجوده من زاوية السياسة الجنائية بل إن ما يقدح في صحة مشروعية هذا القانون قيامه على اعتبار الأمن قيمة مطلقة تتوارى أمامها الحرية والعدالة وغيرهما من القيم الاجتماعية والأخلاقية الأخرى وهو ما يتخذه الجهاز الحاكم ذريعة للتلكؤ عن حل الأزمات الاقتصادية المستحكمة وإجراء التغيير الاجتماعي المطلوب لمواجهة شغب الملاعب الذي لا يعدو إلا أن يكون تفريغا لمعاناة ومشاكل لا يمكن الدفاع عنها ومن غير المقبول الاستماتة بطرق غير مشروعة.

وعليه سنتناول الدور الذي يمكن أن تلعبه الآلية التشريعية في معالجة مظاهر القصور (1) على أن ننتقل للحديث عن المواكبة المؤسساتية ودورها في مكافحة الجريمة الرياضية (2).

1- الآليات التشريعية ودورها في مكافحة ظاهرة الشغب الرياضي

ما من شك أننا في الحاجة ماسة اليوم إلى إيجاد آاليات تشريعية حديثة لتعزيز استراتيجية بدائل العقوبات السالبة للحرية، على اعتبار أنها حلول لمكافحة أنواع محددة من السلوك الإجرامي وفق مقاربة تهدف إلى إصلاح سلوك الجاني وتهيئه للاندماج داخل المجتمع وتخلق لديه إرادة التأهيل وتعينه على استئصال عوامل الانحراف كما أنها تهدف إلى حل الخصومة بين الأطراف بعيدا عن الإجراءات الجنائية التقليدية، الأمر الذي يترتب عليه تجنيب الجاني المثول أمام القضاء

1 -شغب الملاعب.. "فيروس" المدرجات يعيد سؤال "لقاح" للظاهرة إلى الواجهة، مقال منشور على موقع مدار 21. تم الاطلاع عليه يوم 23 مارس 2022، على الساعة الخامسة زوالا.

2 - عبد الصمد الكنا، ضابطا الضرورة والتناسب في السياسة الجنائية المعاصرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية: 2019/2020 ص 87.

3 - د .عبد الحفيظ بلقاضي، التجريم والعقاب في أقوى نزعاتهما تسلطا: القانون الجنائي للعدو، م.س، ص6.

مع ما يستتبع ذلك من آثار سلبية بل أكثر من هذا، فهي ترمي إلى رأب الصدع وجبر الضرر والقضاء على الفتن والحد من النزاعات الانتقامية لدى الضحايا[1].

وفي نفس السياق، يمكن الإشارة - كذلك إلى أن السياسة الجنائية - في شقيها التجريمي والعقابي -مهما كانت منسجمة ورشيدة في أبعادها وآفاقها وفلسفتها، وفي انعكاساتها على المجتمع، وتطورها فإنها لن تكون فعالة بالقدر المنتظر منها، إذا لم يواكبها تطور على مستوى السياسة الجنائية الإجرائية، خاصة عن طريق استثمار ثمار التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، من أجل الوصول إلى مجتمع أفضل، بعيدا عن المساس بالحريات العامة وحقوق الأفراد سواء فيما اتصل منها بالجوانب الجوهرية (مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص؛ مبدأ تقييد التدخل الجنائي بالحد الأدن؛ مبدأ لا جريمة بدون خطأ...) أو الإجرائية (قرينة البراءة، مبدأ الحماية القضائية، المحاكمة العادلة...)، إنما تقوم في دولة القانون مقام القطب من الرحى، أما التسليم بجواز الافتئات على هذه الحقوق والضمانات في بعض الحالات الخاصة أو الاستثنائية بدعوى وجود خطر جسيم يتهدد النظام العام فمؤداه الموافقة على تقويض أركان دولة القانون نفسها، إذ إن النظام القانوني للدولة يستحيل وقتئذ إلى نظام تقنوقراطي أو وظيفي بحت تنقطع صلته تماما بنسق القيم المتواضع عليها، بل ويصبح - وهو الأدهى- قابلا للتطبيق في نطاق كل نسق قائم أيا كان إطاره المرجعي ومهما كان جائرا طالما أن في أيدي المتعهدين برعايته السلطة أو القوة الكافية لفرض تطبيقه[2].

وبالتالي إن الحاجات الرياضية باتت أكبر وتستوجب بالتالي إصدار قانون وتحديث التشريعات الرياضية، لما يتماشى والتطورات الحاصلة في قطاع الرياضة والمجتمع الرياضي ككل، وبالتالي إنتاج مدونة للرياضة[3] لمعالجة عموم القضايا الرياضية مع إيجاد عقوبات بديلة حديثة لتعزيز استراتيجية بدائل العقوبات السالبة للحرية لتحقيق المأمول وهو تشريع رياضي يكافح ظاهرة باتت حديث المجتمع المغربي في الوقت الراهن[4].

2- المواكبة المؤسساتية مدخل أساسي لمواجهة الجريمة الرياضية

نظرا لاستفحال ظاهرة العنف في المنافسات الرياضية خلال السنوات الأخيرة كان لزاما أن يعتمد المغرب مقاربة أمنية لردع ومحاصرة من يثيرون من أعمال الشعب خلال المنافسات الرياضية، بحيث اتخذت السلطات الأمنية العديد من التدابير من أجل القيام بدورها في التظاهرات الرياضية بصفة عامة وكرة القدم بصفة خاصة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن المديرية العامة للأمن الوطني قد بادرت إلى تأهيل المصالح المعنية بتتبع الشأن الرياضي لمسايرة التطور الهائل للمنافسات الرياضية عموما ومباريات كرة القدم خصوصا، حيث تم إنشاء قسم رياضي بمديرية الأمن العمومي، في أفق إيجاد الوسائل التدبيرية لمسايرة الأنشطة الرياضية، إضافة إلى استعمال قوات حفظ النظام، غير أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن تكثيف المشهد الأمني بمحيط الملعب قد يكون في غالب الأحيان عنصرا لعدم الاطمئنان من جانب أعضاء مجموعات

1 - محمد عزيز الوكيلي، الرياضة والمجتمع الإنساني، مقاربة سوسيوثقافية للظاهرة الرياضية، ربانيت، الطبعة الأولى، 2004، ص60.

2 - د .عبد الحفيظ بلقاضي، التجريم والعقاب في أقوى نزعاتهما تسلطا: القانون الجنائي للعدو، م.س، ص8.

3 -محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "تنافر تنظيم الرياضة مع المفاهيم والواقع والتشريع"، إصدارات مؤسسة محمد الإدريسي العلمي المشيشي"ما مدى حاجة الرياضة إلى تنظيم قانوني جديد بالمغرب" مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2017 ص18.

4 -محمد عزيز الوكيلي، الرياضة والمجتمع الإنساني، مقاربة سوسيوثقافية للظاهرة الرياضية، م.س، ص64.

الإلتراس[1] التي تخلق حالات لاستفزاز وهو ما يتسبب في حالات كثيرة في اندلاع أعمال الشغب، وفي هذا السياق نشير إلى العديد من التجارب المقارنة ولاسيما في بعض الدول الأوربية كإنجلترا التي لجأت على إبعاد القوات العمومية عن تدبير وتنظيم مختلف الأنشطة والمنافسات وذلك باعتماد آليات مؤسساتية تزاوج بين جمعيات الأنصار والمحبين وفعاليات المجتمع المدني الإنجليزي وكذا شركات أمن خاص تساهم في تأمين بعض الجوانب الأمنية المتعلق بالدخول للملاعب والتنظيم والإشراف بعيدا عن استعمال القوة وأساليب الترهيب التي تكون في أحيان كثيرة سببا في اندلاع أعمال الشغب داخل الميادين الرياضية.

ومن جانب آخر نشير إلى أن إسهام الهيئات الرياضية الإدارية في الوقاية والحد من شغب الجماهير وإيجاد الحلول الناجحة للحد منها يعد مدخلا جوهريا للحد من الشغب، حيث تعتبر جهات معنية مباشرة وتقع عليها مسؤولية التخطيط والتنظيم والتنفيذ السليم للمنافسات الرياضية لضمان السير الحسن للتظاهرات والمنافسات الرياضية، وبالتالي حان الوقت لتفعيل اللجان المحلية الخاصة كلجنة التنسيق، لجنة المناصرين واللجنة الوطنية والتنفيذية واللجان الولائية للوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته، وما يهمنا هنا هو اللجنة الوطنية لمكافحة شغب الملاعب، والتي أحدثت لمكافحة العنف والتخريب في الرياضة بمبادرة من وزارة الشباب والرياضة، لكن بعد البحث والتنقيب يمكن القول بأن النص التنظيمي للجنة المحلية لمكافحة العنف بالملاعب الرياضية لم يرى النور بعد ولم تتم المصادقة عليه حيث سيمكن أنه سيشكل لا محالة آلية لمكافحة الظاهرة أو على الأقل التخطيط للتقليل منها.

وهي مناسبة للتأكيد على أن المصالح الأمنية ملزمة بإعادة النظر في طريقة تعاملها مع الجمهور الرياضي، وذلك لتصحيح الصورة السلبية عن المتداولة عن رجال الأمن، فرجل الأمن بحاجة اليوم إلى استرجاع ثقة المواطنين، كما يتعين تكوين أعوان الملاعب وفقا لما تقتضيه الأوضاع الحالية، مع تخويلها مهمة تحقيق الأمن في المنشآت الرياضية مع ضرورة إخضاعهم لدورات تدريبية خاصة ومستمرة لاكتساب مهارات التعامل مع شغب الملاعب.

خاتمة:

كما أنه حان الوقت للتفكير في سبيل لتقنين عمل مجموعات محبي ومشجعي الفرق في إطار تنظيمات مهيكلة ينظمها قانون الجمعيات، واستغلال الأنصار أو المشجعين وهو ما يعرف باسم الإلتراس[2] في المساهمة في الحد من ظاهرة شغب الملاعب،

---

1 - هي روابط للمشجعين ظهرت في البداية في أوربا الشرقية وإيطاليا، ثم انتقلت إلى المغرب، وتتميز هذه الروابط باستقلالها الإداري والمالي عن الفرق التي تشجعها، وتعتمد على الإمكانيات المادية لمنخرطيها، ويتميز تنظيمها بالسرية، ويطبع التوتر علاقتها مع السلطات الأمنية، حمزة الكندي، الألتراس في المغرب، انتماء رياضي أم حركة سياسية، رسالة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس الرباط، الموسوم الجامعي 2019/2018، ص5.

2 - هذه الألتراس زادت من حدة ظاهرة الشغب في التظاهرات الرياضية، في ظل العقلية التي تقوم عليها، والتي، وإن كان لها بعض الجوانب والتمظهرات الإيجابية الشاخصة للجميع، من خلال ما تصنعه هذه الروابط من فرجة واحتفالية في المدرجات، ويكون لها أثر إيجابي على صورة المغرب، وتساهم في إنجاح التظاهرات التي ينظمها بلدنا الحبيب، كما هو الحال، على سبيل الذكر لا الحصر، بالنسبة لجمهور الجيش الملكي خلال نسخة كأس العرش لسنة 2021، حيث ساهم بشكل كبير في إنجاح هذا الحدث الكروي، إلا أنها في بعض الأحيان، قد تكون سبب في اندلاع أعمال شغب في الملاعب الرياضية، فمثلا، من أعراف هذه الألتراس، أنها عندما تتنقل إلى ملعب الفريق الخصم، وتقوم بمسيرة تمر في وسط مدينة هذا الأخير، وهو ما يصطلح عليه في عرفها بالكورطاج، أو الموكب وهو ما يثير حفيظة جماهير الفريق الخصم، باعتباره يشكل تحديا لها، مع العلم أن هذا الأمر يسبقه كتابات و تدوينات في صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي ينتج عنه اصطدامات واحتكاكات بين الجماهير بل حتى مع ساكنة المدينة، كما حدث في ما أصبح يعرف بالخميس الأسود في مدينة الدار البيضاء بتاريخ 11 أبريل 2013.

مع الإسراع بإخراج نص تنظيمي خاص بهذه اللجنة وجعل الجمعيات هيئات فاعلة في عملية تنظيم مختلف المنافسات الرياضية مع وضع إطار قانوني رياضي أو بالأحرى مدونة رياضية قادرة على استيعاب التطورات المتلاحقة التي همت المجال الرياضي داخليا وخارجيا، مع ضرورة إشراك المحكمة الرياضية المتخصصة للنظر في القضايا الرياضية[1].

كما يجب التصريح أن الاقتناع بأهمية العمل الجماعي في مجال الوقاية من العنف الرياضي ومكافحته، والإيمان بأن الشراكة ليست عملية يهيمن فيها طرف على آخر، وإنما هي علاقة تكامل وتبادل لا تنجح إلا بتنسيق الجهود، وذلك بالتعويل على العمل التوعوي بالدرجة الأولى للوقاية من العنف في المنشآت الرياضية، زيادة على الدعم المقدم للهيئات الرياضية لتوجيه اهتمام أكبر نحو قضايا الرياضة وعلى رأسها الوقاية من العنف ومكافحته.

علاوة على ما سبق على الأسرة والمدرسة أن تضطلعا بمهمتهما الأصلية بوصفهما أهم المصانع الاجتماعية التي تنتج الوجدان الثقافي الوطني وقيم التسامح والمواطنة، وعلى الإعلام الرياضي الالتزام بأخلاقيات المهنة، والابتعاد عن الأداء التجاري المحض الذي كان له نصيب وافر في تأجيج عمليات العنف، إضافة إلى ذلك يتعين تعزيز الحملات التحسيسية عبر وسائل مواقع التواصل الاجتماعي ودعمها من لدن الأندية والشركات والرياضية، بوصفها الوسيلة الأكثر شيوعا والتي يمكن أن تكون عنصرا جوهريا في مكافحة الجرائم الرياضية.

ختاما يمكن القول، إن القانون السالف رقم 09.09 اتخذ بمنتهى العكل وفي ظل شروط تنأى بها عن مناقشة الموضوع المراد تنظيمه جنائيا مناقشة عميقة مستفيضة من زاوية السياسة الجنائية والتقنية التشريعية معا وعلى نحو يؤدي -في النهاية وتحت التأثير المباشر للأحداث الساخنة- إلى إقحام صغائر السياسة اليومية في صلب المدونة الجنائية؛

النتائج:

إن التغيير في الممارسة التشريعية لا ينحصر فقط في المدى الزمني الذي يستغرقه صدور بعض النصوص القانونية أو القوالب الشكلية التي تفرغ فيها، وإنما تعلق أيضا بمضامينها الجوهرية فقد وصف القانون المذكور بكونه تغييرا أساسيا في التوجه العام، وقد يكون من النافل القول إن القانون رقم 09.09 كان قانونا استثنائيا احتل مكانه بصورة دائمة داخل النظام القانوني للمحاولة مواجهة "أعمال وأشخاص تتصف أهدافهم وأساليب تنظيمهم بالخطورة وفي نطاقه أولى الاعتبار للتدابير الزجرية والأعمال المسندة إلى جهاز الشرطة في قوالب وصيغ على درجة كبيرة من الاتساع ، إلى جانب النص على عقوبات لا تتناسب مع جسامة الجرائم المرتكبة وطبيعتها، لدرجة أن العقوبات المطبقة في حق الجماهير تحدث تأثيرا على الفرق والنوادي الرياضية أكثر مما تشكل عقابا للجمهور، ولا يجري التقيد في تقريرها بمبدأ المسؤولية الجنائية القائمة على الفعل، وإنما بالنظر إلى نمط الفاعل هل هو مشجع أم منتمي إلى أحد الفصائل (إلتراس) إذ العبرة –في التقدير- ليست بالفعل، في ذاته، وإنما بالظاهرة الأكبر حجما والأشد خطورة التي يكشف عن وجودها ارتكاب هذا الفعل؛

لمزيد من التفصيل حول الظاهرة أنظر حمزة الكندي، "الألتراس في المغرب، انتماء رياضي أم حركة سياسية"، رسالة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس الرباط، الموسوم الجامعي 2019/2018، ص5.

1- تم إحداث غرفة للتحكيم الرياضي لدى اللجنة الوطنية الأولمبية المغربية بموجب أحكام المادة 44 من القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة وجعل مقرها بمدينة الرباط وفق ما هو منصوص عليه في المادة 51 من المرسوم التطبيقي للقانون المذكور رقم 30.09.

ولذلك حان الوقت لتغيير هذا المنظور الذي أصبح متجاوزا وأبان عن فشل ذريع في مكافحة الشغب في المنافسات الرياضية والدليل على ذلك ردود الأفعال[1] والبلاغات[2] التي تصدر عن مختلف المتدخلين والتي تؤكد على ضرورة إعادة النظر في طريقة التفاعل مع الظاهرة وكيفيات تدبير هذا الملف من لدن الأجهزة العمومية والسلطات القضائية ومختلف المتدخلين بما فيهم السلطة التشريعية؛

كما أن الحاجة ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اعتماد فلسفة تجريم بديلة واضحة الأسس والأهداف لتوجيه هذا التحوير مع استحضار الغاية الكبرى التي يجب أن ينشدها تطوير النظام الجنائي هو تحقيق نجاعة السياسة الجنائية في محاربة الجريمة الرياضية وإقرار العدالة من جهة وضمان حقوق كافة المتدخلين ولاسيما الأندية الرياضية وما تتكبده من خسائر مادية نتيجة العقوبات التي تفرض على الجماهير جنائيا وإداريا[3].

التوصيات والمقترحات:

إن بلوغ مختلف الأهداف المومإ إليها من ذي قبل، لن يتأتى إلا من خلال:

- إصدار نصوص قانونية متطورة مع تجاوز إكراهات التنزيل والأجهزة المكلفة بالتنفيذ والتطبيق ولاسيما في مجال المنافسات الرياضية وما تتسم به من خصوصية؛
- على المستوى المؤسساتي فيتعين تعزيز جوانب التشاور والتنسيق بين كل القطاعات الحكومية مع الإسراع بإعداد النص التنظيمي الخاص باللجان المحلية المنصوص على إحداثها بالمادة 19-308 من القانون السالف الذكر رقم 09-09 المتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبته، مع ضرورة إقرار قواعد خاصة بمنع التنقل الجماعي للجماهير خارج العمالات والأقاليم في حالة ما إذا تبين أن هذا التنقل من شأنه تشكيل تهديد للأمن العام؛
- الحزم في تطبيق مقتضيات مدونة التأديب من لدن الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم في حق كل الأندية التي يتسبب جمهورها في أعمال شغب مع الحرص على المساواة وعدم الانتقائية في تنزيل أحكامها على فريق دون آخر بما في ذلك إجراء مباريات دون جمهور.

---

1 - بلاغ إلتراس عسكري وبلاك أرمي حول أحداث الشغب التي شهدتها مباراة الجيش الملكي والمغرب الفاسي والذي أكد "أن فشل الجهات المعنية في تدبير ملف الشغب لايمكن ان يكون مبررا لإدانة الجميع، علاوة على شلل المنظومة التربوية قبل التعليمية لا يمكن جعله شماعة من أجل توقيع كيل الاتهامات وتقرير عقوبات ظالمة وتوجيه أصابع الاتهام، وأكد البلاغ على ان مهمة المجموعات تنتهي بإعلان صافرة الحكم، مؤكدين على ضرورة إعادة النظر عاجلا أم آجلا في طريقة التجاوب الأمني التي كانت سببا رئيسا في الاحداث التي وقعت بعد نهاية المقابلة برسم كأس العرش لسنة 2021.

2 -بلاغ نادي أولمبيك خريبكة الصادر في 17 ماي 2022 بخصوص أحداث الشغب في مباراة الرجاء وخريبكة حيث أكد البلاغ المنشور على موقع النادي على أن "الشغب يعد داء مزمنا وجسمنا دخيلا وجب استئصاله سريعا وبعيد عن المقاربة الأمنية التي أثبتت فشلها".

3 -كمثال على ذلك نجد لجنة التأديب والروح الرياضية التابعة للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم فرضت على فريق الجيش الملكي وفريق المغرب الفاسي، إثر الاحداث التي شهدها المركب الرياضية مولاي عبد الله خلال مباراة الجيش الملكي والمغرب الفاسي برسم سدس عشر كأس العرش المغربي، إجراء مباريات الفريق داخل ميدانه بدون جمهور مع منع هذا الأخير من التنقل خارج الميدان، وذلك طبقا للفصول 76 و60 و36 و105 من مدوزنة التأديب، علاوة على تغريم الفريق مبالغ مالية تتجاوز 120 ألف درهم نتيجة اقتحام الجماهير أرضية الميدان مع تحميل الفريق مسؤولية إصلاح تجهيزات ومعدات الملعب باعتباره الفريق المستضيف والمسؤول عن التنظيم، كما تم تغريم فريق المغرب الفاسي غرامة مالية تتجاز 100 ألف درهم لرمي جماهيره الحجارة وأشياء صلبة داخل الملعب وكذا استعمال الشهب الاصطناعية.

– الشروع في تنفيذ برنامج تجهيز الملاعب الرياضية التي تستقبل مباريات البطولة الاحترافية بالوسائل التكنولوجية الحديثة (كاميرات المراقبة، مراقبة الولوج للملاعب عبر البوابات الالكترونية، تحديث نظام بيع التذاكر...) لتساعد على تنفيذ البروتكولات الأمنية التي يتعين وضعها بتنسيق مع الجماهير الرياضية وممثليها.

– الإسراع بتأهيل البنيات التحتية للملاعب الرياضية لتحسين شروط استقبال الجماهير الرياضية خصوصا عبر توفير المرافق الصحية ووسائل الترفيه وترقيم الكراسي وتوجيه الجمهور تفاديا لما يترتب عنها من آثار؛

– تعزيز صلاحيات الشركة الوطنية لإنجاز وتسيير الملاعب (SONARGES) في مجال السهر على التنظيم اللوجستيكي لكل مباريات البطولة الاحترافية بتنسيق مع الأطراف المعنية مع تمكينها من مهمة تدبير المرافق الخاصة بالملاعب التي تحتضن منافسات رياضية.

– إعداد أنظمة داخلية نموذجية للملاعب الرياضية من لدن الجامعات الرياضية ووضعها رهن إشارة الأندية مع إشراك كافة المتدخلين؛

– تعزيز جوانب تأطير جمعيات المشجعين عبر إشراكها في الاجتماعات التحضيرية والتنسيق معها فيما يخص الأنشطة الاحتفالية التي ترغب في تنظيمها داخل الملاعب وخارجها، مع توفير الدعم المادي واللوجستيكي لهذه الجمعيات للمساهمة في تأطير وتوعية الجماهير، سواء من لدن الجماعات الترابية أو السلطات الإدارية المحلية.

لائحة المراجع

النصوص القانونية:

- ✓ القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، جريدة رسمية عدد 5885 بتاريخ (25 أكتوبر 2011) ص 4805 ؛
- ✓ القانون رقم 09.09 المتعلق بتتميم مجموعة القانون الجنائي، الصادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.11.38 بتاريخ 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011)، جريدة رسمية عدد 5956 بتاريخ 27 رجب 1432 (30 يونيو 2011) ص 3081.

الكتب :

- ✓ أحمد فتحي سرور: "أصول السياسة الجنائية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 1982؛
- ✓ محمد عزيز الوكيلي، الرياضة والمجتمع الإنساني، مقاربة سوسيوثقافية للظاهرة الرياضية، ربانيت، الطبعة الأولى، 2004؛
- ✓ يوسف بناصر، مستجدات قوانين الميدان الرياضي بالمغرب، خطوة أخرى لتأطير وتأهيل نموذجي للمشهد الرياضي، الطبعة الأولى 2012؛
- ✓ حفصة المومني، الجريمة الرياضية بين القانون الجنائي والقانون التأديبي للجامعة الملكية لكرة القدم، دار نشر المعرفة، طبعة 2014.

- ✓ محمد الإدريسي العلمي المشيشي، "تنافر تنظيم الرياضة مع المفاهيم والواقع والتشريع"، إصدارات مؤسسة محمد الإدريسي العلمي المشيشي"ما مدى حاجة الرياضة إلى تنظيم قانوني جديد بالمغرب" مطبعة المعارف الجديدة الرباط، 2017

الأطروحات:

- ✓ عبد الصمد الكنا، ضابطا الضرورة والتناسب في السياسة الجنائية المعاصرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية: 2019/2020 .

الرسائل:

- ✓ فهمي بوجراف: "آليات الوقاية من العنف في الملاعب الرياضية"، بحث لنيل شهادة الماجيستر في العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، السنة الجامعية 2013.2014؛
- ✓ حمزة الكندي، "الألتراس في المغرب، انتماء رياضي أم حركة سياسية"، رسالة لنيل شهادة الماستر تخصص القانون الدستوري والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، جامعة محمد الخامس الرباط، الموسوم الجامعي 2019/2018.

المقالات والمنشورات الإلكترونية:

- ✓ د .عبد الحفيظ بلقاضي، التجريم والعقاب في أقوى نزعاتهما تسلطا: القانون الجنائي للعدو، مجلة الشريعة والقانون. عدد 4. يونيو 2005؛
- ✓ نبيل بوركبة، قراءة في القانون رقم 09.09 المتعلق بالعنف المرتكب أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية أو بمناسبتها، مقال منشور "بموقع ماروك دغوا " ؛
- ✓ رشيد الحمداوي، المقاربة القانونية والقضائية للعنف الرياضي في كرة القدم، مقال منشور بموقع "ماروك دغوا"، https://www.marocdroit.com؛
- ✓ هشام بلاوي، الجوانب القانونية والقضائية لمكافحة العنف بالملاعب الرياضية، مجلة الشرطة. العدد 1، 2014 ؛
- ✓ شغب الملاعب.. "فيروس" المدرجات يعيد سؤال "لقاح" للظاهرة إلى الواجهة، مقال منشور على موقع مدار 21.

استخدام تقنية العصف الذهني في تدريس مادة اللغة العربية و أثره على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بمدينة نيامي النيجيرية

علي محمد دخيل (طالب باحث)، عبدالعزيزفعرس (أستاذ باحث): كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب

ملخص

تسعى هذه الورقة البحثية إلى رصد أثر تقنية العصف الذهني على تعليم اللغة العربية و على التحصيل الدراسي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي بمدينة نيامي وذلك باعتماد المنهج شبه التجريبي واستخدم دليل المعلم لتدريس اللغة العربية و اختبار لقياس تحصيل التلاميذ القبلي والبعدي لعدد من المتغيرات الأساسية وهي العصف الذهني-والتحصيل الدراسي، والذي بدوره يساعد على تحسين مخرجات العملية التعليمية، ومما يساعد على تحقيق الأهداف التربوية المرجوة ، وقد خلصت النتيجة بشكل عام الى أن التلاميذ جميعاً قد استفادوا من هذه الطريقة في رفع معدل درجات تحصيلهم بشكل عام .

الكلمات المفتاحية: العصف الذهني، التحصيل الدراسي.

The use of brainstorming technology in teaching Arabic and its impact on the academic achievement of Secondary School students in the Nigerian city of Niamey

T This research paper seeks to monitor the impact of brainstorming technology on the teaching of the Arabic language and on the academic achievement of Secondary School students in Niamey by adopting the semi-experimental approach and using the teacher's guide to teaching the Arabic language and a test to measure the students ' pre-and post-attainment of a number of basic variables, namely brainstorming-and academic achievement, which in turn helps to improve the outputs of the educational process, which helps to achieve the desired educational goals .the result concluded in general that all students have benefited from this method in raising the average of their grades in general.

Keywords: brainstorming, academic achievement.

مقدمة

تعتمد المجتمعات في بناء حاضرها ومستقبلها على الطاقات البشرية، ولهذا دائمة البحث عن الطرق والأساليب التي تشجع على الرعاية الشاملة عقلياً وجسمياً وانفعالياً ليكون التلاميذ أفراداً فاعلين داخل المجتمع، وهذا ما نجده في جميع المجتمعات حيث تسعي إلى الاهتمام وتطوير الأهداف الرئيسة في العملية التعليمية لتنمية قدرات التلاميذ، ويقع على المعلم دور كبير في تنمية التفكير والقدرة على حل المشكلات لدى التلاميذ مما يساهم في زيادة قدراتهم على التحصيل وفي أنواع التفكير المختلفة إذا توفرت الإمكانات اللازمة، فالقدرات الإبداعية موجودة عند كل الأفراد بنسب متفاوتة، وهي بحاجة إلى الإيقاظ والتدريب لكي تتوقد . وإن النمطية في الأساليب التعليمية توقف أو تعيق تلك القدرات ولا تؤدي إلى إعداد أفراد يمتازون بالفكر قادرين على الإنتاج المتنوع والجديد، والذي تحتاجه التنمية الشاملة لمجتمعاتنا.

إن الفرد يصادف دوماً في حياته اليومية بعض الأمور التي تحتاج منه وقفة ليفكر فيها و قد تطول هذه الوقفة إذا كان الأمر صعباً أو غير واضح فيكون هذا الأمر بالنسبة له بمثابة مشكلة تؤرقه إلى أن يجد لها الحل المعقول وهذا لا يختلف كثيراً بالنسبة للتلميذ أثناء دراسته بالمدرسة، إذ عليه أن يقف أمام بعض المشكلات التي تعترضه أثناء دراسته ليفكر فيها،

وبالطبع لن يستريح طالما لم يسيطر على الموقف تماماً بمعنى أنه لن يهدأ باله ما لم يجد الحل الصحيح والمناسب للمشكلات التي يقابلها أو المفروضة عليه أن يدرسها.

وبصفة عامة فإن أهم ما يميز الإنسان سواء كان مواطناً عادياً أو متخصصاً في أي مجال أو طالباً في أية مرحلة دراسية عن سائر الكائنات والمخلوقات هو قدرته على التفكير الذي يعكس قدرته على التحصيل وعليه أن يكون أكثر قدرة على حل مشكلاته ومن ثم يستطيع بسهولة أن يواجه متطلبات حياته على المدى القصير والبعيد ، حيث يشير القرني (2011) بأن عملية التفكير عملية ذاتية يزاولها المتعلم نفسه ولذلك يجب التأكد على استخدام طرائق تعليمية حديثة تركز على نشاط المتعلم وتوفير بيئة تعليمية غنية بالأنشطة والفعاليات، ومن أبرز طرائق التعليم، تقنية العصف الذهني (Brain Storming) تلك الطريقة التي ابتكرها أوزبورن (Osborn) 1941) والتي تعتمد على الإنتاج التلقائي للأفكار مع التحرر من العوامل التي تعوق سيولة الأفكار (أبولطيفه واخرون، 2018،ص 499)

أولاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تبرز مشكلة الدراسة الحالية في واقع العملية التعليمية المتبعة في الوقت الحالي بالمؤسسات التعليمية والتي يكون فيها المعلم هو محور العملية باستخدام الطريقة التقليدية والتي تحصر دور التلاميذ في التلقي فقط، ومما يسبب في ذلك المناهج الدراسية الحالية التي لا يزال جوهرها مناهج تقليدية غير منمية لمهارات التفكير الابتكاري، فمن خلال الملاحظة المباشرة للباحث كدراسة تشخصية لوضع العملية التعليمية والتعامل الملاصق لعدد كبير من المعلمين واطلاع الباحث على الادب التربوي لاحظ تركيزهم على هذا الأسلوب ولم تصدر منهم أي مبادرة لتحسن من وضع العملية التعلمية من طرفهم ،جل اهتمامهم هو إعطاء الدرس وفق جدول زمني معين و نهاية كل فترة من تلقينهم المعلومات و يتم تقييمهم من خلال اختبار يقيس مدى قدرات التلاميذ على التحصيل الجيد، حيث إن هذه المنظومة لم تتطور لتشمل الأساليب التي من شأنها تطوير العملية التعليمية، وهذا ما توصلت اليه العديد من الدراسات منها دراسة شموع نهان عمر (2012) والتي هدفت الى معرفة أثر استخدام مدخل العصف الذهني في تنمية التفكير الإبداعي والتحصيل في مادة الجغرافيا لدى طالبات السابع ، و خلصت هذه الدراسة لتفوق لمدخل العصف الذهـــني بشكل واضح على الطريقة الاعتيادية التي يستخدمها المعلم في تنمية القدرة على التفكير الإبداعي و التحصيل ، فلا يزال المعلم يلقن والتلميذ يستمع والامتحانات هي الفاصل في مدى الاستفادة من هذه العملية. ولهذا شعر الباحث بضرورة دراسة هذه الحالة والبحث على الأساليب التي من شأنها تطوير العملية التعليمية لما فيه صالح التلاميذ.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد في السؤال الرئيسي التالي:

ما أثر اســتخدام أســلوب العصــف الذهني على التحصــيل الدراســي في مادة اللغة العربية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي؟

ويتفــرع عنه الأسئلة التالية:

1. هل توجد فروق ذات دلالة إحصــائية بين متوســطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضــابطة في التطبيق القبلي للاختبار.

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي للاختبار.

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الاختبار القبلي والبعدي.

ثانياً: فرضيات الدراسة

وللإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه طرحنا الفرضية الأساسية التالية:

وجود أثر استخدام أسلوب العصف الذهني على التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي. وهذه الفرضية الأساسية يمكن تفريغها في عدد من الفرضيات التالية "

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق القبلي للاختبار.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي للاختبار.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الاختبار القبلي والبعدي.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

1- معرفة أثر استخدام أسلوب العصف الذهني على التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي.

2- معرفة عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق القبلي للاختبار.

3- الكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي للاختبار.

4- معرفة عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الاختبار القبلي والبعدي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1. توضيح الدور الذي ينبغي أن يسهم به المعلم في تحقيق أهداف العملية التعليمية، ومنها تنمية قدرات التفكير لدى التلاميذ.

2. تستمد أهميتها من أهمية موضوع الدراسة نفسها التي تساير الاهتمام المتزايد باستخدام عدة أساليب تعليمية للتعليم بفاعلية وذلك لتحقيق أهداف تربوية.

3. ربما تكون هذه الدراسة بداية لسلسة أخرى من الأبحاث في هذا الصدد كما أنها محاولة لجذب انتباه القائمين على التدريس إلى ضرورة استخدام أساليب تدريسية جديدة.

4. إمكانية التوصل إلى نتائج تسهم في إلقاء الضوء على أهمية الأسلوب المستخدم من طرف المعلم ودوره في التحصيل الدراسي وتنمية هذه المهارة.

5. تساعد المعلمين بالمدارس الثانوية في نيامي في تنويع طرق تدريس مادة اللغة العربية بما فيها استخدام طريقة العصف الذهني.

خامساً: حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على التالي:

- الحدود الزمانية: العام الدراسي 2021- 2022م.
- الحدود المكانية: مدرسة دار السلام للتعليم العربي بنيامي.
- الحدود البشرية: تلاميذ الصف الأول ثانوي من مرحلة التعليم الثانوي بجمهورية النيجر.
- الحدود الموضوعية: دور تقنية العصف الذهني في تنمية مهارة التحصيل لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي.

سادساً: مصطلحات البحث

1- التحصيل الدراسي..

- التحصيل الدراسي Achievement: يعرفه كلُ من أحمد اللقاني وعلي الجمل (1996، ص 84) بأنه مدى استيعاب التلاميذ لما فعلوا من خبرات معينة من خلال مقررات دراسية ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها التلميذ في الاختبارات التحصيلية المعدة لهذا الغرض.

- ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه الدرجة التي حصل عليها التلميذ في مادة اللغة العربية التي درسها بأسلوب العصف الذهني قبل وبعد تطبيق هذا الأسلوب للعام الدراسي 2021- 2022م.

2- العصف الذهني..

يعرفه (الجوالدة واخرون، 2013، ص 18) العصف الذهني بأنه " أسلوب من أساليب المناقشة الجماعية فيه تتضافر العقول معاً بأسلوب يتسم بالعملية والموضوعية للتصدي للمشكلات باستحضار أكبر قدر ممكن من الأفكار في فترة زمنية محددة خلال تدريس محتويات الوحدة المختارة دون أي تقويم للأفكار أثناء استحضار وتأجيل اصدار الاحكام لحين الانتهاء".

ويعرفه الباحث إجرائياً بأنه التقنية التي يستخدمها المعلم لمساعدة التلاميذ على تحسين تحصيلهم الدراسي بناء على نتائج الاختبارات.

سابعاً: أدبيات الدراسة

1- العصف الذهـــني

1-1- مفهوم العصف الذهني

للعصف الذهني عدة مترادفات منها: هو عملية خلق أفكار جديدة، أو هو قصف ذهني أو تدفق الأفكار ...و يعتبر أول من أسس هذه الطريقة هو (أوزبورن) Alex Osborn ثم طورها وعدلها عام 1975م، وتقوم هذه الطريقة على إنتاج الأفكار أولاً ثم محاكمتها وتعديلها وتطويرها ثانياً . وتستخدم طريقة العصف الذهني في حل المشكلات بطريقة فردية أو جماعية، والتدريب عليها يقصد به زيادة الكفاءة ورفع القدرات الإبداعية عند الفرد. (الهـويدي، 2005 ،ص 232)

ولهذا يعد " أليكس (أوزبورن) Alex Osborn من أوائل الذين تحدثوا عن استراتيجية العصف الذهنى حيث جاءت هذه الاستراتيجية كرد فعل لعدم رضاه عن الأسلوب التقليدي السائد آنذاك وهو أسلوب المؤتمر التقليدي الذى يعقده عدد من الخبراء يدلى كل منهم بدلوه فى تعاقب أو تناوب مع إتاحة الفرصة للمناقشة فى نهاية الجلسة وذلك لما كشف عن هذا الأسلوب التقليدي من قصور في التوصل إلى حل كثير من المشكلات بالصورة المتوقعة وخاصة تلك المشكلات الصعبة أو المعقدة ذات الطابع المجرد **(p62، 2013، Maghsoudi).**

وفى عام (1963) صدر " لبارنز " مقال بعنوان هل نفهم حقيقة ما هو العصف الذهني تناول فيه بإسهاب تلك النظرية الاستراتيجية للعصف الذهني وتابع علماء النفس دراستهم استنادا إلى المبادئ التى أرساها " أوزبورن " ومن بعده " بارنز " حيث استخدمت استراتيجية العصف الذهني في حل المشكلات فى مجالات متنوعة. (عبادة ، 2001، ص 3)

ويعرف (العتوم،عدنان، والجراح عبد الناصر، وأبو غزالة معاوية،2007) العصف الذهنى بأنه " أسلوب يستخدم فى دراسة مشكلة ما أو موضوع ما وفيه يجتمع مجموعة من الخبراء ليصلوا إلى حلول أصلية من خلال المناقشة وطرح الحلول والبدائل وتفاعل الآراء ويكون الهدف الرئيسي هو التوصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفكار وليس مناقشة الآراء ونقـدها .

ويعرف (زيتون، 2013، ص67) العصف الذهنى بأنه " جلوس الطلاب على شكل دائرة مع المعلمة بهدف إنتاج قائمة من الأفكار التى يمكن أن تقود إلى حل مشكلة ما.

كما يشير زاهر نمر فنونه (2012) إلي أن استراتيجية العصف الذهني تعمل على اتاحة الفرصة للمتعلم لبناء علاقة تكاملية بين المفاهيم الموجودة لديه و ما يتلقونه من مفاهيم جديدة يتفاعل معها من أجل توليد مفاهيم جديدة يوظفها المتعلم لمواجهة المشكلات التي قد يتعرض إليها (رندة اسماعيل ،2019، ص 5) .

من التعريفات السابقة يتضح أنها تتفق في كون العصف عملية ذهنية قد يتدخل فيها الحدس في الوصول إلى حلول للمشكلة وأنه لابد من إعطاء مجال للحرية الفكرية كما أنه لابد من وجود أفـراد مدربين على هذا النمط من التفكير بشكل فردى أو جماعي.

1-2- أنواع العصف الذهني

ثمة أنواع متعددة لجلسات العصف الذهني من وجهة نظر المهتمين بهذا الأمر والعاملين فى حقل الإبداع والابتكار، يمكن إجمالها في الأنواع التالية:

1.2 -العصف الذهني التقليدي

وهو عبارة عن مجموعة من الأفراد يجلسون في حجرة ويتناولون الأفكار التي تخطر في بالهم، كما أنهم مطالبون بترك أماكنهم لذلك فلا توجد أفكار يتم الحكم عليها، لذلك فإن التلاميذ سيكون لديهم مطلق الحرية لنقل الأفكار بدون الشعور بعدم الراحة.

2.2 -العصف الذهني المتقدم

إن النموذج المقترح امتداد للعصف الذهني التقليدي كما أنه يجعل العملية ككل أسهل وأكثر فعالية، إن العصف الذهني المتقدم يقوم ببناء طرق حديثة للعصف الذهني لإنتاج أفكار أصيلة وطرق أكثر كفاءة.

3.2 -العصف الذهني الفردي

عندما تبدأ عملية العصف الذهني بنفسك فإنك تتجه إلى إنتاج العديد من الأفكار أثناء العمل من خلال مجموعة فإنك لا تقلق ولا تعبأ بالآخرين من حيث آرائهم أو ذاتيتهم ومن ثم تكون أفكارك أكثر ابتكارية، ومع ذلك لا يمكن أن تنمى الأفكار بفاعلية كما لو كنت داخل مجموعة.

4.2 -العصف الذهني الجماعي

يمكن أن يكون العصف الذهني الجماعي فعالا جدا لأنه يستفيد من خبرة وابتكارية جميع الأفراد داخل المجموعة، وعندما ينتهى جميع الأفراد إلى حد معين لفكرة معينة يمكن أن تبدأ خبرة وابتكارية الأعضاء الآخرين للمرحلة التالية ومن ثم فإن العصف الذهني الجماعي يميل إلى تنمية الأفكار بأكثر عمقا منه عن العصف الذهني الفردى (حسين محمد،2014، ص 78) .

3-1- خطوات استخدام استراتيجية العصف الذهني

يشير عبد الواحد الكبيسي (2008) إلى أن طريقة العصف الذهني في التعليم ينبغي أن تسير وفق الخطوات الآتية:

- يحدد المعلم مع تلاميذه القضية أو القضايا التي يتناولونها.
- يسجل القضية أو القضايا علي السبورة.
- يطلب من المتعلمين التفكير في القضية أو القضايا لعدة دقائق.
- يدعو المعلم المتعلمين من الدارسين عدم مقاطعة زملائهم.
- يعين أحد المتعلمين لتسجيل الأفكار علي السبورة.
- ينهي العصف الذهني عندما يشعر أن المتعلمين غطوا جوانب الموضوع.
- يطلب منهم توضيحاً لكل فكرة.
- يصنف الأفكار في فئات، ويرتبها حسب الأولوية.
- يناقش المتعلمون الأفكار المتفق عليها. (رضوان ،2018،ص7)

كما يشير الأديب التربوي (Ceilek 2003) إلى أن مراحل أو خطوات تطبيق استراتيجية العصف الذهني في إطار:

- تحديد المشكلة: وذلك بتزويد التلاميذ ببعض المعلومات اللازمة عن المشكلة.
- إعادة صياغة المشكلة: وذلك عن طريق طرح الأسئلة المتعلقة بالموضوع وكتابة هذه الأسئلة.
- تهيئة جو الإبداع: وهذه المرحلة قصيرة وسريعة يقوم التلاميذ فيها بطرح أفكارهم.
- العصف الذهني: وهنا يطلب المعلم من التلاميذ طرح الأفكار ويشجعهم لتقديم أكبر عدد ممكن منها، وينبغي أن يكون تدفق الأفكار سريعاً وتكتب كل فكرة من قبل المعلم.
- تحديد أغرب فكرة: وفيها يطلب المعلم من التلاميذ اختيار أغرب الأفكار المطروحة وأكثرها بعداً عن الأفكار الواردة وعن الموضوع، ويطلب منهم أن يفكروا كيف يمكن تحويل هذه الأفكار إلى فكرة علمية مفيدة.
- جلسة التقويم: وتهدف هذه المرحلة إلى تقييم الأفكار وتحديد ما يمكن أخذه منها وهي تحتاج إلى مهارة التلخيص الذي يبدأ بعشرات الأفكار وينتهي بعدد قليل منها. (القرارعة ، 2014، 673)

مما سبق فقد قام الباحث بتلخيص خطوات جلسة العصف الذهني على النحو التالي:

- تحديد ومناقشة.
- إعادة صياغة الموضوع على شكل أسئلة.
- تهيئة جو الإبداع والعصف الذهني.
- العصف الذهني .
- جلسة التقييم.

4-1 - العوامل التي تساعد في نجاح جلسة العصف الذهني:

هناك العديد من العوامل التي تساعد على نجاح تقنية العصف الذهني نشير إلى أهمها:

أنها سهلة التطبيق: لا يحتاج إلى تدريب طويل من قبل مستخدميه وكذلك اقتصادية: لا يتطلب أكثر من سبورة وبعض الأوراق والاقلام. كم أن هذه التقنية تنمي عادات التفكير المفيدة، الثقة في النفس، القدرة على التعبير، ما يؤدي إلى ظهور أفكار إبداعية لحل المشكلات إثارة الدافعية لدى المتدرب، تعود المتعلمين على حل المشكلات مستغلاً نشاط المتعلم و تنمية التفكير الابتكاري لدى المعلمين .

- تنمية ثقة المعلمين في أنفسهم (عامر،2017، ص 83)

يرى الباحث أن هناك عدة عوامل يمكنها أن تسهم بشكل فعال في إنجاح جلسة العصف الذهني من أهمها :

- أن يسود الجلسة جو خفة الظل والمتعـــــة بين التلاميذ.
- يجب قبول الأفكار غير المألوفة.
- التمسك بالقواعد الرئيسة للعصف الذهني.
- يجب اتباع المراحل المختلفة لإعادة صياغة الأفكار.
- اقتناع المعلم بجدوى هذه الطريقة.
- أن تكون العملية موضوعية بعيدة عن الآراء الشخصية.

- تدوين الأفكار المنبثقة خلال الجلسة.

1-5- دور المعلم والمتعلم في استراتيجية العصف الذهني:

يتمثل دور المعلم في جلسات العصف الذهني في الدور التالي:

تحديد الأهداف مع وصف المشكلة وكذلك تحديد القواعد التي ينبغي مراعاتها في الجلسة وتسجيل جميع الأفكار والآراء حتى لو كانت خاطئة، كما تساعد التلاميذ على توليد أفكار بطريقة طرح الأسئلة كما يتمثل دور المعلم في عدم الطلب من التلاميذ تفسير الأفكار التي أدلوا بها ودمج الأفكار المماثلة واستبعاد الأفكار الضعيفة (عامر،2014، ص83)

وهناك من يري أن دور المعلم والمتعلم يقتصر على جوانب معينة يجب القيام بها لنجاح هذه العملية.

مما سبق يمكن القول إن العصف الذهني تستخدم من أجل استحضار أكبر عدد من الأفكار للتلاميذ لمساعدتهم في حل مشكلة معينة مفتوحة خلال فترة زمنية محددة في جو تسوده الحرية في طرح الأفكار بعيداً عن المصادرة والتقييم أو النقــد داخل الفصل الدراسي ويسير وفق خطوات معينة لمحاولة تجنب أي معوق قد يعيق نجاح هذه العملية ويقع على عاتق المعلم الدور الكبير في نجاح هذه العملية لتحقيق الأهداف التعليمية المرسومة وكذلك تنمية قدرات التحصيل والابداع.

2 - التحصيل الدراسي

2-1- مفهوم التحصيل الدراسي

يعد التحصيل الدراسي مظهرا من مظاهر نجاح العملية التعليمية والتربوية ونتيجة من نتائجهــا المرغوبة، وفي الوقت نفسه يعتبر هدفا من أهدافها المقصودة لكل من الفرد والمجتمع، فبالنسبة للفرد يعتبر التحصيل هدفا من أهدافه الأساسية التي يتوقف عليها نجاحه في دراسته وحصولــه على الشهادة و تحقيقه لذاته وتوافقه نفسيا واجتماعيا ومهنيا، وشعوره بالرضا والسعادة نتيجة لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية والتي منها حاجته الى النجاح وتحقيق الذات وتأكيدهـــــا وتحقيق مكانة اجتماعية مرموقة بين الأهل والأقران والمجتمع عامة، أما بالنسبة للمجتمع يعــد التحصيل الدراسي من مظاهر التحسن في معدلات التدفق والإنتاج للنظام التعليمي وانخفــاض معدلات التسرب والهدر في هذا النظام، ويعد التحصيل الدراسي أيضا من أهم مؤشرات كفــاية النظام التعليمي كما يحقق التحصيل الدراسي المرتفع التوافق المطلوب بين إنتاجية النظـــــام التعليمي ومخرجاته وبين الحاجة الفعلية لمختلف مجالات العمل من الطاقات البشرية المؤهــلة و المدربة . كما يعد ضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعتبر من أهم المبادئ التي ترتكز عليها ديمقراطية التعليم، ولهذه الأهمية الفردية والاجتماعية للتحصيل الدراسي فـــإنه يعد الهدف الأساسي للمؤسسة التعليمية ومن أهم مبررات وجودها (الفاخري ، 1439 ،ص 50)

وقد ورد في مفهوم التحصيل الدراسي في عدة تعريفات أبرزها ما ذكره (أحمد، 2010 ،ص 32) : بأن التحصيل الدراسي هو: ما يحصله المتعلم من علوم مختلفة، من خلال دراسته واطلاعه، بحيث يظهر هذا التحصيل في النشاطات التي يقوم بها المتعلم أو في الاختبارات المدرسية وتقديرات المعلمين .

كما يعرف أيضا بأنه المعرفة التي يحصل عليها الطفل من خلال برنامج مدرسي قصد تكييفه مع الوسط والعمل المدرسي، وهذا المفهوم جعل التحصيل الدراسي مقتصرا على مجموعة من المعارف والعلوم التي يحصل المتعلم هدفه الوحيد هو الوصول بالمتعلم لتحقيق التكييف مع الوسط الذي ينتمي إليه، فالتحصيل الدراسي مستوى محدد من الأداء أو الكفاءة في العمل المدرسي كما يقام من قبل المعلمين، أو عن طريق الاختبارات المقننة أوكليهما (إسماعيلي ،1440 ، ص 55).

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن التحصيل الدراسي عبارة عن الدرجات العامة التي يتحصل عليها التلميذ نتيجة إجراء عملية التقييم الشهري الفصلي أو السنوي بعد تدريسه مقررات معينة، وتؤكد هذه النتائج مدى كفاءة التلميذ في البرنامج الذي خضع له خلال فترة زمنية معينة.

2-2 أهمية التحصيل الدراسي

أورد (الفاخري، 1439،ص 25) أهمية التحصيل الدراسي من جهتين وهما كالتالي:

- **بالنسبة لتلميذ**

إن التحصيل الدراسي هو هدف أساسي من أهداف التعليم الفردية يتوقف على تحقيقه نجاح الطالب في دراسته وحصوله على الشهادة الدراسية التي يسعى للحصول عليها، وحصوله على العمل ، وتحقيقه لذاته ، ولتكيفه النفسي ، وشعوره بالرضا نتيجة لتحصيله المرتفع في دراسته ويتوقف على تحقيق هذا الهدف إشباع الطالب لكثير من حاجاته النفسية والاجتماعية التي من بينها حاجاته إلى الأمن وإلى النجاح والاحترام ، والتقدير، وتحقيق المكانة الاجتماعية بين الأهل وإلى تأكيد الذات وتحقيقها ومن شأن الطالب الذي يحقق تحصيلا عاليا في مادة دراسية معينة في مرحلة من مراحل التعليم أن يستمر معه هذا التحصيل العالي في هذه المادة في المرحلة الدراسية المقبلة ، إذا واصل الدراسة فيها بنفس النشاط ، والجد فهذا يعني أنه يمكننا أن نتنبأ بمستوى الطالب في البرنامج الدراسي الذي سيدرسه في المرحلة التعليمية السابقة ، والحاضرة ومما يزيد من إمكانية صدق التنبؤ جعل امتحانات التحصيل شاملة لكافة أجزاء المقرر، وإعداد واستخدام اختبارات تحصيلية مقننة.

- **بالنسبة للمجتمع**

يعد التحصيل مظهراً من مظاهر التحسن في معدلات التدفق ، والإنتاج للنظام التعليمي في المجتمع وانخفاض في معدلات الإهدار، والتدبير في هذا النظام وضمان لمردود أكبر من النفقات التعليمية وهو مؤشر هام من مؤشرات كفاءة النظام التعليمي ، وتيسيرا لتلبية احتياجات المجتمع من الطاقات البشرية المدربة ولتحقيق التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وبين الحاجات الفعلية للمجتمع من الطاقات البشرية، ويعد التحصيل المرتفع بين الطلاب خير ضمان لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية الحديثة في مجال التعليم والذي لا يقتصر تحقيقه على مجرد تامين التحاق الفرد بمؤسسات التعليم، بل يتعدى ذلك إلى تمكين هذا الفرد من متابعة المرحلة الدراسية التي دخلها بنجاح وتحصيل مرتفع.

3-2 العوامل المؤثرة على التحصيل الدراسي للتلاميذ

لقد اهتم الباحثون التربويون والنفسيون بدراسة الدوافع والعوامل التي تؤثر على التحصيل الدراسي للطالب، حيث أشار بعض الباحثين (السيوطي، 1984،ص38) إلى أن هذه العوامل قد تكون شخصية أو اجتماعية أو تربوية أو غيرها، فأما

العوامل الاجتماعية فيمكن أن تتمثل في اتجاهات الوالدين إلى التربية والتعليم والمستوى التعليمي لهما، واهتماماتهما الثقافية، وكذلك حجم العائلة وترتيب الطالب فيها والمستوى المادي للبيت، بالإضافة إلى مواقف المجتمع المحلي نحو التربية والتعليم وأهميتها للفرد والمجتمع، والطبقة الاجتماعية والعرق والجنس، وأما العوامل التربوية فمنها الجو المدرسي كتفاعل الطالب مع زملائه أو معلميه أو البيئة المدرسية، وكذلك البرامج الصفية واللاصفية والإرشاد النفسي وطرق التدريس والمرافق والتجهيزات وحجم المدرسة وهناك أيضا العوامل الشخصية وهي أيضا تؤثر بصورة كبيرة على التحصيل الدراسي للطالب ومنها كالقلق والميول الشخصية، والانسجام، والانطواء، والسيطرة .

وأضافت دراسة (موساوي، 2013 ص 204-205) بأن العوامل الاقتصادية من العوامل المشجعة على التحصيل الدراسي للمتعلم، وتتمثل غالبا في المكانة المهنية للوالدين والمستوى الاقتصادي للأسرة، ومساهمة الدخل في تلبية احتياجات المتعلم المختلفة.

وكذلك العوامل الثقافية وهي المكانة المهنية لأولياء أمور الطلاب وهي تؤدي دورا مهما في جميع المجالات، حيث إن الأسرة التي تتوفر فيها الجو التعليمي والثقافة المناسبة من مستوى تعليمي معين توفر لأبنائها الظروف المناسبة من أجل تحقيق التحصيل الدراسي، وذلك لمواكبة التطور الحضاري في جميع المجالات.

وبيّن (شيخي، 2014 ،ص 118-143) أن هنام عوامل أخرى تساهم في التحصيل الدراسي للمتعلم، منها العوامل الجسمية والصحية، وتؤثر الصحة الجسمية على التفكير السليم للطالب لأن تدهور صحته يحول دون قدرته على الانتباه والتركيز والمتابعة، كما أن ضعف البصر أو السمع والنطق كلها تعلب دورا في التحصيل الدراسي ، وكذلك العوامل العقلية أيضا تؤثر في قدرة الطالب المعرفية والذكاء واستعداداته الخاصة وفي حالته المزاجية وقدرته على التفكير السليم ، وهناك أيضا عوامل نفسية ويقصد بها الحالة الانفعالية للطالب والتي تتصل مباشرة بالحياة المدرسية، وهذا الجانب النفسي مقوماً للشخصية الإنسانية.

ثامناً: الإطار التطبيقي ونتائج الدراســـــــة

1-منهج الدراسة وأدواتها

يعتمد الباحث في الدراســة على المنهج شــبه التجريبي، وذلك لملائمته لطبيعة الدراســة، حيث يســاعد في الكشــف عن استخدام طريقة العصف الذهني في تدريس مادة اللغة العربية وأثره على التحصيل الدراسي لتلاميذ المدارس الثانوية في العاصمة نيامي بالنيجر، والذي يقدم معلومات وحقائق عن واقع الدراسة الحالية ويوضح أثر أسلوب المعلم في تحصيل التلاميذ لذا استخدم الباحث الأدوات التالية للوصول لنتائج الدراسة.

أ- دليل المعلم لتدريس اللغة العربية لتلاميذ الصف الثالث ثانوي باستخدام استراتيجية العصف الذهني ويتكون من:

- الأهداف العامة لتدريس اللغة المحتوي.
- الأهداف الإجرائية السلوكية.
- الأدوات التي بتطلبها الدرس.

- خطة سير الدرس وتتضمن المراحل المختلفة للدرس.
- أسئلة التقويم.

ب - اختبار لقياس تحصل التلاميذ في موضع اللغة العربية المراد تدريسها أثناء التجربة وفقاً لكراسة التحضير للمعلم من مقررات اللغة العربية ووفق عدد من الخطوات لقياس التحصيل الدراسي وتحقيق الأهداف السلوكية. وللتأكد من صدق وثبات الاختبار في الصورة الأولية، تم عرضه على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقه (الصدق الظاهر) وتطبيقه على عينة استطلاعية.

2- إجراءات الدراسة

- التأكد من تكافؤ المجموعتين الضابطة والتجريبية وذلك بتطبيق الاختبار التحصيلي على المجموعتين الضابطة والتجريبية.
- تدريب المعلم على تدريس المجموعة التجريبية باستخدام استراتيجية العصف الذهني بمعدل حصة دراسية واحدة في اليوم.
- تطبيق الاختبار التحصيلي البعدي على المجموعتين الضابطة والتجريبية.

3- تحديد زمن الاختبار

قام الباحث باتباع عدة خطوات لتنفيذ تقنية العصف الذهني ومن بعد ذلك الاختبار وهو على النحو التالي:

- تطبيق الاختبار على عينة استطلاعية مكونة من (20) طالبا، وقد تم تنبيه الطلاب بأن الزمن مفتوح لأداء الاختبار بصورة جيدة ومريحة.
- حساب متوسط وقت الاختبار من خلال حساب مجموع زمن إجابات الطلاب تقسيم عددهم وقد بلغ وقت الإجابة (1:15) دقيقة.

4- مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة دار السلام بمدينة نيامي، حيث يبلغ عددهم (205) تلميذ وتلميذة، وفق بيانات عام (2021-2022) م، وقد تم اختيار تلاميذ هذه المدرسة بسبب التسهيلات التي قدمت للباحث لتطبيق الدراسة.

ثم قام الباحث باختيار عينة عشوائية من تلاميذ الصف الثالث ثانوي بمدرسة دار السلام، وقد استهدف الباحث مساعدة افراد العينة لتحقيق زيادة في التحصيلي الدراسي من خلال استخدام طريقة العصف الذهني، ثم قام بتقسيم التلاميذ إلى مجموعتين، التجريبية والضابطة، وبلغت عينة الدراسة (50) طالب وطالبة، مقسمين بالتكافؤ على مجموعتين التجريبية (25) والضابطة (25).

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة

- المتوسطات الحسابية
- الانحرافات المعيارية
- استخدام اختبار T لمعرفة فروق الدلالة الإحصائية بين درجات الاختبار التحصيلي القبلي والبعدي.

- برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

6- النتائــج

- **تنص الفرضية الأولى للدراسة على التالي:**

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق القبلي للاختبار).

للتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T) وفق نتائج الاختبار القبلي، وذلك على النحو التالي:

جدول (1) المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تطبيق الاختبار القبلي (الطريقة التقليدية)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
التجريبية	25	10.84	3.33	1.906	24	0.69
الضابطة	25	9.72	3.75			

يتضح من خلال الجدول (1) أن متوسط المجموعة التجريبية بلغت (10.84) بانحراف معياري (3.33) ومتوسط المجموعة الضابطة (9.72) وبانحراف معياري (3.75)، كما بلغت قيمة اختبار T (1.926) عند درجة الحرية (24) وبمستوى الدلالة (0.69) وهي قيمة أكبر من (0.05) أي غير دالة، وبناء على هذه النتائج، فقد تم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق القبلي للاختبار.

- **تنص الفرضية الثانية للدراسة على التالي:**

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات طلاب المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي للاختبار).

لتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T) وفق نتائج الاختبار البعدي، وذلك على النحو التالي:

جدول (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في تطبيق الاختبار البعدي (استراتيجية العصف الذهني)

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
التجريبية	25	12.64	3.23	2.27	24	0.32
الضابطة	25	11.68	4.79			

يتضح من خلال الجدول (2) أن المتوسط الحسابي للمجموعة التجريبية بلغت (12.64)، وللمجموعة الضابطة (11.68)، كما بلغت قيمة اختبار T (2.27) وبدلالة إحصائية (0.32) وهي قيمة أكبر من (0.05) أي غير دالة، وبذلك نقبل الفرض

الصفري ونرفض الفرض البديل، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية للاختبار البعدي (استراتيجية العصف الذهني) بين درجات المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التلاميذ جميعا قد استفادوا من هذه الطريقة في رفع معدل درجاتهم، وإن كانت تعتبر غير ممارسة بكل فعال في تدريس المواد العربية، إلا أن هذه الدراسة بيّنت أهمية هذه الطريقة في إكساب الطلاب مهارات يصعب اكتسابها عند استخدام الطريقة التقليدية في تدريس مادة اللغة العربية .

- **تنص الفرضية الثالثة للدراسة على التالي:**

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات الاختبار القبلي والبعدي).

لتحقق من هذه الفرضية، قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (T) وفق نتائج درجات الاختبار القبلي والبعدي، وذلك على النحو التالي:

جدول (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T) لدلالة الفروق بين متوسطي درجات الاختبار القبلي (الطريقة التقليدية) والبعدي (استراتيجية العصف الذهني).

المجموعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
القبلي	50	9.78	3.68	-2.539	49	0.01
البعدي	50	11.16	4.31			

يتضح من خلال الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لدرجات الاختبار القبلي بلغت (9.78) بانحراف معياري قيمته (3.68)، وللمجموعة الضابطة (11.16) بانحراف معياري (4.31)، كما بلغت قيمة اختبار T (2.539-) وبدلالة إحصائية (0.014) وهي قيمة أقل من (0.05)، وبناء على هذه النتائج، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل، التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الاختبارين القبلي والبعدي، وتؤكد النتيجة وجود أثر واضح لاستخدام طريقة العصف الذهني على درجات التحصيلية للتلاميذ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن استخدم طريقة العصف الذهني لها العديد من الفوائد ومميزات التي تساهم في رفع معدل المستوى التحصيلي للطالب من خلال ما يلي:

- ينمي مهارات التفكير لدى الطالب ويساعده في استنتاج العديد من الأفكار الإبداعية حول موضوع الدرس.
- يعطي الطالب فرصاً لتقديم ما لديه من أفكار ومهارات وتصورات.
- استثمار قدرة الطالب وطاقته.
- تفعيل حماس الطالب للمناقشات الجماعية وتعويده عليها بشكل منتظم.
- ينمي الثقة بالنفس لدى الطالب.
- يهيئ الطالب للمشاركة بفاعلية في أنشطة المدرسة المختلفة.
- يعزز قدرة التلاميذ على الحوار واحترام رأي الآخر، والاستفادة منها أو تطويرها.
- يبرز دور المعلم في الفصل، وتحويله من مجرد محاضر إلى مشارك فعّال مع الطلاب في عملية العصف الذهني وإدارتها.

خاتمة وتوصيات:

ختاماً يمكن القول ان التعليم بالطريقة التقليدية لم يكن له أي تأثير على زيادة التحصيل بشكل ملحوظ لدى التلاميذ ، وفى نفس الوقت وعلى نفس المجموعة التجريبية كان هناك اثر واضح بعد استخدام تقنية العصف الذهني على تحصيل التلاميذ حيث لوحظ التحسن في درجات التلاميذ على الاختبار التحصيلي عند استخدام المعلم لهذه التقنية و هذا يبين لنا بكل وضوح وجود أثر لاستخدام طريقة العصف الذهني في تدريس مادة اللغة العربية بالمرحلة الثانوية في نيامي بجمهورية النيجر وبهذا تكون اهداف الدراسة تم تحقيقها من معرفة أثر استخدام أسلوب العصف الذهني على التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية ، ومعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المجموعتين القبلي والبعدي لدى تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي ، ولهذا فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- اعتماد أسلوب العصف الذهني في تدريس مادة اللغة العربية في المراحل الثانوية بالنيجر.
2- تدريب المعلمين على فنيات واستراتيجيات استخدام أسلوب العصف الذهني في التدريس.
3- تنويع طرائق تدريس مادة اللغة العربية بما يتلاءم مع طبيعة الموقف ومستوى الطلاب.
4- تنفيذ دراسات تهتم باستخدام تقنيات التنشيط على التحصيل والتفكير الابتكاري.

البيبليوغرافيا:

- إسماعيلي يامنة عبد القادر. (1440،2019) **أنماط التفكير ومستويات التحصيل الدراسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- أحمد علي عبد الحميد (2010) **التحصيل الدراسي وعلاقته بالقيم الإسلامية التربوية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- اللقاني أحمد والجمل، علي. (1996). **معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**، القاهرة، عالم الكتب.
- جوالدة فؤاد والقماش مصطفي والتل سهير. (2013) . **فاعلية برنامج تدريبي مستند للعصف الذهني في تنمية التفكير الناقد لدي طلاب الصف السابع**، مجلة جامعة القدس المفتوحة العدد الحادي والثلاثون، تشرين الأول.
- حسين حسين محمد.(2014) **.أساليب العصف الذهني** ،ط جديدة ، عمان الاردن

: دار مجدلاوي،

- رضوان منال محمد. (2018). **أثر استخدام استراتيجيتي العصف الذهني والتعليم التعاوني في تنمية التحصيل الدراسي في مبحث التربية الاجتماعية لدى طالبات الصف الخامس الاساسي بالأردن.** مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 2.العدد 25.
- ساري رندة إسماعيل. (2019). **أثر استخدام استراتيجتي العصف الذهني و (k.w.l) فى تحصيل مادة الرياضيات والتفكير الرياضي لدي تلاميذ الصف الرابع الاساسي**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 20. العدد 2 .2

- شيخي رشيد (2014) . **عوامل وعوائق التحصيل الدراسي**، مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.
- زيتون حسين.(2013) . **تعليم التفكير مفاهيمه وأساليبه ومهاراته**، عمان: جهينة للنشر
- عبادة أحمد.(2001)، **التفكير الابتكاري**، القاهرة : مركز الكتاب للنشر .
- العتوم عدنان، والجراح عبد الناصر، وابو غزالة معاوية.(2007) **تنمية التفكير** ، عمان دار الميسرة
- الفاخري عبدالله سعيد (1439) . **التحصيل الدراسي**، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي.
- القرارعه احمد. (2014). **أثر استخدام العصف الذهني في تدريس العلوم في تنمية مهارات التفكير الابتكاري لدي طلبة الصف السابع الاساسي في مدارس محافظة الطفيلة جنوب الاردن.** مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 العدد4 .
- عبد الرؤوف عامر طارق. (2005)، **الإبداع " مفاهيمه وأساليبه"**، القاهرة: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
- موساوي فاطمة. (2013) . **المكانة الاجتماعية والتحصيل الدراسي**، مجلة الحكمة.
- الهويدى زينب. (2004). الإبداع. **ماهيته - اكتشافه – تنميته**. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

-Mojtaba Maghsoudi، M، and Haririan j، (2013).The impact of brainstorming strategies Iranian EFL learners' writing skill regarding their social class status، International Journal of Language and Linguistics

La ZLECAF: quelles perspectives pour une dynamique économique de l'Afrique?

Kaoutar ROUGANI MARZOUKI: Doctorante chercheur en Droit Privé**,** FSJP- Université Ibn Tofail / Kenitra

Prs : Abdelkader BETARI et Fatima Zohra AZIZI: Professeurs habilités**,** Institut Universitaire des Etudes Africaines, Euro-méditerranéennes et Ibéro-américaines**,** Université Med V de Rabat

Résumé de la communication:

Certes, le succès de la Zone de libre Echange Continentale Africaine est étroitement lié à sa capacité à changer des vies, à réduire la pauvreté et à contribuer au développement économique en Afrique.

C'est un test décisif de l'engagement des pays africains en faveur de l'intégration économique. Ces pays, qui, pour réussir ce test, doivent mobiliser d'importants investissements intra-africains, dans des voies de communication et des réseaux de transports performants ; des investissements capables de créer des débouchés qui favoriseront l'industrialisation de l'Afrique grâce au développement des chaînes de valeur régionales.

En fait, Le but recherché par la ZLECAF est de promouvoir l'industrialisation de l'Afrique afin de réduire la place des matières premières qui représentent la majeure partie des exportations africaines. Ceci implique par la force des choses la diversification de la structure économique des pays africains et un soutien conséquent des petites et moyennes entreprises dans le cadre d'un processus d'industrialisation qui, au demeurant, reste l'une des conditions ciné qua non pour libérer l'imaginaire collectif et promouvoir la culture de la créativité et de l'innovation. Ces PME qui constituent 80% des entreprises africaines, seront encouragées par la ZLECAF dans la mesure où elles pourraient fournir des intrants pour les grandes entreprises industrielles.

La problématique de ce travail va pencher sur la contribution de la ZLECAF dans la promotion de l'industrialisation du continent et l'impact qu'aura cette dernière sur le monde des entreprises.

Face à ces perspectives et à autres, l'objectif de ce travail est :

- De mettre en exergue les défis que doivent relever les pays africains pour épargner à ce continent de se contenter d'une mise à niveau de son sous-développement tout en continuant à gaspiller ses ressources et à réaliser un « manque à gagner » démographique déstabilisateur (par opposition au dividende démographique ».
- D'aborder et d'évaluer les conditions et les clés de réussite qui vont permettre à la ZLECAF, de contribuer à une dynamique de l'emploi et à un développement économique.
- De mettre l'accent sur le rôle du Maroc dans ce nouveau cycle économique africain et son engagement dans ce nouveau modèle de co-développement.

Mots clés : ZLECAF, Afrique, Maroc, Industrialisation, Commerce intra-africain, PME,

ملخص

من المؤكد أن نجاح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرتها على تغيير الحياة وتقليل الفقر والمساهمة في التنمية الاقتصادية في إفريقيا. إنه اختبار أساسي لالتزام البلدان الأفريقية بالتكامل الاقتصادي. هذه البلدان، التي يتعين عليها، لاجتياز هذا الاختبار، حشد استثمارات كبيرة بين البلدان الأفريقية في قنوات الاتصال وشبكات النقل الفعالة؛ استثمارات قادرة على خلق الفرص التي من شأنها أن تعزز التصنيع في أفريقيا من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية.

تسعى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التصنيع في إفريقيا من أجل تقليل مكانة المواد الخام التي تمثل الجزء الأكبر من الصادرات الأفريقية. وهذا يعني حتما تنويع الهيكل الاقتصادي للبلدان الأفريقية وما يترتب على ذلك من دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحة: منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إفريقيا، المغرب، التصنيع، التجارة الأفريقية البينية، الشركات الصغيرة والمتوسطة

Introduction:

Les événements et les phénomènes de toute nature qui ont envahi notre planète ces derniers siècles ont affecté profondément, aussi bien positivement que négativement, les Etats et les nations. Le monde change, c'est incontestable. Ces multiples et divers changements mondiaux ont un impact sur le quotidien des peuples. Le changement à grande dimension le plus connu et encore en cours est le phénomène sans précédent de la mondialisation qui impose des défis multidimensionnels et oblige les décideurs à prendre des mesures adéquates. Avec l'avènement de la globalisation, les Etats ; en quête permanente de survie et de prospérité, recherchent la paix, le dialogue, le consensus et la coopération, au lieu de la guerre, des conflits et des disputes pour régler leurs différends. La réponse actuelle à la globalisation dont le début se situe au 19ème siècle, est l'« Intégration[1] » ou la « Régionalisation ».

Autre que le domaine politique, l'usage du concept de l'intégration économique et du terme « intégration » peut s'appliquer aux domaines économique, social et culturel. Pour ce qui est de l'intégration économique qui nous intéresse dans ce travail, il faut être prudent dans sa définition. Selon BELA BALASSA, il n'y a pas un sens clair de ce terme dans la littérature économique, il suppose que l'intégration économique est plus qu'une simple existence de relations commerciales entre économies nationales indépendantes[2]. De là, il définit l'intégration économique : « comme un processus, et comme un état de choses. Considérée comme un processus, elle comprend des mesures visant à abolir la discrimination entre les unités économiques appartenant à des Etats nationaux différents, considérée comme un état de choses, elle peut être représentée par l'absence de diverses formes de discrimination entre les économies nationales »[3]. En d'autres termes, l'intégration économique est plus qu'une simple coopération visant à mettre en place des actions pour traiter de questions spécifiques. C'est plutôt la mise en place de mesure, ou d'un vaste programme visant à créer une interdépendance économique qui, selon Claude Ake, consiste à décourager le comportement politique de désintégration[4]. Une zone de libre-échange préférentiel, une zone de libre-échange, une union douanière, un marché commun, une union économique monétaire sont les différentes formes ou les étapes de l'intégration économique. La mise en œuvre des mesures de cette dernière

[1] L'intégration prend en compte dans son ensemble le processus de coopération entre Etats, processus visant à établir un nouveau centre de prise de décision et un sentiment de communauté à l'intérieur d'un espace (région) particulier. Tandis que la régionalisation est plutôt la conception restreinte de l'intégration dans sa dimension économique.

[2] Moise, T. K. (2011) : Union africaine et processus d'intégration : l'Harmattan

[3] Nelsen, B.F., and Stubb, A. C. (2003) : The European Union : Reading on the theory and practice of European integration. Basingstoke : Lynne Rienner Publishers

[4] Ake, C. (1967) : A theory of political integration. Homewood, III. Dorsey Press.

exige la mise en place d'autorité supranationale ou d'institutions comme la Communauté économique européenne (CEE).

Il est pertinent de souligner que le traité d'Abuja adopté par l'Union africaine en 1991 (03 Juin) et en vigueur depuis mai 1994, fut un tournant majeur dans l'histoire de l'intégration africaine dans la mesure où il a jeté les bases de l'établissement d'une communauté économique africaine prévue à l'horizon 2027. La mise en place des Communautés Economiques Régionales (CER) est une première étape de cheminement vers la Communauté Economique Africaine.

En fait, le traité d'Abuja, a établi une feuille de route pour la réalisation d'une union économique et monétaire en Afrique par un processus graduel de coordination, d'harmonisation et d'intégration progressive des communautés économiques régionales (CER) en six étapes s'étalant sur 34 ans. Si le traité a été critiqué pour ses objectifs ambitieux, il est rassurant de constater que des progrès significatifs ont été réalisés à ce jour : le processus a été retardé, mais n'a pas déraillé[1].

La première étape est maintenant terminée, avec huit CER officiellement reconnues par l'Union africaine. La deuxième étape n'a pas été entièrement achevée car les progrès réalisés par les CER et par les membres au sein des CER ont été inégaux (UA, CEA et BAD, 2017). La troisième étape, qui prévoit la mise en place complète des ALE et des Unions Douanières au niveau des CER en 2017. Cela ne s'est pas tout à fait produit. La ZLECAf a donc été conçue (à l'origine) pour combler cette lacune en consolidant les Accords de Libre Echange préexistants en un seul ALE panafricain. C'est également dans ce but que la zone de libre-échange tripartite (TFTA), qui réunit le COMESA, la CAE et la SADC, a été lancée en juin 2015[2]. Actuellement, le processus d'intégration se situe quelque part entre les étapes 3 et 4. Bien qu'une zone de libre-échange continentale (ZLEC) ne figure pas explicitement dans le traité d'Abuja, elle a été considérée comme une étape logique sur la voie d'une union douanière continentale.

Les ambitions de développement définies dans l'Agenda 2063 qui nécessitent des investissements étrangers et nationaux. Un climat d'investissement approprié, soutenu par des lois et des réglementations solides, des mécanismes d'application efficaces et des institutions fortes, peut canaliser et favoriser l'investissement responsable tout en minimisant les effets négatifs. Les investissements étrangers peuvent propulser l'industrialisation et la transformation structurelle du continent, soutenir la croissance économique, et réduire la pauvreté, en permettant le transfert de technologies; en facilitant la diversification des exportations, en améliorant la productivité des entreprises, en établissant ou en renforçant des liens en amont et en aval et en soutenant l'intégration régionale et l'insertion dans les chaînes de valeur régionales et mondiales (CNUCED, 2013).

C'est dans cette perspective que la signature par plusieurs pays africains de l'accord de la ZLECAF, à Kigali, peut être perçu comme une avancée. Il vise à créer un marché commun de 1,2 milliard d'habitants, dont le PIB cumulé avoisinerait 3000 milliards de dollars. Un espace

[1] Rapport ARIA IX "Assessing Regional Integration in Africa IX" (CEA, 2019) fournit une analyse détaillée pour un ensemble plus large d'indicateurs.

[2] Les progrès sur l'accord de libre-échange se poursuivent parallèlement à l'accord de libre-échange entre l'Union européenne et le Rwanda, comme le montre la ratification de l'accord de libre-échange par le Rwanda en juillet 2019 - le cinquième pays à le faire.

où enfin les Etats pourraient établir des règles favorisant les échanges intra-africains au service des productions africaines.

Comment la ZLECAF peut aboutir à une réelle intégration régionale, comment évaluer ses effets probables sur les perspectives d'industrialisation en Afrique, et quelles sont les chances du Maroc pour tirer profits de la concrétisation de cet accord ? Ce sont des questions parmi d'autres que ce travail essayera de porter des réponses.

I- La nécessaire industrialisation de l'Afrique

L'industrialisation est un passage obligé vers le développement. Les politiques d'industrialisation de l'Afrique, surtout leurs résultats sur le terrain, ont fait l'objet de nombreuses réflexions qui ont trait à l'échec des entreprises publiques et privées, ainsi qu'à l'échec des gouvernements n'ayant pas permis de créer un environnement favorable au développement de l'industrie en Afrique et à l'accroissement de sa productivité.

L'appréciation des résultats totaux globaux indique que le constat général est un constat d'échec, hormis quelques industries qui ont bénéficié d'une protection naturelle. En effet, les industries (y compris les services) créées avant 1960 et même parfois celles impliquées après 1960, ont toutes fini par disparaitre[1].

Les rares entreprises qui ont survécu, en raison peut être de leur vocation de service public, ne doivent leur salut qu'au soutien des pays occidentaux ou alors à une quasi « recolonisation ».

Avant son effondrement ou après, il reste toutefois vrai que l'industrie africaine n'a jamais joué qu'un rôle marginal sur les marchés mondiaux.

Les ajustements structurels et les nouvelles politiques industrielles mises en œuvre n'ont, malheureusement, pas encore réussi à inverser totalement cette tendance. En plus d'autres causes immédiates de l'échec industriel :

- Les choix stratégiques des Etats pour promouvoir une industrie moderne ont souffert de deux handicaps majeurs : ni le marché, ni les conditions locales n'ont été suffisamment pris en compte. Cette erreur grave dans les études a abouti à la création des entreprises non viables voire extrêmement fragiles.
- Le coût élevé des investissements : investissements encouragés par les occidentaux pour vendre leurs équipements.
- La mauvaise gestion des entreprises publiques ou semi-publiques. Résultant des interférences constantes de l'Etat et du jeu répété des solidarités africaines[2].
- L'absence, pendant longtemps, d'un Etat de droit capable de créer les conditions favorables à l'émergence et au développement d'initiatives privées d'un part, de maintenir, d'autre part, un environnement stable.

Conséquences de cette situation :

- La non-compétitivité sur les marchés régionaux et mondiaux ;

[1] Djigui Camara, « Défis d'Afrique et stratégie gagnante » l'Harmattan,2012

[2] Exp ; poids du chef dans le groupe, nomination ou protection arbitraire d'un parent ou d'un ami même incompétent ou auteur de malversation financière, etc.

- L'envahissement des marchés nationaux par des produits importés soit directement par les pays, soit par un pays voisin et transférés par le biais d'un commerce plus ou moins légal exercé par des commerçants informels efficaces et souvent dangereux pour l'économie.

Bien que l'environnement international soit relativement favorable au continent africain pour se projeter dans l'avenir et jeter les bases d'un développement autocentré ; son devenir dépend du degré de sa prédisposition à se prendre en main. Etant exclu qu'il ne peut accéder du jour au lendemain au club des industrialisés et eu égard à son état actuel, ce continent risque de se contenter d'une mise à niveau de son sous-développement tout en continuant à gaspiller ses ressources et à rater d'engranger le dividende démographique et donc le surplus économique.

Selon M. Chiguer[1], l'Afrique risque ; sans une prise de conscience des mutations que connait le monde et des enjeux de l'étape historique actuelle marquée notamment par l'émergence de la société du savoir et le recentrage sur la matière grise ; de succomber définitivement aux sirènes du Capitalisme financier pour finalement évoluer dans le sous-développement en remplissant au mieux un rôle de sous-traitant. L'Afrique doit comprendre que son avenir se joue entre la Capitalisme industriel et le Capitalisme financier. L'Afrique n'a de choix que de transformer ses faiblesses en forces et ses menaces en opportunités pour entamer son intégration au bloc des pays et régions en cours d'industrialisation. Si non, elle court le risque de devenir un marché pour écouler les produits du reste du monde. Le continent est considéré, d'ailleurs, comme une « nouvelle ligne de croissance mondiale ». Il abrite 11 économies sur les 20 qui réaliseraient la croissance la plus rapide du monde de 2016 à 2020. Certes, le taux de croissance moyen enregistré de 2000 à 2010 s'est relativement apprécié (5,5%), mais cette appréciation est limitée que se soit en termes quantitatifs dans la mesure où ce niveau est en deça du seuil (7% pour les pays en vue) à partir duquel il est possible d'entamer le structurel pour reconfigurer l'économique sur de nouvelles bases et créer les conditions pour libérer la société des forces qui la tirent vers le bas ; ou en termes qualitatifs puisque le taux enregistré s'est accompagné de l'aggravation des inégalités, de l'élargissement de la pauvreté (près de 2 personnes sur 3, soit 660 millions, vivent encore avec moins 2 dollars par jour) et de la persistance du chômage. La croissance sans le développement est une croissance qui érode la cohésion sociale et rend le démographique problématique[2].

Selon l'ONU3, la population africaine passerait de 1,2 milliard d'habitants (2015) à 3 milliards en 2063. Sa part dans le total de la population mondiale atteindrait plus du 29% au lieu de 16% en 2015. « Plus remarquable encore est le fait qu'environ 46% de l'augmentation de 1,3 milliard de la main d'œuvre africaine au cours de cette période sera constitué de jeunes âgés de 15 à 34 ans » (Agenda 2063 – UA). C'est dire l'intérêt pour le continent africain à favoriser la transition démographique et à investir dans le Capital humain pour réaliser le dividende démographique[4] et créer les conditions en vue d'amorcer le processus de développement autocentré.

[1] Mohammed CHIGUER, Président du Centre d'Etudes et de Recherches Azizi Belal (CERAB)
[2] Mohammed CHIGUER : l'Afrique à l'heure de la grande transhumance du capitalisme industriel : série : colloques (n°21) : l'Afrique, un continent en devenir ; publications de l'Institut des Etudes Africaines, 2018
[3] ONU, Perspectives de la population mondiale – révision 2015
[4] Le dividende démographique peut être défini comme l'avantage susceptible d'émerger lorsqu'un pays jouit d'une proportion relativement grande de sa population en âge de travailler en raison de la baisse du taux de fécondité, et

Si un grand pourcentage de jeunes ne peut pas trouver d'emploi et gagner un revenu satisfaisant, l'explosion démographique de la jeunesse va devenir une bombe démographique. Une grande masse de jeunes gens frustrés constituera probablement une source potentielle d'instabilité politique et sociale.

Toutefois, la croissance démographique ne saurait être vue comme un danger. Cette évolution augmente le nombre potentiel de travailleurs, de consommateurs et de capitaux. Si le nombre croissant de personnes en âge de travailler peut être pleinement employé à des activités productives et rémunératrices, le niveau du revenu moyen par personne devrait augmenter. La classe moyenne africaine passera de 375 à 500 millions de personnes. L'Afrique devrait donc investir et tirer parti de l'énorme potentiel de ses jeunes, ce qui représente l'une de ses ressources les plus importantes.

Un autre volet qui n'est pas moins important est celui de l'urbanisation accrue. Un grand nombre d'Africains sont en train de quitter les campagnes pour aller vivre en ville. En 2010, environ 36% de la population africaine vivait dans en zone urbaine. Il est prévu que le nombre passera à 50% et 60% d'ici 2030 et 2050 respectivement[1]. Cet exode exercera d'énormes pressions sur les villes et les cités. Tous ces nouveaux résidents urbains auront besoin d'un logement décent, d'électricité, de transports et de services sanitaires appropriés. Mais la croissance des villes africaines crée aussi les conditions pour catalyser la transformation structurelle des économies des pays. La population de plus en plus urbaine et en forte croissance stimulera la demande de biens de consommation, créant un marché de 250 milliards de dollars et de 1,5 milliards de consommateurs ce qui devrait croître à un taux annuel de 5% au cours des huit prochaines années[2]. L'urbanisation crée une demande – de biens alimentaires, de toutes sortes de produits et de machines. Cette montée de la demande doit être entendue, et les secteurs manufacturiers naissants des pays africains devraient intervenir et y répondre.

Au regard des enjeux démographiques, les décideurs dans les pays africains s'accordent sur la nécessité de transformer structurellement leurs économies par le biais de la diversification et de l'industrialisation.

La diversification économique peut stimuler la croissance économique, réduire la volatilité économique, créer des possibilités d'emploi et renforcer l'intégration dans l'économie mondiale.

Les politiques d'industrialisation doivent promouvoir les industries qui absorbent le plus grand nombre d'actifs, qualifiés et moins qualifiés, en tenant compte des mutations technologiques. L'effort doit en premier lieu porter sur le secteur manufacturier. La productivité y est plus élevée que dans l'agriculture de rente et les industries extractives, et l'industrie manufacturière peut absorber une plus grande variété de profils. De plus, les prix des produits manufacturés ont l'avantage d'être plus stables que ceux des matières premières.

investit efficacement dans sa santé, son autonomisation, son éducation et son emploi à travers l'action publique et l'engagement du privé » (Agenda 2063)

[1] Rapport « Commerce intra- africain : la Banque Africaine de Développement souligne le rôle central des grandes villes du continent » Groupe de la Banque Africaine de Développement 22 Janvier 2021

[2] idem

En outre, les innovations issues de ce secteur vont stimuler non seulement les progrès technologiques dans la production mais également profiter au secteur des services[1].

Selon la base de données de la Banque Mondiale, l'industrie africaine ne génère en moyenne que 700 dollars de PIB par habitant, moins que l'Amérique latine (2500 dollars) et l'Asie de l'Est (3400 dollars). Or, la productivité des industries entraîne la productivité des autres secteurs comme on le constate dans les économies industrialisées. Les pays subsahariens ont vu leurs importations de biens et services en pourcentage du PIB passer de 22,7 % à 32,1 % entre 1960 et 2016 : de 7 milliards de dollars à 394 milliards de dollars. Le continent importe encore des biens dont le capital nécessaire à leur production reste dérisoire[2].

Toutefois, des avancées sont porteuses d'espoir, à commencer par l'augmentation du commerce intra-africain passé de 50 milliards de dollars en 2005 à plus de 120 milliards de dollars en 2015. L'ambition est de faire émerger les entreprises qui favoriseront l'essor d'un tissu de PME dynamiques en même temps que l'intégration régionale.

En fait, la promotion d'une politique de substitution des importations qui prône le processus d'industrialisation des pays industrialisés, permet à la population de faire face à ses besoins fondamentaux en favorisant l'essor d'un secteur privé local. Il s'agit ici des industries légères de biens de consommation au service du marché intérieur. Et les technologies nécessaires pour ces industries sont souvent accessibles.

Ensuite, il y a la promotion et la diversification des exportations qui s'appuient sur les industries locales de biens de consommation qui ont été construites. C'est à la suite de ces deux étapes que ces pays se lancent dans la promotion et le développement d'une industrie lourde en s'appuyant sur une politique de substitution aux importations.

Pour réussir, l'essor industriel de l'Afrique doit être pensé dans un cadre régional ou fédéral avec la mise en place de parcs industriels régionaux, de technopoles spécialisées, en accentuant des partenariats avec les pays industrialisés.

La décision des gouvernements africains d'établir une zone de libre-échange continentale donne, justement, une chance aux pays africains de sortir de leur dépendance en matière de ressources et de devenir des économies diversifiées dynamiques et des lieux de production industrielle compétitifs ; en augmentant particulièrement et sensiblement les parts de l'industrie – surtout la production – en investissement national, en rendement et en commerce.

La mise en œuvre de cette zone permettra, selon la Conférence des Nations unies sur le commerce et le développement (CNUCED)3 ; d'accroître Le potentiel d'exportation au sein de l'Afrique à 9,2 milliards de dollars grâce à la libéralisation tarifaire partielle prévue pour 2025. Actuellement, il représente 16 % des échanges sur le continent, comparé à 63 % dans

[1] Selon les données d'Euromonitor International, le marché de la mode, par exemple, (vêtements et chaussures) en Afrique subsaharienne atteindra 31 milliards de dollars en 2050. Mais encore faut-il que les États favorisent l'industrialisation de ces produits consommés localement. On peut aussi citer les industries halieutique et cotonnière, la fabrication de meubles, les biens intermédiaires comme le textile et le cuir, l'agro-industrie, les produits pharmaceutiques, l'industrie automobile, etc.

[2] 60 % des yaourts consommés en Afrique viennent d'Europe, 70 % de la tomate concentrée consommée en Afrique vient de Chine. De nombreux pays importent des œufs, du poulet, du riz, du lait en poudre, du miel, du papier, des chaussures, des cure-dents, etc. Base de données de la Banque Mondiale

[3] Cnuced « la contribution potentielle de la zone de libre-échange continentale africaine à une croissance inclusive » le développement économique en Afrique, Rapport 2021.

l'Union européenne et 57 % en Asie et dans le Pacifique. La réduction des barrières douanières et non tarifaires peut, de plus, attirer de nouveaux investisseurs tentés par un marché unique englobant 1,2 milliard de personnes, pour un PIB cumulé de 3 milliards de dollars (2,59 milliards d'euro).

Une coopération étroite entre les gouvernements, le secteur privé, les entités des Nations unies et la société civile sera nécessaire pour réaliser les ambitions et les perspectives de la ZLECAF dans ce sens.

II- ZLECAF et industrialisation inclusive en Afrique : quelles perspectives ?

Les efforts d'intégration africaine passent par l'industrialisation du continent, des efforts que toutes les instances institutionnelles de l'UA appuient fortement à travers sa priorité « *Industrialiser l'Afrique* », qui vise à développer et mieux intégrer les chaînes de valeurs industrielles[1].

C'est dans cette perspective que l'entrée en vigueur effective, le 1er janvier 2021, de la ZLECAF devrait renforcer la croissance économique et accélérer l'industrialisation[2].

Selon le Secrétaire général de la ZLECAF, l'Accord de Libre Echange Continental, n'est pas un simple accord commercial, c'est l'espoir des africains de sortir le continent de la pauvreté.

Cet accord devrait stimuler le commerce intra-africain, promouvoir l'industrialisation inclusive, créer des emplois et améliorer la compétitivité des industries africaines sur la scène mondiale. L'industrialisation aidera les pays africains à atteindre des taux de croissance élevés, à diversifier leurs économies et à réduire leur exposition aux chocs extérieurs. C'est pourquoi il faut impérativement que les pays s'entendent sur certaines des questions restantes telles que les règles d'origine[3], qui sont un élément clé du commerce international car elles sont la pierre angulaire d'un accord commercial préférentiel tel que La ZLECAF.

La mise en œuvre de cet accord vient consolider la vision du continent qui se veut un continent résilient et autonome tout en utilisant la plate-forme de l'intégration économique continentale. De grandes perspectives d'économies d'échelle et de gamme s'ouvriront, attirant des investissements accrus de la part des petites et grandes entreprises.

Alors que la ZLECAF entre en vigueur, le défi auquel fait face les entrepreneurs africains est de créer des emplois décents pour les 170 millions de jeunes Africains qui devraient entrer sur

[1] Compte tenu de l'importance de l'industrialisation pour la transformation structurelle, le 20 novembre a été annuellement consacré à la Journée de l'industrialisation de l'Afrique (AID). À la lumière du lien entre l'industrialisation et le commerce, ainsi que le début des échanges dans le cadre de l'Accord sur la zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAf), cette journée présente une occasion de réfléchir sur les moyens d'accélérer l'industrialisation de l'Afrique et de rallier l'élan politique, les ressources, les partenariats et les alliances souhaités en vue d'une dynamique d'industrialisation africaine.

[2] Revue annuelle de la Banque africaine de développement de l'efficacité du développement (RAED) 2019 parue en décembre 2020.

[3] L'Organisation mondiale du commerce (OMC) définit les règles d'origine comme "les critères utilisés pour définir où un produit a été fabriqué" et sont importantes pour la mise en œuvre d'autres mesures de politique commerciale, notamment les préférences commerciales (règles d'origine préférentielles), les quotas, les mesures antidumping et les droits compensateurs (règles d'origine non préférentielles). Dans plusieurs cas, les droits et les restrictions dépendent de la source des importations.

le marché du travail entre 2020 et 2030[1]. Le développement des compétences industrielles devient essentiel à cet égard.

D'après la Commission économique pour l'Afrique des Nations unies (UNECA)[2], si elle est correctement mise en œuvre, la ZLECAF créera un marché qui représentera près de 6,7 milliards de dollars en termes de consommation, ainsi qu'une augmentation du commerce intra-africain de 15 à 25%, soit un volume d'échanges qui pourrait atteindre 70 milliards de dollars à l'horizon 2040. Ainsi, les gains seront aussi bien pour les consommateurs que pour les entreprises manufacturières et de service du continent, en plus de stimuler la croissance du PIB de l'ordre de 1 à 6%[3]. Des analyses d'impact ex-ante font ressortir que dans son ensemble, le continent connaitra des gains en termes de bien-être avec l'effectivité de la zone de libre-échange [4]; et les surplus de bien-être les plus importants découleront de la suppression (ou tout au moins de la baisse significative) des barrières non tarifaires[5].

Toutes les retombées positives attendues suscitent beaucoup d'espoirs quant à la transformation structurelle des économies. Le développement des secteurs manufacturiers devrait doubler de volume et sa production annuelle devrait atteindre 1.000 milliards de dollars d'ici 2025 et créer plus de 14 millions d'emplois[6] ; ce qui compenserait les manques à gagner engendrés par la suppression des droits de douane et des barrières tarifaires et non tarifaires[7] ; quoique cette élimination prônée par l'Accord de Libre Echange va renforcer le commerce intra-africain.

Selon le rapport du Fonds monétaire international édité en 2019[8], il est essentiel ; dans le contexte de l'évaluation de la ZLECAF, de déterminer dans quelle mesure elle peut stimuler davantage le commerce intra-régional. L'un des piliers de la théorie du commerce est que les flux commerciaux augmentent avec la taille des pays, leur degré de développement et leur proximité géographique et culturelle. L'évaluation du degré d'intégration régionale en Afrique va se faire en mesurant l'incidence de ces caractéristiques sur les flux d'échanges. Ce faisant, elle s'inspire des travaux empiriques[9] sur le sujet et estime des équations de gravité[10] couvrant

[1] Rapport des Nations Unies au Maroc : Une industrialisation inclusive et durable à l'ère de la ZLECAF, 2021

[2] Larabi Jaidi (Dir) : Rapport annuel sur l'économie de l'Afrique ; Ed. Policy Center for the New South 2019

[3] United Nations 2019 : African Continental Free Trade Area : Challenges and Opportunities off Tariff Reductions. Document du travail de la CNUCED 2017

[4] Banque Africaine de Développement : Integration for Africa's economic prosperity. Perspectives Economiques Africaines 2018

[5] Abrego & al. L'Accord de Libre-Echange Continental Africain : estimations des gains de bien-être à partir d'un modèle d'équilibre général. Documents du travail du FMI, 2019

[6] Larabi Jaidi (Dir) : Rapport annuel sur l'économie de l'Afrique ; Ed. Policy Center for the New South 2019

[7] Les barrières tarifaires sont essentiellement les droits de douane imposés à l'entrée des marchandises ou services et que les barrières non tarifaires sont toutes les autres barrières (les normes imposées aux produits, les quotas fixés pour l'import ou l'export de marchandises, etc.).

[8] Études économiques et financières, Perspectives économiques régionales : Reprise dans un contexte de grande incertitude. Édition française ; Avril 2019 Fonds monétaire international

[9] Système d'analyse et d'information commerciales (TRAINS) de la CNUCED ; estimations des services du FMI.

[10] Les effets économiques des zones de libre-échange sont généralement évalués selon l'une des deux approches suivantes : 1. Les évaluations ex-post cherchent à estimer l'impact observé d'un ALE en utilisant des méthodes économétriques, telles que le modèle de gravité ; 2. Les évaluations ex ante tentent d'estimer l'impact d'un futur ALE à l'aide de modèles de simulation, tels que les modèles d'équilibre partiel ou les modèles d'équilibre général calculable (EGC).

148 pays entre 2000 et 2015, à l'aide de données sur le commerce des marchandises ventilées par secteur d'activité.

D'après les estimations avancées dans le rapport du FMI, les pays africains commerceraient moins que les pays d'autres régions. Autrement dit, outre leur taille et leur degré de développement, les économies africaines présentent des particularités en raison desquelles le niveau de l'activité commerciale est plus faible que dans d'autres régions. Ces particularités sont entre autres des facteurs structurels propres aux économies africaines et des facteurs liés aux politiques conduites (droits de douane, médiocrité de la logistique et des infrastructures, offre de crédit limitée, etc.). Il semble également ressortir de l'analyse empirique que certaines sous-régions et certains secteurs peuvent encore considérablement approfondir l'intégration commerciale. Plusieurs CER comme la CEMAC (Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale), l'Union du Maghreb arabe (UMA), le Marché commun d'Afrique orientale et australe (COMESA) et la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO) couvrent une majorité de pays africains tout en comptabilisant moins d'échanges commerciaux que les CER les plus performantes du continent ; il serait donc possible, semble-t-il, d'approfondir l'intégration commerciale dans ces sous-régions. Selon toujours les estimations empiriques, le commerce intra-régional des marchandises, telles que les produits alimentaires, les produits sylvicoles et autres produits primaires ainsi que les produits manufacturés, est moins important que ne le prévoit le modèle de gravité ; les échanges dans ces secteurs pourraient donc être davantage développés.

En dépit de l'effet positif sur le commerce des CER et des droits de douane préférentiels quasi nuls qu'elles appliquent, des déficits d'échanges commerciaux sont observés. Ils reflètent peut-être les goulets d'étranglement non tarifaires[1] qui subsistent dans ces communautés, ainsi que d'autres obstacles comme la disparité des régimes commerciaux, qui entrave les échanges entre communautés.

L'expérience des CER africaines apporte un éclairage sur les facteurs susceptibles d'influencer les échanges intra régionaux sur le continent. Le développement des flux commerciaux régionaux observé en Afrique depuis quelques décennies est allé de pair avec la création et l'extension de plusieurs CER, dont certaines appliquent des droits préférentiels presque nuls aux échanges entre leurs pays membres. À l'heure actuelle, la quasi-totalité des pays africains sont membres de communautés de ce type, et 75 % des échanges commerciaux intra régionaux se répartissaient entre 5 CER en 2017, la SADC (Communauté de développement de l'Afrique australe) représentant à elle seule la moitié de ces échanges[2]. Toutefois, la baisse des droits de douane sur les échanges commerciaux au sein des CER africaines a eu des effets inégaux sur les flux commerciaux dans les sous-régions concernées, laissant entrevoir la présence

[1]Ainsi, l'un des plus grands défis pourrait résider dans la suppression des barrières non tarifaires, bien plus que celle des barrières tarifaires, car les premières représentent des barrières plus insidieuses, moins visibles. Et en termes de retombées, les gains attendus de la baisse des barrières non tarifaires seraient nettement supérieurs. Abrego & al. (2019) estiment qu'une baisse de 45% des barrières non tarifaires en région Afrique entrainerait une hausse de plus de 4% sur bien-être. Toutefois, la suppression des barrières non tarifaires relatives aux normes doit faire l'objet d'une attention particulière, parce que, généralement, les normes visent à protéger les consommateurs contre des produits ou marchandises de mauvaise qualité.

[2] L'analyse faite par un groupe d'économistes du FMI, se concentre sur cinq grandes CER qui couvrent l'essentiel du continent africain et ne se chevauchent que très peu. Il s'agit d'un sous-échantillon de nombreuses CER africaines (zones de libre-échange, unions douanières, unions monétaires, etc.) imbriquées les unes dans les autres.

d'obstacles non tarifaires importants. Dans la SADC, par exemple, les flux ont atteint des sommets après la réduction des droits de douane, et la part du commerce intracommunautaire a notablement augmenté. Dans d'autres CER, en revanche, la baisse des droits de douane ne s'est pas traduite par un gonflement des flux commerciaux sous-régionaux (par exemple dans la Communauté économique et monétaire de l'Afrique centrale, CEMAC). Il semble donc que des facteurs non tarifaires freinent le commerce, y compris le niveau élevé des coûts du commerce non liés aux droits de douane et la faible diversification des exportations. De fait, dans les pays membres des CER en question, les coûts non tarifaires qui pèsent sur le commerce sont parmi les plus élevés de la région et les exportations sont relativement peu diversifiées.

De surcroît, les échanges entre pays membres de CER différentes restent limités, sans doute en raison des taux de droits encore assez élevés auxquels ils sont soumis et qui avoisinent en moyenne 12 % à 15 %[1]. Le faible niveau des échanges commerciaux entre certains pays est peut-être également lié à un problème de longue date : de nombreux pays sont partis à plusieurs CER et accords appliquant des règles commerciales différentes (règles d'origine, par exemple), ce qui augmente le coût des transactions commerciales sur le continent.

Remédier à ces problèmes constitue à la fois un objectif et un défi pour la ZLECAF dont le rôle également ; réside dans une certaine mesure d'atténuer ce problème de fragmentation du marché africain, en intégrant toutes les CER dans l'espoir de venir à bout de cette problématique qui a caractérisé la plupart de ses relations commerciales avec elle-même et ses partenaires extérieurs[2]. Avec un marché unique, l'Union africaine espère favoriser un environnement commercial propice et durable pour la croissance des chaînes de valeur régionales, la réalisation du développement durable, le renforcement de la compétitivité globale et l'industrialisation et la diversification qui lui permettront de s'affranchir de la forte dépendance des produits primaires.

Force est de rappeler, dans ce sens, que la croissance du commerce intra-africain a contribué à promouvoir les secteurs d'exportation industrielle de l'Afrique depuis 2000. Les produits manufacturés représentent actuellement 36 % des exportations intra-africaines, contre 24 %[3] des exportations africaines vers le reste du monde. La libéralisation du commerce induite par la mise en œuvre de la ZLECAF peut stimuler davantage le développement des PME dans le secteur manufacturier à mesure que des possibilités d'accès à de nouveaux marchés et à des chaînes de valeur régionales apparaissent.

En outre, la ZLECAF comprend des dispositions qui sont conformes à l'impératif d'industrialisation inscrit dans le Développement Industriel Accéléré de l'Afrique (AIDA) de l'UA avec six objectifs clés :

• Intégrer l'industrialisation dans les politiques nationales de développement ;

• Maximiser l'utilisation des capacités productives et des intrants locaux ;

[1] La base de données du FMI

[2] À titre d'exemple, les négociations des accords de partenariat économique avec l'Union européenne ont été menées avec différentes CER et d'autres ont été divisées en de nouveaux groupes comme le groupe Afrique de l'Est et australe (groupe ESA, sigle anglais).

[3] Nations Unies Institut Africain de Développement Économique et de Planification ; Mise en œuvre de la Zone de Libre-Echange Continental Africain. IDEP/CEA 2020

• Ajouter de la valeur à des ressources naturelles abondantes ;

• Développer les petites industries et les industries rurales ;

• Tirer le meilleur parti des partenariats africains pour permettre le transfert de technologies

• Établir et renforcer les marchés financiers et des capitaux.

Le protocole sur le commerce des services peut contribuer à stimuler le commerce intra-africain des services et à garantir aux fabricants africains des intrants à des prix compétitifs, renforçant ainsi l'efficacité et la compétitivité industrielles.

Les prochains protocoles sur l'investissement, sur la concurrence et sur les droits de propriété intellectuelle (DPI) peuvent donner un élan supplémentaire. Enfin, le protocole complémentaire sur la libre circulation des personnes, y compris les opérateurs économiques tels que les commerçants, les hommes d'affaires et les investisseurs, peut contribuer à catalyser les opportunités offertes par la libéralisation du commerce des biens et des services et la libre circulation des investissements afin de maximiser l'utilisation des capacités productives régionales dans le secteur manufacturier (CEA, UA et BAD, 2017).

Des études de simulation[1] mettent déjà en évidence les impacts de la ZLECAF sur la production industrielle et les perspectives d'industrialisation en Afrique. Par exemple, l'étude de la CEA montre que l'augmentation du commerce intra-africain qui en résultera sera plus prononcée dans les secteurs industriels, le commerce intra-africain de produits manufacturés augmentant à lui seul de 25 à 30 % - la plus forte augmentation parmi tous les secteurs - d'ici 2040 (CEA, 2018). L'étude du FMI révèle que plus de 60 % de l'augmentation des revenus suite à la mise en œuvre de la ZLECAF proviendra d'une production manufacturière plus importante, contre seulement 16 % pour le secteur agricole.

III- Maroc / ZLECAF : Quelle intégration ?

Le Maroc qui compte sur les vertus des relations bilatérales dans son processus de retour à l'UA ou de son adhésion à la CEDEAO dans le cadre sa géostratégie en Afrique, devrait s'adapter aux impératifs de la ZLECAF. Il est question de construire une identité cohérente avec le nouveau rôle multilatéral du pays[2].

Or, force est de relever qu'en dépit des grands efforts diplomatiques déployés ces dernières années, le Maroc reste faiblement intégré au continent, selon l'avis publié du CESE[3] "La part de l'Afrique dans l'ensemble des exportations marocaines est à peine de 3,2%. Tandis que le niveau des importations, où la part des achats venant d'Afrique est à peine de 2,5%. Cette faible intégration en termes d'échanges commerciaux est un mal généralisé en Afrique. Elle concerne tous les pays.

[1] Études économiques et financières, Perspectives économiques régionales : Reprise dans un contexte de grande incertitude. Édition française ; Avril 2019 Fonds monétaire international

[2] Mohamed HARAKAT : la nouvelle diplomatie économique en Afrique : paradigmes et modèles.Fondation Hanns Seidel 2020

[3] AVIS CESE ; L'intégration régionale du Maroc en Afrique Pour une stratégie au service d'un développement durable avec l'Afrique. Auto-Saisine n°46/2020

Globalement, le niveau des échanges intra-africains est d'à peine 18%. Un chiffre dérisoire comparé au commerce intra-européen (67%), entre pays asiatiques (61%) ou entre les pays d'Amérique du Nord (50%).

En 2018 par exemple, les exportations marocaines vers le reste du continent ont porté essentiellement sur quelques produits ; les engrais, les conserves de poissons, les produits d'alimentation et très peu de produits industriels à forte valeur ajoutée (voitures, fils et câbles électriques). Les importations se sont constituées essentiellement de gaz et de pétrole. Et proviennent majoritairement des pays d'Afrique du Nord (l'Algérie principalement, la Tunisie et l'Egypte).

Au niveau des échanges, et pour des raisons de proximité géographique et facilité linguistique le commerce se fait toujours avec l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest et se fait très peu avec l'Afrique australe et l'Afrique de l'Est, des régions qui présentent pourtant un grand potentiel.

Les investissements directs du Maroc en Afrique et leur nature montrent également que l'on est loin d'une intégration globale. Si ces investissements ont fortement augmenté entre 2013 et 2017, représentant désormais une valeur de 37 milliards de DH, la moitié de ces flux est concentrée sur le secteur bancaire, les télécoms et les assurances.

Et l'essentiel des IDE marocains en Afrique sont concentrés sur 6 pays comme le Sénégal, la Côte d'Ivoire, le Mali, l'Egypte, Maurice (en raison des facilités fiscales), le Gabon et le Cameroun. Cela fait du Maroc le premier investisseur en Afrique de l'Ouest, mais il demeure loin de l'intégration souhaitée sur l'ensemble du continent.

Plusieurs facteurs freinent l'intégration marocaine complète en Afrique, mais le facteur qui fait plus défaut, est celui de la diplomatie économique qui est insuffisamment outillée pour assurer le suivi des accords et des projets d'investissement[1].

Pour les spécialistes en affaires africaines, l'intégration doit forcément passer par la mise en place d'une stratégie africaine intégrée qui s'inscrit dans le plan de développement du Maroc. "Il faut que l'Afrique soit présente dans tous les plans sectoriels : industrie, agriculture, tourisme. Ces plans doivent cohérer à la stratégie africaine ».

Le Maroc qui s'apprête à s'ouvrir à cette zone de libre-échange africaine en cours de construction, certes, il ne pourra pas profiter pleinement de cette opportunité de libre-échange s'il reste dans des communautés en panne, comme l'UMA. "La ZLECAF s'appuiera sur les communautés régionales. Ce sont les pays membres des communautés les plus actives qui profiteront de cette zone de libre-échange. On ne peut pas rester dans une UMA inactive, d'où l'intérêt d'accélérer le processus d'intégration à la CEDEAO. »[2,] En sus, les retards pris dans l'activation des multiples accords signés par le Maroc pénalisent le processus de l'intégration".

Malgré ce schéma peu probant, force est de relever l'optimisme des opérateurs économiques marocains porté à l'égard des retombées potentielles de la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAF), notamment de la future baisse des droits de douane sur le continent et

[1] Le Maroc d'ambassadeurs économiques et pas que de politiques. Des gens qui connaissent les réalités du terrain, le business. 350 projets ont été initiés en 2019 en Afrique, avec un taux de réussite de seulement 30%. Les investisseurs ont besoin d'accompagnement, de connaître le terrain où ils mettent les pieds ?
[2] Abdou Diop, président de la commission Afrique de la CGEM

d'un marché consolidé. D'après la Directrice du bureau de la Commission économique pour l'Afrique (CEA) Afrique du Nord, la ZLECAF offre aux pays d'Afrique du Nord l'opportunité, longuement recherchée, de s'intégrer à l'économie continentale et, à travers cet espace, réaliser l'intégration de cette région.

Plusieurs études de la Commission économique pour l'Afrique, démontrent que le contexte est largement favorable au développement de chaînes de valeurs régionales dans des secteurs tels que l'industrie automobile, les industries extractives (pétrole et gaz), l'industrie textile (production de coton, tissus, vêtements et accessoires), les industries légères (électrique, électronique et plastique) ou encore l'industrie alimentaire. «Les opportunités de synergies sont également nombreuses dans les secteurs de services, du transport, de la distribution et de l'aéronautique».

La construction de cette ZLECAF prendra du temps et favorisera dans un premier temps les pays qui ont déployé des stratégies industrielles pertinentes, comme le cas du Maroc avec les écosystèmes automobile, aéronautique, textile et industrie pharmaceutique qu'ils rendront plus compétitifs.

Outre les droits de douane qui vont profiter à beaucoup de secteurs au Maroc, les opérateurs économiques marocains pourront s'approvisionner à moindre coût en matière première[1].

Hormis les bénéfices en amont, cette zone de libre-échange offrira en aval de nouveaux marchés car certains pays comme la Chine ou la Turquie ont des avantages préférentiels sur un certain nombre de marchés africains dont le Maroc ne dispose pas. Le fait de faire partie de la ZLECA va permettre d'accéder à des marchés sans droits de douane.

L'enjeu est de taille, Grace à cette ZLECAF, le marché africain constituera un marché d'approvisionnement à des prix compétitifs et un marché de commercialisation de produits industriels ou agricoles marocains. Ce qui va rendre l'économie marocaine plus compétitive sur le marché mondiale. Il y a donc moyen de construire des industries complémentaires pour augmenter, au niveau continental, le taux d'intégration et de valeur ajoutée africains. Pour mieux exploiter les complémentarités, il est nécessaire d'adopter des stratégies claires de co-investissement et de co-production qui visent la montée en gamme des filières dans les chaînes de valeur régionales et internationales et la recherche de débouchés continentaux.

La recherche de complémentarité doit poursuivre les objectifs à long terme en matière de développement durable et favoriser des investissements dans les secteurs stratégiques à fort impact social en termes d'amélioration des compétences et de création d'emplois de qualité pour les jeunes. L'orientation des IDE marocains devrait être guidée par ce principe et aller vers les secteurs clés du développement pour le Maroc et ses partenaires notamment en matière d'énergie, d'infrastructure, de transport et d'éducation.

Références Bibliographique

[1] Par exemple le cacao dont la Côte d'Ivoire est premier producteur mondial. Aujourd'hui, l'absence des échanges entre les pays africains profite à d'autres pays européens, car le cacao ivoirien est exporté vers l'Europe puis revendu à des pays africains comme le Maroc, alors que ça pouvait être exporté directement vers ces pays. Idem pour le Mali, premier producteur de coton en Afrique, ce qui pourrait donner des idées aux opérateurs dans le domaine du textile marocain.

- Abrego & al. (2019), « L'Accord de Libre-Echange Continental Africain : estimations des gains de bien-être à partir d'un modèle d'équilibre général », Documents du travail du FMI.
- Ake, C. (1967), « Atheory of political integration. Homewood », III. Dorsey Press.
- AVIS CESE. (2020), « L'intégration régionale du Maroc en Afrique Pour une stratégie au service d'un développement durable avec l'Afrique ». Auto-Saisine n°46/2020.
- Banque africaine de développement « de l'efficacité du développement (RAED) 2019 »Revue annuelle parue en décembre 2020.
- Banque Africaine de Développement. (2018), « Integration for Africa's economic prosperity ». Perspectives Economiques Africaines.
- CEA. (2019), « Assessing Regional Integration in Africa IX », Rapport ARIA IX.
- CHIGUER M. (2018), « l'Afrique à l'heure de la grande transhumance du capitalisme industriel », Actes du colloques « l'Afrique, un continent en devenir » du 05-06 Octobre 2017 à Rabat, Maroc ; publications de l'Institut des Etudes Africaines, Série colloques (n°21).
- Cnuced. (2021), « la contribution potentielle de la zone de libre-échange continentale africaine à une croissance inclusive » le développement économique en Afrique, Rapport 2021
- Djigui Camara. (2012), « Défis d'Afrique et stratégie gagnante » l'Harmattan.
- Fonds monétaire international. (2019), « Études économiques et financières, Perspectives économiques régionales : Reprise dans un contexte de grande incertitude ». Édition française
- Groupe de la Banque Africaine de Développement. (2021), « Commerce intra- africain : la Banque Africaine de Développement souligne le rôle central des grandes villes du continent »
- HARAKAT M. (2020), « la nouvelle diplomatie économique en Afrique : paradigmes et modèles », Fondation Hanns Seidel.
- Jaidi L. (Dir). (2019), « Rapport annuel sur l'économie de l'Afrique » ; Ed. Policy Center for the New South.
- Moise, T. K. (2011) : Union africaine et processus d'intégration :l'Harmattan.
- Nations Unies au Maroc .(2021), « Une industrialisation inclusive et durable à l'ère de la ZLECAF ».
- Nations Unies Institut Africain de Développement Économique et de Planification. (2020), « Mise en œuvre de la Zone de Libre-Echange Continental Africain ». IDEP/CEA.
- Nelsen, B.F., and Stubb, A. C. (2003) : The European Union : Reading on the theory and practice of European integration.
- ONU. (2015), « Perspectives de la population mondiale » – révision.
- United Nations 2019 : African Continental Free Trade Area : Challenges and Opportunities off Tariff Reductions. Document du travail de la CNUCED 2017

Tourisme et réorganisation de l'espace du massif des Bni-Znassen : quelques réflexions

Zerouali Sanae. Chercheur en Langue et Communication / sanaezerouali@gmail.com

Résumé

Les changements climatiques et la dégradation des ressources territoriales du massif des Béni-Znassen ont nécessité la pratique d'autres activités et une autre forme d'organisation de l'espace qui a fonctionné depuis fort longtemps comme un espace organisé autour des activités traditionnelles (agriculture et élevage). Ainsi, le développement de l'activité du tourisme se présente comme un secteur complémentaire aux activités existantes, surtout le massif dispose de nombreuses potentialités touristiques qu'il faut mettre en valeur. Cette réflexion et cette prospection nécessitent la mobilisation de tous les patrimoines paysagers naturels ainsi que la valorisation des autres formes du patrimoine culturel dont jouit énormément notre massif.

L'orientation vers une nouvelle économie organisée autour du tourisme, nécessite l'adaptation de la population locale à une politique de reconversion d'un système à dominance productive agricole, vers un nouveau système caractérisé par la production des loisirs et des services.

L'analyse de cet état des lieux, permettra certainement le rapprochement de tous les intervenants, en qui concerne la gouvernance du territoire, pour en faire une zone génératrice de revenus et assurer un développement efficace et durable, en proposant quelques pistes de réflexion, afin de surmonter les obstacles entravant le développement local.

Mots clés : changements climatiques, dégradation, ressources territoriales, tourisme, patrimoine, massif des Béni-Znassen

السياحة وإعادة تنظيم مجال كتلة بني زناسن: بعض الأفكار

ملخص

تطلب تغير المناخ وتدهور الموارد الرابية لجبال بني زناسن ممارسة أنشطة أخرى وشكلًا آخر من أشكال تنظيم المجال، على الرغم من أن هذا الأخير شكل، لفترة طويلة جدًا، منطقة اتسمت بهيمنة الأنشطة التقليدية (الزراعة وتربية الماشية). ومن بين الأنشطة التي يمكن اعتمادها هي السياحة كونها يمكن أن تشكل قطاعا تكميليا، خاصة وأن الكتلة تتوفر على العديد من المؤهلات السياحية التي يجب تطويرها. يتطلب هذا التفكير تعبئة كل التراث الطبيعية بالإضافة إلى تعزيز الأشكال الأخرى للتراث الثقافي الذي تتمتع به كتلة بني يزناسن.

يتطلب التوجه نحو اقتصاد جديد متمحور حول السياحة، تكييف السكان المحليين مع سياسة إعادة التحول من نظام يهيمن عليه الإنتاج الزراعي إلى نظام اقتصادي جديد يتميز بإنتاج الترفيه والخدمات.

سيسمح تحليل هذا الوضع الراهن بتقارب وجهات جميع المتدخلين، فيما يتعلق بإدارة التراب، لتتحول الكتلة إلى منطقة مدرة للدخل، ومن ثم ضمان تنمية فعالة ومستدامة، من خلال اقتراح بعض خطوط التفكير، من أجل تذليل العقبات التي تعترض التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، التدهور، الموارد الترابية، السياحة، التراث، كتلة بني يزناسن

Introduction

Dans cet article, nous essayerons d'établir un diagnostic sur les potentialités touristiques et de vérifier les corrélations existantes, ou qui doivent exister, entre ces diverses ressources territoriales et le tourisme, qui doivent être convergents pour créer un certain assemblage entre les différentes composantes de l'espace Znassni. Nous analyserons aussi les stratégies et les

processus de valorisation de ressources territoriales spécifiques, pour une participation à un développement local et durable. Les réflexions que nous proposons, visent la création d'un climat d'entente et participative, pour l'émergence d'un tourisme créatif centré sur les pratiques récréatives et culturelles. La recherche que nous menons, vise aussi la valorisation des contraintes, qui se posent en termes de conception et de gestion des stations et aires touristiques montagnardes, dans un contexte marqué par de multiples injonctions paradoxales, dont celle de l'attractivité et de la durabilité.

1. Potentialités touristiques non encore mises au service du développement local

Vu la constitution géologique du massif des Bni-Znassen, caractérisée par la prédominance du calcaire et dolomies jurassiques, qui surgissent dans le paysage sous forme de monts atteignant des épaisseurs de plusieurs centaines de mètres, et qui finissent par s'ennoyer vers le nord sous les dépôts tertiaires et quaternaires de la plaine de Trifa. Cette zone regorge de phénomènes géomorphologiques impressionnants comme les falaises, les pentes abruptes, les vallées encaissées et les grottes, qui forment des cavités karstiques, dont l'une d'elles est très connue dans la littérature mondiale et classée Patrimoine mondial de l'humanité depuis 1985 (grotte des pigeons). « L'érosion différentielle a permis la formation de reliefs imposants qui donnent l'impression de hautes altitudes, alors que ces dernières ne dépassent que rarement les 1500 m (Jbel Foughal : 1535 m). La présence de grandes falaises abruptes, avec parfois des ruptures de pente, offre des édifices remarquables qui donnent plus de valeur aux paysages, qui méritent une attention particulière, pour les mettre en valeur, afin de les rendre plus attractifs en termes touristiques »[1.]

Vu sa valeur scientifique, le patrimoine géologique, mérite une grande attention pour être protégé au même titre que les autres ressources naturelles, pour sa contribution au développement durable, en mettant l'accent sur la nécessité de sensibiliser à la fois les décideurs, les intervenants et le grand public à la valorisation et à la préservation de ce patrimoine.

Malheureusement, ces richesses restent de nos jours, méconnues par la majorité des marocains, même pour ceux qui visitent la région. Ceci nécessite une prise en compte de la part des géologues, qui doivent établir des guides sous formes d'inventaires, qui doivent être remis aux visiteurs lors de leur séjour.

L'étude du milieu géologique et géomorphologique, nous permettra de mettre en relation les structures géologiques et l'activité touristique, ou ce qu'on appelle le tourisme géologique, ou géotourisme, qui ne constitue pas encore un concept en émergence.

Quant aux grottes, elles sont très nombreuses (carte 1), mais les plus célèbres sont la grotte des pigeons et celle du chameau appelée aussi Tassarrakout, ainsi que celle d'« El kaf » d'Ain Sfa. Dans cette zone karstique, peut se développer l'activité spéléologique, qui consiste en l'étude des phénomènes souterrains naturels ou anthropiques, dans un objectif scientifique, sportif, technique et contemplatif. Avec une bonne gestion de ce patrimoine naturel, la spéléologie peut être transmise en une activité touristique et servir comme une ressource complémentaire aux autres activités exercées par la population locale. La valorisation de ce patrimoine culturel, ou

[1] - Zerouali Ad. Gouvernance territoriale et mise en tourisme du massif des Béni-Znassen. Actes du colloque « gouvernance territoriale et outils de gestion ».Publications de la faculté des Lettres. Oujda 2019, p. 88.

sa mise en tourisme, peut développer un écotourisme communautaire et solidaire dans cette zone montagneuse, avec la création d'écogîtes et de campings censés favoriser un tourisme restreint mais rémunérateur, pour la population locale et un outil pour la valorisation du patrimoine naturel. Malheureusement, ce potentiel touristique (carte1), qui doit constituer un levier pour le développement économique et social à travers le développement de l'activité touristique, est laissé à l'abandon.

Un autre patrimoine à prendre en considération dans les projets du développement touristique, est l'espace forestier, qui lui aussi, n'est pas encore mis au service du développement local. En effet, le massif est caractérisé par un écosystème précieux, abritant une riche biodiversité, qui peut constituer une ressource pour la population locale à travers la valorisation de ses potentialités forestières. Cette richesse est caractérisée par une variété faunistique et floristique de grande capacité d'adaptation, ce qui lui permet de se développer et de se reproduire au sein des changements climatiques, qui ont affecté tout le territoire Znassni. Cette adaptabilité explique en quelque sorte la cohabitation des espèces qu'on trouve parfois mélangées, sous forme d'ilots, dans le même espace, chose qui ne peut s'expliquer que par les bouleversements climatiques, géologiques, édaphiques et floristiques du passé, comme le souligne Chaverri-Polini « lorsque les populations végétales, qui devaient cohabiter sur un même territoire, se sont retrouvées divisées en îlots continentaux…. Cette séparation a permis aux populations de la même espèce, tout au long des périodes géologiques, de se développer et de survivre en s'adaptant à l'environnement, puis de se différencier et de créer de nouvelles espèces »1.

Le patrimoine forestier des Bni-Znassen peut être plus attractif, par la présence de l'arganier (l'arbre le plus original du Maroc), localisé spécialement dans la commune de Chouihiya, ce qui donnera plus de valeur à la forêt de ce massif. Aujourd'hui la protection de cet arbre rustique est indéniable, en tant que patrimoine écologique et comme source génératrice de revenu, à cause de son huile très recherchée, grâce à son délicieux goût de noisette, ses qualités nutritionnelles et ses effets positifs reconnus sur la santé. Toutes ces qualités doivent motiver les visiteurs à la découverte de cet arbre, qui assure un revenu initial pour la coopérative féminine (Najah Mahjouba), soutenue par l'Initiative Nationale pour le Développement Humain (INDH), qui a mis à sa disposition le bâti et tout le matériel nécessaire pour l'extraction et la mise en bouteille. Malheureusement, cet arbre rustique « nécessite une politique de réhabilitation pour pouvoir lui donner une chance de succès et permettre aux usagers de bénéficier des bienfaits de l'arbre et de son huile aux intérêts médicaux et thérapeutiques »2.

Dans la perspective du développement du tourisme en milieu naturel, il parait intéressant d'intégrer le patrimoine forestier parmi toutes les composantes, et l'exploiter d'une manière économique, afin qu'il contribue au développement de l'activité touristique, pour le profit de la population locale. Cette perception nécessite une politique de marketing, pour améliorer et développer le mode de gestion des richesses naturelles de cet espace montagneux, ce qui pourra permettre de soutenir une activité d'écotourisme durable et responsable.

[1] - Chaverri-Polini A. Montagnes, biodiversité et conservation. 1997. Unasylva, revue internationale des forêts et des industries forestières

[2] - Zerouali Ad. Potentialités touristiques et tourisme : un couple divorcé (cas du massif des Bni-Znassen). 2021. Librairie Ettalib. Oujda, p. 70

En plus de toutes ces potentialités, le massif des Bni-Znassen dispose d'un patrimoine ancestral (le folklore), que les Znassni s'efforcent de pérenniser, du fait qu'il est considéré comme « une vitrine colorée et dynamique où les traditions ancestrales, les croyances religieuses, les superstitions, les figures locales au caractère typé reflètent l'attachement profond à un terroir »1. Malgré tous les changements, ce patrimoine continue à s'exercer tout en s'ouvrant sur d'autres formes modernes.

Le massif des Bni-Znassen, vu sa situation géographique et topographique, et vu ses richesses patrimoniales, peut constituer un exemple intéressant pour la pratique du tourisme, surtout il présente beaucoup d'avantages touristiques, mais en réalité il est encore en retard. La valorisation de toutes ces particularités culturelles, ne peut être que bénéfiques pour l'activité touristique, car elle fournit une image de marque de cette destination qui est le massif des Bni-Znassen. Ces spécificités peuvent déclencher un nouvel intérêt chez les touristes et chez la population locale, qui peut en profiter pour tirer des revenus additionnels.

Carte 1 : Potentialités touristiques dans le massif des Bni-Znassen et ses environs

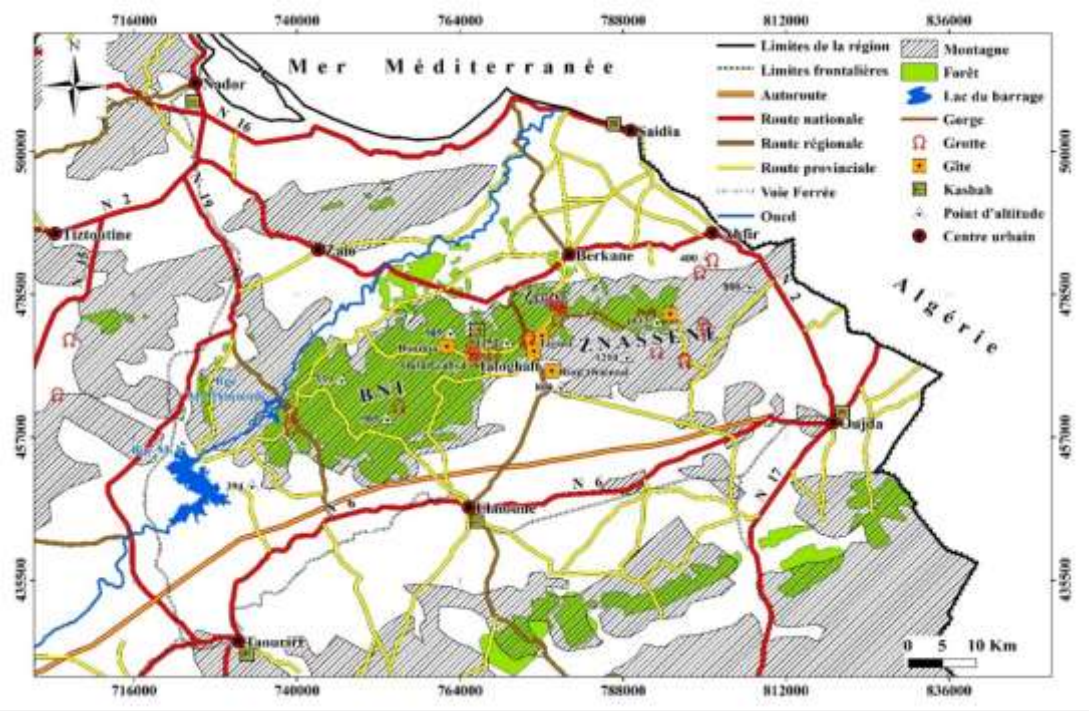

Source : Zerouali Adnane. Potentialités territoriales et développement durable du massif des Bni-Znassen, p. 145

2. Impacts de l'infrastructure de base sur l'activité agricole et sur le tourisme

Le développement du réseau routier impactera certainement les potentialités locales en rendant leur accessibilité plus facile. Il augmentera le volume des flux, et peut-être même, il résoudra le problème de la saisonnalité des déplacements des excursionnistes, qui sont actuellement limités en printemps et en été. Malheureusement, les installations d'accueil et des services sont encore embryonnaires. La précarité de l'infrastructure de base montre l'incapacité

[1] - Office du tourisme de Comines-Wameton. Patrimoine folklorique. 2019. Document consulté le 6 Septembre 2019. Disponible sur : https:/www.visitcomines-warniton.be.decouvrir-la-ville. Patrimoine-fol…

des collectivités territoriales à remettre en état le réseau routier, pour répondre aux attentes des usagers.

Le réseau routier et la rapidité des transports sont souvent contraignants, aussi bien pour les producteurs que pour les visiteurs, d'où une faible liberté dans le choix des marchés et des itinéraires. Ainsi, la circulation des produits et des visiteurs se concentre sur quelques lieux ou sites bien déterminés, c'est-à-dire ceux qui se situent le long des routes, alors que de nombreux sites touristiques restent méconnus à l'intérieur du territoire.

Pour le massif des Bni-Znassen, l'écoulement des produits se fait simplement sur les souks hebdomadaires, qui constituent des moyens essentiels pour la vente des produits, puisqu'ils présentent un avantage considérable en ce qui concerne le volume des flux des clients (consommateurs), et leur concentration dans le temps. Pour les visiteurs, les lieux les plus fréquentés sont ceux situés dans des sites accessibles, et qui sont souvent liés par des routes anciennes en dégradation. Pour dépasser ces handicaps, le massif s'ouvre de plus en plus aujourd'hui, suite aux aménagements survenus ces dernières années, d'où la possibilité de l'élargissement des champs de commercialisation des produits et la mise en tourisme des sites reculés à l'intérieur du massif. C'est sur ces nouveaux axes aménagés, que l'influence des mouvements des visiteurs sur l'organisation de l'espace est particulièrement sensible. Mais, pour rendre le massif touristique, il faut créer des équipements d'accueil et de service le long des routes et des douars traversés (boutiques, cafés, restaurants, maisons d'hôtes…). De cette manière, on peut augmenter le flux des visiteurs et des touristes, et par conséquent, on assistera à une nouvelle organisation de l'espace, qui doit changer ses modes de productions pour la satisfaction des demandes de ces nouveaux consommateurs.

La topographie accidentée a constitué toujours un handicap pour l'aménagement de l'espace en ce qui concerne les terres arables, qui sont souvent de petites tailles gagnées sur des versants par la construction des terrasses, qu'il faut toujours entretenir. Cette topographie handicape aussi les déplacements des visiteurs, qui n'arrivent pas à explorer toutes les richesses territoriales les plus reculées dans le massif.

Très mal désenclavé, le massif ne peut espérer un grand essor touristique sans de meilleures communications. Les petits chemins parfois goudronnés, mais dans des états médiocres, et dont certains tronçons en dégradation, n'étaient pas en mesure de répondre aux flux des voitures qui viennent des villes environnantes. C'est pour cette raison, et pour d'autres, que les excursionnistes ne visitent que les sites situés tout près des chemins, alors que plusieurs sites restent méconnus malgré leur importance naturelle et culturelle. Pour profiter de sa position entre deux grandes villes de l'oriental marocain, qui sont Oujda et Berkame, et amener leurs habitants à la pratique du tourisme, il faut que cet espace montagneux soit bien relié par un réseau routier qui déclenchera un grand mouvement de la population citadine. N'oublions pas que l'aménagement du territoire passe d'abord par un bon aménagement routier, qui sera par la suite responsable des mutations économiques et démographiques et des disparités spatiales.

La disposition du réseau routier, en montagne, est souvent calquée sur celle du relief. Les axes de la circulation empruntent les vallées et les cols, qui sont moins couteux pour la construction des routes. L'artère maitresse (double voie), est la route de Tafoghalt qui traverse longitudinalement le massif reliant le couloir Taourirt-Oujda, au Sud et la plaine des Trifa au Nard. Sur ce secteur longitudinal se branche, à l'Ouest un axe sinueux et dérisoire reliant Tafoghalt et le synclinal perché d'Ouled Yahya. A partir de cette dépression, un axe continue

son chemin, toujours du côté Ouest, vers Mechraa Hammadi, mais son état est très dégradé. Un autre axe draine le bassin pour le relier à la plaine des Trifa. Son aménagement en 2019, a facilité la circulation vers Berkane, ce qui a encouragé les agriculteurs à s'occuper de plus en plus de leurs terres pour augmenter la productivité et en tirer profit de l'accessibilité de leurs produits, qui seront écoulés à Berkane (grand marché citadin). Toujours, à partir de Tafoghalt, un autre axe suit la vallée du Zegzel, en passant par les célèbres grottes du massif (grotte des Pigeons et grotte du chameau), avant d'atteindre la ville de Berkane. Pour faciliter la circulation et augmenter le flux des mouvements de la population et des visiteurs, cet axe connait un grand aménagement, au moins pour le tronçon reliant les deux grottes.

Carte 2 : Réseau routier dans le massif des Bni-Znassen et ses zones limitrophes

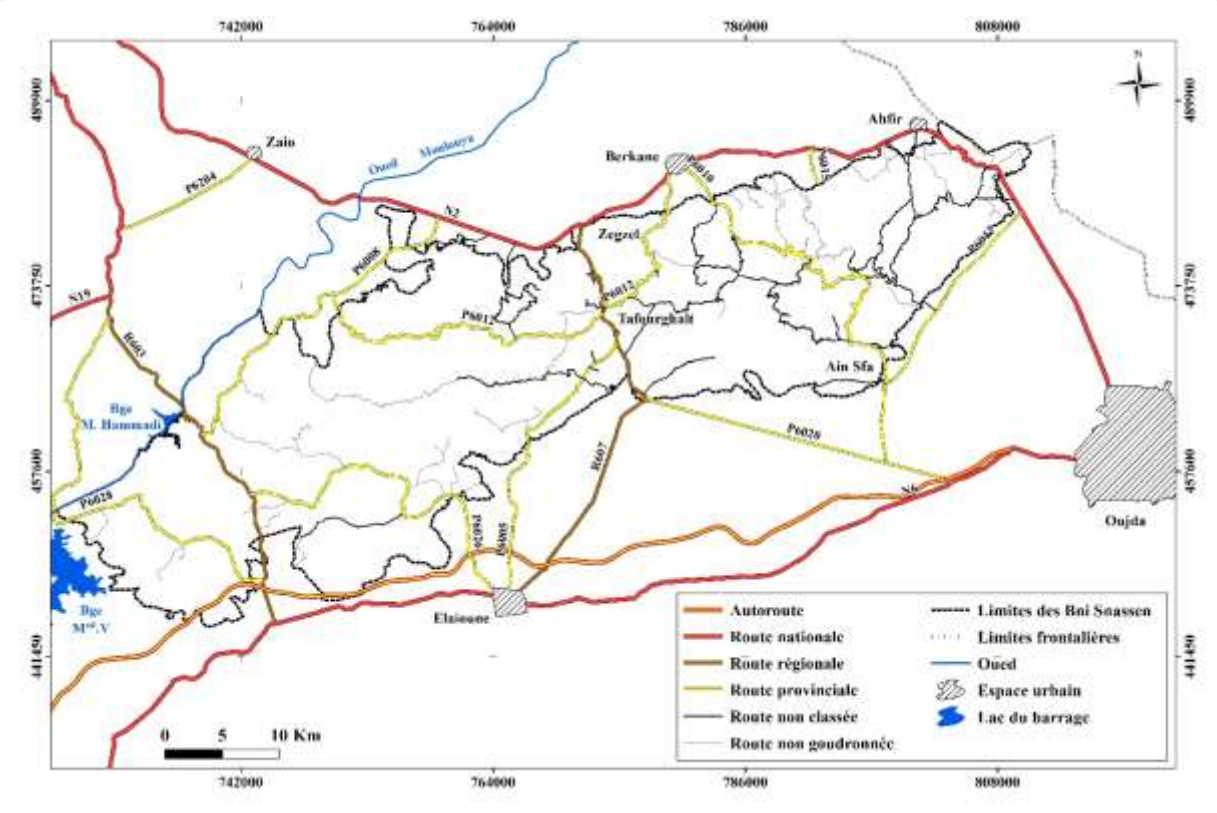

Source : Zerouali Ad. 2021. Op. Cit., p. 219

Dans la partie Orientale du massif, seule une route semble le traverser, qui prend son départ, un peu à l'Ouest d'Ain Sfa pour rejoindre le site de Tinissen à Ras Foughal (1535 m). A partir de là, et jusqu'à Berkane, cette route devient très difficile, car elle est très étroite, dégradée et très sinueuse.

Telles sont les articulations majeures, qui écoulent le trafic du massif, qui sont qualitativement et quantitativement très insuffisantes pour le déclenchement de l'activité du tourisme. En plus de leur ancienneté, leurs tracés comportent souvent des secteurs à forte pente (absence de paravalanches)*, des chaussées étroites et de virages qui nécessitent une grande attention et parfois beaucoup de manœuvre en cas du croisement d'un autre véhicule. Si ce réseau a pu

* - Un paravalanche est un ouvrage de protection paravalanche placé dans un couloir d'avalanches afin d'empêcher l'avalanche de produire des dommages humains et/ou matériels en aval. Ici, on fait référence à avalanche du décrochement des blocs de pierres des versants perchés.

suffire à une époque de moindre déplacement, il n'en est plus de même pour drainer une population qui bouge et pour assurer la desserte des passages intercommunaux et les liaisons interprovinciales. Pour ces raisons, des projets routiers ont vu le jour depuis 2019. Ils permettront certainement de grandes transformations spatiales et économiques, au moins pour les lieux désenclavés.

L'aménagement du réseau routier valorisera certainement ce massif aux multiples potentialités territoriales non encore mis au service du développement et dont l'intérêt dépassera le cadre local. Ces réalisations, même partielles, sortirons le massif de son isolement et lui donneront une nouvelle dynamique à plusieurs échelles. Jusqu'à présent, le massif n'occupe qu'un angle mort dans la région de l'Oriental, alors qu'il regorge de potentialités encore à l'état brut. Leur valorisation et la multiplication des axes routiers sont d'un intérêt très remarquable et sont impératives pour le développement touristique, et pour le développement territorial dans sa globalité.

3. Développement du tourisme et réorganisation de l'espace Znassni

L'activité touristique est avant tout un déplacement de personnes de leur espace quotidien vers un espace inhabituel pour un temps dépassant les 24 heures. On se référant à cette définition, cette activité n'existe pas encore dans notre zone d'étude, du fait que la majorité écrasante des visiteurs est formée par les excursionnistes, suite au manque d'infrastructures d'accueil.

La mise en tourisme nécessite :

- la délimitation ou la détermination des stations de tourisme en définissant leurs potentialités et leurs capacités à créer du tourisme ;
- La diversité des formes de tourisme pour encourager le touriste à prendre telle ou telle station comme cible touristique. Et puisque, nous sommes en montagne, nous pouvons proposer des randonnées à pied ou à bicyclettes, de l'équitation, des visites des fermes chez les paysans ;
- La création d'auberges ou de gites en pleine nature permettra certainement l'allongement du séjour des touristes ;
- La création d'un besoin de développer une "culture du tourisme de montagne" chez la population locale pour stimuler les activités traditionnelles dans ce massif et encourager les entrepreneurs à investir dans le tourisme de montagne ;
- L'exploration des tendances actuelles et futures concernant les comportements des visiteurs de la montagne et les possibilités de développer des marchés de niche via des expériences et des produits innovants.
- Toutefois, pour le massif des Bni-Znassen, la mise en tourisme de ses sites naturels et culturels nécessite la vérification de la constitution de toute une série de systèmes :
- Comment la société urbaine (d'où viennent les visiteurs) perçoit-elle l'espace naturel et culturel et la qualifie-t-il en espace touristique afin qu'il soit apte à recevoir les touristes ?
- Comment les acteurs locaux perçoivent l'équipement et l'aménagement des espaces touristiques, qui doivent être convertis en espaces de détente et de loisirs, pour participer ensemble au développement local et régional ?

- Comment la population locale, et surtout les producteurs, vont accompagner ces changements, qui vont transformer leur territoire, et comment s'adaptent-ils aux règles nouvelles de son aménagement ?

La création d'un site touristique ou d'une station de tourisme, a certainement des impacts sur de nombreux services, qui sont en relation direct ou indirect avec le tourisme. Ainsi, se développent plusieurs types de contacts, qui ont impacté tout le système de distribution (transport, circulation des marchandises et des capitaux, mouvement de la main d'œuvre…), pas seulement à l'échelle locale, mais à l'échelle régionale ou peut-être même à l'échelle nationale. D'un autre côté, le tourisme peut déclencher un mouvement d'intégration de l'espace mis en tourisme dans la société marchande. A ce titre, nous avons enregistré de nombreuses transformations chez les paysans Znassnis, qui ne se contentent plus de l'agriculture des céréales, comme c'était toujours le cas. Ils s'adonnent aujourd'hui, aux cultures maraichères et à l'arboriculture, qui sont bien demandées sur le marché par les consommateurs (visiteurs et touristes).

Ceci nous permet de dire que l'agriculture locale passe de l'autosuffisance ou de la consommation locale à l'agriculture marchande. Le développement des cultures légumières s'inscrit dans ce contexte, en étant l'une des plus dynamiques dans son évolution. La filière légumière commence à occuper une place de choix au niveau de l'augmentation des surfaces cultivées en bio (non-utilisation d'intrants chimiques). Malheureusement, la topographie accidentée ne permet la pratique de cette culture, que sur des exploitations de petites tailles, qui écoulent leurs produits en circuit court. Aujourd'hui, avec le développement de l'infrastructure de base, qui a permis le décloisonnement des espaces reculés, les choses vont beaucoup changer. On assistera donc, à une grande diversité des produits maraichers biologiques et à une autre forme de l'organisation des espaces cultivés. Cette production diversifiée permet la mise en place de rotations et d'associations de culture pouvant lutter contre les pathogènes*. Du point de vue économique, une production diversifiée permet une sécurité au niveau des revenus, alors répartis sur plusieurs espèces et saisons. Chose que nous avons remarquée dans le synclinal perché d'Ouled Yahya (commune Rislane), qui connait de grandes transformations à l'échelle spatiale comme à l'échelle économique. De nombreuses petites parcelles sont cultivées par le haricot, les courgettes, les pommes de terre, les piments, les navets, les carottes, tout en suivant une conduite technique visant une augmentation de la productivité, puisque le désenclavement permet l'écoulement de la production rapidement en circuit long. A ces produits, s'ajoute l'arboriculture qui commence à prendre de l'importance dans le nouveau contexte commercial. Parmi les arbres fruitiers les plus réputés dans ce synclinal, nous citons les figuiers, les pruniers et les orangers.

Cette réorientation de l'agriculture de montagne ne fera qu'encourager les déplacements des visiteurs et des touristes. Ces derniers espèrent consommer des produits de terroir (produits locaux et bio), qui répondent à leurs besoins, et ne sont pas prêt à consommer des produits qui viennent des grands marchés urbains ou d'autres régions, surtout des régions utilisant des engrais chimiques pour l'augmentation de la productivité.

* - Un agent pathogène est un facteur capable d'engendrer une lésion ou de causer une maladie chez les animaux ou chez les plantes.

Nous dirons donc, que le tourisme est un acteur de transformation spatiale, économique et sociale. Il déclenche tout un mouvement et une dynamique des activités économiques, qui auront un impact positif sur la société qui profitera de ses changements. Ce profit se traduira par la multiplication des mouvements de la population urbaine (hebdomadaire, saisonnier), ainsi que par la circulation des produits de terroir considérés par les visiteurs et les producteurs comme produits bio. Malheureusement, pour ce qui est des potentialités touristiques et du tourisme, nous constatons jusqu'aujourd'hui un manque de corrélation entre ces deux variables. Car la valorisation des premières ne peut se faire que si l'espace est désenclavé et que les acteurs prennent en considération le tourisme comme vecteur du développement, et que la population réceptrice croit en la capacité de l'activité touristique à transformer et l'espace et la société. « On ne peut trouver de cohérence spatiale que lorsque d'énormes collectivités locales sont à la fois l'expression complète de la société globale et le lien d'une intégration économique assez poussée, ce qui permet de recevoir des touristes en grand nombre sans que cela conduise à des transformations radicales »[1].

Pour ce qui est de la création des emplois par le tourisme, il parait que nous sommes encore loin de cette hypothèse, au moins pour notre zone d'étude, qui n'est pas encore intégrée dans les circuits touristiques de la région de l'oriental marocain. D'une part, la zone soufrait, jusqu'en 2019 d'une grande carence en termes d'infrastructure routière, d'autre part, les richesses patrimoniales ne sont pas encore mises en tourisme, et la population n'est pas encore intégrée dans le nouveau contexte économique basé sur le tourisme.

Conclusion

Vu l'état médiocre des activités traditionnelles et la richesse du massif en potentialités touristiques, les acteurs du développement se trouvent véritablement face à un choix stratégique pour le développement de l'espace montagnard Znassni. Faut-il admettre que la polarisation de l'espace et des activités (tourisme de montagne) doit être le principe de développement, c'est-à-dire celui qui garantit le maintien des populations et le développement des activités des services. Dans ce cas, la mise en tourisme des ressources territoriales, doit constituer le moteur du développement autour duquel le reste de l'activité montagnarde s'organise (valorisation des patrimoines, agriculture de qualité…).

Aussi bien pour les décideurs que pour les habitants locaux, l'avenir du massif se situe à la croisée des chemins. Ce qui semble évident, c'est que les prochaines politiques concernant l'espace montagnard devront clairement poser la question du choix de développement. Faut-il opter pour l'activité touristique avec ses contraintes et ses surcoûts, ou faut-il redynamiser les activités traditionnelles tout en prenant en compte les impératifs comme les changements climatiques, le vieillissement de la population paysanne et le désintéressement des jeunes à s'adonner à de telles activités ?

Dans un espace aussi fragile que le nôtre, où les ressources sont à gérer avec prudence, une politique publique de la montagne devra se prononcer sur une certaine complémentarité de nombreuses activités, qui doivent former ensemble un formidable vecteur de développement durable.

[1] - Préau P. Tourisme et emploi en montagne : quelques réflexions. Revue de Géographie Alpine. N°- 61-4 1973, p. 569

Bibliographie

- Barbaza Y. Trois types d'intervention du tourisme dans l'organisation de l'espace littoral. Annales de Géographie, 1970 N°.434, pp. 446-469
- Chaverri-Polini A. Montagnes, biodiversité et conservation. 1997. Unasylva, revue internationale des forêts et des industries forestières.
- Office du tourisme de Comines-Wameton. Patrimoine folklorique. 2019. Document consulté le 6 Septembre 2019. Disponible sur : https:/www.visitcomines-warniton.be.decouvrir-la-ville. Patrimoine-fol…
- Préau P. Tourisme et emploi en montagne : quelques réflexions. Revue de Géographie Alpine. N°- 61-4 1973, pp. 565-570
- Santarelli L. Tourisme et équipement routier dans une région de montagne : la province de Sondrio. In : Revue de géographie alpine, tome 62, n°2, 1974. pp. 219-240. DOI :https://doi.org/10.3406/rga.1974.1370 www.persee.fr/doc/rga_0035-
- Zerouali Ad. Gouvernance territoriale et mise en tourisme du massif des Béni-Znassen. Actes du colloque « gouvernance territoriale et outils de gestion ».Publications de la faculté des Lettres. Oujda 2019, pp. 87-95
- Zerouali Adnane. Potentialités touristiques et tourisme : un couple divorcé (cas du massif des Bni-Znassen). 2021. Librairie Ettalib. Oujda.
- Zerouali Adnane. Potentialités territoriales et développement durables du massif des Bni-Znassen. Thèse de Doctorat. Faculté des Lettres. Sais-Fès, 2021.

La conflictualité territoriale maritime: le cas du différend entre la Chine et le Taiwan

SAMI BENTOUIL: Doctorant FSJES-Salé, Université Mohammed V-Rabat

pr.bentouil@gmail.com

KHADIJA BOUTKHILI: Professeure, FSJES-Salé, Université Mohammed V-Rabat

k_boutkhili@hotmail.com

Résumé: La Convention de Montego Bay de 1982 permet l'utilisation de différentes méthodes afin de régler d'une manière diplomatique solide les divers différends frontaliers. L'article aborde l'importance de la délimitation maritime entre la Chine et le Taiwan en raison des revendications territoriales et des intérêts stratégiques dans la région, notamment en ce qui concerne les ressources naturelles telles que le pétrole et le gaz. La question de la délimitation est également liée au statut politique de Taiwan, ce qui peut affecter la sécurité régionale et les relations internationales en Asie de l'Est. La délimitation des frontières maritimes peut déterminer les droits de pêche, les ressources en hydrocarbures et les voies de navigation, ce qui a des implications économiques importantes pour les deux parties.

Les mots clés: délimitations des frontières maritimes, la convention de MontegoBay, les revendications territoriales, les ressources naturelles, l'équité.

الصراع حول الحدود البحرية: حالة النزاع بين الصين وتايوان

ملخص

تتيح اتفاقية مونتيغو باي لعام 1982 استخدام طرق مختلفة لحل الخلافات الحدودية البحرية بطريقة دبلوماسية قوية. يناقش المقال أهمية تحديد الحدود البحرية بين الصين و تايوان بسبب المطالبات الترابية والمصالح الاستراتيجية في المنطقة ، و خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية مثل النفط و الغاز. ويتصل موضوع تحديد الحدود بالوضع السياسي لتايوان، مما يمكن أن يؤثرعلى الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية في شرق آسيا. ويمكن لتحديد الحدود البحرية تحديد حقوق الصيد البحري و موارد الهيدروكربونات ومسارات الملاحة، مما يترتب عليه تبعات اقتصادية هامة للطرفين.

الكلمات الرئيسية: تحديد الحدود البحرية، اتفاقية مونتيو باي، المطالبات الترابية، الموارد الطبيعية، العدالة.

Introduction

La délimitation des frontières maritimes est un processus complexe qui vise à déterminer les limites entre les eaux territoriales, la zone économique exclusive et les plateaux continentaux de deux ou plusieurs États côtiers. Les frontières maritimes sont généralement déterminées sur la base de facteurs géographiques, juridiques et historiques.La Convention des Nations unies sur le droit de la mer de 1982 (convention de MontegoBay) est l'instrument juridique principal qui régit la délimitation des frontières maritimes. Selon cette convention, chaque État côtier a droit à une zone exclusive économique[1] de 200 milles marins (environ 370 km) à partir de ses côtes, dans laquelle il peut exploiter et gérer les ressources naturelles. Les frontières maritimes doivent donc être établies pour éviter les chevauchements entre les zones exclusifs économiques

[1]Budislav VUKAS, « The Impact of the Third United Nations Conférence on the Law of the Sea on Customary Law », in The New Law of the Sea, op. cit., p. 41.

des États voisins[1]. Les accords bilatéraux ou multilatéraux entre les États concernés sont nécessaires pour une délimitation des frontières. Les États peuvent utiliser différentes méthodes pour délimiter les frontières maritimes. Ces dernières peuvent être source de tensions régionales, en particulier lorsque les ressources naturelles sont abondantes et que les revendications territoriales se s'opposent.La délimitation des frontières maritimes en Asie du Sud-Est est un sujet complexe et tendu. Les tensions se concentrent principalement sur les archipels Paracels et Spratleys, où les États riverains revendiquent la souveraineté territoriale pour étendre leurs Zones Économiques Exclusives et contrôler les ressources naturelles. Les revendications territoriales fondées sur des îles inhabitées ou émergées à marée basse sont remises en question. La Chine revendique la totalité des archipels de la Mer de Chine Méridionale, y compris une « langue » qui couvre la majorité de la zone, au détriment des autres pays riverains. Les frontières maritimes sont un forum pour les tensions interétatiques, reflétant plus une politique de puissance qu'un litige territorial. Dans un premier temps, nous allons étaler les différentes méthodes de délimitation des frontières maritimes. Dans un deuxième temps, nous analyserons les revendications sino-taiwanaises.

I. Les méthodes et pratiques

La Convention de MontegoBayne préconise aucune une méthode distincte pour la délimitation des frontières maritimes entre les États côtiers. Or, la convention souligne que la mer territoriale doit être délimitée selonla méthode de l'équidistance.Cependant, ladite Convention de MontegoBay[2] autorise également d'autres méthodes qui seront présentées dans cette partie.

1. La méthode de l'équidistance simplifiée

La méthode de l'équidistance simplifiée est une méthode utilisée dans la délimitation des frontières maritimes entre deux États côtiers. Cette méthode consiste à tracer une ligne droite à partir de la côte de chaque État, en utilisant une formule mathématique pour déterminer la distance équidistante entre les deux côtes.La formule utilisée pour calculer la distance équidistante est généralement la moyenne arithmétique entre la largeur maximale de la mer territoriale de chaque État. En d'autres termes, on prend la moitié de la largeur maximale de la mer territoriale de chaque État, et on fait la moyenne des deux distances pour déterminer la ligne médiane équidistante.L'avantage de cette méthode est qu'elle est simple et facile à appliquer. Cependant, cette méthode ne prend pas en compte les particularités géographiques.

2. La méthode de l'équidistance ajustée

Elle est également appelée technique des effets partiels, elle prend en compte les caractéristiques géographiques spécifiques de la région maritime telles que les courants marins, les zones de pêche, les ressources naturelles, les habitats marins, etc. avant de faire le tracé de la ligne. Cette méthode permet de réduire l'impact de ces caractéristiques sur la ligne de délimitation en accordant une projection partielle ou réduite à ces caractéristiques. La méthode de l'équidistance ajustée est souvent utilisée en conjonction avec la méthode de l'équidistance simplifiée. Pour bien décortiquer cette méthode, on cite le cas des îles de Sorlingues qui sont un archipel situé dans l'océan Atlantique, à environ 200 km au sud-ouest de l'Angleterre. Les

[1]Ortolland, Didier et Pirat, Jean-Pierre (2008) Atlas géopolitique des espaces maritimes. Frontières, énergie, pêche et environnement. Paris, Éditions Technip, page 14..

[2] Pour Elisabeth MANN BORGESE, ceci constitue probablement l'essentiel de la Convention. Voir: « The Law of the Sea », Scientific American, vol. 248, no 3, 1983, p. 42.

îles sont revendiquées à la fois par le Royaume-Uni et par l'Irlande. En 1984, les deux Etats ont convenu d'utiliser la méthode de l'équidistance ajustée pour délimiter leur frontière maritime. Cette méthode a été choisie pour tenir compte d'un certain nombre de zones de pêche importantes.Le tracé de la ligne de délimitation a donc été établi en utilisant une combinaison de la méthode de l'équidistance simplifiée et de la méthode de l'équidistance ajustée. Cette ligne de délimitation a finalement été acceptée par les deux pays en 1999, mettant ainsi fin au contentieux territorial.

3. La technique de méridiens et de parallèles

La technique des méridiens et des parallèles est une méthode de délimitation qui utilise les lignes de latitude et de longitude pour définir la limite entre deux zones maritimes.Cette méthode consiste à établir une ligne de délimitation en utilisant des méridiens (lignes de longitude) et des parallèles (lignes de latitude) qui définissent les limites des zones maritimes. Les méridiens sont utilisés pour délimiter les zones maritimes du nord au sud, tandis que les parallèles sont utilisés pour délimiter les zones maritimes de l'est en ouest. Dans la pratique, cette méthode peut être appliquée de différentes manières. Par exemple, les pays peuvent convenir de tracer une ligne de délimitation suivant un méridien ou un parallèle spécifique, ou bien de tracer une ligne de délimitation qui suit un certain angle par rapport à ces lignes. Cependant, cette méthode peut également être source de conflits entre les pays, notamment lorsque les zones maritimes à délimiter ne sont pas régulières ou lorsque les méridiens et les parallèles ne correspondent pas à des frontières naturelles. Ainsi, la Colombie et le panama ont conclu un accord en 1976 à base de la technique de méridiens et de parallèles. L'accord conclu en 1976 connu sous le nom de "Traité de Limites" consiste à ce que la frontière maritime entre la Colombie et le Panama soit délimitée par une série de segments de lignes droites qui relient des points précis situés sur les méridiens et les parallèles définis dans le traité. Les points de référence utilisés pour déterminer la frontière maritime incluent des îles, des récifs et d'autres caractéristiques géographiques situées dans cette zone maritime entre.

4. La méthode du corridor

C'est une méthode qui consiste à tracer une ligne droite entre les côtes des deux pays, à une distance égale de chacune des côtes, appelée la ligne médiane. Cette ligne peut être ajustée si nécessaire pour tenir compte des caractéristiques géographiques, telles que les îles ou les récifs. Cette méthode souvent utilisée pour délimiter les frontières maritimes dans des zones où les eaux sont peu profondes et où les zones économiques exclusives des deux pays se chevauchent. Nous citons ainsi le cas de la côte caraïbe de Guatemala et la baie de Piran[1]. En effet, La côte caraïbe du Guatemala est un exemple où la méthode du corridor a été utilisée pour délimiter les frontières entre le Guatemala et le Belize. Les deux pays ont une frontière maritime commune dans la mer des Caraïbes, mais la zone économique exclusive de chacun des pays se chevauche. Pour délimiter cette frontière, la méthode du corridor a été utilisée. Une ligne droite a été tracée entre les côtes du Guatemala et du Belize, à une distance égale des deux côtés. De même, La baie de Piran est un autre exemple où la méthode du corridor a été utilisée pour délimiter les frontières maritimes entre la Slovénie et la Croatie. Cette baie se trouve sur la côte adriatique et est une zone disputée entre les deux pays.Les frontières citées dans ces deux exemples sont

[1]Piran est une ville côtière située en Slovénie, dans la région d'Istrie, au bord de la mer Adriatique. La ville est située à l'extrémité sud-ouest de la péninsule d'Istrie, à proximité de la frontière avec l'Italie et la Croatie.

des zones où les eaux sont peu profondes et où les zones économiques exclusives se chevauchent.

5. La méthode de critères géomorphologue

La délimitation basée sur les critères géomorphologiques utilise les caractéristiques géographiques, telles que la géologie sous-marine, les courants océaniques et les formations géologiques, pour déterminer les frontières maritimes. Cette méthode est également connue sous le nom de "méthode des lignes de base naturelles".Un exemple de cette méthode est l'utilisation de la géomorphologie pour délimiter les frontières maritimes entre la Chine et le Japon, notamment autour des îles d'Okinawa. La géologie sous-marine est utilisée pour délimiter les frontières dans cette région, car elle peut influencer la délimitation de la plateforme continentale et des eaux territoriales. Les formations géologiques, telles que les dorsales sous-marines et les canyons sous-marins, peuvent également être utilisées pour la délimitation.En utilisant cette méthode les pays concrétisent le principe de l'équité qui doit se refléter par le biais de la réalité tangible du terrain.

6. La méthode des « enclaves »

Concernant les espaces enclavés, qui sont des zones maritimes entourées par les eaux territoriales d'un seul État, le droit international reconnaît le principe de l'accès à la mer pour les autres États. Ce principe vise à garantir que les États enclavés puissent avoir un accès sans entrave à la mer et à ses ressources. Ainsi, dans le cas de la délimitation des frontières maritimes avec un État enclavé, les États côtiers sont tenus de négocier des accords spécifiques pour assurer l'accès à la mer pour l'État enclavé.

7. La méthode préconisée pour les îles

En ce qui concerne les îles, le droit international de la mer préconise une distinction entre les îles et les rochers. Les îles ont une superficie suffisante pour permettre la vie humaine et l'activité économique durable, tandis que les rochers sont des formations géologiques qui ne peuvent pas soutenir la vie humaine de manière autonome. En conséquence, les îles ont une zone économique exclusive (ZEE) et des eaux territoriales, tandis que les rochers n'ont que des eaux territoriales. Les États côtiers peuvent revendiquer des ZEE et des eaux territoriales autour des îles, en fonction de leur taille et de leur importance pour la souveraineté de l'État.

8. La théorie des secteurs

La théorie des secteurs est une méthode de délimitation des frontières maritimes qui se base sur la division d'une zone contestée en secteurs égaux. Cette méthode consiste à diviser la dite zone en lignes droites partant de la côte, à égale distance les unes des autres, pour former des secteurs triangulaires.Ensuite, chaque pays revendiquant une partie de la zone maritime doit recevoir un nombre égal de secteurs. Les frontières sont alors tracées à partir des sommets des secteurs, en direction de la haute mer, jusqu'à la limite de la zone économique exclusive de chaque pays.L'intérêt de cette méthode est qu'elle permet une répartition équitable de la zone contestée entre les pays concernés. Cependant, elle peut conduire à des frontières maritimes artificielles qui ne suivent pas toujours les caractéristiques géographiques, géologiques ou biologiques de la zone. Cette méthode a été appliquée dans l'affaire de délimitation entre l'Indonésie et la Malaisie en 1969. Les deux pays ont divisé la zone contestée en secteurs égaux, chacun recevant 50% de la zone. Les frontières maritimes ont ensuite été tracées à partir des sommets des secteurs vers la haute mer, jusqu'à la limite de la zone exclusive économique de chaque pays.

La jurisprudence : des exemples d'arrêts

La délimitation des frontières maritimes a donné lieu à de nombreuses décisions jurisprudentielles de la part de tribunaux internationaux, tels que la Cour internationale de Justice (CIJ) et les tribunaux d'arbitrage[1]. Voici quelques exemples pertinents sur la jurisprudence[2] de la délimitation des frontières maritimes :

Le contentieux franco-britannique[3] en Manche de juin 1977 a engendré une décision de la Cour internationale de Justice (CIJ) en 1982. L'arrêt consiste de prendre en compte à la fois les facteurs géographiques et les usages effectifs des parties lors de la délimitation des frontières maritimes. Elle a également clarifié la notion de "ligne médiane" utilisée pour délimiter les zones maritimes adjacentes entre les deux pays.

Dans l'affaire Tunisie/Libye de février 1982, la CIJ[4] a délimité la frontière maritime en se basant notamment sur les principes de l'équidistance et de la reconnaissance de droits historiques. La reconnaissance de ces droits, quant à elle, est un principe qui prend en compte les activités de pêche, de navigation et d'exploitation des ressources naturelles des deux États dans la zone en question avant la délimitation de la frontière.

II. les revendications territoriales entre la Chine et Taiwan

La délimitation maritime entre la Chine et Taïwan[5] revêt une importance significative en raison des revendications territoriales et des intérêts stratégiques, car les eaux entourant Taïwan sont riches en ressources naturelles telles que le pétrole et le gaz. La question de la délimitation maritime est également liée au statut politique de Taïwan, qui est contesté par la Chine. Les implications économiques des frontières maritimes sont considérables, car elles déterminent les droits de pêche, les ressources en hydrocarbures et les routes de navigation. Les tensions entre

[1] Les articles 74 Délimitation de la zone économique exclusive entre Etats dont les côtes sont adjacentes ou se font face et 83 Délimitation du plateau continental entre Etats dont les côtes sont adjacentes ou se font face de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer sont à cet égard rédigés en termes identiques ; cf. notamment le paragraphe 1 : « La délimitation de la zone économique exclusive / du plateau continental entre Etats dont les côtes sont adjacentes ou se font face est effectuée par voie d'accord conformément au droit international tel qu'il est visé à l'article 38 du Statut de la Cour internationale de Justice, afin d'aboutir à une solution équitable »

[2] D'où l'importance de la jurisprudence internationale, la CIJ ayant même en la matière à deux reprises déclaré avoir elle-même « développé » le droit « dans » et « grâce à la jurisprudence ». Cf. CIJ, arrêt du 14 juin 1993, Délimitation maritime dans la région située entre le Groenland et Jan Mayen, CIJ Recueil 1993, p. 61, § 51, et p. 62, § 55, https://www.icj-cij.org/files/case-related/78/078-19930614-JUD-01-00-FR.pdf ; CIJ, arrêt du 16 mars 2001, Délimitation maritime et questions territoriales entre Qatar et Bahreïn, CIJ Recueil 2001, p. 111, § 229 et 231, https://www.icj-cij.org/files/case-related/87/087-20010316-JUD-01-00-FR.pdf.

[3]Dobelle Jean-François. La délimitation des frontières maritimes de la France. In: *Annuaire français de droit international*, volume 62, 2016. pp. 519-540

[4]Dans son arrêt du 24 février 1982 dans l'affaire du plateau continental entre la Tunisie et la Libye, la délimitation qui ressort de la méthode indiquée par la Cour se divise en deux secteurs: dans le premier secteur, la délimitation part de la limite extérieure de la mer territoriale des Parties, à l'intersection de cette limite avec une ligne droite tirée du point frontière de Ras Ajdir selon un angle de 26" environ à .l'est du méridien; de là elle se dirige en ligne droite vers le nord-est selon le même angle de 26" environ jusqu'à ce qu'elle rencontre le parallèle du point le plus occidental de la côte du golfe de Gabès à environ 34" 10' 30 de latitude nord. Au-delà de cette latitude, commence ledeuxième secteur et la délimitation s'infléchit vers l'esten suivant une ligne droite qui forme un angle de 52" avec le méridien.

[5]Taïwan revendique le droit de participer à des organisations internationales telles que l'Organisation des Nations unies (ONU), où il n'est pas membre en raison de l'opposition de la Chine. Taïwan souhaite être considéré comme un État à part entière sur la scène internationale et jouer un rôle actif dans la coopération régionale et mondiale.

la Chine et Taïwan sur la question de la délimitation maritime peuvent avoir des répercussions sur la sécurité régionale et les relations internationales en Asie de l'Est.

1. La souveraineté effective en mer de Chine méridionale

La Chine exerce un contrôle effectif sur la majeure partie de ses frontières maritimes avec Taiwan, y compris les eaux adjacentes aux côtes de la Chine continentale et les îles qui sont sous le contrôle de la Chine, telles que les îles Xisha (également connues sous le nom de Paracel) et les îles Zhongsha. La Chine a également établi des bases navales et des installations militaires sur certaines de ces îles. Selon les estimations, la Chine contrôle environ 1,3 million de km² de la Mer de Chine méridionale, y compris les îles Spratly, les îles Paracel et les îles Zhongsha.

Taiwan, quant à elle, exerce un contrôle effectif sur ses frontières maritimes autour de l'île de Taiwan et des îles environnantes, y compris les îles Penghu, les îles Kinmen et les îles Matsu. Taiwan contrôle une superficie beaucoup plus petite dans la région, notamment l'île de Itu Aba (Taiping) dans les îles Spratly, qui couvre environ 0,5 km². Taiwan contrôle également les îles Penghu, les îles Kinmen et les îles Matsu, qui ont une superficie totale d'environ 251 km².

2. Les revendications chinoises

La Chine revendique la souveraineté sur Taiwan et considère Taiwan comme faisant partie intégrante de son territoire. Par conséquent, la Chine considère que les frontières maritimes de Taiwan sont les mêmes que celles de la Chine, qui sont basées sur les prétentions historiques de la Chine à des droits souverains sur la mer de Chine méridionale.Plus précisément, la Chine revendique une grande partie de la mer de Chine méridionale, y compris des îles, des récifs et des bancs de sable, qui sont également revendiqués par d'autres États de la région, notamment les Philippines, le Vietnam, la Malaisie, Brunei et Taiwan. La Chine revendique ces zones sur la base de sa «ligne en neuf traits[1]», qui a été cartographiée pour la première fois en 1947 et qui inclut la plupart des îles et des récifs de la mer de Chine méridionale.En revanche, La ligne en neuf traits est considérée comme illégale en vertu du droit international car elle ne respecte pas les règles de délimitation maritime basées sur les critères géographiques et juridiques. Les pays voisins de la Chine et la communauté internationale ont exprimé leur préoccupation face à cette revendication territoriale, qui a créé des tensions et des conflits dans la région de la mer de Chine méridionale.De même, les revendications chinoises sont contestées par d'autres États de la région, qui estiment que ces prétentions sont contraires au droit international et en particulier à la Convention des Nations unies sur le droit de la mer (CNUDM), qui reconnaît le droit des États côtiers à une zone économique exclusive de 200 milles marins au-delà de leur côté, ainsi qu'à un plateau continental élargi.

La Chine s'est fondée sur la méthode de délimitation de frontières maritimes basée sur les prétentions historiques pour fonder ses revendications en mer de Chine méridionale, y compris ses revendications concernant les frontières avec Taiwan. Cette méthode repose sur l'idée que la Chine a historiquement exercé des droits souverains sur cette région.

[1]La ligne en neuf traits, également connue sous le nom de "ligne de neuf traits", est une ligne imaginaire tracée par la Chine sur une carte pour revendiquer des droits sur une grande partie de la mer de Chine méridionale. La ligne est constituée de neuf traits droits qui s'étendent sur plus de 2 000 kilomètres, reliant des points le long de la côte chinoise et de l'île de Taïwan aux frontières maritimes de plusieurs pays voisins, dont le Vietnam, les Philippines, la Malaisie et Brunei.

3. Les revendications taïwanaises

Les revendications de Taiwan concernant la délimitation des frontières maritimes avec la Chine sont relativement similaires à celles d'autres pays de la région qui ont des différends territoriaux avec la Chine en mer de Chine méridionale.Taiwan revendique une grande partie de la mer de Chine méridionale, y compris les îles, les récifs et les bancs de sable qui sont également revendiqués par la Chine continentale. Les revendications de Taiwan sont basées sur des considérations historiques, géographiques et juridiques.Plus précisément, Taiwan revendique le contrôle de la majorité des îles de la mer de Chine méridionale, y compris les îles Spratleys, Paracels, Pratas et Dongsha. Ainsi que sur les îles Penghu, Kinmen et Matsu.Taiwan revendique également des droits souverains sur les eaux qui entourent ces îles, y compris les zones économiques exclusives (ZEE) et les plates-formes continentales.Taïwan considère que ces territoires sont légitimement sous son contrôle et qu'ils ne doivent pas être soumis à la souveraineté chinoise.Ainsi, les îlesDiaoyu sont revendiquées par Taïwan mais également par la Chine et le Japon, qui les appellent les îles Senkaku. Les îles sont situées en mer de Chine orientale, à environ 150 kilomètres au nord-est de Taïwan et à environ 400 kilomètres à l'ouest d'Okinawa, au Japon.Les îles sont depuis les années 1970 un sujet de litige entre les trois Etats[1].

Depuis les années 1970, les tensions entre la Chine, Taïwan et le Japon se sont intensifiées en raison de la découverte de réserves potentielles de pétrole et de gaz dans les eaux entourant les îles. Les trois pays ont effectué des patrouilles navales et aériennes dans la région et ont renforcé leur présence militaire dans la zone.

4. Les diverses conflictualités territoriales maritimes entre la Chine et les autres Etats en Chine méridionale

La Chine a également des disputes[2] territoriales maritimes avec d'autres États proches de ses frontières maritimes, notamment :

Les îles Spratly : Les îles Spratly sont un groupe d'îles, de récifs et d'atolls situés dans la mer de Chine méridionale. La Chine, Taiwan, les Philippines, le Vietnam, la Malaisie et Brunei revendiquent tous des parties de cette zone. La Chine a construit des îles artificielles dans cette région, ce qui a provoqué des protestations de la part des autres pays de la région.

Les îles Paracel : Les îles Paracel sont un groupe d'îles et de récifs situés dans la mer de Chine méridionale. La Chine, Taiwan et le Vietnam revendiquent tous la souveraineté sur ces îles. En 1974, la Chine a pris le contrôle des îles Paracel après un conflit armé avec le Vietnam[3].

Le conflit territorial en Mer de Chine Méridionale oppose principalement la Chine et le Vietnam[4], qui se réfèrent tous deux à des arguments historiques pour justifier leur souveraineté sur les îles disputées. Les autorités chinoises se basent sur des références littéraires datant des

[1]Le Japon les a annexées en 1895 et les a administrées jusqu'à sa défaite dans la Seconde Guerre mondiale.

[2] André BURSTIN, « Menaces pour la paix mondiale en Chine », ESISC, http://www.esisc.org/publications/briefings/menaces-pour-la-paix-mondiale-en-mer-de-chine, 28 septembre 2012, consulté le 12 octobre 2017

[3] François BAFOIL, « Les conflits en mer de Chine méridionale », Sciences Po, http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/les-conflits-en-mer-de-chine-meridionale, septembre 2014, consulté le 15 octobre 2016.

[4] Laurence DEFRANOUX, Arnaud VAULERIN, « La Chine a violé les droits souverains des Philippines », Libération, http://www.liberation.fr/planete/2016/07/12/mer-de-chine-pekin-a-viole-les-droits-souverains-desphilippines_1465682, 12 juillet 2016, consulté le 15 octobre 2017.

dynasties Sung et Qing pour affirmer que leur présence sur ces îles est la plus ancienne et la plus légitime. Les autorités vietnamiennes, quant à elles, se réclament de l'héritage postcolonial de la France, qui avait pris possession des Spratleys en 1933 avant d'en être dépossédée par les Japonais durant la seconde guerre mondiale. Les Philippines ont également revendiqué leur souveraineté sur les îles en s'appuyant sur une période d'occupation des Spratleys en 1956. Malgré les doutes émis quant à l'authenticité de ces sources, les différents États se sont engagés dans une politique de fait accompli en occupant certains îlots pour concrétiser leurs visées territoriales. Cependant, la Convention de 1982 stipule que pour être reconnues comme des îles et donc prétendre à une revendication territoriale et une zone exclusif économique, les îlots doivent être "habitables". La grande majorité d'entre eux ne répondant pas à cette condition, leur légalité en tant que territoires souverains est donc douteuse.

Conclusion

La question de la délimitation des frontières maritimes en mer de Chine méridionale est complexe et fait l'objet de revendications concurrentes de la part de plusieurs pays de la région. Il n'y a pas de consensus international sur la question de savoir quelles zones maritimes appartiennent à qui. Cela a conduit à des tensions et à des conflits.En ce qui concerne le statut de Taïwan, le nombre de pays reconnaissant l'indépendance de Taïwan est relativement faible. De nombreux pays, y compris les États-Unis et la plupart des pays européens, n'ont pas de relations diplomatiques officielles avec Taïwan et reconnaissent officiellement la République populaire de Chine comme le seul gouvernement légitime de la Chine, bien qu'ils aient souvent des relations économiques et culturelles avec Taïwan.En ce qui concerne les revendications territoriales en mer de Chine méridionale, certains pays de la région soutiennent les revendications de la Chine, tandis que d'autres soutiennent les revendications de Taïwan ou de plusieurs autres pays, tels que les Philippines, le Vietnam, la Malaisie et Brunei.Les disputes territoriales maritimes entre la Chine et Taiwan ont créé des tensions dans la région et ont le potentiel de dégénérer en conflits. Les deux parties ont intensifié leur présence militaire dans les zones contestées, ce qui a augmenté les risques d'incidents. Les États-Unis ont également pris position dans ces disputes, soutenant les revendications des pays qui contestent celles de la Chine et exerçant une pression diplomatique et militaire pour tenter de résoudre les tensions.Tant que la Chine considère Taiwan comme faisant partie de son territoire, il sera difficile de parvenir à un accord sur la délimitation des frontières maritimes. De plus, l'absence de reconnaissance de Taiwan par certains États complique la participation de Taiwan aux négociations[1] internationales, ce qui peut rendre plus difficile la résolution du conflit.

Références bibliographiques

Ouvrages généraux

[1]Il y a eu des tentatives de négociations entre les deux parties pour résoudre cette question de la délimitation des frontières maritimes, mais ces négociations ont été généralement informelles et ont souvent échoué en raison des positions divergentes des deux parties sur la souveraineté.Les discussions officielles sur la question de la délimitation des frontières maritimes ont été limitées et ont été interrompues depuis 2016, lorsque la présidente de Taiwan TsaiIng-wen a été élue. La Chine a refusé de négocier avec le gouvernement de Tsai, qu'elle considère comme un parti indépendantiste qui cherche à déclarer l'indépendance de Taiwan.

- BudislavVUKAS, "The Impact of the Third United Nations Conference on the Law of the Sea on Customary Law», in The New Law of the Sea, op. cit., p. 41.
- Ortolland, Didier et Pirat, Jean-Pierre, Atlas géopolitique des espaces maritimes. Frontières, énergie, pêche et environnement. Paris, Éditions Technip, 317 pages.
- Dobelle Jean-François. La délimitation des frontières maritimes de la France. In: *Annuairefrançais de droit international*, volume 62, 2016. 600 pages.
- Vidas David et Willy Ostreng : Order for the Oceans at the Turn of the Century, The Hague/Boston/London, Kluwer Law International, 1999, 577 pages.
- Dupuy Jean-René: l'Océan partagé, Paris, Ed Pédone , 1979, 494 pages.

Ouvrages spécialisés

- Blake Gerald, Maritime boundaries and ocean resources, New york, Ed Routledge, 2018, 301 pages.
- Yih-Jye Hwang et Edmund Frettingham, Disputes in the south China sea, New york, Ed Routledge, 2021, 231 pages.

Thèses

- Von Kessler Eric, Taiwan's dilemma: China, the united-states and reunification, Master of arts in security studies, Naval Postgraduate school mars 2008, USA.

Articles

- Yann-huei Song, Peaceful Proposals and Maritime Cooperation between Mainland China, Japan, and Taiwan in the East China Sea: Progress Made and Challenges Ahead, Asian Yearbook of International Law, Volume 22, 2016. Lee Seokwoo, Territorial disputes among Japan, China and Taiwan concerning the Senkaku islands, IBRU Boundary and territory briefings, volume 3, n 7.

Webographie

- André BURSTIN, « Menaces pour la paix mondiale en Chine », ESISC, http://www.esisc.org/publications/briefings/menaces-pour-la-paix-mondiale-en-mer-de-chine, 28 septembre 2012.
- François BAFOIL, « Les conflits en mer de Chine méridionale », Sciences Po, http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/content/dossiersduceri/les-conflits-en-mer-de-chine-meridionale, septembre 2014.
- Laurence DEFRANOUX, Arnaud VAULERIN, « La Chine a violé les droits souverains des Philippines », Libération, http://www.liberation.fr/planete/2016/07/12/mer-de-chine-pekin-a-viole-les-droits-souverains-desphilippines_1465682, 12 juillet 2016.

Contribution de la famille dans la préservation de la culture et l'identité du MRE : Cas de la communauté de la Région de l'Oriental marocaine résidente à l'étranger

- **BENAICHA Benyouness** : Docteur en Géographie ; Faculté des lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc. benyouness.benaicha@ump.ac.ma

- **SBAI Abdelkader** Professeur universitaire; Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

- **BENRABIA Khadija** ; Professeure universitaire ; Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

Résumé

Entre l'immigré et son pays d'origine, restent toujours des liens d'ordre social, économique, et émotionnel. Les institutions sociales, telles que la famille, jouent un rôle primordial dans la préservation de ces liens. En se basant sur une méthodologie de recherche qui combine le quantitatif et le qualitatif, cet article cherche à étudier l'identité et la culture marocaine dans un territoire migratoire en extension permanente. Il cherche à étudier aussi, le rôle de la famille marocaine dans la préservation de cette identité et cette culture d'origine. En même temps, il présente quelques défis que la famille peut rencontrer dans l'accomplissement de ces tâches envers les nouvelles générations.

Mots clés : Famille, enseignement, MRE, identité, culture, préservation,

مساهمة الأسرة في الحفاظ على ثقافة وهوية المغاربة المقيمين بالخارج: حالة جالية منطقة الشرق المغربية المقيمة بالخارج

ملخص

بين المهاجر وبلده الأصلي، هناك دائمًا روابط اجتماعية واقتصادية وعاطفية، حيث تلعب المؤسسات الاجتماعية، كالأسرة دورًا رئيسيًا في الحفاظ على هذه الروابط. واستنادًا إلى منهجية بحث تجمع بين الكمي والنوعي، يسعى هذا المقال إلى دراسة الهوية والثقافة المغربية في حقل هجروي يتوسع باستمرار. كما يسعى إلى دراسة دور الأسرة المغربية في الحفاظ على هذه الهوية وهذه الثقافة الأصلية. في الوقت نفسه، فإنه يتطرق إلى بعض التحديات التي قد تواجهها الأسرة في تنفيذ هذه المهام تجاه الأجيال الجديدة.

الكلمات المفاتيح: أسرة، تعليم، المغاربة المقيمين بالخارج، هوية، ثقافة، حفظ

Introduction

La sédentarité de la communauté marocaine et la succession des générations à l'étranger, ont fait apparaître quelques défis sociaux relatifs aux pays d'origine, telle que, la question de la conservation des liens culturaux et identitaires entre les Marocains Résidant à l'Etranger (MRE) et le Maroc. Le défi devient critique surtout avec la deuxième, la troisième et la quatrième génération. Cette relation est impérative du point de vue du pays d'origine, vu qu'actuellement, on parle des Marocains Du Monde (MDM). Pourtant, la relation reste un grand défi à gérer, notamment devant les interactions qu'affronte la communauté marocaine à l'étranger.

Le migrant international marocain (homme et femme), se trouve dans une situation très complexe. Il est sous l'influence de deux grands pôles d'attraction: le pays d'accueil et le pays d'origine. Cette situation, est critique surtout pour les nouvelles générations, auxquelles l'identité se forge par des interactions culturelles divergentes et non compatibles entre le foyer et la société d'accueil.

En effet, la famille reste toujours la première institution sociale qui forge l'identité de l'enfant, et joue un rôle fondamental dans la transmission de la culture d'origine aux nouvelles générations. Pourtant, la famille immigrante trouve des difficultés pour exercer ces tâches, à cause de la particularité engendrée par la migration.

La problématique

Cet article essaie de montrer le rôle de la famille, en tant qu'institution sociale dans la conservation des liens culturaux et identitaires des MRE de la Région de l'Oriental, ainsi que les défis que cette institution peut affronter.

Les hypothèses

- La famille est une institution de préservation des liens des MRE avec leur pays d'origine ;

- La famille affronte des défis dans sa conservation des liens des MRE avec leur pays d'origine.

Questionnement

- Comment la famille intervient pour conserver les liens culturaux et identitaires des MRE ?

- Quels sont les défis qu'affronte la famille marocaine à l'étranger pour conserver les liens culturaux et identitaires des MRE ?

Méthode de recherche

Afin de répondre à la problématique, nous allons nous appuyer sur les résultats obtenus durant la préparation d'une thèse sur les défis de l'émigration marocaine en Europe originaire de la Région de l'Oriental (Benaicha, 2021). Nous avons effectué une recherche documentaire, élaboré un questionnaire destiné aux MRE de la Région de l'Oriental résidant en Europe, des entretiens avec les MRE, et avec les présidents des associations de deux mosquées, en Espagne et en France, et l'élaboration d'un focus groupe en Espagne.

I - La préservation de la culture et de l'identité marocaine

La culture et l'identité marocaine s'épanouissent dans un environnement marocain, dont les interactions s'effectuent entre le territoire et la population. Pourtant, ces interactions deviennent complexes lorsque, le territoire est étranger, et les marocains constituent juste une très petite communauté à coté d'autres. En effet, nous allons aborder, l'interaction entre le champ migratoire et la culture et l'identité marocaine, ainsi que le rôle de la famille émigrante dans la préservation de l'identité et de la culture marocaine à l'étranger.

1- Les interactions entre la migration, la culture et l'identité

1-1- L'identité : un concept très complexe

L'identité est un concept très complexe. Il est défini comme «la capacité à être (soi-même) et à se définir (par rapport à l'autre)»[1], ce qui fait que l'identité s'impose par rapport à l'autre. Au 20ème siècle, cette notion a donné naissance à deux patriotismes:

- un patriotisme lié à une terre par la filiation, ici l'identité a été liée à la patrie.

- un patriotisme désigné par l'adhésion (volontaire) à un ordre politique (régime).

La notion de l'identité, peut être vue aussi comme «une construction syncrétique et complexe. Elle est l'ensemble disparate recouvrant des éléments d'ordre subjectif, social, culturel, religieux, ethnique, géographique, etc. De ce fait, elle évolue et se régénère dans le temps en fonction de plusieurs facteurs»[2]. Ce qui fait que l'identité ici est vue comme une construction ou un produit de confusion d'un ensemble d'éléments, sociaux, culturels, religieux, géographiques… L'identité se caractérise, par l'évolution dans le temps et dans l'espace, et combine le passé, le présent et l'avenir[3].

En effet, on peut dire que les différents éléments se rassemblent afin de forger l'identité de l'être humain. Avant d'atteindre le stade de la prise de décision, de faire le choix et de s'imposer socialement, ce dernier passe par plusieurs étapes, dont les institutions sociales jouent un rôle important dans sa construction identitaire et sociale.

1-2 : L'identité du marocain dans un large champ migratoire

1-2-1 : Un champ migratoire marocain étendu

Le concept du «champ migratoire» est apparu afin de refléter la relation entre la migration et l'espace parcouru par les migrants d'un pays donné, «Les concepts de champ migratoire et d'espace migratoire sont apparus dans la littérature scientifique française au cours des années 70. Utilisés d'abord par les démographes et les géographes, ils ont été repris ensuite par les autres disciplines (sociologie, droit, anthropologie, politologie), et passent peu à peu dans le discours des acteurs institutionnels»[4]. En géographie, le champ reflète un espace.

La carte ci-dessous montre la répartition des MRE sur le territoire de l'UE en 2015 selon les statistiques de l'OIM. Le champ migratoire marocain dans cette partie de l'Europe indique que les MRE se concentrent au Sud-Ouest de l'Europe, dans certains pays bien déterminés: la France, l'Espagne, l'Italie.

[1]- BERNARD Guillaume, DESCHODT Jean-Pierre et VERPEAUX Michel (Janvier 2011): Le dictionnaire de la politique et de l'administration. Presse universitaire de France, Paris, P: 131.
[2]- ADEK Mostafa (2014) : «Vers une identité planétaire», Rapport du colloque «La modernité et l'identité culturelle: quel rapport?» coordination de Okacha BEN ELMOSTAFA, CERHSO, Oujda. P: 23.
[3]- GENEVIEVE Vinsonneau (2002) « Le développement des notions de culture et d'identité : un itinéraire ambigu », Article, Revue : Carrefours de l'éducation, vol. 14, N° 2, , pp. 2-20.
[4]- SIMON Gildas «Penser globalement les migrations», Article http://www.revue-projet.com/articles/2002-4-penser-globalement-les-migrations/. Le 30 juin 2015 à 11h 27.

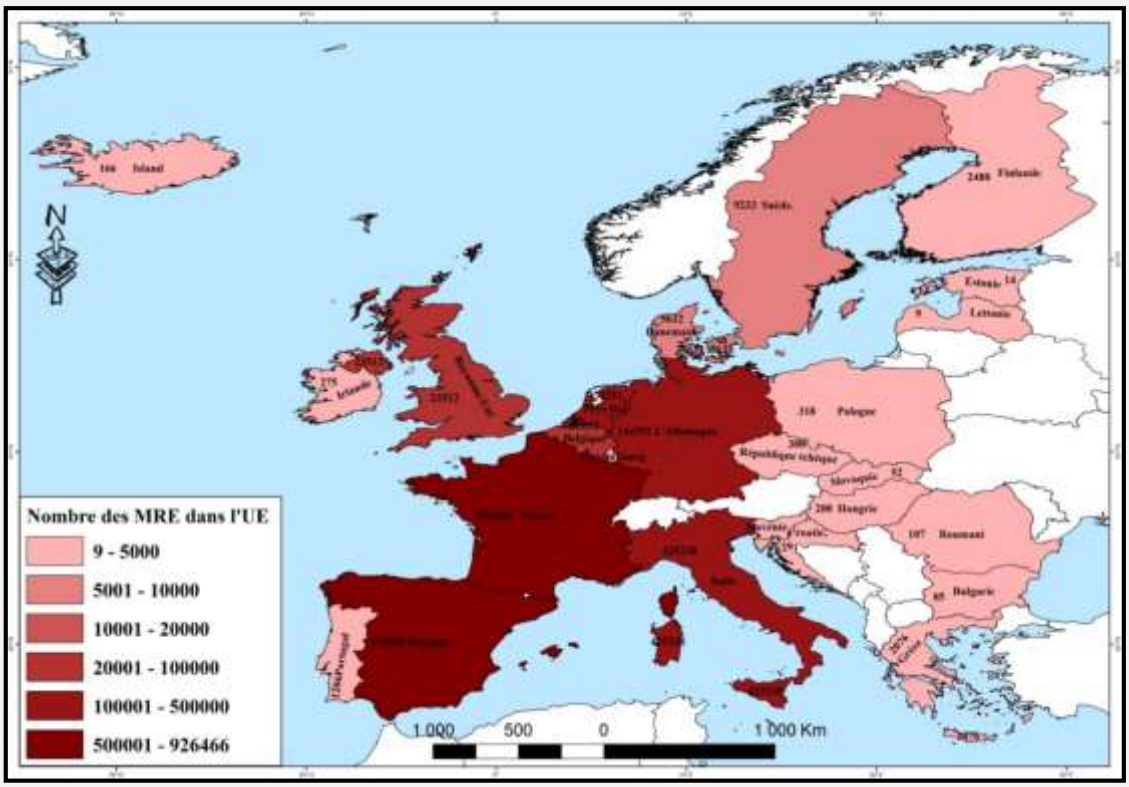

Source : www.iom.int

Carte 1 : Le champ migratoire marocain dans l'UE en 2015

On constate de la carte 1, que les marocains s'installent sur tous les pays de l'UE. Ils se concentrent également en Europe de l'Ouest, notamment en France et en Espagne.

Au fil du temps, le migrant marocain a construit une large liaison avec son espace de migration. Il a tissé des relations sociales avec la communauté migratoire et avec la population locale des pays d'accueil, ainsi qu'avec le territoire lui même. Le migrant international marocain se trouve dans l'obligation de maintenir habituellement des relations avec deux espaces différents, celui d'origine et celui de résidence.

Généralement, l'Europe et surtout les pays constituant l'UE et l'espace Schengen représentent un espace migratoire dit «champ migratoire traditionnel» de l'émigration internationale marocaine. Les membres de la communauté marocaine résidante dans cet espace sont connus par leur grande mobilité spatiale, soit au niveau du territoire du même pays ou d'un pays à l'autre, surtout, dans et entre les pays traditionnels de l'émigration internationale marocaine à savoir, la France, la Belgique, l'Allemagne et les Pays Bas. Ce qui fait, que l'étude de la communauté marocaine en Europe de façon générale, trouve sa place actuellement plus que l'étude de celle-ci dans un espace géographique très étroit lié à un seul pays, car, on entend parler récemment de l'identité européenne et du citoyen européen.

Sous l'effet de la crise économique internationale de 2008, la situation et devenue assez délicate pour un grand nombre de migrants internationaux marocains, car, la crise avait engendré une nouvelle mobilité spatiale, surtout pour ceux qui résident dans les pays infectés par la crise économique internationale, tels que l'Espagne et l'Italie. Cette nouvelle mobilisation a imposé au migrant de maintenir des relations entre différents espaces : pays de la première résidence, de la deuxième résidence ainsi qu'avec le pays d'origine. La grande

mobilité des marocains sur le territoire du même pays les oblige parfois, à garder leurs relations avec les différentes régions du même pays.

Afin de détecter la mobilité des MRE dans leur champ migratoire européen, nous avons interrogé ces immigrés sur les premiers pays de leur résidence et les pays où ils résident actuellement. Les résultats obtenus sont présentés dans la figure 1.

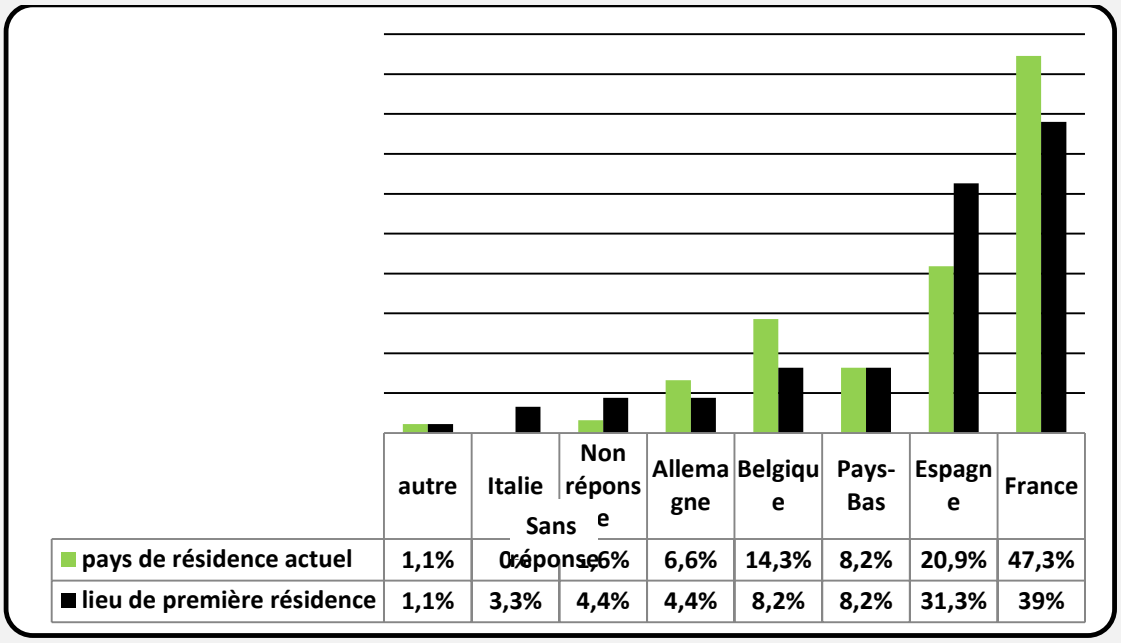

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Figure 1 : Pays de la première et l'actuelle résidence des MRE enquêtés

La figure 1 montre que la France demeure le premier pays de la première et de l'actuelle résidence des MRE, vu que 47,3% des MRE enquêtés résident actuellement en France. Ce pays constitue, la première résidence de 39% de ces enquêtés. La France est suivie par l'Espagne qui constitue le pays de résidence de 20,9% des MRE enquêtés. Par contre, ce pays était la première résidence de 31,3% des MRE contactés. Nous constatons que la Belgique occupe la troisième position dans les pays d'accueil des MRE. Par contre, elle partage la troisième position avec les Pays-Bas en tant que pays de première résidence avec 8,2% des MRE enquêtés pour chacun. Ce dernier pays constitue le quatrième pays de résidence des MRE enquêtés. Nous constatons aussi que l'Allemagne est un pays de résidence de 6,6% des MRE contactés, par contre, il constitue le pays de la première résidence de 4,4% de ces MRE.

Ce que nous pouvons déduire de façon générale de cette figure, c'est que les MRE se déplacent dans leur champ migratoire. Ainsi que, les pays traditionnels de la migration internationale marocaine –la France, la Belgique, les Pays Bas, l'Allemagne- constituent des pays de dernière installation des MRE. Par contre, les nouveaux pays de l'émigration internationale marocaine tels que, l'Espagne et l'Italie, constituent encore des pays de transit pour la migration internationale marocaine, même s'ils sont les pays d'accueil d'un nombre important des MRE. Cela revient à l'économie et le système social de ces deux derniers pays qui ne donnent pas aux immigrés internationaux les opportunités de la stabilité définitive.

Par ailleurs, durant le remplissage des questionnaires en Europe, un migrant a évoqué que « j'ai émigré la première fois vers les Pays-Bas, puis je me suis déplacé vers l'Allemagne et finalement je me suis installé en France ». Un autre migrant marocain a affirmé que « j'ai

émigré la première fois en 1971. J'ai passé 8 ans en situation irrégulière en Allemagne. Je suis retourné au Maroc et j'ai passé 10 ans, puis, j'ai émigré clandestinement une deuxième fois vers l'Allemagne. Je suis venu en Espagne où j'ai régularisé ma situation durant la campagne de régularisation de 1991, dès lors, je vis ici en Espagne ».

Le champ migratoire marocain a connu une sorte d'élargissement rapide et progressif, soit au niveau des pays d'installation, soit au niveau des régions de départ. Il a donné lieu à la création du concept «Diaspora marocaine». À l'échelle internationale, les MDM s'installent sur le territoire de plus de 100 pays. Au niveau national, l'émigration a touché toutes les régions marocaines. Elle est devenue une culture qui couvre tout le territoire marocain et touche toutes les catégories sociales (homme et femme, jeune et âgée).

Les migrants marocains s'installent sur le territoire du même pays, avec des différences en nombre d'une région à une autre, ce qui fait que «le champ migratoire des Marocains, … est aujourd'hui plus vaste, plus ouvert que celui des Algériens ou des Tunisiens qui demeurent concentrés sur un nombre réduit de pays, dont la France.»[1]. Selon Catherine WINTOLES DE WENDEN, « 95% des Algériens en Europe sont en France, 70% des tunisiens aussi, 80% des Grecs, 72% des turcs, 68% des Polonais et des Ex-Yougouslaves vivent en Allemagne »[2].

Tableau 1 : Répartition des MRE dans leur champ migratoire européen en 2015

Pays	Nombre	Pays	Nombre
France	926 466	Pologne	318
Espagne	700 000	République tchèque	300
Italie	425 238	Irlande	275
Pays Bas	172 291	Luxembourg	246
Allemagne	144 552	Hongrie	200
Belgique	93 012	Island	166
Royaume-Uni	23 512	Roumanie	107
Suède.	9233	Bulgarie	85
Danemark,	5632	Slovaquie	52
Finlande	2480	Croatie,	29
Grèce	2076	Slovénie	23
Autriche	1926	Estonie	14
Portugal	1 206	Lettonie	9

Source : www.iom.int

On constate du tableau 1 que la communauté marocaine réside sur tout le territoire de l'UE. La masse de cette communauté est répartie de façon inégale entre les pays de l'Union. Avec cette grande répartition sur le territoire européen, les marocains parviennent à tisser des relations sociales, culturelles et commerciales assez larges (mariages, fêtes religieuses, actions de solidarité, partage des espaces sociaux, etc.).

Ce champ migratoire marocain est devenu plus docile, plus accessible et plus accueillant pour les nouveaux arrivants. Il a permis l'épanouissement de certains services commerciaux, religieux et sociaux, tels que: les boutiques qui vendent des produits d'origine Marocaine, les

[1]- SIMON Gildas, Idem
[2]- WINTOLES De WENDEN Catherine : «La globalisation humaine». Edition, Presses Universitaires de France, 2009, p: 52.

cafés, les mosquées, les associations, les écoles pour apprendre la langue arabe aux enfants des MRE, etc. Ce facilite une bonne installation et une intégration rapide.

1-2-2 L'identité du migrant sur le territoire d'accueil

L'identité internationale de l'immigrant marocain est une identité muable, car elle est un champ d'interaction de plusieurs facteurs, ceux liés au pays d'accueil et ceux liés au pays d'origine. Le migrant est une personne qui émigre à un territoire d'accueil, avec une charge identitaire produite sur le territoire d'origine. Cette charge identitaire, reflète son appartenance à un espace, à une ethnie, à une religion et à une culture donnée. L'immigrant, va affronter avec cette charge une nouvelle société d'accueil composée d'un mélange identitaire.

Certes, l'interaction du marocain à l'étranger avec la société d'accueil permet de distinguer trois types de marocains, il s'agit du:

- ✓ Marocain né et résident sur le territoire national.
- ✓ Marocain né sur le territoire marocain et réside à l'étranger.
- ✓ Marocain né et résident sur un territoire d'accueil.

Dans ce cadre, et dans l'objectif de bien déterminer cette interaction entre les marocains et leurs pays d'installation, l'appellation des ces derniers a connu plusieurs mutations. D'abord, ils étaient désignés par les Travailleurs Marocains à l'Etranger (TME), puis les Résidents Marocains à l'Etranger (RME), la Communauté Marocaine à l'Etranger, les Marocains Résidant à l'Etranger (MRE) et actuellement les Marocains du Monde (MDM). Ce qui fait, que la vision nationale, à cette communauté change d'une période à une autre. Elle a fini une nomination qui reflète l'identité internationale des MRE.

1-2-3 La société d'accueil influence l'identité du migrant marocain

Dans le champ migratoire, se pose un grand point d'interrogation sur la relation entre le territoire et l'identité. C'est-à-dire, est ce que l'identité est liée à un espace géographique bien déterminé? Autrement dit, est ce que le territoire est juste un support ou c'est un producteur de l'identité?

La proximité géographique et historique entre le Maroc et l'Europe, a renforcé l'épanouissement et l'élargissement du champ migratoire marocain dans ce continent. Elle a aussi, facilité un approvisionnement successif et progressif de la communauté marocaine par des nouveaux émigrés réguliers et irréguliers.

À propos de la relation entre l'identité et le territoire, nous constatons que dans le cas de la diaspora marocaine, l'identité collective prend plus d'ampleur que l'identité individuelle. À l'étranger, pour désigner l'origine d'une communauté issue de toutes les régions et provinces du Maroc, on évoque la notion de «marocain», ce qui signifie que l'identité est liée davantage au territoire marocain en général. En effet, «évoquer une identité collective à partir du territoire suppose une adhésion de chacun à cette conscience spatiale partagée»[1]. Certes, les marocains deviennent conscients davantage de leur identité collective, vu qu'à l'étranger, la communauté immigrante trouve sa place dans la structure de la société d'accueil, et l'identification des

[1]- GUERIN-PACE France et GUERMOND Yves: «Identité et rapport au territoire», Revue Espace géographique, édition BELIN, Paris, 4 /2006, P: 289.

immigrés se base sur le pays d'origine et non sur la région, la province ou la ville d'origine. De là, nous pouvons dire qu'à l'étranger le territoire marocain devient un support de l'identité marocaine collective.

Dans le pays d'accueil, plusieurs identités partagent le même territoire, pourtant, le degré d'appartenance à ce territoire n'est pas le même d'un individu à un autre. Tant que la personne est immigrante, l'appartenance est individuelle plus que collective

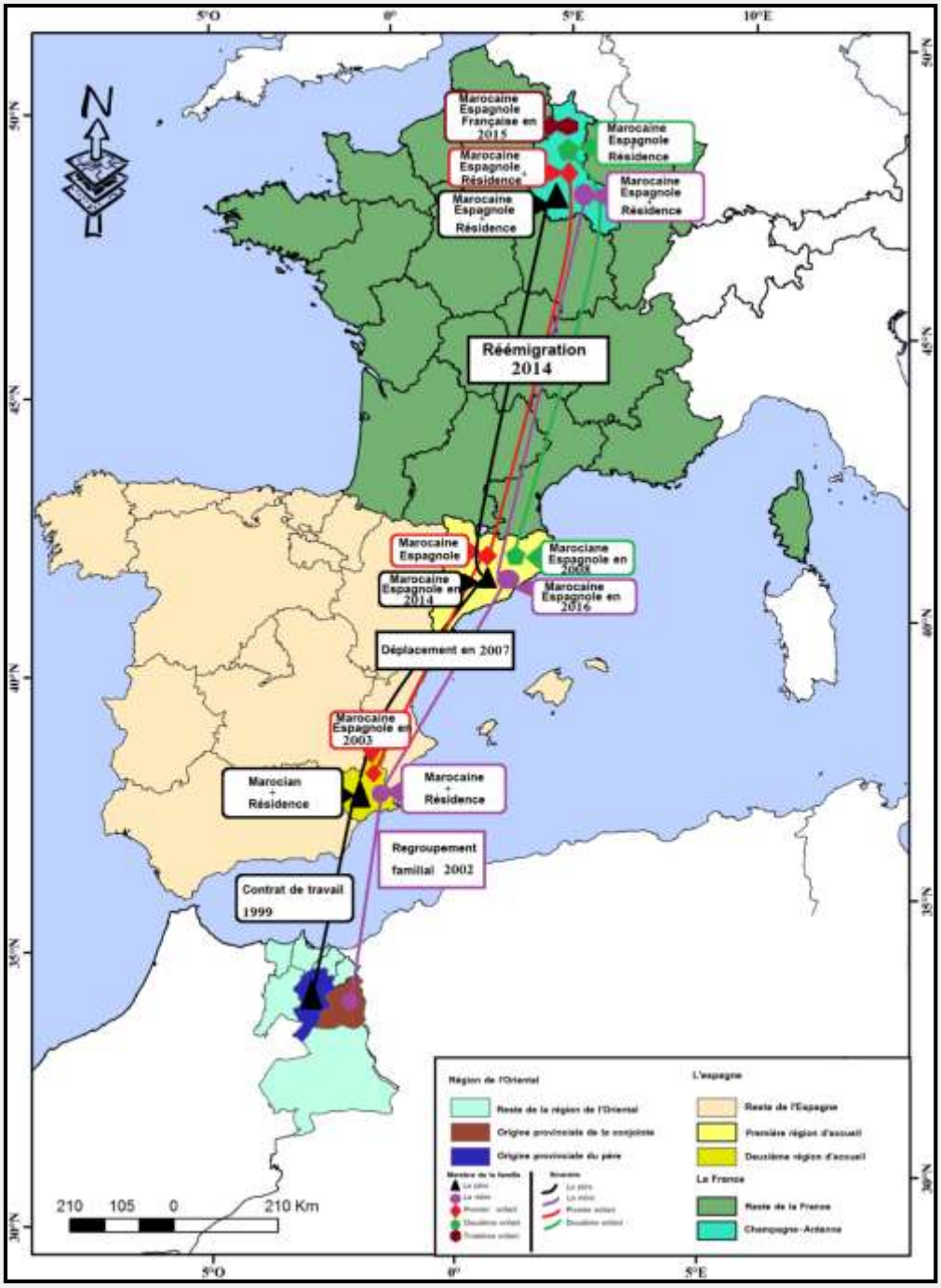

Source : Entretien avec un MRE résident actuellement en France (2017)

Carte 2 : Le changement de l'identité selon la situation administrative de chaque membre de la famille émigrante dans les pays d'accueil

Dans la même famille immigrante, nous pouvons rencontrer des membres dont l'appartenance au territoire d'accueil est plus avancée par rapport aux autres. L'attachement à

la société, aux normes, à la culture, aux habitudes de ce territoire d'accueil est différent entre les membres de cette même famille. Cela influence évidement la question de la citoyenneté de chacun dans la famille immigrante. Ce degré d'appartenance était à l'origine de la surgie de la notion de la deuxième, la troisième et la quatrième génération dans la communauté marocaine à l'étranger, car, au sein de la société marocaine, ce genre de distinction n'existe pas (carte 2).

La carte 2 montre un exemple vif de l'impact de la situation administrative sur l'identité de l'émigrant marocain. Cette situation est différente selon le membre de la famille, la période d'émigration et le territoire d'accueil.

Après sa migration à la région de Murcia (la première région d'accueil espagnole) en 1999, le père était un migrant marocain avec carte de résidence. Sa femme a eu la même situation administrative après un regroupement familiale en 2002, c'est-à-dire, une migrante marocaine avec carte de résidence espagnole.

Leur premier enfant est né sur le territoire espagnol en 2003, ce qui lui donne une situation administrative différente de celle de ses parents. Il possède la nationalité de ses parents par le droit du sang et la nationalité espagnole par le droit du sol.

La petite famille déménageait en 2007 vers la Catalogne (la deuxième région d'accueil espagnole), à cause de la crise économique qui a touché le secteur de la construction dans lequel le père était salarié.

En 2008, la famille a eu un deuxième enfant. Il sera, lui aussi, marocain et espagnol. Administrativement, cet enfant est lié à sa région de naissance (Catalogne). Par contre, sa sœur aînée est liée à la première région d'accueil (Murcia).

En 2014, la situation administrative du père a changé après l'obtention de la nationalité espagnole par le biais de la naturalisation. Ce qui fait, qu'il est devenu espagnol d'origine marocaine. Cette nouvelle situation lui permettait de quitter l'Espagne et de ré-émigrer vers la France dans la même année.

En France, sa situation administrative a complètement changé. D'un point de vue administratif, il est citoyen communautaire, c'est-à-dire un espagnol avec carte de résidence française. Son identité marocaine est carrément absente ici. Les deux enfants ont la même situation administrative que le père. La femme est aussi devenue communautaire après l'obtention de la nationalité espagnole en 2016. Delà, on peut déduire que cette famille en France, est une famille espagnole et non marocaine.

En 2015, un troisième enfant est né sur le territoire français. Cet enfant possède une situation administrative complètement différente des autres membres de la famille. Il est espagnole par le droit du sang, français par le droit du sol et marocain par l'origine de ses parents. Ce qui fait, l'appartenance réelle de cette famille est à quel territoire ? Et pour le troisième enfant, est ce qu'il est français ou espagnole ou marocain ?

2 : La famille immigrante, un socle pour préserver la culture et l'identité

Il est primordial d'évoquer le rôle de la famille dans la construction et la préservation de la culture et l'identité de l'individu. Pourtant, il est essentiel, avant tout, de s'interroger sur la notion de la famille dans le pays d'accueil: de quelle famille s'agit-il? Est-ce que la famille immigrante est capable de préserver et de défendre son originalité? Est-ce qu'elle ne va pas s'incliner devant les pressions de la société d'accueil?

2-1 : La diversification de la famille marocaine immigrante

Pour se construire, la famille immigrante doit obéir à deux régimes législatifs, celui du pays d'origine et celui du pays d'accueil. Elle se trouve donc, dans l'obligation de se soumettre aux lois du pays d'accueil. Les relations entre genres et les relations parents-enfants sont gouvernées par les lois internes. Ces lois sont appliquées bien sûr, sur la famille quelle que soit son origine, autochtone ou immigrante,

La préservation de la culture et de l'identité d'origine reste une affaire interne, qui se déroule au sein de la famille. Le rôle de cette dernière se base sur l'éducation et la socialisation de l'enfant. Les parents transmettent leurs normes identitaires et celles de leur pays d'origine à leurs enfants. Dans cette institution, émerge le premier sentiment de l'existence sociale, et vers elle, se construit le premier sentiment de l'appartenance chez l'enfant. La transmission des normes d'origine qui façonne l'identité de l'enfant, est influencée par certains facteurs. Il s'agit en premier, lieu de la perception des parents aux normes et aux valeurs d'origine, et en deuxième lieu, du changement de normes et de convictions des parents sous l'effet de la migration et l'interaction avec d'autres identités immigrantes. En troisième lieu, il s'agit du degré d'insertion des parents dans la société d'accueil. La deuxième et la troisième génération sont plus intégrées dans la société d'accueil que la première génération.

Dans ce sens, les participants au focus groupe organisé en Espagne, le 06/11/2016 à 15h00, à la ville d'Igualada dans la province de Barcelone, région de Catalogne, ont évoqué quelques difficultés. Ils sont affrontés par les familles marocaines en ce qui concerne la transmission des normes et des valeurs d'origine. Ils ont évoqué que «pour l'enfant, les parents sont toujours une référence, un exemple à suivre, pourtant, l'enfant émigré perd rapidement cet exemple, lorsqu'il découvre à un âge très précoce que sa propre culture est plus avancée que celle de ses parents, ce qui fait que l'enfant ne croit plus à ce qu'ils lui disent». Cela, revient selon les participants à «…la faiblesse dans la méthode suivie par les familles immigrantes pour faire passer leur culture d'origine à leurs enfants. Parfois, les enfants posent des questions difficiles à répondre surtout pour des parents non instruits tel que: que signifie Dieu, c'est quoi la pudeur (hchouma)».

D'un autre angle de vue, il faut noter, que les émigrés internationaux marocains n'appartiennent pas à la même origine régionale. Ce qui fait que, même l'identité marocaine n'est pas une identité unique, vu que l'origine régionale de ces derniers est différente. En effet, nous avons essayé de détecter l'impact de la sédentarité dans le pays d'accueil sur la culture des MRE à partir de la connaissance des langues utilisées davantage au sein de leurs foyers.

Tableau 2 : Langues parlées au sein des foyers familiaux des MRE enquêtés

Langue parlée	Nombre	%
Arabe	119	65,4%
Langue du pays d'accueil	102	56,6%
Amazigh	36	19,8%
Toutes	8	4,4%
Sans réponse	4	2,2%

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017) (Question à choix multiple)

On peut déduire du tableau 2, que la langue parlée qui se positionne en premier rang dans les foyers des MRE contactés est la langue arabe avec 65,4%, et dans le deuxième rang, nous trouvons la langue du pays d'accueil avec 56,6%, et au troisième rang, il y a l'Amazigh avec 19,8%.

On constate, que la langue du pays d'accueil trouve sa place au sein de la famille marocaine en Europe. L'utilisation de cette langue, revient à plusieurs facteurs, d'abord, elle est la langue de conversation habituelle hors du foyer, elle est aussi la langue des administrations, du travail, de l'école, du marché…, elle est partout. Avec le temps, quelques expressions et actions quotidiennes, même, de la famille émigrante seront exprimées en langue du pays d'accueil, ce qui augmente le degré de la régression de la langue du pays d'origine.

2-2 : La culture marocaine restreinte au foyer

En ce qui concerne les lieux de pratique de la culture marocaine, les participants au focus groupe organisé ont affirmé que «dans les pays d'accueil, la culture d'origine trouve sa place uniquement dans la famille et non dans la société, ce qui mène les deuxièmes et les troisièmes générations à perdre certaines de leurs particularités d'origine »[1]. Delà, la transmission de la culture reste close dans les foyers, même si ces derniers affrontent une forte pression de la culture de la société d'accueil, qui est devenue un rival pour celle d'origine.

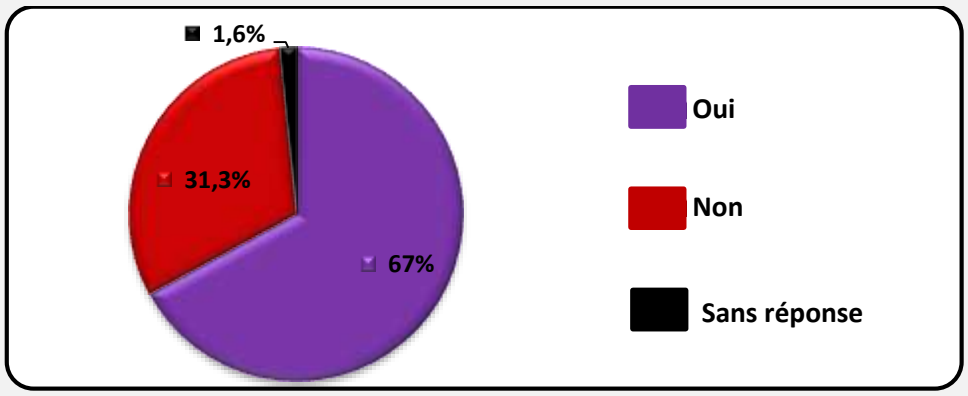

Source : Travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017

Figure 2 : L'existence ou non d'un salon marocain dans les foyers des MRE enquêtés

Afin de connaître la solidité du lien de l'émigré marocain avec sa culture d'origine, l'enquête réalisée auprès des MRE a révélé que 67% d'entre eux ont un salon marocain dans leurs foyers. Par contre, 31,3% ont répondu négativement à la question (Figure 2).

L'existence du salon marocain au sein du foyer reflète la relation entre l'émigré et sa culture d'origine, vu que, les foyers ne sont pas préparés pour ce genre d'ameublement. Cependant, à la maison de l'émigré, le salon, la cuisine, les rideaux, les tables artisanales, les banquettes, les objets du bain – savon Beldi,… tous ces objets reflètent l'attachement de l'émigré à sa culture d'origine. Le commerce de ces objets dans les pays d'accueil est très

[1]- Focus groupe 2016.

florissant. A titre d'exemple, on peut visiter les bazars marocains au Boulevard Voltaire à Asnières sur Seine en Ile de France, à Bruxelles en Belgique, à Crevillente en Espagne (Photo1).

Photo1 : Les bazars marocains à Crevillente en Espagne

Source : Cliché personnel, Crevillente, Espagne, Le 20 Janvier 2019

La photo 1, montre un des boulevards de la ville de Crevillente en Espagne où s'installe un nombre important de bazars et de restaurants marocains qui prennent des noms écrits en arabe, tel qu'il est montré sur la photo. Dans ce boulevard, s'installe aussi une mosquée qui prend le nom de (la mezquita IMAM MALIK).

Il faut mentionner que certaines maisons des MRE contiennent deux salons, un salon marocain et un autre européen.

Photo 2 : Salon d'une famille émigrante en France

Source : Photo prise par le chercheur, Château Thierry, France, le 20 Aout 2017

La photo 2 représente un salon d'une famille marocaine émigrante en France, dont le père est marocain né et grandi au Maroc. Il a émigré clandestinement vers l'Espagne en 1997, à l'âge de 28, où il a été régularisé en 2000. Il s'est marié avec une marocaine née au Maroc et ayant grandi en France après un regroupement familial en 1971. Elle avait 6 ans, ce qui a permis au mari de se régulariser cette fois-ci en France. Leurs enfants sont tous nés dans ce pays et portent

sa nationalité. Le salon montre un grand attachement de cette famille à la culture marocaine. Il faut souligner aussi que leurs enfants sont inscrits à l'école de la mosquée de la ville. Pourtant, ils ne parlent pas parfaitement bien la langue arabe, vu que la mère ne parle pas parfaitement bien cette langue.

On a observé en France aussi, que les voitures des immigrés sont généralement connues par la présence de certains objets qui reviennent au pays d'origine, des fois, les MRE mettent des petits drapeaux Marocains ou des chapelets.

On a remarqué, que la célébration de certaines cérémonies, telles que les mariages et les fêtes religieuses a une allure purement d'origine. Le côté vestimentaire et culinaire est fortement présent durant ces cérémonies, à titre d'exemple, la Djalaba pour les hommes et la Takchita, le Caftan et le henné pour les femmes. Certains marocains, ont créé des entreprises de services dédiés à ce genre de cérémonies, tel que les traiteurs et les Negafas.

2-3 : La télévision un outil de préservation des liens

Il est évident que la socialisation d'une personne, passe dans différentes institutions, tels que : la famille, la société, l'école, la mosquée, et se réalise par différents moyens, comme le travail, la radio, les réseaux sociaux, les chaînes télévisées… Dans ce sens, nous avons interrogé les immigrés marocains enquêtés sur les chaînes télévisées qu'ils préfèrent regarder chez eux (tableau 3).

Tableau 3 : Les chaînes préférées par les MRE enquêtés

Chaînes	%
Les deux (marocaines-étrangères)	39%
Les chaînes du pays d'accueil	30,2%
Les chaînes Marocaines	26,9%
Sans réponse	3,8%
Total	100%

Source : Travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Le tableau 3, montre que 39% des MRE enquêtés suivent les émissions des chaînes du pays d'accueil et des chaînes marocaines, par contre nous constatons que 30,2% des enquêtés préfèrent regarder les chaînes du pays d'accueil, et 26,9% préfèrent des chaînes marocaines.

Le suivi des MRE aux émissions des chaînes des pays d'accueil, réduit le degré du contact des enfants avec la culture de leur pays d'origine. En plus, il existe un autre facteur qui réduit éventuellement le contact de ces enfants avec leur culture d'origine. Il s'agit de l'utilisation abusive de l'internet qui affecte même la relation familiale.

Il faut souligner que la transmission de la culture d'une génération à une autre, dans les pays d'accueil, se heurte à des difficultés, telles que «Pour les marocains de la deuxième génération, ils n'ont pas la capacité et les outils pour faire passer correctement leur culture à leurs enfants»[1], car, se sont des parents qui sont nés sur le territoire d'accueil et leur confrontation avec la culture d'origine est limitée au foyer. En fait, leur culture est déjà hybride.

[1] - Focus group 2016

Il existe un autre facteur, qui a aussi plus d'importance dans la transmission de la culture d'origine. On peut le résumer dans le fait que «les parents parfois sont incapables de passer convenablement la culture du pays d'origine»[1], vu leur ignorance, ou à cause du travail qui réduit le temps passé avec les enfants, surtout dans le cas du travail des deux conjoints.

II - Les défis de la préservation de la culture et l'identité chez le migrant marocain

1 - L'occidentalisation des familles

Le souci de perdre le contrôle sur les membres de la famille était l'un des facteurs de l'immigration individuelle et leur aspect masculin et temporaire chez la première génération marocaine. La peur de l'occidentalisation était très élevée chez cette génération, puisque ces immigrés étaient surtout des hommes célibataires. Dans leur conception, la vie sociale dans les pays d'accueil n'était pas conforme avec leur mentalité conservatrice. Elle était vue comme une menace pour la famille marocaine. Cette perception à l'occident a été un obstacle devant la migration féminine.

Sous l'effet de la familiarisation avec les coutumes et les valeurs de ce «nouveau monde», et avec les avantages offerts pour les immigrés en famille, un grand nombre d'entre eux ont changé d'avis, en décidant de ramener leurs familles à l'étranger. Ce phénomène est devenu très remarquable en France après la loi française qui a donné aux immigrés le droit de ramener leurs familles (la circulaire du 5 Juillet 1974), ainsi qu'en Belgique et aux Pays-Bas.

À cette époque, les retombées de l'occidentalisation étaient très graves sur les familles immigrantes d'origine arabe et musulmane à cause de l'absence d'un capital social migratoire, qui aide les nouveaux immigrés à s'intégrer dans la société d'accueil, sans perdre leur culture d'origine. Ce qui a créé l'instabilité, les conflits conjugaux et les divorces au sein de la famille immigrante.

La famille immigrante dans les pays d'accueil occidentaux, avait connu une sorte de révolution interne, au moment où un capital social relatif à l'immigration a commencé à s'établir. Une plateforme culturelle liée au contexte de la nouvelle situation et au statut migratoire est en train de se construire. Au fur et à mesure, «leur séjour se prolonge et leurs pratiques sociales et culturelles se structurent en fonction de la spécificité de l'environnement»[2]. Cela, va conduire à la construction d'un sentiment de double appartenance, une double nationalité et une double identité. On peut constater l'effet de la sédentarité, à partir de la croissance du taux des noms musulmans par rapport aux nouveaux nés en France entre 1977 et 2016 (Cartes : 3 et 4)

[1] - Idem

[2]- HAMAD BERKOUCHI Mohammed: «La diaspora marocaine: une chance ou un handicap?», édition EDDIF Casablanca, 2003, P : 15

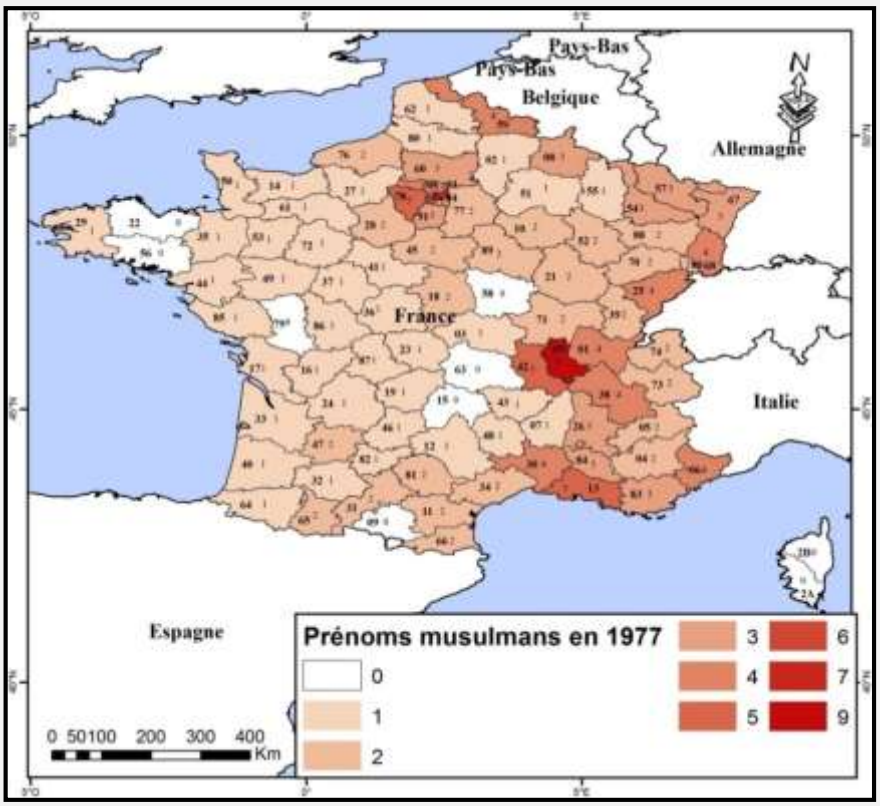

Source : https://www.fdesouche.com/807775-etude-exclusive-le-taux-de-prenoms-musulmans-departement-par-departement

Carte 3 : Taux d'octroi de prénoms musulmans en France en 1977 (%)

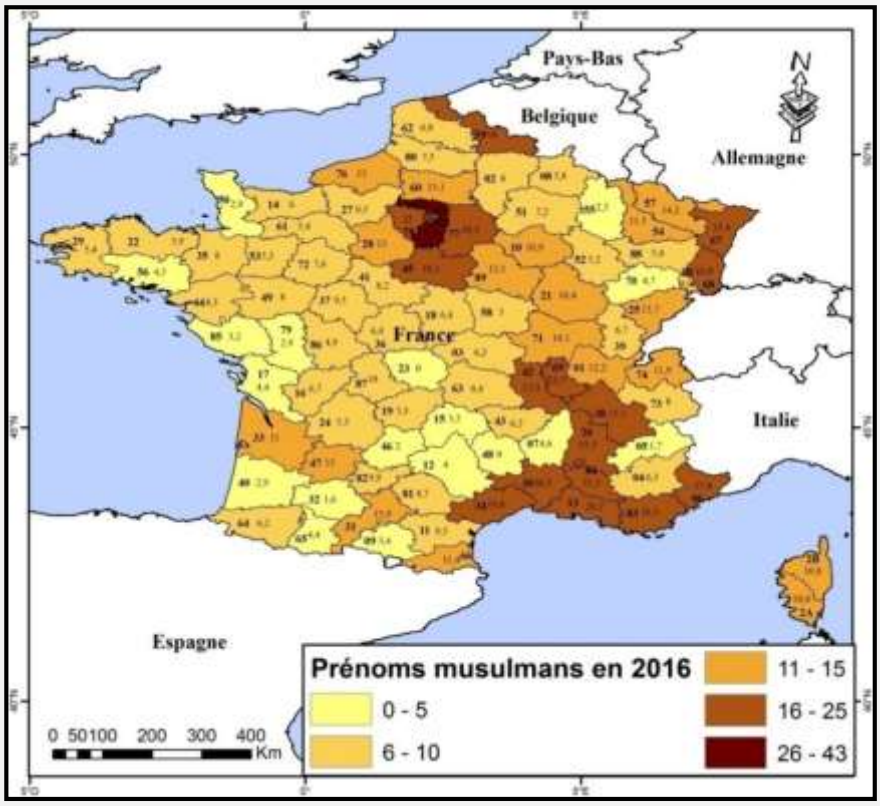

Source : https://www.fdesouche.com/807775-etude-exclusive-le-taux-de-prenoms-musulmans-departement-par-departement

Carte 4 : Taux d'octroi de prénoms musulman en France en 2016 %

On constate que le taux des noms musulmans en France, a beaucoup progressé entre 1977 et 2016. On remarque qu'en 1977, le Rhône (69), était le département qui a enregistré un taux élevé, 9% des noms musulmans, le même département a enregistré en 2016, 23,5%.

2- Le déracinement, une contrainte de la préservation de l'identité et la culture

La relation du migrant avec son pays d'origine régresse avec le temps. Les liens avec le pays d'origine perdent leur perfection avec l'âge. Les premières années passées sur le territoire de destination représentent la période où le degré des liens est très élevé. Cette relation se dégrade en parallèle avec le degré d'intégration du migrant dans la société d'accueil: l'importance des liens tissés avec les autres immigrés et avec les autochtones. Nous pouvons constater le déracinement des MRE à partir de la fréquence de leurs visites au Maroc (figure 3).

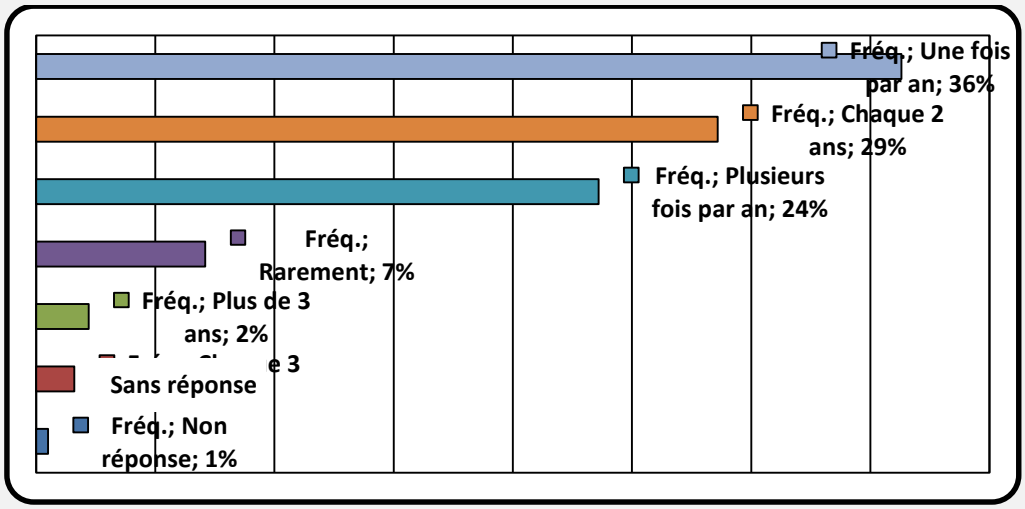

Source: travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Figure 3: La fréquence des visites des MRE enquêtés au Maroc

La figure 3 montre que 36% des MRE enquêtés visitent le Maroc, une fois par an, et 24% le visitent plusieurs fois par an. 29% visitent le Maroc une fois tous les deux ans. Ceci diminue, par la suite, le rapport du migrant avec la société d'origine. Nous trouvons aussi que 7% de ces MRE enquêtés visitent le Maroc rarement. Il y a une proportion très faible de 2% qui visite le Maroc une fois tous les 3 ans et la même proportion dépasse les trois ans pour visiter son pays d'origine. Avec le temps, la faiblesse du nombre de visites au pays d'origine, augmente fortement la possibilité de déracinement.

Les facteurs de la faiblesse ou du recul du nombre de visites au Maroc sont multiples. Il s'agit en premier lieu de la mort des parents des migrants, surtout, ceux de la première génération et le mariage des MRE de la deuxième et la troisième génération dans les pays d'accueil.

En ce qui concerne la deuxième génération[1], sa relation avec le pays d'origine est déjà très faible et limitée, vu sa naissance dans les pays d'accueil et sa grande socialisation et familiarisation avec cette société. Avec la mort des parents, les rapports du migrant avec le pays

[1] - Lorsqu'on évoque la deuxième génération, on désigne les descendants de la première génération dans un pays d'accueil.

d'origine diminuent, et la fréquence du contact régresse davantage jusqu'à sa disparition totale, ce qui produit une sorte de déracinement de la deuxième génération qui va persister avec les générations d'avenir.

3- La préservation de la culture et l'identité des enfants dans le mariage mixte

Le mariage mixte est parmi les contraintes qui heurtent la préservation de la culture d'origine dans les pays d'accueil. Le nombre de couples à l'étranger, dont un conjoints est marocain est en croissance permanente, surtout en France «Aujourd'hui un français sur trois se marierait avec une personne étrangère»[1], le recours des MRE de la première génération au mariage mixte est dit à la recherche de la régularisation, et pour la deuxième génération, il revient à la familiarisation de cette catégorie avec la culture de la société d'accueil. En effet, la relation entre les premières générations et la population locale est très limitée. Par contre, la deuxième et la troisième génération ont tissé des relations sociales dès la maternité, ce qui facilite le mariage mixte entre les jeunes issus de l'immigration et les jeunes autochtones. Les retombées de ce genre d'union sur le couple, sur les enfants et sur la relation de ces derniers avec le pays d'origine d'un des deux parents sont très différentes.

Le mariage mixte est parmi les contraintes affrontées par un certain nombre de Marocains résidant à l'Etranger et surtout en Europe. Les retombées de ce genre de mariage sont très compliquées sur le couple, sur les enfants, les petits enfants et sur la relation de ces derniers avec leur pays d'origine.

Les chercheurs surtout en sociologie remarquent une sorte de différence au niveau du mode de vie, entre un couple composé d'un marocain et une étrangère et un couple composé d'une marocaine et un étranger.

Ils constatent que le couple dont la femme est d'origine marocaine garde et conserve parfaitement bien ses liens avec la culture d'origine, et cela se voit dans l'organisation du foyer et dans les relations sociales avec le pays d'origine. La femme garde dans son foyer un environnement inspiré de la culture marocaine. Une situation qui permet aux enfants de se familiariser avec la culture d'origine. Les visites annuelles au Maroc et l'appropriation de la langue maternelle au foyer, contribuent fortement à la construction de l'identité des enfants.

Par contre, les couples où le mari est marocain, la préservation de la culture marocaine au sein du foyer est assez limitée. Elle se penche davantage vers la disparition. Cela, nous pouvons le détecter dans la manière de ménager le foyer, des plats préparés à manger, des ustensiles, etc.

La langue pratiquée à la maison est la langue du pays d'accueil (langue maternelle), vu que, la plupart du temps, les enfants ont un contact direct avec leur mère plus qu'avec leur père. Cette situation augmente les opportunités de l'appropriation de la culture maternelle. Ce qui engendre par la suite chez les enfants, une rupture avec la culture du pays d'origine du père. Dans ce cas, la notion du pays d'origine ou du «bled» commence à s'affaiblir. Par contre, la relation avec le pays de résidence se développe fortement et les enfants sentent leur

[1] - VAN EeCKHOUT Laetitia: «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007, P: 49

appartenance aux pays où ils vivent, étudient et tissent des relations sociales. La plupart du temps, dans le mariage mixte, les enfants ont un contact direct avec leur mère plus qu'avec leur père, ce qui augmente les opportunités de l'appropriation de la culture maternelle.

Conclusion

Finalement nous pouvons dire que, la préservation de la culture et de l'identité marocaine à l'étranger est une affaire très complexe, elle concerne en premier lieu la famille, car, celle-ci est la première institution sociale qui façonne l'identité de l'individu. Elle possède aussi les outils nécessaires et susceptibles de faire apprendre aux nouvelles générations les costumes et la culture d'origine. Nous avons vu que la famille trouve des difficultés afin d'accomplir ces tâches à l'étranger envers les nouvelles générations, telles que, l'occidentalisation, le mariage mixte, et le déracinement.

Pourtant, il faut prendre en considération que la préservation de l'identité et de la culture marocaine à l'étranger, ne concerne pas uniquement la famille. Par contre, elle concerne de façon directe l'Etat marocain, ainsi que d'autres institutions sociales comme la mosquée et l'école.

Bibliographie

- **ADEK Mostafa**, (2014) : «Vers une identité planétaire», Rapport de colloque «la modernité et l'identité culturelle: quel rapport?» coordination de Okacha BEN ELMOSTAFA, CERHSO, Oujda.

- BENAICHA Benyouness (2021) : Les défis internes et externes actuels de la migration internationale marocaine: Cas de la Région de l'Oriental. Thèse de Doctorat. FLSH, UMP. Oujda.

- BERNARD Guillaume, DESCHODT Jean-Pierre et VERPEAUX Michel, (Janvier 2011) : Le dictionnaire de la politique et de l'administration. Presse universitaire de France, Paris.

- GENEVIEVE Vinsonneau, (2002) : « Le développement des notions de culture et d'identité : un itinéraire ambigu », Article, Revue : Carrefours de l'éducation, vol. 14, N° 2.

- **GUERIN-PACE France et GUERMOND Yves**, (4 /2006) : «Identité et rapport au territoire», Revue Espace géographique, édition BELIN, Paris..

- **HAMAD BERKOUCHI Mohammed**, (2003) : «La diaspora marocaine: une chance ou un handicap?», édition EDDIF Casablanca.

- S**IMON Gildas** : «Penser globalement les migrations», article http://www.revue-projet.com/articles/2002-4-penser-globalement-les-migrations/.

- **WINTOLES De WENDEN Catherine**, (2009) : «la globalisation humaine» Edition, Presses Universitaires de France.

- **VAN EeCKHOUT Laetitia**, (Janvier 2007): «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française.

- www.iom.int

- www.fdesouche.com

Le particularisme de l'action civile en contrefaçon

RIZQY Basma : Doctorante**,** Faculté des sciences juridiques et politiques**,** Université Hassan1**,** Laboratoire droit des affaires**,** Maroc

rizqybasma4@gmail.com

Résumé

La contrefaçon des droits de la propriété industrielle est un phénomène en croissance constante dans le monde entier et qui touche à l'heure actuelle, les secteurs de l'activité économique. Cependant pour se préserver contre la contrefaçon, les titulaires des droits de la propriété industrielle doivent faire l'objet d'un enregistrement auprès de l'OMPIC.

Et afin d'assurer et garantir une protection aux droits de la propriété industrielle, le législateur a instauré des mécanismes juridiques pour lutter contre tous agissements et atteintes. A cet effet, les actions en justice liées à la contrefaçon peuvent être de nature civile, ce contentieux civil se caractérise par la recherche et la réparation du préjudice subi.

Mots clés:

Contrefaçon, propriété industrielle, concurrence déloyale, preuve, saisie.

خصوصية الدعوى المدنية للتزييف

الملخص

تزييف حقوق الملكية الصناعية ظاهرة متنامية باستمرار في جميع أنحاء العالم. للحماية من التزييف، يجب أن يكون أصحاب حقوق الملكية الصناعية مسجلين لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

ومن أجل ضمان وحماية حقوق الملكية الصناعية، وضع المشرع آليات قانونية لمكافحة جميع التعديات. ولهته الغاية، يمكن أن تكون الإجراءات القانونية المتعلقة بالتزييف ذات طبيعة مدنية، وتتميز هذه الدعوى المدنية بالبحث عن الأضرار التي لحقت بالملكية الصناعية والتعويض عنها

الكلمات المفتاحية: التزييف، الملكية الصناعية، المنافسة غير المشروعة، الإثبات، الحجز

Introduction

« Tant qu'on n'est pas propriétaire, on ne peut s'imaginer combien il est ignoble de porter atteinte à la propriété »

Bernard TRISTAN

Les enjeux gravitant autour de la contrefaçon sont les plus considérables. La pratique de celle-ci ne fait que s'accroitre, touche à tous les domaines de l'activité humaine et présente aujourd'hui un impact tant économique que géopolitique. L'ordre juridique marocain se doit donc d'y répondre le plus justement possible en cherchant à donner la plus grande efficacité envisageable aux mesures qu'il institue afin de s'assurer de traiter le fléau de la contrefaçon. Le système juridique marocain doit donc défendre les droits de propriété industrielle afin que les actes de contrefaçon l'affectant soient efficacement poursuivis et sanctionnés. Les actes de contrefaçon sont considérés comme relevant de toute atteinte aux droits de propriété industrielle dont un titulaire est propriétaire. Dès lors qu'un tel acte se produit une action devant les tribunaux est donc à envisager afin qu'une sanction soit prononcée.

Les actions en justice liées à la contrefaçon peuvent être de nature civile et éventuellement pénale. Cependant, il faut souligner que l'action pénale ne peut être exercée qu'après que la juridiction civile, saisie de l'action en contrefaçon, a rendu un jugement passé en force de chose jugée. Si la procédure pénale permet de mettre à profit les moyens d'investigations réservés à l'autorité publique et, le cas échéant, d'obtenir la condamnation du contrefacteur, le contentieux civil est quant à lui avantageusement soumis à l'appréciation d'une juridiction spécialisée et particulièrement aguerrie à ce type de litige[1]

L'action civile est une mesure prévue par le législateur marocain pour protéger les droits de propriété industrielle contre la contrefaçon. L'action civile en contrefaçon relative aux droits de propriété industrielle est fréquemment pratiquée devant les juridictions de commerce. Ce particularisme de l'action civile en contrefaçon participe de la volonté du législateur d'assurer la protection la plus efficace au titulaire d'un droit de propriété industrielle. Bien qu'en pratique les parties lésées souvent agissent en invoquant les deux actions. la contrefaçon à titre principal et la concurrence déloyale à titre subsidiaire, elles sont néanmoins deux actions distinctes par leur définition et leur fondement juridique. Par ailleurs, les actes de contrefaçon peuvent être très fugitifs et la personne qui en est victime doit rapidement s'assurer d'en conserver de manière indiscutable la preuve afin d'obtenir réparation du préjudice voire d'en limiter les dégâts. [2]

Conscient de ce problème, le législateur, a prévu pour les titulaires des droits de propriété industrielle des procédures spécifiques et exceptionnelles de saisie. Elles sont destinées à garantir la conservation de la preuve de la contrefaçon. A cet effet, il convient d'examiner l'apparente similitude entre les deux actions (1) avant de présenter la preuve civile (2).

1. L'apparente similitude entre l'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale

L'articulation entre les actions en contrefaçon, en concurrence déloyale et en parasitisme est une question récurrente qui peut être difficile à appréhender. Les actions en contrefaçon et les actions en concurrence déloyale reposent sur des fondements différents. L'action en contrefaçon repose sur un fondement spécifique, lié au fait de reproduire sans autorisation une marque, un brevet, un dessin et modèle protégés par un droit de propriété industrielle. L'action en concurrence déloyale ou parasitaire est fondée sur le droit commun de la responsabilité délictuelle : le dommage causé par une faute doit être réparé. Les deux actions visent à rendre le marché plus efficace, plus loyal et plus vivant. Ces actions peuvent se cumuler, sous réserve que l'action en concurrence déloyale repose sur des faits distincts de ceux invoqués pour l'action en contrefaçon. Elles ne peuvent par ailleurs aboutir à réparer deux fois le même préjudice.

Il ne s'agira pas pour nous de procéder sur l'aspect procédural prévu pour chacune des deux actions dans la loi n°17-97. Notre travail consistera plutôt de se pencher à la distinction théorique entre les deux actions par leur cause que par leur objet. La distinction entre l'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale passe tant par la cause (1.1) que pour l'objet (1.2) autour desquels s'articuler respectivement les deux actions.

[1] Yves FAURE, Le contentieux de la contrefaçon : La réponse du droit français à l'atteinte aux droit de la propriété intellectuelle, Thèse soutenue à l'Université de Toulouse 5 décembre 2014, p. 547.
[2] Hugues DIAZ, Evaluation et indemnisation du préjudice résultant du délit de contrefaçon, Dalloz, 2018, p. 1.s

1.1 La distinction par cause

Comme l'a préconisé fortement le professeur Roudier suivi par de nombreux auteurs, l'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale diffèrent très nettement par leurs causes. Il convient d'étudier au préalable la violation d'un droit privatif (1.1.1) ce qui nous amène à mettre en exergue le respect de devoir de loyauté et l'action en concurrence déloyale (1.1.2).

1.1.1 La violation d'un droit privatif: principale cause de l'action en contrefaçon

Le titulaire d'un droit privatif sur l'un des droits de propriété industrielle notamment le droit sur le brevet d'invention, schéma de configuration (topographie) de circuits intégrés, dessins et modelés industrielle, marque, dispose d'une prérogative définit dont l'établissement suppose de remplir un certain nombre de conditions et dont il peut librement disposer.

Comme tout droit subjectif, le droit de la propriété industrielle renferme en lui-même la prohibition de lui porter atteinte et la possibilité d'être protégé par une action en justice accordée du fait même qu'on a un droit. Celle-ci sert à mettre fin, à réparer et à sanctionner l'atteinte au droit privatif de propriété industrielle. Celle-ci n'utilise pas les mêmes mécanismes que la responsabilité civile. Dans cette action, le titulaire défend son droit privatif et en même temps la position qu'il a acquise dans la concurrence en éliminant le concurrent essayant indument de s'emparer de parts de marchés.

Ladite action en contrefaçon trouve donc sa cause dans la violation d'un droit privatif, dans l'atteinte réalisée sur l'assiette d'un tel droit, institué et protégée par les dispositions de la loi n°17-97 relative à la protection de la propriété industrielle. Elle est la conséquence naturelle, le prolongement sur le terrain contentieux du droit privatif du demandeur, constitué avant le litige. Le fait que l'action en contrefaçon naisse du chef de la violation d'un droit emporte deux conséquences :

D'abord, seul le titulaire du droit sur le brevet d'invention, schéma de configuration (topographie) de circuits intégrés, dessins et modèles industrielle, la marque, est qualifié pour exercer l'action en contrefaçon, puisque cette action sanctionne le lien établi entre le sujet de droit et l'objet à lui réservé par le droit (article 202). Toutefois, à titre exceptionnel, la loi accorde dans certains cas l'action au licencié exclusive (article 202-2). C'est dans ce sens que la Cour d'appel de commerce de Casablanca a affirmé que « la société Maroc stylo à la qualité pour agir dès qu'elle est liée à la société Bic par un contrat de licence ».[1]

Ensuite, le demandeur en contrefaçon pour trouver le sucées dans son action, peut se contenter d'apporter la preuve de l'existence et du caractère opposable de son droit, et l'empiétement par le défendeur sur son domaine réservé. Le juge n'a pas à porter de jugements de valeur sur la conduite du défendeur. La contrefaçon existe du seul fait de l'atteinte au droit au droit du demandeur en dehors de toute nécessité d'établir une faute et un préjudice. Toutefois, la seule preuve de l'atteinte au droit de propriété privatif suffit à justifier la recevabilité et le bienfondé de cette action et ainsi l'octroi de dommages et intérêts, même en l'absence de préjudice. C'est là une première distinction avec l'action en concurrence déloyale qui implique un préjudice.

[1] Arrêt n° 759 de la cour d'appel de commerce de Casablanca du 03 avril 2001.

L'action peut donc être exercée même par celui qui ne fait aucun usage de son droit de propriété intellectuelle à condition de n'en avoir pas été déchu pour assurer le respect de la situation acquise.

1.1.2 Le respect du devoir de loyauté et l'action en concurrence déloyale

A l'inverse de l'action en contrefaçon, l'action en concurrence déloyale n'est pas un apport de la loi n°17-97. En effet, c'est une forme d'action en responsabilité civile du droit commun, fondée par l'article 84 du DOC auquel renvoyait à l'article 89 du dahir de 23 juin 1916. Elle était donc intentée dans le cadre des règles de droit commun, la plupart du temps, il y a concurrence déloyale lorsque le concurrent malhonnête a l'intention de nuire, mais il peut parfois y avoir concurrence déloyale pour imprudence ou négligence.

Pour qu'il y ait une telle concurrence déloyale, il faut que les trois caractères de la responsabilité civile soient remplis : faute, préjudice et lien de causalité. Le plus important est de prouver la faute car le reste découle assez logiquement de l'établissement de la preuve de cela. Cependant, il est aussi nécessaire de prouver que l'acte ait été commis en tant que concurrent. A la lecture de l'article 184 de la loi n°17-97, on remarque qu'il a presque repris les faits sanctionnés par l'article 84 du DOC. Ainsi, les fautes peuvent être :

- La recherche de la confusion entre les produits et services ou entre des entreprises;

- Le grief de dénigrement excessif : une entreprise qui s'estime victime de contrefaçon va écrire aux clients du contrefacteur pour indiquer la faute;

- Une désorganisation interne de l'entreprise concurrente ou une désorganisation du marché;

- Les agissements parasitaires : consiste à se placer dans le sillage d'autrui pour parasiter son activité, tirer profit de ses investissements, sans soi-même exposer la moindre dépense. Cette action peut jouer même entre non concurrents (exemple : prendre le nom d'une marque dans un secteur qui n'a rien à voir (donc pas une contrefaçon) juste pour jouir de son prestige), elle n'assure pas la défense d'un droit subjectif préexistant, mais relève de la catégorie des situations juridiques objectives. En d'autres termes, ladite action pour but de sanctionner des agissements déloyaux qui constituent des abus à la liberté de commerce. Elle obéit à une logique différente. Ainsi, le demandeur doit prouver la faute de son concurrent. Cette action protège seulement l'entreprise et non un signe.

Selon le professeur Roudier : « l'action en concurrence déloyale ne correspond pas à la défense d'un droit antérieurement recherché et établi, mais est seulement une réaction accordée par l'ordre juridique contre une conduite critiquable d'un concurrent ».[1] Comme toutes les actions concédées indépendamment d'un droit antérieur, l'action en concurrence déloyale tend à la sanction d'un devoir, le devoir de loyauté dans les relations de concurrence.

Trois éléments d'analyse sont à retenir :

D'abord, l'action en concurrence déloyale ne peut être mise en œuvre que dans le cadre d'une concurrence entre les parties en conflit.

[1] Paul ROUDIER, Le droit de la propriété industrielle, Librairie de Recueil Sirey, 19959, p. 167.

Ensuite, est constitutif de concurrence déloyale tout acte contraire à la loi ou aux usages honnêtes du commerce. On peut ainsi considérer que les démarchages de la clientèle du concurrent est autorisé des lors qu'il ne s'accompagne procéder déloyal.

Enfin, l'exercice de l'action en concurrence déloyale est subordonné à l'existence d'une relation directe entre la faute commise et le préjudice causé.

Ainsi, on constate à cet égard que les deux actions ne procèdent des mêmes causes : l'action en contrefaçon suppose essentiellement qu'un droit a été violé tandis que l'action en concurrence déloyale ne part pas de cette base : le demandeur se place simplement sur le terrain de la liberté générale et vient critiquer en justice la conduite de son adversaire comme incorrecte. Par conséquent, le fondement de l'action est différent: dans l'action en contrefaçon, c'est l'atteinte au droit du demandeur, dans l'action en concurrence déloyale, c'est la conduite critiquable du défendeur.

1.2 La distinction par objet

A premier vue, il est tentant d'affirmer que l'action en contrefaçon a le même objet ou tend aux mêmes fins que l'action en concurrence déloyale. En effet, le demandeur en contrefaçon réclame toujours la cessation du comportement répréhensible et l'indemnisation d'un dommage. En ce sens, il a été jugé que l'action en contrefaçon tend aux mêmes fins que l'action en concurrence déloyale, à savoir l'interdiction pour le dénommé(H) d'utiliser le signe distinctif de HONDA, la destruction des produits commercialisés sous le même nom et la réparation du préjudice subi par HONDA du fait de cette utilisation.[1]

Toutefois, une distinction entre l'action en concurrence déloyale et l'action en contrefaçon par leur objet se manifeste clairement, ainsi le demandeur en concurrence déloyale se place sous une protection personnelle et appelle seulement interdiction et réparation.

En revanche, le demandeur en contrefaçon se place sous une protection réelle et réclame avant tout la restauration de son monopole, s'il sollicite des mesures de réparation et d'interdiction, ce ne sont que des moyens de revenir au régime normal de son droit privatif. En somme, l'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale se distinguant très clairement tant par leur cause que par leur objet, dans l'un et l'autre cas le demandeur ne vise pas le même fait et cherche un résultat différent.

Bref, l'intérêt des actions en contrefaçon et en concurrence déloyal réside dans le fait que les deux actions sont en outre de nature différente et peuvent ainsi coexister sans aire doublon. Très souvent la personne agissant en contrefaçon agit subsidiairement en concurrence déloyale ou en parasitisme. Même si en général, il faut des faits différents, on peut considérer que le même fait sous des angles différents peut être qualifié de contrefaçon et de concurrence déloyale.

En pratique, on a intérêt à invoquer les deux actions car, en cas d'annulation du brevet, l'action en concurrence déloyale pourra venir au secours de l'ancien titulaire. Si on a invoqué la concurrence déloyale en première instance sera permettra alors d'avoir cette voie de secours en appel. En outre, l'action en contrefaçon ne peut fonctionner que pendant la durée de protection conférée par le titre de propriété industrielle, alors que l'action en concurrence déloyale peut

[1] Tribunal de commerce de Casablanca, Jugement du 17 oct 2002, Dossier n° 370/2002.

toujours être exercée après. Toutefois, il faut bien comprendre que les deux actions ne sont pas interchangeables et qu'elles ne peuvent être fondées sur les mêmes faits (ou en tout cas les mêmes faits mais présentés différemment).

L'action en contrefaçon vise à défendre le droit de propriété, le droit exclusif de son titulaire. Celle-ci est donc destinée au propriétaire du droit de propriété industrielle et n'appartient qu'à lui. Personne d'autre ne peut en principe agir en contrefaçon. Ainsi, le licencie par exemple pourra avoir intérêt à exercer 'action en concurrence déloyale qui lui est possible là où l'action en contrefaçon lui sera fermée.

2. La preuve civile

L'existence de règles spéciales pour le contentieux de la contrefaçon n'exclut pas le recours au droit commun lors de la phase précontentieuse, car si la saisie contrefaçon est la référence dans ce domaine, il peut s'avérer opportun ici de recourir aux outils de droit commun. Il faut en effet garder en mémoire le principe général exprimant que la contrefaçon se prouve par tous moyens. Conséquemment, la constitution de la preuve des actes contrefaisants préalablement à l'engagement de l'action en contrefaçon en requérant aux textes du Code de procédure civile est tout à fait pertinente[1]. Les moyens de preuve forment un aspect d'une importance de premier plan dans l'application équitable des dispositions du droit marocain. En effet, par quel biais et comment le juge compétent pourrait trancher un litige, si, la preuve ne lui était pas rapportée des éléments sur quelle base les demandeurs appuient leurs prétentions et leurs allégations ? II incombe au demandeur à l'action de rapporter la preuve de la contrefaçon alléguée. Cette preuve peut être faite par tous les moyens au sens de l'article 404 du DOC.

En particulier, il est toujours possible de faire précéder par un expert judiciaire à un constat d'achat, pour autant que l'huissier ne se livre pas à des investigations qui impliqueraient de respecter la procédure de saisie contrefaçon$°. En effet, tout comme dans les autres secteurs de la propriété industrielle la preuve retient l'attention particulière du législateur, c'est pour cela il a mis et organisé un mode de preuve particulier sous la forme de la saisie contrefaçon (2.2). Par ailleurs, certaines constations techniques ont reçu des pouvoirs de nature à faciliter la preuve de la contrefaçon (2.1).

2.1 Les constations techniques (commissaires judiciaires, experts qualifiés)

Le titulaire d'un droit de propriété industrielle peut, en effet, employer d'autres moyens de preuve, et notamment mandater un huissier de justice, indépendamment de toute autorisation judiciaire, pour qu'il constate les éléments de fait susceptibles d'établir l'existence, l'étendue et l'origine de la prétendue contrefaçon.[2] C'est ainsi qu'en pratique, un constat d'huissier peut être dressé avant que le titulaire d'un droit de propriété intellectuelle ne sollicite du juge l'autorisation de faire procéder à une saisie-contrefaçon. Afin de faciliter au titulaire du droit lésé à prouver l'acte de contrefaçon, une règle spéciale lui a été confiée par le biais de l'autorité judiciaire, dans le souci de préserver les preuves telles qu'elles sont prévues dans les articles 211, 218, 219 ,222 de la loi n° 17-97.

Le constat d'huissier est le mode de préservation de la preuve des actes illicites et du dommage subi le plus aisé. Il consiste à faire appel à un huissier de justice pour qu'il réalise une

[1] Yves FAURE, Le contentieux de la contrefaçon, op.cit, p.120.
[2] Arrêt n° 00/733 de la cour de commerce de Casablanca du 11 avril 2000, dossier n° 10/99/1764.

véritable « photographie juridique » d'une situation de fait, par exemple, la vente d'un produit contrefaisant dans une boutique. L'huissier peut directement effectuer des constatations dans des endroits accessibles au public, mais ne peut sans autorisation judiciaire pénétrer dans un espace privé (notamment un magasin, pour acheter un produit ou pour réaliser un constat). Le constat d'huissier peut également servir à apporter la preuve qu'à une date donnée, des produits contrefaisants étaient présentés ou proposés à la vente sur un ou plusieurs sites internet (les constats réalises sur internet étant soumis à des conditions de validité particulières).

Le procès-verbal de l'huissier est revêtu d'une force particulière, puisque les conditions dans lesquelles il a été réalisé valent jusqu'à « inscription de faux », c'est-à-dire que la date, l'heure, le lieu du constat, le déroulement des opérations ou les parties présentes lors du constat ne peuvent être contestées que par la voie d'une procédure judiciaire particulière et rarement employée?[1] La constatation technique est peu coûteuse, souple, rapide, discret, ainsi, le contrefacteur n'a pas connaissance de l'intervention de l'huissier. En revanche, elle permet rarement de rendre compte de l'exacte étendue des actes illicites (quantité des produits contrefaits notamment) et du préjudice subi.

2.2 La saisie-contrefaçon

La saisie-contrefaçon est une mesure exceptionnelle contraignante appliquée strictement en matière de propriété industrielle. Il s'agit d'une technique permettant au demandeur de faire cerner tous les actes argués de contrefaçon qui peuvent prêter à confusion. C'est une procédure spéciale permettant à la victime d'une contrefaçon d'apporter la preuve d'une atteinte à son droit. Cette preuve est la saisie des objets contrefaits ou la procédure dite « de saisie -contrefaçon ». Par principe, la « saisie contrefaçon » ne peut être mise en œuvre qu'après autorisation du président du tribunal de commerce compétent.

La saisie contrefaçon peut être réelle ou seulement descriptive :

- La « saisie réelle » est la mise sous scellée des objets portants une marque contrefaite.

- La « saisie descriptive » est la description, dans un procès-verbal établi par un huissier, des objets portants une marque contrefaite[2], La saisie descriptive n'étant pas obligatoire, la partie civile peut avoir recours à tous les moyens qu'elle juge utiles à l'établissement de la preuve de l'existence de la contrefaçon.

Il s'agit de la description détaillée du produit de contrefaçon. C'est une procédure qui permet, grâce à sa rapidité de conserver les moyens de preuve (2.2.1), mais dont la portée comporte des risques (2.2.2).

2.2.1 La procédure de saisie descriptive

Cette procédure peut être exercée par le titulaire d'un brevet, d'un certificat d'addition se rattachant à un brevet principal, d'un certificat de schéma de configuration (topographie) de circuits intégrés, d'un dessin ou modèle industriel, d'une appellation d'origine ou indication géographique, le propriétaire d'une marque enregistrée ou le bénéficiaire d'un droit exclusif d'exploitation qui ont le droit de faire la preuve par tous les moyens de la contrefaçon dont ils prétendent victimes. Remarquons qu'elle est également ouverte aux titulaires des demandes

[1] Arrêt n° 122 de la cour d'appel de commerce de Marrakech du 27 janvier 2009, dossier n°08/10/1202
[2] Albert CHAVANNE, Le droit de la propriété industriel, 2 eme édition, Dalloz, 2006p. 15.

d'enregistrement comme le précisent les articles 211(brevet) ,219 (dessins ou modèles) et 222 (marques) de la loi n°17-97.

En effet, les tribunaux se montrent souvent exigeants à l'égard de la preuve de la contrefaçon. En raison du caractère fugitif des actes la constituant, le législateur a mis à la disposition des victimes des procédures rapides permettant d'établir cette preuve voire d'en conserver les traces. C'est la procédure de saisie descriptive appelée également dans certains pays (France, Belgique, Allemagne...) saisie-contrefaçon.

Cette procédure a deux finalités : la description des objets argués de contrefaçon ainsi que des instruments de celle-ci d'une part (saisie descriptive), et la disposition des échantillons pouvant servir à l'établissement de preuves technique d'autre part (saisie réelle). Il convient de rappeler à cet égard les dispositions de la loi n°17-97 notamment l'article 211 qui précise que le titulaire est par ailleurs en droit de faire procéder, sur ordonnance du président du tribunal du lieu de la contrefaçon, par un huissier de justice ou par un greffier, à la description détaillée, avec ou sans saisie, des produits ou procédés prétendus contrefaits. Il peut être procédé à ladite description avec l'assistance d'un expert qualifié. L'exécution de ladite ordonnance peut-être subordonnée à une consignation par le requérant.[1]

Dans la même ordonnance, le président du tribunal peut autoriser un greffier, assisté d'un expert qualifié, qui sera chargé de toute constatation utile en vue d'établir l'origine, la consistance et l'étendue de la contrefaçon. Le même droit est ouvert au concessionnaire d'un droit exclusif d'exploitation sous la condition prévue au deuxième alinéa de l'article 202 de la présente loi.

Le trait le plus marquant de cette procédure est son grand avantage pratique résidant dans son caractère unilatéral. En effet, le demandeur s'adresse au président du tribunal par une requête qui n'est communiquée à aucune partie et la décision n'est portée à la connaissance de la ou des parties visées qu'au début de l'exécution. La saisie descriptive offre donc tous les avantages de l'effet de surprise et s'avère ainsi d'une très grande efficacité. C'est justement ces avantages qui lui ont valu d'être visé dans l'article 50 de l'accord ADIPAC (TRIPS) dans les dispositions qui traitent des mesures provisoires en général et notamment des mesures obtenues sur demandes unilatéral.

Cet article pose ainsi le principe de la procédure et laisse aux pays la liberté de prévoir le mode d'explication. Il énonce clairement que les autorités judicaires seront habilitées à ordonner l'adoption de mesures provisoires rapides et efficaces notamment pour sauvegarder les éléments de preuve pertinents relatifs à cette atteinte alléguée et précise davantage que chaque pays membres organisera ces dispositions procédures selon son droit interne.

La procédure consiste donc en substance à adresser au juge une demande motivée. Celui-ci autorise la saisie descriptive et désigne soit un huissier de justice soit un greffier en vue d'établir un rapport au vu duquel le demandeur, saisissant, décide d'introduire l'action en contrefaçon devant le juge de fond. Ce n'est qu'à partir de ce moment que la partie visée est avertie de la procédure. Pour obtenir des mesures de description, le demandeur doit tout d'abord fournir la

[1] Mohammed BEFKHIR, Le droit de la propriété industrielle et la jurisprudence marocaine, collection des études juridiques n°16, Imprimerie Najah Aljadida, 2018, p. 221.

preuve du droit dont il invoque la protection. Il doit ensuite justifier quelques peu ses soupçons d'une atteinte à ses droits, rien de plus ne peut lui être exigé.

Puisque la description constitue le moyen par excellence pour le titulaire d'un droit industriel de vérifier l'existence et l'ampleur d'une atteinte à son droit et d'en obtenir la preuve devant servir pour le procès, l'octroi de la mesure de description ne peut être subordonné à la preuve ni même à un commencement de preuve de la contrefaçon. Cette procédure ayant justement pour but de rechercher.

Par conséquent, le juge des référes doit faire preuve de la plus grande retenue à cet égard et ne refuser la description que dans les cas flagrants. Mais dès la présence de soupçons, ou de premiers indices d'atteinte, la description doit être permise si l'acte reproche ne saurait constituer une contrefaçon en raison de sa nature même.

Il est admis que le saisissant choisisse son moment pour agir, sauf à lui reprocher un abus de droit dans son chef compte tenu des circonstances particulière. Dans ce cas, le juge peut subordonner l'exécution de l'ordonnance de saisie à la consignation par le requérant d'une somme destiné à indemniser le saisi si ultérieurement la demande s'avère injustifié.

En faisons droit à une requête de saisie descriptive, le juge doit tenter d'instaurer un équilibre dans le cadre d'une procédure au départ unilatérale, entre la recherche de la contrefaçon et de son importance, et la lutte contre l'espionnage industriel. Il est légitime, de s'efforcer d'éviter que, sous le couvert d'une mesure de description, le titulaire d'un droit prétendument violé ne prenne indument connaissance des secrets d'affaires de ses concurrents.

Mais l'existence d'un secret, prétendu ou réel ne doit nullement constituer une excuse ou une exception à la procédure. La description peut et doit donc comprendre ce que la partie visée prétendrait être confidentiel à condition qu'il s'agisse d'éléments relevant bien de la contrefaçon reprochée. Autrement dit, elle doit se contenir aux éléments pertinents de la contrefaçon et dons les limites de la mission tracée dans l'ordonnance du juge. Elle peut se faire en présence d'un expert qualifié et doit porter sur les produits ou procédés prétendus, contrefait, et éventuellement prélèvement d'échantillons.

La description des outils servant à la contrefaçon peut quant à elle s'avérer nécessaire lorsqu'il s'agit de juger de la contrefaçon d'un brevet de procédé ou d'une machine servant à la conception d'un modèle par exemple. Elle peut aussi porter sur des pièces ou éléments non encore assemblés mais devant servir à la fabrication incriminée.

Fait également partie de la description, le prélèvement d'échantillons, à défaut de pouvoir se satisfaire de photographies. Cette mesure s'impose lorsqu'il faut vérifier certaines caractéristiques, par exemple chimique, par des analyses à opérer ultérieurement. Il est d'usage, pour éviter d'inutiles contestations, que la requérante offre de payer les échantillons prélevés à leur valeur marchande ou se fasse passer pour un simple acheteur.

Bien entendu, l'huissier de justice ou le greffier désignés, même assistés d'un expert, ne peuvent pas jouer le rôle du juge, leur mission est de décrire.[1] S'ils se livrent a formuler des appréciations ou à faire des comparaisons, le juge ne retiendra du rapport que la partie

[1] Arrêt de la chambre commercial de la cour de cassation, dossier commercial, 94/3220, rapport annuel de la cour de cassation 2000. p. 129

descriptive. C'est ce qu'avait confirmé une décision de la Cour suprême qui avait tenu à préciser que l'huissier de justice n'est habilité qu'à faire une description et non une comparaison entre l'objet saisi el l'objet prétendu contrefait. Seuls sont compétents les juges dans le cadre de la procédure de constat ou d'expertise car il s'agit d'une question technique.

En conséquence, la description demeure l'objet principal de la procédure de saisie en matière de contrefaçon. Elle légitime au titulaire son intrusion dans l'entreprise d'autrui et lui permet d'établir l'existence et l'ampleur de l'atteinte dont il se prétend victime. Parfois, cette intrusion met en cause l'opportunité et la légitimité de la saisie descriptive dans le cas où la contrefaçon pourrait se constater par d'autres voies. Cependant, le titulaire ne fait que mettre en œuvre un droit que lui donne la loi ce qui est d'autant plus légitimé que la description permet de prendre connaissance d'éléments, que parfois les données accessibles au public ne révèlent pas. C'est donc un privilège dont dispose le demandeur dans une action en contrefaçon, mais dont la portée reste strictement limitée.[1]

2.2.2 La portée de la saisie

La saisie ne constitue pas qu'un mode de preuve parmi d'autres. L'existence de la contrefaçon et son origine peuvent être établies par la production, par exemple, de documents publicitaires, de parutions dans la presse, de simples constats d'achats effectués en présence d'un huissier, sans que cette liste puisse être considérée limitative.

On est souvent tenté de s'abstenir de procéder à une saisie lorsque l'on pense pouvoir avoir recours à ces autres moyens de preuve. Cette abstention s'explique par les inconvénients que peuvent présenter les procédures spécifiques prévues par la loi n°17-97, notamment en ce qui concerne leur cout, leur formalisme, l'obligation plus particulièrement, à peine de nullité, d'assigner dans un délai relativement court trentaine.

Mais cette abstention comporte également des risques lorsque la personne qui prétend être victime de contrefaçon décide de ne pas recourir à la procédure de saisie, elle doit être nécessairement prudente car l'appréciation de la contrefaçon se fera de manière rigoureuse et stricte par la juridiction à la quelle sera soumis le litige. Cette dernière ne pourra se prononcer qu'au vu de pièces probantes tant en ce qui concerne la matérialité de la contrefaçon que la responsabilité de la personne qui en est accusée.

Ainsi, dans un arrêt de la Cour d'appel de Paris, les juges après avoir rappelé que « la preuve de la contrefaçon s'agissant d'un fait juridique peut être apportée par tous moyens » ont tenu à préciser que « cette preuve doit être faite de manière certaine et incombe à celui qui agit en contrefaçon ». Ils ont alors estimé : étaient soumis pour rapporter la preuve des faits imputes aux deux sociétés défenderesses ». en ajoutant que « l'entreprise demanderesse ne pouvait s'en prendre qu'à elle-même de n'avoir pas fait procéder à des saisies contrefaçon ou à des constats d'achats qui auraient prouvés ses dires sans contestations possible ».

Cette décision constitue une parfaite illustration de l'obligation qui repose sur celui qui entend engager une action en contrefaçon de se préoccuper, surtout lorsqu'il n'use pas des

[1] Khadija AZOUGHAGHI, L'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale dans le droit marocaine de la propriété industrielle, Dar El Afak, 2013, p. 83.

facultés mises à sa disposition par la loi, de réunir la preuve indiscutable de la matérialité de la contrefaçon et de la responsabilité de celui ou de ceux à l'encontre desquels il agit.

On peut déduire qu'il ne s'agit là que de mesures facultatives et extraordinaires. Elles ne constituent pas une condition de l'introduction de l'action au fond. Toutefois. si le recours à une saisie descriptive, préalablement à l'introduction de l'action au fond, n'est pas obligatoire, son exécution déclenche des délais dont le respect conditionnera la recevabilité des autres actions.

En effet, la loi n°17-97 précise qu'a défaut par le requérant de s'être pourvu devant le tribunal dans le délai maximum de trente jours à compter de l'exécution de l'ordonnance, la description détaillée avec ou sans saisie, est nulle de plein droit sans préjudice d'éventuels dommages intérêts. Toutefois, cette nullité n'est que relative et ne concerne que la saisie, elle ne doit pas affecter la recevabilité de l'action au fond. En effet. le demandeur est tenu d'introduire son action au fond dans le délai de 30 jours. Il peut également requérir du président du tribunal, statuant en référé, d'ordonner la cessation provisoire des actes. A défaut de se pourvoir au fonds de ce délai, l'action en cessation est irrecevable, et le demandeur perd le bénéfice de limiter l'éventuel préjudice auquel il est exposé.[1]

Néanmoins, certains problèmes peuvent être surgir. Il est question en premier lieu de la date prise en compte pour le calcul des délais, serait-elle la date mentionnée dans le procès-verbal de saisie, ou la date de notification ce PV au requérant ? Logiquement on devrait admettre la seconde hypothèse, mais il parait que les tribunaux marocains considèrent que la date de la présentation de la requête aux fins de saisie est la date de connaissance des faits. Le requérant va se livrer à une course contre le temps afin d'exercer toutes les procédures qui lui sont permises dans un délai ne dépassant pas 30 jours.

Rappelons que l'action en contrefaçon ne peut être exercée que par le titulaire d'un droit et pour les faits postérieurs à son enregistrement. Les actes commis entre la date du dépôt et celle de l'enregistrement ne sont réprimés que s'il y a démonstration de la mauvaise foi ou la connaissance du contrefacteur.

Or, les articles 211, 219, 222 de la loi n°17-97 prévoient que la saisie descriptive peut être demandée non pas seulement par les titulaires des demandes d'enregistrement. Dans la pratique, les titres ne sont délivrés qu'après l'épuisement des procédures préalables prévues par la loi et qui peuvent durer plusieurs mois. A quoi servirait alors de reconnaitre le droit de demander une descriptive aux titulaires de ces demandes ? Sachant que cette saisie n'a pour rôle que d'établir les moyens de preuve dans une action en contrefaçon engagée au fond dans le délai 30 jours à compter de la date de connaissance des faits sous peine de nullité de la saisie, abstraction faite du déclanchement des délais pour demander l'ordonnance des mesures provisoires.

Il semblerait dans ce cas que le titulaire d'une simple demande peut engager l'action au fond dans le délai imparti par la loi et avant l'éventuelle délivrance du titre définitif. Dans ce cas, le tribunal saisi va surseoir à statuer jusqu'à ce que l'instruction de la demande soit terminée et le titre de propriété délivré. Bien évidemment, si la demande d'enregistrement est rejetée, l'action en contrefaçon le sera aussi.

[1] Arrêt 298, de la chambre de commerce de la cour de cassation 13 Mars 2012, dossier commercial n° 11/1/3/930.s

La procédure de saisie, n'a pas pour rôle de conserver ou d'établir les moyens de preuve de la contrefaçon, ou d'établir les moyens de preuve de la contrefaçon, mais elle permet également au titulaire d'un droit prétendant être victime d'un acte de contrefaçon de limiter les dégâts voire de prévenir le préjudice qu'il pourrait subir en bloquant l'activité du contrefacteur.[1]

Conclusion

La contrefaçon porte atteinte au bon fonctionnement du marché intérieur, car, outre les détournements de trafic et les distorsions de concurrence auxquels il donne lieu, ce phénomène conduit à une perte de confiance des opérateurs dans le marché intérieur et à une baisse des investissements. La contrefaçon a aujourd'hui pris un essor considérable, surtout avec les opportunités de la vente sur internet. Tous les secteurs économiques sont ainsi exposés. Il en va de la concurrence déloyale qui naît et se propage, détruisant des emplois et met ainsi le consommateur dans un état d'insécurité Ainsi, la lutte contre la contrefaçon est une question qui devient primordiale, car concerne toute la société. La lutte contre la contrefaçon devient alors une nécessité voire indispensable pour tous. A travers ce qui précède, le rôle que le législateur a essayé de jouer dans la protection des droits de propriété industrielle contre la contrefaçon est clairement évident mais l'arsenal juridique ne parvient toujours pas à atteindre son objectif en raison du professionnalisme des contrefacteurs et la multiplicité des techniques modernes de la contrefaçon qui rendent difficile la détection des actes de contrefaçon. L'existence d'une loi formelle qui encourage la victime de procéder à la protection de ses droits et de s'associer au parcours de lutte contre le phénomène de contrefaçon des droits de propriété industrielle en particulier, ne suffit pas il serait indispensable de tisser des relations et de mobiliser les administrations et les autorités publiques pour s'assurer de l'efficacité de l'action. Aussi ils seront concernés par la démarche de lutte : la police, la douane, le ministère de santé, les organisations professionnelles etc.

Enfin, la cybercontrefaçon souffre d'un vide juridique au Maroc, cette lacune n'est pas en mesure de répondre aux attentes des opérations économiques, vu que l'internet a envahi le monde des affaires. Il est opportun de suivre l'exemple de la jurisprudence française.

BIBLIOGRAPHIE

Ouvrage :

- **Albert CHAVANNE**, Le droit de la propriété industriel, 2 eme édition, Dalloz, 2006
- **Hugues DIAZ**, Evaluation et indemnisation du préjudice résultant du délit de contrefaçon, Dalloz, 2018
- **Khadija AZOUGHAGHI**, L'action en contrefaçon et l'action en concurrence déloyale dans le droit marocaine de la propriété industrielle, Dar El Afak, 2013
- **Mohammed BEFKHIR**, Le droit de la propriété industrielle et la jurisprudence marocaine, collection des études juridiques n°16, Imprimerie Najah Aljadida, 2018, p. 221.
- **Paul ROUDIER**, Le droit de la propriété industrielle, Librairie de Recueil Sirey, 1995

[1] Khadija AZOUGHAGHI, op.cit, p.88.

- **Yves FAURE**, Le contentieux de la contrefaçon : La réponse du droit français à l'atteinte aux droits de la propriété intellectuelle, Thèse soutenue à l'Université de Toulouse 5 décembre 2014

Jurisprudence :

- Arrêt 298, de la chambre de commerce de la cour de cassation 13 Mars 2012, dossier commercial n° 11/1/3/930.s
- Arrêt de la chambre commercial de la cour de cassation, dossier commercial, 94/3220, rapport annuel de la cour de cassation 2000. p. 129
- Arrêt de la chambre commercial de la cour de cassation, dossier commercial, 94/3220, rapport annuel de la cour de cassation 2000. p. 129
- Arrêt n° 00/733 de la cour de commerce de Casablanca du 11 avril 2000, dossier n° 10/99/1764.
- Arrêt n° 122 de la cour d'appel de commerce de Marrakech du 27 janvier 2009, dossier n°08/10/1202
- Arrêt n° 759 de la cour d'appel de commerce de Casablanca du 03 avril 2001.
- Tribunal de commerce de Casablanca, Jugement du 17 oct 2002, Dossier n° 370/2002.

قواعد النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**
- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla
- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.
- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.
- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.
- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها

والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد: د. عبد القادر التايري

مارس /آذار 2023 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X